

الكتاب: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو

-470-

وسبق ما تعمل فيه مجتنب ... وكونه ذا سببية وجب
"ما عملها فيه بحق الشبه" باسم الفاعل، كما أفهمه قول الناظم:

-469-

وعمل اسم فاعل المعدى ... لها على الحد الذي قد حدا
"وإنما عملها في الظرف" [وعديله] 1 وهو "بك" "مما فيها من معنى الفعل"، لأن
الظرف [وعديله] 1 مما يكتفي برائحة الفعل، كما قاله التفتازاني، "وكذا عملها في
الحال"، نحو: زيد حسن وجهه طلعة، "و" في "التمييز" نحو: زيد حسن وجهها، "ونحو
ذلك" من الفضلات التي ينصبها القاصر، والمتعدي، "بخلاف اسم الفاعل" فإنه قوي
الشبه بالفعل، فيعمل في متأخر ومتقدم، وفي سبي وأجنبي.
وتختص أيضاً بأمور منها: أنه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره، ومنها: أن لا تعمل
محذوفة، ومنها، أنها تؤنث بالألف، ومنها: أن تخالف فعلها فتنب مع قصوره، ومنها:
دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل، ك: حسن الوجه، ومع التخلل نحو:
متقلب خاطر، ومنها: استحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في
الكلام، ومنها: إنه يقبح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها،
نحو: مررت بحسن وجهه.

ومنها: أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور، ويجوز في
اسم الفاعل بالاتفاق، ومنها: أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقاً بخلاف اسم الفاعل، فإنه
يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي، أو أريد به الاستمرار، ومنها: أن منصوبها 2
[المعرفة] 3 مشبه بالمفعول به، ومنصوب 4 اسم الفاعل مفعول به، ومنها: أن "أل"
الداخله عليها حرف تعريف، والداخله عليه اسم موصول على الأصح فيهما.

1 إضافة ضرورية من "ب".

2 في "ب": "معمولها".

3 سقطت من "ب".

4 في "ب": "ومفعول".

(51/2)

فصل:

"للمعمول هذه الصفة" المشبهة "ثلاث حالات:

الرفع على الفاعلية" للصفة. "قال الفارسي¹: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة" بدل بعض من كل. ويرده حكاية الفراء: مررت بامرأة حسن الوجه، إذ لو كان الوجه بدلا من الصفة لوجب تأنيثها؛ لأن الصفة إذا رفعت ضميراً وجب تأنيثها، وحكاية الكوفيين: بامرأة قويم الأنف، وأنه يجوز: برجل مضروب الأب، بالرفع، وليس هذا البديل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا.

"والخفض بالإنضافة" أي بإضافة الصفة إليه، "والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة" ك: الوجه، وعليه، "أو على التمييز إن كان نكرة"، ك: وجهًا.

"والصفة مع كل من الثلاثة" وهي: الرفع والنصب والخفض، "إما نكرة أو معرفة" مقرونة بـ"أل"، "وكل من هذه الستة" الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها "للمعمول معه ست حالات، لأنه؛ أي المعمول؛ "إما بـ: أل، ك: الوجه، أو مضاف لما فيه "أل" ك: وجه الأب، أو مضاف للضمير، ك: وجهه، أو مضاف لمضاف للضمير ك: وجه أبيه، أو مجرد" من "أل" والإضافة ك: وجه، "أو مضاف إلى المجرد" من "أل" والإضافة ك: وجه أب، فالصور ست وثلاثون" صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها.

وهي ضربان: جائز وممتنع، فالجائز اثنان وثلاثون صورة، "الممتنع منها أربع وهي: أن تكون الصفة بـ"أل" والمعمول مجردًا منها ومن الإضافة إلى تاليها، وهو" أي المعمول: "مخفوض، ك: الحسن وجهه، أو" الحسن وجه أبيه، أو" الحسن وجهه، أو" الحسن وجهه أب"، لأن الإضافة في هذه الصور الأربع لم تفد تعريفًا، كما في نحو غلام زيد، ولا تخصيصًا في نحو: غلام رجل، ولا تخفيفًا كما في: نحو حسن الوجه، ولا تخلصًا من قبح حذف الرابط أو التجوز في العمل، كما في الحسن الوجه.

وينقسم الجائز إلى قبيح وضعيف وحسن، فأما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت، أو مع "أل" المجرد¹ منها، ومن الضمير والمضاف إلى المجرد، وذلك أربع صور، وهو: حسن وجه، وحسن وجه أب، والحسن وجه، والحسن وجه أب. ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظاً، وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرًا.

وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة² من "أل" المعرف بـ"أل" والمضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، ووجه ضعفه³ أنه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي.

وجر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره، وذلك ست صور وهي: حسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجهه وحسن وجه أبيه، بالنصب فيهن، وحسن وجهه وحسن وجه أبيه، بالجر فيهما.

وهو؛ أي الجر؛ عند سيبويه من الضرورات⁴، وأجازه الكوفيون في السعة⁵، وهو الصحيح لوروده في الحديث كقوله في وصف النبي -صلى الله عليه وسلم: "شن أصابعه"⁶، وفي حديث أم زرع: "صفر وشاحها"⁷، وفي حديث الدجال: "أعور عينه اليمنى"⁸. ومع جوازه ففيه ضعف، لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه.

وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من "أل" المعرف بها والمضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، ونصب الصفة المجرد من

1 في "ب": "المجردة".

2 في "ب": "المتجردة".

3 أي: ضعف النسب، كما في "ب".

4 في "ب": "وعند سيبويه أنه من الضرورة".

5 انظر شرح التسهيل 3/ 96، والارتشاف 3/ 246.

6 أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب الجعد، برقم 5568: "عن أنس: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- شن القدمين والكفين".

7 من حديث أم زرع، أخرجه مسلم في فضائل الصحابة برقم 2448، وانظره في فتح الباري 9/ 254، والنهاية 3/ 36، وفيه: "أي أنها ضامرة البطن، فكأن رداءها صفر:

أي خال، والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه".
8 أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء برقم 3257، ومسلم في الإيمان، باب ذكر
الدجال برقم 169.

(53/2)

"أل" والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما، وجر الصفة المعرفة بـ"أل" والمضاف إلى
المعرف بها، والمجرد من "أل" والإضافة، والمضاف إلى المجرد منهما، ورفع الصفة مع "أل"
المعرف بها، والمضاف إلى المعرف بها أو إلى الضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى
ضميره، ونصب الصفة المعرف بـ"أل" والمضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف،
أو إلى المضاف إلى ضميره، والمجرد من "أل" والإضافة، والمضاف إلى المجرد منهما، وجر
الصفة المعرف بـ"أل" والمضاف إلى المعرف بـ"أل".

فهذه اثنتان وعشرون صورة وهي: حسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجهه،
وحسن وجه أبيه، وحسن وجهها، وحسن وجه أب، وحسن الوجه، وحسن وجه الأب،
وحسن وجهه، وحسن وجه أب، والحسن الوجه، والحسن وجه الأب، والحسن وجهه،
والحسن وجه أبيه، والحسن الوجه، والحسن وجه الأب، والحسن وجهه، والحسن وجه
أبيه، والحسن وجهها، والحسن وجه أب، والحسن الوجه، والحسن وجه الأب، وذلك كله
مستفاد من قول الناظم:

-471

فارفع بها وانصب وجر مع أل ... ودون أل مصحوب أل وما اتصل

-472

بها مضافاً أو مجرداً ولا ... تجرر بها مع أل سُماً من أل خلا

-473

ومن إضافة لتاليها وما ... لم يخل فهو بالجواز وسما
وأوصل 1 بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة
ومائتين وست وخمسين صورة، وذلك أنه جعل الصفة إما بـ"أل" أو لا، فهذه حالتان،
ومعمولها إما بـ"أل" أو مضاف أو مجرد. والمقرون بـ"أل" نوع واحد ك: الحسن الوجه²،
والمضاف 3 ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجهه.

والثاني: مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو: حسنٌ وجهه أبيه.
والثالث: مضاف إلى المعرف بـ: أل، نحو: حسنٌ وجهه الأب.
والرابع: مضاف إلى مجرد نحو: وجهه أب.
والخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: جميلة أنفه،
من قولك: مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه.

1 في "ب": "واصل".

2 سقط من "ب": "والمقرون ... حسن الوجه".

3 في "ب": "وجعل المضاف".

(54/2)

والسادس: مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جميل خالها، من قولك: مررت
برجل حسن الوجنة جميل خالها.

والسابع: مضاف إلى موصول نحو: "الطبي كل ما التاثت به الأزر" من قوله: [من
البسيط]

-602

فعج بها قبل الأخيار منزلة ... والطبي كل ما التاثت به الأزر
والثامن: مضاف إلى موصوف بجملة، نحو: رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به.
والجرد من الإضافة و"أل" يشمل ثلاثة أنواع: الموصول نحو قوله: [من الطويل]

-603

أسيلا أبدان رقاق خصورها ... وثيرات ما التفت عليها لمآزر
والموصوف نحو: "جما نوال أعده" من قوله: [من الطويل]

-604

تزور امرأ جما نواعل أعده ... لمن أمه مستكفياً أزمة الدهر
وغيرهما نحو: مررت برجل حسن وجه.
هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالي تنكير الصفة وتعريفها، تصير أربعاً وعشرين،
وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الإعراب تبلغ اثنتين وسبعين
صورة، ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميراً، وهي 1 ثلاثة:

الأولى: أن يكون مجرورًا، وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من "أل" نحو قولك: مررت
برجل حسن الوجه جميله.
الثانية: أن تُفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من "أل" نحو: قريش نجباء الناس ذريةً
وكرائمهموها.

-
- 602- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 183، والارتشاف 3/ 245، وشرح التسهيل
3/ 91، والمقاصد النحوية 3/ 625، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 357.
603- البيت لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد النحوية 3/ 629، ولم أقع عليه في
ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 357، وشرح التسهيل 3/ 91.
604- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 357، والمقاصد النحوية 3/ 631،
وشرح التسهيل 3/ 91، وشرح المرادي 3/ 51.
1 في "ب": "وهو".

(55/2)

الثالثة: أن تتصل به ولكن تكون الصفة بـ"أل" نحو: زيد الحسن الوجه الجميلة. والضمير
في هاتين الصورتين منصوب، فصارت خمسة وسبعين.
والصفة إما أن تكون لمفرد مذكر أو لثناء أو لمجموعة 1 جمع سلامة أو جمع تكسير، أو
لمفرد مؤنث أو لثناء أو لمجموعة 2 جمع سلامة أو جمع تكسير، وهذا ثمان في خمس
وسبعين تصير ستمائة.
وإذا نوعت نفس الصفة إلى مرفوعة ومنصوب ومجرورة، وضربت في الستمائة تصير ألفًا
وثمانمائة، وإذا نوعت نفس الصفة أيضًا من وجه آخر إلى مفرد مذكر وثناء ومجموعة،
إلى مفرد مؤنث ومجموعة، كانت ثمانية، فلا ضربت فيها الألف والثمانمائة تصير أربع
عشرة ألفًا وأربعمائة.
قال: ويستثنى من هذه الصور الضمير، فإنه لا يكون مجموعًا جمع تكسير ولا جمع
سلامة، وجملة صوره مائة وأربع وأربعون، فالباقي أربع عشرة ألفًا ومائتان وست
وخمسون، بعضها جائز وبعضها ممتنع، فيخرج منها الممتنع على ما تقدم. انتهى.

1 في "ب": "أو لمجموع".

2 في "ط": "أو لمجموع".

(56/2)

باب التعجب

مدخل

...

باب التعجب:

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره، قاله ابن عصفور¹.

فخرج ي: "وصف الفاعل" وصف المفعول، فلا يقال: ما أضرب زيدًا، تعجبًا من الضرب الواقع على زيد، ويد: "خفي سببها" الأمور الظاهرة الأسباب، فلا يتعجب في شيء منها لقولهم: "إذا ظهر السبب بطل العجب" ويد: "قلة النظائر والخروج عنها" ما تكثر نظائره في² الوجود ولا يستعظم، فلا يتعجب منه³.

"و" التعجب⁴ "له عبارات" كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب، فمن الكتاب "نحو" قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْْوَآتًا فَأَحْيَاكُمْ} " [البقرة: 28] "و" من السنة قوله -صلى الله عليه وسلم- لأبي هريرة -رضي الله عنه: \$ "سبحان الله، إن المؤمن لا ينجس"⁵. "و" من كلام العرب قولهم⁶: "لله دره فارسًا". وإنما لم يبوب لها في النحو لأنها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة. "والمبوب له منها⁶ في النحو "صيغتان "اثنتان" موضوعتان له:

1 المقرب 1 / 71.

2 في "أ": "من"، والتصويب من "ب"، "ط".

3 انظر المقرب 1 / 71.

4 سقطت من "ب".

5 أخرجه البخاري في كتاب الغسل برقم 281، ومسلم في الحيض برقم 371.

6 سقطت من "ب".

(57/2)

"إحدهما: ما أفعله، نحو: ما أحسن زيدًا"، وإليها أشار الناظم بقوله:

-474

بأفعل انطق بعد ما تعجبا
والكلام فيها في شئين، في "ما" 1 و"أفعل"، "فأما: ما" التعجبية "فأجمعوا على اسميتها،

لأن في "أحسن" ضميرًا يعود عليها" اتفاقًا، والضمير لا يعود إلا على الأسماء،
و"أجمعوا" أيضًا "على أنها مبتدأ لأنها مجردة" عن العوامل اللفظية "للإسناد إليها"، وأما
ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب، فشاذ لا يقدر في الإجماع. "ثم"
بعد الاتفاق على أنها سم مبتدأ، اختلفوا في معناها، "قال سيبويه" وجمهور البصريين:
"هي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب 2"، كما قالوا في قول 1
الشاعر: [من الكامل]

-605

عجب لتلك قضية وإقامتي ... فيكم على تلك القضية أعجب

"وما بعدها" من الجملة الفعلية "خبر، فموضعه رفع 3.

وقال الأخفش 4: هي "أي: ما" معرفة ناقصة" أي موصولة "بمعنى" الذي "وما بعدها"
من الجملة الفعلية "صلة" لها فلا موضوع له" من الإعراب. "أو نكرة ناقصة؛ أي نكرة
موصوفة بمعنى "شيء" "وما بعدها" من الجملة الفعلية "صفة" لها، "فمحله رفع" تبعًا
لحل "ما".

"وعليهما" أي على قول الأخفش من التعريف والتنكير الناقصين؛ "فالخبر" أي خبر
المبتدأ الذي هو "ما" التعجبية "محذوف وجوبًا، أي: الذي، أو شيء أحسن زيدًا"
"شيء عظيم"، ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين:

أحدهما: تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر، والمعتاد
فيما تضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقدم الإبهام 5.

1 سقطت من "ب".

2 انظر الكتاب 1/ 328-329، وشرح ابن الناظم ص 326، وشرح قطر الندى
ص 321.

605- البيت لضمرة بن جابر في الدرر 1/ 416، ولهني بن أحمر في الكتاب 1/
319، ولسان العرب 6/ 61 "حيس"، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية 1/ 256،
ولرؤبة في شرح المفصل 1/ 14، وبلا نسبة في سمط اللآلي ص 288، وشرح الأشموني

1/ 97، وشرح قطر الندى ص321، وجمع الهوامع 1/ 191.

3 انظر شرح المفصل 7/ 49، والكتاب 1/ 72.

4 انظر المفصل 7/ 149، والارتشاف 3/ 33.

5 في "أ": "ما تقدم"؛ بزيادة "ما".

(58/2)

والثاني: التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده.

وروي عن الأخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن "ما" استفهامية، ونقله في شرح التسهيل¹ عن الكوفيين، وهو موافق لقولهم باسمية "أفْعَلْ" فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو: {مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ} [الواقعة: 27].

والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه، لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي²، وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع "أفْعَلْ" على المتعجب منه، إذ لا يكن إلا مختصاً، فتعين كون الباقي وهو "ما" مقتضياً للإبهام.

"وأما: أفْعَلْ" بفتح العين "ك: أَحْسَنَ" ففيه خلاف، "فقال البصريون والكسائي" وهشام: "فعل" ماض "للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى رحمه الله"، وما أحسنني إن اتقيت الله، "ففتحته" التي في آخره "بناء" لا إعراب، "كالفتحة في "ضرب" من "قولك: "زيد ضرب عمرًا، وما بعده" من الاسم المنصوب "مفعول به"، كما أن بعد "ضرب" من الاسم المنصوب مفعول به، فإعراب: ما أحسن زيدًا، مثل³ إعراب: زيد ضرب عمرًا، حرفًا بحرف.

"وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام: "أفْعَلْ" اسم لقولهم "أي العرب" ما أحسنه" وما أميلحه، بالتصغير، ولم يصغروا غيرهما، والتصغير من خصائص⁴ الأسماء، "ففتحته" التي في آخره "إعراب" لا بناء "كالفتحة في" "عندك" من قولك: "زيد عندك، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى "تقتضي عندهم نصبه" أي: نصب الخبر، بخلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ك: {اللَّهُ رَبَّنَا} [الشورى: 15] أو مشبهًا به نحو: {وَأَرْوَاهُ أُمَّهَاتُهُمْ} [الأحزاب: 6] فإنه يرتفع ارتفاعه. ولما كان مخالفًا له بحيث لا

يحمل عليه حقيقة ولا حكمًا خالفه في الإعراب.

1 شرح التسهيل 3/ 32.

2 بعدها في "أ": "خبر".

3 سقطت من "ب".

4 في "أ"، "ب": "خواص"، وأثبت ما في "ط".

(59/2)

والناصب له عندهم معنوي، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها، ولا يحتاج إلى شيء يتعلق به الخبر، "و: أَحْسَنَ؛ إنما هو في المعنى وصف ل: زيد، لا لضمير: ما" فلذلك نَصَبَ. "و: زيدًا؛ عندهم مشبه بالمفعول به"، لأن ناصبه وصف قاصر 1، فأشبهه نصب الوجه في قولك: "زيدٌ حسنٌ الوجه". وأجيب بأن التصغير في "أفعل" شاذ، ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عمومًا لجموده، وأنه لا مصدر له. أو أنهم 2 ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة. قاله أبو البقاء 3. وأشبه أفعل التفضيل خصوصًا بكونه على وزنه، وبدلته على الزيادة، وبكونهما لا يبينان إلا مما استكمل شروطًا، يأتي ذكرها.

وندر حذف همزة "أفعل" سمع: ما خيره وما شره، بمعنى: ما أخيره وأما أشره، ولما حذفوا همزة "أخير" حركوا الخاء بحركة الياء، ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف "ما" ويقول: مخيره، وسمع الكسائي: مخبئه.

"الصيغة الثانية" من صيغتي التعجب: "أفعل به" بكسر العين، "نحو أحسن بزيد" وإليها الإشارة بقول الناظم:

-474-

..... أو جيء بأفعل قبل مجرور بـ

"وأجمعوا على فعلية: أفعل" لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل، فأما أصبع بفتح الهمزة، لغة في إصبع فنادر، وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن "أفعل" اسم. قال المرادي 4: ولا وجه له.

"ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته، "قال البصريون: جمهورهم: "لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر" فمدلوله ومدلول "أحسن" في: ما أحسن زيدًا من حيث

التعجب واحد، "وهو في الأصل فعل ماضٍ صيغته "على صيغة: أَفْعَلْ" بفتح العين، وهمزته للصيرورة "بمعنى صار ذا كذا"، فأصل: "أحسن يزيد" أحسن زيد، أي صار ذا حسن، "ك: أغد البعير، أي صار ذا غدة"، وأبقلت الأرض: أي صارت ذات بقل، "ثم غيرت الصيغة" الماضوية، إلى الصيغة الأمرية، فصار: أحسن زيد، بالرفع، "فقبح إسناد" لفظ "صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر"، لأن صيغة

1 في "ب": "فعل".

2 في "ب": "أو لأنهم".

3 ورد قوله في كتابه التبيين ص 290-291.

4 شرح المرادي 3/ 63.

(60/2)

الأمر لا ترفع الاسم الظاهر، "فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به" المجرور بالباء. "ك: امرر يزيد: ولذلك" القبح "التزمت" زيادتها صوتاً للفظ عن الاستقباح، "بخلافها" أي: بخلاف زيادة الباء "في" فاعل الفعل الماضي نحو: " { كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا } " [الرعد: 43] "فيجوز تركها" المجرور لعدم الاستقباح "كقوله"؛ وهو سحيم؛ بمهملتين؛ عبد بن الحساس؛ بمهملات أربع: [من الطويل]

-606

عميرة ودع إن تجهزت غادياً ... كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً
فحذف الباء من فاعل "كفى".

"وقال الفراء والزجاج والزخشي وابن كيسان وابن خروف": أفعال؛ بكسر العين في التعجب: "لفظه ومعناه الأمر" حقيقة، "وفيه ضمير" مستتر مرفوع على الفاعلية، "والباء للتعدي" داخلة على المفعول به لا زائدة¹.

"ثم" اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في "أفعل"، "قال ابن كيسان" من الكوفيين:

"الضمير" المستتر في أفعل² للحسن المدلول عليه ب: أحسن، كأنه قيل: أحسن يا

حسن يزيد، أي: دم به والزمه، ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال، لأن ضمير

المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع، واستحسنه ابن طلحة.

"وقال غيره" أي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم، وهم: الفراء من الكوفيين، والزجاج

من البصريين، وابن خروف والزنجشري من المتأخرين: الضمير المستتر في "أفعل"
"للمخاطب" المستدعي منه التعجب، وكان القياس أن يقال في التأنيث: أحسن، وفي
التثنية: أحسننا. وفي الجمع: أحسنوا أو أحسن، "وإنما التزم إفراده" وتذكيره واستتاره،
"لأنه" أي: أفعل المستتر فيه الضمير "كلام جرى مجرى المثل"، والأمثال لا تغير عن
حالتها.

-
- 606- البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في الإنصاف 1/ 168، وخزانة الأدب 1/
267، 2/ 102، 103، وسر صناعة الإعراب 1/ 141، وشرح شواهد المغني 1/
325، والكتاب 2/ 26، 4/ 225، ولسان العرب 15/ 226 "كفى"، ومغني
الليبي 1/ 106، والمقاصد النحوية 3/ 665، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 144،
وأوضح المسالك 3/ 253، وشرح الأشموني 2/ 364، وشرح عمدة الحفاظ ص 425،
وشرح قطر الندى ص 1323، وشرح المفصل 2/ 115، 7/ 84، 148، 8/ 24،
93، 138، ولسان العرب 15/ 344، "نهي"، وشرح التسهيل 3/ 24.
1 انظر الارتشاف 3/ 35، وشرح الكافية الشافية 2/ 1078.
2 سقط من "ب": "المستتر في أفعل".

(61/2)

وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه: أحدها: استعمال الأمر بمعنى الماضين
وهو ما لم يعهد والمعهود عكسه. والثاني: استعمال أفعل بمعنى "صار" وهو قليل،
والثالث: زيادة الباء في الفاعل.
ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه 1:
أحدها: أنه لو كان أمراً لزم إبراز ضميره.
الثاني: أنه لو كان أمراً لم يكن الناطق به متعجباً، كما لا يكون الأمر بالخلف ونحوه
حالفاً، ولا خلاف في كونه متعجباً.
الثالث: أنه لو كان مسنداً إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو: أحسن
بك.
الرابع: أنه لو كان أمراً لوجب له من الإعلال ما وجب له: أقم وأبن.
ويجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه "أن" المصدرية وصلتها كقوله "من الطويل"

..... وأحبب إلينا أن يكون المقدم
 أي: بأن يكون، دون "أن" المشددة وصلتها لعدم السماع، فهذا حكم اختصت 2 به
 "أن" عن "أن" ونظيره: عسى أن يقوم. قاله الموضح في الحواشي 3.
 وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة، وهي "فعل" بضم العين، نحو: {كَبُرَتْ كَلِمَةً} [الكهف: 5] ، وزاد الكوفيون رابعة وهي: أفعل بغير "ما" فأجازوا تحويل الثلاثي إلى
 صيغة أفعل، وقالوا: أحسنت رجلاً، وأكرمت رجلاً بمعنى 4: ما أحسنتك وما أكرمتك.
 وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكاً بقول سيبويه 5: إن أفعل وما أفعله وأفعل به في
 معنى واحد.

1 شرح التسهيل 3/ 33-34.

607- صدر البيت: "وقال نبي المسلمين تقدموا"، وهو لعباس بن مرادس في ديوانه
 ص 102، والدرر 2/ 292، 297، والمقاصد النحوية 3/ 656، وبلا نسبة في
 الارتشاف 3/ 34، والجنب الداني ص 49، والدرر 2/ 580، وشرح ابن النظم
 ص 332، وشرح الأشموني 2/ 364، وشرح ابن عقيل 2/ 157، وشرح التسهيل 3/
 35، ولسان العرب 1/ 292 "حب"، والمقاصد النحوية 4/ 593، وجمع الهوامع 2/
 90، 91، 227.

2 في "ب": "اختص".

3 انظر التسهيل ص 130.

4 في "ب": "يعني".

5 الكتاب 4/ 97.

(62/2)

"مسألة": لا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة 1 نحو: ما أحسن زيداً، وما أسعد
 رجلاً اتقى الله، لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى، فلا يقال: ما أسعد رجلاً من
 الناس، لأنه لا فائدة في ذلك.
 "ويجوز حذف المتعجب منه" إذا كان ضميراً، كما "في مثل: ما أحسنه"، وإن دل عليه
 دليل"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وحذف ما منه تعجبت استبح ... إن كان عند الحذف معناه يضح
"كقوله"؛ وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: [من الطويل]

جزى الله عني والجزاء بفضله ... ربيعة خيرًا ما أعف وأكرما
أي: ما أعفها وأكرمها.

"وفي" مثل "أفعل به؛ إن كان؛ أفعل"؛ بكسر العين؛ "معطوفًا على آخر مذكور معه مثل
ذلك المحذوف نحو: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} [مريم: 38] أي: بهم وقوله: [من الرجز]

أعزز بنا واكتف إن دعينا ... يوما إلى نصره من يلينا
أي: واكتف بنا. وإنما حذف للدليل مع كونه فاعلا، لأن لزومه للجرح كسأه صورة
الفضلية، خلافاً للفارسي وجماعة ذهبوا إلى أنه لم يحذف، ولكنه استتر في الفعل حين
حذفت الباء، كما في قولك: زيد كفى به كاتبًا. زيد كفى كاتبًا.
ورده ابن مالك بوجهين²:

أحدهما: لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والثاني: أن من الضمائر ما لا يقبل
الاستتار، كـ: "نا" من: أكرم بنا، فإن لم يدل عليه دليل لم يجوز حذفه.
أما في "ما أفعله" فلغروه إذا ذاك عن الفائدة، فإنك لو قلت: ما أحسن أو ما أجمل، لم
يكن كلامًا، لأن معناه أن³ شيئًا صير الحسن واقعًا على مجهول، وهذا مما لا

1 سقطت من "ب".

608- البيت للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص491، والدرر 2/ 296، وشرح
ابن النازم ص328، والعقد الفريد 5/ 283، والمقاصد النحوية 3/ 649، وبلا نسبة
في أوضح المسالك 3/ 259، وشرح الأشموني 2/ 364، وجمع الهوامع 2/ 91.

609- الرجز بلا نسبة في الدرر 2/ 328، وشرح التسهيل 3/ 37.

2 شرح التسهيل 3/ 37.

3 في "ب": "ما".

ينكر وجوده، ولا يفيد التحدث به. وأما نحو "أفعل به" فلا يحذف منه المتعجب منه
لغير دليل؛ لأنه فاعل، "وأما قوله" وهو عروة بن الورد: [من الطويل]
-610-

فذلك إن يلق المنية يلقها ... حميدًا وإن يستغن يومًا فأجدر
فحذف المتعجب منه، ولم يكن معطوفًا على مثله، "أي": فأجدر "به" حميدًا، "فشاذ"
أو قليل.
"مسألة: وكل من هذين الفعلين وهم: ما أفعله وأفعل به، ممنوع التصرف" اتفاقًا. قاله
ابن مالك¹، وإليه أشار الناظم بقوله:
-477-

وفي كلا الفعلين قدمًا لزما ... منع تصرف بحكم حتما
وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع "ما أفعله" فتقول: ما يحسن زيدًا، وهو قياس، ولم يسمع،
فلا يقدر في الإجماع.
وليس "أفعل" أمرًا من "أفعل" لاختلاف مدلولي² الهمزة عند الجمهور، لأنها في التعجب
للصيرورة، وفي غيره للنقل، "فالأول" وهو: ما أفعله "نظير: تبارك وعسى وليس" في
الجمود وفي ملازمة الماضي. "والثاني" وهو أفعل به "نظير "هب" بمعنى: اعتقد، و"تعلم"
بمعنى: اعلم" في الجمود وفي ملازمة صيغة الأمر.
"وعلة جمودها تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع"
ولم يوضع.
"مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين" الدالين على التعجب "امتنع أن يتقدم عليهما
معمولهما، و" امتنع "أن يفصل بينهما" وبين معموليهما³ "بغير ظرف أو مجرور، لا
تقول: ما زيدًا أحسن"، بتقدم معمول "أحسن" عليه "ولا" تقول:

610- البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص15، والأصمعيات ص46، وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقي ص424، وشرح عمدة الحفاظ ص755، والمقاصد النحوية 3/
650، وله أو لحاتم الطائي في الأغاني 6/ 303، وخزانة الأدب 1/ 9، 10/ 13،
ولحاتم الطائي في الدرر 2/ 103، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأغاني 6/ 296،
وأوضح المسالك 3/ 260، وشرح ابن الناظم ص329، وشرح الأشموني 2/ 364،
وشرح ابن عقيل 2/ 152، وشرح التسهيل 3/ 37، وشرح الكافية الشافية 2/
1079، وجمع الهوامع 2/ 38.

1 شرح الكافية الشافية 2/ 1080.

2 في "ب": "مدلول".

3 في "ب": "ومعمولهما".

(64/2)

"يزيد أحسن"، بتقديم معمول "أحسن" عليه، "وإن قيل: إن "يزيد" مفعول "به، كما يقول به الفراء وأصحابه، لعدم التصرف، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-483

وفعل هذا الباب لن يقدم ... معموله.....

"وكذلك لا تقول: ما أحسن؛ يا عبد الله؛ زيداً". بالفصل بالمندى بين "أحسن" ومعموله، بلا خلاف، كما يؤخذ من كلام الشارح¹، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-483

..... ووصله بما الزما

وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه، كقول علي -رضي الله عنه- لما رأى عمار بن ياسر مقتولا: "أعزز علي؛ أبا اليقظان؛ أن أراك صريحا مجدلا" أي مرميا على الجدالة، بفتح الجيم، وهي الأرض. قال ابن مالك²: وهذا مصحح للفصل بالمندى. "ولا" تقول "أحسن؛ لولا بخله؛ يزيد"، بالفصل بـ"لولا" الامتناعية ومصحوبها، وأجاز ذلك ابن كيسان³، قال المرادي⁴: ولا حجة له على ذلك.

وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو: ما أحسن؛ إحساناً؛ زيداً، ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر، وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو: ما أحسن؛ راكباً؛ زيداً، وأحسن؛ راكباً؛ يزيد⁵.

"واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور" حال كونهما "متعلقين بالفعل" الدال على التعجب، "والصحيح الجواز" للتوسع فيهما، وإليه أشار الناظم بقوله:

-484

وفصله بظرف أو بحرف جر ... مستعمل والخلف في ذاك استقر

فذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع⁶، وذهب الفراء والجرمي

1 في شرح ابن الناظم ص331: "لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف، والجار والمجرور، كالحال

والمنادى".

2 شرح التسهيل 3 / 41.

3 الارتشاف 3 / 41.

4 شرح المرادي 3 / 72.

5 انظر الارتشاف 3 / 37، وشرح ابن الناظم ص 332.

6 شرح ابن الناظم ص 332، وشرح المفصل 7 / 150.

(65/2)

والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوين إلى الجواز¹، "كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب، وقوله؛ وهو أوس بن حجر: [من الطويل] -611

أقيم بدار الخزم ما دام خزمها ... وأحر إذا حالت بأن أتحولا
فصل بـ"إذا" الظرفية بين "أحر" ومعموله، وهو "أن" وصلتها، وليس لسيبويه في ذلك نص².

"ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقاً"، كما قال ابن مالك في شرح التسهيل³ "نحو: ما أحسن معتكفاً في المسجد، وأحسن بجالس عندك"، فلا يقال فيهما: ما أحسن في المسجد معتكفاً، وأحسن عندك بجالس، لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله.

1 شرح ابن الناظم ص 331.

611- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص 83، وتذكرة النحاة ص 292، وحماسة البحري ص 120، وشرح عمدة الحفاظ ص 748، والمقاصد النحوية 3 / 659، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 263، وشرح ابن الناظم ص 332، وشرح الأشموني 2 / 369، وشرح التسهيل 3 / 41، وشرح الشافية 2 / 1096.

2 انظر شرح الكافية الشافية 2 / 1089، وفي شرح ابن الناظم 331: "حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمتصور".

3 شرح التسهيل 3 / 40.

فصل:

"وإنما يبني هذا الفعلان مما اجتمعت 1 في ثمانية شروط:
أحدها: أن يكون فعلا، فلا يبينان من "الاسم، نحو "الجلف" بالجيم، وهو في الأصل
الذن الفارغ، "و" في القاموس 2: "الجلف" بالكسر: الرجل الجافي، وقد جلف جلف:
كـ"فرح" جلفا وجلافة. انتهى. فأثبت له فعلا، فبيني من فعله.
"والحمار": وهو الحيوان المعروف، "فلا يقال: ما أجلفه" أي: أجفاه، وفيه ما تقدم عن
القاموس. "ولا" يقال: "ما أحمره" أي: أبلده، "وشذ: ما أذرع المرأة، أي: ما أخف يدها
في الغزل، بنوه من قولهم: امرأة ذراع"، بفتح أوله.
قال في القاموس 3: والذراع: كسحاب: الخفيفة اليدين بالغزل، ويكسر، واقتصر في
"الضياء" على الفتح.
وقال ابن القطاع في الأفعال 4: زرعت المرأة: خفت يدها في العمل، فهي ذراع.
وعلى هذا لا شذوذ في قولهم: ما أذرع المرأة.
"ومثله" في الشذوذ: "ما أقمنه بكذا"، "وما أجدره بكذا"، فالأول بنوه من قولهم: هو
قمن بكذا، والثاني من قولهم: هو جدير بكذا، والمعنى فيهما: ما أحقه بكذا، ولا فعل
لهما 5.
الشرط "الثاني: أن يكون" الفعل "ثلاثياً فلا يبينان من" رباعي مجرد ولا من مزيد فيه،
ولا ثلاثي مزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثة، نحو: "دحرج" وتدحرج،

1 في "ب": "اجتمع".

2 القاموس المحيط "جلف".

3 القاموس المحيط "ذرع".

4 كتاب الأفعال 1/ 386

5 انظر شرح ابن الناظم ص 331.

"وضارب" وانطلق "واستخرج"، لأن بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه.

أما ما أصوله أربعة فلأنه يؤدي إلى حذف بعض الأصول، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة، وأما المزيد يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود، ألا ترى أنك لو بنيت "أفعل" من ضارب وانطلق واستخرج، فقلت: ما أضربه وأطلقه وأخرجه، لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب، "إلا" "أفعل" فقليل: يجوز "بناؤهما منه قياساً" مطلقاً، سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا، وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه¹، واختاره في التسهيل وشرحه².

"وقيل: يمتنع مطلقاً" إلا أن يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، وهو مذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي، ومن وافقهم³.

"وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: ما أظلم الليل، وما أقفر هذا المكان، ويمتنع إن كانت للنقل، نحو: ما أذهب نوره، وإليه ذهب ابن عصفور⁴.

قال الشاطبي: وهذه التفرقة لم يقل بها أحد، ولا ذهب إليها نحوي، ويكفيه في الرد مخالفته للإجماع بناء على أن إحداث قول خرق للإجماع، ثم أطال في الرد عليه. "وشذ على هذين القولين" وهما: المنع مطلقاً والمنع في أحد شقي التفصيل: "ما أعطاه للدراهم⁵ وما أولاه للمعروف"، مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد إلى المتعدي إلى اثنين قبل التعجب، فإذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه:

أحدهما: الاقتصار على الذي كان فاعلاً، فتقول: ما أعطى زيداً وما أولاه.

والثاني: أن تزيد عليه أحد المفعولين مجروراً باللام، فتقول: ما أعطاه للدراهم.

وما أولاه للمعروف.

والثالث: أن تزيد عليهما المفعول الآخر منصوباً بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين⁶، فتقول: ما أعطى زيداً للفقراء الدراهم. وما أولاه للفقراء

1 انظر الارتشاف 3/ 42.

2 التسهيل ص 132، وشرح التسهيل 3/ 46.

3 الارتشاف 3/ 42، والإيضاح العضدي 1/ 93.

4 المقرب 1/ 73.

5 في "ب": "للدراهم".

6 انظر شرح الكافية الشافية 2/ 1095.

المعروف، وإن شئت نصبت الثلاثة إذا لم يكن لبس، فتقول: ما أعطى زيداً الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف. وتقدير المحذوف 1 عند البصريين: أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف.

واختلف في بناء فعلي 2 التعجب من الثلاثي المزيد إذا أجرى مجرى الثلاثي، نحو: اتقى وامتلاً وافتقر واستغنى، فذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز 3، لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد، بدليل قولهم في الوصف منه: تقي ومليء وفقير وغني.

وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع، لأن العلة التي من أجلها امتنع بناءؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا، وهي هدم 4 البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك ب: أشد وأشد، ونحوهما.

"و" شذ "على كل قول" من أقوال المانعين: "ما أتقاه" لله 5 "وما أملأ القرية، لأنهما من اتقى" بتشديد التاء، "وامتلاأت"، وما أفقرني إلى عفو الله، وما أغناي عن الناس إن قنعت، لأنهما من افتقر واستغنى، وإن كان قد سمع تقي بمعنى خاف، وملؤ بمعنى امتلا، وفقر، بضم القاف وكسرها، بمعنى افتقر، وغني بمعنى استغنى لندوره. "و" شذ "ما أخصره لأنه من اختصر، وفيه شذوذ آخر، سيأتي"، وهو أنه مبني للمفعول.

الشرط "الثالث: أن يكون" الفعل "متصرفاً"، لأن التصرف فيما لا 6 يتصرف نقض لوضعه، وعدم التصرف على وجهين. أحدهما: يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان ك: نعم وبئس.

1 في "ب": "والتقدير" مكان "وتقدير المحذوف".

2 في "ب": "فعل".

3 انظر المقتضب 4 / 179، والأصول 1 / 99-100.

4 في "ب": "عدم".

5 في "ب": "له".

6 في "أ": "لم".

والثاني: يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه غيره، وإن كان باقياً على أصله من الدلالة على الحدث والزمان، ك: يذر ويدع، حيث استغني عن ماضيهما بماضي "يترك". وكلا القسمين مراد هنا، فلا يبينان من: نعم وبئس ويذر ويدع، فلا يقال: ما أنعمه وأبأسه، وأنعم به وأبئس به، وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم، ولا ما أودره، ولا ما أودعه، وشذ ما أعساه أو أعس به¹.

الشرط "الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل" في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس، سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد في حالين، ك: العلم الجهل، أو شخصين، ك: الحسن والقبح، فتقول: ما أعلمه يوم الخميس، وما أجهله يوم الأربعاء، وما أحسنه وما أقبحه، بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع "فلا يبينان من نحو: فني ومات" لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه.

الشرط "الخامس: أن لا يكون" الفعل "مبنياً للمفعول" تحويلاً أو تأصيلاً، "فلا يبينان من نحو: ضرب" زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره، فلا يقال: ما أضرب زيداً، وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد، لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل، "وشذ: ما أخصره، من وجهين": الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول²، "وبعضهم يستثني" من الفعل المبني للمفعول "ما كان ملازماً لصيغة: فَعِلَ" بضم أوله وكسر ثانيه، "نحو: عُيِّتُ بحاجتك، وزُهِيَ علينا" بمعنى تكبر "بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما"³ فيجيز التعجب منه لعدم اللبس، فتقول: "ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا"، وجرى على ذلك ابن مالك⁴ وولده⁵ بناء على أن علة المنع خوف الالتباس، وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق بجامع أن كلا منهما لا كسب للمفعول فيه، فينبغي أن لا يستثني شيئاً، ويؤول ما ورد من ذلك، على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به⁶.

1 انظر شرح ابن الناظم ص33، وشرح الكافية الشافية 2 / 1082.

2 شرح ابن الناظم ص331، وشرح الكافية الشافية 2 / 1082.

3 إضافة من "ب".

4 شرح الكافية الشافية 2 / 1086.

(70/2)

الشرط "السادس: أن يكون" للفعل "تأماً، فلا يبينان من نحو: كان وظل وبات وصار وكاد"، لأنهن نواقص، فلا يقال: من أكون زيداً قائماً، بنصب الخبر، ولا يجره باللام لتغير المعنى. هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز: ما أكون زيداً لأخيك، دون: ما أكون زيداً لقائم، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم: ما أكون زيداً قائماً، وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال¹، فسهل الأمر عليهم، ولم يأت بذلك سماع.

الشرط "السابع: أن يكون" الفعل "مثبتاً، فلا يبينان من" فعل "منفي، سواء كان ملازماً للنفي نحو: ما عاج بالدواء، أي: ما انتفع به" ومضارعه "يعيج" ملازم للنفي أيضاً. قاله ابن مالك في شرح التسهيل²، واعترض بأنه قد جاء في الإثبات، قال أبو علي القالي في نوادره³: أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي: [من الطويل]

-612-

ولم أر شيئاً بعد ليلي ألدّه ... ولا مشرباً أروى به فأعيج
أي: أنتفع به. وأما "عاج يعوج" بمعنى "مال يميل" فإن العرب استعملته مثبتاً ومنفياً.
"أم غير ملازم" للنفي. "ك: ما قام زيد"، وما عاج، أي: مال، فلا يقال: ما أقومه وما أعوجه، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

الشرط "الثامن: أن لا يكون اسم فاعله على" وزن "أفعل فعلاء، فلا يبينان من نحو: عرج" فهو أعرج، من العيوب، "وشهل" فهو أشهل، من المحاسن، وهو بالشين المعجمة، "وخضر الزرع" فهو أخضر، من الألوان، ولما فهو ألمى من الحلوى.
واختلف في المنع من ذلك فقليل⁴: لأن حق صيغة التعجب أن تبني من الثلاثي المحض، وأكثر أفعال الألوان والخلق إنما تجيء على "أفعل" بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو: اخضر، فلم يبين فعلاً التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثياً إجراءً للأقل مجرى الأكثر.

1 في "ب": "يكون منصوباً على الحال" مكان "بعد كان حال".

2 شرح التسهيل 3/ 44.

3 أمالي القالي 2 / 168.

612- البيت بلا نسبة في لسان العرب 2 / 336 "عيج"، وأمالي القالي 2 / 168،

والمقاصد النحوية 3 / 671، وشرح المرادي 3 / 68.

4 هذا مذهب البصريين، انظر الإنصاف 1 / 151، المسألة رقم 16، وشرح ابن يعيش 7 / 144.

(71/2)

وقيل¹: لأن الألوان والعيون الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص
ك: اليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها.

وقيل: لأن بناء الوصف من 2 هذا النوع على أفعال، ولم يُبَيَّنْ منه أفعال تفضيل لئلا
يلتبس أحدهما بالآخر، ولما امتنع صوغ أفعال التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب
منه لجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة، وتساويهما في الوزن والمعنى، وهذا الشرط
مستفادة من قول الناظم:

-478

وصغهما من ذي ثلاث صرفا ... قابل فضل ثم غير ذي انتفا

-479

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا ... وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط، ويؤخذ الثامن من قوله:

-478

..... ذي ثلاث.....

وبقي شرط تاسع لم يذكره، وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو قال من
القائلة³، فإنهم لا يقولون: ما أقيله، استغناء بقولهم: ما أكثر قائلته. ذكره سيبويه⁴.
ونحو: سكر وقعد وجلس، ضد "أقام" فإنهم لا يقولون: ما أسكره وأقعدته وأجلسه،
استغناء بقولهم: ما أشد سكره، وأكثر قعوده وجلوسه. وذكره ابن برهان، وزاد ابن
عصفور⁵: "قام وغضب ونام" وفي عد "نام" منها نظر، فقد حكى سيبويه⁶: ما أنومه،
وقد قالت العرب: هو أنوم من فهد⁷.

1 هذا رأي الخليل كما في الكتاب 4 / 98، وانظر المقتضب 4 / 181.

2 سقط من "ب": "الوصف من".

3 في "ب": "المقابلة".

4 الكتاب 4 / 99.

5 المقرب 1 / 74.

6 الكتاب 4 / 99.

7 المثل في مجمع الأمثال 1 / 158، 2 / 355، والدرر الفاخرة 2 / 400، وجمهرة
الأمثال 2 / 318، والمستقصى 1 / 426، وكتاب الأمثال لابن سلام ص 361.

(72/2)

فصل:

"ويتوصل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة، ومما وصفه على أفعال فعلاء ب: ما أشد،
ونحوه" ك: ما أقوى وما أضعف، وما أكثر وما أقل، وما أعظم، وما أحقر، وما أكبر،
وما أصغر، وما أحسن، وما أشبه ذلك.

"وينصب مصدرهما أي مصدر ما زاد على الثلاثة ما وصفه على أفعال فعلاء "بعده"
أي بعد أشد ونحوه "وبأشدد ونحوه" ك: أضعف وأكثر وأكبر وأقلل وأعظم وأكبر
وأصغر وأحسن وأقبح، وما أشبه ذلك.

"ويجر مصدرهما بعده" أي بعد أشدد ونحوه "بالباء" لزومًا، "فتقول" على الأول: "ما
أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه" في الزائد على الثلاث، "أو حمرة" أو عرجه، مما
الوصف منه على أفعال فعلاء. "و" تقول على الثاني: "أشدد أو أعظم بهما" 1 أي:
بدحرجته وانطلاقه وحمرة وعرجه، وذلك مستفاد من قول الناظم:

-480

وأشدد أو أشد أو شبههما ... يخلف ما بعض الشروط عدما

-481

ومصدر العادم بعد ينتصب ... وبعد أفعال جره بالبا يجب

"وكذا المنفي والمبني للمفعول" يتوصل إلى التعجب منهما ب: أشد ونحوه 2، أو ب: أشدد
ونحوه، "إلا أن مصدرهما"؛ أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول "يكون
مؤولا" ب"أن" والفعل المنفي، و"ما" والفعل المبني للمفعول، "لا صريحا نحو: ما أكثر أن
لا يقوم، وما أعظم ما ضرب" بالبناء للمفعول، "وأشدد بهما" أي: بأن لا يقوم، وب: ما

ضرب، فتأتي بالمصدر المؤول دون المصدر 3 الصريح، أما في المنفي فليتمكن من أن يستعمل معه النفي، وأن يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه، وأما

1 في "ب"، "ط": "بها".

2 في "ب": "منها".

3 سقطت من "ب".

(73/2)

المبني للمفعول فليبقى لفظ النفي 1 ولفظ الفعل المبني للمفعول، لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل "ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح، نحو: ما أسرع نفاس هند، وأسرع بنفاسها" قاله الشارح 2.

"وأما الفعل الناقص فإن قلنا: له مصدر؛ وهو الصحيح؛ "فمن النوع الأول"، فيؤتى له بمصدر صريح، "والا" نقل: له مصدر، "فمن" النوع "الثاني"، فيؤتى له بمصدر مؤول، "تقول" على الأول: "ما أشد كونه جميلاً، أو" تقول على الثاني: "ما أكثر ما كان محسناً، وأشد وأكثر بذلك" أي: بكونه جميلاً، وبما كان محسناً.

"وأما الجامد" نحو: نعم وبئس ويدع ويدر، "والذي لا يتفاوت معناه" نحو: مات وفني، "فلا يتعجب منهما البتة"، فلا يتوصل إلى التعجب منهما بشيء، أما الجامد فلأنه لا مصدر له فينصب أو يجر، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلاً للتفاضل إلا إذا أريد 3 وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات زيد: ما أفجع موته، وأفجع بموته، كما يرشد إليه كلام الشارح 4.

ولا يختص التوصل بـ: أشد، مما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط، فتقول: ما أشد ضرب زيد لعمرو، وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه، وتقدمت أمثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ، ونبه عليها في النظم بقوله:

-482

وبالندور احكم لغير ما ذكر ... ولا تقس على الذي منه أثر

1 في "ب": "المنفي".

2 شرح ابن الناظم ص 331.

3 في "ب"، "ط": "إن".

4 شرح ابن الناظم ص 330.

(74/2)

باب نعم وبئس

مدخل

...

باب نعم وبئس:

"وهما" لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وهي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتها طريقان:

إحدهما 1: أنهما "فعلان عند" جميع "البصريين والكسائي" من الكوفيين "بدليل" اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب، وفي الحديث: "من توضأ يوم الجمعة" فيها ونعمت"، ومن اغتسل فبالغسل أفضل" 2، وتقول: بئست المرأة حمالة الحطب، "واسمان عند باقي الكوفيين بدليل" دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت: "والله" ما هي بنعم الولد"، نصرها بكاء وبرها سرقة" 3. وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: "نعم السير على بئس العير" 4. وأجيب 5: بأن الأصل: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير 6، فحذف الموصوف وصفته، وأقيم معمول الصفة مقامهما 7، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف.

1 انظر الإنصاف 1/ 97، المسألة رقم 14.

2 أخرجه البخاري في سننه 1/ 522، وابن ماجه في سننه 1/ 180، والدرامي في سننه 1/ 362.

3 هذا القول من شواهد شرح ابن عقيل 2/ 161، وشرح ابن الناظم 333، والإنصاف 1/ 99، 112.

4 هذا القول من شواهد شرح ابن عقيل 2/ 160، وشرح ابن الناظم 333، والإنصاف 1/ 99، 112.

5 انظر الإنصاف 1/ 112-113.

6 سقط من "ب" قوله: "وأجيب ... بنس العير".

7 في "ط": "مقامها".

(75/2)

الطريقة الثانية: وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة، فقال¹: لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين أن نعم وبئس فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن "نعم الرجل" جملة فعلية، وكذلك "بئس الرجل" وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل وبئس الرجل، اسمان محكيان بمنزلة "تأبط شرًا" ف: نعم الرجل، عنده اسم للمدوح، وبئس الرجل: اسم للمذموم، وهما في الأصل جملتان محكيتان² نقلتا عن أصلهما، وسمي بهما. وذهب الفراء إلى أن الأصل في "نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو": رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل عمرو، فحذف الموصوف الذي هو "رجل" فأقيمت الصفة التي³ هي الجملة من "نعم وبئس" وفاعلهما مقامه، فحكم لها بحكمه، ف: نعم الرجل وبئس الرجل، عندهما رافعان ل: زيد وعمرو، كما لو قلت: ممدوح زيد ومذموم عمرو. ويرد قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون: إن نعم الرجل قائم، ولا: ظننت نعم الرجل قائمًا.

والطريق الأولى هي المشهورة وأصحها أن نعم وبئس فعلان جامدان، وعلى ذلك جرى الناظم فقال:

-485

فعلان غير متصرفين ... نعم وبئس رافعان اسمين
وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضى وصارتا للإنشاء، ف"نعم" منقولة من قولك: نعم الرجل، إذا أصاب نعمة، و"بئس" منقولة من قولك: بئس الرجال، إذا أصاب بؤسًا.
ويجوز فيهما أربع لغات: فتح الأول وكسر الثاني على الأصل المنقول عنه، وفتح الأوصل أو كسره مع سكون الثاني وكسرها عند بني تميم، ولا يجيز الحجازيون فيهما إلا² الأوصل.

قال الخضراوي في أول شرح الإيضاح: "رافعان لفاعلين" عند البصريين

-
- 1 لم أجد ابن عصفور فيما عدت إليه من كتبه، وقد ذكره المرادي في شرحه 3 / 79.
 - 2 سقطت من "ب".
 - 3 في "ب": "الذي".

(76/2)

والكسائي، وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميهما فقال [ابن العلق] 1 في البسيط: ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعاً عندهم ل: نعم، إما بدلاً أو عطف بيان، ونعم اسم يراد به الممدوح، فكأنك قلت: الممدوح الرجل زيد، [هذا على الطريق الأولى أما على الثانية فواضح] 1.

"معرفين بـ"أل" الجنسية" على أحد القولين، أو العهدية على القول الآخر، ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين:

أحدهما: أنها للجنس حقيقة، فالجنس كله ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرج تحته، لأنه فرد من أفرادها، ثم نص عليه الخاص بعد العام الشامل له ولغيره، ونسب إلى سيبويه²، ورد بأدائه إلى التكاذب في نحو قولك: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو. والثاني أنها للجنس مجازاً لأنك لم تقصد إلا مدح معين، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة.

واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضاً:

أحدهما: أنها لمعهد ذهني، فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل، كما تقول: اشتر اللحم، ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم.

والثاني: أنها للعهد في الشخص الممدوح، كأنك قلت: زيد نعم هو: قاله ابن ملكون والجواليقي، ومثلهما 3 نحو: {نَعَمْ الْعَبْدُ} [ص: 44] "و: {بِئْسَ الشَّرَابُ} [الكهف: 30] . "أو" معرفين "بالإضافة إلى ما قارنها" أي "أل" "نحو: {وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ} [النحل: 30] "و: {فَلْيَبْئَسْ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ} [النحل: 29] .

"أو" معرفين بالإضافة "إلى مضاف لما قارنها، كقوله" وهو أبو طالب عم النبي -صلى الله عليه وسلم: [من الطويل]

-613

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب ... زهير حسام مفرد من حمائل

1 إضافة من "ب".

2 شرح التسهيل 3/ 121.

3 سقطت من "ب".

613- البيت لأبي طالب في خزانة الأدب 2/ 72، والدرر 2/ 269، والمقاصد النحوية 4/ 5، وبلا نسبة في الارتشاف 3/ 16، وأوضح المسالك 3/ 272، وشرح ابن النازم ص 35، وشرح الأشموني 2/ 371، وشرح التسهيل 3/ 9، وشرح الكافية الشافية 2/ 1105، وجمع الهوامع 2/ 85.

(77/2)

ف: غير: حال، وزهير: مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء، وخبره ما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف، وحسام مفرد: خبر إن لمبتدأ محذوف؛ أي: هو حسام مفرد، لا نعتان لـ"زهير" لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة، واقتصر الناظم على قوله:

-485

..... رافعان اسمين

-486

مقارني أل أو مضافين لما ... قارئها.....

"أو" رافعان لفاعلين "مضميرين مستترين" وجوباً في نعم وبئس "مفسرين بتمييز" لكل منهما، مطابق لهما في المعنى، قابل "أل" مذكور غالباً، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-487

ويرفعان مضمراً يفسره ... مميز.....

"نحو: {بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} " [الكهف: 50] ففي "بئس" ضمير مستتر فيها، مرفوع على الفاعلية، بدلاً: تمييز مفسر [له] 1، والتقدير: بئس هو، أي: البدل. "وقوله" في مدح هرم بن سنان: [من البسيط]

-614

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع لها وزراً

ففي "نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية، وامراً: تمييز مفسر له، والتقدير: نعم هو، أي: المراد، وهرم: مخصوص بالمدح.

ومن غير الغالب قولهم: إن فعلتَ كذا فيها ونعمت. قال ابن عصفور²: "التقدير: نعمت فعلة فعلتك، فحذف التمييز والمخصوص". وقال في تفسير الحديث³:
فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء.

وفي البسيط: لا يحذف التمييز لبقاء الإبهام، ولعدم مفسر الضمير حينئذ، ولأنه كالعوض من الفاعل: إلا أن يعوض منه شيء كالتاء في الحديث. انتهى. وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت" ويدل على أن التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر أنه لا بد أن يكون مما يقبل "أل" فلا يكون "مثلاً" و"غيراً" و"أفعل من" ولا كلمة "ما" خلافاً للفراء والزمخشري ومن وافقهما.

1 غضافة من "ب"، "ط".

614- تقدم تخريج البيت برقم 447.

2 المقرب 1/ 66-67.

3 هو قوله -صلى الله عليه وسلم: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت".

(78/2)

ولا يكاد يجمع بينهما، "وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر" توكيداً "كقوله": [من البسيط]

-615

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ... رد التحية نطقاً أو بإيماء
"ومنع سيويوه والسيرافي مطلقاً"، سواء أفاد معنى زائداً على الفاعل أم لا، وحجتهم أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل، ونقضه ابن مالك بأمرين¹: الإجماع على جواز: له من الدراهم عشرون درهماً، وفي التنزيل: {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا} [التوبة: 36]. وقال أبو طالب: [من الكامل]

-616

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية ديناً
والثاني: أنه قد جاء في الباب، كقول جرير يهجو الأخطل: [من البسيط]

-617

والتغلبيون بنس الفحل فحلهم ... فحلا وأمهم زلاء منطق

وما قاله سيوييه متعين، ولا حجة فيما أورده عليه في الوجه الأول، لأنه من التمييز المؤكد، وليس الكلام فيه²، وما جاء في الباب من التمييز بل من الحال المؤكدة. "وقيل: إن أفاد" التمييز "معنى زائداً" على الفاعل الظاهر "جاز" الجمع بينهما، "وإلا فلا" يجوز، وصححه ابن عصفور³، فالأول "كقوله" وهو أبو بكر بن

615- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 277، والارتشاف 3/ 22، وخزانة الأدب 9/ 398، والدرر 2/ 375، وشرح الأشموني 1/ 267، وشرح شواهد المغني ص 862، وشرح المرادي 3/ 93، ومغني اللبيب ص 464، والمقاصد النحوية 4/ 32، وهمع الهوامع 2/ 86.

1 شرح التسهيل 3/ 14-15.

616- البيت لأبي طالب في خزانة الأدب 2/ 76، 9/ 397، وشرح شواهد المغني 2/ 687، وشرح عمدة الحفاظ ص 788، وشرح قطر الندى ص 242، ولسان العرب 5/ 144 "كفر"، والمقاصد النحوية 4/ 8، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص 336، وشرح الأشموني 2/ 376، وشرح التسهيل 3/ 15، وشرح الكافية الشافية 2/ 1107، وشرح المرادي 3/ 90.

617- البيت لجرير في ديوانه ص 192، والدرر 2/ 275، وشرح عمدة الحفاظ ص 787، ولسان العرب 10/ 355 "نطق"، والمقاصد النحوية 4/ 7، وتاج العروس "نطق"، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص 336، وشرح الأشموني 2/ 386، وشرح ابن عقيل 2/ 164، وشرح التسهيل 3/ 14-15، وشرح الكافية الشافية 2/ 1107، وشرح المرادي 3/ 92، وهمع الهوامع 2/ 86.

2 سقط من "ب": قوله: "لأنه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه".

3 المقرب 1/ 68.

(79/2)

الأسود المعروف بابن شعوب: [من الوافر]

-618

تخيره فلم يعدل سوها ... فنعم المرء من رجل تلامي

فجمع بين الفاعل والظاهر وهو "المرء" والتمييز وهو "رجل" المجرور بـ"من" وقد أفاد

التمييز معنى زائداً على الفاعل، تهماً، نسبة إلى "تامة" بكسر التاء، وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز، وفي النسبة إليها لغتان: تهماي، بكسر التاء، وتهامي، بفتحها، فإن كسرت شددت ياء النسب، وإن فتحت لم تشدها.

والثاني كقوله: [من البسيط]

-519-

نعم الفتاة فتاة.....

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-488-

وجميع تمييز وفاعل ظهر ... فيه خلاف عنهم قد اشتهر

"واختلف في كلمة" "ما" بعد: "نعم وبئس" إذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قولين: "فقل" هي "فاعل" فيهما¹، فإن وقع بعدها جملة فعلية "فهي معرفة ناقصة، أي موصولة" والفعل بعدها صلتها، والمخصوص محذوف كما "في نحو: {نَعِمًا يَعِظُكُمْ بِهِ} [النساء: 58] أي: نعم الذي يعظكم به، وهو منقول عن الفارسي².

"و" إن وقع بعدها مفرد "فهي معرفة" تامة كما "في نحو: {فَنِعَمًا هِيَ} [البقرة: 271] ، أي: فنعم الشيء هي"، فكلمة "هي" هي المخصوص، وهو منقول عن سيبويه³، والأصل: فنعم الشيء إبداءها، لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع.

"وقيل": هي "تمييز" فيهما، "فهي نكرة موصوفة" بالجملة الفعلية "في" المثال "الأول"، وهو مذهب الأخفش، "و" نكرة "تامة في" المثال "الثاني"، وهو: {فَنِعَمًا هِيَ} [البقرة: 271] لعدم الجملة، وإلى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله:

618- تقدم تخريج البيت برقم 458.

619- تقدم تخريج البيت برقم 615.

1 في "ب": "منهما".

2 شرح المرادي 3/ 97.

3 النقل عن سيبويه زعمه ابن خروف، انظر شرح ابن الناظم ص336، والكتاب 1/

73.

وما مميز وقيل فاعل ... في نحو نعم ما يقول الفاضل
وبسط القول في ذلك أن يقال: اعلم أن "ما" هذه على ثلاثة أقسام: مفردة، أي غير
متلوة بشيء، ومتلوة بمفرد، ومتلوة بجملة فعلية، فالأولى: نحو: دققته دقا نعمًا، وفيها
قولان: معرفة تامة فاعل، نكرة تامة تمييز، وعليهما، فالخصوص محذوف، أي: نعم
الشيء الدق، أو نعم شيئًا الدق.

والثانية: المتلوة بمفرد، نحو: {فَنِعَمًا هِيَ} [البقرة: 271] و"بَسْمًا تَرْوِجُ وَلَا مَهْرٌ"
وفيها ثلاثة أقوال: معرفة 1 تامة فاعل، نكرة تامة تمييز، مركبة مع الفعل قبلها تركيب
"ذا" مع "حب" فلا موضع لها وما بعدها فاعل، وهو قول الفراء 2 وموافقيه.
والثالثة: المتلوة بجملة فعلية نحو: {نِعَمًا يَعِظُكُم بِهِ} [النساء: 58] ، {بَسْمًا اشْتَرَوْا
بِهِ} [البقرة: 90] ، وفيها عشرة أقوال، ومرجعها إلى أربعة:
أحدها: أنها 3 نكرة في موضع نصب على التمييز.

والثانية: أنها في موضع رفع على الفاعلية. وإليهما أشار الناظم بقوله:

وما مميز وقيل فاعل ... في نحو نعم ما يقول الفاضل 4

والثالث: أنها المخصوص.

والرابع: أنها الكافة.

فأما القائلون: إنها في موضع نصب على التمييز، فاختلفوا على ثلاثة أقوال:
الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش
والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري، وكثير من المتأخرين.
والثاني: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.
والثالث: أنها تمييز والمخصوص "ما" أخرى موصولة، والفعل صلة لـ"ما" الموصولة
المحذوفة، وهو قول الفراء 5. قال المرادي 6: "ونقل عن الكسائي".
وأما القائلون: إنها في موضع رفع على الفاعلية، فاختلفوا على خمسة أقوال:

1 في "ب": "مفردة".

2 معاني القرآن للفراء 1/ 58.

3 سقطت من "ب".

4 سقط من "ب"، "ط": "وإليهما أشار الناظم بقوله" مع بيت الألفية.

5 معاني القرآن 1 / 57.

6 شرح المرادي 3 / 97.

(81/2)

الأول: أنها اسم معرفة تام، أي غير مفتقر إلى صلة، والفعل بعدها صفة لموصوف محذوف، نقله في التسهيل¹ عن سيبويه، وقال به ابن خروف².
والثاني: أنها موصولة، والفعل صلتها والمخصوص محذوف، ونقل عن الفارسي³.
والثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها مكثف بها وبصلتها عن المخصوص، نقله ابن مالك في شرح التسهيل⁴ عن الفراء والفراسي.
والرابع: أنها مصدرية سادة بصلتها؛ لاشتغالها على المسند والمسند إليه؛ مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعاً.
والخامس: أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف.
وأما القائل: أنها المخصوص فقال: إنها موصولة والفاعل مستتر، و"ما" أخرى محذوفة هي التمييز، وهو قول الكسائي، ونقله المرادي عن الفراء⁵.
وأما القائل: إنها كافة، فقال⁶: إن "ما" كفت "نعم" عن العمل⁷، كما كفت قال وطال عنه، فصارت تدخل على الجملة الفعلية.

1 التسهيل ص 126، وشرح التسهيل 3 / 9.

2 شرح ابن الناظم ص 336.

3 الارتشاف 3 / 18.

4 شرح التسهيل 3 / 9.

5 شرح المرادي 3 / 98، ومعاني القرآن 1 / 75.

6 شرح المرادي 3 / 98.

7 في "ب": "الفاعل".

(82/2)

فصل:

"ويذكر المخصوص" وهو المقصود "بالمدح أو الذم، بعد فاعل نعم وبئس" الظاهر، أو بعد التمييز، "فيقال: نعم الرجل"؛ أو رجلاً؛ "أبو بكر، وبئس الرجل"؛ أو رجلاً؛ "أبو هب".

هذا هو الغالب، وسره أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة، المستبعد تحقيقها، سلكوا بهما في الأمر العام طريقي الإجمال والتفصيل لقصد مزيد، التقرير، فجاءوا بعد الفعل 1 بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح والذم إلى المخصوص 2 به أولاً 3 على سبيل التفصيل، فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد.

"و" اختلف في رفع المخصوص فقيلاً: "هو مبتدأ والجملة قبله خبره"، ولا يجوز غير ذلك عند سيوييه وابن خروف وابن الباذش 4، وقيل: يجوز هذا ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف، "أي: الممدوح وأبو بكر والمذموم أبو هب"، وهو مذهب الجمهور، ومنهم الجرمي المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم 5. وقيل: يتعين الثاني، وقيل: مبتدأ حذف خبره، وإليه ذهب ابن عصفور 6. وقيل: بدل من الفاعل، وإليه ذهب ابن كيسان 7، واقتصر في النظم على القولين الأولين فقال:

1 في "أ": "الفاعل"، والتصويب من "ب"، "ط".

2 في "ب": "والمخصص".

3 في "ب": "أولى".

4 شرح التسهيل 3/ 116.

5 انظر شرح التسهيل 3/ 116-117، وشرح ابن يعيش 7/ 137.

6 المقرب 1/ 69.

7 شرح المرادي 3/ 100-101.

(83/2)

"و" من غير الغالب أنه "قد يتقدم المخصوص" على نعم ويئس، "فيتعين كونه مبتدأ" على القول بفعليتهما، والجملة بعده خبره، "نحو: زيد نعم الرجل"، وعمرو يئس الرجل، وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدئين، والمخصوص الخبر، وبالعكس.

"وقد يتقدم" في الكلام "ما" أي شيء "يشعر به" أي المخصوص بالمدح أو الذم، "فيحذف" المخصوص جوازاً للعلم به "نحو: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ} [ص: 44] أي هو 1 أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير "أيوب" لتقدم ذكر "أيوب" في قوله [تعالى] 2: {وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ} [ص: 41] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-491

وإن يقدم مشعر به.....
 "وليس منه" أي: من حذف المخصوص؛ قول الناظم:

-491

..... العلم نعم المقتنى والمقتنى
 "وإنما ذلك من التقديم" لا من حذفه، هذا إذا رفعنا "العلم" على الابتداء.
 أما إذا جعلناه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذا العلم، على حد: {سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا} [النور: 1] أي: هذه سورة، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره: الزم العلم، ونحوه، فيكون من الحذف، لا من التقديم، كما ذكر الناظم.

1 سقطت من "ب".

2 إضافة من "ب".

(84/2)

فصل:

"وكل فعل ثلاثي" متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء، "صالح للتعجب منه، فإنه يجوز استعماله على "فَعَلَ" بضم العين، إما بالأصالة ك: ظَرَفَ وشَرَفَ، أو بالتحويل "بأن يكون في الأصل مفتوح العين "ك: ضَرَبَ" وقتل، أو مكسورها ك: عَلمَ "وفهّم"، بضم العين فيهن، وإنما حولت لتلتحق بالغرائر والتصير قاصرة ك: نَعِمَ.

وحكم المضاعف أن يدغم، نحو: حبّ، ويجوز النقل؛ كما سيأتي؛ وحكم معتل العين واللام، إن كان من باب قوة؛ قلب الضمة كسرة، فتقلب الواو الثانية ياء، نحو: قَوِيّ، أو من باب شَوَيْتُ، قلب الياء واوًا للضمة قبلها، ثم يفعل فيه ما فعل في قوة ويجوز فيهما الإسكان نحو: قَوِيّ وشَوِيّ، ولا يدغم لعروض الإسكان. والأجوف يقدر فيه الضم نحو: طال وباع، والناقص المضموم العين نحو: سرو، يجوز تسكينه، والمفتوح والمكسور فقيّل: لا يغير، وقيل بل يغير، وقال ابن عقيل¹: لا يجوز تحويل عِلْمَ وجهلَ وسمِعَ إلى فَعُلَ، بضم العين، لعدم السماع.

"ثمّ بعد ضم العين أصالة أو تحويلاً قال الفارسي والأكثرون "يجري حينئذ مجرى نعم وبئس في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل" الظاهر والمضمر، "وحكم المخصوص" من وجوب الرفع، وجواز حذفه إذا تقدم ما يشعر به، وجواز تقديمه، "تقول في المدح: فَهُمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ"، وفَهُم رجلاً زَيْدٌ، "وفي الذم: حَبِثَ الرَّجُلُ عَمْرُو"، وخَبِثَ رجلاً عَمْرُو، والمعنى: نعم الفاهم زيد، وبئس الخبيث عمرو، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-492

..... واجعل فعلاً ... من ذي ثلاثة كنعم مسجلاً

1 شرح ابن عقيل 2/ 168.

(85/2)

"ومن أمثلته: ساء" بالمد، وهو المنبه عليه في النظم بقوله:

-492

واجعل كبئس ساء.....

"فإنه في الأصل: سوءاً، بالفتح" من السوء: ضد السرور، من ساءه الأمر يسوؤه إذا أحزنه، فهو متعد متصرف، "فحول إلى فعل، بالضم، فصار قاصراً، ثم ضمن معنى "بئس" فصار جامداً قاصراً محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا" في "بئس".

تقول في الفاعل المقرون بـ"أل" ساء الرجل¹ أبو جهل، وفي المضاف إلى المقرون بـ"أل": ساء حطب النار أبو لهب، وفي المضمر المفسر بالتمييز: ساء رجلاً، "وفي التنزيل: {وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا} [الكهف: 29] ففي "ساء"² ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى النار، ومرتفعاً: تمييز على حذف مضاف، أي: نار مرتفع، لأن التمييز لا بد³

وأن يكون عين المميز في المعنى، والمرتفق المتكأ.

"و" فيما يحتمل الفاعلية والتمييز: {سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ} [العنكبوت: 4] فيجري في "ما" الخلاف المتقدم، فإن جعلناها فاعلا فيه معرفة ناقصة، أي: ساء الذي يحكمونه، إن جعلناها تمييزاً فهي نكرة موصوفة، أي: ساء شيئاً يحكمون⁴، وعليهما: فالمخصوص بالذم محذوف.

وقال الأخفش والمبرد⁵: يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب، فلا يلزم فاعله "أل" أو الأضمار، وهو الصحيح.

"و" على هذا يجوز "لك في فاعل فَعَلَ المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مجرداً من "أل" وأن تجره بالباء "الرائدة تشبيهاً بفاعل أفعل في التعجب. "وأن تأتي به ضميراً مطابقاً" لما قبله فالظاهر المجرد من "أل" "نحو: فهم زيد"، حملاً على "ما أفهم زيداً"، والمجرور بالباء، وهو الأكثر، نحو: حسن بزيد، حملاً على "أحسن بزيد" "وسمع" من العرب: "مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً وجدن أبياتاً"⁶ حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولاً، وتجرده منها ثانياً.

1 في "ب": "الرجال".

2 في "ب": "ساعت".

3 سقطت من "ب".

4 في "ب"، "ط": "يحكمونه".

5 انظر المقتضب 2/ 149، والارتشاف 3/ 28.

6 ورد هذا القول في مجالس ثعلب 1/ 330، ومعاني القرآن للفراء 1/ 268.

(86/2)

وأصل "جاد بهن أبياتاً وجدن أبياتاً" من جاد الشيء جودة إذا صار جيداً، وأصل "جاد" جود؛ بفتح العين؛ فحول إلى فعل؛ بضم العين¹؛ لقصد المبالغة والتعجب، زيدت الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر ف قيل: بهن، وأبياتاً: تمييز، و"جدن أبياتاً" على الأل من عدم زيادة الباء. فلذلك ثبت ضمير الرفع، وأبياتاً: تمييز، وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز. "وقال" الطرماح: [من المديد]

حب بالزور الذي لا يرى ... منه إلا صفحة أو لملم
"أصله: حَبُّ الزُّور" بفتح الزاي، بمعنى الزائر "فزاد الباء" في الفاعل حملاً على "أحبب
بالزور" "وضم الحاء؛ لأن فعل المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه، وأن تنقل حركتها إلى
فائه"، ولو كانت الفاء غير حلقية، خلافاً لظاهر التسهيل²، "فتقول: ضرب الرجل"،
بفتح الضاد وسكون الراء. "و: ضُرِبَ" الرجل، بضم الضاد وسكون الراء. وصفحة كل
شيء: جانبه، واللمام: بكسر اللام: جمع لمة، وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن، وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله:

-495

وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر ... بالبا.....
ومثال الضمير المطابق ما قبله: الزيدان كرما رجلين، والزيدون كرموا رجالا³، حملاً
على: ما أكرمهما رجلين، وما أكرمهم رجالا.

1 في "أ"، "ط": "بضمها".

620- البيت للطرمح بن حكيم في ديوانه ص393، والدرر 2/ 290، وبلا نسبة في
أوضح المسالك 3/ 281، وجواهر الأدب ص54، وشرح الأشموني 2/ 380، ولسان
العرب 4/ 335 "زور"، والمقرب 1/ 78، وجمع الهوامع 2/ 89.
2 في التسهيل ص129: "وقد تفرد "حب" فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها، وكذا كل
فعل حلقي الفاء، مراد به مدح أو تعجب".

3 في "ب": "رجالاً".

(87/2)

فصل:

"ويقال في المدح: حبذا، وفي الذم: لا حبذا. قال" الشاعر: [من المتقارب]

-621

ألا حبذا عاذري في الهوى ... ولا حبذا الجاهل العاذل

فجمع بين المدح والذم، ومثله قول الآخر: [من الطويل]

-622

ألا حبذا أهل الملا غير أنه ... إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-493

ومثل نعم حبذا.....

ثم قال:

-493

..... وإن ترد ذما فقل لا حبذا

ودخول "لا في الذم على "حبذا" لا يخلو من إشكال، لأن "لا" لا تدخل على فعل
ماض جامد، ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسًا، ولا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في
الاسم الذي دخلت عليه إلا على قول أبي الحسن، وأبي العباس وهو ضعيف.
"ومذهب سيبويه أن "حَبَّ" فعل "ماض، "و"ذا" فاعل". وإليه أشار الناظم بقوله:

-493

..... الفاعل ذا

"وأنتما باقيان على أصلهما" من كونهما جملة فعلية ماضوية، لأن الأصل عدم التغيير،
ولاقتصارهم على "حَبَّ" إذا عطف على "حبذا" كقوله¹؛ وهو عبد الله

621- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 283، والدرر 2/ 287، وشرح

التسهيل 3/ 26، وشرح عمدة الحفاظ ص802، والمقاصد النحوية 4/ 16، وجمع
الهوامع 2/ 89.

622- البيت للذي الرمة في ملحق ديوانه ص1920، والدرر 2/ 287، ولكنزة أم
شملة في ديوان الحماسة للمرزوقي ص1542، ولذي الرمة أو لكنزة أم شملة في المقاصد
النحوية 4/ 12، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص338، وشرح الأشموني 2/ 381،
وشرح التسهيل 3/ 22، وجمع الهوامع 2/ 69.

1 في "ب": "لقوله".

(88/2)

ابن رواحة الأنصاري رضي الله عنه: [من الرجز]

-623

فحبذا ربا وحب دينا

أي: وحيداً ديناً¹، فحذف "ذا" ولم يتغير المعنى، ولا يُفعل ذلك بنحو "إذ ما" وأخواته من المركبات التي تغير حكمها بالترتيب، وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك².

قيل: ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل، لأن سيبويه قال³ حكاية عن الخليل: ولكن "ذا" و"حب" بمنزلة كلمة واحدة نحو: "لولا" وهو اسم مرفوع، ألا ترى أنك لا تقول لا للمؤنث: حبذه. انتهى.

والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ، والجملة من الفعل والفاعل خبره، والرابط بينهما اسم الإشارة، وقيل: مبتدأ محذوف الخبر، وقيل: عكسه، وقيل: عطف بيان، وقيل: بدل، "وقيل: ركبا، وغلبت الفعلية لتقدم الفعل، فصار الجميع فعلاً ماضياً، "وما بعده" من المخصوص "فاعل"، والجملة فعلية، "وقيل: ركبا، وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده" من المخصوص "خبره"، والجملة اسمية.

وأصل الخلاف قولان: التركيب وعدمه، وينشأ عن التركيب قولان: فعلية⁴ الجميع أو اسميته، ولكل دليل على مدعاه، فاستدل مدعي التركيب بإفراد الإشارة وبلزوم الإفراد والتذكير وبامتناع الفصل⁵، ثم استدل مدعي غلبة الفعلية؛ وهو الأخفش وخطاب؛ بتغليب الجزء الأول وتغليب الأكثر حروفاً، وسلامة مدعيها مما⁶ لزم مدعي

623- الرجز لابن رواحة في ديوانه ص107، ولسان العرب 14/ 67 "بدا"، والدرر 2/ 283، 284، والمقاصد النحوية 4/ 28، ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحفاظ ص802، وتاج العروس 1/ 138 "بدأ"، "بدي"، وجمهرة اللغة ص1019، وبلا نسبة في الارتشاف 3/ 31، وجمهرة اللغة ص1267، وشرح ابن الناطم ص340، وشرح الأشموني 2/ 382، وشرح التسهيل 3/ 24، والمخصص 10/ 42، وجمع الهوامع 2/ 88، 89.

1 قال ابن الناطم في شرحه 340: أي حبَّ عبادته ديناً. وذكر ضمير العبادة لتأولها بالدين والتعظيم.

2 انظر الارتشاف 3/ 29-31.

3 الكتاب 2/ 180.

4 في "ب": "بفعلية".

5 انظر شرح التسهيل 3/ 23.

6 في "ب": "ما".

الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه، ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح،
وبقولهم لا تحبذه، فجاءوا لها بمضارع¹.
واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه² وابن السراج في أصوله³ والسيرافي
في "شرح الكتاب" بأن الاسم أشرف، ويستقل به الكلام، ويقع فيه التركيب كثيراً، وأما
"تحبذه" فمضارع "حبذه" إذا قال له: حبذا.
"و" اختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه "لا يتغير" "ذاتاً" عن الأفراد والتذكير، بل
يقال: "حبذا هند أو حبذا الزيدان"، في تثنية المذكر، "أو الهندان" في تثنية المؤنث،
"أو حبذا" "الزيدون"، في جمع الذكور: "أو الهندات" في جمع الإناث، على ثلاثة أقوال:
فقال ابن مالك⁴: "لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل السائر" الذي لا يغير عن حالته في
الاستعمال الأول. "ما في قولهم: الصيف ضيعت اللبن⁵. يقال لكل أحد"، مذكراً كان
أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، "بكسر التاء وإفرادها"، لأنه في الأصل خطاب
لامرأة كانت تحت رجل موسر، فكرهته لكبر سنه فطلقها، فتزوجها رجل شاب فقير،
فبعثت إلى زوجها الأول تسترفده فقال لها هذا. والصيف: منصوب على الظرفية. قاله
الجوهري. والمثل، بفتح المثلثة: قول مركب مشهور، شبه مضربه بمورده.
"وقال ابن كيسان: لأن المشار إليه" مصدر "مضاف" إلى المخصوص، "محذوف، أي:
حبذا حُسْنُ هند"، وكذلك الباقي⁶، ورده ابن العليج بأنه لم ينطق به في وقت⁷.
وقال الفارسي في البغداديات⁸: لأن "ذا" جنس شائع، فالتزم فيه الأفراد كفعل نعم
وبئس المضمر، ولهذا يجمع التمييز فيقال: حبذا زيد رجلاً.

1 الارتشاف 29 / 3.

2 المقتضب 145 / 2.

3 الأصول 115 / 1.

4 شرح الكافية الشافية 1117 / 2.

5 المثل في مجمع الأمثال 68 / 2، والفاخر 111، وجمهرة الأمثال 324 / 1، 567،

575، والمستقصى 329 / 1، وكتاب الأمثال لابن سلام ص 247.

6 سقط من "ب": "وكذلك الباقي".

(90/2)

"ولا يتقدم المخصوص على: حبذا" فلا يقال: زيد حبذا، كما يقال: زيد نعم الرجل،
لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-494

وأول ذا المخصوص أيا كان لا ... تعدل بذا فهو يضاهي المثلا
"وقال ابن بابشاذ¹: إنما امتنع تقديم المخصوص على "حبذا" لئلا يتوهم أن في
"حب" ضميراً مرفوعاً على الفاعلية يعود على المخصوص، "وأن" ذا" مفعول" به قال
ابن مالك²: وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله. ثم علله بجريانه مجرى
المثل، كما تقدم.

"تنبيه: إذا قلت: حب الرجل زيد، ف: حب، هذه من باب: فَعَلْ" المضموم العين
"المتقدم ذكره" في الفصل قبله، "ويجوز في حائه³ الفتح" مع التخفيف⁴ وعدمه،
"والضم" بنقل حركة العين إليها⁵ "كما تقدم" من أنه يجوز أن تسكن عينه، وأن تنقل
حركته إلى فائه، وإن لم تكن الفاء حلقية، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-495

وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر ... بالبا.....
"فإن قلت: حبذا، ففتح الحاء واجب" للتركيب، "إن جعلتهما كالكلمة الواحدة"، وإلا
فجائز.

1 سقطت من "ب".

2 شرح التسهيل 3/ 27.

3 في "ب": "فائه".

4 في "ب": "الإدغام" مكان "التخفيف".

5 في "ب": "الحركة" مكان "حركة العين إليها".

(91/2)

باب أفعَلِ التفضيل:

وهو الوصف المبني على أفعَلِ لزيادة صاحبة على غيره في أصل الفعل، وأما خير وشر، في التفضيل، فأصلهما: أخير وأشر، فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة: "مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ" [القمر: 26] بفتح الشين وتشديد الراء¹، وقول الشاعر: [من الرجز]

-624

بلال خير الناس وابن الأخير

واختلف في سبب حذف الهمزة منهما، فقليل²: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش: لأنهما لما لم يشتمقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما، وأما قوله: [من البسيط]

-625

وزادني كلفا في الحب أن منعت ... وحب شيء إلى الإنسان ما منعا

1 الرسم المصحفي: {الْأَشْرُ} ، والقراءة المستشهد بها قرأها أيضاً قتادة وأبو حيوة.

انظر البحر المحيط 8/ 108، والكشاف 4/ 39، والمختص 2/ 299.

-624- الرجز بلا نسبة في الدرر 2/ 537، وشرح عمدة الحفاظ ص 770، وجمع

الهوامع 2/ 166.

2 انظر الإنصاف 2/ 491، المسألة رقم 69، والمسائل العضديات ص 264، المسألة

رقم 109.

-625- البيت للأحوص في ديوانه ص 153، والارتشاف 3/ 220، والأغاني 4/

301، وتذكرة النحاة ص 48، 604، والحماسة الشجرية 1/ 521، وشرح عمدة

الحفاظ ص 770، والعقد الفريد 3/ 306، ولجنون ليلى في ديوانه ص 158، وبلا نسبة

في الدرر 2/ 538، وشرح الأشموني 2/ 383، وشرح التسهيل 3/ 53، وعبون

الأخبار 2/ 5، ولسان العرب 1/ 292 "حب"، ونوادر أبي زيد ص 27، وجمع الهوامع

2/ 166.

فضرورة، "إنما يصاغ التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب"، وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل، مبني للفاعل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء. "فيقال" من باب "ضرب يضرب": "هو أضرب، و" من باب "علم يعلم": "أعلم، و" من باب فضل يفضل: هو "أفضل، كما يقال" في التعجب منها: "ما أضربه، و" ما "أعلمه، و" ما "أفضله"، وأعلم به وأفضل به، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-496

صغ من مصوغ منه للتعجب ... أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي
 "وشذ بناؤه من" اسم عين نحو: هو أحنك البعيرين، بنوه من الحنك، وهو اسم عين، والمعنى: آكلهما، أي: أشدهما أكلا، "ومن وصف لا فعل له ك: هو أقمن به، أي: أحق"، بنوه من قولهم: هوم قمن، أي: حقيق، "و" هو "ألص من شظاظ"1 بنوه من قولهم: هو لص، بكسر اللام، أي: سارق. وشظاظ، بكسر الشين وبطاءين معجمتين2: اسم لص معروف من بني ضبة3، ونقل ابن القطاع له فعلا فقال4: يقال: لص، إذا أخذ المال خفية، فعلى هذا لا شذوذ.

"و" شذ بناؤه "مما زاد على ثلاثة ك: هذا الكلام أخصر من غيره"، بنوه من "اختصر" فقيه شذوذان: كونه مبنياً للمفعول، وكونه زائداً على الثلاثة، كما تقدم في التعجب [منه] 5.

"وفي" بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن "أفعل؛ المذاهب الثلاثة" المتقدمة في التعجب، فقليل: يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل، يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل.

["وشمع" شذوذاً على القول بالمنع مطلقاً، وعلى المنع في أحد شقي التفضيل: "هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف" 6، و"شمع شذوذاً على الثاني: "هذا المكان أفقر7 من غيره".

1 المثل في مجمع الأمثال 2/ 257، وجمهرة الأمثال 2/ 180، والدررة الفاخرة 2/ 369، والمستقصى 1/ 328، وكتاب الأمثال لابن سلام ص366، وشرح ابن الناظم ص341.

2 سقط من "ب": "وبطاءين معجمتين".

3 في "ب": "ضمية".

4 كتاب الأفعال 3/ 144.

5 إضافة من "ط".

6 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

7 في "ب": "أفقر".

(93/2)

"و" سمع بناؤه "من فعل المفعول ك: هو أزهى من ديك¹ بنوه من "زهى" بمعنى "تكبر". قال في الصحاح²: لا تتكلم به العرب إلا مبنيا للمفعول، وإن كان بمعنى الفاعل. وحكى ابن دريد³: "زها يزهو: أي: تكبر"، فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه، لأنه من المبني للفاعل.

"و" سمع: "هو⁴ أشغل من ذات النحيين⁵ بنوه من "شغل" بالبناء للمفعول، والنحيين: تثنية نحي، بكسر النون وسكون الحاء المهملة: زق السمن، وذات النحيين: امرأة من بني تميم اللات بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها، فحلت نحيا منهما مملوءاً، فقال لها: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، ثم حل الآخر وقال: أمسكيه، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب، ثم أسلم خوات فشهد بذكر رضي الله عنه. "و" سمع: هو "أعني بحاجتك⁶"، بنوه من "عني" بالبناء للمفعول، وسمع فيه "عني" ك: رضي، بالبناء للفاعل، فعلى هذا لا شذوذ فيه. "وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به إلى التفضيل"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-497

وما به إلى تعجب وصل ... لمانع به إلى التفضيل صل
"ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً⁷: فيقال: هو أشد استخراجاً وحمرة"، ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ⁸ للفاعل، والفاقد للإثبات، فإن أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا، وذلك مستفاد من قول الموضح: ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزاً، لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير، كما نبه عليه الموضح في الحواشي.

1 المثل في مجمع الأمثال 1/ 327، والمستقصى 1/ 151، والدرة الفاخرة 1/ 213،

وشرح ابن الناظم 342.

2 الصحاح "زهى".

3 جمهرة اللغة 22 / 3.

4 في "ب": "سمع بناؤه من شغل بالبناء للمفعول نحو:".

5 المثل في مجمع الأمثال 1 / 376، وجمهرة الأمثال 1 / 538، 564، والدرة الفاخرة

1 / 236، والمستقصى 1 / 196، وفصل المقال ص 503، وشرح ابن الناطم

ص 342.

6 شرح ابن الناطم ص 342.

7 سقطت من "ب".

8 في "ب": "المصوغ".

(94/2)

فصل:

"ولاسم التفضيل ثلاث حالات:

إحداها: إن يكون مجرداً من "أل" والإضافة، فيجب له حكمان:

أحدهما "في نفسه، وهو "أن يكون مفرداً مذكراً دائماً"، ولو كان مسنداً إلى مؤنث أو

مثنى أو مجموع نحو قولك: زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والزيدان

أفضل من عمرو1، والهندان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندات

أفضل من عمرو، و"نحو" قوله تعالى: {لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِيْنَا مِنَّا} [يوسف: 8]

"ونحو" قوله تعالى: " {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ... { الآية"، إلى قوله: {أَحَبَّ

{إِلَيْكُمْ} [التوبة: 24] فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الآية الثانية مع الجماعة.

"ومن ثم أي ومن أجل أن أفعل التفضيل إذا تجرد من "أل" والإضافة لزمه2 التذكير

والإفراد3 "قيل في أخر"، بضم الهمزة، جمع أخرى أنثى آخر، بالفتح، ["إنه معدول عن

آخر" الموازن لأفعل التفضيل، وليس من باب "أفعل التفضيل" حقيقة، لأنه لا يدل

على4 مشاركة وزيادة، ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب "أفعل" ولا ملحقا به، بل

ملحقاً بالملحق به5، وهو "أول" لأنه به أنسب، لأنه أشبهه في الوزن، وكون معناه

نسبياً، وكونه لا يدل على زيادة، وعلى الإلحاق به فهو يخالف باب "أفعل" في ثلاثة

أمور:

1 سقط من "ب": "أفضل من عمرو".

2 في "ط": "لزم".

3 في "ب"، "ط": "الإفراد والتذكير".

4 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

5 شرح التسهيل 64 / 3.

(95/2)

أحدهما: أنه يطابق، ولو كان نكرة.

الثاني: أنه لا يليه "مِنْ" لا لفظاً ولا تقديرًا.

الثالث: أنه لا يضاف.

"و" من ثم؛ أيضًا؛ قيل "في قول" أبي نواس الحسن "ابن هانئ" الحكمي يصف الحمرة:

[من البسيط]

-626-

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها ... حصباء در على أرض من الذهب

"إنه لحن"، حيث أنث 1 "صغرى وكبرى" وكان حقه أن يقول: كأن أصغر وأكبر،

بالتذكير. وأجيب "عنه" 2 بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة، فهو كقول العروضيين، فاصلة

صغرى، وفاصلة كبرى، وقول الفرزدق: [من الطويل]

-627-

إذا غاب عنكم أسود الليل كنتم ... كرامًا وأنتم ما أقام ألائم

أي: لئام. والفقاقع، بفتح الفاء والقاف، وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين

مهملة: النفاخات التي تعلو وجه الحمرة.

وسبب تلقيبه بأبي نواس؛ بنون مضمومة بعدها واو لا همزة؛ أنه كان له ذؤابتان تنوسان:

أي تتحركان 3 على عاتقه.

"و" الحكم "الثاني" فيما بعد "أفْعَلْ" "أن يؤتى بعده بـ"من" جارة للمفضول" كما تقدم

من الأمثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في نحو: "أفْضَلَ منه" وابتداء

الانحطاط في نحو "شر منه".

-626- البيت لأبي نواس في ديوانه ص72، وخزانة الأدب 8 / 277، 315، 318،

وشرح قطر الندى ص316، وشرح المفضل 6 / 102، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2 /

386، وشرح التسهيل 3/ 62، ومغني اللبيب 2/ 380.

1 بعده في "ب": "إنه".

2 إضافة من "ط".

627- البيت للفرزدق في الارتشاف 3/ 225، وشرح شواهد المغني 2/ 799،
والمقاصد النحوية 4/ 75، وليس في ديوانه، وتاج العروس "عين"، وبلا نسبة في أمالي
القالبي 1/ 171، 2/ 47، وجمهرة اللغة ص 650، وخزانة الأدب 8/ 277، وسمط
اللاي ص 430، وشرح الأشموني 2/ 388، ولسان العرب 1/ 231 "سود"، 12/
381 "عتم"، ومعجم البلدان 1/ 193 "أسود العين"، ومغني اللبيب 2/ 381.
3 سقط من "ب": "أي تتحركان".

(96/2)

واعترضه ابن مالك بأنها لا تقع بعدها "إلى" واختار أنها للمجاوزة، فإن معنى "زيد أفضل
من عمرو" جاوز زيد عمراً في الفضل 1.
واعترضه في المغني 2 بأنها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها "عن" ودُفع بأن صحة
وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم منع مانع من ذلك 3، وههنا منع مانع وهو
الاستعمال، فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا "من" خاصة.
"وقد تحذف "من" 4 مع مجرورها" للعلم بما "نحو: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} " [الأعلى:
17] أي: من الحياة الدنيا. "وقد جاء الإثبات والحذف في: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ
نَفَرًا} [الكهف: 34] أي: منك"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-498

وأفعل التفضيل صله أبدا ... تقديرا أو لفظا بمن إن جرذا
"وأكثر 5 ما تحذف "من" مع المفضول "إذا كان "أفعل" 6 خبرا" في الحال، أو في
الأصل، فيشمل خبر المبتدأ وخبر "كان" و"إن" وثاني مفعولي "ظن" وثالث مفاعيل
"أَعْلَمَ" نحو: زيد أفضل، وكان زيد أفضل، وإن زيدا أفضل، وظننت زيدا أفضل،
وأعلمت زيدا عمرا 7 أفضل. "ويقل" الحذف "إذا كان" أفعل "حالا، كقوله": [من
الطويل].
-628

دنوت وقد خلناك كالبدر أجلا ... فظل فؤادي في هواك مضللا

فـ "أجمل" حال من تاء المخاطبة في "دنوت"، و"كالبدْر" مفعول ثانٍ لـ: خلنأك، "أي: دنوت أجمل من البدر" وقد خلنأك مثله". قاله ابن مالك 8 في شرح التسهيل 9.

1 شرح التسهيل: 5/ 135-136.

2 مغني اللبيب: 1/ 321.

3 في "ب"، "ط": "إذا لم يمنع من ذلك مانع".

4 سقطت من "ب".

5 في "ط": "وكثر".

6 في "ب": "الفعل".

7 سقطت من "ب".

628- البيت بلا نسبة في الارتشاف 3/ 229، وأوضح المسالك: 3/ 290، 389،

وشرح الأشموني: 1/ 385، وشرح التفصيل: 3/ 57، وشرح ابن عقيل: 2/ 177،

والمقاصد النحوية: 4/ 50.

8 في "ب": "قال".

9 شرح التسهيل: 3/ 57.

(97/2)

"أو" إذا كان أَفْعَلُ 1 "صفة، كقوله" وهو أحيحة بن الجلاح: [من الرجز]

-629

تروحي أجدر أن تقيلي ... غداً بجني بارد ظليل

ف"أجدر" صفة لمحدوف هو وعامله المعطوف على "تروحي" "أي: تروحي وائي مكاناً أجدر من غيره، بأن تقيلي فيه" غداً، قاله ابن مالك في شرح الكافية 2، وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته، وهو من "التروح" بمعنى الرواح وقت العشي، و"أجدر" بالجيم: أي أحق، وتقيلي: من القيلولة، وهو النوم وقت الظهيرة.

وقال العيني 3: إن الخطاب للفسيل، وهي صغار النخل، من تروح النبت، إذا طال، وأنه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها، وادعى أن السوابق والواحق تشهد لذلك، وجني: تثنية جنب، مضاف إلى "بارد" و"ظليل" وهما وصفان لموصوفين محدوفين، والأصل: بجني ماء بارد ظليل، وحذف العاطف.

"ويجب تقديم "من" ومجرورها عليه" أي: على أفعال، "إن كان المجرور" بـ"من"
"استفهاماً"، لأن الاستفهام له صدر الكلام، "نحو: أنت ممن أفضل؟" فالأصل: أنت
أفضل ممن؟ 4 فقدم "ممن" على عامله، وهو "أفضل" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-502

وإن تكن بتلو من مستفهما ... فلهما كن أبداً مقدما
وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله:
-503

كمثل ممن أنت خير.....
لما فيها من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لأن المبتدأ أجنبي من الخبر، بمعنى أنه
ليس معمولاً له على الصحيح، وسيأتي أنه لا يفصل بين أفعال و"من" بالمبتدأ، لأنهما
بمنزلة المضاف والمضاف إليه. ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ما له صدر الكلام عن
صدريته، لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط، لا مطلقاً.

1 في "ب": "أفعل منه".

629- الرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية 4 / 36، وبلا نسبة في أوضح
المسالك 3 / 291، وأما ابن الشجري 1 / 343، وخزانة الأدب 5 / 75، وشرح
ابن الناظم ص 343، وشرح الأشموني 2 / 385، وشرح التسهيل 3 / 75، وشرح
الكافية الشافية 2 / 1130.

2 شرح الكافية الشافية 2 / 1130.

3 المقاصد النحوية 4 / 37.

4 في "ب": "من".

(98/2)

"أو" كان المجرور بـ"من" مضافاً إلى الاستفهام نحو: أنت من غلام من أفضل؟ "
والأصل: أنت من غلام من؟ فقدمت "من" ومجرورها على "أفضل" لأن ما أضيف إلى
ما له الصدر يستحق التصدير، وما أحسن قول الأمين المحلي في المفتاح: [من الطويل]
عليك بأرباب الصدور فمن غدا ... مضافاً لأرباب الصدور تصدرا1
"وقد تتقدم" 2 من 3 مع مجرورها على أفعال "في 4 غير الاستفهام"، وهو الإخبار،

"كقوله" وهو جرير: [من الطويل]

-630-

إذا سايرت أسماء يوماً طعينة ... فأسماء من تلك الطعينة أملح
فالأصل: فأسماء أملح من تلك الطعينة، فقدم "من" ومجروها على "أملح" وهو ضرورة
عند الجمهور، ونادر عند الناظم حيث قال:

-503-

..... ولدى ... إخبار التقديم نزرًا وردا
وذلك لأن أفعال عامل غير متصرف في نفسه، فلم يكن له أن يتصرف في معموله
بالتقدم⁵ عليه كسائر العوامل غير المتصرفة.
"الحالة الثانية: أن يكون" أفعال مقروناً "ب"أل" فيجب له حكمان:
أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه" في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وإلى
ذلك⁶ أشار الناظم بقوله:

-500-

وتلو ال طبق.....
"نحو: زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان" والهندان الفضليان "والزيدون
الأفضلون" أو الأفاضل "والهندات الفضليات أو الفضل" بضم الفاء وفتح

1 البيت في مغني اللبيب 2/ 515، وخزانة الأدب 5/ 104.

2 في "ب"، "ط": "تقدم".

3 سقطت من "ب".

4 في "ط": "إن".

-630- البيت لجرير في ديوانه ص 835، وتذكرة النحاة ص 47، وشرح عمدة الحفاظ
ص 766، والمقاصد النحوية 4/ 52، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 293، وشرح
الأشموني 2/ 389، وشرح ابن عقيل 2/ 186.
5 في "أ"، "ط": "بالتقديم"، وأثبت ما في "ب".
6 بعده في "ب": "وإليه".

الضاد المخففة ك: الكُبرُ، فيطابق موصوفه لزومًا، لأنه نقص شبهه بأفعل¹ المتعجب به² لاقتزانه بـ"أل" ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع.

قال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه³ المستوفى⁴ ما ملخصه: ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع، فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما: الأشارف والأشرفى والأظارف والأظرفى، كما قيل ذلك في الأفضل والأطول، وكذلك الأكرم والأجمد، قيل فيهما: الأكارم والأماجد، ولم يسمع فيهما: الكرمى والمجدى. انتهى.

"و" الحكم "الثاني: أن لا يؤتى معه بـ: "من" لأن "من" و"أل" يتعاقبان، فلا يجتمعان كـ"أل" والإضافة: "فأما قول" ميمون "الأعشى": [من السريع]

-631

ولست بالأكثر منهم حصى ... وإنما العزة للكثير
"فخرج" جمعه بين "أل" و"من" "على زيادة: أل" في "الأكثر" "أو على أنها؛ أي: "من"
ليست متعلقة بالأكثر المعرف بـ"أل" وإنما هي "متعلقة بـ"أكثر" نكرة"، حال كونه
"محدوفاً مبدلاً من "أكثر" المذكور" بدل نكرة من معرفة، والأصل: بالأكثر أكثر منهم،
أو على أن "من" بمعنى "في" أي: فيهم، أو لبيان الجنس، أي: من بينهم، أو متعلقة بـ:
ليس، لما فيه من رائحة قولك، انتفى واغتفر الفصل بين "أفعل" وتمييزه للضرورة.
وحصى: تمييز، أي: عددًا، والكثير: بمعنى الكثير.
الحالة "الثالثة: أن يكون" أفعل⁵ مضافاً: فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران⁶:
التذكير والتوحيد، كما يلزمان الجرد" من "أل" والإضافة "لاستوائهما

1 سقطت من "ب".

2 في "ب": "منه".

3 في "أ"، "ط": "كفاية"، والتصويب من "ب".

4 ورد مثل ذلك في الارتشاف 3/ 220.

631- البيت للأعشى في ديوانه 193، وأوضح المسالك 3/ 295، وخزانة الأدب

1/ 185، 3/ 400، 8/ 250، 254، والخصائص 1/ 185، 3/ 236، وشرح

شواهد الإيضاح ص351، وشرح شواهد المغني 2/ 902، وشرح المفصل 6/ 100،

103، ولسان العرب 5/ 132 "كثر"، 9/ 147 "سدف"، 14/ 183 "حصى"،

ومغني اللبيب 2/ 572، والمقاصد النحوية 4/ 38، ونوادر أبي زيد ص25، وبلا نسبة

في خزانة الأدب 2/ 11، وشرح ابن الناظم ص343، وشرح الأشموني 2/ 386،

وشرح التسهيل 3/ 58، وشرح الكافية الشافية 2/ 1135، وشرح المفصل 3/ 6.

5 في "ب": "لفعل".

6 الكتاب 1/ 203.

(100/2)

في التنكير"، ولكونهما على معنى "من" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-499

وإن لمنكور يضاف أو جردا ... ألزم تذكيراً وأن يوحد

"ويلزم في 1 المضاف إليه أن يطابق" الموصوف "نحو": زيد أفضل رجل، و"الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة"، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نساء، إذ قصد ثبوت المزية للأول على جنس المضاف إليه، واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو جماعة جماعة.

والمعنى: زيد أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلاً رجلاً، والزيدان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلين 2 رجلين، والزيدان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلاً رجلاً، وهند أفضل من جميع النساء إذا فضلن [امرأة امرأة، والهندان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين، والهندات أفضل من جميع النساء إذا فضلن 3 نساء نساء.

فإن قلت: النكرة في سياق الإثبات لا تعم، فمن أين جاء العموم؟ قلت: أجيب عنه بأن العموم فيه باعتبار أصله إذ أصل "زيد أفضل رجل": زيد أفضل الناس إذا عدوا رجلاً رجلاً، وكذا الباقي. ولذلك صحت الإضافة، لأن أفعل لا يضاف إلا لما هو بعضه 4.

"فأما" قوله تعالى: " {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} " [البقرة: 41] بالإنفراد، ومقتضى القاعدة "كافرين" بالجمع، ليطابق الواو في "تكونوا" فالجواب ما قاله المبرد: إنه على حذف الموصوف، "والتقدير: أول فريق كافر به".

وقال الفراء 5: إنما وحد لأنه في معنى الفعل: أي: أول من كفر: ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع.

وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب "البدیع": إن النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها، نحو، أنت أفضل رجل، وأنتما أفضل رجل، وأنتم أفضل رجل منه، {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} [البقرة: 41] وذلك هو القياس، لأن النكرة تميز له،

- 1 سقطت من "ط".
- 2 في "ب": "رجل لا رجالا".
- 3 سقط ما بين المعكوفين من "أ"، واستدرك من "ب"، "ط".
- 4 انظر شرح المرادي 3/ 125.
- 5 معاني القرآن للفراء 1/ 32-33.

(101/2)

وقد خففت بالإضافة، فأشبهه مائة رجل، وقد أجازوا قياساً لا سماعاً أن تثني وأن تجمع نحو: أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال. انتهى. والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة.

"وإن كانت الإضافة إلى معرفة" فهو ثلاثة أقسام:

قسم تقصد زيادته على ما أضيف إليه، وقسم يقصد به زيادة 1 مطلقاً، وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه، "فإن أول أفعل بما لا تفضيل فيه"، أو قصد به زيادة مطلقاً "وجب المطابقة" للموصوف به تشبيهاً بالمعروف بـ"أل" في الأخلاء عن لفظ "من" ومعناها.

وقد يتواردان على مثال 2 واحد "كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان 3"، فيحتمل "أعدلا" أن يؤول لما لا تفضيل فيه "أي: عادلاهم"، لأنهما لم يشاركما أحد من بني مروان في العدل، ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقاً. والناقص: هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك من مروان، لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. والأشج. بالشين المعجمة والجيم: هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، لقب بذلك لأن بجبينه 4 أثر شجة من دابة ضربته. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-501

..... وإن ... لم تنو فهو طبق ما به قرن

"وإن كان أفعل على أصله من إفادة المفاضلة" على ما أضيف 5 إليه "جازت المطابقة" لشبهه بالمعروف بـ"أل" "كقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا} [الأنعام: 123] ف: أكابر مفعول أول 6 لـ"جعلنا"، و"في كل قرية" في موضوع المفعول الثاني، ومجرميها: مضاف إليه "أكابر"، ولو لم يطابق لقليل: أكبر مجرميها، "و" في بعض النسخ: "هُمُ أَرَادُوا لَنَا" [هود: 37] ولو لم يطابق لقليل: "أردلنا".

1 في "ب": "زيادته".

2 في "ب": "محل".

3 من شواهد شرح ابن الناظم ص 345، وشرح ابن عقيل 2/ 181.

4 في "ب": "بجنيبه".

5 في "أ": "وما أضيفت"، والتصويب من "ب"، "ط".

6 سقطت من "ب".

(102/2)

"و" جاز تركها" أي ترك المطابقة¹؛ لشبهه بالجرد لنية معنى "من" "كقوله تعالى: {وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ} " [البقرة: 96] ف"أحرص" مفعول ثانٍ ل"تجد"، ولو طابق لقليل: أحرصي، بالياء، "وهذا" الوجه وهو؛ ترك المطابقة؛ "هو الغالب" في الاستعمال، "وابن السراج يوجهه" ويجعل أفعل فيه كالجرد ويلزم الأفراد والتذكير، ويرده: {أَكَابَرُ مُجْرِمِيهَا} [الأنعام: 123] "فإن قدر "أكابر" مفعولاً ثانياً ل"جعلنا"، "و"مجرميها" مفعولاً أول؛ كما قال ابن عطية؛ "فيلزمه المطابقة في الجرد" من "أل" والإضافة، كما قال أبو حيان²، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-502

..... وما لمعرفه ... أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه

هذا إذا نويت معنى "من".

وذكر صاحب "الأمثال السائرة" أن أفعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشئيين، نحو قوله تعالى: {أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ} [الدخان: 37] أي: لا خير في الفريقين. انتهى. "مسألة": يتعلق بأفعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها ب"أفعل" التعجب، وأما الخفض به فيجوز إن كان المخفوض كلا وأفعل بعضه، وعكسه³، وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه³ والمطلق مطلقاً³، والتمييز إن لم يكن فاعلاً معنًى، إلا إن كان أفعل مضافاً إلى غيره، ويجوز الباقي.

وأما الرفع به "فإنه يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة، نحو: زيدٌ أفضل"، ففي "أفضل" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى "زيد" "و" يرفع "الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة" حكاها سيبويه⁴، وأشار إليها الناظم بقوله:

ورفعه الظاهر نزر.....
 "ك: مررت برجل أفضل منه أبوه، أو "أفضل منه "أنت"، بخفض أفضل بالفتحة

1 سقط من "ب" قوله: "الوجه؛ وهو ترك المطابقة".

2 الارتشاف 224 / 3.

3 سقطت من "ب".

4 الكتاب 26 / 2.

(103/2)

على أنه صفة لـ "رجل" ويرفع الأب أو "أنت" على الفاعلية بـ "أفضل" على معنى فاقه في الفضل أبوه أو "أنت" وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم، وأبوه أو "أنت" مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل 1: ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لـ: رجل، وربطها الضمير المحرور بـ "من".

"ويطرد ذلك الرفع للظاهر "إذا حَلَّ" أفعال التفضيل "حمل الفعل" مع موافقة المعنى، والفعل يرفع الظاهر، فكذلك ما حل محله، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

..... ومتى ... عاقب فعلا فكثيراً ثبتا

"وذلك إذا 2 كان أفعال صفة لاسم جنس، و"سبقة نفي، وكان مرفوعه أجنيًا"، وهو ما ليس ملتبسًا 3 بضمير الموصوف به، "مفضلًا" ذلك الأجنبي "على نفسه باعتبارين" مختلفين، "نحو" قول العرب: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد 4"، فـ "أحسن" أفعال تفضيل، وهو صفة لـ "رجلاً" وهو 5 اسم جنس مسبوق بنفي، ومرفوعه "الكحل" وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره، والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين، فباعتبار كونه في عين زيد فاضلاً، وباعتبار كونه في عين غيره مفضولاً.

والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره 6 من الرجال. ونظيره قول الأصوليين: الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة.

والسبب في اطراد رفع [أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل] 7 هذا المثال، تهيئته
بالقارئ التي قارنته لمعاقبة 8 الفعل على وجه لا يكون بدونها، "فإنه يجوز أن يقال: ما
رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد"، فيؤتى بالفعل، وهو

1 في "ب": "أفعل".

2 في "ب": "أنه إذا".

3 في "أ"، "ب": "متلبساً"، والتصويب من "ط".

4 انظر مثل ذلك في شرح ابن الناظم ص 346-347.

5 في "ب": "ورجل".

6 في "ب": "غير زيد".

7 ما بين المعكوفين سقط من "ب".

8 في "ب": "لمعاقبته".

(104/2)

"يحسن" مكان أفعل التفضيل، وهو "أحسن" ولا يتغير المعنى، قاله ابن مالك¹، وناقشه
أبو حيان في ذلك².

"والأصل أن يقع هذا" الاسم "الظاهر" المرفوع بأفعل التفضيل "بين ضميرين: أولهما
للموصوف" بأفعل التفضيل، وهو الهاء في "عينه"، و"ثانيهما للظاهر"، وهو الهاء في
"منه" فيكون المفضول مذكوراً، كما مثلنا.

وقد يحذف الضمير الأول العائد إلى الموصوف للعلم به، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن
الكحل منه في عين زيد، والمقدر كالمفوض، "وقد يحذف الضمير الثاني" العائد إلى
"الكحل" فيكون المفضول مقدراً.

"وتدخل: من" الجارة للمفضول "إما على الاسم الظاهر"، وهو "الكحل" في مثلنا،
"أو" تدخل "على محله"، أي محل الكحل وهو العين، "أو" تدخل "على ذي المحل" وهو
زيد، "فتقول": ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل "من كحل عين زيد"، بدخول
"من" على الاسم الظاهر، وهو الكحل، "أو": ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل
"من عين زيد"، بدخول "من" على محل الكحل، وهو العين، "أو": ما رأيت رجلاً
أحسن في عينه الكحل "من زيد" بدخول "من" على ذي المحل، وهو زيد "فتحذف

مضافاً إذا أدخلت "من" على الحُل، وهو العين "أو مضافين" إذا أدخلت "من" على ذي الحُل وهو زيد.

"وقد لا يؤتى" بعد الاسم الظاهر "المرفوع بشيء" أصلاً، وذلك إذا تقدم المفضل على أفعال التفضيل، فيستغنى عما بعد المرفوع، "فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل"، فتحذف ضمير "الكحل" ومحلّه وصاحب محلّه اختصاراً. وربما أدخلوا "من" على غير المفضول لفظاً، "وقالوا: ما أحد أحسن به الجميل من زيد، والأصل: ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد"، ف"الجميل الثاني" هو المفضول، وهو "الجميل الأول"، "ثم [إنهم] 3 أضافوا الجميل إلى زيد لملاسته إياه" في المعنى، فصار التقدير: من جميل زيد، "ثم حذفوا المضاف"، وهو "جميل" وأقاموا المضاف إليه، وهو "زيد" مقامه، فصار: من زيد، "ومثله" قول الناظم:

1 شرح التسهيل 3/ 67.

2 الارتشاف 3/ 235، وانظر شرح ابن الناظم ص 348.

3 إضافة من "ب"، "ط".

(105/2)

-505

كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق
"والأصل: من ولاية الفضل 1 بالصديق"، ف: الفضل الثاني هو المفضول، وهو الفضل الأول. "ثم" إنهم أضافوا الفضل إلى الصديق لملاسته له في المعنى، فصار التقدير: "من فضل الصديق"، ثم حذفوا المضاف، وهو الفضل 2 الثاني 3، وأقاموا المضاف إليه وهو "الصديق" مقامه فصار: "من الصديق".

وهذا المثال داخل تحت القاعدة، فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجني مسبوق بنفي ب"لن"، مكتنف بضميرين: أولهما ضمير الموصوف، وهو الهاء من "به".
والثاني ضمير الاسم الظاهر، وقد حذف، والأصل: أولى 4 به الفضل منه بالصديق.
والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين: وتارة يكونان محذوفين، وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر، وإذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس.
ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفعال التفضيل و"من"

وذلك لا يجوز، رفعوه 5 على الفاعلية، وشرطوا تقدم النفي عليه، وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل 6 النهي والاستفهام، وتبعه الموضح في شرح القطر 7 ولم يرد به سماع، فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب.

1 في "ط": "ولايته للفضل".

2 في "ط": "وهو فضل".

3 سقطت من "ب"، "ط".

4 في "ب": "والأولى".

5 في "ب": "رفعه".

6 شرح التسهيل 3 / 68.

7 شرح قطر الندى ص 283.

(106/2)

باب النعت

مدخل

...

باب النعت:

ويرادفه الصفة والوصف.

"الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب" لفظاً أو تقديرًا أو محلاً "خمس: النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل". ويشكل عليه: قام قام زيد 1، ونعم نعم، ولا لا، فإنها مشتملة على التوكيد، ولا تبعية في شيء منها.

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا، الأول عطف النسق، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا، الأول البدل، والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا، الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون بالمشترك أول لا، الأول النعت، والثاني عطف البيان، ولها أبواب، وإذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق، قاله في التسهيل 2.

واختلف في عامل التابع، فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور: العامل فيها هو العامل في المتبوع، ونسب إلى سيويه 3. وقيل: العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه، وهو

قول الخليل والأخفش 4.

وأما البدل فقليل: عامله محذوف، وهو قول الجمهور. ويدل لهم 5 ظهوره جازاً

1 سقطت من "ب".

2 التسهيل ص 173.

3 لم أجد ما نسب إلى سيبويه في الكتاب، وهو في الارتشاف 2 / 592.

4 وهو أيضاً قول سيبويه والجزمي، انظر مع الهوامع 2 / 115.

5 في "ب": "له".

(107/2)

جوازاً مع الظاهر ووجوباً مع المضمّر، نحو: يزيد به. وقال قوم منهم المبرد 1: عامله عامل متبوعه. [وهو ظاهر مذهب سيبويه 2، واختاره ابن مالك 3 وابن خروف. وقال ابن عصفور 4: عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة. وأما النسق فقال الجمهور] 5: عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف، وقيل: الحرف، وقيل: محذوف، وإلى ذلك أشار في النظم بقوله:

-506

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت وتوكيد وعطف وبدل
"فالنعت عند الناظم" المشار إليه بقوله في النظم:

-507

فالنعت تابع ما سبق ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق
"هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به. فخرج بقيد التكميل النسق والبدل"، فإنهما لا يكملان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص، ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عرضي، "و" خرج "بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد" فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما، ولا فيما يتعلق به، أما البيان فلأن ثاني الاسمين هو عين الأول، وأما التوكيد فلأن نفس الشيء. هو الشيء لا معنى فيه. قاله ابن مالك في شرح العمدة. "والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة، ك: جاءني زيد التاجر"، في النعت الحقيقي، أو التاجر أبوه، في النعت السببي، "والمخصص للنكرة ك: جاء رجل تاجر"، في الحقيقي "أو: تاجر أبوه" في السببي.

واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص، فقليل: الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق، فهو يجري مجرى بيان الجمل، والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة، وقليل: الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف، والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات. "وهذا الحد" ليس بجامع لأنه "غير شامل لأنواع النعت، فإن النعت" قد لا

1 المقتضب 4/ 295، 399.

2 لم أجد ما نسب إلى سيبويه في الكتاب، وهو في شرح المرادي 3/ 132.

3 شرح التسهيل 3/ 330.

4 المقرب 1/ 242.

5 سقط من بين القوسين من "أ"، واستدركته من "ب"، "ط".

(108/2)

يكون للإيضاح والتخصيص بل "قد يكون لجرد المدح ك: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} " [الفاحة: 2] "أو لجرد الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، أو للتعميم نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو للتفصيل نحو: مررت برجلين عربي وأعجمي، أو للإبهام نحو: تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، "أو للترحم، نحو: اللهم أنا عبدك المسكين، أو للتوكيد نحو: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ " نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ " } [الحاقة: 13] .
وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازاً عن استعمال الشيء في غير ما وضع له.

(109/2)

فصل:

"ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة": الرفع والنصب والجر، "ومن التعريف والتنكير، تقول" في التعريف: "جاءني زيد الفاضل" برفعهما "ورأيت زيدا الفاضل" بنصبهما "ومررت بزيد الفاضل" بجرهما "و" تقول في التنكير: "جاءني رجل فاضل"، ورأيت رجلا فاضلا، ومررت برجل فاضل.

"كذلك" فلا يجوز تخالفهما في الإعراب، لأن ذلك يخل بالتبعية، ولا تخالفهما في التعريف والتذكير، لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه، والتذكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه، فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثبات، وهو محال. قاله الفخر الرازي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-508-

وليعط التعريف والتذكير ما ... تلا كامرر يقوم كرما
"وأما الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن رفع الوصف "الحقيقي أو المجازي
"ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها" أيضاً. ونعني بالوصف الحقيقي أن يجري على من
هو له، "ك: جاءتني امرأة كريمة"، ورجل كريم، "ورجلان كريمان، ورجال كرام"، ففي
الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث
والتثنية والجمع. "وكذلك" تقول في التعريف: جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان
والرجال الكرام.

ونعني بالوصف المجازي أن يجري على غير من هو له إذا حول الإسناد عن الظاهر إلى
ضمير الموصوف، وجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة، ونصب على التمييز إن كان
نكرة نحو: "جاءتني امرأة كريمة الأب" بالإضافة "أو كريمة أبا" بالتمييز، "وجاءني رجلان
كريما الأب"؛ بالإضافة؛ "أو كريمان أبا"؛ بالتمييز، "وجاءني رجال كرام الأب" بالإضافة
"أو كرام أبا" بالتمييز، فيوافق النعت منعوته في الأفراد والتثنية

(110/2)

والجمع، والتذكير والتأنيث، مع موافقته له في أوجه الإعراب الثلاثة، وفي التعريف
والتذكير. وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة¹، "لأن الوصف في ذلك كله رافع
لضمير الموصوف المستتر" أصالة أو تحويلاً، ويستثنى من ذلك شيان:
أحدهما: الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بـ"من" أو أضيف إلى نكرة، فإنه² يلزمه
الأفراد والتذكير، ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع، نحو: مررت برجل أفضل من
زيد، وبرجلين أفضل من زيد، وبرجال أفضل من زيد، وبامرأة أفضل من زيد، وبامرأتين
أفضل من زيد، وبنساء أفضل من زيد، وكذلك: مررت برجل أفضل شخص، وبرجلين
أفضل شخصين، وبرجال أفضل شخوص ... إلى آخر المثل³.
والثاني: الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن فاعول

بمعنى فاعل وفعل بمعنى مفعول، إذا كان جاريًا على موصوفه نحو: رجل صبور، وامرأة صبور، ورجل قتيل، وامرأة قتيل.

"وإن رفع" الوصف الاسم "الظاهر أو" رفع "الضمير البارز أعطي" الوصف "حكم الفعل، ولم يعتبر حال الموصوف" في الأفراد والتذكير، والتأنيث والتنثية والجمع، "تقول" في الوصف إذا رفع الظاهر: "مررت برجل قائمة أمه"، بتأنيث قائمة، لأنها مسندة إلى الأم، وإن كان الموصوف مذكرًا، "وبامرأة قائم أبوها" بتذكير قائم، لأنه مسند إلى الأب، وإن كان الموصوف مؤنثًا، "كما تقول" في الفعل: "قامت أمه" في المثال الأول، "وقام أبوها" في المثال الثاني، "و" تقول: "مررت برجلين قائم أبواهما" بإفراد قائم، وإن كان المنعوت مثنى، "كما تقول" [في الفعل] 5: "قام أبواهما" بإفراد الفعل. "ومن قال" من العرب كطيء وأزد شنوءة: "قاما أبواهما" بإحقاق علامة التنثية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر، "قال" في الوصف إذا أسنده إلى المثنى الظاهر:

1 في شرح ابن عقيل 2/ 194: أن النعت يطابق منعوته في أربع من عشرة إذا رفع ضميرًا، وفي اثنين من خمسة إذا رفع ظاهرًا.

2 سقطت من "ب".

3 انظر شرح ابن الناظم ص 352.

4 في "ب": "أبواها".

5 إضافة من "ب".

(111/2)

"قائمين أبواهما 1" بتنثية الوصف.

"وتقول" في جمع التذكير: "مررت برجال قائم آباؤهم" بإفراد قائم، وإن كان الموصوف جمعًا، "كما تقول" في الفعل: "قام آباؤهم" بإفراد الفعل عن علامة الجمع.

"ومن قال" من العرب المتقدم ذكرهم: "قاموا آباؤهم" بإحقاق علامة الجمع في الفعل

المسند إلى الجمع الظاهر كما في "أكلوني البراغيث"، "قال" في الوصف إذا أسند إلى

الجمع الظاهر: "قائمين آباؤهم" بجمع الوصف جمع السلامة 2. "و" لكنهم خالفوا حكم

الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعًا، فأجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه 3

والمبرد وأبو موسى: "جمع التكسير" في الوصف "أفصح من الأفراد ك: قيام آباؤهم 4".

وقال الأبدى والشلوبين وطائفة: إفراد الوصف من تكسيده5، وفصل آخرون فقالوا: إن كان النعت تابعاً لجمع ك: مررت برجال قيام آبائهم، فالتكسير أفصح، وإن كان لمفرد أو مثني ك: مررت برجل قاعد غلمانته، وبرجلين قاعد غلمانهما، فالإفراد، أفصح. واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة. وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز: جاءني غلام امرأة ضاربتة هي، وأمة رجل ضاربها هو، كما تقول: ضاربتة هي وضربها هو، وجاءني غلام رجلين ضاربته هما، كما تقول: ضربه هما، ومن قال: ضربه هما قال: ضارباه هما. وتقول: جاءني غلام رجال ضاربته هم، كما تقول: ضربه هم، ومن قال: ضربه هو، هم قال: ضاربوه هم، وجمع التكسير ك: ضواربه هم، أفصح من الإفراد، كما تقدم حرفاً بحرف، وذلك مستفاد من قول الناظم:

-509

وهو لدى التوحيد والتذكير أو ... سواهما كالفعل.....

- 1 في "ب": "قاما أبواهما؛ بتثنية الفعل؛ قال: قائمين أبواهما" وهي لغة أكلوني البراغيث، انظر شرح ابن الناظم ص352.
- 2 انظر شرح ابن الناظم ص352، والارتشاف 3/ 249.
- 3 الكتاب 2/ 43.
- 4 انظر الارتشاف 3/ 205.
- 5 وهو مذهب الجمهور، انظر الارتشاف 3/ 250.

(112/2)

فصل:

"والأشياء التي ينعت بها أربعة" كما في النظم:
"أحدها: المشتق" وهو المشار إليه في النظم بقوله:

-510

وانعت بمشتق.....

وهو في الأصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر1،
والمراد به "هنا" ما دل على حدث وصاحبه" ممن قام به الفعل أو وقع عليه، "ك:

ضارب" من أسماء الفاعلين "ومضروب" من أسماء المفعولين، وما كان بمعناها.
 فمما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة، ك: ضارب، "و" الصفة المشبهة نحو: "حسن،
 و" اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو: "أفضل"، ومما هو 2 بمعنى اسم المفعول ك:
 قتيل بمعنى مقتول، واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو: أجن. من عمرو، وخرج
 من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة، فإنه لا ينعت به، فلا يرد نقضاً.
 "الثاني": مما ينعت به "الجامد المشبه للمشتق في المعنى"، وإليه أشار الناظم بقوله:
 -510

..... وشبهه.....

وهو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق "ك: اسم الإشارة" غير المكانية، "وذي بمعنى
 صاحب" وفروعها، "وأسماء النسب" وهي المنبه عليها في الناظم بقوله:
 -510

..... كذا وذي والمنتسب

فاسم الإشارة تنعت به المعارف، "تقول: مررت بزيد هذا، و" "ذو" بمعنى صاحب ينعت
 بها النكرات، تقول: مررت "برجل ذي مال، و" أسماء النسب ينعت بها

1 كذا قال ابن النظام في شرحه ص352، وابن عقيل في شرحه 2/ 195، وهو
 مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أن أصل الاشتقاق هو الفعل. انظر الإنصاف 1/
 235، المسألة رقم 28.
 2 في "ب": "هي".

(113/2)

النكرات والمعارف، تقول: مررت "برجل دمشقي"، وبالرجل الدمشقي، بفتح الميم ويجوز
 الكسر 1.

وإنما قلنا: إن هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيد المشتق، "لأن" لفظة "هذا"
 "معناها الحاضر"، ولفظة "ذي مال" معناها "صاحب مال، و" لفظة "دمشقي" معناها:
 "منسوب إلى دمشق"، فلما أفادت ما يفيد المشتق من المعنى صح النعت بها. ويقاس
 على هذه الأمثلة ما أشبهها، فيقاس على اسم الإشارة جميع الموصولات إلا "من" و"ما"
 وعلى ذي الصاحبية ذو 2 الطائية وفروعها، وعلى المنسوب بالياء نحو: تمار وتامر وتمر،

مما هو منسوب إلى التمر فيهن. وأما الأسماء المكانية نحو: مررت برجل هنا أو هناك أو
"ثم" فمتعلقة بمحذوف صفة ل: رجل، لأنها ظروف وليس صفات.
"الثالث": مما ينعت به "الجمل"، وإليهما أشار الناظم بقوله:

-511

ونعتوا بجملة منكراً

"وللنعت بما ثلاثة شروط:

شرط في المنعوت: وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو {وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى
اللَّهِ} [البقرة: 281] فجملة "ترجعون" في موضع نصب نعت ل: يوماً، وهو نكرة لفظاً
ومعنى، والرباط بينهما الضمير المجرور ب: "في".

"أو" نكرة "معنى لا لفظاً: وهو" الاسم "المعرف بـ"أل" الجنسية، كقوله: "وهو رجل من
بني سلول: [من الكامل]

-632

ولقد أمر على اللئيم يسبني ... فأعف ثم أقول لا يعنيني

1 سقط من "ب"، "ط": "ويجوز الكسر".

2 في "ب": "و" مكان "ذو".

632- البيت لرجل من بني سلول في الدرر 1/ 10، وشرح شواهد المغني 1/ 310،
والكتاب 3/ 24، والمقاصد النحوية 4/ 58، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات
ص126، ولعميرة ص126، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحري 171، وبلا
نسبة في الأزهية 263، والأشباه والنظائر 3/ 90، وأوضح المسالك 3/ 206، وخزانة
الأدب 1/ 375، 358، 3/ 201، 4/ 207، 208، 5/ 23، 503، 7/ 197،
9/ 119، 383، والخصائص 2/ 338، 3/ 330، والدرر 2/ 462، وشرح ابن
الناظم ص351، وشرح شواهد المغني 2/ 841، ومغني اللبيب 1/ 102، 2/ 429،
645، وجمع الهوامع 1/ 9، 2/ 140.

(114/2)

فجملة "يسبني" في موضع جر نعت لـ"اللئيم" 1 وهو الدينء الأصل الشحيح النفس،
وصح نعتة بالجملة نظراً إلى معناه، فإن المعرف بـ"أل" الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة.

قاله ابن مالك في شرح التسهيل².

وقال أبو حيان في الارتشاف³: ولا ينعت بالجملة⁴ المعرف بـ"أل" الجنسية، خلافاً لمن أجاز ذلك. انتهى. ويجوز أن تكون الجملة حالا نظراً إلى لفظه.

وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة، وهو أن يكون مذكوراً إذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بـ: من أو في، كما سيأتي.

"وشرطان في الجملة:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ به، كما تقدم" في قوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} [البقرة: 281]. "أو مقدراً" أما مرفوع كقوله: [من الكامل].

-632

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عاراً عليك ورب قتل عار

أي: هو عار. أو منصوب كقوله: [من الوافر]

-634

.....

وما شيء حميت بمستباح

أي: حميته. أو مجرور بـ: في، إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان "كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} [البقرة: 48] أي: لا تجزي فيه".

1 في شرح ابن الناطم ص351: "يسبني: صفة؛ لا حال، لأن المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئيم".

2 شرح التسهيل 3/ 311.

3 الارتشاف 2/ 584.

4 في "ب": "بها الجملة".

633- البيت لثابت بن قطنه في ديوانه ص49، والحماسة الشجرية 1/ 330، وخزانة

الأدب 9/ 565، 576، 577، والدرر 2/ 43، وشرح شواهد المغني 1/ 89،

393، والشعر والشعراء 2/ 635، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 585، والأزهية

ص260، وأمالى ابن الشجري 2/ 301، وتخليص الشواهد ص160، والجنى الداني

ص439، وجواهر الأدب ص205، 3654، وخزانة الأدب 7/ 79، وشرح التسهيل

3/ 175، والمقتضب 3/ 66، والمقرب 1/ 220، وجمع الهوامع 1/ 97.

634- صدر البيت: "أبحث حمى تهامة بعد نجد"، وهو لجرير في ديوانه 1/ 89،

والكتاب 1/ 87، 130، والمقاصد النحوية 3/ 75، وبلا نسبة في خزانة الأدب 6/
42، وسر صناعة الإعراب 1/ 402، وشرح التسهيل 3/ 312، ومغني اللبيب 2/
502، 312، 633.

(115/2)

وهل حذف الجار والمجرور معًا، أو حذف الجار وحده، فانتصب الضمير واتصل بالفعل
ثم حذف منصوبًا؟ قولان: الأول عن سيبويه¹، والثاني عن الأخفش². أو مجرور بـ"من"
عائد على ظرف أو غيره: فالأول نحو: شهر صمت يومًا مباركًا، أي: منه، والثاني نحو:
عندي بر كر بدرهم، أي: منه.

"و" الشرط "الثاني: أن تكون الجملة خبرية، أيك محتملة للصدق والكذب"، وإليه أشار
الناظم بقوله:

-511

..... فأعطيت ما أعطيته خبرا

"فلا يجوز" النعت بالجملة الطلبية والإنشائية فلا يقال: "مررت برجل اضربه، ولا:
مررت بعيد بعته، قاصدًا لإنشاء البيع" لا الأخبار بذلك، لأن الطلب والإنشاء لا
خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-512

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب

"فإن جاء" من لسان العرب "ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول"، وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله:

-512

..... وإن أتت بالقول أضمر تصب

لأن القول كثر إضماره في الكلام، "كقوله" وهو العجاج؛ على ما قيل؛ يذكر أن قومًا
أضافوه فأطالوا عليه حتى دخل الليل، ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في
العشية يشبه لون الذئب: [من الرجز]

-635

حتى إذا جن الظلام واختلط ... جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

1 الكتاب 1/ 386.

2 في شرح التسهيل 3/ 312: "فهذا عند سيويه حذف اعتباطاً، لأن الظرف يجوز معه ما لا يجوز مع غيره، وعند الأخفش على حذف وتعدّي الفعل وحذف الضمير".
635- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 304، وخزانة الأدب 2/ 109، والدرر 2/ 366، والمقاصد النحوية 4/ 61، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 115، وأوضح المسالك 3/ 310، وخزانة الأدب 3/ 30، 5/ 24، 468، 6/ 138، وشرح ابن الناظم ص 353، وشرح الأشموني 2/ 499، وشرح ابن عقيل 2/ 199، وشرح التسهيل 3/ 311، وشرح الكافية الشافية 3/ 1159، وشرح المفصل 3/ 52، 53، ولسان العرب 4/ 248 "خضر". 10/ 340 "مدق" والمختضب 2/ 165، ومغني اللبيب 1/ 246، 2/ 585، وجمع الهوامع 2/ 117.

(116/2)

فظاهره أن جملة الاستفهام وهي: هل رأيت الذئب قط 1: نعت ل: مدق، فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف، وجملة الاستفهام معمول الصفة، "أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند 2 رؤيته": هل رأيت الذئب 3 قط؟
وقال ابن عمرون: "الأصل: بمدق مثل لون الذئب، هل رأيت الذين 4 يقولون: مررت برجل مثل كذا، هل رأيت كذا 5. وفي الحديث: "كلايب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟" قالوا: نعم يا رسول الله. قال: "فإنهما مثل شوك السعدان" 6. ثم حذف "مثل لون الذئب" وبقي: هل رأيت الذئب؟ فتأولوه بمقول عند رؤيته "هذا الكلام"، ف: "مقول" هو الصفة وجملة الاستفهام معمول لها". انتهى.
والمدق، بفتح الميم وسكون الذال المعجمة: مصدر قولك: مدقت اللبن، إذا مزجته بالماء، والمراد به هنا الممدوق مبالغة، والمعنى: جاءوا بلبن سمار فيها لون الورقة 7 التي هي لون الذئب. والسمار: اللبن الرقيق، والورقة: بياض يضرب إلى سواد.
"الرابع": مما ينعت به "المصدر" سماعاً بشروط: أحدها: أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع. الثاني: أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر 8 ثلاثي. الثالث: أن لا يكون ميميّاً. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-513

ونعتوا بمصدر كثيراً ... فالتزموا الأفراد والتذكيرا

"قالوا: هذا رجل عدل" بفتح العين 9 "ورضا" بكسر الراء "وزور" بفتح الزاي "وفطر" بكسر الفاء.

والثلاثة الأولى 10 مصادر حقيقة، والرابع اسم مصدر، فإن فعله أفطر، "و" هو كثير، ومع كثرته يقتصر فيه على السماع.

1 سقطت من "ب": "الذئب قط"، وسقط من "ط": "قط".

2 في "ب": "عندهم".

3 في "ب": "الظلي".

4 في "ب": "الذئب".

5 سقط من "ب": "هل رأيت كذا".

6 أخرجه البخاري في صفة الصلاة برقم 773، وأخرجه مسلم في المساجد برقم 675.

7 في "ب": "الزرقعة".

8 سقطت من "ب".

9 في "ب": "الميم".

10 في "ب"، "ط": "الأول".

(117/2)

فإن قلت: كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتًا للذات؟ قلت: صح "ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق"، اسم فاعل أو مفعول "أي: عادل" اسم فاعل عدل، "ومرضي": مفعول رضي، وزائر: اسم فاعل زار، "ومفطر": اسم فاعل أفطر، ويدل لها ما جاء من ذلك مضافًا إلى إضافة غير معنوية نحو: مررت برجل هذك¹ وشرعك وحسبك، فدل على لحظ معنى الصفة.

"وعند البصريين: على تقدير مضاف، أي: ذو كذا، ولهذا التزم إفراده وتذكيره، كما يلتزمان لو صرح بـ: ذو" وفروعه، فيقال 2: هذا رجل عدل، وامرأة عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل ونساء عدل، كما يقال: هذا رجل ذو عدل، وامرأة ذات عدل، ورجلان ذوا عدل، ورجال ذوو عدل، ونساء ذوات عدل. وقيل: لا تأويل ولا حذف مضاف، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازًا وادعاء.

وإنما التزم إفراده وتذكيره على القوم الأول والأخير. لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فأخبره على أصله، وأما قول العرب: رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيوفان، وامرأة ضيفة، فقليل.

1 في "ب": "عدل".

2 انظر الارتشاف 2 / 584-588.

(118/2)

فصل:

"وإن تعددت النعوت فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره، فإن كانت لواحد فسيأتي الكلام 1 عليها في فصل يخصها، وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين: أحدهما: أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريق. والثاني: أن يكون مفرقاً، وتفريقه إما لكون التثنية والجمع لا يتأتیان فيه، فيقوم العطف مقامهما، وإما لتعدد عامل المنعوت. "فإن" كان المنعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريق "واتحد معنى النعت 2" ولفظه، "استغني بالتثنية والجمع 3 عن تفريقه" بالعطف "نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء".

"وإن اختلف" معنى النعت ولفظه ك: العاقل والكريم، أو لفظه دون معناه ك: الذاهب والمنطلق، أو معناه دون لفظه ك: الضارب، من الضرب بالعصا ونحوها، والضارب من الضرب، في الأرض، أي السير فيها، "وجب التفريق [فيها] 4 بالعطف"، لأنه أصل التثنية والجمع، "بالواو" خاصة، لأنها الأصل في ذلك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-514

ونعت غير واحد إذا اختلف ... فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف

"كقوله": [من الوافر]

-636

بكيت وما بكا رجل حزين ... على ربعين مسلوب وبال

1 في "ب": "عليهما".

2 في "ب": "المنعوت".

3 في "ب": "من".

4 إضافة من "ط".

636- البيت لابن ميادة في ديوانه ص214، وشرح أبيات سيبويه 1/ 603، وشرح شواهد المغني 2/ 774، ولرجل من باهلة في الكتاب 1/ 431، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 211، وأوضح المسالك 3/ 313، ومغني اللبيب 2/ 256، والمقتضب 2/ 291، والمقرب 1/ 225.

(119/2)

ف: مسلوب وبال: نعتان ل: ريعين، وعطف أحدهما على الآخر بالواو. والمسلوب: هو الداهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر. والبالى: هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من آثاره، وبكا: مقصور.

"وقولك: مررت برجل شاعر وكاتب وفقه"، فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعت 2 ل: رجال 3. والشاعر: هو الذي يأتي بالكلام منظوماً، والكاتب: هو الذي يأتي به منشوراً، والفقيه، من "فقه" بالضم هو الذي صار الفقه له سحبة 4.

ويستثنى نعت الإشارة فلا يتأتى فيه التفريق، لا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير، على النعت. قال سيبويه والمبرد والزجاج والريادي 5، وهو مقتضى القياس، لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ، لأنهم جعلوا التطابق في الجامد عوضاً عن الضمير، وحمل المشتق عليه.

قال الزيادي 6: وإن قدرته بدلاً أو بياناً جاز، وقد أجاز سيبويه 7: هذان زيد وعمرو، على البيان، والبيان هنا مخالف للنعت. نقله الموضح في الحواشي.

"وإذا تعددت النعت 8" مع تفريق المنعوت، "فإن كان" العامل فيها واحداً، فإن اتحد العامل فالإتباع، نحو: مررت بزيد وعمرو العاقلين، ومررت بشيخ وطفل وعجوز وجلوس، لأن العطف بمثابة التثنية والجمع، وإن اختلف واختلفت نسبة العامل إليهما، نحو: ضرب زيد عمراً الظرفين، فالقطع.

وإن اتحدت، نحو: خاصم زيد عمراً الكريمان، فالقطع عند البصريين، وإتباع الأخير عند الفراء، وإتباع الأول عند الكسائي، وإتباع أيهما شئت عد ابن سعدان 9.

1 في "ب": "هو الداهب".

2 في "ب": "نعت".

3 انظر شرح ابن الناظم ص 354.

4 في "ب": "ط": "سجية له".

5 انظر الكتاب 8 / 2 والارتشاف 2 / 589.

6 شرح المرادي 3 / 145.

7 الكتاب 2 / 81.

8 في "ب": "تعدد المنعوت".

9 همع الهوامع 2 / 119.

(120/2)

وإن كان العامل متعدداً و"اتحد لفظ النعت، فإن اتحد معنى العامل وعمله" ولفظه أو جنسه "جاز الإتيان مطلقاً" سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين. فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه: ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان، وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان، ورأيت زيدا، ورأيت عمرا الظريفيين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين.

ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه "ك: جاء زيد وأتى عمرو الظريفيان، وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا" بعيني "وأبصرت خالداً الشاعرين"، وسقت النفع إلى خالد وسبق لزيد الكاتبين.

ومنع ابن السراج الإتيان في النوع الثاني، وفصل في الأول 1 فقال: إن قدر الثاني عاملاً فالقطع، أو تأكيداً والأول هو العامل جاز الإتيان.

"وخصص بعضهم جواز الإتيان بكون المتبوعين فاعلي فعلين" ك: جاء زيد وأتى عمرو الظريفيان، أو خبري مبتدئين ك: هذا زيد وذاك عمرو العاقلان، أخذنا من كلام سيويه 2، فإنه تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص. قاله ابن مالك في شرح التسهيل. ثم قال 3: "والظاهر تعميم الحكم، إذا لا فرق في القياس بين قولك: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، وقولك: أحببت زيدا وودت عمرا العاقلين، وقولك: مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين، فإذا جاز الأول جاز هذا". انتهى. وحزم به في النظم فقال:

-515

ونعت معمولي وحيدتي معنى ... وعمل أتبع بغير استثنا

"وإن اختلفا في المعنى والعمل" واللفظ، "ك: جاء زيد ورأيت عمراً الفاضلين"، أو اختلفا في المعنى والجنس واللفظ ك: هذا ناصر زيد ويخذل عمراً العاقلين⁴، "أو اختلف المعنى فقط ك: جاء زيد ومضى عمرو الكاتبان⁵، أو "اختلف العمل فقط: ك: هذا مؤلم زيد"؛ بالجر؛ "وموجع عمراً"؛ بالنصب؛ "الشاعران، وجب القطع" عن المتبوع إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل.

1 الأصول 2 / 42.

2 الكتاب 2 / 60.

3 شرح التسهيل 3 / 317.

4 في "ب": "العاقلان".

5 في "ب": "الكاتبين".

(121/2)

ويمتنع الإتيان لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة، بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت، وهو الصحيح¹. وأما إذا اتحد العاملان معنى وعملاً فلا محذور في الإتيان، لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد، فنزلاً منزلة العامل الواحد عند الجمهور. وقال ابن السراج² إذا اتفقا لفظاً كان الثاني توكيداً للأول. والحاصل أن صور العاملين أربع: إحداها: أن يختلف العاملان في المعنى والعمل ك: رأيت زيداً ومررت بعمرو. الصورة الثانية: أن يختلف العمل قط ك: مررت بزيد ولقيت عمراً، وفيهما أربعة أقوال: فالجمهور على منع الإتيان فيهما، وابن الطراوة على جواز الإتيان فيهما للثاني دون الأول، والكسائي والفراء على منع الإتيان في الأولى وجوازه في الثانية، لكن الكسائي يتبع الثاني فيها دون الأول والفراء يعكس ذلك³. الصورة الثالثة: أن يختلف المعنى فقط ك: وجد زيد على عمرو، ووجد عمرو الضالة، أجاز قوم فيها الإتيان، وهم القائلون: إن العامل التبعية⁴، ومنعه قوم وهم القائلون: إن عامل المنعوت والنعت واحد⁵. الصورة الرابعة: أن يتحدا معنى وعملاً وتحتة صورتان: أن يتحدا لفظاً أو لا، فالأولى⁶ نحو: جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الإتيان،

وقيده ابن السراج بأن يقدر الثاني تأكيداً 7. والثانية نحو: جاء زيد وأتى عمرو الظريفان، فأجاز الجمهور فيها الإتياع 8، ومنعه ابن السراج مطلقاً 2. هذا كله مع اتحاد جنس العاملين، فإن اختلفا ك: هذا زيد وجاء عمرو الظريفان، ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان، ولقيت زيداً وإن عمراً في الدار القائمان، فذهب الجمهور إلى منع الإتياع والأخفش والجرمي إلى جوازه 9.

1 انظر شرح ابن الناظم ص 354.

2 الأصول 2 / 42.

3 انظر همع الهوامع 2 / 119.

4 في همع الهوامع 2 / 115، القائلين بالتبعية هم الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي.

5 انظر همع الهوامع 2 / 115.

6 في "ط": "فالأول".

7 الأصول 2 / 42.

8 انظر شرح التسهيل 3 / 317.

9 انظر شرح المرادي 3 / 150، والارتشاف 2 / 590.

(122/2)

فصل:

إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء، جاز إتياعه وقطعه ما لم يكن مجرداً 1 التوكيد نحو: {نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} [الحاقة: 13]، أو ملتزم الذكر نحو: الجماء الغفير، أو جارياً على مشار إليه نحو: بهذا الرجل، فلا يجوز القطع في شيء منها.

"وإذا تكررت النعوت لواحد، فإن تعين مسماه بدونها جاز إتياعها كلها وقطعها" كلها والجمع بينهما "أي: بين القطع والإتياع، بشرط تقديم" النعت "المتبع" على النعت المقطوع، "وذلك كقولك خرنق"، بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة، بنت هفان القيسية أخت طرفة بن العبد لأمه، ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد، ومن قتل معه من بنيهِ وقومه: [من الكامل]

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

ف "قومي": فاعل "يبعدن" بفتح الياء والعين، وهو دعاء خرج مخرج النهي، أي: لا يهلكن، وهو من بَعَدَ الرجل يَبْعُدُ بعدًا؛ كفرح يفرح فرحًا؛ إذا هلك، وفي التنزيل: {كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ} [هود: 95] فإن قيل: كيف دعت لقومها بأن لا يهلكوا وهم قد هلكوا؟

1 في "ب": "مجرد".

637- البيتان للخرنق بنت بدر بن هفان في ديوانها ص43، والأشباه والنظائر 6/231، وأمالى المرتضى 1/205، والإنصاف 2/468، وأوضح المسالك 3/314، والحماسة البصرية 1/277، وحماسة القرشي ص367، وخزانة الأدب 5/41، 42، 44، والدرر 2/368، والسمط ص548، وشرح أبيات سيبويه 2/16، والكتاب 1/202، 2/57، 58، 64، ولسان العرب 5/214 "نضر"، واحتسب 2/198، والمقاصد النحوية 3/602، 4/72، وأساس البلاغة "أزر"، وبلا نسبة في شرح ابن الناطم ص323، وشرح الأشموني 2/399، والمزهر 1/45.

(123/2)

أجيب بأن العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذه اللفظة في الدعاء، ولهم في ذلك غرضان:

إحدهما: أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل، وكأنهم لا يصدقون بموته. والثاني: أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكره ولا يذهب، لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته.

والعداة: جمع عاد، وهو العدو بعينه، ولا يجوز أن يكون جمع عدو، لأن فعولا لا يجمع على فعلة. والجزر: جمع جزور، وهي الناقة التي تتخذ للنحر، والمعترك: موضع القتال، ومعاقد: جمع معقد، والأزر: جمع إزار.

والمعنى: لا يهلكن قومي الذين هم سم على أعدائهم وآفة لإبلهم، لأنهم كانوا ينحرونها لأضيافهم.

والنزول في الحرب على ضربين: أحدهما في أول الحرب، وهو أن ينزلوا عن إبلهم ويركبوا خيلهم، والثاني: في آخرها، وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم إذا كان

القتال في موضع وعر لا مجال فيه للخيل.

والطيبون معاهد الأزر: كناية عن عفة الفرج، تريد: أنهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية. كانت العرب إذا وصفوا الرجل بطهارة الإزار والذيل أرادوا أنه لا يزي، وإذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا أنه لا يخون ولا يسرق، وإذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا أن قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر.

"و" المقصود من البيت أنه "يجوز فيه رفع" النازلين والطيبين "على الإتياع ل: قومي، أو على القطع بإضممار مبتدأ" تقديره: "هم، و" يجوز "نصبهما" على القطع أيضًا "بإضممار" فعل تقديره: هم، ويجوز نصبهما على القطع أيضًا بإضممار فعل تقديره: "أمدح أو أذكر، و" يجوز "رفع الأول" وهو "النازلون" على الإتياع لقومي، أو على القطع بإضممار "هم" و" يجوز "نصب الثاني" وهو "الطيبون" على القطع بإضممار "أمدح" أو "أذكر" على ما ذكرنا.

"و" يجوز "عكسه" وهو نصب الأول ورفع الثاني "على القطع فيها" لا على الإتياع في الثاني، لأنه مسبوق بنعت مقطوع، والإتياع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال، لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتياع اعتبارًا

(124/2)

بتكثير الجمل، وسكت عن النعت الأول، وهو الموصول، لخفاء إعرابه، فيتبع إن أتبت الجميع، ويقطع إن قطعت الجميع.

فإن أتبت بعضًا وقطعت بعضًا فليس فيه إلا الإتياع، لأن القطع في البعض والإتياع في البعض مشروط بتقدم المتبع، وإلى جواز القطع والإتياع أشار الناظم بقوله:

-517

واقطع أو اتبع إن يكن معينا ... بدونها.....

"وإن لم يعرف" مسمى المنعوت "إلا بمجموعها وجب إتياعها كلها" للمنعوت "لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-516

وإن نعوت كثرت وقد تلت ... مفتقرًا لذكرهن أتبت

"وذلك كقولك: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان" زيد "هذا الموصوف" بهذه

الصفات "يشاركه في اسمه ثلاثة" من الناس، اسم كال واحد منهم زيد، و"أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب" فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة، فيجب إتباعها كلها، "وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض" الذي تعين به "الأوجه الثلاثة": الإتياع والقطع إلى الرفع أو إلى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح، وإليه الإشارة بقول الناظم:

517-

..... أو بعضها اقطع معلنا

"وإذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتياع" لأجل التخصيص، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التخصيص، "وجاز في الباقي" من نعوته "القطع" عن المتبوع، سواء تعين مسماه بدونها أم لا، لأن المقصود من النعت التخصيص، وقد حصل بتبعية الأول، "كقوله" وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي يصف صائداً: [من المتقارب]

638-

ويأوي إلى نسوة عطل ... وشعنا مراضيع مثل السعالي

1 في "أ"، "ط": "أو" مكان "أم".

638- البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزنة الأدب 2/ 42، 432، 5/ 40، وشرح أبيات سيبويه 1/ 146، وشرح أشعار الهذليين 2/ 507، والكتاب 1/ 399، 2/ 66، وتاج العروس "سعل"؛ ولأبي أمية في المقاصد النحوية 4/ 63، وللهمذلي في شرح المفصل 2/ 18، ولسان العرب 8/ 127، "رضع"، وبلا نسبة في أمالي الحاجب 1/ 322، وأوضح المسالك 3/ 317، ورصف المباني ص 416، وشرح ابن الناظم ص 355، وشرح الأشموني 2/ 400، وشرح التسهيل 3/ 318، والمقرب 1/ 225.

(125/2)

فأتبع النعت الأول وهو "عطل" بضم العين وتشديد الطاء المهملتين، يقال: عطلت المرأة: إذا خلا جيدها من القلائد، وقطع الثاني وهو "شعنا" بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة في آخره مثلثة: جمع شعناء، بالمد، وهي المغبرة الرأس، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره: أخص شعناً، ونحوه، والمراضيع: جمع "مرضع"، السعالي:

جمع سلعة، وهي أخبث الغيالن، فإن لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر¹.
"وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبراً لمبتدأ² أو مفعول لفعل: فإن كان النعت المقطوع
لجود مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ" إن رفعت النعت وقدرت "هو"،
و"الفعل" إن نصبت النعت وقدرت في المدح: أمدح، وفي الذم: أذم، وفي الترحم:
أرحم، وعلى ذلك يحمل قول الناظم:

-518-

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا ... مبتدأ أو ناصباً لن يظهرها
"كقولهم" في المدح: "الحمد لله الحميد، بالرفع، بإضمار: هو" ف"هو": مبتدأ، والحميد:
خبره، "وقوله تعالى" في الذم: " {وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} [المسد: 4] بالنصب" لـ"حمالة"
"بإضمار: أذم"، ف"امرأته"، مرفوع بالعطف على فاعل "يصلي" المستتر فيه، وكقولك:
"مررت بعبدك المسكين"، برفع المسكين ونصبه، وجملة النعت المقطوع مستأنفة. قال
الشاطبي³: "لأن الصفة مع المقدّر تصير جملة مستقلة لا موضوع لها من الإعراب"،
انتهى.

ووجوب حذف الرفع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا
إضمار العامل أمانة على ذلك كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا العامل وقالوا: أذعو
عبد الله، مثلاً: لخفي معنى الإنشاء، وتوهم كونه خبراً مستأنفاً.
"وإن كان" النعت المقطوع "لغير ذلك"؛ أي لغير المدح والذم والترحم، "جاز ذكره" أي
ذكر العامل، وهو المبتدأ أو الفعل، "تقول: مررت بزيد التاجر، بالأوجه الثلاثة" بالجر
على الإتياع، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب على المفعولية بفعل محذوف،
"ولك أن" تظهر كلا من المبتدأ والفعل و"تقول: هو 4 التاجر وأعني التاجر"، كأنه على
تقدير سؤال سائل يقول: من هو؟ أو: من تعني؟

1 انظر الارتشاف 2/ 59، والكتاب 2/ 66.

2 سقطت من "ب".

3 في "ب": "قال بعضهم".

4 في "أ": "هذا".

فصل:

"ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم، وكان النعت إما مفردًا "صالحا لمباشرة العامل"، إما باختصاص النعت بالمنعوت ك: مررت برجل راكب صاهلا، أي: فرسًا صاهلا، أو بمصاحبة ما يعينه "نحو": {وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ، "أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ"} [سبأ: 10-11] "أي: اعمل" دروعًا سابغات"، فحذف المنعوت للعلم به مع أن النعت لا يختص بالمنعوت، ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به، وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه، لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة، فإن لم يصلح لمباشرة 1 العامل امتنع حذفه غالبًا، ومن غير الغالب: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَاِ الْمُرْسَلِينَ} [الأنعام: 34] أي: نبأ من نبأ المرسلين، بناء على أن "من" لا تزداد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة. "أو" كأن النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعًا، كما قال الفارسي: وكان "بعض اسم مقدم مخفوض ب: من، أو: في.

فلأول كقولهم: منا ظعن؛ أي سافر؛ "ومنا أقام"، ف"ظعن" و"أقام" جملتان في موضع رفع، نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء، "أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام"، والمنعوتان بعض اسم مقدم، وهو الضمير الجرور بـ"من". هذا تقدير البصريين، وقدر الكوفيون المحذوف موصولًا، أي: الذي ظعن والذي أقام، وما قدره البصريون أقيس، لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما.

"والثاني" كقولهم: ما في الناس إلا شكر أو كفر، أي: إلا رجل شكر أو رجل كفر، والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بـ"في" وهو "الناس"، و"كقوله"؛ وهو أبو الأسود الحماني يصف امرأة: [من الرجز]

1 في "ب": "بمباشرة".

(127/2)

-639

لو قلت ما في قومها لم تيشم ... يفضلها في حسب وميسم
ففيه حذف وتغيير وتقديم 1 وتأخير، و"أصله: لو قلت ما في قومها أحد [يفضلها] 2 لم تأثم" في مقالتك، "فحذف الموصوف" بجملة "يفضلها" "وهو: أحد" وهو بعض اسم

مقدم مجرور بـ"في"، وهو "قومها" وكسر حرف المضارعة من: تلثم على لغة غير الحجازيين³. وأبدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالألف، "وقدم جواب: لو" وهو: لم تيثم، على جملة النعت وهي "يفضلها" حال كون الجواب "فاصلا بين الخبر المقدم وهو": في قومها، الذي هو "الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو: أحد، الحذوف"، وإنما قدر متأخراً، لأن النكرة المخبر عنها بظرف أو جار ومجرور مختص، يجب تقديم خبرها عليها. والحسب: بفتح الحاء والسين المهملتين: ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، والميسم: الجمال، وأصله: موسم، قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة. ومثال شبه الجملة: {وَمِنَّا ذُوْنَ ذَلِكَ} [الجن: 11] أي: فريق دون ذلك، وقولهم: ما في بني تميم إلا فوق ما تريد، أي: إلا رجل فوق ما تريد، وقولك: ما منا إلا على أهبة، أو: ما فينا إلا على أهبة، أي: رجل على أهبة. فإن لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم⁴ مخفوض بـ"من" أو "في" لم يحذف⁵ إلا في ضرورة، كقوله: [من الرجز]

639- الرجز لأبي الأسود الحماني في شرح المفصل 3/ 59، 61، والمقاصد النحوية 4/ 71، ولحكيم بن معية في خزانة الأدب 5/ 62، 63، وله أو حميد الأرقط في الدرر 2/ 372 وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 320، والخصائص 2/ 370، وشرح الأشموني 2/ 400، وشرح عمدة الحفاظ ص 547، والكتاب 2/ 345، وجمع الهوامع 2/ 120، والمخصص 14/ 30، وتاج العروس "أثم"، وشرح التسهيل 3/ 323، وشرح المرادي 3/ 156.

1 سقطت من "ب".

2 إضافة من "ب"، "ط".

3 في "ب": "الحجازية".

4 سقطت من "ب".

5 في "ب": "لم يحز حذفه".

(128/2)

أي: بكفي رجل كان.

"ويجوز حذف النعت إن علم، كقوله تعالى: {يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} " [الكهف: 79]
فحذف النعت وبقي المنعوت "أي: كل سفينة صالحة"، بدليل أنه قرئ كذلك¹، فإن
تعيينها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذ. قال في المغني².
"وقول الشاعر" وهو عباس بن مرداس: [من المتقارب].
-641-

وقد كنت في الحرب ذا تدرا ... فلم أعط شيئاً ولم أمنع
فحذف النعت وأبقى المنعوت، "أي: شيئاً طائلاً". والذي أحوج إلى تقدير هذا النعت
تحري الصدق، فإن الواقع أنه أعطى شيئاً، بدليل قوله: "ولم أمنع"، ولكنه لم يرتضه،
فيحتاج إلى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق، ويتحلى بزينة الحق. وعلمه
في المغني بدفع التناقض³، واعترض بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع.
وسبب قول العباس هذا البيت أن النبي -صلى الله عليه وسلم- حين أعطى المؤلف
قلوبهم من نفل حنين مائة مائة أعطاه أباعر فسخطها⁴ وقال⁵: [من المتقارب]
أتجعل نهي ونهب العبيد ... مد بين عينيه والأقرع

640- الرجز بلا نسبة في الإنصاف 1/ 114، 115، وتاج العروس "كون"، "من"،
وخزانة الأدب 5/ 65، والخصائص 2/ 367، والدرر 2/ 374، وشرح ابن الناظم
ص356، وشرح الأشموني 2/ 401، وشرح شواهد المغني 1/ 461، وشرح عمدة
الحافظ ص550، وشرح الكافية الشافية 3/ 1165، وشرح المفصل 3/ 62، ولسان
العرب 13/ 370 "كون"، 421، "من"، ومجالس ثعلب 2/ 513، والمختضب 2/
227، ومغني اللبيب 1/ 160، والمقاصد النحوية 4/ 66، والمقتضب 2/ 139،
والمقرب 1/ 227، وجمع الهوامع 2/ 120.

1 هي قراءة أبي وعبد الله بن مسعود وابن عباس وابن جبير، انظر البحر المحيط 6/
154، والكشاف 2/ 495.

2 مغني اللبيب 2/ 627.

641- البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص84، والدرر 2/ 376، وشرح ابن
الناظم ص356، وشرح شواهد المغني 2/ 925، والمقاصد النحوية 4/ 96، وبلا
نسبة في أوضح المسالك 3/ 322، وشرح الأشموني 1/ 401، ومغني اللبيب 2/
627، وجمع الهوامع 2/ 120.

3 مغني اللبيب 2/ 627.

4 في "ب": "فشحطها".

5 ديوانه ص 84.

(129/2)

وقد كنت في الحرب ذا تدرا ... فلم أعط شيئا ولم أمنع
وما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهم ... ومن تضع اليوم لا يرفع
فقال النبي - صلى الله عليه وسلم: "اقطعوا لسانه عني"، فزادوه حتى رضي¹.
والعبيد، بالتصغير: اسم فرسه، ويعني عيينة بن حصن والأقرع بن حابس.
والندرا، بضم التاء الفوقانية المثناة وإسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة
القوة والعدة.

"وقوله" ومن المرقش الأكبر: [من الوافر] .

-642

ورب أسيلة الخدين بكر ... مهفهفة لها فرع وجيد
فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت "أي: فرع فاحم وجيد طويل"، بدليل أن التبيت
للمدح، وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين، بل بإثباتهما موصوفين بصفيتين
محبوبتين. والفرع، بالفاء والعين: الشعر، والفاحم، بالفاء والحاء المهملة: الأسود،
والجيد، بكسر الجيم وإسكان الياء مخففة: العنق، فكأنه قال: لها شعر أسود وعنق
طويل. وإلى جواز حذف كل من المنعوت والنعت أشار الناظم بقوله:

-519

وما من المنعوت والنعت عقل ... يجوز حذفه وفي النعت يقل

1 انظر الخبر في الدرر 1/ 30، وشرح شواهد المغني 2/ 925-926، والمقاصد

النحوية 4/ 69-70.

642- البيت للمرقش الأكبر في شرح اختيارات المفضل 998، وشرح عمدة الحفاظ

ص 552، والمقاصد النحوية 4/ 72، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 325،

والارتشاف 2/ 65، وشرح التسهيل 3/ 324.

(130/2)

فصل:

ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلا أم وحتى. قاله ابن خروف¹، وصوبه الموضح في الحواشي.
وإذا تقدم النعت على المنعوت، فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل، جعل المنعوت بدلاً من النعت، نحو: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} [إبراهيم: 1-2]
في قراءة الجر²، وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو: [من م. الوافر]
-643

لمية موحشا طلل
.....

وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالباً فيهن.

1 ورد قوله في همع الهوامع 2/ 119-120.

2 كذا في الرسم المصحفي، وقرئت "الله" بالرفع، وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن وأبي جعفر. انظر الإتحاف ص 271، والكشاف 2/ 365، ومعاني الفراء 2/ 67.
-643 عجز البيت: "يلوح كأنه خلل"، وتقدم تحريجه برقم 433.

(131/2)

باب التوكيد

مدخل

...

باب التوكيد:

والتأكيد أيضاً لغة فيه، ولم ينفرد أحدهما بتصرف فيجعل أصلاً، يقال: وكد توكيداً
وأكد¹ تأكيداً، والواو أكثر، ولذلك شاع استعماله بالواو وعند النحاة.
والمراد به التابع.

"وهو ضربان: لفظي، وسبائي" آخر الباب، "ومعنوي": وهو تابع بألفاظ مخصوصة²،
ولذلك استغنى به عن حده، "وله سبعة ألفاظ" محصورة، وغيرها كالتابع لها، اللفظ
"الأول والثاني³: النفس والعين، ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات"، وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله:

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا
 "تقول: جاء الخليفة، فيحتمل" أنه على تقدير مضاف، و"أن الجائي خبره، أو ثقله"،
 بكسر المثلثة وسكون القاف: واحد الأثقال، وبفتحهما: متاع المسافر وحشمه⁴.
 "فإذا أكدت بالنفس" فقط "أو بالعين" فقط، "أو بهما" معًا بشرط تقديم النفس،
 فقلت: جاء الخليفة نفسه، أو عينه أو نفسه عينه، "ارتفع ذلك الاحتمال" عن الذات،
 وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه، وارتفع المجاز الحقيقة. ونص ابن عصفور
 على أن التوكيد يضعف احتمال المجاز⁴، ولا يرفع احتمال البتة.

1 سقط من "ب": "وأكد تأكيدًا".

2 في شرح ابن النازم ص 357: "أما المعنوي فهو: التابع الرفع احتمال تقدير إضافة
 إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم".

3 بعده "ب": "من ألفاظه".

4 سقطت من "ب".

(132/2)

"ويجب في النفس والعين" اتصاهما "لفظًا" بضمير مطابق للمؤكد" بفتح الكاف، ليرتبط
 به، "و" يجب "أن يكون لفظهما طبقه في الأفراد والجمع"، وإلى ذلك أشار الناظم
 بقوله:

... مع ضمير طابق المؤكدا

تقول: جاءني زيد نفسه عينه، وهند نفسها عينها، والزيدون أنفسهم أعينهم، والهندات
 أنفسهن أعينهن، ولا يجوز: نفوسهم ولا عيونهم ولا أعينهم، في التوكيد "وأما في التنشئة
 فالأفصح" في النفس والعين "جمعهما" جمع قلة "على: أفعل"، بضم العين، بالأفراد،
 ونفساهما عيناهما، بالتنشئة عند ابن كيسان سماعًا¹، وأجاز ذلك ابن إياز في "شرح
 الفصول" تبعًا لابن معط، ووافقهم الرضي²، واقتصر في النظم على الجمع فقال:

واجمعهما بأفعل إن تبعاً ... ما ليس واحداً.....

وإنما ترك الأصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع، لأن التثنية جمع في المعنى. "ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم"، كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب "كيفية التثنية وجمعي التصحيح"3: ويختار في المتضايين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد. انتهى كلام الناظم4.

"وغيره يعكس ذلك" فيرجع التثنية على الإفراد، ولم أقف عليه فهو نقل غريب، فكيف وقد قيل: إن التثنية لم ترد إلا في الشعر. "والألفاظ الباقية" من السبعة: "كلا وكلتا للمثنى" نحو: جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما. "وكل وجميع وعامة، لغيره" أي لغير المثنى، وهو الجمع مطلقاً

1 شرح الرضي 2/ 369-370، وشرح المرادي 3/ 160.

2 شرح الرضي 2/ 369.

3 التسهيل ص 19.

4 في "أ": "ابن الناظم"، وهو خطأ، انظر المصدر السابق، وفي شرح ابن الناظم ص 357: "ويجوز فيهما أيضاً الإفراد والتثنية، وكذا كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد على لفظ التثنية". وانظر الارتشاف 2/ 608.

(133/2)

والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو 1 بعامله نحو: جاء القوم كلهم، أو جميعهم، أو عامتهم، والهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن، واشترت العبد كله أو جميعه أو عامته. "ويجب اتصاهاً بضمير المؤكد" لفظاً ليحصل الربط بين التابع والمتبوع، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-522-

وكلا اذكر في الشمول وكلا ... كلتا جميعاً بالضمير موصلاً
"فليس منه" أي؛ من التوكيد: {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} [البقرة: 29] لعدم الضمير، "خلافًا لمن وهم" وهو 2 ابن عقيل فإنه قال: إن "جميعاً" توكيد لـ"ما" الموصولة الواقعة مفعولاً لـ: خلق، ولو كان كذلك لقليل: جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يحمل

عليه التنزيل، قاله في المغني 3.

"ولا قراءة بعضهم: "إِنَّا كَلَّا فِيهَا" [غافر: 48] لعدم الضمير 4، "خلافًا للفراء
والزمخشري" في قولهم: إن "كلا" تأكيد لاسم "إن" 5 "بل" الصواب أن "جميعًا" في الآية
الأولى "حال" من "ما" الموصولة، "وكلا" في الآية الثانية "بدل" من اسم "إن"، وإبدال
الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز، إذا كان مفيدًا للإحاطة نحو: قمتم ثلاثكم،
وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير 6، ويجوز في "كل" أن تلي العوامل إذا لم تتصل
بالضمير، نحو: جاءني كل القوم، ويجوز مجيئها بدلا بخلاف: جاءني كلهم، فلا يجوز إلا في
الضرورة. قاله في المغني 6.

قال ابن مالك 7: "ويجوز كونه" أي: كلا "حالا من ضمير" الاستقرار المنتقل إلى
"الظرف" يعني "فيها"، وفيه ضعفان، تنكير "كل" بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى،
وتقديم الحال على عاملها الظرفي. قاله في المغني 6.

1 سقط من "ب": "بنفسه أو".

2 في "ب": "ممن عاصر الموضح، يعني" مكان "هو".

3 مغني اللبيب 2 / 510.

4 الرسم المصحفي: "كل" بالرفع، وقرأها بالنصب: ابن السمين وعيسى بن عمر.

انظر البحر المحيط 7 / 469، والكشاف 3 / 430.

5 انظر الارتشاف 2 / 610، وشرح التسهيل 3 / 292.

6 مغني اللبيب 2 / 510.

7 شرح التسهيل 3 / 293.

(134/2)

"و" كلا وكلتا وكل وجميع وعامة "يؤكد بمن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى
متبوعهن، فمن ثم؛ أي: من أجل الاحتمال المذكور "جاز" أن يقال: "جاءني الزيدان
كلاهما، والمرأتان كلتاها، لجواز أن يكون الأصل: جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين"،
وأنه أطلق المثنى وأريد به واحد، "كما قال" الله "تعالى: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ}
[الرحمن: 22] بتقدير: يخرج من أحدهما" وهو البحر الملح، واللؤلؤ: كبار الدر،
والمرجان: صغاره.

"وامتنع على الأصح" أن يقال: "اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتهما، لامتناع التقدير المذكور¹"، لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، ويدل على امتناع² ذلك إطباقهم على منه: جاء زيد كله، لعدم الفائدة. هذا قول الأخفش وهشام والفراء وأبي علي³. وذهب الجمهور إلى إجازته⁴، وتبعهم ابن مالك في التسهيل⁵. واحتج المجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون. "وجاز" أن يقال: "جاء القوم كلهم، واشترت العبد كله" لرفع الاحتمال المذكور، "وامتنع" أن يقال: "جاء زيد كله"، لعدم الفائدة، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به دون البعض الآخر. "والتوكيد بـ"جميع" غريب⁶، ومنه قول امرأة من العرب وهي ترقص ولدها: [من الهزج]

-644-

فداك حي خولان ... جميعهم وهمدان
وكل آل قحطان ... والأكرمون عدنان

1 في "ب": "حينئذ" مكان "المذكور".

2 سقطت من "ب".

3 الارتشاف 2/ 609.

4 ومنهم المبرد، انظر الارتشاف 2/ 608.

5 التسهيل ص 164.

6 في شرح ابن الناظم ص 359: "وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بمذنبين

الاسمين "جميع وعامة"، ونبه عليهما سيبويه". وانظر الكتاب 1/ 376-377، 2/

116، وشرح الكافية الشافية 3/ 1171، وشرح التسهيل 3/ 299.

644- الرجز لامرأة من العرب ترقص ابنها في المقاصد النحوية 4/ 91، وبلا نسبة في

أوضح المسالك 3/ 330، والدرر 2/ 382، وشرح ابن الناظم ص 359، وجمع

الهوامع 2/ 123.

ف: جميعهم: توكيد ل: "حي خولان" وفداك: من التفدية، بالبدال المهملة، ويجوز في الفاء الكسر، فيكون مبتدأ، وحي: خبره، ويجوز فتحها فيكون فعلاً ماضياً، وحي: فاعله. وخولان: بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان، بفتح الهاء وسكون الميم وبإهمال الدال: قبيلتان من اليمن، وقحطان: أبو اليمن، وعدنان: أبو معد، وهو عطف بيان على "الأكرمون". وقد تكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق، فلا تفيد توكيداً كقوله: [من الطويل]

-645-

..... فإنني ... هيتك عن هذا وأنت جميع
"وكذلك التوكيد ب: عامة" غريب، ولذلك 1 أغفله أكثر المصنفين 2، "والتاء فيها" لازمة "بمنزلتها" في اللزوم "في النافلة، فتصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشترت" الأمة عامتها، و"العبد عامته"، بالتاء مع المذكر، "كما قال الله تعالى: {وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً}" [الأنبياء: 72] بالتاء، وفي ذلك تعريف بالرد على الشارح حيث حمل 3 قول والده في النظم:

-523-

وستعملوا أيضاً ككل فاعله ... من عم في التوكيد مثل النافله
على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، ثم قال 4: وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكره، فإن من أجلهم سيبويه، ولم يغفله. انتهى.
وفي "الإفصاح" أن المبرد خالف سيبويه، فزعم أن عامتهم بمعنى أكثرهم، فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد، فإنه تخصيص والتوكيد تعميم.

645- صدر البيت: "عدمك من نفس شعاع فإنني"، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ص 105، وتاج العروس 20 / 452 "جمع"، 21 / 275 "شعاع"، ولسان العرب 8 / 181 "شعاع"، ولقيس بن معاذ "مجنون ليلي" في ديوانه ص 151، ولسان العرب 8 / 54، "جمع"، والأغاني 2 / 25، 8 / 126، 9 / 206، ولقيس أو للضحاك بن عماره في سمط اللآلي ص 133، ولجميل بثينة في ديوانه ص 114، وبلا نسبة في مقاييس اللغة 3 / 167، ومجمل اللغة 3 / 146، وأساس البلاغة "شعاع"، والزهرة 1 / 256.
1 في "ب": "ولهذا".

2 في شرح ابن الناظم ص 359: "وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين "جميع وعامة"، ونبه عليهما سيبويه". وانظر الكتاب 1 / 376-377، 2 / 116، وشرح الكافية الشافية 3 / 1171، ونبه عليهما سيبويه". وانظر الكتاب 1 /

376-377، 2/ 116، وشرح الكافية الشافية 3/ 1171، وشرح التسهيل 3/ 299.

3 في "ب": "جعل".

4 شرح ابن الناظم ص 359.

(136/2)

فصل:

"ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كله بأجمع، وكلها بجمعاء، وكلهم بأجمعين، وكلهن بجمع"، فتقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها بجمعاء، والقوم كلهم أجمعون، والنساء كلهن جمع. "قال الله سبحانه: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} [ص: 73] وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-524

وبعد كل أكدوا بأجمعاً ... جمعاء أجمعين ثم جمعاً
"وقد يؤكد بمن" استقلالاً 1 و"إن لم يتقدم" عليهن "كل، نحو" قولك: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع. قال الله تعالى: " {لَأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} " [الحجر: 39] {وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} [الحجر: 43] ، وإليه أشار الناظم بقوله:

-525

ودون كل قد يجيء أجمع ... جمعاء أجمعون ثم جمع
"ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء" عند جمهور البصريين "استغناء بكلا وكلتا" عن تثنية أجمع وجمعاء، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-527

وأغن بكلتا في مثنى وكلا ... عن وزن فعلاء ووزن أفعلا
"كما استغنوا" غالباً" بتثنية: سي" بكسر السين المهملة وتشديد الياء "عن تثنية سواء" بالمد، فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان، إلا نادراً. "وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك" أي تثنية أجمع وجمعاء، "فتقول" على رأيهم: "جاء الزيدان أجمعان" بتثنية أجمع "والهندان جمعاً" بتثنية جمعاء. قال ابن خروف²: ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه. وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو: أكنع وكنعاء.

1 في "ب": "استثقالا".

2 شرح المرادي 3/ 168.

(137/2)

"وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق" لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس، وفي شرح التسهيل¹ لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً، فيقده في دعوى الاتفاق. "وإن أفاد جاز عند" الأخفش والكوفيين، "وهو الصحيح" لورود السماع به، ومنعه جمهور البصريين مطلقاً²، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-526

وإن يفد توكيد منكور قبل ... وعن نخاة البصرة المنع شمل
"وتحصل الفائدة بأن يكون" المنكر "المؤكد" زمناً "محدوداً"، وهو ما كان موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء ك: يوم وأسبوع وشهر وحول.
"و" يكون "التوكيد من ألفاظ الإحاطة" والشمول، كقوله: [من الرجز]
-646

قد صرت البكرة يوماً أجمعاً
و"ك: اعتكف أسبوعاً كله، وقوله": [من البسيط]
-647

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... يا ليت عدة حول كله رجب
"ومن أنشد" كالناظم وابنه "شهر" مكان "حول" فقد حرفه³، من التحريف، وهو التغير، لأن المعنى يفسد عليه، لأن الشاعر تمني أن يكون⁴ عدة الحول من أوله إلى آخره رجباً، لما رأى فيه من الخيرات، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب، لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً.

1 شرح التسهيل 3/ 296. وانظر الإنصاف 2/ 451، والمسألة رقم 63.

2 انظر الإنصاف 2/ 451، المسألة رقم 63.

646- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص291، والإنصاف 2/ 455، وخزانة الأدب 1/ 181، 5/ 169، والدرر 2/ 386، وشرح ابن الناظم ص361، وشرح

الأشعوني 2/ 407، وشرح ابن عقيل 2/ 211، وشرح التسهيل 3/ 297، وشرح
المفصل 3/ 44، 45، والمقاصد النحوية 4/ 95، والمقرب 1/ 240، وجمع الهوامع
2/ 124.

647- البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/ 910، ومجالس
ثعلب 2/ 407، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 190، والإنصاف ص 450، وأوضح
المسالك 3/ 332، وتذكرة النحاة ص 640، وجمهرة اللغة ص 525، وخزانة الأدب
5/ 170، وشرح ابن الناظم ص 361، وشرح الأشعوني 2/ 407، وشرح شذور
الذهب ص 429، والمقاصد النحوية 4/ 96.
3 رواه ابن الناظم في شرحه ص 361: "حول"، ولم أجد البيت في مؤلفات ابن مالك.
4 سقطت من "ب".

(138/2)

"ولا يجوز: صمت زمنا كله" لأن النكرة غير محدودة، فإن الزمن يصلح للقليل والكثير.
"ولا" صمت "شهرًا نفسه" لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة. ولا فائدة في ذلك.
ولا يجوز: هذا أسد نفسه عند ابن عصفور 1، خلافًا لابن مالك: إذ ليس من فوائد
التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي، إلا بالنسبة إلى الشمول
خاصة، وقد اعترف ابن مالك 2 بذلك. وأما "جاء زيد نفسه" ففائدته رفع المجاز العقلي
لا اللغوي، بخلاف: جاء أسد نفسه، فإنه لرفع المجاز اللغوي، قاله الموضح في الحواشي.

1 المقرب 1/ 239.

2 شرح التسهيل 3/ 296.

(139/2)

فصل:

"وإذا أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس أو بالعين وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل"،
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-528

وإن تؤكد الضمير المتصل ... بالنفس والعين فبعد المنفصل

-529

عنيت ذا الرفع.....

"نحو": قمت أنت نفسك، وقوما أنتما أنفسكما، وقاما هما أنفسهما، و"قوموا أنتم أنفسكم"، وقاموا هم أنفسهم، وقمن هن أنفسهن، وقمتن أنتن أنفسكن، كراهة إبهام الفاعلية عن استتار الضمير المؤنث، إذ لو قيل: المرأة خرجت عينها، توهمت الباصرة، أو: نفسها، توهمت نفس الحياة.

وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس، كما في مسألة إبراز الضمير والتفريق بين إعراب الفاعل والمفعول. وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار: إن الفصل كالتوكيد، وإنما ذلك في العطف، "بخلاف: قام الزيدون أنفسهم، فيمتنع الضمير" المنفصل، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرافية، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه.

"وبخلاف: ضربتهم أنفسهم، ومررت بهم أنفسهم، وقاموا كلهم، فا" لتوكيد با" لضمير" المنفصل فيهن "جائز لا واجب"، أما الأولان فالأضيق الضمير المؤكد غير مرفوع، وأما الثالث فالأضيق التوكيد بغير النفس، والعين، ولا لبس، لأن "كلهم" المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-530

..... وأكدوا بما ... سواهما والقيد لن يلتزما

(140/2)

فصل:

"وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله" من لفظه، زاد في التسهيل¹: أو تقويته بموافقته معنى. وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة، ولا يزيد على ثلاث مرات، فالأول ك: جاء زيد زيد، وقام قام زيد، ونعم نعم، وقمت قمت. والثاني: كتأكيد اسم بمرادفه نحو: حقيق جدير، وصمت سكت [زيد] 2، وأجل جبر، وقعدت جلست 3. أو فعل باسم فعل نحو: أنزل نزال، أو ضمير متصل بضمير منفصل نحو: قمت أنا، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-530

وما من التوكيد لفظي يجي ... مكرراً.....

"فإن كان" المؤكد "جملة" اسمية أو فعلية "فالأكثر اقترانها بالعطف" وهو "ثم" خاصة،
كما صرح به في الارتشاف 4 "نحو: {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ} " [التكاثر: 3] الآية، أي:
{ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ} [التكاثر: 4] . {وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ
الدِّينِ} [الانفطار: 17-18] . "ونحو: {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} " [القيامة: 34] أي: " {ثُمَّ
أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} " [القيامة: 35] . فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد "ثم"، وفي
ذلك تعريض بالشرح حيث مثل بـ: {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} ، ولم يزد، فأوهم أن المؤكد
الجملة المقرونة بالفاء. "وتأتي" الجملة المؤكدة "بدونه" أي: بدون العاطف، "نحو قوله –
صلى الله عليه وسلم: "والله لأغزون قريشا"، والله لأغزون قريشا، والله لأغزون
قريشا" 5 كررها "ثلاث مرات".

1 التسهيل ص 166.

2 إضافة من "ب"، "ط".

3 في "ب": "جلسا".

4 الارتشاف 2/ 617.

5 أخرجه أبو داود في سننه 3/ 589، كتاب الأيمان والنذور.

(141/2)

"ويجب الترك" للعاطف 1 "عند" اللبس و"إيهام التعدد، نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً"،
إذ لو قيل: ثم ضربت زيداً، لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن
الأخرى، والغرض أنه لم يقع الضرب منك إلا مرة واحدة.
"وإن كان" المؤكد "اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح" أمره أنه يتكرر بحسب
الإرادة من غير شرط، "نحو" قوله –صلى الله عليه وسلم: "أيما امرأة نكحت نفسها
بغير ولي " فنكاحها باطل باطل باطل " 2. كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات. "وقوله":
[من الطويل]

–648

فإياك إياك المرء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

فكر الضمير المنصوب المنفصل مرتين. والمرء، بكسر الميم والمد: 3 المجادلة: منصوب

على التحذير. ودعاء بتشديد العين: من أمثلة المبالغة.
"وإن كان" المؤكد "ضميرًا منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-533-

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل ... أكد به كل ضمير اتصل
"نحو: قمت أنت وأكرمته أنت ومررت بك أنت"، فيقع ضمير الرفع تأكيداً لجميع
الضمائر المتصلة، وإن اختلف الوضع.
ووجه ذلك أن الضمير المنفصل 4 أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور 3، لأن أول
أحوال الاسم الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بد من انفصال ضميره.
وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلا به، [إذا احتجنا إلى
توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه] 5.

1 في "ب": "للعطف".

2 أخرجه ابن ماجه في سننه 1/ 3165، والدارمي في سننه 2/ 137.
648- البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة 4/ 76، وخزانة الأدب 3/ 63،
ومعجم الشعراء 310، وله أو للعزمي في حماسة البحري ص 253، وبلا نسبة في
أما لي ابن الحاجب ص 286، وأوضح المسالك 3/ 336، والخصائص 3/ 102،
ورصف المباني 137، وشرح ابن الناظم ص 432، وشرح الأشموني 2/ 409، وشرح
المفصل 2/ 25، والكتاب 1/ 279، وكتاب اللامات ص 70، واللسان 14/ 440
"أيا"، ومغني اللبيب 679، والمقاصد النحوية 4/ 113، 308 والمقتضب 3/ 213.
3 سقطت من "ب".

4 في "ب"، "ط"، "المتصل".

5 ما بين المعكوفين سقط من "ب".

(142/2)

احتجاجاً إلى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الأصل إلا ضمير الرفع فاستعملناه في
الجميع، كما اشترك الجميع في "نا" في نحو: قمنا، وأكرمنا، وهو القياس، لأن أصل
الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة. هذا تعليل السيرافي.

وبقي عليه أن يقول: واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية، إذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض.

"وإن كان" المؤكد "ضميراً متصلاً وصل بما وصل به المؤكد"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-531-

ولا تعد لفظ ضمير متصل ... إلا مع اللفظ الذي به وصل
"نحو": جعلت جعلت، وأكرمك أكرمك، "وعجب منك منك"، لأن إعادته مجرداً عما وصل به تخرجه من الاتصال إلى الانفصال، والغرض أنه متصل.
"وإن كان" المؤكد "فعلاً أو حرفاً جوابياً" يؤتى به في جواب نفي أو إثبات، "فواضح" أمرهما، فيكرر الفعل [والحرف] 1 بغير شرط، "كقولك: قام قام زيد"، وبلى بلى، ونعم، "وقوله": وهو جميل بن عبد الله: [من الكامل] :

-649-

لا لا أبوح بحب بثنة إنها ... أخذت علي موثقا وعهودا
فكر حرف الجواب وهو "لا" مرتين. وبثنة، بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخر هاء التأنيث: اسم محبوبته، وتصغيرها بثينة، وبه اشتهرت. وموثق: جمع موثق بمعنى ميثاق، وأصله: موثيق ك: مصاييح، حذفت ياءه ضرورة.
"وإن كان" المؤكد حرفاً "غير جوابي" 2 وجب أمران: أن يفصل بينهما "أي: بين الحرفين: المؤكد والمؤكد"، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد، إن كان "ما اتصل بالحرف المؤكد مضمراً" لكونه كالجزم منه. وإلى الأمر الثاني أشار الناظم بقوله:

-532-

كذا الحروف غير ما تحصلا ... به جواب.....
"نحو" قوله تعالى: {أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ} "
[المؤمنون: 35] ف"أن" المفتوحة الثانية مؤكدة ل"أن" المفتوحة الأولى

1 سقطت من "أ"، واستدركت من "ب"، "ط".

649- البيت الجميل في ديوانه ص58، والارتشاف 2/ 616، وخزانة الأدب 5/
159، والدرر 2/ 392، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 338، وشرح الأشموني 2/
411، وشرح قطر الندى ص291، والمقاصد النحوية 4/ 114، وهمع الهوامع 2/
125.

2 في "ط": "جواب".

الواقعة مفعولا ثانياً لـ "يعد" وفصل بينهما بالظرف وما بعده، وأعيد مع "أن" الثانية الضمير المتصلة¹ به "أن" الأولى، وهو الكاف والميم، "و" وجب "أن يعاد هو"؛ أي لفظ المتصل بالحرف المؤكد؛ "أو ضميره" أي ضمير المتصل بالحرف المؤكد، "إن كان" ما اتصل الحرف المؤكد اسماً "ظاهراً نحو: إن زيداً إن زيداً فاضل"، فـ "إن" الثانية مؤكدة لـ "إن" 2 الأولى، وأعيد مع "إن" الثانية ما اتصل بـ "إن" الأولى، وهو لفظ زيد. "أو: إن زيداً إنه فاضل" فـ "إن" الثانية مؤكدة للأولى، وأعيد مع "إن" الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بـ "إن" الأولى. "و" عود ضميره "هو الأولى" من إعادته بلفظه. وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: {فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [آل عمران: 107] فـ "في" الثانية تأكيد لـ "في" الأولى، وأعيد مع "في" الثانية ضمير "رحمة".

ولا يكون الجار والمجرور تأكيداً للجار والمجرور، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لأن الظاهر أقوى منه، ولا يكون المجرور بدلاً بإعادة الجار، لأن العرب لم تبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: قم زيد هو، وإنما جوز ذلك بعضهم بالقياس. قاله في المغني³.

وكذا إن أعيد ظاهر مضاف لظاهر، فإنه يختار إضافة التوكيد لضميره، نحو: {وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ} [الروم: 49] ، ولا يعاد الحرف المؤكد وحده: نص على ذلك ابن السراج⁴.

ويؤخذ من كلام التسهيل⁵ أن الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به، وظاهر كلام الموضح خلافه، "وشد اتصال الحرفين" المؤكد والمؤكد من غير فصل "كقوله": [من الخفيف]

-560-

إن إن الكريم يحلم ما لم ... يرين من أجاره قد ضيما

1 في "ط"، "ب": "الضمير المتصل".

2 سقطت من "ب"، "ط".

3 مغني اللبيب 2/ 466.

4 الأصول 2/ 19-20.

5 التسهيل ص 166.

التسهيل 3/ 303، وشرح الأشموني 2/ 410، والمقاصد النحوية 4/ 107، ومع
الهوامع 2/ 125.

(144/2)

فأكد "إن" الأولى بـ"أن" الثانية من غير 1 فصل بينهما، وأجازه الزمخشري اختياراً 2. قال
ابن مالك في شرح التسهيل 3: وقوله؛ يعني الزمخشري؛ مردود، لعدم إمام يستند إليه
وسماع يعول عليه، ولا حجة له في هذا البيت، فإنه من الضرورات.
"وأسهل منه" أي من هذا البيت، في اتصال الحرفين "قوله"؛ وهو خطام المجاشعي،
وقيل: الأغلب العجلي: [من الرجز]

-651

حتى تراها وكأن وكأن ... أعناقها مشددات بقرن
"لأن المؤكد حرفان" وهما "الواو" و"كأن" فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره، لأن التوكيد
الأول، وهو الواو الثانية، مفصول بالمؤكد الثاني، وهو "كأن" والتوكيد الثاني مفصول
بالتوكيد الأول، والمؤكد الثاني. قاله الموضح في الحواشي. وخفف "كأن" الثانية للقافية.
وقال الفارسي في "التذكرة" في هذا البيت: ولا يجوز أن يكون على الزيادة يعني التوكيد؛
لمكان العطف بالواو، لأن هذا العطف لم يرد في موضع. نقله الشاطبي عنه في باب
"التنازع" وأقره. والضمير في "تراها" و"أعناقها" يرجع إلى المطي المذكورة قبله. والقرن،
بفتحتين: حبل يقرن به البعير.

"وأشد منه" أي من البيت الأول "قوله" وهو رجل من بني أسد: [من الوافر]

-652

فلا والله لا يلفى لما بي ... ولا للما بهم أبدا دواء
لكون الحرف المؤكد؛ وهو اللام؛ موضوعاً "على حرف واحد"، فاتصل لفظه بمثله.

1 بعده في "ب": "إعادة".

2 انظر المفصل ص 112، وشرح المفصل 3/ 42-43.

3 شرح التسهيل 3/ 304.

651- تقدم تخريج الرجز برقم 380.

652- البيت لمسلم بن معبد الوالي في خزانة الأدب 2/ 308، 312، 5/ 157،

9 / 528، 534، 10 / 191، 11 / 267، 287، 330، والدرر 2 / 36، 62،
395، 531، وشرح شواهد المغني ص 773، وبلا نسبة في الإنصاف ص 571،
وأوضح المسالك 3 / 343، والجنى الداني ص 80، 345، والخصائص 2 / 282،
وشرح ابن الناظم ص 364، وشرح الأشموني 2 / 410، وشرح التسهيل 3 / 304،
وشرح الكافية الشافية 3 / 1188، ومغني اللبيب ص 181، والمقاصد النحوية 4 /
102، وجمع الهوامع 2 / 125، 158.

(145/2)

"وأسهل من هذا" البيت "قوله" وهو الأسود بن يعفر: [من الطويل]
-653

فأصبح لا يسألنه عن بما به ... أصدع في علو الهوى أم تصوبا
"لأن المؤكد" بفتح الكاف؛ وهو "عن" "على حرفين" والمؤكد وهو الباء، على حرف
واحد، "ولاختلاف اللفظين" وهما "عن" و"الباء". وصح توكيد "عن" بـ"الباء" لأنهما
بمعناها، فهو توكيد بالمرادف، وله مسهلان:
أحدهما: أن "عن" على حرفين.
والثاني: أن لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد، بخلاف "لما بهم" قاله في شرح الكافية 1.

653- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص 21، والمقاصد النحوية 4 / 103، وبلا
نسبة في أوضح المسالك 3 / 345، وخزانة الأدب 9 / 527، 528، 529، 11 /
142، والدرر 2 / 35، 62، 233، 531 وشرح ابن الناظم ص 364، وشرح
الأشموني 2 / 411، وشرح التسهيل 3 / 173، وشرح شواهد المغني ص 774، وشرح
الكافية الشافية 3 / 1188، ومغني اللبيب ص 354، وجمع الهوامع 2 / 22، 30،
78، 158.
1 شرح الكافية الشافية 3 / 1189.

(146/2)

باب العطف:

وهو في الأصل مصدر "عطف الشيء" إذا ثنيته، وعطف الفارس على قرنه، إذا التفت إليه. "وهو" في الاصطلاح ضربان: "عطف نسق" بحرف، "وسياقي" في باب يلي هذا، "وعطف بيان" بغير حرف، وإليهما أشار الناظم بقوله:

-534-

العطف إما ذو بيان أو نسق

والكلام الآن في عطف البيان، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-534-

..... والغرض الآن بيان ما سبق

وسمي بيان لأنه تكرر للأول بمرادفه لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه. "وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة". هذا معنى قول الناظم:

-535-

فذو البيان تابع شبه الصفه ... حقيقة القصد به منكشفه

فخرج بـ"المشبه للصفة" النعت؛ لأن المشبه للشيء، غير ذلك الشيء، فكأنه قال: تابع غير صفة، وخرج بذكر "الإيضاح والتخصيص" التوكيد والنسق والبدل. "والأول" وهو إيضاح المعرفة "متفق عليه" عند البصريين والكوفيين، "كقوله": [من الرجز]

-654-

أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما إن بها من نقب ولا دبر

654- تقدم تخريج الرجز برقم 82.

(147/2)

ف: عمر: عطف بيان على "أبو حفص" للإيضاح، وتقدم في باب "العلم" شرح هذا البيت، وسبب إنشاده، وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه¹. "والثاني": وهو تخصيص النكرة، نفاه جمهور البصريين و"أثبتته الكوفيون وجماعة" من البصريين منهم: الفارسي وابن جني، وجماعة من المتأخرين منهم: الرمخشري² وابن

عصفور وابن مالك 3 وولده 4، وأشار إليه في النظم بقوله:

-537

فقد يكونان منكبين ... كما يكونان معرفين

"وجوزوا أن يكون منه" أي من عطف البيان للنكرة: " {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ} " [المائدة: 95] "فيمن نون: كفارة 5" ف: طعام مساكين، عطف بيان على "كفارة 6". "ونحو: {مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} " [إبراهيم: 16] ف"صديد" عطف بيان على "ماء". "والباقون" من البصريين وغيرهم "يوجبون في ذلك البدلية" بدل كل من كل، "ويخصون عطف البيان بالمعارف"، محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول. ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص.

"و" عطف البيان كالنعت "يوافق متبوعه في أربعة من عشرة: أوجه الإعراب الثلاثة" وهي: الرفع والنصب والجر، و"الإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن". ففرع الإفراد التثنية والجمع، وفرع التذكير التأنيث، وفرع التنكير التعريف، تقول: جاءني محمد أبو سهل، ف"أبو سهل" مرفوع، والرفع واحد من ثلاثة وهي: الرفع والنصب والجر. ومفرد، والإفراد واحد من ثلاثة أيضاً وهي: الإفراد والتثنية والجمع، ومذكر، والتذكير واحد من اثنين هما: التذكير، والتأنيث. ومعرف، والتعريف 7

1 تقدم الخبر مع البيت رقم 82.

2 المفصل ص 122.

3 شرح التسهيل 3/ 326.

4 شرح ابن الناظم ص 366.

5 هي قراءة الجمهور، وقرأها ابن عامر ونافع وأبو جعفر "كفارة". انظر الإتحاف ص 203، والكشاف 1/ 365، والنشر 2/ 255.

6 في شرح ابن الناظم ص 367: "وأجاز أبو علي في التذكرة في "طعام" العطف والبدل".

7 في "أ"، "ط": "ومنكر التنكير" مكان "ومعرف التعريف"، وأشار إلى ذلك الشيخ ياسين في حاشيته 2/ 131.

واحد من اثنين أيضاً، وهما: التوكيد والتعريف¹، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-536-

فأولينه من وفاق الأول ... ما من وفاق الأول النعت ولي

"وقول الزمخشري²: إن {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} [آل عمران: 97] عطف "بيان" على {آيَاتُ بَيِّنَاتٍ} [آل عمران: 97] مخالف لإجماعهم"، لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة. وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكور. ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددًا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع، وإنما التقدير: منها مقام إبراهيم، أو: بعضها مقام إبراهيم، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ.

"وقوله" أي الزمخشري "وقول الجرجاني: يشترط" في عطف البيان "كونه أوضح" وأخص "من متبوعه، مخالف لقول سيبويه في: "يا هذا ذا الجملة" إن "ذا الجملة" عطف بيان" على "هذا" "مع أن الإشارة أوضح" وأخص "من المضاف إلى ذي الأداة"، لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة. ومخالف للقياس أيضاً³ لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم تخصيص عطف البيان. قاله الشارح⁴. نعم لو قيل: يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه، لكان مذهباً، لأن الجلي يبين الخفي.

"ويصح في عطف البيان" إذا قصد به ما يقصد بالبدل، أن يعرب بدل كل من كل، لما فيه⁵ من البيان، "إلا إن امتنع الاستغناء عنه" فيمتنع أن يكون بدلاً "نحو: هند قام زيد أخوها" ف"أخوها" يتعين كونه عطف بيان على "زيد" ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لـ "هند"، إذ الجملة الواقعة خبراً لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرباط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لـ "زيد"، فلو أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب "أخوها" بياناً لا بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلوا الجملة المخبر بها عن رابط.

1 انظر شرح التسهيل 3/ 325، وشرح المفصل 3/ 71، وشرح ابن الناظم ص 367.

2 الكشف 1/ 204.

3 في "ب": "أو مخالف القياس أيضاً".

4 شرح ابن الناظم ص 368.

5 سقطت من "ب".

"أو" امتنع "إحلاله محل الأول نحو: يا زيد الحارث" ف"الحارث" يتعين كونه عطف بيان على "زيد" ولا يجوز أن يكون بدلا منه، لامتناع إحلاله محل الأول، إذ لو قيل: يا الحارث، لم يجز، لأن "يا" و"أل" لا يجتمعان هنا. "وقوله" وهو طالب بن أبي طالب: [من الطويل].

-655

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا ... أعيدكما بالله أن تحدثا حربا
ف"عبد شمس ونوفلا" يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على "أخوينا" ويمتنع فيهما البدلية، لأنهما على تقدير البدلية يحلان 1 محل "أخوينا" فيكون التقدير: يا عبد شمس ونوفلا، بالنصب، وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من "أل" وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى، و"نوفل" لو كان منادى لقبل فيه: يا نوفل، بالضم، لا: يا نوفلا، بالنصب.
"وقوله" وهو المراد الأسدي: [من الوافر].

-656

أنا ابن التارك البكري بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا
ف"بشر": يتعين كونه عطف بيان على "البكري" ولا يجوز أن يكون بدلا منه، لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أن يقال: أنا ابن التارك بشر، لأن الصفة المقرونة ب"أل" ك: التارك، لا تضاف إلا لما فيه "أل" ك: البكري. "ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء 2، لإجازته" إضافة الصفة المقرونة ب"أل" إلى جميع المعارف نحو: "الضارب زيد، وليس" مذهبه "بمريض" عند الجمهور، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

655- البيت لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية 1 / 61، والدرر 2 / 387،
والمقاصد النحوية 4 / 119 وبلا نسبة في الارتشاف 2 / 607، وأوضح المسالك 3 /
350، وشرح ابن الناظم 368، وشرح الأشموني 2 / 414، وشرح قطر الندى
ص 300، وشرح الكافية الشافية 3 / 1179، وجمع الهوامع 2 / 121.
1 في "ب": "بخلاف".

656- البيت للمرار الأسدي في ديوانه 465، وخزانة الأدب 4 / 284، 5 / 183،
225، والدرر 2 / 379، وشرح أبيات سيبويه 1 / 6، وشرح المفصل 3 / 72، 73،

والكتاب 1/ 182، والمقاصد النحوية 4/ 121، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 441، وأوضح المسالك 3/ 351، وشرح ابن الناظم ص 369، وشرح الأشموني 2/ 414، وشرح التسهيل 3/ 1196، وشرح شذور الذهب ص 436، وشرح قطر الندى 299، وشرح الكافية الشافية 3/ 1196، وشرح المرادي 3/ 187، وجمع الهوامع 2/ 122.

2 شرح ابن الناظم ص 369، وشرح شذور الذهب ص 436، وفي شرح ابن عقيل 2/ 223: "الفراء والفارسي".

(150/2)

-538

وصالحا لبديلة يرى ... في غير نحو يا غلام يعمر

-539

ونحو بشر تابع البكري ... وليس أن يبدل بالمرضي

ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل إلى عام، ويتبع بقسميه نحو: زيد أفضل الناس: الرجال والنساء، لأنه لو نوي إحلال الرجال محل الناس لنوي إحلال ما عطف عليه، وهو "النساء" محل "الناس" فيكون التقدير: زيد أفضل النساء، وذلك لا يجوز، لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على ما أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم، ومن ثم خطئ من قال: أنا أشعر الإنس والجن.

ومنها: أن تتبع صفة "أي" بمضاف نحو: يا أيها الرجل غلام زيد، بنصب الغلام، لأن الغلام لو نوي إحلاله محل الرجل لرفع، لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لأنه صفة "أي".

ومنها: أن يتبع مجرور "أي" بمفصل نحو: بأي الرجلين: زيد وعمرو، مررت؟ لأنه لو نوي إحلال زيد مع ما عطف عليه، وهو "عمرو" محل الرجلين، لزم إضافة أي إلى المعرفة المفردة، وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدر نحو: أي زيد أحسن؟ بمعنى أي أجزائه أحسن؟ أو عطف على "أي" مثلها نحو: [من الكامل]

-657

..... أبي وأيك فارس الأحزاب

ومنها: أن يتبع مجرور "كلا" بمفصل، نحو: كلا أخويك زيد وعمرو عندي. لأنه لو نوي

إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو "عمرو" محل "أخويك" لزم إضافة "كلا" إلى مفرق، وهي إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق، وشذ: كلا أخي وخليلي.
قال الموضح في الحواشي: وهذه المسائل المستثناة مبنية على أن البدل لا بد وأن يكون صالحاً للإحلال محل الأول، وفيه نظر لأنهم يغتفرون في الثواني ولا يغتفرون في الأوائل، وقد جوزوا في: إنك أنت، كون "أنت" توكيداً، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز: إن أنت 1.
وقال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي: أولى 2 ما يقال في "نعم الرجل زيد": إن "زيد" بدل من "الرجل" ولا يلزم أن يجوز: نعم زيد. انتهى.

657- صدر البيت: "فلئن لقيتك خالين لتعلمن"، وتقدم تخريج البيت برقم 541.
1 انظر همع الهوامع 2/ 122.
2 في "ب": "أول".

(151/2)

وقال الفخر الرازي: وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم الطرح، والمبدل هو المعتبر، ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مهذباً بالكلية؛ لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر، كقولك: زيداً رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تهمدر 1 الأول لم يصح كلامك. انتهى.

ويفترق البيان من البدل بوجه منها 2:
أن البيان لا يقع ضميراً ولا تابعاً لضمير.
ومنها: أنه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير.
ومنها: أنه لا يقع جملة ولا تابعاً لجملة، ولا فعلاً، ولا تابعاً لفعل.
ومنها: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول، وليس من جملة أخرى، وليس متبوعه في حكم الطرح، بخلاف البدل في الجميع.

1 في "ب": "يزيد".
2 انظر هذه الفروق في مغني اللبيب 2/ 455.

(152/2)

باب عطف النسق

مدخل

...

باب عطف النسق:

بفتح السين، بمعنى المنسوق، من نسقت الشيء نسقًا، بالتسكين، إذا أتيت به متتابعًا، وكثيرًا ما يسميه سيويوه¹: باب الشركة. "وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكره". وهو² معنى قول الناظم.

-540

تال بحر متبع عطف النسق

فخرج بالتوسط المذكور ما عدا الحدود وبتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعد "أي" التفسيرية من نحو قولك: مررت بغضنفر، أي: "أسد" تابع لـ "غضنفر" بتوسط حرف التفسير، وهو "أي" وليس من الأحرف الآتي ذكرها، فليس هو عطف نسق، وإنما هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى، وليس لنا عطف بيان بتوسط³ حرف إلا هذا، وذهب الكوفيون إلى أن "أي" عاطفة. "وهي" أي الأحرف الموعود بها "نوعان": أحدهما: "ما يقتضي التشريك في اللفظ" بوجوه الإعراب، "و" في "المعنى، إما مطلقًا" من غير قيد، "وهو" أربعة: "الواو والفاء وثم وحتى"⁴. تقول: جاء القوم وزيد: أو فزيد، أو ثم زيد، أو: حتى زيد. فـ "زيد" شارك القوم في اللفظ بالضمّة وفي المعنى وهو المجيء، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

1 الكتاب 1/ 441.

2 في "ب": "وهذا".

3 في "ب": "بشرط".

4 في شرح ابن الناظم ص 370: "أحدهما ما يعطف مطلقًا، أي يشرك في الإعراب والمعنى وهو: الواو، وثم، والفاء، وأم، وأو". وانظر مثل ذلك في شرح ابن عقيل 2/ 225.

فالعطف مطلقاً بواو ثم فا ... حتى أم.....
 "وإما مقيداً" بقيد "وهو" اثنان: "أو، وأم، فشرطهما" في اقتضاء التشريك لفظاً ومعنى
 "أن لا يقتضيا إضراباً"، لأن القائل: أزيد في الدار أم عمرو، عالم بأن الذي في الدار هو
 أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه. فالذي بعد "أم" مساو للذي قبلها في الصلاحية
 لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو بواسطة "أم" فقد
 شركتها 1 في المعنى كما شركتها 2 في اللفظ، وكذلك "أو" مشركة ما بعدها لما قبلها
 فيما يجاء بها لأجله من شك أو تخيير أو غيرهما 3. فإن اقتضيا إضراباً كانا مشركين في
 اللفظ لا في المعنى، كما ذكر في التسهيل 4، وسيأتي بيان ذلك.
 وذهب الجمهور إلى أن "أو" و"أم" مشركان في اللفظ لا في المعنى دائماً والصحيح عند
 ابن مالك الأول.

"و" الثاني: "ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إما لكونه يثبت لما بعده انتفى
 عما قبله، وهو "بل" عند الجميع من النحويين، نحو: ما قام زيد بل عمرو، "و" لكن
 عند سيبويه 5 وموافقيه 6، نحو: ما قام زيد لكن عمرو 7.
 ثم اختلف هؤلاء القائلون: إن "لكن" من حروف العطف، على ثلاثة أقوال:
 أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي 8.

1 في "ب": "شركتها".

2 في شرح ابن الناظم ص 370-371: "وأكثر المصنفين لا يعدون "أو" فيما يشرك في
 الإعراب والمعنى؛ لأن المعطوف بها يدخله الشك أو التخيير بعد ما مضى أول الكلام
 على اليقين والقطع، وإنما عددها الشيخ في هذا القسم؛ لأن ذكره يشعر السامع بمشاركة
 ما قبلها لما بعدها فيما سيقى لأجله وإن كان مساق ما قبلها صورة على غير مساق ما
 بعدها".

3 التسهيل ص 174.

4 انظر شرح الكافية الشافية 3 / 1203.

5 الكتاب 1 / 434-435.

6 في شرح التسهيل 3 / 348: "عند غير يونس".

7 في شرح ابن الناظم ص 371: "الضرب الثاني: ما يعطف لفظاً فحسب، أي يشرك

في الإعراب وحده، وهو: بل، ولا، ولكن".

8 المسائل المنتورة ص 187.

والثاني: أنها عاطفة، ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة قبلها لزومًا، وصححه ابن عصفور، وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه.
والثالث: أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لا، وهو مذهب ابن كيسان¹، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك، وليست بعاطفة.
"وإما لكونه بالعكس" وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله، "وهو" لا "عند" النحاة "الجميع" نحو: جاء زيد لا عمرو، "و" ليس "عند البغداديين"، كما نقله ابن عصفور، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين، وجرى عليه في التسهيل³ "كقوله" وهو ليبد: [من الرمل]

-658

وإذا أقرضت قرصًا فاجزه ... إنما يجزي الفتي ليس الجمل
برفع الجمل عطفًا على الفتي. وخرجه المانعون على حذف خبر "ليس" للعلم به، والأصل: ليسه الجمل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-542

واتبعت لفظًا بل ولا ... لكن.....

1 انظر الارتشاف 2 / 629.

2 في "ب": "لا".

3 التسهيل ص 174.

658- تقدم تخريج البيت برقم 173.

فصل:

في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها:

"أما الواو فلمطلق الجمع" بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح. خلافًا للفراء وهشام وثعلب¹ من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب². والتعبير بمطلق الجمع مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى،

ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد، وقد أطل الناس في الاختلاف³ في المعنى، ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد، وقد أطل الناس في الاختلاف³ في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف.

وإذا ثبت أنها لمطلق⁴ الجمع في الحكم، "فتعطف متأخرًا في الحكم" على متقدم عليه "نحو: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ} [الحديد: 26] ف"إبراهيم" معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم. "و" تعطف "متقدمًا" في الحكم على متأخر "نحو: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ} "الله العزيز الحكيم" [الشورى: 3] ف"الذين" معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر. "و" تعطف "مصحبًا" للمعطوف عليه في الحكم نحو: " {فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ} [العنكبوت: 15] . ف: أصحاب السفينة: معطوف على الهاء عطف مصاحب، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-543

فاعطف بواو لاحقًا أو سابقًا ... في الحكم أو مصاحبًا موافقًا

1 في "ب": "تغلب".

2 شرح ابن الناظم 371-372، وشرح التسهيل 3/ 349-350، ومعاني القرآن للفراء 1/ 396.

3 في "ب": "الإطلاق".

4 في جميع النسخ: "الاجتماع"، والتصويب من حاشية يس 2/ 135 حيث قال: "قوله لمطلق الجمع، قال الدنوشري: محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل إما الثانية".

(156/2)

فهذه ثلاث مراتب، وهي مختلفة في الكثرة والقلة، فمجيئها للمصاحبة أكثر، وللترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل، فتكون عد الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بأرجحية وللتأخر برجحان وللتقدم بمرجوحية. هذا مراد التسهيل¹ وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث².

"وتنفرد الواو" من بين سائر حروف العطف "بأنها" تختص بأحد وعشرين حكمًا: الأول: أنها "تعطف اسمًا على اسم لا يكتفي الكلام به" أي بالاسم المعطوف عليه "ك:

اختصم زيد وعمرو، وتضارب زيد وعمرو، واصطف زيد وعمرو"، وسواء زيد وعمرو،
 وجلست بين زيد وعمرو. فالمعطوف عليه 3 في هذه الأمثلة، وهو زيد، لا يكتفى به،
 فلا يقال: اختصم زيد، وتضارب زيد، واصطف زيد، وسواء زيد، وجلست بين زيد،
 "إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة 4 والبينية من المعاني النسبية التي لا
 تقوم إلا باثنين فصاعداً"، والواو لمطلق الجمع، فلذلك اختصت بها، بخلاف غيرها من
 حروف العطف، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

-544

واخصص بها عطف الذي لا يغني ... متنوعه.....
 "ومن هنا" أي: من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك "قال الأصمعي"، بفتح
 الميم، في قول امرئ القيس: [من الطويل]

-659

..... بسقط اللوى بين الدخول فحومل
 بالفاء في إحدى الروايتين: "الصواب أن يقال: بين الدخول وحومل، بالواو"، على

1 التسهيل ص 174.

2 في حاشية يس 2 / 135: "قوله" وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث"، تعريض بأبي
 حيان حيث قال: وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين، بل هو قول ثالث خارج
 عن القولين يجب اطراحه".

3 في "ب": "من".

4 سقطت من "ب".

659- صدر البيت: "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل"، وهو لامرئ القيس في ديوانه
 ص 8، والأزھية ص 244، 245، وخزانة الأدب 1 / 332، 3 / 224، والدرر 2 /
 408، وسر صناعة الإعراب 2 / 501، وشرح ابن الناظم ص 373، وشرح شواهد
 المغني 1 / 463، وشرح الكافية الشافية 3 / 1207، والكتاب 4 / 205، ومجالس
 ثعلب ص 127، وھمع الهوامع 2 / 129، وبلا نسبة في الإنصاف 2 / 656، وأوضح
 المسالك 3 / 359، والدرر 2 / 414-415، وشرح الأشموني 2 / 417، وشرح قطر
 الندى 80، ومغني اللبيب 1 / 161، 266، وھمع الهوامع 2 / 131.

الرواية المشهورة، وهي القياس، لأن البنية لا يعطف فيها بالفاء، لأنها تدل على الترتيب. "وحجة الجماعة" السماع، واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت: إنه على حذف مضاف، وإن التقدير: بين أهل الدخول فحومل. وقال خطاب المادري: إنه على اعتبار التعدد حكمًا، لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة، كما تقول: قعدت بين الكوفة، تريد: بين دورها وأماكنها، و"أن التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل، فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون"، إذا كان كل فريق منهم خصمًا لصاحبه. قال: وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذًا إذا ثبتت الرواية. انتهى. والدخول، بفتح الدال، وحومل، بفتح الحاء: موضعان: وسقط، بكسر السين المهملة، ما تساقط من الرمل، واللوى، بكسر اللام والقصر: رمل يعوج ويلتوي. فإن قلت: قدمت 1 أن المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو 2، وقد جاء العطف فيها بـ"أم" كقوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ} [البقرة: 6]. قلت: أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية، إذ 3 الأصل: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فالعطف بطريق الأصالة إنما هو الواو، قاله الموضح في الحواشي. الثاني: مما تنفرد به الواو عطف سبي على أجنبي في الاشتغال ونحوه، نحو: زيدًا ضربت عمرًا وأخاه، وزيد مررت بقومك وقومه.

والثالث: عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية، نحو: {حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَواتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} [البقرة: 238].

الرابع: عطف الشيء على مرادفه نحو: {شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} [المائدة: 48].
الخامس: عطف عامل قد حذف وبقي معموله، نحو: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} [الحشر: 9].

السادس: جواز فصلها من معطوفها بظرف أو عديله، نحو: {وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا} [يس: 9].

السابع: جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة، نحو قوله: [من الطويل]
-660-

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ... خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي

1 في "ب": "قد قدمت".

2 سقط من "ب": "التي لا يعطف فيها إلا بالواو".

3 في "ب": "إذا".

وقيل: لا تختص "الواو" بذلك بل: "الفاء، وثم، وأو، ولا"، كذلك قاله التفتازاني.
الثامن: جواز العطف على الجوار في الجر خاصة، نحو: "وَأَرْجُلُكُمْ" [المائدة: 6] في
قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمة¹.

التاسع: جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله: [من الخفيف]

-661

كيف أصبحت كيف أمسيت

العاشر: إيلاؤها 2 "لا" إذا عطفت مفردًا بعد نفي، نحو: {وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ}

[المائدة: 2] . أو نفي نحو: {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ} [البقرة:

197] . أو مؤول بنفي: {وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاتحة: 7] .

الحادي عشر: إيلاؤها "إما" مسبوقه بمثلها غالبًا إذا عطفت مفردًا، نحو {إِمَّا الْعَذَابَ

وَإِمَّا السَّاعَةَ} [مريم: 75] .

الثاني عشر: عطف العقد على النيف نحو: أحد وعشرون.

الثالث عشر: عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها، كقوله: [من الوافر]

-622

بكيت وما بكا رجل حزين ... على ريعين مسلوب وبال

الرابع عشر: عطف ما حقه التثنية والجمع، كقول الفرزدق: [من الكامل]

-663

إن الرزية لا رزية مثلها ... فقدان مثل محمد ومحمد

الخامس عشر: عطف العام على الخاص نحو: {رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي

مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} [نوح: 28] . وأما عكسه نحو: {وَإِذْ أَخَذْنَا

1 الرسم المصحفي: "وَأَرْجُلُكُمْ"؛ بالرفع؛ وقرأها بالجر أيضًا: أنس وعكرمة وابن عباس

والشعبي وقتادة وعلقمة والضحاك ومجاهد وأبو جعفر. انظر البحر المحيط 3/ 437،

والنشر 2/ 254.

-661 تمام البيت:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 134، والخصائص 1/ 290، 2/ 280، والدرر

- 2/ 463، وديوان المعاني 2/ 225، ورصف المباني ص414، وشرح الأشموني 2/ 431، وشرح عمدة الحفاظ ص641، وشرح التسهيل 3/ 380، وشرح الكافية الشافية 3/ 1260، وجمع الهوامع 2/ 140.
- 2 في "ب": "إتلاؤها".
- 662- تقدم تخريج البيت برقم 636.
- 663- البيت للفرزدق في ديوانه ص1/ 161، والدرر 2/ 409، وشرح شواهد المغني 2/ 775، ومغني اللبيب 2/ 356، والمقرب 2/ 44، وجمع الهوامع 2/ 129، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 211.
- وسقط من "ب": "الرابع عشر ... " مع البيت.

(159/2)

- مِنَ النَّبِيِّينَ مِمَّا قَدْهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ {الأحزاب: 7} فتشاركها فيها "حتى" نحو: مات الناس حتى الأنبياء، فإنها عاطفة خاصاً على عام. قاله في المغني 1.
- السادس عشر: اقتراها بـ"لكن" نحو: {وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} {الأحزاب: 40} .
- السابع عشر: امتناع الحكاية معها، فلا يقال: ومن زيداً؟ بالنصب حكاية لمن قال: أرايت زيداً؟
- الثامن عشر: العطف التلقيني، نحو قوله تعالى: {مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ} [البقرة: 126] .
- التاسع عشر: العطف في التحذير والإغراء نحو: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} [الشمس: 13] ونحو: المروءة والنجدة.
- العشرون: عطف السابق على اللاحق نحو: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ} [الشورى/ 3] .
- الحادي والعشرون: عطف "أي" على مثلها كقوله: [من الكامل]
- 664-

..... أي وأيك فارس الأحزاب

- "وأما الفاء فللترتيب المعنوي"، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقاً كقوله تعالى: {خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ} [الانفطار: 7] . وقد تكون للترتيب الذكري، والمراد به أن يكون وقوع المعطوف به بعد المعطوف عليه² بحسب الذكر لفظاً، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان

وقوع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو: {فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً} [النساء: 153] . "والتعقيب": وهو 3 أن يكون المعطوف بها متصلاً بلا مهملة نحو: {ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ} [عبس: 21] . وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت مدته متطاوله، ودخل البصرة فبغداد، إذا لم يقيم في البصرة ولا بين البلدين. "وكثيراً ما تقتضي" الفاء "أيضاً 3 التسبب"، وهو أن يكون المعطوف بها 3 متسبباً عن المعطوف عليه، "إن كان المعطوف" بها "جملة" أو صفة، فالأول "نحو: {فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ} [القصص: 15] . والثاني نحو: {لَا كِلُونِ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ، فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ، فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ} [الواقعة: 52، 53، 54] .

1 مغني اللبيب 2/ 357.

664- صدر البيت: "فلئن لقيتك خالين لتعلمن"، وتقدم تحريج البيت برقم 541، 657.

2 بعده في "ب": "إنما هو".

3 سقطت من "ب".

(160/2)

"واعترض على" المعنى "الأول"، وهو الترتيب المعنوي، "بقوله تعالى: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا} " [الأعراف: 4] فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة، وذلك ينافي الترتيب الذي في الفاء. قاله الفراء 1.

"و" اعترض أيضاً "بنحو: "توضاً فغسل وجهه ويديه" ومسح رأسه ورجليه" 2 "الحديث". فإن غسل الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث، فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك. "والجواب" من وجهين:

أحدهما: "أن المعنى" على إضمار الإرادة، والتقدير: "أردنا إهلاكها" فجاءها بأسنا، فمجيء البأس مترتب على الإرادة، "وأراد الوضوء" فغسل وجهه ... إلى آخره، فغسل الأعضاء الأربعة مترتب 3 على إرادة الوضوء.

الوجه الثاني: أن الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي.

والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتهما الترتيب مطلقاً، والفراء يمنع ذلك مطلقاً، وقال

الجرمي: لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الإمطار، بدليل: [من الطويل]

..... بين الدخول فحومل 4

وقولهم: "مطرنا مكان كذا، فمكان كذا" إذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

"و" اعترض "على" المعنى "الثاني" وهو التعقيب. "بقوله تعالى": {وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى،

"فَجَعَلَهُ غُثَاءً" {أَحْوَى} [الأعلى: 4-5] فإن إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء

أحوى، أي: يابسًا أسود. "والجواب" من وجهين:

أحدهما: أن جملة "فجعله غثاء" معطوفة على جملة محذوفة، و"أن التقدير: فمضت مدة

فجعله غثاء".

"و" الثاني: "بأن الفاء نابت 5 عن: ثم"، والمعنى: ثم جعله غثاء، "كما

1 معاني القرآن للفراء 1/ 371.

2 في صحيح البخاري، كتاب الوضوء، 45: باب الوضوء من النور، حديث رقم

196: "حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال: كان عمي يكثر من الوضوء، قال لعبد الله

بن زيد: أخبرني كيف رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- يتوضأ؟ فدعا بتور من ماء

فكفأ على يديه ... فغسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين،

ثم أخذ بيده فمسح رأسه، فأدبر به وأقبل، ثم غسل رجليه". وانظر الحديث في صحيح

البخاري برقم 183-184.

3 في "ب": "مرتب".

4 تقدم تخريج البيت برقم 659.

5 في "ب": "نائب".

(161/2)

جاء عكسه "وهو نيابة" ثم "عن" الفاء "كقوله: [من المتقارب]

-665

..... جرى في الأنايب ثم اضطرب

أي: فاضطرب، "وسبأتي" قريباً، وإلى إفادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله:

-545

والفاء للترتيب باتصال

"وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما 1 لا يصح كونه صلة لخلوه 2 من العائد" على الموصول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-546-

واخصص بفاء عطف ما ليس صله ... على الذي استقر أنه الصلة
"نحو: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك" ف"الldان" مبتدأ، وهو اسم موصول، وجملة
"يقومان" صلته، وجملة "يفغضب زيد" معطوفة على جملة 3 "يقومان" الواقعة صلة. وكان
القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول، لأنها رفعت الظاهر،
وهو زيد، ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك، لأن ما في الفاء من معنى السببية أغنى
عن الضمير، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة. لإشعارها
بالسببية، فكأنك قلت: اللذان إن يقوما 4 فيغضب زيد أخواك، و"أخواك": خبر
الldان. "وعكسه" وهو أن الفاء تعطف ما يصح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن
يكون صلة، "نحو: الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد" ف"الذي": متبداً، و"يقوم
أخواك": جملة فعلية، صلة "الذي"، وهي لا تصلح أن تكون صلة لخلوها عن ضمير
عائد على الموصول، والذي سوغ ذلك عطف جملة "يفغضب هو" عليها، لاشتمالها على
العائد إلى الموصول، وهو الضمير المرفوع بـ"يفغضب"، وإنما أبرز [الضمير] 5 لأن الفعل
كالوصف إذا جرى على غير من هو له ورفع 6 ضميراً وجب إبرازه، وزيد: خبر الذي.

665- قبل هذا البيت: "كهز الرديني تحت العجاج"، وهو لأبي دؤاد الإيادي في
ديوانه ص 292، والدرر 2/ 424، وشرح شواهد المغني 358، والمقاصد النحوية 4/
131، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 638، وأوضح المسالك 3/ 363، والجنى الداني
427، وشرح ابن الناظم ص 374، وشرح الأشموني 2/ 417، وشرح التسهيل 3/
355، وجمع الهوامع 2/ 131.

1 في "ب": "بما".

2 سقطت من "ب".

3 في "ب": "جملته".

4 في "ط": "يقومان".

5 إضافة من "ب".

6 في "ب": "ووقع".

"ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال"، فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبراً لخلوه من عائد على المبتدأ، وعكسه، فالأول "نحو: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} [الحج: 63] فجملة "تصبح الأرض" بالرفع: معطوفة على جملة "أنزل" الواقعة خبر "أن". وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم "أن" إذ المعطوف على الخبر خبر، ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك.

"و" الثاني نحو "قوله"، وهو ذو الرمة غيلان: [من الطويل]
-666-

وإنسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو وتارات يجم فيغرق
ف"إنسان عيني": مبتدأ ومضاف إليه، و"يحسر الماء"، بالرفع: خبر المبتدأ، وهو لا يصلح كونه 1 خبراً، لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر، وهو "الماء" ولكن سوغ ذلك عطف "فيبدو" عليه، فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ. هذ قول ابن عصفور 2. وقال المرادي في باب المبتدأ 3: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداها على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، فاكتمى بضمير واحد من إحداها كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء، فإذا قلت: زيد جاء عمرو فأكرمه، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية: نص على ذلك ابن أبي الربيع، قال: لأنهما تنزلتا منزلة: زيد لما جاء عمرو أكرمه. فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما، والرباط إنما هو الضمير. انتهى كلام المرادي.
وقال الموضح في المغني 4: كذا قالوا: والبيت يحتمل أن يكون أصله: يحسر الماء عنه: أي: ينكشف عنه. ونقل المكودي 5 في باب الإضافة عن بعض النحاة أنه أجاز حذف "إن" الشرطية، وأنها حذفت ارتفع المضارع، واستشهد له بهذا البيت.

666- البيت لذي الرمة في ديوانه ص 460، وخزانة الأدب 2/ 192، والدرر 1/ 189، والمقاصد النحوية 1/ 578، 4/ 449، ولكثير في المختسب 1/ 150، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 103، 7/ 257، وأوضح المسالك 3/ 362، وتذكرة النحاة ص 668، وشرح الأشعري 1/ 92، ومجالس ثعلب ص 612، ومغني اللبيب 2/ 501، والمقرب 1/ 83، وجمع الهوامع 1/ 98.

1 سقطت من "ب".

2 المقرب 1/ 83.

3 شرح المرادي 1/ 276.

4 مغني اللبيب 2/ 501.

5 شرح المكودي 1/ 463.

(163/2)

و"إنسان العين": هو المثال الذي يرى في السواد، و"يحسر" بالخاء المهملة: يغور، من قولهم: حسر البحر، إذا غار، و"يجم" بالجيم: من الجموم، وهو الكثرة، و"يغرق": معطوف على "يجم". والمعنى أن الماء إذا غار ظهر إنسان العين، وإذا كثر غرق واستتر. وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من 1 عائد على الموصوف، وعكسه، فالأول نحو: مررت برجل يبكي فيضحك عمرو، والثاني نحو: مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو.

وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال، وعكسه، فالأول نحو: عهدت زيداً يغضب فيطير الذباب. والثاني نحو: عهدته يطير الذباب فيغضب 2 هو. هذا وقد قال في المغني 3: ويجب أن يدعى أن الفاء في ذلك كله قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط. انتهى.

"وأما "ثم" فللترتيب والتراخي" على الأصح فيهما، وإلى ذلك أشار الناطم بقوله:

-545

..... وثم للترتيب بانفصال

"نحو: {فَأَقْبِرْهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرْهُ} " [عبس: 21-22]. وزعم 4 قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكاً بنحو قوله "تعالى" 5: {خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} في الزمر. [الزمر: 6].

وأجيب بأن "ثم" فيها بمعنى الواو بدليل: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} [الأعراف: 189] بالواو، في الأعراف، والقصة واحدة. وزعم الأخفش أن "ثم" قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك: أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب، لأن "ثم" في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين.

- 1 في "ب": "عن".
- 2 انظر شرح ابن الناظم ص373، وشرح التسهيل 3/ 354.
- 3 مغني اللبيب 2/ 425.
- 4 أي الفراء والأخفش وقطرب، انظر الارتشاف 2/ 638.
- 5 إضافة من "ب".

(164/2)

وجعل منه ابن مالك: {ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ} [الأنعام: 154] الآية. قال في المغني 1: والظاهر أن "ثم" فيه واقعة موقع الفاء. "وقد توضع" ثم "موضع الفاء كقوله" وهو أبو دؤاد 2 جارية 3 بن الحجاج: [من المتقارب] -667

كهز الرديني تحت العجاج ... جرى في الأنابيب ثم اضطرب
إذ اهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه. قاله في المغني 4.
واعترضه قريبه فقال: والظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن واحد.
وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة.
و"الرديني": صفة للرمح 5، يقال: رمح رديني وقناة ردينية. قال الجوهري 6: زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة. كانت تقوم القناة بخط هجر. و"العجاج" بفتح العين: الغبار، والأنابيب: جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصب.
"وأما "حتى" فالعطف بها قليل "عند البصريين، والكوفيون ينكرونه" بالكلية، ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت بالقوم حتى أيبك، على أن "حتى" فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل. "و" العطف بـ "حتى" "شرطه أربعة أمور:

أحدها: كون المعطوف اسماً لا فعلاً، لأنها منقولة من "حتى" الجارة. وهي لا تدخل على الأفعال؛ فلا يجوز على العطف: أكرمت زيداً بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له، وبخل علي زيد بكل شيء حتى منعي دانقاً، وأجازه ابن السيد 7.
والثاني: كونه ظاهراً لا مضمراً، كما كان ذلك شرط مجرورها، "فلا يجوز: قام الناس حتى أنا"، ولا: ضربت القوم حتى إياك، وهذا الشرط "ذكره" ابن هشام "الخضراوي"، قال في المغني 8: ولم أقف عليه لغيره.

1 مغني اللبيب 1/ 118-119.

2 في "ب"، "ط": "أبو داود".

3 في جميع النسخ: "حارثة"، والتصويب من الدرر 2/ 424، وشرح شواهد المغني 1/ 358.

667- تقدم تخريجه البيت برقم 665.

4 مغني اللبيب 1/ 118-119.

5 في "ب": "الرمح".

6 الصحاح "ردن".

7 الحلل ص 197.

8 مغني اللبيب 1/ 127.

(165/2)

"والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق" بأن يكون جزءاً من كل، "نحو: أكلت السمكة حتى رأسها"، أو فرداً من جمع نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، أو نوعاً من جنس نحو: أعجبنى التمر حتى البرني 1. "أو" بعضاً بالتأويل، كقوله: "وهو أبو مروان النحوي في قصة المتلمس حين حرب من عمرو بن هند لما أراد قتله: [من الطويل]

-668

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها
"فيمن نصب نعله، فإن ما قبلها؛ وهو "ألقى الصحيفة" و"الزاد"؛ "في تأويل" ألقى ما ينقله"، ونعله بعض ما ينقله. قال أبو البقاء، فيكون معطوفاً على "الصحيفة" ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره "ألقاها" ف"ألقاها": على الأول تأكيد، وعلى الثاني تفسير. وأما من رفع نعله فعلى الابتداء، وألقاها: خبره، وأما من جرّها فعلى أن "حتى" جارة، وألقاها: تأكيد.

وكان من قصة المتلمس أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالخير، وأمره فيها بقتلهما، وختمها وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة، فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها، فألقاها في نحر الحيرة وفر

إلى الشام، وأما طرفة فأبى أن يفتحها، ودفعها إلى العامل فقتله².
"أو شبيهاً ببعض" في شدة الاتصال "كقولك³: أعجبتني الجارية حتى كلامها، ويمتنع"
أن يقال: أعجبتني الجارية "حتى ولدها"، لأن ولدها ليس جزءاً منها "ولا شبيهاً به،
بخلاف كلامها فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئها.

1 في "ب": "البري". والبرني: ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة كثير اللحاء عذب
اللحاء. انظر لسان العرب 13/ 50 "برن".
668- البيت للمتلمس في ملحق ديوانه 327، وشرح شواهد المغني 1/ 370، ولأبي
"أو لابن" مروان النحوي في خزانة الأدب 3/ 21، 24، والدرر 2/ 41، والكتاب
1/ 97، والمقاصد النحوية 4/ 134، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 647، وأوضح
المسالك 3/ 365، وخزانة الأدب 9/ 472، والدرر 2/ 453، وشرح ابن الناظم
ص 374، وشرح أبيات سيبويه 1/ 411، وشرح الأشموني 2/ 289، وشرح التسهيل
3/ 358، وشرح قطر الندى 304، وشرح الكافية الشافية 3/ 1211، وشرح
المرادي 3/ 201، وشرح المفصل 8/ 19، ومغني اللبيب 1/ 24، وجمع الهوامع 2/
24، 136.

2 انظر الخبر في الدرر 2/ 41-42، وجمع الأمثال 1/ 399.

3 في "ب"، "ط": "كقوله".

(166/2)

"وضابط ذلك أنه إن 1 حسن الاستثناء" المتصل "حسن دخول: حتى"، وإن لم يحسن
امتنع، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: أعجبتني الجارية إلا كلامها، تنزيلاً لكلامها منزلة
بعضها، ويمتنع أن يقال: أعجبتني الجارية إلا ولدها، على إرادة الاتصال، لأن اسم
الجارية يتناول ولدها، لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أدواته ما بعدها نصاً،
و [هذا] 2 ليس كذلك، فلا يحسن استثناءه، فلا يصح عطفه بـ "حتى".

"والرابع: كونه غاية" لما قبلها "في زيادة حسية" مرجعها إلى الحس والمشاهدة "نحو:
فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف" فإن الألوف غاية الأعداد في الزيادة الحسية.
"أو" في زيادة "معنوية" مرجعها إلى المعنى "نحو: مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك"،
فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية، وهي الاتصاف بالنبوة والملك. "أو

في نقص "حسي أو معنوي كذلك، فالأول نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة، فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي.

"و" الثاني "نحو: غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء"، فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي، وهو الاتصاف بالصبا والأنوثة. والتحقيق؛ كما قال في المطول؛ أن الاعتبار في ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى، أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة 3 الأجزاء الأخرى 4 نحو: مات كل أب لي حتى آدم، وفي أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وفي زمان واحد نحو: جاءني القوم حتى زيد، إذا جاءوك معاً وزيد أضعفهم. وعلم من كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعد "حتى" من جنس ما قبلها تحقيقاً أو تأويلاً أو تشبيهاً، أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له، أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حسين أو معنويين، امتنع العطف بـ: حتى؛ فلا يجوز: كلمت العرب حتى العجم، لاختلاف الجنس، ولا: خرج الفرسان حتى بنو فلان، وهم من وسط الفرسان، لفقد الغاية، لأن

1 في "ب": "أن إن".

2 إضافة من "ب"، "ط".

3 في "ب": "ملاسته".

4 سقطت من "ب".

(167/2)

الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو السافلة، ولا: جاء القوم حتى زيد، إذا لم يتصف 1 بزيادة ولا نقص من رفعة أو وضعة، إلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-547

بعضاً بحق اعطف على كل ولا ... يكون إلا غاية الذي تلا
وبقي عليهما شرط آخر، وهو أن يكون شريكاً في العامل، فلا يجوز: صمت الأيام حتى يوم الفطر. قاله الموضح في الحواشي.

"وأما" أم" فضربان: منقطعة؛ وستأتي؛ ومتصلة، وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية"، سواء وجدت لفظة "سواء" أو لا، "و" "المسبوقة بهمزة التسوية" 2 "هي الداخلة على جملة"

بحيث تكون الهمزة مع الجملة "في محل المصدر"، وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية "هي" والجملة "المعطوفة عليها فعليتين نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ} الآية"، أي " {أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ} [البقرة: 6] أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه. "أو اسميتين كقوله": [من الطويل].

-669-

ولست أبالي بعد فقدي مالكا ... أموتي ناء أم هو الآن واقع
أي: لست أبالي بَعْدَ موتي أم وقوعه الآن. "أو مختلفتين" بأن تكون المعطوفة عليها فعلية
والمعطوفة اسمية "نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ} " [الأعراف: 193]
أي: سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم. أو بالعكس نحو: ما أبالي أزيد قاعد أم
قام، أي: مال أبالي بعوده أم قيامه.

"وإما" مسبوقة "بهمزة يطلب بها وب"أم" التعيين "لأحد الشئين بحكم معلوم الثبوت،
فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا،
ولا: نعم، لعدم التعيين.

"وتقع" "أم" المسبوقة بهمزة التعيين "بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو:
{أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ} [النازعات: 27] أو متأخر عنهما" ما لا يسأل عنه
"نحو: {وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} [الأنبياء: 109].

1 في "ب": "لم يكن يتصف".

2 إضافة من "ب".

669- البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه 105، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 653،
والأشباه والنظائر 7/ 51، وأوضح المسالك 3/ 368، والدرر 2/ 424، وشرح ابن
الناظم ص375، وشرح شواهد المغني 1/ 134، وشرح الكافية الشافية 3/ 1214،
ومغني اللبيب 1/ 41، والمقاصد النحوية 4/ 136، وجمع الهوامع 2/ 132.

(168/2)

فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يسأل عن المسند، وفي الثانية بالعكس،
فوسط ما لا يسأل عنه في الأولى وهو "أشد خلقًا" وآخر في الثانية وهو "ما توعدون"
وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لـ"أم" أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما،

ويلي "أم" المعادل 1 الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه.
تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أزيد قائم أم عمرو؟ وإن شئت قلت:
أزيد أم عمرو قائم؟ فتوسط الخبر أو تؤخره، لأنه غير مسؤول عنه.
وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ: أقائم زيد أم قاعدًا؟ وإن شئت قلت:
أقائم أم قاعد زيد؟ فتوسط المبتدأ أو تؤخره، لأنه غير مسؤول عنه.
"و" تقع "بين" جملتين "فعليتين" ليستا في تأويل المفردين "كقوله"؛ وهو زياد بن حمل
بفتح [الحاء] 2 المهملة والميم: [من البسيط]

-670

فقلت للطيف مرتاعا فأرقني ... فقلت أهي سرت أم دعاني حلم
"لأن الأرجح كون: هي" الواقعة بعد الهمزة "فاعلا بفعل محذوف" يفسره "سرت"، لأن
همزة الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه، وهو الأحوال، لأنها
متجددة، وأما عن الذوات فقليل، من ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو: أزيدي
ضربته؟

والمراد بالطيف هنا: خيال المحبوبة الذي رآه في النوم، والمرتاح: الخائف، وأرقني:
أسهرني، وأهي: بسكون الهاء بعد الهمزة، وسرت: سارت ليلا، وعادني: جاءني بعد
إعراضه عني، والحلم، بضمين: رؤيا النوم.
قال ابن الحاجب 3: يريد: أني قمت من أجل الطيف منتبهاً مذعوراً للقائه، وأرقني لما لم
يحصل اجتماع محقق، ثم ارتبت: هل كان الاجتماع على التحقيق، أو كان في المنام؟

1 في "ب": "العادل".

2 إضافة من "ب".

670- البيت لزياد من منقذ في خزانة الأدب 5/ 244، 245، 1/ 95، وشرح
شواهد المغني 1/ 134، والمقاصد النحوية 1/ 259، 4/ 137، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر 2/ 127، وأوضح المسالك 3/ 370، والخصائص 1/ 305، 2/ 330،
والدرر 2/ 425، شرح ابن الناظم ص 376، وشرح شواهد المغني 2/ 798، وشرح
المفصل 9/ 139، ومغني اللبيب 1/ 41، وجمع الهوامع 2/ 132.
3 أمالي ابن الحاجب 1/ 47.

"واسميتين كقوله"، وهو الأسود بن يعفر التميمي: [من الطويل]

-671

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
ف"شعيث" في الموضوعين، بالتصغير، أوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة: اسم قبيلة، وهو
مبتدأ، وابن: خبره، ولهذا يكتب بالألف، والجملة في موضع النصب ب: أدري، وهو
معلق عنها بالاستفهام، و"الأصل: أشعيث" 1 بالهمزة في أوله والتنوين في آخره،
"فحذفت الهمزة والتنوين منهما" للضرورة، بناء على أنه مصروف نظرًا إلى الحي، بدليل
الإخبار عنه ب: ابن، ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظرًا إلى القبيلة، والإخبار ب: ابن
لا يمنع من ذلك لجواز رعاية 2 التذكير وضده باعتبارين، قال السيرافي: لأنه يهجو هذه
القبيلة فيقول: لم تستقر على أب، لأن بعضًا يعزوها منقر، وبعضًا 3 يعزوها، إلى سهم.
انتهى.

والمعنى: لا أدري أي النسبين هو الصحيح، نسب شعيث بن سهم أم نسب شعيث بن
منقر، وسهم، بفتح المهملة وسكون الهاء، ومنقر، بكسر الميم وسكون النون وكسر
القاف، وبالراء: قبيلتان.

واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول الناظم:

-549

وربما أسقطت الهمزة إن ... كان خفا المعنى بحذفها أمن
ومختلفتين نحو: {أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ} [الواقعة: 59] لأن الأرجح كون "أنتم"
فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور. قاله في المغني 4.
والحاصل أن "أم" المتصلة منحصرة في نوعين، لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية، أو
همزة يطلب بها وب"أم" التعيين وإنما سميت في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما
بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

671- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه 37، وخزانة الأدب 11 / 122، وشرح
شواهد المغني ص 138، والكتاب 3 / 175، والمقاصد النحوية 4 / 138، ولأوس بن
حجر في ديوانه 49، وخزانة الأدب 11 / 1287، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 /
372، وشرح ابن الناظم ص 376، والمختص 1 / 50، ومغني اللبيب 1 / 42،
والمقتضب 3 / 249، وجمع الهوامع 2 / 132.

1 في "ب": "أشعث".

2 في "ب": "وغاية".

3 في "ب": "وبعضها".

4 مغني اللبيب 1/ 42.

(170/2)

وقيل: لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، لأنهما جميعاً بمعنى "أي". ورجح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجح إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها، بخلاف الأول، فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق، فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين، فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها.

وعورض بأن الوجه الثاني إنما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، فيترجح الأول لشموله النوعين، وعليه اقتصر في المغني¹. وتسمى أيضاً في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني، ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب، لأنه خبر. وثالثها ورابعها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل المفردين كما مر، وليست كذلك. وإلى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله:

-548

وأم بما اعطف بعد همز التسويه ... أو همزة عن لفظ أي مغنيه
"و" أم "المنقطعة هي الخالية من ذلك" المذكور في المتصلة، فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وب"أم" التعيين. وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، "فلا يفارقها معنى الإضراب" عند الجمهور، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-550

وبانقطاع وبمعنى بل وفـت ... إن تك مما قيدت به خلت
"وقد تقتضي مع ذلك" الإضراب "استفهاماً حقيقياً" وهو الطلبي، "نحو" قول العرب:
"إنما لإبل أم شاء" بالمد. والإبل: اسم جنس، والشاء: ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه، قاله أبو عثمان. وشاء: خبر لمبتدأ محذوف "أي: بل أي²

شاء" فالهمزة 3 داخلية على جملة. "وإنما قدرنا بعدها مبتدأ، لأنها لا تدخل على المفرد"،
لأنها بمعنى "بل" الابتدائية، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة، ومن

1 مغني اللبيب 1/ 41.

2 في "ب": "هي".

3 في "ب": "فأم".

(171/2)

ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور، خلافاً لابن جني 1. وادعى ابن مالك أنها قد تدخل
على المفرد، وحمل قولهم: إنما لإبل أم شاء، على ظاهره دون تقديره مبتدأ، واستدل بأنه
قد سمع أن هناك: إبلا أم شاء، بالنصب، وهذا لا يعرف إلا من جهته 2، وإن سلم
فالتأويل 3 ممكن بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة، أو منقطعة وانتصب "شاء" بمحذوف
أي: أم أرى شاء.

"أو" استفهاماً "إنكارياً كقوله تعالى: {أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ} وَلَكُمْ الْبَنُونَ { [الطور: 39] "أي"
بل "أله البنات"، إذ لو قدرت الإضراب المحض لزم الحال، وهو الإخبار بنسبة البنات
إليه، تعالى عن ذلك. "وقد لا تقتضيه" أي لا تقتضي "أم" المنقطعة الاستفهام "البتة"،
لا حقيقياً ولا إنكارياً "نحو": {هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ} "أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ
وَالنُّورُ" { [الرعد: 16] "أي: بل" هل "تستوي"، ولا يقدر: بل أهل، "إذ لا يدخل
استفهام على استفهام، وقول الشاعر": [من الطويل]

-672

فليت سليماً في المنام ضجيعتي ... هنالك أم في جنة أم جهنم
أي: بل في جهنم، "إذ لا معنى للاستفهام" هنا، لأنه للتمني، ونقل ابن الشجري 4 عن
جميع البصريين أن "أم" أبداً بمعنى "بل" والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك.
انتهى. وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين، فإن "أم" فيهما بمعنى "بل" خاصة كما
أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأخطل: [من الكامل]

-673

كذبتك عينك أم رأيت بواسط ... غلس الظلام من الرباب خيالاً

1 في الارتشاف 2/ 656: "وقدره الفارسي وابن جني وأصحابنا: بل أهي شاء".

2 شرح التسهيل 2/ 362.

3 في "ب": "فالتوكيد".

672- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص501، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 376، وشرح ابن الناظم ص378، وشرح الأشموني 2/ 422، وشرح عمدة الحفاظ ص620، وشرح الكافية الشافية 3/ 1219، والمقاصد النحوية 4/ 143.

4 أمالي ابن الشجري 2/ 335.

673- البيت للأخطل في ديوانه ص385، والأزهية ص129، وخزانة الأدب 6/ 9، 10، 12، 195، 11/ 122، 131، 133، وشرح أبيات سيويه 2/ 76، وشرح شواهد المغني 1/ 143، والكتاب 3/ 174، ولسان العرب 1/ 706، 709 "كذب"، 6/ 156، "غلس"، 12/ 38 "أمم"، ومغني اللبيب 1/ 45، وتاج العروس 16/ 310 "غلس"، "أمم"، والمقتضب 3/ 295، وبلا نسبة في الأغاني 7/ 79، والصاحبي في فقه اللغة ص125.

(172/2)

قال أبو عبيدة: [إن] 1 المعنى: هل رأيت.

"وأما" أو "فإنها بعد الطلب للتخيير" بين المتعاطفين "نحو: تزوج زينب أو أختها، أو للإباحة ك: جالس العلماء أو الزهاد. والفرق [بينهما] أي 1 بين التخيير والإباحة "امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير"، فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزويج، لامتناع الجمع بين الأختين، "وجوازه"، أي الجمع بين المتعاطفين؛ "في الإباحة"، فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة2.

"وبعد الخبر"، وهو مقابل الطلب، أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب "للك" من المتكلم "نحو: {لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} " [الكهف: 19] ف"لبثنا" كلام خبري، و"أو" للشك من القائلين ذلك.

"أو للإبهام" على المخاطب "نحو: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} " [سبأ: 24] ف"إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى": كلام خبري. و"أو في ضلال مبين": للإبهام، فيكون الشاهد في الثانية. وقال في المعنى 3: "الشاهد في الأولى".

وقال الدماميني: "الشاهد في الأولى والثانية"، والمعنى أن أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين: كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبدته فهو على هدى، وأن من عبد غير الله من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين. انتهى.

"وللتفصيل؛" بالصاد المهملة؛ بعد الإجمال "نحو: {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى} " [البقرة: 135] ف"قالوا" كلام خبري، وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى، فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم فصل ما قاله كل فريق، أي: قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى، ف"أو" لتفصيل الإجمال في فاعل "قالوا" وهو الواو.

"أو" للتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف". قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلها، وعدل عنه في التسهيل 4 وشرحه 5 إلى التفريق المجرد.

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 انظر مغني اللبيب 1/ 63-64، شرح التسهيل 3/ 364.

3 مغني اللبيب 1/ 61، وسقط من "ب": "في المغني".

4 التسهيل ص 176.

5 شرح التسهيل 2/ 362.

(173/2)

"وللإضراب" كـ"بل" مطلقاً "عند الكوفيين وأبي علي" الفارسي وابن برهان، نحو: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة، فكأنك قلت: لا، بل أقيم. "حكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبح اليوم". نقله عنه في شرح الكافية¹. ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت "لا" والإضراب بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وتكرير العامل، نحو: لست زيدًا أو لست عمرًا، ولا تضرب زيدًا أو لا تضرب عمرًا.

"و" تكون "أو" بمعنى الواو عند الكوفيين والأخفش والجزمي²، "وذلك عند أمن اللبس، كقوله"، وهو حميد بن ثور الهلالي: [من الكامل]

قوم إذا سمعوا الصرخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع
أي: وسافع، لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم.
ويحتمل أن تكون "أو" لأحد الأمرين على بابها، والمراد: بين فريق ملجم أو فريق سافع،
على حد: اجلس بين العلماء أو الزهاد، والصرخ: صوت المستصرخ، والملجم: هو
جاعل اللجام في محله من الفرس، والسافع، بالسين المهملة: هو الآخذ بناصية فرسه،
ومنه: {لَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ} [العلق: 15] وإلى معاني "أو" أشار الناظم بقوله:
-551

خير أبح قسم بأو وأبهم ... واشك وإضراب بها أيضاً نهي
-552

وربما عاقبت الواو إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذا
"وزعم كثير من النحويين³ أن "إما" الثانية في الطلب والخبر"، فالأول "نحو: تزوج إما
هندا وإما⁴ أختها، و" الثاني نحو: "جاءني إما زيد وإما عمرو، بمنزلة "أو" في العطف
والمعنى"، فتكون بعد الطلب للتمييز والإباحة، وبعد الخبر للشك

1 شرح الكافية الشافية 3/ 1221.

- 2 في الارتشاف 2/ 641: "الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين والأزهري".
674- البيت لعمر بن معدي كرب في ديوانه ص 206، ولحميد بن ثور في ديوانه
ص 111، وشرح شواهد المغني 1/ 200، والمقاصد النحوية 4/ 146، وبلا نسبة في
الأشباه والنظائر 8/ 218، وأوضح المسالك 3/ 379، وشرح ابن الناظم ص 380،
وشرح الأشموني 2/ 424، وشرح التسهيل 3/ 364، وشرح الكافية الشافية 3/
1222، ومغني اللبيب 1/ 63، وأساس البلاغة "سفع"، "صرخ".
3 في "ب": "وزعم أكثر الكوفيين".
4 في "ب": "أو إما".

(174/2)

والإبهام وللتفصيل، نحو: {إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} [الإنسان: 3] فانتصاهما على هذا
على الحال المقدرة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-553

ومثل أو في القصد إما الثانيه

"وقال أبو علي وابن كيسان وابن برهان" بفتح الباء والمنع من الصرف: "هي مثلها في المعنى فقط" لا في العطف، وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.
قال ابن عصفور¹: "ويؤيده قوزهم إنها مجامعة للواو" العاطفة "لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف. وأما قوله:" وهو سعد بن قرط، لا الأحوص، خلافًا للجوهري:
[من البسيط]

-675

يا ليتما أمتنا شالت نعامتها ... أيما إلى جنة أيما إلى نار
"فشاذ" حذف الواو، "وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى" ياء شاذان أيضًا على سبيل الاجتماع، وإلا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية. وشالت نعامها: كناية عن موتها، فإن النعامة باطن القدم، وشالت: ارتفعت، ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه. ولا خلاف في أن "إما" الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو: قام إما زيد وإما عمرو، ونحو: رأيت إما زيدًا وإما عمرًا.
"وأما "لكن" فعاطفة خلافًا ليونس"، وتبعه ابن مالك في التسهيل²، "وإنما تعطف بشروط" ثلاثة: "إفراد معطوفها"، وأن تسبق بنفي أو نهي "عند البصريين، وإليه أشار الناظم بقوله:

-554

وأول لكن نفيًا أو نهيًا
"وأن لا تقترن بالواو" عند الفارسي والأكثرين³. فالنفي "نحو: ما مررت

1 المقرب 1/ 229.

675- البيت للأحوص في ملحق ديوانه 221، ولسان العرب 14/ 46 "أما"،
ولسعد بن قرط في خزانة الأدب 11/ 86، 87، 88، 90، 92، والدرر 2/ 441،
وشرح شواهد المغني 1/ 186، وشرح عمدة الحافظ 643، والمحتسب 1/ 284، 2/ 314،
والمقاصد النحوية 4/ 153، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 382، وتذكرة
النحاة 120، وشرح ابن الناظم ص 382، وشرح الأشتوني 2/ 425، وشرح التسهيل
3/ 366، وشرح المرادي 3/ 216، وشرح الكافية الشافية 3/ 1229، وشرح
المفصل 6/ 75، ومغني اللبيب 1/ 59، وجمع الهوامع 2/ 135.
2 التسهيل ص 174.

(175/2)

برجل صالح لكن طالح"، بالجر سماعاً، فقليل: عطف على صالح، وقيل: بجار مقدر، أي: لكن مررت بطالح، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقديم ذكره. "و" النهي "نحو: لا يقيم زيد لكن عمرو". "وهي حرف ابتداء" جيء به لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة "إن تلتها جملة" لعدم إفراد معطوفها، "كقوله"؛ وهو زهير ابن أبي سلمى؛ بضم السين: [من البسيط]

-676

إن ابن ورقاء لا تخشى بواده ... لكن وقائعه في الحرب تنتظر
ف"وقائعه" مبتدأ، و"تنتظر": خبره و"لكن" الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء،
و"ابن ورقاء" بالمد: هو الحارث الصيداوي، و"ورقاء": أبوه، والبوادر: جمع بادرة، وهي الحدة.

"أو تلت" لكن "واوًا" فهي حرف ابتداء أيضاً وليست بعاطفة، لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو، "نحو": {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ " وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ } [الأحزاب: 40] ف"لكن" حرف ابتداء، و"رسول الله": خبر لـ"كان" المحذوفة، "أي: ولكن كان رسول الله".

وليس "رسول الله" المنصوب معطوفاً بالواو الداخلة على "لكن" على "أبا أحد" من عطف مفرد على مفرد، كما هو مذهب يونس من كون "لكن" حرف استدراك، والعاطف الواو، "لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب" لأن المعطوف عليه هنا منفي، والمعطوف موجب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو، فيجوز تخالفهما إيجاباً وسلباً، نحو: ما قام زيد وقام عمرو، أو: قام زيد ولم يقيم عمرو¹. وزعم ابن أبي الربيع أن "لكن" حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة²، وأنه ظاهر قول³ سيويه⁴. "أو سبقت بإيجاب، نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقيم" ف"لكن": حرف ابتداء واستدراك، وعمرو: مبتدأ، و"لم يقيم": خبره. "ولا يجوز:

- 2/ 456، وشرح شواهد المغني 2/ 703، واللمع ص 180، ومغني اللبيب 1/ 292،
والمقاصد النحوية 4/ 178، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 385، وشرح الأشموني
2/ 472، وجمع الهوامع 2/ 137.
1 نقله المؤلف عن مغني اللبيب 1/ 293.
2 انظر الارتشاف 2/ 646، ومغني اللبيب 1/ 292.
3 في "ب": "كلام".
4 الكتاب 1/ 262، 267، وشرح ابن الناظم ص 382.

(176/2)

لكن عمرو "بالإفراد" على أنه معطوف "على زيد، لفوات شرطه 1، وهو النفي أو
النهي، "خلافًا للكوفيين" في إجازتهم ذلك، وليس بمسموع.
"وأما "بل" فيعطف بها بشرطين: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب 2 أو أمر أو نفي أو
نهي، ومعناها بعد الأولين؛ وهما الإيجاب والأمر؛ "سلب الحكم عما قبلها" حتى كأنه
مسكوت عنه، ولم يحكم عليه بشيء، "وجعله لما بعدها، ك: قام زيد بل عمرو، و: ليقم
زيد بل عمرو"، فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد.
"و" معناها "بعد الأخيرين" وهما النفي والنهي "تقرير حطم ما قبلها" من نفي أو نهي
على حاله، "وجعل ضده لما بعدها، كما أن "لكن" كذلك، كقولك: ما كنت في منزل
ربيع بل أرض لا يهتدى بها"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-555

وبل كلكن بعد مصحوبيها ... كلم أكن في مربع بل تيهها
فتقرر نفي الكون في منزل الربيع 3 عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدى بها،
"ولا يقم زيد بل عمرو"، فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرًا بالقيام.
"وأجاز المبرد" وعبد الوارث مع هذا "كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها 4، فيجوز
على قوله" وقول عبد الوارث: "ما زيد قائمًا بل قاعدًا" بالنصب "على معنى: بل ما هو
قاعدًا". واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه، ويلزمهما أن لا تعمل "ما" في "قائمًا"
شيئًا؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول، وقد انتقل عنه "ومذهب الجمهور أنها لا
تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر" 5 وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله:

وانقل بما للثان حكم الأول ... في الخبر المثبت والأمر الجلي
 "نحو: قام زيد بل عمرو واضرب زيداً بل عمرًا". قال المرادي 6 تبعًا للشارح: فهي في ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها. انتهى.

1 في "ب": "شرط".

2 انظر مغني اللبيب 1/ 292.

3 في "ب": "المربع".

4 انظر شرح ابن الناطم ص 384.

5 انظر شرح التسهيل 3/ 368، ومغني اللبيب 1/ 112.

6 شرح المرادي 3/ 224.

(177/2)

فالقائم عمرو دون زيد، والمأمور بضربه عمرو دون زيد. وتزاد "لا" قبل "بل" 1 لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، فالأول كقوله: [من الخفيف]
 -677

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كسفة أو أفول
 والثاني كقوله: [من البسيط]

-678

وما هجرتك لا بل زادي شغفا ... هجر وبعد تراخي لا إلى أجل
 "وأما "لا" فيعطف بها بشروط ثلاثة: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقاً، فالأول "ك: هذا زيد لا عمرو، و" الثاني نحو: "اضرب زيداً لا عمرًا". زاد سيبويه 2:
 "أو نداء، خلافا لابن سعدان" بفتح السين، في منعه ذلك، وزعمه أنه ليس من كلام العرب، "نحو: يابن أخي لا ابن عمي، وأن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر. نص عليه السهيلي" في "نتائج الفكر" فقال 3: وشرط "لا" أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها. ونص عليه أيضاً الأبدى في "شرح الجزولية"
 وزاد: فيكون الأول لا يتناول الثاني. وتبعهما أبو حيان 4. قال الموضح: "وهو حق، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد"، لأن الرجل يصدق على زيد، "ويجوز 5: جاءني رجل لا

امراً" إذ لا يصدق أحدهما على الآخر. قال البدر الدماميني: ما ذكره السهيلي والأبدي مبني على صحة مفهوم اللقب، وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح، مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل: قام [رجل لا زيد، فإنه مثل] 6: قام رجل وزيد، في صحة التركيب، فإن امتنع: قام رجل وزيد،

1 سقطت من "ب".

677- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 450، وشرح التسهيل 3/ 370، ومغني اللبيب 2/ 113، وجمع الهوامع 1/ 136، والمقتضب 4/ 298.

678- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 452، وشرح الأشموني 2/ 429، وشرح شواهد المغني 1/ 348، ومغني اللبيب 1/ 113، وجمع الهوامع 2/ 126.

2 الكتاب 2/ 186.

3 نتائج الفكر ص 202-203.

4 الارتشاف 2/ 645.

5 في "ب": "ونحو".

6 ما بين المعكوفين ورد مكانه في "ب": "قام زيد لا عمرو، فإنه في مثل".

(178/2)

ففي غاية البعد لأنك إن أردت بالرجل الأول زيداً كعطف الشيء على نفسه تأكيداً، فلا مانع منه إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثل: قام رجل لا زيد، في صحة التركيب، وإن كان معنيهما 1 متعاكسين، وللبحث فيه مجال. انتهى.

قال الزجاجي في كتاب معاني الحروف 2: وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماضٍ، فلا يجوز عنده، جاءني زيد لا عمرو. قال: لأن العامل يقدر بعد العاطف، ولا يقال: لا جاء عمرو، إلا على الدعاء، ويرده أنه: لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع: ليس زيد قائماً ولا قاعداً. قاله في المغني 3. وجوابه أن علة المنع عنده ترجع إلى إلباس الخبر بالطلب، وهو الدعاء، وذلك لا يتأتى في مسألة "ليس". والحق أنه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز: اختصم 4 زيد وعمرو، ورأيت ابني زيد وعمرو، وإن زيداً لا عمراً قائمان. والدليل على

صححة ما قلناه قول العرب: "جذك لا كذك" 5 قيل في تفسيره: نفعلك جذك 6. و"قوله"؛ وهو امرؤ القيس الكندي: [من الطويل].

-679

كأن دثارا حلقت بلبونه ... عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
فعطف "عقاب العواقل" على "عقاب تنوفي" وهو فاعل فعل ماض، وهو "حلقت"
ودثار، بالمثلثة: اسم راع، وحلقت: ذهبت، و"لبونه" بالإضافة: الإبل ذات اللبن،
وعقاب: واحدة العقبان طائر معروف، وتنوفي: بفتح التاء المشناة فوق والفاء، ك: جلولا،

1 في "ب": "معناها".

2 حروف المعاني ص 31، وانظر شرح ابن الناظم ص 383.

3 مغني اللبيب 1/ 242.

4 في "ب": "اختصما".

5 من الأمثال في مجمع الأمثال 1/ 172، وجمهرة الأمثال 1/ 297، 302، وكتاب
الأمثال لابن سلام 193.

6 في شرح ابن الناظم ص 383: "قيل في تفسيره: نفعلك جذك لا كذك".

679- البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص 94، وجمهرة اللغة ص 949، والجنى الداني
ص 295، وخزانة الأدب 11/ 177-178، 181، 184، والخصائص 3/ 191،
وشرح ابن الناظم ص 383، وشرح شواهد المغني 1/ 441، 2/ 616، وشرح الكافية
الشافعية 3/ 1232، ومغني اللبيب 1/ 242، والمقاصد النحوية 4/ 154، وبلا نسبة
في أوضح المسالك 3/ 388، وشرح الأشموني 2/ 427، ومجالس ثعلب 466 والممتنع
في التصريف 1/ 104.

(179/2)

مقصود للضرورة: ثنية 1 مشرفة قرب القواعل. قاله في القاموس 2. وقال في المغني 3:

إنه جبل عال، والقواعل، بالقاف وكسر العين المهملة: جبال صغار.

والمعنى: كأن هذا الراعي ذهبت بإبله، التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفي، فطارت بها
وارتفعت، فهو لا يستطيع ردها ولا يطعم فيها؛ لإعقاب هذه الجبال الصغار، لعدم
ارتفاعها. واقتصر الناظم على قوله:

..... ولا ... نداء أو أمراً أو اثباتاً تلا

ف"نداء وما عطف عليه: مفعول مقدم بـ"تلا"، و"تلا": خبر "لا"، والتقدير: ولا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً. وإياك أن تظن أن "لا" معطوف على "لكن" كما ظن المرادي⁴، فتزل، هذا إذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفرداً صفة لموصوف مذكور، أو خبراً، أو حالاً، فإن اقترنت بعاطف نحو: جاء زيد لا بل عمرو، فالعاطف "بل" و"لا" رد لما قبلها، وليست عاطفة، قاله في المغني³. وإن كان مدخولها مفرداً صفة لسابق، أو خبراً، أو حالاً، فليست عاطفة، ووجب تكرارها، نحو: {إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بُكْرٌ} [البقرة: 68]. ونحو: زيد لا شاعر ولا كاتب، وجاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً. قاله في المغني⁵.

1 في "ب": "تنبيه".

2 القاموس المحيط "جلو".

3 مغني اللبيب 1/ 242.

3 شرح المرادي 3/ 222.

5 مغني اللبيب 1/ 244.

(180/2)

فصل:

"يعطف على الظاهر والضمير المنفصل" مرفوعاً كان أو منصوباً، "والضمير المتصل المنصوب بلا شرط"، فالعطف على الظاهر "ك: قم زيد وعمرو"، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع، نحو: أنا وأنت قائمان، "و" المنصوب نحو: "إياك والأسد"، وعلى الضمير المتصل المنصوب "نحو: {جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ} [المرسلات: 38] ف"الأولين": معطوف على الكاف والميم. "ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، بارزاً كان أم مستتراً إلا بعد توكيده" بتوكيد لفظي مرادف له، بأن يكون "بضمير منفصل، نحو: {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ} [الأنبياء: 54] ونحو: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} [الأعراف: 19] في أحد الوجهين، أو بتوكيد معنوي، كقوله: [من الوافر]

ذعرتهم أجمعون ومن يليكم ... برؤيتنا وكنا الظافرينا

"أو" بعد "وجود فاصل أي فاصل كان بين المتبوع"، وهو المعطوف عليه، "والتابع"، وهو المعطوف، نحو: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} [الرعد: 23] ف"من صلح": معطوف على الواو في "يدخلونها" والفاصل بينهما الهاء. "أو" وجود "فصل ب: لا" النافية "بين العاطف"، وهو حرف العطف، "والمعطوف"، فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين، "نحو: {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} [الأنعام: 148] ف"آبَاؤُنَا" معطوف على "نا" و"لا" فاصلة بين العاطف، وهو الواو، والمعطوف، وهو "آبَاؤُنَا". "وقد اجتمع الفصلان" الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع، والفصل بـ"لا" بين العاطف والمعطوف "في نحو: {مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} [الأنعام: 91] ف"آبَاؤُكُمْ" معطوف على الواو في "تعلموا" وفصل بينهما بالتوكيد بـ"أنتم".
والفصل بـ"لا" بين الواو و"آبَاؤُكُمْ" مقو لذلك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

680- البيت بلا نسبة في شرح التسهيل 3/ 373.

(181/2)

557-

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل

558-

أو فاصل ما.....

"ويضعف" العطف على الضمير المرفوع المتصل "بدون ذلك"، لأنه يوهم العطف على عامل الضمير، لأن الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء، "ك: مررت برجل سواء والعدم"، بالرفع عطفاً على الضمير المستتر في "سواء" لأنه مؤول بمشتق، "أي: مستو هو والعدم"، وليس بينهما فصل، "وهو فاش في الشعر"، وإليه أشار الناظم بقوله:

558-

..... وبلا فصل يرد ... في النظم فاشيا.....

"كقوله"؛ وهو جرير في هجو الأخطل: [من الكامل]

681-

ورجا الأخطل من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأب له لينالا

يعطف "أب" على الضمير المستتر في "يكن" ولم يكن بينهما فاصل.
وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله -صلى الله عليه وسلم: "كنت وأبو بكر وعمر"، "وفعلت وأبو بكر وعمر"، "وانطلقت وأبو بكر وعمر" 1 من غير فصل، فيحتمل أنه مروي بالمعنى، "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض" 2، وإليه أشار الناظم بقوله:
-559

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلنا
"حرفا كان" الخافض "أو اسما"، سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل ك: قيامك، أو منصوبه، ك: ضربك، إذا قدرت الكاف مفعولا به، أو كان لا محل له من رفع أو نصب ك: غلامك. فالحرف "نحو: {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ} [فصلت: 11] ف"الأرض" معطوف 3 على الهاء المخفوضة باللام، "و" أعيدت مع المعطوف والاسم، نحو: " {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ} [البقرة: 133] ف"آبائك" معطوف على الكاف المخفوضة

681- البيت لجرير في ديوانه 507، والدرر 2 / 459، وشرح ابن الناظم ص 385، وشرح التسهيل 3 / 374، والمقاصد النحوية 4 / 160، وبلا نسبة في الإنصاف 2 / 476، وأوضح المسالك 3 / 390، وشرح الأشموني 2 / 492، والمقرب 1 / 234، وجمع الهوامع 2 / 138.

1 أخرج البخاري في فضائل الصحابة برقم 347.
2 في شرح ابن عقيل 2 / 239 أنه مذهب الجمهور، وفي شرح ابن الناظم ص 487، أنه مذهب الأكثرين، وفي الإنصاف 2 / 466، أنه مذهب البصريين.
3 في "ب"، "ط": "معطوفة".

(182/2)

بإضافة "إله" إليها، وأعيد المضاف وهو "إله" 1 مع المعطوف، والأصل: فقال لها والأرض، ونعبد إلهك وآبائك. وإنما أعيد الخافض فيهما؛ لأن الضمير المخفوض كالمتنوين في شدة اللزوم، قاله الحوفي.
وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه. "وليس" عود الخافض "بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين"، وتبعهم الناظم فقال:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النشر والنظم الصحيح مثبتاً
 "بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري "وغيرهما"، كحمزة: "تَسَاءُلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"
 [النساء: 1] بالخفض 2 عطفاً على الهاء المخفوضة بالباء، "وحكاية قطرب" عن
 العرب: "ما فيها غيره وفرسه" 3، بالخفض عطفًا على الهاء المخفوضة بإضافة "غير"
 إليها، وليس في القراءة، والحكاية إعادة خافض، لا حرف في الأولى ولا مضاف في
 الثانية. "قيل: و" يحتتمل أن يكون "منه"؛ أي من العطف على الضمير المخفوض من
 غير إعادة خافض: " {وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} " [البقرة:
 217]. ف"المسجد الحرام" عطف على الهاء المخفوضة بالباء، ولو أعيدت لقيل:
 وبالمسجد الحرام، "إذ ليس العطف على: سبيل" المخفوض بـ"عن" خلافاً للزمخشري 4.
 "لأنه صلة المصدر" وهو "صد" فإنه متعلق به، "وقد عطف عليه"؛ أي على المصدر
 "كفر، و" القاعدة أنه "لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته".
 فلو عطف "المسجد الحرام" على السبيل لكان من جملة معمولات "صد" لأن المعطوف
 على معمول المصدر من جملة معمولاته، ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه
 إلا بعد تمامها، فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته، وأنه معطوف على
 الهاء من "به" إذ ليس معنا سواهما، وقد انتفى أحدهما فتعين الآخر. لا يقال:

1 سقطت من "ب".

2 الرسم المصحفي: {وَالْأَرْحَامَ} بالنصب، والقراءة المستشهد بها قرأها أيضاً المطوعي
 والأعمش انظر الإتحاف ص 185، والبحر المحيط 3/ 157، والنشر 2/ 247،
 والقراءة من شواهد أوضح المسالك 3/ 392، وشرح ابن عقيل 2/ 240، وشرح ابن
 الناظم ص 386، وشرح المفصل 8/ 53، والخصائص 1/ 285، والإنصاف 2/
 463.

3 ورد هذا القول في شرح ابن الناظم ص 386.

4 في الكشف 1/ 131 أن "المسجد الحرام" عطف على "سبيل الله"، ولا يجوز أن
 يعطف على الهاء في "به". وانظر شرح ابن الناظم ص 387.

الحصر ممنوع؛ لجواز أن يكون معمولاً لمصدر محذوف، والتقدير: وصد عن المسجد الحرام، لأننا نقول: المصدر لا يعمل محذوفاً عند المحققين، وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه.

وقال في المغني¹: والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على "به" ... انتهى.

"ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما" في الماضي والاستقبال، "سواء اتحد نوعاهما" في الفعلية، كأن يكونا مضارعين أو ماضيين، ولا يشترط اتحادهما في المادة، "نحو: {لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ} " [الفرقان: 49] ف"نسقيه": معطوف على "نحيي" بدليل ظهور النصب في لفظه نحو: " {وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ} " [محمد: 36] فعطف "تتقوا" على "تؤمنوا" و"يسألكم" على "يؤتكم" من عطف الشرط على الشرط، والجواب على الجواب، بدليل ظهور الجزم فيهما. ونحو: قام وقعد أخوك. "أم اختلفا نوعاً". فيعطف الماضي على المضارع، وعكسه، فالأول "نحو: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} " [هود: 98] ف"أورد" معطوف على "يقدم" وزمانهما مستقبل، "و" الثاني "نحو: {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ} الآية" وتامهما: {تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا} [الفرقان: 10] فعطف "يجعل" وهو مضارع على "جعل" وهو ماضٍ لاتحاد زمانيهما في الاستقبال، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-563

..... وعطفك الفعل على الفعل يصح

"ويعطف الفعل" الماضي أو المضارع² "على الاسم المشبه له في المعنى، نحو: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَثَرْنَ بِهِ} " [العاديات: 3-4] ، "ونحو: {صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ} " [الملك: 19] فعطف في الأولى "أثرن" وهو ماضٍ على "المغيرات" وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لأنه في تأويل "واللاتي أغرن"، وعطف في الثانية "يقبضن" وهو مضارع على صافات" لأنها في معنى "يصففن". قيل: والذي حسن ذلك تأويل "يقبضن" بـ"قابضات" و"أثرن" بـ"مثيرات". ويجوز العكس"، وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع "كقوله": [من الرجز]

-682

يا رب بيضاء من العواهج ... أم صبي قد حبا أو دارج

2 في "ب": "ماضيا كان أو مضارعاً".
682- تقدم تخريج الرجز برقم 117.

(184/2)

فعطف "دارج" على "حبا" لتأويل "دارج" بـ"درج" أو "حبا" بـ"حاب". والعواهج: جمع عوهج، وهي في الأصل الطويلة العنق من الطباء والنوق. والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق.

ويجوز في "أم" الجر على البدلية من "بيضاء"، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف. ولا يجوز نصبها إلا على القطع، وقول العيني¹: "أم صبي" بالنصب: عطف بيان لـ"بيضاء" سهو، لأن بيضاء مجرورة بـ"رب"، لا منصوبة، وفتحها نائية عن الكسرة، لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة.

"وجعل منه" أي "الناظم" في شرح التسهيل² من عطف الاسم على الفعل: " {يُخْرِجُ الحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ} " [الأنعام: 95] فقدر "مخرج" معطوفاً على "يخرج" لتأول "مخرج" بـ"يخرج". "وقدر الزمخشري عطف: مخرج، على: فالحق" فيكون من عطف الاسم على الاسم³. ولكل منهما مرجحان:

فيرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملته، وذكر الشيء مقابله، ويرجح الثاني عدم التأويل، والتوافق بين نوعي المتعاطفين، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-564

واعطف على اسم شبه فعل فعلا ... وعكسه استعمل تجده سهلا

1 المقاصد النحوية 4 / 174.

2 شرح التسهيل 3 / 383.

3 الكشف 2 / 28.

(185/2)

فصل:

"تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل"، وتشاركهما في ذلك "أم"

المتصلة، "مثاله في الفاء: {أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ} " [الأعراف: 160] أي فضرب فانبجست، وهذا الفعل المحذوف معطوف على "أوحينا" من قوله تعالى في سورة الأعراف: {وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ} و"انبجست" معطوف على "ضرب" المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان "فانبجست": "فانفجرت". "أي فضرب فانفجرت، وهذا الفعل المحذوف معطوف على: "أوحينا"، وهو سهو، لأن "انفجرت" في البقرة، وليس في آيتها "أن" ولا "أوحينا"، وتلاوتها: {وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ} [البقرة: 60] وتسمى الفاء 1 العاطفة على مقدر فصيحة. "ومثاله في الواو قوله" وهو النابغة الذبياني: [من الطويل]

-683

فما كان بين الخير لو جاء سالما ... أبو حجر إلا ليال قلائل
فحذف الواو ومعطوفها "أي: بين الخير وبين". وأبو حجر. بضم الحاء المهملة 1 والجيم: كنية النعمان بن الحارث الغساني.

"وقولهم: راكب الناقة طليحان" ف"طليحان" خبر المبتدأ وما عطف عليه في التقدير؛ "أي": راكب الناقة "والناقة" طليحان، فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تشبيه الخبر، وإلا لأفراد. ويحتمل أن يكون الأصل: أحد طليحين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد 2 فلا دليل فيه. والطيح، بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة، من قولهم: طلح البعير، إذا أعيا.

1 سقطت من "ب".

683- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص 120، وشرح ابن الناظم ص 389، وشرح عمدة الحفاظ ص 648، والمقاصد النحوية 4 / 167، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 396، وشرح الأشموني 2 / 430.
2 إضافة من "ب".

(186/2)

ومثاله في "أم" قول أبي ذؤيب: [من الطويل]

-684

..... فما أدري أشكلكم شكلي
قال أبو الفتح: أي: فما أدري أطريقكم طريقني أم غيره، فحذف، واقتصر الموضح على
ذكر الفاء والواو تبعًا لقول الناظم:

-561

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو إذ لا لبس.....
"وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله، مرفوعاً كان نحو: {اسْكُنْ
أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} " [البقرة: 35] ف"زوجك" فاعل بفعل محذوف معطوف على
"اسكن" "أي: وليسكن زوجك"، فهو من عطف الأمر على الأمر. "أو منصوباً نحو:
{وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} " [الحشر: 9] ف"الإيمان" مفعول بفعل محذوف
معطوف على تبوءوا "أي: وألفوا الإيمان" فهو من عطف جملة على جملة. "أو مجروراً
نحو: ما كل سوداء قمر ولا بيضاء شحمة" 1 ف"بيضاء" مجرور بمضاف محذوف معطوف
على "كل" أي: ولا كل بيضاء.

"وانما لم يجعل العطف فيهن" أي في الأمثلة الثلاثة "على الموجود في الكلام بدون
حذف، "لنلا يلزم في" المثال "الأول" وهو: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} [البقرة: 35]
"رفع فعل الأمر" وهو "اسكن" "للاسم الظاهر" وهو "زوجك".
بيان الملازمة أنه لو جعل "زوجك" معطوفاً على فاعل "اسكن" المستتر فيه لكان
[شريكه في عامله، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهراً، فلا يعطف على فاعله ظاهر.
وقد يقال: يغتفر في الثواني] 2 ما لا يغتفر في الأوائل، "ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح
استقلالاً، كالحاج عن غيره، يصلي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء
لم يصح على الصحيح"، كما قاله في المغني 3. وفي التسهيل 4: لا يشترط في صحة
العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه. انتهى. ولو سلم فاجتماع حذف الفعل
وحذف حرف

684- تتممة البيت:

وقال صحابي قد غبنت وخلتني ... غبنت.....

وهو في ديوان الهذليين 1/ 36.

1 المثل في الفاخر ص 195، وجمهرة الأمثال 2/ 266، 287/ والمستقصى 2/
328، ومجمع الأمثال 1/ 281، وهو من شواهد الكتاب 1/ 65، وأوضح المسالك
1/ 397، وشرح ابن الناظم ص 387.
2 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

(187/2)

الأمر شاذ، كما سيأتي¹ له في باب التحذير، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه. "و" لئلا يلزم "في" المثال "الثاني" وهو: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} [الحشر: 9] "كون الإيمان متبوعاً".

بيان الملازمة أنه لو جعل الإيمان معطوفاً على "الدار" لكان معمولاً لـ "تبوؤوا" لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله، وهو فاسد من جهة المعنى، لأن الإيمان لا يتبوع "وإنما يتبوع المنزل"، إذ التبوع: التهيؤ، يقال: بوأت له منزلاً، أي: هيأته له. وفي إعراب الحوفي في سورة آل عمران: يقال: تبوأ فلان الدار، إذا لزمها. انتهى. فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر. "و" لئلا يلزم "في" المثال "الثالث" وهو "ما كل سوداء قمره ولا بيضاء شحمة" "العطف على معمولي عاملين مختلفين". بيان الملازمة أن "سوداء" معمول "كل" وقمره: معمول "ما"، فلو عطف "بيضاء" على "سوداء" و"شحمة" على "قمره" لزم العطف على معمولي عاملين، وذلك لا يجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين²، وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جار أو اتصل المعطوف بالعطف، أو انفصل بـ "لا" كهذا المثال.

وقيل: يجوز مطلقاً. حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء³، والأصح في التسهيل⁴ المنع مطلقاً، لأن العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين. قال في المغني⁵: والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد، والحجرة عمرو. انتهى.

واتفقوا على أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب، فلا يقال: دخل زيد إلى عمرو وبكر خالد، وإن زيداً في الدار وعمراً الحجرة، للفصل بين نائب الجار؛ وهو العاطف؛ والمجرور⁶. قاله السيد عبد الله. "ولا يجوز في" المثال "الثاني كون الإيمان مفعولاً معه، لعدم الفائدة في تقييد" الأنصار المعطوفين على "المهاجرين بمصاحبة الإيمان، إذ هو أمر معلوم"، وإلى

1 سقطت من "ب".

2 الكتاب 1/ 65-66، وانظر مغني اللبيب 2/ 486.

- 3 في مغني اللبيب 2/ 486: نقله الفارسي عن جماعة، منهم الأخفش. وفي شرح
الرضي 2/ 344: "قال ابن الحاجب: وإذا عطف على عاملين لم يجز، خلافاً للفراء".
4 التسهيل ص 178.
5 مغني اللبيب 2/ 488.
6 انظر شرح الرضي 2/ 344-345 حيث ورد المثالان السابقان.

(188/2)

هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

-561

..... وهي انفردت

-562

بعطف عامل مزال قد بقي ... معموله دفعاً لوهم اتقي
"ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء" و"أم" المتصلة.
"فالأول": وهو حذف المعطوف عليه بالواو. "كقول بعضهم: "وبك وأهلاً وسهلاً"
جواباً لمن قال له: "مرحباً بك" 1. الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم
الأول، والواو الثانية عاطفة على "مرحباً" المقدرة، فهي لعطف المفردات وهي محل
الاستشهاد. قاله في الحواشي. "والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً". ف"بك" متعلق بـ"مرحباً"،
و"أهلاً" معطوف على "مرحباً".

"والثاني": وهو حذف المعطوف عليه بالفاء، وهو خاص بالجملة، "نحو: {أَفَنَضْرِبُ
عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا} [الزخرف: 5] فجملة "نضرب" معطوفة على جملة محذوفة "أي:
أنهملكم"؛ بتقديم الهاء على الميم؛ "فنضرب، ونحو: {أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا
خَلْفَهُمْ} [سبأ: 9] فجملة "لم يروا" معطوفة على جملة محذوفة؛ "أي: أعموا فلم يروا".
وظاهره أن الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة، وأن الهمزة في محلها
الأصلي، وهو قول الزمخشري وطائفة. ومذهب سيبويه والجمهور أن الهمزة قدمت من
تأخير تنبيهها على أصالتها في التصدير، ومحلها الأصلي بعد الفاء، والأصل: فأنضرب،
فألم يروا.

والثالث: وهو حذف المعطوف عليه بـ"أم" المتصلة نحو: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ}
[البقرة: 214] أي: أعلمتم أن الجنة حفت بالمكارة أم حسبتم ... وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله:

-563-

وحذف متبوع بدا هنا استبح

1 شرح ابن الناظم ص390، وشرح التسهيل 3/ 381.

(189/2)

باب البديل

مدخل

...

باب البديل:

هذه التسمية للبصريين، واختلف في تسميته عن الكوفيين فقال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير¹. والغرض منه² أن يذكر الاسم مقصودًا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة تأكيد الحكم وتقريره، ولذلك يقولون: البديل في حكم تكرير العامل. وقولهم: المبدل منه في حكم الطرح، إنما يعنون به من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ بدليل جواز: ضربت زيدًا يده، إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه. والبديل لغة العوض، "و" اصطلاحًا: "هو التابع المقصود بالحكم" المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً بلا واسطة. هذا معنى قول الناظم:

-565-

..... المقصود بالحكم بلا ... واسطة هو المسمى بدلا

"فخرج بالفصل الأول" وهو المقصود بالحكم، ثلاثة توابع: "النعى والبيان والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم" وهو متبوعها، وليست مقصودات بالحكم. "وأما النسق فثلاثة أنواع:

[أحدها] 3: ما ليس مقصودًا بالحكم" أصلاً، وهو المعطوف بـ"لا" بعد الإيجاب وبـ"بل" و"لكن" بعد النفي "ك: جاء زيد لا عمرو، و: ما جاء زيد بل

1 في الارتشاف 2/ 619 أن الكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير.

2 الغرض من البديل هنا، نقله الشارح من شرح ابن الناظم ص393.
3 إضافة من "ب"، "ط".

(190/2)

عمرو، أو: لكن عمرو". "أما الأول" وهو المعطوف بـ"لا" "فواضح" أمره، "لأن الحكم السابق" وهو إثبات الجيء لزيد "منفي عنه" بـ"لا" "وأما الآخران" وهما المعطوف بـ"بل" والمعطوف بـ"لكن" بعد النفي "فلأن الحكم السابق هو نفي الجيء، والمقصود به إنما هو الأول" دون الثاني.

"النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه" هو "المقصود" وحده، "وذلك كالمعطوف بالواو" إثباتاً أو نفياً "نحو: جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو. وهذان النوعان" وهما الأول والثاني "خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان"، أما الأول فلأن المقصود بالحكم إنما هو المتبوع، وأما الثاني فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده.

و"النوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بـ"بل" 1 بعد الإثبات، نحو: جاءني زيد بل عمرو" 2. وفي بعض النسخ ذكر "لكن" بعد "بل" وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين. "وهذا النوع خارج بقولنا: بلا واسطة، وسلم الجدل بذلك للبديل.

وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد، وما ذكره الناظم 3 وابنه 4 ومن قلدهما من شراح النظم 5 وغيره 6 "علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل. وأقسام البديل أربعة" 7: أشار إليها الناظم بقوله:

566-

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل ... عليه يلفى أو كمعطوف ببيل
"الأول: بديل كل من كل: وهو بديل الشيء 8 مما هو طبق معناه،

1 بعده "ب": "ولكن".

2 بعده في "ب": "أو: لكن عمرو".

3 شرح التسهيل 3 / 231.

4 شرح ابن الناظم ص382-383.

5 مثل ابن عقيل في شرح الألفية 2/ 247.

6 مثل أبي حيان في الارتشاف 2/ 619.

7 كذلك قال ابن الناطم في شرحه ص 393، وفي حاشية يس 1/ 155: "زاد بعضهم خامساً وهو بدل كل من بعض. قال السيوطي: وقد وجدت له شاهداً في التنزيل وهو قوله تعالى: {فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا} ..."، وذكر أبو حيان هذا القسم الخامس وقال: "إن الجمهور على نفيه. انظر الارتشاف 2/ 625.

8 بعده في "ب": "ومن الشيء".

(191/2)

نحو: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة: 6-7]
ف"صرط الذين": بدل من "الصراط المستقيم" بدل كل من كل، "وسماه الناطم" في النظم
"البدل المطابق"، وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل، "لوقوعه في اسم الله
تعالى، نحو: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} [إبراهيم: 1-2] فيمن قرأ بالجر "1"،
ف"الله" بدل من "العزیز" بدل مطابق. ولا يقال فيه: بدل كل من كل، "وإنما" لم يقل
ذلك، لأن كلا إنما "يطلق" على ما يقبل التجزيء، فعند الإطلاق تدل "كل، على ذي
أجزاء، وذلك ممتنع هنا"، لأن الله تعالى منزّه عن ذلك، ولا يحتاج البدل المطابق إلى
ضمير يربطه بالمبدل منه، لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس
المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرباط.

"والثاني: بدل بعض من كل: وهو بدل الجزء من كله، قليلا كان ذلك الجزء" بالنسبة إلى
الباقى من المبدل منه، "أو مساوياً" له "أو أكثر" منه "ك: أكلت الرغيف ثلثه"، فالثلث
أقل من الباقي، وهو الثلثان، "أو نصفه"، فالنصف مساو للنصف الثاني، "أو ثلثيه"،
فالثلثان أكثر من الثلث الباقي.

وذهب الكسائي وهشام إلى أن [بدل] 2 البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا
يسمى: أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره، بدل بعض عندهما. "ولا بد" في بدل
البعض "من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه" ليربط البعض بكله. "مذكور" ذلك
الضمير، متصل بالمبدل أو بغيره، فالأول "كالأمثلة المذكورة" في قوله: ثلثه أو نصفه أو
ثلثيه. "و" الثاني "كقوله تعالى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} " [المائدة: 71] ف"كثير"
بدل من الواو الأولى فقط، والواو الثانية عائدة على "كثير" لأنه مقدم رتبة، والأصل؛

والله أعلم: ثم عموا كثير منهم وصموا. والذي حملنا على ذلك أنا لو جعلناه بدلا من الواوين معًا لزم توارد عاملين على معمول واحد، وإن جعلناه بدلا من أحدهما، وبذل من الآخر محذوف، فهو متوقف على إجازة حذف البذل، وإن جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الأولى بلا مفسر، وإن جعلناه مبتدأ، والجملة قبله 3 خبره، فقال البيضاوي⁴: إنه ضعيف، لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع. ١. هـ.

-
- 1 وهي قراءة الجمهور، وقرأ "الله"؛ بالرفع: نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن. انظر الإتحاف ص 271، والنشر 2/ 298.
- 2 إضافة من "ط".
- 3 في "ب": "بعده".
- 4 أنوار التنزيل 2/ 162.

(192/2)

وأن جعلناه فاعلاً لأحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين: أحدهما: أنه يخرج على لغة أكلوني البراغيث. والثاني: أنه يجب أن يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع إلى "كثير" ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية، كما قاله في المغني¹. وإن جعلناه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: العمي والصم كثير منهم، فهو تكلف.

"أو مقدر كقوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: 97]. ف: "من استطاع": بدل من "الناس" بدل بعض من كل، والضمير العائد على المبدل منه مقدر؛ "أي: منهم". قال ابن إياز: قال النحويون: "من استطاع": بدل بعض². وقال ابن برهان: بدل كل، واحتج بأن المراد بالناس المستطيع، فهو عام أريد به خاص، لأن الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع. ١. هـ.

قال الموضح في الحواشي: والجماعة يقولون: عام مخصوص، ولا ضمير³، لأن الكلام بآخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر إلى مقصوده، والحق أنهما محتملان. ١. هـ. وقال الكسائي: من: شرطية وجوابها محذوف، والتقدير: من استطاع فليحج. ورد بأن لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام، وقال ابن السيد: مَنْ: فاعل "حج" والمصدر مضاف إلى مفعوله. ورد بأنه: يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم

يحج، وذلك باطل4.

"والثالث: بدل الاشتمال". واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني: هو الأول. واختاره في التسهيل5، وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول ك: أعجبتني الجارية حسننها، أو مكتسب منه صفة نحو: سلب زيد ماله، فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا. ورد بأنه يلزم منه أن يميز: ضربت زيدا عبده، على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك. قاله أبو حيان في التذكرة6. وقال الفارسي في الحجة: المشتمل هو الثاني. قال: بدليل: سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ، ورد بـ: سُرِقَ زيدٌ فرسُهُ.

1 مغني اللبيب 2/ 367.

2 بعده في "ب": "من كل".

3 في "ب": "ولا ضير".

4 انظر شرح قطر الندى ص 309.

5 التسهيل ص 173.

6 تذكرة النحاة ص 186.

(193/2)

وقيل: لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به، ويكون المعنى مختصا بغير الأول. وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس1، ولهذا لا يجوز: ضُرِبَ زيدٌ عبْدُهُ، على الاشتمال، لاكتفاء المسند بالأول.

وهذا المذهب قيل: إنه التحقيق، وإنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون وقال2: إن النحويين؛ يعني أكثرهم؛ لم يفصحوا عنه كل الإفصاح، ولم يوضحوه كل الإيضاح، فلذلك اختاره الموضح وقال: "وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال".

وقال في الحواشي: هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون، "وذلك ك: أعجبتني زيد علمه أو حسنه أو كلامه". ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة. "و" كذلك: "سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ أو فرسُهُ"، فإن زيدا مسروق مجازا

والثوب والفرس مسروقان حقيقة، وهذا مطرد.

فإن قلت: فما تصنع بقوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} [البقرة: 217] ؟ قلت: كلمة "عن" دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر وإلى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز، كما بينا، فلا إشكال فيها. ا. هـ. ومع ذلك يرد عليه: زيد ماله كثير، إذا أعرب "ماله" بدلا من "زيد" إلا أن يقول: إن الابتداء مشتمل 3 على زيد مجازاً وعلى ماله حقيقة. وأفاد بهذه الأمثلة أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدراً وتارة يكون غيره، وإذا كان مصدراً فتارة يكون مكتسباً كالعلم، وتارة يكون غير مكتسب، وغير المكتسب تارة يكون لازماً كالحسن، وتارة يكون مفارقاً كالكلام، وغير المصدر تارة يكون مشتملاً اشتمال الظرف على المطروف كالثوب، وتارة لا يكون كذلك، كالفرس، وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر. "و" بدل الاشتمال "أمره في الضمير" الرابط له بالمبدل منه "كأمر بدل البعض"، ثم تارة يكون مذكوراً وتارة يكون مقدراً. "فمثال المذكور" المتصل بالبدل "ما تقدم من الأمثلة، و" مثال المتصل بغير البدل قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} [البقرة: 217] ف"قتال"

1 المقتضب 1/ 27.

2 انظر قول ابن ملكون في تذكرة النحاة ص 187.

3 في "ب": "اشتمل".

(194/2)

بدل اشتمال من "الشهر" والرباط بينهما الهاء المجرورة بـ"في" 1. "ومثال" الضمير "المقدر: {قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ} [البروج: 4، 5] "أي: النار فيه"، وهو قول البصريين. "وقيل": لا تقدير، و"الأصل: ناره، ثم نابت "أل" عن الضمير"، وهو قول الكوفيين، والأخدود: شق في الأرض، وأصحابه ثلاثة: أنطيانوس الرومي بالشام، وبختنصر بفارس، ويوسف ذو نواس بنجران، شق كل واحد منهم شقاً عظيماً [في الأرض] 2، طوله أربعون ذراعاً، وعرضه اثنا عشر ذراعاً، وهو الأخدود، وملئوه ناراً، وقالوا: من لم يكفر، وإلا ألقى فيه، ومن كفر ترك. قاله الكواشي. وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة، وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل، قال: وذلك أن العرب تحذف المضاف، فإذا قالوا: أكلت الرغيف ثلثه، وأعجبني زيد

علمه، فالمعنى: أكلت بعض الرغيف وأعجبتني وصف زيد، ثم أبدل من البعض والوصف، ثم حذفاً للدليل عليهما.

"والرابع: البديل المباين" للمبدل منه، "وهو ثلاثة أقسام، لأنه لا بد أن يكون مقصوداً" بالحكم "كما تقدم في الحد، ثم الأول" وهو المبدل منه، "إن لم يكن مقصوداً البتة ولكن سبق³ إليه اللسان فهو بدل الغلط، أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البديل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم" من ظاهر اللفظ، "وإن كان" الأول "مقصوداً، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي بدل شيء ذكر نسياناً. وقد ظهر" من هذا⁴ التقرير "أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان" وهو القلب، "والناظم" في قوله في النظم:

-567

..... ودون قصد غلط به سلب

"وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين بدل غلط"⁵، قال ابن

1 في شرح ابن الناظم ص394: "لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه، وهو ترك تعظيمه".

2 إضافة من "ط".

3 في "أ": "سبق".

4 سقطت من "ب".

5 منهم أبو حيان في الارتشاف 2/ 625، وابن عقيل في شرحه 2/ 249، وابن الناظم في شرحه 395، والمرادي في شرحه 3/ 253.

(195/2)

عصفور¹: وهذان النوعان جائزان قياساً، ولم يرد بهما سماع. "وإن كان قصد كل واحد² منهما صحيحاً فبدل إضراب"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-567

وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب

"ويسمى أيضاً بدل بداء"، بالذل المهملة والمد. قال ابن عصفور: وهذا النوع مختلف فيه، فقليل: بدل بداء، وقيل: معطوف حذف عاطفه³. قال في الحواشي: وهو الواو لا

بل؛ لأنه لم يثبت حذفها. "وقول الناظم" في النظم:

-568

..... وخذ نبلا مدى
"يحتمل الثلاثة" وهي الغلط والنسيان والبداء، "وذلك باختلاف التقادير" بحسب
الإرادات، "وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم، والمدى" بالقصر "جمع مدية، وهي
السكين، فإن كان المتكلم" بقوله: "خذ نبلا مدى" "إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه
لسانه إلى النبل، فبدل غلط4، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل"، ابتداء، "ثم تبين له
فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى، فبدل نسيان، وإن كان أراد
الأول"؛ وهو الأمر بأخذ النبل، "ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجعل الأول"5؛
وهو الأمر بأخذ النبل؛ "في حكم المتروك، فبدل إضراب وبداء"، لأنه أضرب6 عن
الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني.
"والأحسن فيهن أن يؤتى 7 ب: بل" لثلاثته إرادة الصفة، أي: نبلا حادة كما تقول:
رأيت رجلا حمارًا، تريد جاهلا أو 8 بليدًا.

1 المقرب 1/ 243.

2 سقطت من "ب".

3 في المقرب 1/ 243: "وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ أردته أولاً ثم أضربت عنه".

4 في "ب": "الغلط".

5 في "ب": "الأولان".

6 في "أ": "إضراب"، والتصويب من "ب"، "ط".

7 في "ط": "يؤول".

8 سقطت من "ب".

(196/2)

فصل:

"يبدل الظاهر من الظاهر، كما تقدم، و" ذهب ابن مالك في التسهيل 1 إلى أنه "لا
يبدل المضمّر من المضمّر" وقوفاً من السماع، "ونحو: قمت أنت"، ورأيتك أنت،
ومررت بك أنت، تأكيد اتفاقاً من البصريين والكوفيين، "وكذلك نحو: رأيتك إياك"،

توكيد "عند الكوفيين والناظم" لا بدل، خلافاً للبصريين.
 قال الناظم في شرح التسهيل²: وقول الكوفيين عندي أصح؛ لأن نسبة المنصوب
 المنفصل من المنصوب كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو: فعلت أنت،
 والمرفوع توكيد بإجماع، فيلكن المنصوب توكيداً، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل.
 قال الشاطبي: والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت
 بالضمير المرفوع المنفصل فقالت: جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وإذا أرادت
 البديل وفقت بين التابع والمتبوع فقالت: جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به به، فيتحد
 لفظ التوكيد والبديل في المرفوع، ويختلف في غيره، هكذا نقل سيبويه عن العرب³ وتلقاه
 منه غيره بالقبول، وهم المؤتمنون على ما ينقلون، لأنهم شافهوا العرب وعرفوا
 مقاصدهم، فلا يعارض هذا بقياس، بأن يقال: فإن نسبة المنفصل إلى المتصل ... إلى
 آخره مقالة ابن مالك السابقة.
 "و" ذهب أيضاً في التسهيل⁴ إلى أنه "لا يبدل مضمر من ظاهر". وقال في شرحه⁵:
 "و" الصحيح عندي أن يكون "نحو: رأيت زيداً إياه، من وضع النحويين

1 التسهيل ص 172.

2 شرح التسهيل 3 / 305.

3 الكتاب 2 / 386-395.

4 التسهيل ص 172.

5 شرح التسهيل 3 / 332.

(197/2)

وليس بمسموع" من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا، ولو سمع كان توكيداً. "ويجوز عكسه"،
 وهو إبدال الظاهر من الضمير "مطلقاً" في جميع البديل، سواء كان كلاً أم بعضاً أم
 اشتمالاً أم أضراباً، "إن كان الضمير" المبدل منه "لغائب نحو: {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ
 ظَلَمُوا} " [الأنبياء: 3] ف: "الذين ظلموا": بدل من الواو في "أسروا" 1 بدل كل من
 كل "في أحد الأوجه الثلاثة". وقيل "الذين ظلموا": مبتدأ مؤخر، و"أسروا النجوى":
 خبر مقدم. وقيل: "الذين ظلموا": فاعل "أسروا" والواو حرف دال على الجمع لا
 ضمير، كما تقدم في باب الفاعل.

"وكذا" يجوز إبدال الظاهر من المضمّر "إن كان" الضمير المبدل منه "الحاضر" متكلم أو مخاطب، "بشرط أن يكون" الظاهر "بدل بعض" من كل، كقوله: [من الرجز] 586-

أوعدي بالسجن والأداهم ... رجلي فرجلي شتنة المناسم
ف"رجلي" الأولى: بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل.
و"ك: أعجبني وجهك"، فوجهك: مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل، "وقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ} " [الأحزاب: 21] ف"من" الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين
المجرور باللام، وأعيدت اللام مع البدل للفصل.
"أو" يكون "بدل اشتمال ك: أعجبني كلامك" فكلامك، بالرفع: بدل اشتمال من تاء
المخاطب، "وقول الشاعر" وهو النابغة الجعدي: [من الطويل] .

-868

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ... وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرًا

1 شرح ابن الناظم ص 397.

685-الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب 5/ 188، 189، 190، والدرر 2/
402، والمقاصد النحوية 4/ 190، وتاج العروس "دهم"، وبلا نسبة في ديوان الأدب
3/ 266، وإصلاح المنطق ص 226، 294، وشرح أبيات سيبويه 1/ 124، وشرح
ابن الناظم ص 397، وشرح الأشموني 2/ 439، وشرح شذور الذهب ص 442،
وشرح ابن عقيل 2/ 251، وشرح الكافية الشافية 3/ 1282، وشرح المفصل 3/
70، وتاج العروس 9/ 307، "وعد"، ومقاييس اللغة 6/ 125، وجمع الهوامع 2/
127، وتهذيب اللغة 3/ 134، ومجمل اللغة 4/ 539، والمخصص 12/ 221.
686- البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص 68، وخزانة الأدب 3/ 169، 7/ 419،
واللسان 4/ 523، 529 "ظهر"، والمقاصد النحوية 4/ 193، وبلا نسبة في أوضح
المسالك 3/ 406، وشرح ابن الناظم ص 398، وشرح الأشموني 2/ 439، وشرح
الكافية الشافية 3/ 1283.

(198/2)

ف"مجدنا وسناؤنا": بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو "نا".
"أو" يكون "بدل كل مفيداً للإحاطة" والشمول كالتوكيد "نحو": {رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً
مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} [المائدة: 114] ، ف"أولنا وآخرنا" بدل كل
من الضمير المجرور باللام، ولذلك أعيدت اللام مع البدل، وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله:

-569

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ... تبدله إلا ما إحاطة جلا

-570

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً ... كأنك ابتهاجك استمالاً
"ويعتنع" إبدال الظاهر من الضمير بدل كل "إن لم يفدها"، أي الإحاطة، "خلافاً
للأخفش فإنه أجاز" تبعاً للكوفيين: "رأيتك زيداً"، على أن زيداً بدل من الكاف،
"ورأيتني عمراً"، على أن عمراً بدل من الياء، وسمع الكسائي: إلى أبي عبد الله، وقال
الشاعر: [من البسيط]

-687

بكم قريش كفينا كل معضلة ... وأم نهج الهدى من كان ضليلاً

687- البيت بلا نسبة في الارتشاف 2/ 622، وشرح شذور الذهب ص 443،
وشرح التسهيل 3/ 335، وشرح المرادي 3/ 260.

(199/2)

فصل:

"يبدل كل من الاسم والفعل والجملة 1 من مثله، فالاسم كما تقدم في الأقسام الأربعة،
"والفعل" كذلك عند الشاطبي، إذا أفاد زيادة بيان للأول.
فبدل الكل "كقوله تعالى: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ} " [الفرقان: 68-
69] ف"يضاعف" بدل من "يلحق" بدل كل، قال الخليل 2: لأن مضاعفة العذاب هي
لقي الآثام.
وبدل البعض نحو: إن تصل تسجد لله يرحمك، ف: تسجد: بدل من "تصل" بدل بعض
من كل.

وبدل الاشتمال كقوله: [من الرجز]

-688

إن علي الله أن تبايعا ... تؤخذ كرها أو تحيء طائعا
لأن الأخذ كرها³ والحيء طائعا من صفات المبايعه.
وبدل الإضراب⁴ والغلط نحو: إن تطعم زيدا تكسه أكرمك. ا. هـ. كلام الشاطبي
ملخصا، وذلك داخل تحت إطلاق قول الناظم:

-572

ويبدل الفعل من الفعل.....

"والجملة" كذلك إلا في بدل الكل نحو: قعدت جلست في دار زيد، فإنه لا يعتد به،
لأنه

1 في "ب": "والحرف".

2 الكتاب 3 / 87.

688- الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب 5 / 203، 204، وشرح أبيات سيبويه 1 /
402، وشرح ابن الناظم ص 399، وشرح الأشموني 2 / 44، وشرح ابن عقيل 2 /
253، وشرح التسهيل 3 / 341، وشرح عمدة الحفاظ ص 591، وشرح الكافية
الشافية 3 / 1287، والكتاب 1 / 156، والمقاصد النحوية 4 / 199، والمقتضب 2 /
63.

3 في "ب": "كارها".

4 في "ب": "الاضطراب".

(200/2)

إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني، وهو لا يتحقق في الجمل
لا سيما التي لا محل لها من الإعراب. قال التفتازاني في شرح التلخيص.
وبدل البعض "كقوله تعالى: {أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنٍ}، وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ {
[الشعراء: 132-134] فجملة "أمدكم" الثانية أخص من الأولى، باعتبار متعلقها،
فتكون داخلية في الأولى. لأن "ما تعلمون" يشمل الأنعام وغيرها.
وبدل الاشتمال كقوله: [من الطويل]

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا ... وإلا فكن في السر والجهر مسلماً
 ف"لا تقيمن عندنا": بدل اشتغال من "ارحل" لما بينهما من المناسبة اللزومية. وليس
 تأكيداً له لاختلاف لفظيهما، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول، ولا بدل كل لعدم
 الاعتداد به، كما تقدم، ولا غلط لوقوعه في الفصح.
 وبدل الغلط ك: قم اقعد.

والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديرًا،
 والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل، وإلا فإطلاق التبعية عليها 1 مجاز 2، إذ التابع
 كل ثان أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد. وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل
 البعض والاشتغال في الأفعال والجمل، لتعذر عود الضمير عليها.
 "وقد تبدل الجملة من المفرد" [بدل كل] 3 "كقوله"، وهو الفرزدق: [من الطويل]

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان

689- البيت بلا نسبة في خزنة الأدب 5/ 207، 8/ 463، وشرح ابن النظم
 ص 400، وشرح الأشموني 2/ 440، وشرح شواهد المغني 2/ 839، وشرح المرادي
 3/ 263، ومجالس ثعلب ص 96، ومعاهد التنصيص 1/ 278، ومغني اللبيب 2/
 426، والمقاصد النحوية 4/ 200.

1 في "أ": "عليهما"، والتصويب من "ب"، "ط".

2 في "ب": "مجازاً".

3 إضافة من "ب"، "ط".

690- البيت للفرزدق في خزنة الأدب 5/ 208، وشرح شواهد المغني 2/ 577،
 وشرح المرادي 3/ 265، والمقاصد النحوية 4/ 201، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في
 أوضح المسالك 3/ 408، وشرح الأشموني 2/ 440، وشرح التسهيل 3/ 340
 والمختضب 2/ 165، ومغني اللبيب 1/ 27، 426، والمقتضب 2/ 329، وجمع
 الهوامع 2/ 128.

أبدل جملة "كيف يلتقيان" من "حاجة" و"أخرى" وهما مفردان. قاله ابن جني¹. وإنما صح ذلك لرُجوع الجملة إلى التقدير بمفرد. "أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما"، ف: تعذر: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو بدل من "هاتين" قال الدماميني: ويحتمل أن يكون "كيف يلتقيان" جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين. والشام: بلاد سميت بشام بن نوح، فإنه بالشين المعجمة بالسريانية، أو لأن أرضها شامات بيض وحمرة وسود، وعلى هذا لا يهمز، وقد يذكر. كذا في القاموس².

1 نقله ابن مالك في شرح التسهيل 3/ 340.

2 القاموس المحيط "شأم".

(202/2)

فصل:

"وإذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف الاستفهام؛ وهو الهمزة؛ "أو حرف شرط؛ وهو "إن"؛ بدل تفصيل، "ذكر ذلك الحرف" المفيد للاستفهام أو الشرط "مع البديل" ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى.

"فالأول": وهو الاستفهام، ويكون عن معرفة² الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني. فالأول "كقولك: كم مالك أعشرون أم ثلاثون" فعشرون وما عطف عليها بدل من "كم" بدل تفصيل. "و" الثاني كقولك: "من رأيت أزيدًا أم عمرا" ف"زيدا" وما عطف عليه بدل من "من" بدل تفصيل، "و" الثالث كقولك: "ما صنعت أخيرًا أم شرًا" ف"خيرًا" وما عطف عليه بدل من "ما" بدل تفصيل، وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام.

"والثاني": وهو الشرط، ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان، فالأول "نحو من يقيم إن زيد وإن عمرو أقم معه"، ف"زيد وعمرو" بدل من "مَنْ" بدل تفصيل، "و" الثاني نحو: "ما تصنع إن خيرًا وإن شرًا تجز به" ف"خيرًا وشرًا" بدل من "ما" الشرطية² بدل تفصيل. "و" الثالث نحو: "متى تسافر إن غدًا وإن بعد غدٍ أسافر معك"، ف"غدًا" و"بعد غد": بدل من "متى" بدل تفصيل. والرابع: حيثما تجلس إن يمين الخراب وإن يساره أجلس معك. وقرن بـ"إن" في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط. وقد يتخلف كل من

التفصيل وإعادة حرف الشرط، ففي الكشف³ أن "يومئذ" بدل من "إذا" في قوله تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا} [الزلزلة: 1] وكذا قال أبو البقاء⁴، ولهذا اقتصر في الناظم على الاستفهام فقال:

1 بعده في "ب": "البدل".

2 سقطت من "ب".

3 الكشف 4 / 227.

4 البيان ص 1299.

(203/2)

-571

وبدل المضمن الهمزيلي ... همزاً.....
وكذا فعل¹ في التسهيل² مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال،
لأنك إذا قلت: من يقيم إن زيد وإن عمرو، كأن اسم الشرط، مرفوعاً بالابتداء، فيكون
البدل مرفوعاً، بالابتداء ضرورة³، سواء قلنا: البدل على نية تكرير⁴ العامل أم لا،
فيلزم دخول "إن" الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز على الأصح.
وإن جعلنا ما بعد "إن" مرفوعاً على الفاعلية امتنعت المسألة لتخالف العامل، ولأن
"إن" لا يضمّر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو: {وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ} [النساء: 128].

وجوابه أن "إن" إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل، فلا يلزم المحذور.

1 في "ب": "نقل".

2 التسهيل ص 173.

3 سقطت من "ب".

4 في "أ"، "ب": "تكرار".

(204/2)

باب النداء

الفصل الأول في ذكر الأحرف التي ينبه بها المنادى إذا دعي

...

باب النداء:

بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها، وهو الدعاء بأحرف مخصوصة. "وفيه فصول" أربعة:

الفصل الأول في ذكر الأحرف التي ينبه بها المنادى إذا دعي:

"و" في ذكر "أحكامها":

"وهذه الأحرف" وفقاً وخلافاً "ثمانية1: الهمزة" وحدها "و: أي" بفتح الهمزة، وسكون

الياء، حال كون الهمزة و"أي" "مقصورتين وممدودتين"، فتقول: أزيد وأي زيد، بقصر

الهمزة فيهما، وأزيد وآي زيد، بمد الهمزة فيهما، "و: يا، و: أيا، و: هيا، و: وا".

وأما أحكامها "فالهمزة المقصورة للقريب" المسافة، وليس مثلها في ذلك الهمزة

الممدودة، خلافاً لصاحب المقرب2، ولا "أي"3 خلافاً لجماعة من المتأخرين، "إلا أن

ينزل "القريب" منزلة البعيد" كالسأهي "فله بقية الأحرف، كما أنها"، أي بقية الأحرف،

1 وهو مذهب الكوفيين، فقد أضافوا: "آ، آي". انظر شرح ابن الناطم ص401،

وشرح الكافية الشافية 3/ 1289.

2 في المقرب 1/ 175، أن الهمزة للقريب خاصة.

3 في "ب": "بي".

(205/2)

"للبعيد الحقيقي"، وإلى ذلك أشار الناطم بقوله:

573- وللمنادى الناء أو كالناء يا

وأي وآكذا أيا ثم هيا

574- والهمز للداني.....

.....

وذهب المبرد1 إلى أن "أيا وهيا" للبعيد، و"أي والهمزة" للقريب، و"يا" لهما، وذهب ابن

برهان إلى أن "أيا وهيا" للبعيد، و"الهمزة" للقريب و"أي" للمتوسط و"يا" للجميع،

وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد تأكيداً، وعلى منع العكس. قاله الشارح2.

"وأعمها: يا" لأنها أم الباب، "فإنها تدخل في كل نداء" خالص من الندبة والاستغاثة، أو مصحوب بهما، و"تتبعين" "يا" وحدها "في نداء اسم الله تعالى" نحو: يا الله، "وتتبعين" أيضًا "في باب الاستغاثة نحو: يا الله للمسلمين، وتتبعين هي أو: وا" دون غيرهما "في باب الندبة"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-574

..... ووا لمن ندب ... أو يا.....

"و" "وا" أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب"، لأنها الأصل فيه، "وإنما تدخل: يا" في باب الندبة "إذا أمن اللبس" بالمنادى، "كقوله"، هو جرير يندب عمر بن عبد العزيز: [من البسيط]

-691

حملت أمراً عظيماً فاططبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
فثبتت ألف الندبة دليل على أنه مندوب، إذ لو كان منادى لقال: يا عمر بالضم، لأنه منادى مفرد، وهذا مفهوم من قول الناظم:

-574

..... وغير وا لدى اللبس اجتنب

"ويجوز حذف الحرف" المنادى به وهو "يا" خاصة، سواء كان المنادى مفرداً أو جاريًا مجراه أو مضافاً، فالأول "نحو: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} " [يوسف: 29] أي: يا يوسف. والثاني نحو: " {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ} " [الرحمن: 31] أي: يا أيها الثقلان. والثالث نحو: " {أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ} " [الدخان: 18] أي: يا عباد الله، على

1 المقتضب 4 / 235.

2 شرح ابن الناظم ص 401.

691- البيت لجرير في ديوانه ص 736، والدرر 1 / 393، وشرح شواهد المغني 2 /

792، وشرح عمدة الحفاظ ص 289، والمقاصد النحوية 4 / 229، وبلا نسبة في

أوضح المسالك 4 / 9، وشرح ابن الناظم ص 421، وشرح الاشموني 2 / 442، ومغني

اللبيب 2 / 372، وجمع الهوامع 1 / 180.

أحد الوجهين. "إلا في ثمان مسائل" فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء:
إحداها: "المندوب نحو: يا عمرا".

"و" الثانية: "المستغاث نحو: يا لله"، ومنه المتعجب منه نحو: يا للماء وللعشب، إذا
تعجبوا من كثرتها.

"و" الثالثة: "المنادى البعيد" نحو: يا زيد، إذا كان بعيداً منك. وإنما لم يحذف حرف
النداء في هذه المسائل الثلاث، "لأن المراد فيهن إطالة الصوت" بحرف النداء،
والحذف ينافيه.

"و" الرابعة: "اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي". قاله ابن مالك
في الكافية وشرحها¹. وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء، لأن حذف حرف النداء لا
يجوز إلا إذا كان المنادي مقبلاً على المنادى. ومتهيناً لما يقول له، وهذا إنما يكون في
المعرفة دون النكرة.

"و" الخامسة: "المضمر" المخاطب، لأن الحذف معه يفوت الدلالة على النداء. "و"
المضمر "نداؤه شاذ"، وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات أنه مطرد²،
وقصره ابن عصفور على الشعر³، واختار أبو حيان أنه لا ينادى البتة⁴، فالأقوال
حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير⁵ المخاطب، "ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع"،
فالأول "كقول بعضهم: يا إياك قد كفيتك، و" الثاني نحو "قول الآخر" وهو الأحوص:
[من الرجز]

-692-

يا أبجر بن أبجر يا أننا ... أنت الذي طلقت عام جمعنا
قد أحسن الله وقد أسأتنا

1 شرح الكافية الشافية 3 / 1290.

2 شرح الكافية الشافية 3 / 1290.

3 المقرب 1 / 176.

4 الارتشاف 3 / 119.

5 في "ب": "في ضمير".

692- الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص216، والمقاصد النحوية 4 / 232،
ولسالم بن دارة في خزانة الأدب 2 / 139، 143، 146، ونوادر أبي زيد ص163،
والدرر 1 / 382، وبلا نسبة في الإنصاف 1 / 325، وأوضح المسالك 4 / 11،
وتذكرة النحاة ص506، وسر صناعة الإعراب 1 / 395، وشرح الأشموني 2 / 443،

وشرح التسهيل 3/ 387، وشرح عمدة الحفاظ ص301، وشرح المرادي 3/ 270،
وشرح المفصل 1/ 127، 130. والمقرب 1/ 176، وجمع الهوامع 1/ 174.

(207/2)

ف"أبجر" بسكون الموحدة وفتح الجيم: منادى، و"أنت" الأول منادى، وكان القياس أن يقول: يا إياك، لأنه مفعول حذف عامله، ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، أو لأنه لما اطرده مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع. وأجاب المانع عن المثال والبيت بأن "يا" فيهما للتنبيه لا للنداء، و"إياك" في المثال من باب الاشتغال، و"أنت" الأول في البيت مبتدأ، والثاني كذلك، أو توكيد، أو بدل، أو فصل، والموصول خبر. واتفقوا على أن ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال: يا أنا، ولا: يا إياي، ولا: يا هو، ولا: يا إياه.

"و" السادسة: "اسم الله تعالى" نحو: يا الله، "إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة" عن حرف النداء، لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون للدليل، "وأجازه بعضهم، وعليه قول أمية ابن أبي الصلت" الثقيفي: [من الطويل]

-693

رضيت بك اللهم ربا فلن أرى ... أدين إلها غيرك الله راضيا
أي: يا الله، وأرى: من الرأي في الأمور، وأدين: مضارع دان بالشيء إذا اتخذ ديناً
وديدناً، أي عادة، والأصل: أن أدين، فحذفت "أن" فارتفع المضارع بعدها على حد
قولهم: "تسمع بالمعيدي"1. وإلهاً: مفعوله. وراضياً: منصوب بـ"رضيت" إما على الحالية
من فاعله أو على المفعولية المطلقة على حد قولهم: قم قائماً، أي: قياماً، وعلى
الوجهين فهو مؤكد له ما بينهما اعتراض، وربا: مفعول "رضيت". والمعنى: رضيت رضا
بك ربا يا الله، فلن أرى أن أتخذ إلها غيرك يا الله.

"و" السابعة والثامنة: "اسم الإشارة واسم الجنس لمعين"، لأن حرف النداء في اسم2
الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة، واسم3
الإشارة في معنى الجنس فجرى مجراه. قاله الشارح4. "خلافًا للكوفيين فيهما،

693- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص72، والمقاصد النحوية 4/ 243،

- وبلا نسب في أوضح المسالك 4 / 12، وفيه "ثانيا" مكان "راضيا".
- 1 تمام المثل: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه". انظر في مجمع الأمثال 1 / 129، وكتاب الأمثال لابن سلام ص 97-98، وجمهرة الأمثال 1 / 266، والمستقصى 1 / 370، وفصل المقال ص 135.
- 2 في "ب": "حرف".
- 3 بعده في "ب": "الجنس".
- 4 شرح ابن الناظم ص 402.

(208/2)

احتجوا" بقوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} [البقرة: 85] ، أي: يا هؤلاء و"بقوله" وهو ذو الرمة: [من الطويل]

-694

إذا هملت عيني لها قال صاحبي ... بمثلك هذا لوعة وغرام
يريد: يا هذا. ولوعة: مبتدأ، وتقدم خبره في المجزور قبله. "وقولهم: أطرق كرا"، إن النعام في القرى 1 وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي: طأطأ يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك، وأطول عنقا، هي النعام، قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى.

"و: افتد مخنوق" 2 وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله.

"و: أصبح ليل" 3 وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء. وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له: أصبحت أصبحت يا فتى. فلم يلتفت إليها، فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه. أي: صر صبحا يا ليل، كقوله: [من الطويل]

-695

..... نور صبح والليل عاتم

694- البيت الذي الرمة في ديوانه ص 1592، والدرر 1 / 380، وشرح عمدة الحافظ ص 297، والمقاصد النحوية 4 / 235، وجمع الهوامع 1 / 174، وبلا نسبة في

أوضح المسالك 4 / 15، وشرح الأشموني 2 / 443، ومغني اللبيب 2 / 641، وشرح الكافية الشافية 3 / 1291، وشرح المرادي 3 / 272.

1 المثل من شواهد الكتاب 2 / 231، 3 / 617، وأوضح المسالك 4 / 17، وشرح ابن عقيل 2 / 257، وشرح ابن الناظم ص 402، وشرح المفصل 2 / 16، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال 1 / 431، والدرة الفاخرة 1 / 155، وجمهرة الأمثال 1 / 11، 194، 395، والمستقصى 1 / 221.

2 المثل من شواهد الكتاب 2 / 231، وأوضح المسالك 4 / 17، وشرح ابن عقيل 2 / 257، وشرح ابن الناظم ص 402، وشرح المفصل 2 / 16، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال 2 / 78، والمستقصى 1 / 265.

3 المثل من شواهد الكتاب 2 / 231، وأوضح المسالك 4 / 17، وشرح ابن عقيل 2 / 257، وشرح ابن الناظم ص 402، وشرح المفصل 2 / 16، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال 1 / 427، والدرة الفاخرة 1 / 278، وجمهرة الأمثال 2 / 4، والمستقصى 1 / 218.

695- تنمة البيت:

وحتي يبيت القوم في الصيف ليلة ... يقولون.....
وهو للأعشى في ديوانه ص 127، ولسان العرب 1 / 597، "نوم"؛ وبلا نسبة في لسان العرب 5 / 240 "نور"، وتاج العروس 14 / 303 "نور".

(209/2)

والأصل فيها: أطرق يا كروان، فرخم على لغة من لا ينتظر، فقلبت الواو ألفاً. وافتد يا مخنوق، وأصبح يا ليل، ونور يا صبح، "وذلك عند البصريين ضرورة" في النظم، "وشذوذ" في النشر 1. قال المرادي في شرح النظم 2: "والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظماً ونثراً. وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد 3 إلا في الشعر". وأما نحو: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ} [البقرة: 85] فمتأول 4 على أن "أنتم" 5 مبتدأ، وهؤلاء: خبره، أو بالعكس، وجملة "تقتلون" حال، واقتصر في النظم على قوله:

575-

وغير مندوب ومضمّر وما ... جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

576-

وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ومن يمنعه فانصر عاذله

1 في شرح ابن الناطم ص 403، "وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه قياس مطرد، والبصريون يقصرونه على السماع"، وانظر شرح الكافية الشافية 3/ 1291، وشرح المرادي 3/ 271.

2 شرح المرادي 3/ 271.

3 في "ط": "يوجد".

4 في "ب": "فمتناول".

5 في "ط": "كنتم".

(210/2)

الفصل الثاني في أقسام المنادى بفتح الدال:

"و" ذكر "أحكامه":

المنادى على أربعة أقسام:

أحدها: ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به "من حركة أو حرف، "لو كان معرباً" على سبيل الفرض، "وهو ما اجتمع فيه أمران: أحدهما التعريف، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو: "زيد، في قولك: "يا زيد"، فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء، وهو مذهب ابن السراج¹ وتبعه الناطم². وقيل: سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال، وهو مذهب المبرد³ والفارسي⁴، وورد بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة⁵، فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير. "أو" كان التعريف "عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال نحو: يا رجل، تريد به معيناً"، وإليه ذهب الناطم⁶. وقيل: تعريفه بـ"أل" محذوفة ونابت "يا" عنها. "و" الأمر "الثاني: الأفراد، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع" على حده وغيره تذكيراً وتأنياً.

1 الأصول 1/ 329.

2 شرح الكافية الشافية 3/ 1249.

3 المقتضب 4/ 205.

4 الإيضاح العضدي 4 / 205.

5 الإنصاف 1 / 338، المسألة رقم 46.

6 في "ط": "ابن الناظم" مع أن ابن الناظم لم يقل هذا، وإنما هذا القول لوالده في شرح الكافية الشافية 3 / 1249.

(211/2)

فالمزجي "نحو: يا معد يكرّب"، ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى: عداه الكرب، أي: تجاوزه. حكى ذلك أبو الفتح¹ عن الفارسي. "و" المثني نحو: "يا زيدان، و" الجمع على حده، وهو جمع المذكر السالم نحو: "يا زيدون، و" تثنية² المنكر وجمعه السالم نحو: "يا رجلاّن ويا مسلمون"، والجمع المكسر في التذكير نحو: يا زيود، "و" جمع السالم في التأنيث نحو: "يا هندات"، وجمع تكسيّره³ نحو: يا هنود.

"وما كان مبنياً قبل النداء"، سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث. فالأول: "ك: سيبويه"، في لغة من بناه، "و" الثاني نحو: "حذام، في لغة أهل الحجاز"، أم غير علم نحو: هؤلاء: في لغة الضم، وهذا وأنت وكيف. فما كان معرباً صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة. وما كان مثنى أو مجموعاً على حده بنيت على نائب الضمة، وهو الألف في المثني والواو في الجمع اتفاقاً. وما كان معتلاً ك: فتى وقاض، أو مبنياً قبل النداء "قدرت فيه الضمة" ففي نحو: يا سيبويه ويا هؤلاء، ويا هذا ويا أنت، ضمة مقدرة في آخر مجددة للنداء.

"ويظهر أثر ذلك" التقدير "في تابعه فتقول: يا سيبويه العالم، برفع العالم" مراعاة لضمة مقدرة في آخره، "ونصبه" مراعاة لمحلّه، فإن محله منصوب على المفعولية، "كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو: يا زيد الفاضل"، برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظاً، ونصبه مراعاة لمحلّه.

"و" العلم المركب الإسنادي "الحكي"، ما كان عليه قبل العلمية "كالمبني" في تقدير الضم في آخره، "تقول¹: يا تأبط شرا المقدام"، بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره، "والمقدام"، بالنصب مراعاة لمحلّه. ومقتضى التشبيه أن الحكي ليس مبنياً، والمنقول أنه مبني، وهذه النعوت مقصودة⁴، فإن "سيبويه" يناسبه العلم، و"زيد" يناسبه الفضل، و"تأبط شراً" يناسبه الإقدام، ومعناه: جعل السلاح تحت إبطه.

- 1 انظر المبهج ص 20، وفي مقدمة ديوان عمرو بن معدى كرب ص 20: "قال بن جني: ومعدى كرب فسرّه أحمد بن يحيى، فيما حكاه لنا أبو علي أنه من عداة الكرب أي تجاوزه وانصرف عنه"، وأضاف محقق الديوان أن عبد الرحمن السهيلي قال في الروض الأنف 1/ 39: "ومعدى كرب؛ بالحميرية: وجه الفلاح. المعدى: هو الوجه بلغتهم، والكرب: هو الفلاح".
- 2 بعده في "ب": "مذكر".
- 3 في "ب": "تكبيره".
- 4 سقطت من "ب".

(212/2)

واحترز بقوله: "المحكي" من لغة من أعربه إعراب المتضايين، فإنه ينصب الأول ويجر الثاني بالإضافة، ويصير من قسم المضاف.

وفي الرضي 1 في باب العلم: "إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علمًا لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب". ١. هـ. فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ أعلامًا: يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ، بضمّة ظاهرة متجددة للنداء، وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله:

-577

وابن المعرف المنادى المفردا ...
البيتين 2 ...

"و" القسم "الثاني" من أقسام المنادى؛ "ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع":
أحدها: "النكرة غير المقصودة"، جامدة كانت أو مشتقة في نشر أو شعر، "كقول
الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه، وقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي، وقول الشاعر"،
وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي: [من الطويل]

-696

أيا راكبًا إما عرضت فبلغن ... ندماي من نجران أن لا تلاقيا
لأن الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا واحدًا بعينه، "و" إنما كرر الشواهد ردًا لما
نقل "عن المازني أنه أحال وجود هذا القسم" مدعيًا أن نداء غير المعين لا يمكن، وأن
التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة، وعرضت: أي أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما

حولهما، ونجران: بلد باليمن.

1 شرح الكافية للرضي 3 / 268.

2 البيتان هما:

وابن المعرف المنادى المفردا ... على الذي في رفه قد عهدا
وانو انضمام ما بنوا قبل الندا ... وليجر مجرى ذي بناء جددا
696- البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر 6 / 243، وخزانة الأدب 2 /
194، 195، 197، وشرح اختيارات المفضل ص 767، وشرح المفصل 1 / 128،
والعقد الفريد 5 / 229، والكتاب 2 / 200، والمقاصد النحوية 4 / 206، وبلا نسبة
في خزانة الأدب 1 / 413، 9 / 223، ورصف المباني ص 137، وشرح الناظم
ص 403، وشرح الأشموني 2 / 445، وشرح ابن عقيل 2 / 260، وشرح التسهيل 3 /
397، وشرح شذور الذهب ص 111، وشرح الكافية الشافية 1 / 135، وشرح
المرادي 3 / 280، والمقتضب 4 / 204.
3 في "ط": "أحدًا".

(213/2)

النوع "الثاني": مما يجب نصبه "المضاف، سواء كانت الإضافة محضة" وهي الخاصة من
شائبة الانفصال "نحو: ربنا اغفر لنا" أي: يا ربنا، "أو غير محضة"، وهي إضافة الصفة
لمعمولها "نحو: يا حسن الوجه، و" نقل "عن ثعلب" 1 وهو أحمد بن يحيى "إجازة الضم
في غير المحضة"، فيجيز: يا حسن الوجه، بضم الصفة، لأن إضافتها في تقدير
الانفصال 2. ولنا أن البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا، وأنه لا سماع
يقتضي ذلك، فإن ادعى أن نحو: "يا حسن الوجه" في قوة "يا حسن" فباطل، بل في
قوة: يا حسنًا الوجه، وهذه الشبهة عرضت لمن قال: إن هذه الإضافة تفيد التخصيص
نظرًا إلى أن حسن الوجه أخص من "حسن".

النوع "الثالث": الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه" إما بعمل أو
عطف قبل النداء.

والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور، فالأول "نحو: يا حسنا وجهه" ف"وجهه" مرفوع
على الفاعلية ب"حسن". "و" الثاني نحو: "يا طالعا جبلا" ف"جبلا" منصوب على

المفعولية بـ"طالعا". "و" الثالث نحو: "يا رفيقا بالعباد" فـ"العباد" متعلق بـ"رفيقا".
"و" المعطوف نحو: "يا ثلاثة وثلاثين، فيمن سميته بذلك" أي بالمعطوف والمعطوف عليه
معًا، فيجب نصبهما للطول بلا خلاف، أما نصب ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث
إن الثاني من تمام الأول، التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف، ولما كان حرف
العطف يقتضي معطوفاً ومعطوفاً عليه، هو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في
آخر، فأشبهه ضارباً زيداً. وأما نصب "ثلاثين" فبالعطف على "ثلاثة". "و" يمنع إدخال
"يا" على "ثلاثين" لأنه الجزء الثاني من العلم، فأشبهه "شمس" من عبد شمس، و"يا" لا
تدخل عليه، "خلاقاً لبعضهم" في إجازة ذلك، لتخلف المشبه في بعض الأحكام عن
المشبه به.

"وإن ناديت جماعة، هذه" العدة "عدتها" فلا يخلو إما أن تكون معينة أو لا. فإن كانت
غير معينة "نصبته أيضاً"، أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة، وأما الثاني فلأنه
معطوف على منصوب.

1 سقطت من "ب".

2 انظر شرح التسهيل 3/ 393، وشرح الكافية الشافية 1/ 136.

(214/2)

"وإن كانت معينة ضمنت الأول" لأنه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والإقبال، "وعرفت
الثاني بـ: أل" وجوباً، لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه
وهي "أل" ونصبته أو رفعته "بالعطف على المحل أو اللفظ، كما في قولك: يا زيد
الضحاك. قاله الفارسي.

"إلا إن أعدت معه "يا" فيجب ضمه"، لأنه نكرة مقصودة، "و" يجب حينئذ "تجريد
من: أل" لأن "يا" لا تدخل على ما فيه "أل" وإنما جاز دخول "يا" عليه لأنه ليس
جزء 1 علم والحالة هذه. "ومنع ابن خروف" مبتدأ "إعادة" "يا" وتخييره 2 في إلحاق "أل"
مردود "خبر" منع"، ووجه رده أن الثاني ليس بجزء علم، وأنه ليس جنس أريد به معين.
وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه 3 بالمضاف النعت والمنعوت، إذا كان المنعوت مفرداً
نكرة مقصودة، فإن العرب تؤثر نصبها على ضمها، حكى الفراء: يا رجلاً كريماً أقبل.
ووجهه أن يحتمل أن يكون نقل إلى النداء موصوفاً فبقي على ما كان عليه حين صارت

الصفة كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية، وتعريف القصد لا يقدر في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معاً، لا على الموصوف وحده. فإن عورض بأنه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو: يا زيد العاقل. أجب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها⁴. فإن قيل: لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجباً لا راجحاً. أجب بأن النداء تارة يرد على الموصوف وصفته، وعند ذلك لا بد من النصب، وتارة يرد على الاسم غير موصوف، فلا بد من البناء على الضم، لأن الصفة إنما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف، فلما اختلف المدركان جاز الوجهان. فإن قيل: إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة، فكيف توصف بالنكرة، وإنما توصف بالمعرفة⁵، حكى يونس عن العرب: يا فاسق الخبيث، وأخبر سيبويه بذلك؟⁶

1 في "ب": "بجزء".

2 في "ط": "وتأخيره".

3 في "ب": "النسبة".

4 في "أ": "إليهما".

5 في "ط": "المعرفة".

6 الكتاب 2/ 199.

(215/2)

أجب بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية، ويحتمل أن يكون المنادي محذوفاً، و"رجلاً": حال موطنه منه، والتقدير: يا زيد رجلاً كريماً أقبل. وأما "يا عظيماً يرجى لكل عظيم، ويا لطيفاً لم يزل، ويا حليماً لا يعجل" ¹ فقال الموضح [في الحواشي] 2: ليست الجملة نعتاً لما قبلها وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، وهو المخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها، والمنادى منصوب كما في: يا طالعاً جبلاً، ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد: يا تميم كلهم أو كلكم. 1. هـ. فهو من الشبيه بالمضاف، وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتاً³. وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله:

والمفرد المنكور والمضافا ... وشبهه انصب

"و" القسم "الثالث" من أقسام المنادى: "ما يجوز ضمه وفتحه، وهو نوعان: أحدهما أن يكون" المنادى "علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به" أي بالعلم "مضاف" الابن "إلى علم" آخر "نحو: يا زيد بن سعيد" بضم زيد على الأصل، وفتحه إما على الإتيان لفتحة ابن، إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين، وعليه اقتصر في التسهيل⁴، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً، ك: خمسة عشر، وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر، وإما على إقحام الابن وإضافة زيد إلى سعيد، لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه، لأنه يلبسه. حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين، فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة إتيان، وعلى الثاني فتحة⁵ بناء، وعلى الثالث فتحة إعراب، وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما.

"والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لفتحة"⁶، فإن كان على الإتيان فهو نظير امرئ وابنم، وإن كان على التركيب فهو نظير: لا رجل ظريف، فيمن فتحهما، وإن

-
- 1 في شرح التسهيل 3/ 393، أن هذا القول مروى عن النبي -صلى الله عليه وسلم.
 - 2 إضافة من "ب"، "ط".
 - 3 شرح التسهيل 3/ 393.
 - 4 التسهيل ص 180.
 - 5 سقطت من "ب".
 - 6 شرح ابن الناظم ص 411.

(216/2)

كان الإقحام فهو نظير: [من الرجز]

-697-

يا زيد زيد اليعملات.....

إذا فتحت الأول على قول سيبويه¹. وذهب المبرد إلى أن الضم أجود، وهو القياس²، وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر³، "ومنه قوله" وهو رؤية عند الجوهرى⁴، أو رجل من بني الحرماز عند العيني⁵، وزعم أنه الصواب: [من الرجز]

يا حكم بن المنذر بن الجارود ... سراق المجد عليك ممدود
 بفتح "حكم" وقال المبرد: إنه لو قال: يا حكم، بالضم، لكان أولى لأنه الأصل 6.
 ويتعين الضم إذا كان الابن غير صفة، بأن كان بدلاً أو بياناً أو منادى سقط منه حرف
 النداء، أو مفعولاً بفعل محذوف تقديره: أعني، ونحوه.
 "ويتعين الضم" أيضاً إذا كان المنادى غير علم، أو كان الابن مضافاً لغير علم، كما "في
 نحو: يا رجل ابن عمرو، ويا زيد ابن أخينا، لانتفاء علمية المنادى" وهو رجل "في"
 الصورة "الأولى، و" انتفاء "علمية المضاف إليه في" الصورة "الثانية".

697- تمام الرجز:

يا زيد زيد اليعملات الذبل ... تطاول الليل عليك فانزل
 وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص 99، وخزانة الأدب 2 / 302، 304، والدرر 2 /
 379، وشرح أبيات سيبويه 2 / 27، وشرح شواهد المغني 1 / 433، 2 / 855،
 ولبعض بني جرير في شرح المفصل 2 / 10، والكتاب 2 / 206، والمقاصد النحوية 4 /
 221، وأساس البلاغة "عمل"، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1 / 100، وشرح ابن
 الناظم ص 411، وشرح الأشموني 2 / 454، وشرح ابن عقيل 2 / 272، وشرح
 الكافية الشافية 3 / 1320-1321، ومغني اللبيب 2 / 457، والمقتضب 4 / 230،
 وجمع الهوامع 2 / 122، وأساس البلاغة "طول"، وتاج العروس "عمل".
 1 الكتاب 2 / 206، وانظر شرح ابن الناظم ص 411.
 2 المقتضب 4 / 232، والكامل ص 576.
 3 انظر الارتشاف 3 / 122، وشرح المرادي 3 / 283.
 4 الصحاح "سردق".
 5 المقاصد النحوية 4 / 210.

698- الرجز في ملحق ديوانه ص 172، وتاج العروس 25 / 442 "سردق"،
 وللکذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه 1 / 472، والشعر والشعراء 2 / 689،
 والكتاب 2 / 203، ولرؤبة أو للکذاب في المقاصد النحوية 4 / 210، وبلا نسبة في
 أوضح المسالك 4 / 22، ورصف المباني ص 356، وسر صناعة الإعراب 2 / 536،
 وشرح ابن الناظم ص 404، وشرح الأشموني 2 / 446، وشرح الكافية الشافية 3 /
 1296، وشرح المفصل 2 / 5، والصحاح "سردق"، والمقتضب 4 / 232، والكامل

(217/2)

"و" يتعين الضم أيضاً إذا فصل بين العلم والابن، كما "في نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، لوجود الفصل" بالفاضل.

"و" يتعين الضم إذا كان الوصف غير ابن، كما "في نحو: يا زيد الفاضل لأن الصفة"؛ وهي الفاضل؛ "غير ابن"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله 1:
-580

ونحو زيد ضم وافتحن.....
البيتين 2.

"ولم يشترط ذلك الكوفيون"، هو أن يكون الوصف ابناً، بناء على أن علة الفتح التركيب، وقد جاء في باب "لا" نحو: لا رجل ظرف، بفتحهما، فجوزوا ذلك هنا،
"وأنشدوا عليه" قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز: [من الوافر]
-699

فما كعب بن مامة وابن سعدي ... بأجود منك يا عمر الجوادا
الرواية "بفتح: عمر" و"الجواد"، والقوافي منصوبة.
وكعب بن مامة هو كعب الإيادي الذي أثر رفيقه على نفسه بالماء حتى 3 هلك عطشاً،
وابن سعدي هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور، وسعدي: أمه. ويروى
"أورى" مكان "سعدي" قيل: والمراد به عثمان بن عفان -رضي الله عنه.
وحكى الأخفش أن بعض العرب يضم "ابن" إتياعاً لضم المنادى، وهو نظير {الحَمْدُ
لِلَّهِ} [الأنعام: 1] بضم اللام 4 في تبديل حركة بأثقل منها للإتياع، وفي كون ذلك من
كلمتين، وفي تبعية الثاني للأول، لكنه مخالف في كونه 5 إتياع معرب لمبني و"الحمد لله"
بالعكس.

1 في "ب"، "ط": "وإلى ذلك الإشارة بقول النظم".

2 البيتان هما:

ونحو زيد ضم وافتحن من ... نحو أزيد بن سعيد لا تهن

والضم إن لم يل الابن علما ... أو يل الابن علم قد حتما
699- البيت لجرير في خزانة الأدب 4/ 442، والدرر 1/ 387، وشرح التسهيل 3/
394، وشرح شواهد المغني ص 56، والمقاصد النحوية 4/ 254، واللمع ص 194،
والمقتضب 4/ 208، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 23، وشرح الأشموني 2/
447، وشرح المرادي 3/ 285، وشرح قطر الندى ص 210، ومغني اللبيب ص 19،
وهمع الهوامع 1/ 176.
3 في "ط": "حين".
4 هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، انظر مختصر بن خالويه ص 1.
5 في "أ": "كون" والصواب من "ب"، "ط".

(218/2)

"والوصف بابنة" في جواز فتح المنادى معها "كالوصف بابن" في ذلك، لأن ابنة هي ابن
بزيادة التاء، "نحو: يا هند بنت عمرو" بضم هند وفتحها إبتاعا لابنة، لأن الحرف الساكن
بينهما حاجز غير حصين، وتاء التأنيث في حكم الانفصال.
"ولا أثر للوصف ببنت" عند جمهور العرب، "فنحو: يا هند بنت عمرو، واجب الضم"
وممتنع الفتح لتعذر الإبتاع، لأن بينهما حاجزًا حصينا، وهو تحرك الباء الموحدة، وجوز
أبو عمرو بن العلاء سماعا بناء على أن الفتح للتركيب، ومثله: يا زيد بُني عمرو،
بتصغير ابن، لتعذر الإبتاع، ويجوز للتركيب. وشمل قوله: "أن يكون علمًا مفردًا" المثنى
والجموع مسمى بهما، ففي "النهاية": إذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين، حاكيا
إعرابه، قلت فيمن قال: يا زيد بن عمرو بالفتح، وبيا مسلمات بن عمرو [بالكسر، وبيا
زيدين بن عمرو، وبيا زيدين بن عمرو. وعلى من ضم تقول: يا مسلمات بن عمرو]
1، وبيا زيدان بن عمرو، وبيا زيدون بن عمرو. ومن أجرى الإعراب في النون أجرى
النون مجرى الدال، فيفتحها أو يضمها. انتهى.
وهذا مبني على القول بالتركيب، وأما على القول بالإبتاع 2 فلا، إذ لا إبتاع في
مسلمات إذا كسرت [التاء] 3 ولا في المثنى والجموع على حده، ولذلك قال في
التسهيل 4: ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إبتاعًا، فنحو: {يا عيسى ابن مريم}
[المائدة: 110] لا يقدر فيه إلا الضم، خلافاً للقراء والزحشري 5.
وإذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله، كان الحكم في أن يحذف

التنوين من الموصوف لفظاً والألف من الابن خطأ، كما في النداء، تقول: جاءني زيد بن عمرو، بحذف تنوين زيد، ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله: [من الرجز]

-700

جارية من قيس بن ثعلبه ... تزوجت شيخا غليظ الرقبه

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 في "ب": "بالإشباع".

3 إضافة من "ب"، "ط".

4 التسهيل ص180.

5 انظر معاني القرآن للفراء 1/ 326، والكشاف 1/ 371، وفيهما أنهما أجازا الفتح والضم في "عيسى".

700- الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص148، واللسان 1/ 238، "ثعلب"، وأساس البلاغة "قعب"، والدرر 1/ 388، وشرح المفصل 2/ 6، والكتاب 3/ 506، وتاج العروس 4/ 64، "قعب"، "خلل"، "حلي"، والخصائص 2/ 491، وسر صناعة الإعراب 2/ 530، وجمع الهوامع 1/ 176، وتاج العروس "الياء"، وشرح التسهيل 3/ 395، وشرح الكافية الشافية 3/ 1302، والمقتضب 2/ 315.

(219/2)

وإن كان الابن خبراً انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتكتب 1 ألف ابن خطأ، تقول: زيد ابن عمرو، بتنوين زيد، وكذا إن لم يقع الابن بين علمين، تقول: جاءني زيد ابن أخينا، بتنوين زيد وإثبات ألف ابن خطأ، فالحكم المذكور متعلق بشرطين: أن يقع الابن بين 2 علمين، وأن يكون الابن صفة للعلم الذي قبله، فمقى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين. قاله الفخر الرازي وغيره.

النوع "الثاني: أن يكرر" المنادى حال كونه "مضافاً، نحو: يا سعدُ سعدُ الأوس 3، فالثاني من السعدين "واجب النصب، والوجهان"، وهما الضم والفتح، جاريان "في" سعد "الأول 4"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-591

في نحو سعد سعد الأوس ينتصب ... ثان وضم وفتح أولاً تصب

"فإن ضممته"، وهو الأكثر لأنه منادى مفرد، "فالثاني بيان" للأول، "أو بدل" منه "أو" منادى [ثان] 5 "بإضمام" يا" أو "مفعول بإضمام" أعني" أو تأكيد. قاله ابن مالك⁶، واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف، لأن تعريف الأول بالعملية أو بالنداء، والثاني بالإضافة⁷. وقال الموضح في الحواشي: وثم مانع أقوى من ذلك، وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول.

"وإن فتحته" أي الأول "فقال سيبويه⁸: مضاف لما بعد الثاني والثاني ففتح" أي زائد بينهما. وهذا مبني على جواز إقحام الأسماء، وأكثرهم يأباه، وعلى جوازه ففيه فصل من المتضايقين، وهما كالشيء الواحد، وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم إضافته.

1 في "ب"، "ط": "وتثبت".

2 سقطت من "ب".

3 في حاشية يس 1 / 171: "قال الدنوشري: اشبر بسعد سعد الأوس إلى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل إسلام سعد بن معاذ وسعد بن عباد وهما قولة:

فإن يسلم السعدان يصبح محمد ... بمكة لا يخشى خلاف المخالف
فيا سعد الأوس كن أنت ناصرا ... ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف
أورد ذلك السهيلي في الروض الأنف".

4 سقطت من "ب".

5 إضافة من "ب"، "ط".

6 شرح التسهيل 3 / 405.

7 الارتشاف 3 / 135.

8 الكتاب 2 / 206، وانظر شرح ابن الناظم ص 411.

(220/2)

"وقال المبرد¹: مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني"، والأصل: يا سعد الأوس سعد الأوس: فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه. وهو نظير ما ذهب إليه في نحو: قطع الله يد ورجل من قالها، وهو قليل في كلامهم، والكثير العكس، وسعد الثاني حينئذ بيان أو بدل أو تأكيد، لأن المضاف إليه الأول مراد أو منادى ثان.

"وقال الفراء: الاسمان" الأول والثاني "مضافان للمذكور"، ولا حذف ولا إقحام. وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد.

"وقال بعضهم" وهو الأعلام²: "الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر، ثم أضيفا" إلى الأوس ك: خمسة عشر زيد، وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء. وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه، وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن خثعم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك، وهو أخو الخزرج. القسم "الرابع" من أقسام المنادى: "ما يجوز ضمه ونصبه، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه" سواء كان علماً أو نكرة مقصودة، فالعلم "كقوله" وهو الأحوص: [من الوافر]

-701

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام
بتنوين مطر الأول مع بقاء ضمه على البناء.

"و" النكرة المقصودة نحو "قوله" وهو جرير: [من الوافر]

-702

أعبدا حل في شعبي غريبا ... ألؤما لا أبالك واغترابا
بتنوين "عبداً" مع نصبه على الإعراب إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة.

1 المقتضب 4 / 227، وانظر شرح ابن النازم ص 411.

2 انظر قوله في خزانة الأدب 2 / 304.

701- البيت للأحوص في ديوانه ص 189، والكتاب 2 / 202، والأغاني 15 / 234، وخزانة الأدب 2 / 150، 152، 6 / 507، والدرر 1 / 376، وشرح أبيات سيبويه 2 / 25، 605، وشرح شواهد المغني 2 / 766، وبلا نسبة في الأزهية ص 164، والأشباه والنظائر 3 / 213، والإنصاف 1 / 311، وأوضح المسالك 4 / 28، والجنى الداني ص 149، والدرر 2 / 257، ورصف المباني 177، 355، وشرح ابن النازم ص 405، وشرح الأشموني 2 / 448، وشرح التسهيل 3 / 396، وشرح شذور الذهب ص 113، وشرح ابن عقيل 2 / 262، وشرح الكافية الشافية 3 / 1304، ومجالس ثعلب ص 92، 542، واحتسب 2 / 93.

702- تقدم تخريج البيت برقم 398.

وأجاز فيه سيبويه¹ وجهًا آخر. وهو أن يكون حالًا كأنه قال: أتفخر عبدًا، أي في حال عبودية، ولا يليق الفخر بالعبد، قاله ابن السيد.

"واختار الخليل وسيبويه" والمأزني "الضم" مطلقًا، لأنه الأكثر في كلامه، "و" اختار "أبو عمرو" بن العلاء "وعيسى" بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد "النصب" مطلقًا، "ووافق الناظم والأعلم سيبويه في" ضم "العلم" كـ "مطر" في البيت الأول، "و" وافق "أبا عمرو وعيسى في" نصب "اسم الجنس" كـ "عبدًا" في البيت الثاني.

قال ابن مالك²: إن بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير، مرجوع في اسم الجنس، لضعف شبهه بالضمير.

واختلف في تنوين المضموم فقليل: تنوين تمكين، لأن هذا المبني يشبه المعرب. وقيل: تنوين ضرورة، وإليه ذهب ابن الخباز. قال في المغني³: وبقوله أقول، لأن الاسم مبني على الضم، وخير في النظم بين الضم والنصب فقال:

-582

واضمم أو انصب ما اضطرارًا نونا ... مما له استحقاق ضم بينا
وتظهر فائدتهما في التابع، فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب، وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه.

1 الكتاب 1/ 239، 345.

2 شرح التسهيل 3/ 396.

3 مغني اللبيب 2/ 343.

فصل:

"ولا يجوز نداء ما فيه: أل" لأن النداء يفيد التعريف و"أل" تفيد التعريف، ولا يجمع بين معرفين، فلا يقال: يا الرجل، عند البصريين²، "إلا في أربع صور:

إحداها: اسم الله تعالى، أجمعوا على ذلك، تقول: يا الله، بإثبات الألفين "ألف" يا "وألف" الله" ويلله³، بحذفهما "معًا" ويا لله، بحذف الثانية فقط وإبقاء الأولى.

وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بأن "أل" لا تفارقها، وهي عوض همزة إله، فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة⁴. انتهى.

وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء، كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به قطعت همزته، تقول: جاءني أنصر واضرب، بضم الهمزة في الأول وكسرها في الثاني.

ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها، ووجه حذف ألف "يا" أن إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين، ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة.

"والأكثر أن يحذف حرف النداء" وهو "يا" خاصة، "وتعوض عنه الميم المشددة، فتقول: اللهم" يحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره، ولم تزد مكان المعوض منه لئلا تجتمع زيادتا 5 الميم و"أل" في الأول. وخصت الميم بذلك لأن الميم عهدت زيادتها آخرًا كميم زرقم. قاله السيرافي.

1 في "أ"، "ط": "مسألة"، وأثبت ما في "ب"، وأوضح المسالك 4 / 31.

2 انظر شرح ابن الناظم ص 406، والإنصاف 1 / 335، والمسألة رقم 46.

3 في "ط"، وأوضح المسالك 4 / 31: "يا لله".

4 الكتاب 2 / 195.

5 في "ب": "زيادة".

(223/2)

وما ذكره من أن الميم عوض عن "يا" هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض "أمننا بخير" فيجيزون 1 "يا اللهم" في السعة². ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم، وأنه لا يمتنع: اللهم أمننا بخير، والأصل عدم التكرار. "وقد يجمع بينهما" أي بين "يا" والميم المشددة "في الضرورة النادرة، كقوله"، وهو أبو خراش الهذلي: [من الرجز]

-703

إني إذا ما حدث ألما ... أقول يا اللهم يا اللهم
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والأكثر اللهم بالتعويض ... وشذ يا اللهم في قريض
وقد تخرج "اللهم" عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين:
أحدهما: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقول لك: أزيد قائم.
فتقول أنت 3: اللهم نعم، أو: اللهم لا.
الثاني: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور، كقولك: أنا لا أزورك اللهم إلا
أن تدعوني. ألا ترى أن وقوع الزيادة مقرونة بعدم الدعاء قليل. قاله في النهاية.
الصورة "الثانية: الجمل المحكية" المبدوءة بـ"أل" "نحو: يا المنطلق زيد، فيمن سمي بذلك،
نص على ذلك سيوييه" وقال 4: لأنه بمنزلة تأبط شرًا، لأنه لا يتغير عن حاله، إذ قد
عمل بعضه في بعض. انتهى.
ومقتضى ما قدمناه في "أنصر" قطع الهمزة، وإلى هاتين 5 الصورتين أشار الناظم بقوله:

..... إلا مع الله ومحكي الجمل

1 في "ب": "فيجوزون".

2 انظر المسألة رقم 47 في الإنصاف: الميم في اللهم، عوض عن حرف النداء أم لا،
وانظر شرح ابن الناظم ص 407.

703- الرجز لأبي خراش في الدرر 1 / 392، وشرح أشعار الهذليين 3 / 1346،
والمقاصد النحوية 4 / 216، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب 2 / 295، وبلا
نسبة في أسرار العربية ص 232، وأوضح المسالك 4 / 31، وشرح ابن الناظم
ص 406، وشرح الأشموني 2 / 449، وشرح ابن عقيل 2 / 265، وشرح التسهيل 3 /
401، والمقتضب 4 / 242، وجمع الهوامع 1 / 178، والمخصص 1 / 137.

3 سقطت من "ب".

4 الكتاب 3 / 333.

5 في "ب": "هذين".

"وزاد عليه 1 المبرد2: ما سمي به من موصول مبدوء بـ"أل" نحو: "يا" الذي "قام" و" يا
"التي" قامت، "وصوبه الناظم" في شرح التسهيل3، مع تصويبه له لم يستثنه في بقية
كتبه.

فإن قلت: لم قال سيويوه فيمن سمي بـ"الذي قام" إنه لا ينادى، مع أنه أيضًا محكي4
لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة؟

قلت: الفرق بينهما أن "الذي قام" محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية، وهو قبلها
لا ينادي لوجود "أل" وذلك مانع باق، ونحو: المنطلق زيد، ليس المانع من نداءه قبل
التسمية وجود "أل" بل كونه جملة. وذلك المانع قد زال بالتسمية.

فإن قلت: المانع شيان: الجملة و"أل" فإذا زال أحدهما بقي الآخر. قلت: لو صح هذا
امتنع ندائه، وأنت تسلم الجواز، وإذا ثبت الجواز توجه أن المنادى هو المجموع و"أل"
ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم، فأشبه ما لو سميت بقولك: عبدنا
المنطلق.

وأما "الذي" وصلته فإنما يحكي حكاية المفردات لا حكاية الجمل، فالمنادى إنما هو
"الذي" دون صلته، والإعراب، يقدر في آخر "الذي"، ولهذا إذا سميت بأيهم ضربته
و"أي" موصولة، لم تحك إعراب الرفع في "أي" بل تعربها بحسب العوامل فتقول: رأيت
أيهم ضربته، ومررت بأيهم ضربته، كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده
حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول: رأيت ضاربًا زيدًا، ومررت بضارب زيدًا.
ولما كانت الصلة5 لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردًا عن الصلة، وليس
محل النزاع، وكأنه أشار إلى الفرق.

"و" الصورة "الثالثة: اسم الجنس المشبه به، كقولك: يا الخليفة هيبة. نص على ذلك
ابن سعدان". قال الناظم في شرح التسهيل6: تقديره: يا مثل الخليفة، فلذلك حسن
دخول "يا" عليه لأنها في التقدير داخلة على غير "أل".

1 سقطت من "ب".

2 المقتضب 4 / 241.

3 شرح التسهيل 3 / 398.

4 بعده في "ب": "بحالته".

5 في "ب": "العلة".

6 شرح التسهيل 3 / 398.

قال الشاطبي: وفيما قاله نظر، إذ ليس تقدير "مثل" بمزيل لقبح الجمع بين "يا" و"أل"، وإلا لجاز: يا القرية، لأنه في تقدير: يا أهل القرية، وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان، فدل على أنه غير صحيح. انتهى.

وعندي أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فإن تقديره: ولا مثل أي حسن لها¹، فلولا أن تقدير "مثل" مزيل لقبح دخول "لا" على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه. وللزم عمل "لا" في المعرفة، والشاطبي لا يقول بعمل "لا" في المعارف.

"و" الصورة "الرابعة: ضرورة الشعر"، وإليها أشار الناطم [بقوله] 2:

-583

وباضطرار خص جمع يا وأل

"كقوله": [من الكامل]

-704

عباس يا الملك المتوج والذي ... عرفت له بيتا لعلا عدنان
فجمع بين "يا" و"أل" في الشعر ضرورة، "ولا يجوز ذلك في النثر خلافاً للبغداديين"
والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع، أما القياس فقد جاز: يا الله،
بالإجماع، فيجوز: يا الرجل، قياساً عليه بجامع أن كلا منها فيه "أل" وليست من أصل
الكلمة، وأما السماع فقد أنشدوا: [من الرجز]

-705

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تكسبانا شرا
وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرا، وأجاب المانعون
عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ³.

1 سقطت من "ب"، "ط".

2 سقطت من "أ".

704- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 32، والدرر 1/ 384، وشرح الأشموني

2/ 449 والمقاصد النحوية 4/ 245، وجمع الهوامع 1/ 174.

705- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية 230، والإنصاف 336، والدرر 1/ 384،

وخزانة الأدب 2/ 294 وشرح ابن الناظم ص406، وشرح ابن عقيل 2/ 264،
وشرح التسهيل 3/ 398، وشرح الكافية الشافية 3/ 1308، وشرح المفصل 2/ 9،
واللغات ص53، واللمع في العربية ص196، والمقاصد النحوية 4/ 215، والمقتضب
4/ 243، وجمع الهوامع 1/ 174، وتاج العروس "الياء".
3 شرح التسهيل 3/ 398-399، وانظر الإنصاف 1/ 338، المسألة رقم 46.

(226/2)

الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه: أقسامه أربعة:

أحدها: ما يجب نصبه مراعاة لخل المنادى"، فإن محله نصب، "وهو ما اجتمع فيه
أمران: أحدهما: أن يكون" التابع "نعتاً أو بياناً أو توكيداً". "و" الأمر "الثاني: أن يكون"
التابع مضافاً "مجرداً من: أل".

فالنعت "نحو: يا زيد صاحب عمرو، و" البيان نحو: "يا زيد أبا عبد الله، و" التوكيد
نحو: "يا تميم كلهم أو كلكم"، بنصب "صاحب، وأبا، وكل" وجوباً، وحكي عن جماعة
من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد،
وتبعهم ابن الأنباري. وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار
الأصل نحو: يا تميم كلهم، وعلى الحضور باعتبار الحال، نحو: يا تميم كلكم، وقد اجتماعا
في قوله: [من الطويل]

-706

فيا أيها المهدي الخنا من كلامه ... كأنك يضغو في إزارك خرنق
ويضغو، بضاد وغين معجمتين: يصوت، وخرنق، بكسر الخاء المعجمة، والنون: ولد
الأرنب¹. وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال وقال: وأما قولهم: يا تميم
كلكم، فإن رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف، أي: كلكم مدعو، وإن نصبوه فبفعل²
محذوف أي: كلكم دعوت. وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله:

-585

تابع ذي الضم المضاف دون أل ... ألزمه نصبا.....

706- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 473، وجمع الهوامع 2/ 143.

1 في "أ"، "ب": "الثعلب"، والتصويب من "ط"، ولسان العرب 10/ 78 "خرنق".
2 في "ب": "فبعامل".

(227/2)

"و" القسم "الثاني: ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، وهو نعت: أي" في التذكير "و: أية" في التأنيث، "ونعت اسم الإشارة" فيهما "إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه" أي لنداء نعته "نحو: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} " [البقرة: 21] "و: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} " [الفجر: 27] ف"أي" و"أية" مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردًا، و"ها" التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ "أي" و"أية" عوضًا عن المضاف إليه، مفتوحة الهاء، ويجوز ضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد، وقد قرئ1 بـ"ها" و"الناس، والنفس": مرفوعان على التبعية وجوبًا مراعاة للفظ "أي، وأية" وإنما جاز الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبني، لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه، وكذا تقول2 في أمثاله، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

588-

وأيتها مصحوب أل بعد صفه ... يلزم بالرفع.....

"و" نحو "قولك: يا هذا الرجل" ويا هذه المرأة "إن كان المراد أولاً نداء الرجل" والمرأة. وإنما أتيت باسم الإشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة. وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء، والمنادى المفرد لا ينصب، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

590-

وذو إشارة كأي في الصفه ... إن كان تركها يفيت المعرفه

وإن كان المراد نداء اسم الإشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي.
"ولا يوصف اسم الإشارة أبدًا" في هذا الباب وغيره "إلا بما فيه: أل"، نحو: مررت بهذا الرجل، وجوزوا فيه أن يكون بيانًا لاسم الإشارة، واستشكله ابن عصفور بأن البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف؟

وأجاب4 بأنه إذا قدر بيانًا قدرت "أل" فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس والحضور بدخول "أل"، والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس، وإذا قدر نعتًا قدرت

1 هي قراءة ابن عامر لقوله تعالى: {أَيُّهَا الثَّقَلَانِ} . انظر الإتحاف ص406، والنشر 142/ 2، وفي حاشية يس 174/ 2: "فوجهها؛ أي قراءة ابن عامر؛ أن هذا الحرف إذا تقدم كالجاء من الكلمة، حتى دخل عليه العوامل نحو بهذا، فلما جرى أولاً مجرى الجزء جرى ذلك المجرى آخرًا فحذفت ألفه".

2 في "ب": "ط": "القول".

3 سقطت من "ب".

4 مغني اللبيب 51/ 1.

(228/2)

"أل" فيه للعهد. فالمعنى: مررت بهذا، وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه فكانت أعرف. قال1: وهذا معنى كلام سيبويه. "ولا توصف" أي "وآية" في هذا الباب "المعقود للنداء إلا بما فيه" أل" من معرف بما أو موصوف، فيقال: يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة. و: {يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ} [الحجر: 15] ويا أيتها التي قامت. ولا يقال: يا أيها الحارث أو الصعق2 مما هي فيه للمح الأصل أو الغلبة. "أو باسم الإشارة" العاري من كاف الخطاب "نحو3: يا أيها الرجل"، ولا يجوز: يا أيها ذلك الرجل، خلافاً لابن كيسان، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

–589

وأيهذا أيها الذي ورد ... ووصف أي بسوى هذا يرد
"و" القسم "الثالث: ما يجوز رفعه ونصبه"؛ فالنصب إتياناً محل المنادى، والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل. ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرفع للتابع بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل، وإلا فأين الرفع؟ والقول: إن الرفع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه.
والمخلص من رتبة هذا الإشكال أن يحاول في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير: مدعو زيد، فرفع تابعه بالحمل على ذلك. "وهو نوعان:
أحدهما: النعت المضاف المقرون بـ"أل" نحو: يا زيد الحسن الوجه" برفع الحسن ونصبه

على ما قررنا.

"و" النوع "الثاني: ما كان مفردًا من نعت أو بيان أو توكيد أو كان معطوفًا" 4 مقرونا بـ"أل".

فالنعت "نحو: يا زيد الحسن" بالرفع "والحسن"، بالنصب، "و" البيان نحو: "يا غلام بشر"، بالرفع، "وبشرًا"، بالنصب، "و" التوكيد نحو: "يا تميم أجمعون"، بالرفع، "وأجمعين"، بالنصب، "و" المعطوف المقرون بـ"أل" كقولك:

1 مغني اللبيب 1/ 51.

2 ف "ب": "الصعة".

3 سقطت من "ب".

4 في "ب": "مقطوعًا".

(229/2)

يا زيد والضحاك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

586-

وما سواه ارفع أو انصب.....

وكما "قال الله تعالى: {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ} [سبأ: 10] قرأه السبعة بالنصب" عطفاً على محل الجبال 1، "واختاره أبو عمرو" بن العلاء "وعيسى" بن عمر الثقفي ويونس والجرمي، "وقرئ" في غير السبع "بالرفع" عطفاً على لفظ الجبال، "واختاره الخليل وسيبويه" والمازني 2، "وقدروا النصب" في "الطير" 3 "على العطف على "فضلاً" من قوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا} " [سبأ: 10] والتقدير: وآتيناه الطير، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين.

"وقال المبرد 4: إن كانت: أل" في المعطوف "للتعريف مثلها في "الطير"، فالمختار النصب" في المعطوف، "أو لغيره"، وهي الزائدة "مثلها في {الْيَسَعَ} [الأنعام: 86] فالمختار الرفع". وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه أنه أكثر 5، ووجه اختيار النصب أن ما فيه "أل" لم يجز أن يلي حرف النداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما يليه، ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب "الطير". ووجه التفصيل أن "أل" في نحو: "اليسع" لم تفد تعريفاً فكأنها ليست فيه، فـ: "يا زيد

واليسع" مثل "يا زيد ويسع"، و"أل" في نحو "الطير" مؤثرة تعريفاً وتركيباً ما، فأشبهه ما هي فيه المضاف، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

587-

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ... ففيه وجهان ورفع ينتقى

-
- 1 انظر شرح ابن الناظم ص 409.
 - 2 انظر أوضح المسالك 4/ 36، والدرر 2/ 472، والتسهيل ص 181-182، وشرح ابن عقيل 2/ 268، وشرح الكافية الشافية 3/ 1314، وشرح المفصل 2/ 2-3، والكتاب 2/ 187، وشرح ابن الناظم ص 409، والمقتضب 2/ 212، 213.
 - 3 الرسم المصحفي: {وَالطَّيْرُ} بالنصب، وقرأها "والطير"؛ بالرفع: أبو عمرو وعاصم والسلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عجلة وروح ونصر وعبيد بن عمير. انظر الإتحاف ص 358، والبحر المحيط 7/ 263، والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك 4/ 36، والدرر 2/ 472، وشرح ابن الناظم ص 409، وشرح ابن عقيل 2/ 268، وشرح المفصل 2/ 2-3، والكتاب 2/ 187.
 - 4 المقتضب 2/ 212-213.
 - 5 الكتاب 2/ 186-187.

(230/2)

"و" القسم "الرابع: ما يعطى" حال كونه "تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً، وهو البديل والمنسوق والمجرد من: أل" فيضم إن كان مفرداً، وينصب إن كان مضافاً، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

586-

..... واجعلا ... كمستقبل نسقا وبدلا

وذلك "لأن البديل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل، تقول" في البديل المفرد: "يا زيد بشر، بالضم" من غير تنوين: يا بشر، "وكذلك" تقول في المنسوق المفرد المجرد من "أل": "يا زيد وبشر" بالضم من غير تنوين، كما تقول يا بشر.

"وتقول" في البديل المضاف: "يا زيد أبا عبد الله" بالنصب، كما تقول: يا أبا عبد الله، "وكذلك" في المنسوق والمضاف والمجرد من "أل": "يا زيد وأبا عبد الله، بالنصب، كما

تقول: يا أبا عبد الله.

"وهكذا حكمهما"، أي البدل والمنسوق المجردين من "أل"، "مع المنادى المنصوب"،
فيضمان إن كان مفردين وينصبان إن كان مضافين، تقول: يا أبا عبد الله بشر ويا عبد
الله وبشر، بضم بشر فيهما، ويا عبد الله أخا زيد، ويا عبد الله وأخا زيد، بنصب الأخ
فيهما.

قال في التسهيل¹: خلافاً للمازني والكوفيين في تجويز: يا زيد وعمراً، وقال في شرح
التسهيل²: أجروا المنسوق العاري من "أل" مجرى المقرون بها.

قال: وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم ينو إعادة "يا" فإن المتكلم قد يقصد إيقاع
نداء واحد على اسمين، كما يقصد أن يشتركا في عامل واحد. ا. هـ.

1 التسهيل ص 181.

2 شرح التسهيل 3/ 402.

(231/2)

الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء الدالة على المتكلم:

"وهو أربعة أقسام:

أحدها: ما فيه لغة واحدة، وهو "المنادى المعتل" بالألف أو الياء، "فإن ياءه" المضاف
هو إليها "واجبة الثبوت والفتح نحو: يا فتاي ويا قاضي"، فلا يجوز حذفها للإلباس، ولا
إسكانها، لئلا يلتقي ساكنان، ولا تحريكها بالضم أو الكسر، لثقلهما¹ على الياء.

"و" القسم "الثاني: ما فيه لغتان، وهو الوصف المشبه للفعل" المضارع في كونه بمعنى
الحال أو الاستقبال؛ "فإن ياءه ثابتة لا غير"؛ فإنه في حكم الانفصال فلم تمازج ما
اتصلت به، فليست كياء "قاض"، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو: يا مكرمي ويا
ضاري". وهل أصلها السكون أو الفتح؟ بقولان تقدما في باب المضاف إلى ياء المتكلم،
واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فإن إضافته محضة، وفي يائه² اللغات
الست الآتية.

"و" القسم "الثالث: ما فيه ست لغات، وهي ما عدا ذلك" المتقدم من القسمين،
"وليس أباً ولا أمّاً، نحو: يا غلامي، فالأكثر" فيه "حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو:
{يَا عِبَادِ فَاتَّقُونْ} " [الزمر: 16] أجري المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة

واحدة، نحو: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ} [الفجر: 4] "ثم ثبوتها ساكنة" على الأصل في البناء
"نحو: {يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ} [الزخرف: 68] "أو" ثبوتها "مفتوحة" للتخفيف،
"نحو: {يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا} " [الزمر: 53] وإنما كان السكون والفتح في مرتبة
واحدة نظرًا إلى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم.

1 في "ب": "لثقلها".

2 في "ب": "وبابه".

(232/2)

"ثم قلب الكسرة فتحة و" قلب "الياء ألفًا" لتحركها ما قبلها؛ لأن الألف أخف من
الياء، "نحو: {يَا حَسْرَتَا} " [الزمر: 56] والأصل: يا حسرتي، بكسر التاء وفتح الياء،
ثم قيل: يا حسرتي، بفتحهما 1. ثم قيل: يا حسرتا 2، بقلب الياء ألفًا. "وأجاز الأخفش"
والفارسي والمازني "حذف الألف" المنقلبة عن الياء "والاجتزاء بالفتح" عنها، فتقول: يا
حسرة، "كقوله": [من الوافر]

-707

ولست براجع ما فات مني ... بلهف ولا بليت ولا لو اني
فالباء في "بلهف" متعلقة بـ"راجع" ومجروها محذوف "أصله: بقولي"، ولهف: منادى
سقط منه حرف النداء، والأصل: "يا لهفًا" فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم
اجتزاء بالفتحة. والمعنى: ولست راجعًا ما فات مني بقولي: يا لهفي، ولا بقولي: يا ليتني
فعلته، ولا بقولي: لو أي فعلت 3. والحاصل أن ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا
بكلمة التمني ولا بكلمة "لو".

"ومنهم من" يحذف الياء 4 و"يكتفي من الإضافة بنيتها، ويضم الاسم" المضاف للياء،
"كما تضم المفردات" في غير الإضافة، "وإنما يفعل ذلك" الضم "فيما فيه أن لا ينادى
إلا مضافًا" كالأم والأب والرب 5، حملاً للقليل على الكثير، "كقول بعضهم: يا أم لا
تفعلي" بضم الميم. حكاه يونس 6. "وقراءة آخر: {رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ} [يوسف:
33] بضم "رب" 7 لأن الأم والرب الأكثر فيهما أن

1 في "أ": "بفتحها".

2 في "ب" "يا حسرتي".

707- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 63، 179، والإينصاف 1/ 390،
وأوضح المسالك 4/ 37، وخزانة الأدب 1/ 131، والخصائص 3/ 135، ووصف
المباني ص288، وسر صناعة الإعراب 1/ 521، 2/ 728، وشرح الأشموني 2/
332، وشرح عمدة الحفاظ 2/ 521، وشرح قطر الندى ص205، ولسان العرب
9/ 321 "لهف"، والمختسب 1/ 277، والمقاصد النحوية 4/ 248 والمقرب 1/
181، 2/ 201، والممتع في التصريف 2/ 622.

3 في "ب": "فعلته".

4 في "ب": "الفاء".

5 سقطت من "ب".

6 انظر شرح ابن الناظم ص412، والكتاب 2/ 213.

7 الرسم المصحفي: {رَبِّ} ؛ بالكسر؛ وقرئت بالضم: "رَبُّ". انظر إملاء ما من به
الرحمن 2/ 29، وشرح ابن الناظم ص412.

(233/2)

لا يناديا إلا مضافين للياء، والأصل: يا أمي ويا ربي، فحذفت الياء تخفيفاً وبنياً على
الضم تشبيهاً بالنكرة المقصودة، بخلاف: يا عدوي، فلا يجوز: يا عدو، بحذف الياء،
وضم الواو. قاله شارح اللباب، لأن نداءه مضافاً للياء لم يكثر.
وظاهر كلام الموضح أن تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة لا بالقصد والإقبال،
وقد صرح في "النهاية" بالثاني فقال¹: جعلوه معرفة بالقصد فنوه على الضم، وهذه
الضمة كهي في: يا رجل، إذا قصدت رجلاً بعينه. ا. هـ. ولعل هذا هو الذي حمل
الناظم على إسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله:
-592

واجعل منادى صح إن يصف ليا ... كعبد عبدي عبد عبداً عبدياً
والأظهر أن تعريف بالإضافة المنوية، لأنهم جعلوه لغة في المضاف إلى الياء، ولو كان
تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه.
"و" القسم "الرابع: ما فيه عشر 2 لغات، وهو الأب والأم، ففيهما مع اللغات الست"
المتقدمة أربع آخر 3 يأتي ذكرها، وأفصح الست حذف الياء وإبقاء الكسرة نحو: يا أب

ويا أم، بكسرهما، ثم إثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو، يا أبي ويا أمي، ثم قلبها ألفاً نحو: يا أبا ويا أما. ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو: يا أب ويا أم، بفتحهما، وأقلها الضم نحو، يا أب ويا أم بضمهما.

والأربعة الباقية "أن تعوض" 4 أنت "تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرهما، وهو الأكثر" في كلامهم، لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه 5 قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحاً، وتوجيه الفراء 6 بأن الياء في النية رده الزجاج 7 بأنه لا يقال: يا أبتى.

"أو تفتحها، وهو الأقيس"، لأن التاء بلد من ياء حركتها الفتح، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس، وقيل: لأن الأصل: يا أبتا، ويرده ما رد قول الفراء.

1 انظر شرح المرادي 3/ 305.

2 سقطت من "ب".

3 في "ب" "أربع لغات".

4 في "ب": "تضم".

5 في "ب": "من الكسرة التي كان يستحقها".

6 معاني القرآن للفراء 2/ 32.

7 في "ط": "الزجاجي". وانظر قول الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه 3/ 89.

(234/2)

"أو تضمها على التشبيه بنحو: ثبة وخبة، وهو شاذ"، حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع: يا أمت، بالضم 1، وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج 2، "وقد قرئ بمن" فبالكسر قرأ الجميع 3 إلا ابن عامر، وبالفتح قرأ ابن عامر 4، وبالضم قرئ في الشواذ 5. "وربما جمع بين التاء والألف فقليل: يا أبتا ويا أمتا"، وعليه قوله: [من الرجز]

-708

يا أبتا علك أو عساكا

وهو جمع بين العوض والمعوض "فهو كقوله": [من الرجز]

-709

أقول يا اللهم يا اللهما

"وسبيل ذلك الشعر".

وزعم ابن مالك⁶ أن الألف في "يا أبتا" هي التي يوصل بها آخر المندوب والمندى البعيد والمستغاث، وأنها ليست بدلًا من الياء، والأول قول ابن جني⁷. وربما جمع

1 في الكتاب 2/ 211: "يا أمة لا تفعلني".

2 انظر الارتشاف 3/ 137.

3 كما في الرسم المصحفي في قوله تعالى: {يَا أَبَتِ} [يوسف: 4].

4 كذلك قرأها أبو جعفر ويعقوب. انظر الإتحاف ص 262، ومعاني القرآن للقراء 2/

32، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص 413، والدرر 2/ 515.

5 لم تنسب قراءة الضم إلى أحد من القراء، وقد ذكرها القراء في معاني القرآن 2/ 32،

وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 3/ 90: "وأما "يا أبة إني"؛ بالرفع؛ فلا يجوز إلا

على ضعف، لأن الهاء هنا جعلت بدلًا من ياء الإضافة".

708- الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص 181، وخزانة الأدب 5/ 362، 367،

368، وشرح أبيات سيبويه 2/ 164، وشرح شواهد المغني 1/ 433، وشرح المفصل

7/ 123، 2/ 90، والكتاب 2/ 375، والمقاصد النحوية 4/ 252، وللعجاج في

ملحق ديوانه 2/ 310، وتحذيب اللغة 1/ 106، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/

336، والإنصاف 1/ 222، والجنى الداني ص 466، 470 والخصائص 2/ 96،

والدرر 1/ 277، ورصف المباني ص 29، 24، 355، وسر صناعة الإعراب 1/

406، 2/ 493، 502، وشرح الأشموني 1/ 133، 2/ 458، وشرح المفصل 2/

12، 3/ 118، 120، 8/ 87، 9/ 33، واللامات 135، ولسان العرب 14/

349 "روي"، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 130، والمقتضب 3/ 71، ومغني

اللبيب 1/ 151، 2/ 699، وهمع الهوامع 1/ 132، وتاج العروس "الياء".

709- تقدم تخريج الرجز برقم 703.

6 شرح الكافية الشافية 3/ 1327.

7 اللمع ص 175.

بين الناء والياء فقبل: يا أبتي ويا أمتي، وعليه قوله: [من الطويل]
-710

أيا أبتي لا زلت فينا فإنما ... لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً
وهو ضرورة خلافاً لكثير من الكوفيين، والأول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض
منه، وهو الياء، وربما قيل: يا أبأت، وعليه قول: [من الطويل]
-711

..... كأنك فينا يا أبأت غريب
فقبل: أراد: يا أبت ثم أشبع. وقيل: أراد: يا أبتا ثم قلب، وقيل: أراد يا أبا على لغة
القصر، ثم قدر لحاق الياء وأبدل منها الناء¹، واقتصر في النظم على قوله:
-594

وفي النداء أبت أمت عوض ... واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض
"ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن 2 ياء المتكلم إلا في النداء" خاصة، "فلا يجوز: جاءني
أبت، ولا: رأيت أبت". ولا: مررت بأبت. "والدليل على أن الناء في: يا أبت ويا
أمت³، عوض من الياء، أنهما لا يكادان يجتمعان" عند البصريين وطائفة من الكوفيين،
"و" الدليل "على أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء" عند جمهور البصريين،
وذهب الفراء إلى أنه يوقف الناء⁴، وحجة البصريين أنها تشبه تاء⁵ صياقلة، وحجة
الفراء أنها عوض من حرف لا يتغير وقفاً، وقد وقف أبو عمرو بالناء⁶ وهو رأس
البصريين، ورسمت في المصحف بالناء، ويجوز رسمها بالهاء.

710- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 458، وشرح التسهيل 3/ 407، وشرح
المرادي 3/ 317، والمقاصد النحوية 4/ 251.
711- صدر البيت:

تقول ابنتي لما رأيتني شاحبا
وهو لأبي الحدرجان في نوادر أبي زيد ص 239، وبلا نسبة في أساس البلاغة "شحب"،
والاقتضاب ص 645، والخصائص 1/ 339، والدرر 2/ 515، وشرح التسهيل 3/
407، وشرح المرادي 3/ 319، ولسان العرب 14/ 8، 10 "أبي"، ومقاييس اللغة
3/ 252، والمقاصد النحوية 4/ 253، وهمع الهوامع 2/ 157.

1 انظر الدرر 2/ 515-516، والاقتضاب ص 645، والمقاصد النحوية 4/ 253.

2 في "أ": "من".

3 في "ب": "أمتي".

4 معاني القرآن للفراء 2/ 32.

5 في "أ": "هذا".

6 انظر الإتحاف ص262.

(236/2)

فصل:

"وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء" نحو: يا غلام غلامي "فالياء ثابتة لا غير"، ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى. وهي إما ساكنة أو مفتوحة "كقولك: يابن أخي ويابن خالي"، ويا بنت أخي ويا بنت خالي، "إلا إذا كان" المنادى "ابن عم أو ابن أم"، أو ابنة عم أو ابنة أم، "فالأكثر" حذف الياء و"الاجتزاء بالكسرة عن الياء" كقولك، يابن عم ويابن أم، بكسر الميم فيهما.

ثم قال الزجاجي¹: لا تركيب، بل إضافتان، وقال في الارتشاف² نقلاً عن أصحابه، إنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد، وإنهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر، إذا أضافوها للياء، فليس إضافة واحدة. ا. هـ.

"أو أن يفتح"، ثم قيل: "للتركيب المزجي" كقولك: يابن عم ويابن أم، بفتح الميم فيهما. وقيل: الأصل عما وأما، بقلب الياء ألفاً، فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. والأول: قل: هو مذهب سيويه والبصريين³، والثاني قول الكسائي والفراء⁴ وأبي عبيدة، وحكي عن الأخفش، "وقد قرئ في السبع: {قَالَ ابْنُ أُمٍّ} [الأعراف: 150] بالوجهين"، الكسر والفتح،⁵ وإليهما أشار الناظم بقوله: 593-

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر ... في يابن أم يابن عم لا مفر
"و" العرب "لا يكادون يثبتون الياء ولا الألف" فيهما "إلا في الضرورة⁶، كقوله"

1 انظر الجمل ص162.

2 انظر الارتشاف 3/ 137.

3 الكتاب 2/ 214.

4 معاني القرآن للفراء 1/ 394.

5 الرسم المصحفي: {أُمٌّ} ؛ بالفتح، وقرأها بالكسر: ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف

وبكر. انظر الإتحاف ص231، ومعاني القرآن للفراء 1/ 394، والنشر 2/ 272،
وأما ابن الشجري 2/ 75.

6 كذا قال ابن الناظم في شرحه ص412-413، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه 2/
379، ويرى المبرد في الاقتضاب أن إثبات الياء أجود، أما ابن عقيل فقال في شرحه
2/ 276: "لا يجوز إثبات الياء ... لأن التاء عوض من الياء، فلا يجمع بين العوض
والمعوض عنه".

(237/2)

وهو أبو زيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر في مراثية أخيه: [من الخفيف]
-712

يابن أُمي ويا شقيق نفسي ... أنت خليتي لدهر شديد
"وقوله"، وهو ابن النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة: [من الرجز]
-713

يا بنة عما لا تلومي واهجعي ... وانمي كما ينمي خضاب الأشجعي
ويروى:

لا يخرق النوم حجاب مسمعي

-712 البيت لأبي زيد في ديوانه ص48، والدرر 2/ 170، والكتاب 2/ 213،
ولسان العرب 10/ 182 "شقق"، والمقاصد النحوية 4/ 222، وبلا نسبة في أمالي
ابن الشجري 2/ 179، وأوضح المسالك 4/ 40، وشرح ابن الناظم ص413، وشرح
الأشعري 2/ 457، وشرح التسهيل 3/ 406، وشرح المرادي 3/ 313، وشرح
المفصل 2/ 12، ومعاني القرآن وإعرابه 2/ 379، والمقتضب 4/ 250، وجمع الهوامع
2/ 54.

-713 الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص134، وخزانة الأدب 1/ 364،
والدرر 2/ 170، وشرح أبيات سيبويه 1/ 440، وشرح المرادي 3/ 313، وشرح
المفصل 2/ 12، والكتاب 2/ 214، ولسان العرب 12/ 424، "عمم"، واحتسب
2/ 238، والمقاصد النحوية 4/ 224، ونوادر أبي زيد ص19، وبلا نسبة في أوضح

المسالك 4 / 41، ورصف المباني ص 159، وشرح ابن الناظم ص 413، والمقتضب 4 / 252، وجمع الهوامع 2 / 54.

(238/2)

باب في ذكر أسماء لازمت النداء:

فلا تستعمل في غيره، فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافاً إليها، وهي كثيرة: "منها فل" بضميتين "وفلة" بضم الفاء، وهما عند سيبويه 1 كناية 2 عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان، فـ"فل" "بمعنى رجل، و" فلة "بمعنى امرأة".
"وقال ابن مالك وجماعة" منهم ابن عصفور وابن العلي: فل وفلة كناية عن علم من يعقل، ففل "بمعنى زيد، و" فلة "بمعنى هند، ونحوهما" من أعلام الأناسي 3. ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحاً وإنما لزم من قوله 4: ويقال: يا فل للرجل، ويا فلة للمرأة، بمعنى يا فلان ويا فلانة، فظاهر أن "فل" و"فلة" كناية عن علم من يعقل، لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانة، وهما كنيانان عن علم من يعقل. قاله المرادي 5.
"و" ما قاله ابن مالك "هو" والجماعة "وهم" بفتح الهاء مصدر وهم، بالكسر: إذا غلط، "وإنما ذلك" الذي هو "بمعنى" زيد وهند: "فلان وفلانة"، لا: فل وفلة.

1 الكتاب 2 / 248.

2 سقطت من "ب".

3 الارتشاف 3 / 149.

4 شرح التسهيل 3 / 419، وشرح الكافية الشافية 3 / 1329.

5 شرح المرادي 4 / 5.

(239/2)

والحق أن ما قاله ابن مالك مبني على أن أصل "فل، وفلة": فلان وفلانة 1، وهو مذهب الكوفيين، وقد صرح بذلك فلا وهم إلا على قول ابن عصفور، فإنه لا يقول 2: إن أصلهما فلان وفلانة.

ومذهب سيبويه أن لام "فل" ياء محذوفة كـ"يد" ومادته "ف ل ي"، وتصغيره "فلي" إذا

سمي به 3، ومذهب الكوفيين أن لامة نون، وأصله فلان ثم رخم بحذف الألف والنون، ومادته "ف ل ن"، وتصغيره "فلين". ورد بأنه لو كان أصله فلاناً لقليل في ترخيمه: فلا، ولما قيل في التأنيث. فلة، ولما اختص بالنداء، كما أن فلانا كذلك، "وأما قوله"، وهو أبو النجم العجلي: [من الرجز]

-714

تضل منه أبلي بالهوجل ... في لجة أمسك فلاناً عن فل
"فقال ابن مالك 4: هو "فل" الخاص بالنداء، استعمل "في غير النداء" مجروراً بـ "عن"
"للضرورة"، وصرح بذلك في النظم فقال:

-597

..... وجر في الشعر فل
وليس كذلك، "والصواب أن أصل "فل" "هذا" المجرور بـ "عن": "فلان، وأنه حذف منه
الألف والنون"، والتقدير: أمسك فلاناً عن فل، أي عن ذكره، في لجة، بفتح اللام، أي
اختلاط الأصوات، وليس حذف الألف والنون منه للترخيم وإنما هو "للضرورة كقوله"،
وهو ليبيد: [من الكامل]

-715

درس المنا بمنال فآبان ... فتقادم بالحبس فالسوبان

1 شرح التسهيل 3 / 419.

2 المقرب 1 / 182.

3 الكتاب 2 / 248، 3 / 452.

714- الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص 407، والطرائف الأدبية ص 66،
والمنصف 2 / 225، وخزانة الأدب 2 / 389، والدرر 1 / 389، وسمط اللآلي
ص 257، وشرح أبيات سيبويه 1 / 439، وشرح المفصل 5 / 119، وشرح شواهد
المغني 1 / 450، والكتاب 2 / 148، 3 / 452، والمقاصد النحوية 4 / 228، وبلا
نسبة في الارتشاف 3 / 149، وأوضح المسالك 4 / 43، وشرح ابن الناظم ص 416،
وشرح الأشموني 2 / 460، وشرح ابن عقيل 2 / 278، وشرح التسهيل 3 / 419،
وشرح الكافية الشافية 3 / 1331، وشرح المرادي 4 / 9، وشرح المفصل 1 / 48،
والمقتضب 4 / 283، وهمع الهوامع 1 / 177.

4 شرح التسهيل 3 / 419، وشرح الكافية الشافية 3 / 1331.

715- البيت للبيد في ديوانه ص 138، والارتشاف 3 / 163، والدرر 2 / 499،

وسمط اللآلي ص 13، وشرح التسهيل 3 / 431، وشرح شواهد الشافية ص 397،
ولسان العرب 8 / 37، "تلع"، 13 / 5 "أبن"، والمقاصد النحوية 4 / 246، وتاج
العروس 20 / 399، 400 "تلع"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 44، وشرح
الأشتموني 2 / 460، وكتاب العين 1 / 173، والمسائل العسكرية ص 116، وجمع
الهوامع 2 / 156.

(240/2)

"أي: درس المنازل". فحذف الزاي واللام ضرورة¹.
ودرس: عفا، ومتالع، بضم الميم، وبالتاء المثناة فوق: اسم موضع، وقيل: جبل²،
وكذلك "أبان" بالموحدة، والحبس، بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة وفي آخره سين
مهملة، والسوبان: بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون:
أسماء مواضع.
"ومنها: لؤمان، بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية، بمعنى كثير اللؤم" والخبث "ونومان، بفتح
أوله وواو ساكنة ثانيه، بمعنى كثير النوم"، ولا يقاس عليهما³، وهذا معنى قول الناظم⁴:
-595-

وفل بعض ما يخص بالندا ... لؤمان نومان كذا واطردا
ومنها: فعل؛ بضم الفاء وفتح العين؛ المعدول عن فاعل ك: غدر، بالغين المعجمة،
وفسق، سبا للمذكر بمعنى: يا غادر ويا فاسق، واختار ابن عصفور كونه قياسيا⁵،
فيقاس عليه ما أشبهه، واختار ابن مالك كونه سماعيا⁶، وإلى ذلك أشار في النظم بقوله:
-597-

وشاع في سب الذكور فعل ... ولا تقس.....
ومنها: فعال؛ بفتح الفاء وكسر اللام؛ المعدول عن فاعلة أو فعيلة، ك: فساق وخبث
سبا للمؤنث، بمعنى: يا فاسقة ويا خبيثة، و"قوله" وهو الخطيئة يهجو امرأته:
[من الوافر]

-716-

أطوف ما أطوف ثم آوي ... إلى بيت قعيدته لكاع

1 في الدرر 2 / 499، أن هذا الحذف هنا مستباح للضرورة، بدليل أن "المنازل" لو

سمي به مجرداً من الألف واللام لم يرخم بحذف الزاي واللام اتفاقاً.

2 في الدرر 2/ 500 أنه جبل بنجد.

3 في شرح ابن الناطم ص415: "لا يقاس على هذه الصفات بإجماع"، وانظر شرح المرادي 4/ 6.

4 في "ط": "الناظم".

5 المقرب 1/ 182.

6 شرح التسهيل 3/ 419، وهو أيضاً رأي ابن الناطم في شرحه ص415.

716- البيت للحطينة في ملحق ديواه ص156، وجمهرة اللغة ص622، وخزانة

الأدب 2/ 404، 405، والدرر 1/ 143، 390، وشرح المفصل 4/ 57، والمقاصد

النحوية 1/ 473، 4/ 229، ولأبي الغريب النضري في اللسان 8/ 323، وبلا نسبة

في أوضح المسالك 4/ 45، وابن الناطم ص416، وشرح شذور الذهب ص92،

وشرح ابن عقيل 1/ 139، وشرح التسهيل 3/ 430، وشرح الكافية الشافية 3/

1331، وشرح المرادي، 4/ 10، والمقتضب 4/ 238، وجمع الهوامع 1/ 82،

178.

(241/2)

ف"قعيدته" مبتدأ، ولكاع: خبره، "فاستعمله" في غير النداء "خبراً ضرورة"، وقيل: لا ضرورة، والخبر قول 1 محذوف والتقدير: قعيدته يقال لها: يا لكاع، فحذف الخبر وحرف النداء. وقعيدة الرجل: امرأته، سميت بذلك للزومها البيت. ومعنى "لكاع" خسيصة. "وينقاس" فعال "هذا" الذي هو سب 2 للمؤنث، "وفعال بمعنى الأمر" ك: نزال "بمعنى انزل، وتراك بمعنى اترك، "من كل فعل ثلاثي" مجرد "تام متصرف تصرفاً كاملاً، "فخرج نحو: دحرج" لأنه رباعي، وشذ دارك من أدرك، "و" خرج نحو "كان" لأنه ناقص، "و" خرج نحو: "نعم وبئس" لأنهما جامدان، وخرج نحو: يذر ويدع، لأنهما ناقصا التصرف. هذا مذهب سيبويه 3، "و" خالفه "المبرد" في البابين فقال 4: لا يقال منهما إلا ما سمع، "ولا يقيس فيهما"، والأول أصح، وإليه أشار الناظم بقوله:

-595

..... واطردا

-597

في سب الأنثى وزن يا خباث ... والأمر هكذا من الثلاثي

1 سقطت من "ب".

2 في "ب": "لسب" مكان "هو سب".

3 الكتاب 3 / 178، 280.

4 الكامل ص 587.

(242/2)

باب الاستغاثة:

وهي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة.

"إذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف" الذي ينادى به المستغيث "يا" لأنها حروف النداء. "و" وجب "كونها مذكورة"، لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت، كما تقدم، والحذف مناف لذلك. "وغلب" في المنادى المستغاث "جره بلام واجبة الفتح" لأنه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-598

إذا استغيث اسم منادى خفضاً ... باللام مفتوحاً.....

"كقول عمر -رضي الله عنه: "يا لله" للمسلمين"1، "وقول الشاعر": [من الخفيف]

-717

يا لقومي ويا لأمثال قومي ... لأناس عتوهم في ازدياد
"إلا إن كان" المستغاث ياء المتكلم نحو: يا لي، أو "معطوفاً" على مستغاث "ولم تعد معه
"يا" فتكسر" اللام، نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين، وعليه البيت السابق، وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله:

-599

وافتح مع المعطوف إن كررت يا ... وفي سوى ذلك بالكسر اثتيا

1 شرح قطر الندى ص 218، والأصول 1 / 352.

717- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 46، وشرح ابن الناظم ص 417،

وشرح الأشموني 2/ 462، وشرح قطر الندى ص218، وشرح الكافية الشافية 3/ 1335، وشرح المرادي 4/ 17، والمقاصد النحوية 4/ 256.

(243/2)

"ولام المستغاث له مكسورة دائماً على الأصل "كقوله"، وهو عمر -رضي الله عنه:
"يا لله للمسلمين بكسر لام "للمسلمين". "وكقول الشاعر": [من البسيط]
-718

يكيك ناء بعيد الدار مغترب ... يا للكهول وللشبان للعجب
بكسر لام العجب، إلا أن يكون المستغاث له ضميراً غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو:
يا لزيد لك، أو: له.

ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين، تقول: يا لك لي، تستغيث المخاطب
لنفسك. قاله في النهاية. "ويجوز أن لا يبتدأ المستغاث باللام، فالأكثر حينئذ أن يختتم
بالألف" عوضاً من اللام، ومن ثم لا يجتمعان، وإليه أشار الناظم بقوله:
-600

ولام ما استغيث عاقبت ألف
"كقوله": [من الخفيف]
-719

يا يزيدا لآمل نبيل عز ... وغنى بعد فاقة وهوان
ف"يزيدا" مستغاث، والألف فيه عوض من اللام، "ولآمل" بكسر اللام مستغاث له،
وهو اسم فاعل "آمل" و"نيل" مصدر "نال" مفعول آمل، والعز مقابل الهوان، والغنى
مقابل الفاقة، والفاقة. الفقر، والهوان: الذل.
"وقد يخلو" المستغاث "منهما" أي من اللام والألف، فيعطى ما يستحقه لو كان منادى
غير مستغاث، كقولك: يا زيد لعمر، و"كقوله": [من الوافر].
-720

ألا يا قوم للعجب العجيب ... وللغفلات تعرض للأريب
ف"ألا" حرف تنبيه واستفتاح، وقوم: مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء
بالكسرة، وللعجب: مستغاث له، وللغفلات: عطف عليه، والأريب: العالم بالأمور.

718- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 47، وخزانة الأدب 2/ 154، والدرر
1/ 393، ورصف المباني ص 220، وشرح ابن الناظم ص 417، وشرح الأشموني 2/
462، وشرح شواهد الإيضاح ص 203، وشرح قطر الندى 219، وشرح الكافية
الشافية 3/ 1335، وشرح المرادي 4/ 18، ولسان العرب 12/ 560، 563،
"لوم"، والمقاصد النحوية 4/ 257، والمقتضب 4/ 256، والمقرب 1/ 184، وجمع
الهوامع 1/ 180.

719- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 49، والجنى الداني ص 177، والدرر
2/ 49، وشرح ابن الناظم ص 419، وشرح الأشموني 2/ 463، وشرح شواهد المغني
2/ 491، وشرح الكافية الشافية 3/ 1337، وشرح المرادي 4/ 23، ومغني اللبيب
2/ 371، والمقاصد النحوية 4/ 262.

720- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 50، وشرح ابن الناظم ص 419،
وشرح الأشموني 2/ 463، وشرح قطر الندى ص 221، وشرح المرادي 4/ 23،
والمقاصد النحوية 4/ 263.

(244/2)

"ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث" من غير فرق. وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله:

-600

..... ومثله اسم ذو تعجب ألف

وهو على قسمين: أحدهما أن يرى أمراً عظيماً فينادي جنسه. "كقولهم: يا للماء ويا
للدواهي، إذا تعجبوا من كثرتهم"، والثاني أن يرى أمراً يستعظمه فينادي من له نسبة
إليه وممكنه فيه نحو: يا للعلماء، ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو قوله: [من

الرجز]

-721

يا عجباً لهذه الفليقة ... هل تذهبن القوباء الريقة

وهذا البيت لأعرابي أصابته قوباء فقبل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك وتعهدها بذلك
فإنها ستذهب، فتعجب من ذلك، والفليقة: الداهية. وقد يخلو المتعجب منه من اللام
والألف نحو: يا عجب.

721- الرجز لابن قنّان في لسان العرب 1/ 693 "قوب"، والتنبيه والإيضاح 1/
130، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص344، وجمهرة اللغة ص965، 1026،
1233، والجنى الداني ص177، وشرح شواهد الشافية ص399، وشرح شواهد المغني
2/ 791، وكتاب اللامات ص88، ومغني اللبيب 2/ 372، والمنصف 3/ 61،
وتهذيب اللغة 9/ 351، وتاج العروس 4/ 86، "قوب"، "فلق"، ومقاييس اللغة 5/
37، وديوان الأدب 3/ 382.

(245/2)

باب الندبة:

بضم النون.

"حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة"، كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز:

[من البسيط]

-722

..... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

أو حكماً، كقول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وقد أخبر بجرب شديد أصاب قوماً
من العرب: واعمره واعمره.

"أو المتوجع منه" لكونه محل ألم، كقول قيس العامري: [من الطويل]

-723

فوا كبدا من حب من لا يحبني ... ومن عبرات ما لهن فناء

أو لكونه سبب ألم، كقول ابن قيس الرقيات: [من الكامل]

-724

تبكيهم الدهماء معولة ... وتقول سلمى وارضيتيه

وكقول القائل: وامصيتاه، لأن الرزية، والمصيبة سببا 1 الألم الذي حصل له.

722- صدر البيت:

حملت أمرا عظيماً فاصطبرت له

وتقدم تخريجه برقم 691.

723- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص35، وشرح عمدة الحفاظ ص291، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 464، وشرح المرادي 4/ 25.

724- البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص99، وشرح أبيات سيبويه 1/ 549 وشرح التسهيل 3/ 415، شرح الكافية الشافية 3/ 1342، وشرح المرادي 4/ 25، والكتاب 2/ 221، والمقاصد النحوية 4/ 274، وبلا نسبة في المقتضب 4/ 272.

1 في "ب": "لسبب".

(246/2)

وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك، ومن ثم منعوا في النداء، يا غلامك، لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر. ولا يجمع بين خطابين، وأجازوا في الندبة: واغلامك، فلذلك قالوا: حكم المندوب "حكم المنادى"، وقال الناظم:

601-

ما للمننادى اجعل لمندوب
"فيضم" إن كان مفردًا كما "في نحو: وا زيدا، وينصب" إن كان مضافًا، [كما] 1 "في نحو: وا أمير المؤمنين"، أو مطولا، كما في نحو: وا ضاربًا عمرًا، وإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله: [من الرجز]

725-

وافقعسا وأين مني فقعس
"إلا أنه لا يكون 2 نكرة ك: رجل" فلا يقال: وا رجلاه، خلافاً للرياشي 3 مدعيًا أنه جاء في الحديث: "وا جبلاه" فإن صح فهو نادر.
"ولا" معرفًا "مبهما ك: أي" والمضمر "واسم الإشارة والموصول"، فلا يقال: وا أيهاه، ولا: وا أنتاه. ولا: وا هذاه، ولا: وا من ذهباه، لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

601-

..... وما ... نكر لم يندب ولا ما أبهما
"إلا ما" كان موصولا غير مبدوء بـ"أل" و"صلته مشهورة، فيندب" عند الكوفيين خلافاً للبصريين "نحو: وا من حفر بئر زمزماه4، فإنه" في شهرته "بمنزلة: وا عبد المطلباه"،

وذلك شاذ عند البصريين⁵، واتفق الجميع على منع ندبة الموصول

1 إضافة من "ب"، "ط".

- 725- الرجز لرجل من بني أسد في الدرر 1/ 374، والمقاصد النحوية 4/ 272،
وبلا نسبة في الارتشاف 3/ 144، والدرر 1/ 392، ورصف المباني ص 27، وشرح
ابن الناظم ص 421، وشرح الأشموني 2/ 464، وشرح التسهيل 3/ 414، وشرح
الكافية الشافية 3/ 1342، وشرح المرادي 4/ 27، ومجالس ثعلب 2/ 542،
والمقرب 1/ 184، وجمع الهوامع 10/ 172، 179.
2 في "ب"، "ط": "أن يكون" مكان "أنه لا يكون".
3 في "ب": "الفارسي". انظر الارتشاف 3/ 143.
4 الإنصاف 1/ 337، وشرح ابن الناظم ص 421، وشرح ابن عقيل 2/ 103.
5 انظر الإنصاف 1/ 362، المسألة رقم 51.

(247/2)

المبدوء بـ"أل" وإن اشتهرت صلته، فلا يقال: وا الذي حفر بئر زمزماه، إذ لا يجمع بين
حرف الندبة و"أل" وبذلك يقيد قول الناظم:
-602

ويندب الموصول بالذي اشتهر ... كبئر زمزم يلي وا من حفر
وتقدم الخلاف في ندائه. وأصل زمزم: زمم، أبدلت الميم الثانية زايًا، قاله في الفردوس.
"إلا أن الغالب أن يختم بالألف" إطالة للصوت "كقوله"، وهو جرير: [من البسيط]
-726

..... وقمت فيه بأمره الله يا عمرا
وإلى ذلك أشار بقوله:
-603

ومنتهى المندوب صله بالألف
وأما لحاقها بتوابع المندوب فقال ابن الخبار في "النهاية": إنه لا خلاف في جواز لحاقها
آخر الصفة إذا كانت ابنا بين علمين نحو: وا زيد بن عمرا، وأما البدل والبيان والتوكيد
فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد، وعندي أنها تدخل آخر

البدل؛ لأنه قائم مقام المبدل منه، فتقول: وا غلامنا زيدا، وتدخل العطف النسقي نحو: وا زيد وعمراه. ا. هـ.

وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر -رضي الله عنه: وا عمراه وا عمراه. "ويجذف لهذه الألف ما قبلها 1 من ألف نحو: وا موساه"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-603

..... متلوها إن كان مثلها حذف

وأجاز الكوفيون قياساً قلب الألف ياء فقالوا 2: وا موسياه.

"أو" من "تنوين" ظاهر أو مقدر "في" آخر "صلة، نحو: وا من حفر بئر زمزماه"، بحذف التنوين من زمزم، فإنه منصرف باعتبار انه علم على القلب، وإن اعتبر أنه علم على البئر فهو غير منصرف، وفيه تنوين مقدر، كما صرح به في أول باب الإضافة.

"أو" تنوين "في مضاف إليه نحو: وا غلام زيدا، أو في "علم 3 محكي

726- صدر البيت:

حملت أمرا عظيماً فاصطبرت له

وقد تقدم تخريجه برقم 691، كما تقدم برقم 722.

1 في "ب": "من".

2 انظر شرح المرادي 4 / 28.

3 في "ب": "فعل".

(248/2)

نحو: وا قام زايده، فيمن 1 اسمه: قام زيد"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-604

كذاك تنوين الذي به كمل ... من صلة أو غيرها.....

وأجاز الكوفيون حذف التنوين وإثباته مع فتحه، [فيقولون: وا غلام زيدناه 2، محافظة على بقاء ألف الندبة، ومع كسره وقلب الألف ياء] 3: فيقولون: وا غلام زيدنيه 4، على أصل التقاء الساكنين.

وأجاز الفراء حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء، فيقول: وا غلام زيدنيه، ولا يجيز البصريون إلا حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما في اجتماع الألفين.

"و" يحذف لهذه الألف ما قبلها "من ضمة" بنائية "نحو: وا زيداه" ووا منداه فيمن اسمه "مند" "أو كسرة" إعرابية "نحو: وا عبد الملكاه، أو" بنائية نحو: "وا حداماه" لأن ما قبل الألف لا يكون مضمومًا ولا مكسورًا.

"فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس أبقيا وجعلت الألف ياء بعد الكسرة نحو: وا غلامكي"، إذ لو قيل: واغلامكا، التبس بالمذكر، "وواوًا بعد الضمة نحو: وا غلامهو، أو: وا غلامكمو"، إذ لو قيل: وا غلامها، وا غلامكما، التبس المذكر بال مؤنث في الأولى، والجمع بالثنى في الثانية، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-605

والشكل حتمًا أوله مجانسا ... إن يكن الفتح بوهم لابسًا
"ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد" الثلاثة توصلًا إلى زيادة المد، نحو: وا زيداه، وا غلامكيه، وا غلامكموه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-606

وواقفا زد هاء سكت إن ترد
فإن وصلت حذفتها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقول المتنبي: [من البسيط]

-727

وا حر قلباه ممن قلبه شبم
ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرهما على أصل التقاء الساكنين، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين.

1 بعده في "ب": "كان".

2 في "ط": "زيداه".

3 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

4 في "ط": "زيديه".

727- عجز البيت: "ومن يجسمي وحالي عنده سقم"، وهو للمتنبي في ديوانه 3/

80، وخزانة الأدب 7/ 276، وشرح قطر الندى ص 223، وشرح المفصل 10/

44.

فصل:

"وإذا ندب المضاف للياء" الجائز فيه اللغات الست "فعلى لغة من قال: يد عبد، بالكسر، أو يا عبد، بالضم"، أو يا عبد، بالفتح، مع حذف الياء فيهن، "أو يا عبدا بالألف" المنقلبة عن الياء "أو يا عبدي، بالإسكان" في الياء. "يقال" في هذه اللغات الخمس: "وا عبدا، وعلى لغة من قال: يا عبدي، بالفتح" في الياء، "أو يا عبدي، بالإسكان" في الياء "يقال: وا عبديا، بإبقاء الفتح على الأول" وهو: يا عبدي، بالفتح، واجتلابه على الثاني" وهو يا عبدي، بالإسكان.

"وقد تبين" من جواز: وا عبدا ووا عبديا في يا عبدي، بالإسكان، "أن لمن سكن الياء أن يحذفها" في الندبة ويقول: وا عبدا، "أو يفتحها" ويقول: وا عبديا، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-607

وقائل وا عبديا وا عبدا ... من في الندا اليا ذا سكون أبدى
"والفتح رأي سيبويه"1، وهو أقيس وأقل عملا، "والحذف رأي المبرد"2.
والحاصل أنه إذا ندب على لغة من حذف الياء3، فإن كان ما قبلها مفتوحاً أقرت الفتحة على حالها وأتى بألف الندبة، وإن كان مكسوراً أو مضموماً جعل بدل الكسر والضمة فتحة وزيدت الألف، وعلى لغة من أبدل ألفاً حذف الألف المبدلة وزيدت ألف الندبة، كما يفعل ذلك بالمقصود، وعلى لغة من أثبت الياء مفتوحة زيدت الألف ولم تحتاج إلى عمل ثان، لأن الياء متهئية بالفتحة لمباشرة الألف. وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين، وإبقاؤها مفتوحة.
"وإذا قيل: يا غلام غلامي، لم يجز في الندبة حذف الياء؛ لأن المضاف إليها"، وهو غلام الثاني، "غير منادى" لأنه مضاف إليه المنادى، والمضاف إليه المنادى غير منادى، وحكم4 المندوب حكم المنادى، فلما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة، والله أعلم بالصواب.

1 الكتاب 2/ 221.

2 في المقتضب 4/ 270 أنه أجاز الفتح والحذف.

3 سقطت من "ب".

4 بعده في "ب": "منادى".

باب الترخيم

مدخل

...

باب الترخيم:

وهو لغة: التسهيل والتلين، يقال: صوت رخيم، أي: سهل لين.

واصطلاحاً: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وهو ثلاثة أنواع: ترخيم النداء، وترخيم الضرورة، وهما المذكوران في هذا الباب، وترخيم التصغير، وسيأتي في باب التصغير¹.

"يجوز ترخيم المنادى، أي حذف آخره تخفيفاً²، وذلك بشرط كونه معرفة"، لأن المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها، خص الآخر، بذلك لأنه محل التغيير.

"غير مستغاث" مجرور باللام، "ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي إسناد فلا يرخم نحو

قول الأعمى: يا إنساناً خذ بيدي". لأنه نكرة. "ولا" نحو² "قولك: يا لجعفر"، لأن

المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله، فكان غير

منادى، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه، فإن لم يجز باللام جاز

ترخيمه، نص على ذلك سيبويه في كتابه³، وأقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف

والسيرافي، وعبرة التسهيل تقتضيه⁴، فإنه قيد المنادى بكونه مبنياً، والمستغاث المجرور

باللام معرب، وغير المجرور المفرد مبني، وشاهد ترخيمه قوله: [من الوافر]

1 في "ب"، "ط": "بابه" مكان "باب التصغير".

2 سقطت من "ب".

3 الكتاب 2 / 240.

4 التسهيل ص 188.

اللام كقوله: [من الرمل]

-729-

كلما نادى مناد منهم ... يا لتيم الله قلنا يا لمال
وهو ضرورة اتفاقاً.

"و" لا يرخم نحو: "وا جعفره"، لأن المندوب ليس منادى حقيقة وإن كانت صورته
صورة المنادى، لأنه لا يطلب إقباله. "و" لا يرخم نحو: "يا أمير المؤمنين"، لأن المضاف
إليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة. "و" لا يرخم
نحو: "يا تأبط شرّاً، علماً"، لأن أصله الجملة، وجزؤها الثاني ليس منادى، "و" نقل "عن
الكوفيين إجازة ترخيم الإضافة بحذف عجز المضاف إليه¹ تمسكاً بنحو قوله": [من
الطويل]

-730-

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة ... سيدعوه داعي ميتة فيجيب
أراد: يا أبا عروة، فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء، وأجيب بأنه نادر².
و"تبعد": بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين: من البعد، بفتحتين، وهو
الهلاك. وميتة بكسر الميم: هيئة من الموت. وأندر من هذا حذف المضاف إليه بأسره
كقوله: [من السريع]

-731-

يا عبد هل تذكرني ساعة

-728- صدر البيت:

تماني ليقتلني لقيط

وهو للأحوص بن شريح في الارتشاف 3/ 152، والكتاب 2/ 238، والمقاصد
النحوية 4/ 300، وبلا نسبة في الدرر 1/ 399، وشرح الأشموني 2/ 471، وشرح
المرادي 4/ 46، وجمع الهوامع 1/ 181.

-729- البيت لمرة بن الرواغ في المقاصد النحوية 4/ 300، وبلا نسبة في الارتشاف
3/ 152، وتذكرة النحاة ص 164، وشرح الأشموني 2/ 471، وشرح المرادي 4/ 47.

1 سقطت من "ب".

-730- البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص 239، والإنصاف 1/ 348، وأوضح
لمسالك 4/ 56، وخزانة الأدب 2/ 336، 337، وشرح التسهيل 3/ 237، وشرح

عمدة الحفاظ ص 313، وشرح المفصل 2 / 20، والمقاصد النحوية 4 / 287.
2 الإنصاف 1 / 348.

731- عجز البيت:

في موكب أو رائدًا للقنيص

وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص 69، والمقاصد النحوية 4 / 298، وبلا نسبة في
الارتشاف 3 / 153، وشرح التسهيل 3 / 432.

(252/2)

أراد: يا عبد عمرو، وعبد عمرو، 1 علم له.
"وزعم ابن مالك" في النظم 2 والتسهيل 3 وشرحه 4 "أنه قد يرخم ذو الإسناد، وأن عمرا
نقل ذلك" عن العرب، فقال في شرح التسهيل 5: ونص؛ يعني سيبويه؛ في "باب
النسب" على أن من العرب من يرخمه فيقول في "تأبط شرًا": يا تأبط، ورتب على
ترخيمه النسب إليه، قال 6: ولا خلاف في النسب إليه. ا. هـ.
ولاشتهار المنع في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على أن صاحب المنع هو
الناقل للإجازة عن العرب.
والذي نقل عن سيبويه وقع له في "باب الإضافة إلى الحكاية"، قال 7: فإذا أضفت إلى
الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر، فلزمه الحذف كما
لزمهما، وذلك قولك في تأبط شرًا، تأبطي. قال: ويدل على ذلك أن من العرب من
يفرد فيقول: يا تأبط أقبل، فيجعل الأول مفردًا، فكذلك تفرده في الإضافة.
يعني في النسب، هذا نصه في المسألة في باب النسب.
ونص في باب الترخيم على المنع فقال 8: واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك لا تريد أن
ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: "تأبط شرًا" قال: ولو رخمتم هذا
لرخمتم رجالا يسمى: [من الكامل]

732-

يا دار عبلة بالجواء تكلمي
ا. هـ.

1 سقط من "ب": "وعبد عمرو"

2 قال ابن مالك في الألفية:

والعجز احذف من مركب وقل ... ترخيم جملة وذا عمرو نقل

3 التسهيل ص188.

4 شرح التسهيل 3 / 422.

5 شرح التسهيل 3 / 422.

6 سقطت من "ب".

7 الكتاب 3 / 277، وانظر شرح ابن الناظم ص426.

8 الكتاب 2 / 269.

732- عجز البيت: "وعمي صباحًا دار عبلة واسلمي"، وهو لعنرة في ديوانه

ص187، والاختصاص ص478، وخزانة الأدب 1 / 60، 6 / 169، وشرح أبيات

سيبويه 1 / 517، وشرح شواهد الشافية ص238، وشرح شواهد المغني 1 / 480،

والكتاب 2 / 269، 4 / 213، ولسان العرب 12 / 641، "وعم"، وشرح المفصل 2 /

24.

(253/2)

وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعلم على المذكور في

بابه، لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابيه، فإنه لم يعتن به كاعتنائه

بالأول، لكون ذكره استطرادًا، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ولم يكن هنالك

تاريخ، وقول الناظم:

-614

..... وقل ... ترخيم جملة وذا عمرو نقل

يوهم أنه لم ينقل عنه غيره، وقد عرفت ما فيه. "وعمرو هذا" المذكور في النظم "هو إمام

النحويين رحمه الله، وسيبويه لقبه" وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح. قال البطليوسي

في شرح الفصيح: الإضافة في لغة العجم مقلوبة. والسيب: التفاح، وويه: الرائحة،

والتقدير: رائحة التفاح. وقيل: كانت أمه ترقصه بذلك في صغره، وقيل: كان كل من

يلقاه يشم منه رائحة التفاح. وقيل: كان يعتاد شم التفاح. وقيل: لقب بذلك للطفاته؛

لأن التفاح من لطيف الفواكه. وقيل: لأنه كان أبيض مشربًا بحمرة كأن خدوده لون

التفاح. "وكنيته أبو بشر"، ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه،

وإن كان لقب بسبويه جماعة غيره منهم: محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الأصفهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقرئ.
"ثم إن كان المنادى محتومًا بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقًا"، سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال، وسواء أكان على أربعة أحرف 1 أم أقل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-609-

وجوزنه مطلقًا في كل ما ... أنت بالها.....
"تقول في هبة علما: يا هب" بحذف التاء، "وفي جارية" لمعينة 2 يا جاري"، بحذف التاء 3.

ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة 4، ويرده السماع، قالوا: يا شادجني 5، بالجيم المضمومة وبالنون، أي: يا شاة أقيمي ولا تسرحي، يقال: شاة داجن إذا ألفت البيوت واستأنست. قاله ابن السكيت.

1 في "ب": "أوجه".

2 في "ب": "معينة".

3 في "ط": "الهاء".

4 المقتضب 4 / 264.

5 شرح ابن عقيل 2 / 289، وشرح ابن الناظم ص 424.

(254/2)

"وقال" العجاج: [من الرجز]

-733-

جاري لا تستنكري عذيري ... سيري وإشفاقي على بعيري
أراد: يا جارية، فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء، وتقدم أن حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين إلا عند الكوفيين. والعذير، بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة: هو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما 1 يعذر عليه، وسيري وإشفاقي: بدل تفصيل من عذيري.

"وإن كان" المنادى "مجردًا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علمًا زائدًا على ثلاثة"

أحرف، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

-610

.....واحظلا ... ترخيم ما من هذه الها قد خلا

إلا الرباعي فما فوق العلم "ك: جعفر" علم رجل "وسعاد" علم امرأة، فيقال فيهما: يا جعف ويا سعا، "ولا يجوز ذلك" الترخيم "في نحو إنسان لمعين"، لأن تعريفه بغير العلمية، وأجاز بعضهم ترخيمه قياساً على قولهم: أطرق كرا، ويا صاح، وهو قياس، على 2 شاذ. "ولا" يجوز ذلك "في نحو: زيد" من كل ثلاثي ساكن الوسط، "ولا في نحو: حكم" من كل ثلاثي محرك 3 الوسط، لأنهما وإن كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف، فحذف آخرهما 4 إجحاف. هذا هو مذهب الجمهور 5.

733- الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 332، وخزانة الأدب 2/ 125، وشرح أبيات سيبويه 1/ 461، وشرح شواهد الإيضاح ص 355، وشرح المفصل 21/ 16، 20، والكتاب 2/ 231، 241، ولسان العرب 4/ 548 "عذر"، والمقاصد النحوية 4/ 277، والمقتضب 4/ 260، وتاج العروس 12/ 220 "شقر"، 576 "عذر"، ومجمل اللغة 3/ 460، وتهذيب اللغة 2/ 309، ولرؤبة في مقاييس اللغة 3/ 204، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 58، وشرح ابن الناظم ص 424، وشرح الأشموني 2/ 468، وشرح عمدة الحفاظ 296، ومقاييس اللغة 4/ 254.

1 في "ب": "عما".

2 سقطت من "ب".

3 في "ب": "متحرك".

4 في "ب": "أحدهما".

5 في الإتصاف 1/ 359 أنه مذهب البصريين والكسائي.

(255/2)

"وقيل: يجوز" الترخيم "في محرك الوسط" ك: حكم وحسن، فيقال: يا حك ويا حس 1. "دون ساكنه" ك: زيد وعمرو. هذا التفصيل للفراء أجرى حركة الوسط مجرى 2 الحرف قياساً على إجرائهم نحو: سقر، بحركة وسطه مجرى زينب، في إيجاب منع الصرف، لا مجرى هند، في إجازة الصرف وعدمه.

"وقيل: يجوز" الترخيم "فيهما"، وهو قول بعض الكوفيين، أما المحرك، الوسط فلما مر، وأما الساكن الوسط فقياسًا على نحو: يد، في غير الترخيم، فإن أصلها يدي، بسكون الدال، ودخلها الحذف وجوبًا، فدخله جوازًا أولى.

1 في "ب": "يا حكم ويا حسن".

2 في "ب": "محرك".

(256/2)

فصل:

"والحذوف للتخيم إما حرف" واحد "وهو الغالب نحو": يا جعف، و "يا سعا، وقراءة بعضهم"، وهو ابن مسعود¹: "وَنَادُوا "يَا مَالٍ" [الزخرف: 77] . والذي حسن الترخيم [لأهل النار ضعفهم عن إتمام الاسم لأنهم في غنية عن الترخيم] 2.

"وإما حرفان، وذلك إذا كان الحرف الذي قبل الآخر من أحرف اللين" وهي: الألف والواو والياء، حال كون حرف اللين "ساكنًا"، بناء على إطلاق اللين على هذه الأحرف، سواء أكانت ساكنة أم متحركة، والحققون يخصون أحرف اللين بالسكنة، فالقيد على الأول مخصص وعلى الثاني كاشف، وفي بعض النسخ "من أحرف العلة" وهو أصوب لأن الأصل في القيد التخصيص. "زائدًا" لا أصليًا، "مكملاً أربعة فصاعداً"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-612

ومع الآخر احذف الذي تلا ... إن زيد لدينا ساكنًا مكملاً

-613

أربعة فصاعداً.....

"وقبله حركة من جنسه" على الأصح "لفظًا" ك: مروان ومسكين ومنصور، "أو تقديرًا" ك: مصطفون ومصطفين، علمين، سواء أكان الحرف الأخير زائدًا أم أصليًا، "وذلك نحو: مروان"، فإن الألف والنون فيه زائدتان، "وأسماء" بالمد، علمصا منقولاً من جمع اسم، فهمزته أصلية؛ لأنها بدل من لام الكلمة، وأصلها أسماو، وأبدلت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة، فوزنه أفعال. "ومنصور" علمًا، "ومسكين" علمًا، منقولين من

وصفي المفعول والفاعل، فالراء من الأول والنون من الثاني أصليتان وما قبلهما زائد، فيحذف عند الترقيم من مروان الألف والنون، وتقول: يا مرو، ومن أسماء الألف والهمزة

-
- 1 وكذا قرأ علي وابن وثاب والأعمش وأبو الدرداء. انظر البحر المحيط 8 / 28، والكشاف 3 / 496، واختسب 2 / 257.
- 2 سقط ما بين المعكوفين من "ط".

(257/2)

وتقول: يا أسم، ومن منصور الواو والراء، وتقول: يا منص، ومن مسكين الياء والنون، وتقول: يا مسك، ومن "مصطفون" و"مصطفين" الواو والياء، وتقول فيهما: يا مصطف، كما سيأتي.

"قال" الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك: [من الكامل]

-734

يا مرو إن مطيقي محبوسة ... ترجو الحباء وربها لم ييأس
أراد: يا مروان، فرخمه بحذف الألف والنون، والحباء، بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد: العطاء، وربها: صاحبها "وقال" أبو زيد الطائي على ما زعم اللخمي، أو لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب: [من البسيط]

-735

يا أسم صبرا على ما كان من حدث ... إن الحوادث ملقي ومنتظر
أراد: يا أسماء، فرخمه بحذف الألف والهمزة. والمعنى: اصبري على الحوادث، فإن بعضها ملقي وبعضها منتظر. "بخلاف نحو: شئال" بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد، علمًا، فتقول في ترخيمه: يا شئال، بحذف اللام فقط دون الهمزة، "لأن زائده؛ وهو الهمزة؛ غير حرف لين". قال في النهاية: واختلف في نحو: معد، هل الزائد فيه الأول أو الثاني؟ فمن قال: الزائد الأول، حذف الآخر لتطرفه، ثم حذف الذي قبله لأن لفظه كلفظه، ومن قال: الزائد الثاني، حذفه وأبقى ما قبله، وهذه المسألة ذكرها سيويه في محمر ومسود1.

"و" بخلاف "نحو: هبيخ" بفتح الهاء والباء الموحدة المثناة التحتانية المشددة وفي آخره

حاء معجمة: الغلام الممتلى، "وقنور" بفتح القاف والنوم والواو المشددة، بعدها راء
مهملة: الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ وقنور "علمين"، فتقول في
ترخيمهما: يا هبي ويا قنو، بحذف آخرهما فقط، ولا يحذف ما قبله "لتحرك حرف
اللين" فيهما، وهو الياء في هبيخ، والواو في قنور2.

734- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 384، وخزانة الأدب 6/ 347، وشرح أبيات
سيبويه 1/ 505، والكتاب 2/ 257، واللمع ص199، والمقاصد النحوية 4/ 292،
وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 62، وشرح الأشموني 2/ 472، وشرح قطر الندي
ص215، وشرح المفصل 2/ 22.
735- البيت لأبي زبيد الطائي في ملحق ديوانه ص151، وشرح أبيات سيبويه 1/
435، ولليد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص364، والكتاب 2/ 258، ولأحدهما في
المقاصد النحوية 4/ 288، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 63، وشرح الأشموني 2/
472.

1 الكتاب 2/ 264.

2 انظر شرح ابن الناظم ص425.

(258/2)

"و" بخلاف "نحو: مختار ومنقاد علمين"، فتقول في ترخيمهما: يا مختا ويا منقا، بحذف
آخرهما فقط، ولا يحذف ما قبله "لأصالة الألفين" فيهما، فإنهما منقلبان عن أصل،
فأصل مختار ومنقاد: مختير ومنقود، بفتح الياء والواو أو كسرهما، فلما تحركا وانفتح ما
قبلهما قلبا ألفين، والمنقلب عن الأصل أصل. وأجاز الأخفش أن يقال في ترخيمهما: يا
مخت ويا منق، بحذف الألف من كل منهما مع الآخر نظرًا إلى الحالة الراهنة.
"و" بخلاف "نحو: سعيد وثمود وعماد"، فتقول في ترخيمهما: يا سعي ويا ثمو ويا عما،
بحذف الدال فيهن فقط، ولا يحذف ما قبلهما من الياء أو الواو والألف وإن كان كل
منها حرف لين زائد، "لأن السابق على حرف اللين حرفان" لا ثلاثة، وهذا محترز قوله:
-612

..... مكملًا

-613

أربعة.....

وأجاز الفراء حذف الياء والألف مع الآخر من نحو: سعيد وعماد في كل لغة، وحذف الواو مع الآخر في نحو: ثمود، في لغة من يجعله اسماً برأسه ولا ينتظر المحذوف، فيقول: يا سع ويا عم ويا ثم 1.

وأما على لغة من ينتظر في نحو: ثمود، فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز: يا ثمو، بحذف الدال فقط، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير؛ إذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة. ورد بأنه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين، وذلك خلاف القياس، والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الحشو. فلا يلزم ما قاله 2.

"وبخلاف نحو: فرعون وغرنيق" بضم العين المعجمة وسكون الراء وفتح النون: طير من طيور الماء طويل العنق، حال كونه "علمًا"، فتقول في ترخيمهما: يا فرعو ويا غرني، بحذف آخرهما فقط، ولا تحذف الواو والياء "لعدم مجانسة الحركة" لهما.

والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة، فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة، فيقولان: يا فرع 3 ويا غرن، لبقاء الاسم المتمكن 4 على ثلاثة أحرف 5، وإلى ذلك أشار

1 في "ب": "ويا ثمو".

2 شرح المرادي 4 / 53-54.

3 في "ب": "يا فرعو".

4 بعده في "ب": "أعني".

5 انظر شرح ابن الناظم ص 426، وشرح ابن عقيل 2 / 291، والتسهيل ص 188.

(259/2)

الناظم بقوله:

-613

..... والخلف في ... واو وياء بهما فتح قفي

"ولا خلاف في" جواز حذف الواو والياء مع الآخرين من "نحو: مصطفىون ومصطفين، علمين" فتقول فيهما: يا مصطفى، بحذف الواو والنون من الأول والياء والنون من الثاني، "لأن أصلهما مصطفىون ومصطفين" بضم الياء في الأول وكسرها في الثاني، ولكنهم قلبوها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين.

"فالحركة المجانسة"، وهي الضمة في الأول والكسرة في الثاني، وإن لم تكن ملفوظة فهي "مقدرة".

والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ، كما سبق في قوله: وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديرًا، وهو مأخوذ من قول التسهيل¹: مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة، والمحذوف للترخيم إما حرف واحد² أو حرفان، كما تقدم، "وإما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-614

والعجز احذف من مركب وقل ... ترخيم جملة وذا عمرو نقل
"تقول في" ترخيم "معد يكرب" وبعلك وسبيويه وخمسة عشر علمًا: "يا معدي" ويا بعل
ويا سيب ويا خمسة، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر
الكوفيين ترخيم المختوم بـ"ويه" والمنقول أن العرب لم ترخم المركب المزجي وإنما أجازه
النحويون قياسًا.

"وإما كلمة وحرف وذلك في: اثنا عشر" علمًا "تقول" إذا رخمته: "يا اثن" بحذف الألف
و"عشر"، كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه، نص على ذلك سبيويه³، "لأن" عشر" في
موضع النون، فنزلت هي والألف منزلة الزيادتين في "اثنام" علمًا، ولذلك أعرب. وقد
يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعًا نحو: يا صاح، أصله، يا صاحبي. قاله ابن
خروف والجوهري وابن بري وجماعة. وقال غيرهم⁴: هو مرخم صاحب على غير قياس.

1 التسهيل ص188.

2 الكتاب 2/ 269.

3 الارتشاف 3/ 156.

4 منهم الشلوين كما ذكر أبو حيان في الارتشاف 3/ 165، والمبرد في المقتضب 4/ 243، وسبيويه في الكتاب 2/ 256.

(260/2)

فصل:

"والأكثر" في لسان العرب "أن ينوى المحذوف، فلا يغير ما بقي" عن حاله من حركة أو
سكون بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا، "تقول في جعفر: يا جعف، بالفتح، و"

على كسره إن كان مكسورًا، تقول "في حارث: يا حار، بالكسر، و" على ضمه إن كان مضمومًا، تقول "في منصور: يا منص، بتلك الضمة" الموجودة قبل الترخيم، "و" على سكونه إن كان ساكنًا، تقول "في هرقل: يا هرق، بالسكون، و" تقول "في ثمود وعلاوة وكروان" أعلامًا: "يا ثمو ويا علاو ويا كرو"، بإبقاء الواو على صورتها في الأمثلة الثلاثة¹ من غير إبدال لأنها ليست ظرفًا في التقدير، لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به، وتسمى لغة من ينتظر، وإليها أشار الناظم بقوله:

-615

وإن نويت بعد حذف ما حذف ... فالباقي استعمل بما فيه ألف
"ويجوز أن لا ينوى" المحذوف "فيجعل الباقي" بعد الحذف اسمًا برأسه، ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف "كأنه آخر الاسم في أصل الوضع" من غير حذف، فلا يبقى على حاله بل يضم، وتسمى لغة من لا ينتظر، وإليها أشار الناظم بقوله:

-616

واجعله إن لم تنو محذوفًا كما ... لو كان بالآخر وضعًا تمما
"فتقول: يا جعف ويا حار ويا هرق، بالضم فيهن، وكذا تقول: يا منص بضمة حادثة للبناء" غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم، بدليل أن هذه يجوز إتباعها وتلك لا يجوز إتباعها.
"وتقول: يا ثمي، بإبدال الضمة كسرة والواو ياء، كما تقول في جمع جرو" بتثنيث الجيم، "ودلو" على أفعل، بضم العين: "الأجري والأدلي" والأصل: الأجرى والأدلى، بضم الراء واللام، فقلبو الضمة كسرة، والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظر، "لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها" وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب.

1 في "ب"، "ط": "المسائل الثلاث".

(261/2)

"وخرج بالاسم الفعل نحو: يدعو"، وجعله علمًا عارض، "و" خرج "بالمعرب" المبني أصالة "نحو: هو". وأما أسماء البلدان نحو: سنبو¹ والبيهو في الإقليم الصعيدي، فالظاهر أنها غير عربية ك: سمندو².
"و" خرج "بذكر الضم نحو: دلو"، فإن ما قبل الواو ساكن، "و" خرج "باللزوم نحو:

هذا أبوك" فإن الواو فيه ليست بلازمة، فإنها تقلب ألفاً في النصب وياء في الجر،
"وتقول: يا علاء، بإبدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كساء" فإن أصله:
كساو، لأنه من "كسوت" فأبدلت الواو همزة لما ذكر. "وتقول: يا كرا بإبدال الواو ألفاً
لتحريكها وانفتاح ما قبلها" ولم يكن بعدها ساكن "كما في العصا".
والعلاوة بكسر العين المهملة: ما علقتة على البعير بعد تمام الوقر، والكروان، بفتح
الكاف والراء: طائر طويل العنق، وهو ذكر الحبارى.

1 في "ب": "شنيو".

2 في "ب": "هندو".

(262/2)

فصل:

"يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام منها: أنه لا يشترط لترخيمه علمية"، بل مطلق
التعريف فيه كاف ولو بالقصد، "ولا زيادة على ثلاثة أحرف، كما مر" في قوله: "ثم إن
كان المنادى مختوماً بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً، تقول في هبة علما: يا هب، وفي
جارية لمعينة: يا جاري".

"و" منها: "أنه إذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف
قبلها"، لأن تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها، وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله:

-609

..... والذي قد رخما

-610

بحذفها وفره بعد

"فتقول في" ترخيم "عقبة"، بفتح العين المهملة والقاف وبسكون النون بعدها موحدة
فألف فتاء تأنيث، صفة للعقاب، يقال: عقاب عقبة أي: ذو مخالب حداد: "يا
عقبا" بالألف، ولا تحذف لما مر.
"و" منها أنه لا يرخم إلا على نية المحذوف "خوف الالتباس بالذكر" تقول في" ترخيم
"مسلمة" بضم الميم، "وحارثة" بالحاء المهملة، والتاء المثناة، "وحفصة: يا مسلم ويا

حارث ويا حفص، بالفتح " فيهن، ولا تقول: يا مسلم ويا حارث ويا حفص، بالضم
فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف "لئلا يلتبس بندااء" مذكر لا ترخيم فيه، وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله:

-618

والتزم الأول في كمسلمه
"فإن لم يخف لبس 1 جاز" ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف، "كما في نحو: همزة"
علمًا، بضم الهاء 2 وفتح الميم والزاي، وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث

-
- 1 في "أ"، "ب": "لم تخف لبسا" والتصويب من "ط" وأوضح المسالك 4 / 66.
2 في "ب": "بالضم بالها".

(263/2)

يقال: رجل همزة وامرأة همزة، وفي التنزيل: {وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ} [الهمزة: 1] . "ومسلمة"
بفتح الميم، علم رجل، وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث، فتقول إذا رخمتها
على لغة من لا ينتظر: يا همز ويا مسلم، بالضم فيهما، إذ لا لبس بذلك، وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله:

-618

..... وجواز الوجهين في كمسلمه
"و" منها "أن ندائه مرخمًا أكثر من ندائه تأمًا" من غير ترخيم "كقوله"، وهو امرؤ
القيس الكندي: [من الطويل]

-736

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ... وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي
أراد: يا فاطمة. و"أزمعت" بزاي وعين مهملة: أي أحكمت عزمك، والصرم: القطع،
والإجمال: الإحسان.
"ولكن يشاركه في هذا" الحكم الأخير "مالك وغامر وحارث"، فترخيمهن أكثر من ترك
الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء. ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك أنه لا
يتوقف على كثرة استعماله، فافترقا.

736- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص12، والجنى الداني ص35، وخزانة الأدب
11/ 232، والدرر 1/ 372، وشرح شواهد المغني 1/ 20، والمقاصد النحوية 4/
289، وتاج العروس "عنز"، "زعم"، "دلل"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 67،
وأما ابن الشجري 2/ 84، ورصف المباني ص52، وشرح الأشموني 2/ 467، وشرح
المرادي 4/ 34، ومغني اللبيب 1/ 13، وهمع الهوامع 1/ 172.

(264/2)

فصل:

"ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة".

الشروط: "الثاني: أن يصلح الاسم" المراد ترخيمه "للنداء" أي لمباشرة حرف النداء،

والإيها أشار الناظم بقوله:

619-

ولا اضطرار رخموا دون ندا ... ما للندا يصلح.....

في الضرورة، "فلا يجوز" ترخيم الضرورة "في نحو: الغلام"، مما فيه "أل" لأنه لا يصلح

لمباشرة حرف النداء، ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة 1 قول العجاج: [من

الرجز]

737-

أوالفا مكة من ورق الحمي

بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله: الحمام، بالتخفيف، فحذف الميم الثانية وقلبت

الألف ياء للقافية. وقيل: حذفت الألف وأبدلت الميم ياء، ويحتمل أن يكون حذف منه

الألف والميم للضرورة كقوله: [من الكامل]

738-

درس المنا بمتالع فأبان

وكسرت الميم الأولى للقافية والياء إشباع، ورق، بضم الواو: جمع ورقاء، وهي التي في

لونها بياض إلى سواد.

1 ذكر ذلك أبو الفتح في المحتسب 1/ 78، وانظر شرح ابن الناظم ص429.

737- الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 453، وشرح ابن عقيل 2/ 116، والكتاب 1/ 26، 110، وما ينصرف وما لا ينصرف ص51، والمحتسب 1/ 78، والمقاصد النحوية 3/ 554، 4/ 285، وتهذيب اللغة 15/ 381، وتاج العروس 23/ 30 "ألف"، وبلا نسبة في الارتشاف 3/ 163، والأشباه والنظائر 1/ 294، والإنصاف 2/ 519، والدرر 1/ 398، 2/ 522، وشرح ابن الناظم ص305، 429، وشرح الأشموني 2/ 343، 476، وشرح التسهيل 3/ 431، وشرح المرادي 4/ 60، وشرح المفصل 6/ 75، وجمع الهوامع 1/ 181، 2/ 157.

738- عجز البيت: "فتقادت بالحبس فالسوبان"، وتقدم تخريجه برقم 715.

(265/2)

الشرط "الثالث: أن يكون" المرخم في الضرورة "إما زائداً على الثلاثة" وذلك مأخوذ من قول الناظم:

-619

..... نحو أحمد

"أو" محتوما "بتاء التانيث"، فالأول "كقوله"، وهو امرؤ القيس الكندي: [من الطويل]

-739

لنعم الفتى يعيش إلى ضوء ناره ... طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
أراد: ابن مالك، فرخمه في غير النداء ضرورة، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه، ونونه على لغة من لا ينتظر. ويعشو: يسير في العشاء، وهو الظلام¹، والخصر، بفتح الخاء والصاد المهملتين: شدة البرد. والثاني كقول الأسود بن يعفر: [من الطويل]

-740

وهذا ردائي عنده يستعيره ... ليسلبي حقي أمال بن حنظل
أراد: ابن حنظلة، فرخمه في غير النداء ضرورة.

"ولا يمتنع" الترخيم في الضرورة "على لغة من ينتظر المحذوف" عند سيبويه² وجمهور البصريين³، "خلافًا للمبرد"⁴، قالوا: "ودليلنا" القياس على النداء والسماع، ومنه قول أوس التميمي: [من البسيط]

-741

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته ... أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

- 739- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص142، والارتشاف 3/ 164، 3/ 164،
وتذكر النحاة ص420، والدرر 1/ 397، وشرح ابن الناظم ص428، وشرح أبيات
سيبويه 1/ 451، وشرح المرادي 4/ 57، والكتاب 2/ 254، والمقاصد النحوية 4/
280، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 69، ورصف المباني ص239، وشرح الأشموني
2/ 477، وشرح ابن عقيل 2/ 295، وجمع الهوامع 1/ 181.
1 في "ب": "الكلام".
- 740- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص56، وسمط اللآلي ص935، وشرح أبيات
سيبويه 1/ 464، والكتاب 2/ 246، 3/ 69، ونوادر أبي زيد ص159-160،
وبلا نسبة في المقرب 1/ 188.
- 2 الكتاب 2/ 269، وشرح ابن الناظم ص428.
- 3 الإنصاف 1/ 347، المسألة رقم 48.
- 4 انظر شرح ابن الناظم ص428، والإنصاف 1/ 355، والدرر 1/ 398.
- 741- البيت لابن حبناء في الدرر 1/ 398، وشرح أبيات سيبويه 1/ 527،
والكتاب 2/ 272، والمقاصد النحوية 4/ 283، وبلا نسبة في أسرار العربية
ص241، والإنصاف 1/ 354، وشرح ابن الناظم ص428، وشرح الأشموني 2/
477، وشرح التسهيل 3/ 430، وشرح الكافية الشافية 3/ 1371، وشرح المرادي
4/ 58، 1/ 188، وجمع الهوامع 1/ 181.

(266/2)

أراد: ابن حارثة، فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر، وقوله: وهو جري: [من
الوافر]
-742-

ألا أضحت حبالكم رماما ... وأضحت منك شاسعة أماما
أراد: أمامة، بضم الهمزة، علم امرأة، فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر. ورماما:
جمع رمة، بضم الراء المهملة، وهي القطعة البالية من الحبل، وأنشده المبرد1:
..... وما عهدي كعهديك يا أماما
قال ابن مالك في شرح الكافية2: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين، ولا ترفع إحداها

بالأخرى. ا. هـ.

وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة أنه يجيء في النكرات، كقوله: [من الخفيف]

-743

ليس حي على المنون بخال
أي: بخالد.

742- البيت لجريز في ديوانه ص221، وخزانة الأدب 2/ 365، وشرح أبيات
سيبويه 1/ 594، والكتاب 2/ 270، والمقاصد النحوية 24/ 28، ونوادر أبي زيد
31، وبلا نسبة في أسرار العربية 240، والإنصاف 1/ 353، وأوضح المسالك 4/
70، وشرح ابن الناظم ص428، وشرح التسهيل 3/ 430، وشرح عمدة الحفاظ
ص313، وشرح الكافية الشافية 3/ 1351، 1362، 1371، وشرح المرادي 4/
58.

1 انظر شرح ابن الناظم ص428.

2 شرح الكافية الشافية 3/ 1371.

743- عجز البيت:

لا عديم ولا مثمر مال
ويروى:

فلو ذروة فجني ذيال

وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص109، والدرر 1/ 396، والمقاصد النحوية 4/
461، وفيه القافية "أقال"، وبلا نسبة في الارتشاف 3/ 164، وشرح الأشموني 2/
472، وشرح المرادي 4/ 6، وجمع الهوامع 1/ 181.

(267/2)

باب المنصوب على الاختصاص:

والاختصاص في الأصل اختصاصته بكذا، أي خصصته¹ به، وفي الاصطلاح: تخصيص
حكم علق بضمير بما² تأخر عنه من اسم ظاهر معروف.
والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان، فالأول نحو: علي؛ أيها الجواد؛ يعتمد

الفقير. والثاني نحو: إني؛ أيها العبد؛ فقير إلى عفو الله. والثالث نحو: نحن؛ العرب؛ أقرى الناس للضيف³.

وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا، كما استعمل الخبر بصيغة الأمر، نحو: أحسن بزيد: والأمر بصيغة الخبر نحو: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ} [البقرة: 233]. "و" المنصوب على الاختصاص "هو اسم" ظاهر غير نكرة ولا مبهم، "معمول لـ: أخص" مضارع "خص" "واجب الحذف"، كما يجب حذف ناصب المنادى.

"فإن كان" المنصوب على الاختصاص "أيها" في التذكير، إفراداً وتثنية وجمعاً، "أو: أيتها" في التأنيث إفراداً وتثنية وجمعاً، "استعملاً" في الاختصاص "كما يستعملان في النداء، فيضمان" لفظاً وينصبان محلاً، ويتصل بهما "ها" التنبيه وجوباً، "ويوصفان لزوماً باسم لازم الرفع" مراعاة للفظيهما، "محلى بـ: أل" الجنسية. "نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل" فأنا أفعل" مبتدأ وخبر: وأيها: في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف وتقديره "أخص" و"الرجل": نعت "أي" على اللفظ.

1 سقطت من "ب".

2 في "أ"، "ط": "ما".

3 من شواهد الكتاب 2/ 234، وشرح ابن الناظم ص 431، وشرح ابن عقيل 2/ 298.

(268/2)

"واللهم اغفر لنا أيتها العصابة" 1 بكسر العين، فأيتها؛ بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره "أخص" والعصابة: نعت "أيتها" على اللفظ، وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال. والمعنى: أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات.

وما ذكره من أن أيها وأيتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفاً هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أن كلا منهما منادى، قال 2: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه. ألا ترى إلى قول عمر -رضي الله عنه: "كل الناس أفقه منك يا عمر".

وذهب السيرافي³ إلى أن "أيا" في الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتل وجهين: أحدهما:

أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، [والتقدير: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي المخصوص به. والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف] 4 والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

"وإن كان" المنصوب على الاختصاص "غيرهما" أي غير أيها وأيتها "نصب" لفظاً، سواء كان [لفظه] 5 مفرداً أم مضافاً، فالأول "نحو: نحن؛ العرب، أقرى الناس للضيف. والثاني [نحو] 5 قوله -صلى الله عليه وسلم: "إنا" معاشر الأنبياء لا نورث " 6، فالعرب ومعاشر: منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره: أخص العرب وأخص معاشر الأنبياء. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-620

الاختصاص كنداء
البيتين 7.

- 1 شرح ابن الناظم ص 430، والكتاب 2 / 232.
- 2 انظر قوله في همع الهوامع 1 / 171.
- 3 انظر ما ذهب إليه السيرافي في الارتشاف 3 / 166، وهمع الهوامع 1 / 17.
- 4 سقط ما بين المعكوفين من "ب".
- 5 إضافة من "ب"، "ط".
- 6 أخرجه البخاري في صحيحه برواية: "لا نورث، ما تركنا صدقة" برقم 2926، 2927، وأخرجه مسلم برقم 1759، وفي حاشية يس 1 / 191: "ذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة أنه روى: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ولا نورث".
- 7 البيتان هما:

ألاختصاص كنداء دون يا ... كأبيها الفتى بإثر ارجونيا
وقد يرى ذا دون تلو أل ... كمثل نحن العرب أسخى من بذل

(269/2)

والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام:
أحدها: إفادة الاختصاص بالمتكلم، كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب.

والثاني: أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر.
والثالث: 1: أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد، والنداء قد 2 يكون كذلك، كقولك
لمن هو مصغ إليك: كان الأمر كذا يا فلان.
"ويفارق المنادى في أحكام" لفظية ومعنوية: فأما الأحكام اللفظية فأمر:
"أحدها: أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرًا"، بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن
ذلك.

"الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثناؤه" أي وسطه، "كالواقع بعد: نحن" في
المثال، وبعد "أنا" "في الحديث المتقدم"، وهذا الحديث بلفظ "نحن". قال الحافظ 3: غير
موجود، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى: إنا معاشر الأنبياء 4. كما شرحنا. "أو
بعد تمامه" أي الكلام "كالواقع بعد "أنا" و"لنا" 5 في المثالين قبله" وهما "أنا أفعل كذا
أيها الرجل" و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" فالمخصوص وهو "أيها" في المثال الأول
"أيتها" في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام، لأن كلا من قولك "أنا أفعل كذا" و"اللهم
اغفر لنا" كلام تام 6 بخلاف المنادى، فإنه يقع في أول الكلام، نحو: يا الله اغفر لنا.
"والثالث: أنه يشترط أن يكون المقدم 7 عليه اسماً بمعناه" في التكلم والخطاب، "والغالب
كونه" أي: [كون] 8 المقدم على المخصوص "ضمير تكلم" يخصه أو يشارك فيه،
فالأول نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، والثاني نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

1 في "ب": "والثالث".

2 في "ب": "فلا".

3 في "أ": "الحافظ".

4 السنن الكبرى للنسائي 4 / 64.

5 في "ب"، "ط": "نا".

6 سقطت من "ب".

7 في "ب": "المتقدم".

8 إضافة من "ط".

"وقد يكون" المقدم "ضمير خطاب كقول بعضهم: بك؛ الله؛ نرجو الفضل"، ف"بك" متعلق بـ"نرجو"، والله: منصوب على الاختصاص، والفضل: مفعول "نرجو". وفي هذا المثال شذوذان: كونه بعد ضمير خطاب، وكونه علمًا. قاله في الشذور¹. ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرًا، فلا يجوز: بهم معشر العرب؛ ختمت الحكارم، ولا: بزيد؛ العالم؛ يقتدي الناس².

"والرابع والخامس: أنه يقل كونه علمًا، وأنه ينتصب مع كونه مفردًا" معرفة³، "كما في هذا المثال" وهو: بك؛ الله؛ نرجو الفضل، ومثله: سبحانك الله العظيم، والمنادى يكثر كونه علما، ويضم مع كونه مفردًا.

والسادس: أن يكون بـ"أل" قياسًا كقولهم: نحن؛ العرب؛ أقرى الناس للضيف، والمنادى لا يكون كذلك.

والسابع والثامن والتاسع والعاشر: أن لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرًا. قاله في الارتشاف⁴. والمنادى يكون كذلك.

الحادي عشر: أن "أيا" هنا لا توصف باسم الإشارة، وتوصف به في النداء.

الثاني عشر: أن صفة "أي" هنا واجبة الرفع⁵ بلا خلاف، كما قاله في الارتشاف⁶، وفي الثاني طرقها⁷ خلاف، أجاز المازني نصبها.

الثالث عشر: أن أيا هنا اختلف في ضميتها: هل هي إعراب أو بناء، وفي النداء بناء بلا خلاف.

[الرابع عشر: العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرف.

الخامس عشر: أن العامل المحذوف] 8 هنا فعل الاختصاص، وفي النداء فعل الدعاء⁹.

1 شرح شذور الذهب ص222.

2 الكتاب 2/ 236.

3 سقطت من "ب".

4 الارتشاف 3/ 167.

5 سقطت من "ب" كلمة: "الرفع".

6 الارتشاف 3/ 166.

7 بعده في "ب": "الرفع"، وهي الكلمة نفسها التي سقطت في الحاشية السابقة.

8 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

9 في "ب": "الدعا".

والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر: أنه لا يكون تاليًا لحرف النداء، وأنه لا يعنى به إلا نفس المتكلم، وأنه لا يجوز فيه الترخيم.
 والتاسع عشر والعشرون: أنه لا يستغاث به، وأنه لا يندب.
 وأما الأحكام المعنوية فأمر:
 أحدها: أن الكلام مع الاختصاص خبر، ومع النداء إنشاء.
 والثاني: أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه.
 والثالث: أنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان، بخلاف النداء فيهما.

باب التحذير:

"وهو" في الأصل مصدر "حذر" بالتشديد، والمراد به هنا "تنبيه المخاطب على أمر مكروه لتجنبه". ويكون بثلاثة أشياء: بـ"إياك" وأخواته. وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، نحو: نفسك، وبذكر المحذر منه، نحو: الأسد.
 "فإن ذكر المحذر بلفظ "إيا" فالعامل" في محلها 1 النصب فعل "محذوف لزومًا"، لأنه لما كثر التحذير بلفظ "إيا" جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل، "سواء عطفت عليه" المحذر منه، نحو: إياك والشر، "أم كررته" نحو: [من الطويل]

-744

إياك إياك المرء.....

"أم لم تعطف ولم تكرر" نحو: إياك الأسد، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-622

إياك والشر ونحوه نصب ... محذر بما استتاره وجب

-623

ودون عطف ذا لإيا انصب.....

"تقول" إذا عطفت عليه المحذر منه: "إياك والأسد" فإياك: في محل نصب بفعل محذوف تقديره: أحذر، ونحوه، ثم قيل: يجب تقديره بعد "إياك" والأصل: إياك أحذر، لأنه لو قدر قبله لاتصل به، فقيل: أحذرك، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره 2

المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها.

1 في "ب": "محلها".

744- تمام البيت:

إياك إياك المرء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

وتقدم تخريجه برقم 648.

2 في "ب": "ضمير".

(273/2)

"و" قيل: "الأصل: احذر تلاقي نفسك، والأسد ثم حذف الفعل" وهو احذر "وفاعله" وهو ضمير المخاطب المستتر فيه، فصار "تلاقي نفسك والأسد" "ثم" حذف "المضاف الأول" وهو "تلاقي"، وأنيب عنه الثاني وهو "نفسك" "فانتصب" فصار "نفسك والأسد"، "ثم" حذف المضاف الثاني وهو "نفس" "وأنيب عنه الثالث" في التركيب وهو الكاف، "فانتصب" بعد أن كان مجرورًا بالإضافة، "وانفصل" لتعذر اتصاله فصار "إياك".

واختلف في إعراب ما بعد الواو فقليل: هو معطوف على "إياك" والتقدير: احذر نفسك أن تدنو من الأسد والأسد أن يدنو منك، وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي. واختاره ابن عصفور 1.

واعترض بأن "إياك" محذر و"الأسد" محذر منه، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى. وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف، فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفًا والآخر مخوفًا منه. قاله الفخر الرازي في شرح المفصل. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل 3. واختار ابن مالك قولاً ثالثاً، وهو أن يكون معطوفاً عطف مفرد لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقي نفسك والأسد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. قال: ولا شك في أن هذا أقل تكلفاً. انتهى. وظاهر صنيع الموضح موافقته. "وتقول" إذا لم تعطف ولم تكرر: "إياك من الأسد"، واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور: عامله فعل متعد لواحد، "والأصل: باعد نفسك من الأسد، ثم حذف "باعد" وفاعله المستتر فيه فصار: نفسك من الأسد، "و" حذف "المضاف" وهو

"نفس"، فانفصل الضمير وانتصب فصار: إياك من الأسد، فـ"إياك" منصوب "باعد" محذوفًا، و"من الأسد": متعلق بذلك المحذوف.

"وقيل": عامله فعل متعد لاثنين. و"التقدير: أحذرک من الأسد". قاله ابن الناظم 3 تبعًا لأبي البقاء 4، فحذف "أحذر" 5 وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله

1 المقرب 1/ 253.

2 انظر الارتشاف 2/ 281، وجمع الهوامع 1/ 169.

3 في شرح ابن الناظم ص 432: "أحذرک الأسد".

4 انظر شرح المرادي 4/ 70.

5 سقطت من "ب".

(274/2)

"فبحو: إياك الأسد"، بحذف "من" ونصب "الأسد"، "ممتنع على التقدير، الأول، وهو قول الجمهور"، لما يلزم عليه من حذف "من" ونصب المجرور، وهو غير مطرد إلا مع "أن" و"أن" و"كي" كما تقدم في باب التعدي وال لزوم، "وجائز على" التقدير "الثاني، وهو رأي ابن الناظم 1" وأبي البقاء 2، لأن "أحذر" يتعدى إلى اثنين من غير واسطة، قال الله تعالى: {وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ} [آل عمران: 30] فالكلام على تقدير الجمهور إنشائي، وعلى تقدير ابن الناظم خبري.

"ولا خلاف في جواز: إياك أن تفعل"، على التقديرين، فجوازه على الأول لصلاحيته لتقدير: من "أي من أن تفعل، لأن حرف الجري حذف مع "أن" قياسًا مطردًا، كما تقدم، وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل إليه بنفسه من غير تقدير واسطة.

"ولا يكون "إيا" في هذا الباب لمتكلم"، لأن المتكلم لا يحذر نفسه، "وشذ قول عمر – رضي الله عنه: لتذك" من التذكية "لكم الأسل" 3 بفتح الهمزة والسين المهملة، وفي آخر لام، وهو هنا ما رق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما. وفي كتاب 4 الضياء: الأسل: شجر الرماح، ويقال لكل نبت له شوك طويل، "والرماح": جمع رمح، "والسهام": جمع سهم.

"وإياي وأن يحذف أحذكم الأرنب"، فقليل: الكلام جملتان، ثم قال الزجاج: أصله:

"إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب"، فحذف من كل جملة ما أثبت في

الأخرى.

"و" قال الجمهور: "أصله: إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول المحذور" وهو "حذف الأرنب" "و" حذف "من الثاني المحذور" وهو "باعدوا أنفسكم" وقيل: الكلام جملة واحدة. ثم اختلف فقيل: حذفت أربعة أشياء، وأصله: إياي باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عني، فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد، وما عطف على هذا المفعول المقيد

1 شرح ابن النازم ص 432.

2 انظر شرح المرادي 4 / 70.

3 من حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه، وقامه: "لتذك لكم الأسل، والرماح والسهام، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب"، وهو من شواهد شرح ابن النازم ص 433، وشرح ابن عقيل 2 / 300.

4 سقطت من "ب"، "ط".

(275/2)

فإن الواو عطفبت بشيئين على شيئين. وقال السيرافي: حذف شيئين فقط، وأصله: باعدوني وحذف الأرنب.

ولا يخفى ما في هذه الأقول من الضعف، أما قول الزجاج فإن فيه دعوى حذف "إياكم" ولا يليق حذفهما لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل، وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الأول لدلالة الثاني [عليه] 1، وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في "إياك والأسد" أنهما جملة واحدة. وأما القول الثالث فيه كثرة حذف وتكرار، فإن مبادئهم له عن حذف الأرنب مباعدة لحذف الأرنب عنه، وكذا هو في قول السيرافي، وإن لم يصرح به، فإن "باعدوني" ليس أمراً بالمباعدة المطلقة، بل بالمباعدة عن شيء خاص، وكذا مباعدة حذف الأرنب إنما هي عنه، فمرجع القولين الآخرين إلى قول واحد، وإن ظن شارحون أنهما غيران.

"ولا يكون" "إيا" في هذا الباب "لغائب"، لاختصاص التحذير بالمخاطب، "وشذ قول بعضهم"، أي العرب: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب" 2. قال سيويه 3: حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمعه من أعرابي. والشواب: بالشين المعجمة وفي آخره

موحدة مشددة: جمع "شابة". ويروى: السوءات، بالسین المهملة: جمع سوءة⁴. والمعنى: إذا بلغ الرجل ستين سنه فلا يتولع بشابة ولا يفعل سوءة. والكلام جملة واحدة، "والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب". فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث، فانتصب وانفصل، وأبدل "أنفس" بـ"أيا". لأنها تلاقيها في المعنى.

"وفيه شذوذان" آخران⁵:

"أحدهما: اجتماع حذف الفعل" المجزوم بلام الأمر "وحذف حرف الأمر" وهو اللام، مع أن لام الأمر لا تحذف إلا في الضرورة كقوله: [من الطويل]

- 1 إضافة من "ب"، وسقطت من "ط".
- 2 من شواهد الكتاب 1/ 279، وشرح ابن عقيل 2/ 301، والإينصاف 2/ 697، المسألة رقم 98، وشرح ابن الناظم ص 433، ولسان العرب "أيا"، وشرح المفصل 3/ 100.
- 3 الكتاب 1/ 279.
- 4 في "ب": "ويروى: الشوءات؛ بالشين المهملة، جمع شوءة".
- 5 سقط من "ب": "وفيه شذوذان آخران".

(276/2)

-745

محمد تفقد نفسك كل نفس
 أي: لتفقد، فحذفها مع مجزومها أشد.

"و" الشذوذ "الثاني: إقامة المضمر وهو "إيا" الثانية مقام الظاهر وهو: الأنفس"، وإضافتها إلى الشواب، "لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة اتفاقاً وإلى المضمرات على الأصح" إنما هو المظهر لا المضمر"، لأن الإضافة إما للتعريف، وإما للتخصيص، والضمير غني عن ذلك، لأنه¹ أعرف المعارف؟

وذهب الخليل إلى أن "إياه" ضميران² أضيف أحدهما إلى الآخر³، وإلى الشذوذ أشار الناظم بقوله:

-625

وشذ إياي وإياه أشد ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ
"وإن ذكر المحذر"؛ بفتح الذال المعجمة؛ "بغير لفظ "إيا"4 أو اقتصر على ذكر المحذر
منه فإنما يجب الحذف" للعامل "إن كررت أو عطفت، فالأول" وهو ذكر المحذر بغير
لفظ "إيا" مع التكرار، "نحو: نفسك نفسك"، ومع العطف نحو5: نفسك وعينك.
"والثاني"، وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ "إيا" مع التكرار، "نحو: الأسد
الأسد، و" مع العطف نحو: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} [الشمس: 13] فالعامل في هذه
الأمثلة الأربعة محذوف وجوباً، لأن العطف كالبديل من اللفظ بالفعل، والتكرار بمنزلة
العطف.

745- عجز البيت:

إذا ما خفت من شيء تبالا
وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب 211، وله أو للأعشى في خزانة الأدب 9/
11، وللأعشى أو لحسان أو لجهول في الدرر 2/ 75، وبلا نسبة في أسرار العربية
319، 321، وأما ابن الشجري 1/ 375، والإنصاف 2/ 530، وسر صناعة
الإعراب 1/ 391 وشرح ابن الناظم ص 492، وشرح الأشموني 3/ 575، وشرح
التسهيل 4/ 60، وشرح شواهد المغني 1/ 597، وشرح المفصل 7/ 35، 60، 62،
9/ 24، والكتاب 3/ 8، واللامات ص 96، ومغني اللبيب 1/ 224، والمقاصد
النحوية 4/ 418، والمقتضب 2/ 132، والمقرب 1/ 272، وجمع الهوامع 2/ 55.
1 في "ب": "لأنها".
2 في "ب": "أنه ضميران".
3 الإنصاف 2/ 695، المسألة رقم 98.
4 في "ب": "يا".
5 سقطت من "ب".

(277/2)

"وفي غير ذلك يجوز الإظهار" للعامل "كقوله" وهو جرير: [من البسيط]
-746

خل الطريق لمن يبني المنار به ... وابرز ببرزة حيث اضطررك القدر

فأظهر العامل وهو "خل" لأن المخذر منه وهو "الطريق" خال من التكرار والعطف.
والمناز، بفتح الميم وتخفيف النون: حدود الأرض، والبرزة: الأرض الواسعة، والباء
للظرفية، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-423

..... وما ... سواه ستر فعله لن يلزما

-424

إلا مع العطف أو التكرار

746- البيت لجريز في ديوانه 1/ 211، وأما ابن الشجري 1/ 342، والصاحبي
في فقه اللغة ص 186، والكتاب 1/ 254، ولسان العرب 5/ 310 "برز"، والمقاصد
النحوية 4/ 307، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 78، والرد على النحاة ص 75،
وشرح الأشموني 2/ 481، وشرح المفصل 2/ 30.

(278/2)

باب الإغراء:

بالمذ، "وهو" في الأصل مصدر "أغريت"، والمراد به هنا "تنبيه المخاطب على أمر محمود
ليفعله".

"وحكم الاسم المنصوب" فيه حكم "الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه "إيا" فلا
يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار، لما تقدم، "كقولك" في العطف: "المروءة
والنجدة"، بنصبهما، "بتقدير" الزم"، وقوله"، وهو مسكين الدارمي في التكرار: [من
الطويل]

-747

أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساع إلى الهيجا بغير سلاح
بنصب "أخاك" بتقدير "الزم" وجوباً، و"أخاك" الثاني: توكيد، والهجاء، بالقصر هنا،
والأكثر فيها 1 المد: الحرب.

747- البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص 29؛ والأغاني 20/ 171، 173، وخزانة
الأدب 3/ 65، 67، والدرر 1/ 369، وشرح أبيات سيويه 1/ 127، والمقاصد

النحوية 4/ 305، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص 269، ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص 245، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدرامي في الحماسة البصرية 2/ 60، وبلا نسبة في الاقتضاب ص 100، والإنصاف 2/ 465، وأوضح المسالك 4/ 79، وتلخيص الشواهد ص 62، والخصائص 2/ 480، والدرر 2/ 390، وشرح وابن الناظم ص 434، وشرح شذور الذهب ص 222، وشرح قطر الندى ص 134، والكتاب 1/ 256، وعيون الأخبار 2/ 304، 3/ 2، والعقد الفريد 2/ 304، وجمع الهوامع 1/ 170، 2/ 125.

1 في "ب": "فيه".

(279/2)

ولا يعطف في التحذير والإغراء إلا بالواو خاصة، لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان، فإن فقد العطف والتكرار جاز إظهار العامل نحو: الزم أخاك. ويقال: الصلاة جامعة، بنصبهما، "فتنصب" الصلاة بتقدير: احضروا و"جامعة" على الحال من "الصلاة"، وناصبها "احضروا" المحذوف، "ولو صرح بالعامل" في "الصلاة" "لجاز"؛ لعدم العطف والتكرار. ويقال برفعهما على الابتداء والخبر، ويرفع الأول على الابتداء، حذف الخبر، ونصب "جامعة" على الحال، ونصب الأول على الإغراء، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف. وإلى حكم الإغراء أشار الناظم بقوله: -636

وكمحذر بلا إيا اجعلا ... مغرى به في كل ما قد فصلا

1 سقطت من "ب".

(280/2)

باب أسماء الأفعال

مدخل

...

باب أسماء الأفعال:

وهل هي أسماء لألفاظ الأفعال¹ أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة. أو أسماء للمصادر النائية عن الأفعال، أو هي أفعال؟ أقوال: قال بالأول جمهور البصريين، وبالثاني صاحب البسيط، ونسبه إلى ظاهر قول سيويه والجماعة، وبالثالث جماعة من البصريين، وبالرابع الكوفيون²، وعلى القول: إنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة. واختاره ابن مالك³. وعلى القول: إنها أسماء لمعاني الأفعال، موضعها رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، وهو مذهب بعض النحويين.

وعلى القول: إنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال، موضعها نصب بأفعالها النائية عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب، وهو قول المازني وطائفة، والصحيح أن كلا منها اسم لفعل، وأنه لا موضع لها من الإعراب.

"واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً ك: شتان" فإنه اسم ناب عن فعل ماض وهو "افترق"، "و: صه" فإنه اسم ناب عن فعل أمر وهو "اسكت"، "و: أوه" فإنه اسم ناب عن فعل مضارع⁴ هو "أتوجع". [والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيد الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان] ⁵، "والمراد بالاستعمال كونه" أبداً

1 في "ط": "للألفاظ النائية عن الأفعال"، قال ابن الناطم في شرحه ص435: "أسماء الأفعال: ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالاً".

2 انظر آراء البصريين والكوفيين في الإنصاف 1/ 228، المسألة رقم 27.

3 التسهيل ص210.

4 في "ب": "ماض"، وهو وجه ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب ص405، بمعنى توجعت.

5 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

"عاملاً غير معمول" لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية. "فخرجت" الحروف نحو "إن" وأخواتها، فإنها وإن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تحمل إذا اتصلت بها "ما" الكافة، فليست أبداً عاملة، وخرجت "المصادر والصفات" النائية عن أفعالها "في نحو: ضرباً زيداً"، فإنه نائب عن "اضرب"، "و: أقائم الزيدان" فإنه نائب عن

"يقوم"، "فإن العوامل" 1 اللفظية والمعنوية "تدخل عليها" فتعمل فيها، ألا ترى أن "ضرباً" منصوب بما ناب عنه، وهو "اضرب"، و"أقائم" مرفوع بالابتداء.
"و" اسم الفعل "وروده بمعنى الأمر كثير ك: صه ومه وآمين" ف"صه" "بمعنى "اسكت"، و"مه" بمعنى "انكفف" لا بمعنى "اكفف" لأن اكفف يتعدى و"مه" لا يتعدى. قاله في شرح الشذور 2 تبعاً لغيره 3.

ورد بأن ذلك غير مطرد، فإن "آمين" لا يتعدى و"استجب" يتعدى. "و" آمين، بالمد وبالقصر وبالإمالة لا بتشديد اللام بمعنى "استجب، ونزال" بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى "انزل" "وبابه"، وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف، ولا ينقاس في غيره، وشذ "دراك" من أدرك، و"بدار" من بادر، قال: [من الرجز]
-748

بدارها من إبل بدارها
وأجاز ابن طلحة بناءه من "أفعل" قياساً على "دراك" وعلى بنائهم فعلي التعجب من "أفعل" وشذ قرقار بمعنى قرقر، أي: صوت، من قرقر بطنه، وأجاز الأخفش أن يقال: دحراج وقرطاس، قياساً على قرقار 4. ولا يجوز من هب ودع: وهاب وداع، للجمود، ولا كوان قائماً للنقص، ويجوز من التامة.
ولم يقس المبرد شيئاً من الباب لأنه ابتداء لما لم يسمع من الأسماء 5. ورد

-
- 1 في شرح "ب": "العامل".
 - 2 شرح شذور الذهب ص 116.
 - 3 منهم ابن مالك في التسهيل ص 211، وفي شرح ابن الناظم ص 435، وشرح ابن عقيل 2 / 302: "مه: بمعنى اكفف".
 - 748- لم أقع عليه في المصادر المتاحة، ولعل الأزهري حرف روايته من "تراكها من إبل تراكها" انظر هذه الرواية في الإنصاف ص 537، وشرح المفصل 4 / 50، والكتاب 1 / 241، 3 / 271، والمقتضب 3 / 369.
 - 4 انظر الارتشاف 3 / 198، وشرح ابن الناظم ص 435.
 - 5 الكامل ص 587-592.

بأنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد، فكان حقيقاً بالاتساع وإن فقد السماع. وبناءً على الحركة لالتقاء الساكنين، وكانت كسرة على الأصل، وبنو أسد تفتحه إتباعاً وتخفيفاً. "و" وروده "بمعنى الماضي المضارع" المبدوء بالهمزة "قليل ك: شتان، وهيئات".

ف شتان: بفتح النون، وفي فصيح ثعلب¹ أن الفراء كان يكسرها "بمعنى افترق"، كذا أطلق الجمهور وقيد الزمخشري² بكون الافتراق في المعاني والأحوال، قال ابن عمرون: كالعلم والجهل والصحة والسقم، قال: ولا تستعمل في غير ذلك، لا تقول: شتان الخصمان عن مجلس الحكم، ولا: شتان المتبايعان عن مجلس العقد، بمعنى افترقا عنه. انتهى.

وهيئات³: حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة: هيئات، وأيها، وهيها، وأيها، وهيها، وأيها، كل واحدة⁴ من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ست وثلاثون. وحكى غيره، هيهاك، وأيهاك، بكاف الخطاب. وأيها، وأيها، وهيها، فهذه إحدى وأربعون لغة، وكلهم بمعنى بعد.

"وأوه، وأف" ف"أوه" بمعنى أتوجع، و" أف"؛ وفيها أربعون لغة؛ ذكرتها في صدر الكتاب⁵ وكلها بمعنى "أتضجر".

"و: وا، و: وي، و: واها"، الثلاثة⁶ "بمعنى: أعجب" بفتح الهمزة، "كقوله تعالى: {وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} " [القصص: 82] ف"وي": اسم فعل مضارع بمعنى "أعجب" والكاف: حرف تعليل وأن: مصدرية مؤكدة، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين". هذا قول الخليل وسيبويه⁷. وقال أبو الحسن⁸ "وي" "بمعنى" 9 "أعجب"، والكاف: حرف خطاب، وقيل: الكاف للتشبيه بمعنى الظن، فهما كلمتان.

1 في فصيح ثعلب 313: "والفراء يخفض نون شتان". وانظر شرح الفصيح للزمخشري ص 624.

2 في المفصل ص 161: "المعنى في شتان: تباين الشئيين في بعض المعاني والأحوال".

3 سقطت من "ب".

4 في "ب": "واحد".

5 انظر ما تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ص 38، 39.

6 بعده في "ط": "كلها".

7 الكتاب 2 / 154.

(283/2)

وقال الكسائي: "وي" 1 محذوف من "ويلك"، قال عنترة: [من الكامل].
-749

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها ... قول الفوارس ويك عنتر أقدم
فهما كلمة واحدة. "وقول الشاعر": [من الرجز].
-570

وا بأي أنت وفوك الأشنب ... كأنما ذر عليه الزرنب
أو زنجبيل وهو عندي أطيب
[ف"وا" اسم بمعنى أعجب، و"بأي": جار ومجرور، خبر مقدم، و"أنت" بكسر التاء:
مبتدأ مؤخر، و"فوك"، بكسر الكاف: مبتدأ] 2 و"الأشنب": من الشنب، بفتح الشين
المعجمة والنون: حدة في الأسنان. ويقال: برد وعدوية. كذا قاله الجوهري 3.
و"كأنما ذر" بالبناء للمجهول 4: خبر "فوك" 5 وهو من ذررت الحب، بالذال المعجمة.
و"الزرنب" ك: جعفر: ضرب من النبات الرائحة كرائحة الأترج، وورقه كورق الطرفاء،
وقيل: كورق الخلاف 6.

1 في "أ": "هو"، والتصويب من "ط"، وسقطت من "ب".
-749 البيت لعنترة في ديوانه ص 219، والاقتضاب ص 562، وأساس البلاغة
"قدم"، والجنى الداني ص 353، وخزانة الأدب 6 / 406، 408، 421، وشرح
الأشعري 2 / 486، وشرح شواهد المغني ص 481، 787، وشرح المرادي 4 / 80،
وشرح المفصل 4 / 77، والصاحبي في فقه اللغة ص 177، ولسان العرب 15 / 517
"ويا"، والمختسب 1 / 16، 2 / 56، والمقاصد النحوية 4 / 318، وبلا نسبة في مغني
الليبي 1 / 369.

-750 الرجز لراجز من بني تميم في الدرر 2 / 341، وشرح شواهد المغني 2 / 786،
والمقاصد النحوية 4 / 310، وبلا نسبة في الارتشاف 3 / 200، وأوضح المسالك 4 /
83، وتاج العروس "زرنب"، "وا" وتهذيب اللغة 13 / 386، وجمهرة اللغة ص 345،

- 1218، والجنى الداني ص 498 وجواهر الأدب ص 287، وشرح الأشموني 2 / 486،
وشرح قطر الندى ص 257، ولسان العرب 1 / 448 "زرنب" ومجمل اللغة 3 / 396،
ومغني اللبيب 2 / 369، ومقاييس اللغة 3 / 217، وجمع الهوامع 2 / 106.
2 سقط ما بين المعكوفين من "ب".
3 الصحاح "شنب".
4 في "ب": "للمفعول".
5 خبر فوك: هو قوله: "كأنما زر عليه الزرنب"، وليس فقط: "كأنما زر". انظر حاشية
يس 2 / 197.
6 الخلاف: الصفصاف، وهو شجر عظام وأصنافه كثيرة. لسان العرب 9 / 97،
"خلف".

(284/2)

"وقول الآخر"، وهو أبو النجم على ما قاله الجوهري 1: [من الرجز]

-751

واها لسلمى واها واها ... هي المني لو أننا نلناها
ف"واها": اسم فعل بمعنى أعجب، قال الجوهري: إذا تعجبت من طيب شيء قلت:
واها له، أي: ما أطيبه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-627

ما نب عن فعل.....
البيتين 2.

1 الصحاح "ووه".

751- الرجز لأبي النجم في ديوانه ص 227، ولسان العرب 13 / 563 "ويه"، وتاج
العروس 10 / 401 "جرر"، وله أو لرؤية في الدرر 1 / 32، ولرؤية في ديوانه ص 168.
2 تمام البيتين:

ما ناب عن فعل كشتان وصه ... هو اسم فعل وكذا أوه ومه
وما بمعنى افعل كأمين كثر ... وغيره كوي وهيئات نزر

(285/2)

فصل:

"اسم الفعل ضربان:

أحدهما "مرتجل، وهو "ما وضع من أول الأمر كذلك": أي اسما للفعل "ك: شتان، و: صه، و: وي؛ فإنها موضوعة من أول أسماء لتلك الأفعال.
والثاني: "منقول، وهو "ما" وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم "نقل من غيره إليه، وهو؛ أي المنقول بالنسبة إلى المنقول عنه؛ "نوعان":

أحدهما: "منقول من ظرف" للمكان، "أو جار ومجرور"، فالمنقول من الجار والمجرور "نحو: عليك" زيدًا، فإنه نقل عن موضوعه الأصلي، واستعمل اسم فعل "بمعنى الزم" زيدًا، "ومنه: {عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ} " [المائدة/ 105] فـ"عليكم": اسم فعل، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، و"أنفسكم": مفعول به على حذف مضاف، "أي: الزموا شأن أنفسكم. و" المنقول من ظرف المكان نحو: "دونك زيدًا، بمعنى: خذه، و: مكانك، بمعنى: اثبت 1، و: أمامك، بمعنى: تقدم، و: وراءك، بمعنى: تأخر. و" من المنقول من الجار والمجرور: "إليك، بمعنى: تنح"، وكان المناسب أن يذكره مع "عليك" ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة، والقاصر منهما على حدة، وذكر أربعة ظروف، واحد متعدي وهو "دونك" وثلاثة قاصرة وهي "مكانك" و"أمامك" و"وراءك" وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه، ولما تقدمك، ولما تأخر عنك. وذكر جارين ومجرورين، أحدهما متعدي وهو "عليك" والثاني قاصر وهو "إليك". وزعم الكوفيون أن "إليك" تأتي بمعنى "أمسك" فتتعدى بنفسها. قيل: وقد تتعدى "عليك" بالباء كقول الأخطل: [من الكامل]

-752

فعليك بالحجاج لا تعدل به ... أحدًا إذا نزلت عليك أمور
وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء زائدة.

1 في "أ": "انثبت".

752- البيت للأخطل في ديوانه ص 195، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص 449.

وشذ مجيء "علي" اسم فعل مضارع بمعنى "الزم" و"عليه" اسم فعل لـ"يلزم"، والباب كله سماعي عند البصريين، والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب، نحو: عليك. واختلف في الكاف المتصلة بـ"عليك"1 وأخواته، فقال ابن بابشاذ: حرف خطاب وقال الجمهور: ضمير المخاطب، ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب، فقال الكسائي: نصب على المفعولية، وقال الفراء: رفع على المفعولية، وقال البصريون: جر، ف قيل: على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال، وقيل: الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر، واختاره الموضح في "الحواشي" فقال إن "علي" مثلاً اسم للزوم، تقول: "عليك" بمعنى "إلزامك" فللكاف موضع خفض ورفع. ا. هـ. واستفدنا من ذلك2 أن اسم الفعل إنما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه، وذلك خلال ما صرح به هنا.

"و" النوع الثاني: "منقول من مصدر، وهو نوعان: مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله، فـ"الأول نحو: رويد زيداً، فإنهم قالوا: أروده إروادا بمعنى أمهله إمهالا، ثم صغروا الإرواد" الذي هو مصدر "أرود" "تصغير الترخيم"، فحذفوا الهمزة والألف الزائدين، وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا: رويداً، وسمي تصغيراً ترخيم لما فيه من حذف الزوائد، والتخيم حذف، "وأقاموه مقام فعله" الدال على الأمر. واستعملوه تارة مضاعفاً إلى مفعوله فقالوا: رويد زيد، وتارة منوناً ناصباً للمفعول "به" فقالوا: رويداً زيداً"، فـ"رويدا" فيهما بمعنى "أرود" وفاعله مستتر فيه وجوباً، لأنه نائب عن فعل أمر، و"زيداً" مفعول به مجرور في الأول، منصوب في الثاني. وتارة منوناً غير ناصب للمفعول، فقالوا: رويداً يا زيد. وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوباً حالاً عند سيبويه3، نحو: ساروا رويداً، أي: مرودين، أو حال كون السير رويداً، أو نعتاً لمصدر مذكور أو مقدر، فالأول، نحو: ساروا سيراً رويداً، والثاني نحو: ساروا رويداً.

1 سقطت من "ب".

2 في "ط": "واستفيدوا منه"، وفي "ب": "واستفد منه".

3 الكتاب 1/ 244.

"ثم [إنهم] 1 نقلوه" من المصدرية "وسموا به فعله فقالوا: رويد زيدًا" 2 بفتح الدال من "رويد" ونصبها من زيد.

"والدليل على أن" رويدًا "هذا" المفتوح "اسم فعل" لا مصدر "كونه مبنياً"، ولو كان مصدرًا كان معرباً. "والدليل على بنائه كونه غير منون"، ولو كان معرباً كان منوناً، والدليل على أنه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة، والدليل على أن تصغير إرواد تصغير ترخيم، كما قال البصريون، مجيئه متعدياً، ولو كان تصغير رود 3 بمعنى المهمل 4 والرفق، مثل 5 قولهم: يمشي على رود، أي على مهل، كما قال الفراء 6، كان قاصراً.

"و" النوع "الثاني": المهمل فعله، نحو "قولهم: بله زيدًا" أي: دعه، "فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل"، وذلك الفعل المهمل "مرادف ل: دع"، و"دع" لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك، "يقال: بله زيد، بالإضافة إلى المفعول كما يقال: ترك زيد" بالإضافة إلى المفعول، وأما ما جاء في الحديث: "من ودعهم الجمعة" 7 فنادر، "ثم قيل" بعد أن نقلوه وسموا به فعله: "بله زيدًا، بنصب المفعول 8 وبناء: بله" على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، لأنه نائب عن فعل أمر. و"بله" هذا اسم فعل، والدليل "على أنه اسم فعل" كونه مبنياً، والدليل على بنائه كونه غير منون، وسكت الموضح عن هذا التعليل لأنه 9 لا يتم به التقريب، فإن

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول مالك بن خالد الهذلي: [من الطويل]

رويد علياً جد ما ثدي أمهم ... إلينا ولكن بغضهم متماين

وهو في شرح أبيات سيبويه 1/ 100، وشرح أشعار الهذليين 1/ 447، والكتاب 1/

243، وشرح الأثموني 2/ 488، وشرح المفصل 4/ 40.

3 في "ب": "ورد".

4 في "ب": "المهمل".

5 في "ب": "من".

6 الارتشاف 3/ 205.

7 الحديث برواية: "لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات"، وهو في مسند أحمد 1/

239، والنهاية 5/ 165.

8 بعده في "ب": "به".

9 سقطت من "ب".

(288/2)

"بله" المرادفة 1 لـ "كيف" تشاركها في البناء وعدم التنوين، يقال: بله زيد، برفع زيد على الابتداء، وبله: خبر مقدم، أي كيف زيد، وبذلك يتم لـ "بله" ثلاثة أوجه: مصدر واسم مرادف لكيف، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف: [من الكامل]

-753

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق
وقد تأتي لغير ذلك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-629

والفعل من أسمائه عليك ... وهكذا دونك مع إيك
-630

كذا رويد بله ناصبين ... ويعملان الخفض مصدرين

1 في "ب": "المرداف".

-753- تقدم تخريج البيت برقم 394.

(289/2)

فصل:

"يعمل اسم الفعل عمل مسماه" في التعدي واللزوم غالبًا، فإن كان مسماه لازمًا كان اسم فعله كذلك، فيقتصر على الفعل، "تقول: هيهات نجد، كما تقول بعدت نجد، قال" جرير: [من الطويل]

-754

فهيها هيهات العقيق ومن به ... وهيها خل بالعقيق نواصله
فالعقيق: فاعل هيها الأول، وخل: فاعل هيها الثالث، وهيها الثاني لا فاعل له،
لأنه لم يؤت به للإسناد بل لمجرد التقوية، والتوكيد للأول.

"و" إذا كان مسماه ما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك، "تقول شتان زيد وعمرو، كما تقول: افترق زيد وعمرو"، لأن الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا. "و" إن كان مسماه متعديًا كان اسم فعله كذلك، تقول: "دراك زيدًا"، بنصب المفعول، "كما تقول: أدرك زيدًا"، بالنصب، وفي بعض النسخ: تراك زيدًا، بالبناء والراء والكاف، وهي أحسن، لأن دراك شاذ، لأنه من أدرك، وتراك مقيس لأنه من ترك، ومن غير الغالب، آمين وإيه، فإنهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعد نحو: رب استجب دعائي وزدني علمًا، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-631

وما لما تنوب عنه من عمل ... لها.....

"وقد يكون اسم الفعل مشتركًا بين أفعال سميت به، فيستعمل على أوجه باعتبارها"، فيعمل عملها، فيصل إلى المفعول به بنفسه إذا كان بمعنى فعل متعد، وبحرف 1 جر إن كان بمعنى فعل لازم، "قالوا: حيهل الثريد"، بالنصب، "بمعنى: انت الثريد"، وهو خبز مغموس 2 بمرق اللحم.

754- تقدم تخريج البيت 139، 382.

1 في "ب": "وبجر".

2 في "ب"، "ط": "مغمور".

(290/2)

"و" قالوا: "حيهل على الخير" بـ"على" "أي: أقبل على الخير"، وهو ضد الشر، "وقالوا: إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر" 1 فعدوه بالباء، وحذفوا المضاف، "أي: أسرعوا بذكره"، والمراد به عمر بن الخطاب -رضي الله عنه، كما قال الحريري في المقامة التاسعة، وهو أثر يروى عن ابن مسعود -رضي الله عنه. ولكن اسم الفعل يخالف مسماه، فإن الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه، "ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه" لقصور درجته عن الفعل لكونه فرع في العمل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-631

..... وأخر ما لذي فيه العمل

"خلافًا للكسائي" في إجازته تقديم معموله عليه إلحاقًا للفرع بأصله 2، "وأما" ما احتج به وهو قوله تعالى: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} [النساء: 24] وقوله: "أي الشخص، وهي جارية من بني مازن: [من الرجز]

-755

يا أيها المائح دلوي دونكا ... إني رأيت الناس يحمدونكا
"فمؤولان"، وتأويل الآية أن "كتاب الله" مصدر منصوب بفعل محذوف، وعليكم:
متعلق به أو بالعامل المحذوف، والتقدير: كتب الله ذلك كتابًا عليكم، فحذف الفعل
وأضيف المصدر إلى فاعليه على حد: {صِبْغَةَ اللَّهِ} [البقرة: 138] ودل على ذلك
المحذوف قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ} [النساء: 23] لأن التحريم يستلزم
الكتابة. قاله الموضح في شرح القطر 3. وتأويل البيت أن "دلوي": مبتدأ، ودونك:
خبره، وفيه نظر، لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه.

-
- 1 الحديث في النهاية 1/ 472، وغريب الحديث لابن الجوزي 1/ 258.
 - 2 انظر الارتشاف 3/ 215، وشرح الكافية الشافية 3/ 1394.
 - 755- الرجز لجارية من بني مازن في الدرر 2/ 340، والمقاصد النحوية 4/ 311،
وبلا نسبة في أسرار العربية ص 165، والأشباه والنظائر 1/ 344، والإنصاف 1/
228، وأوضح المسالك 4/ 88، وجمهرة اللغة ص 574، وخزانة الأدب 6/ 200،
201، 207، وذيل السمط ص 11، وشرح الأشموني 2/ 491، وشرح التسهيل 2/
137، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 532، وشرح شذور الذهب ص 407،
وشرح عمدة الحافظ ص 739، وشرح الكافية الشافية 3/ 1349، وشرح المفصل 1/
117، ولسان العرب 2/ 609 "ميح"، ومعجم ما استعجم ص 416، ومغني اللبيب
2/ 609، والمقرب 1/ 137، ومقاييس اللغة 5/ 287، وعمدة الحافظ "دون"، وجمع
الهوامع 2/ 105.
 - 3 شرح قطر الندى ص 258.

(291/2)

وجوز ابن مالك أن يكون "دلوي" منصوبًا بـ "دونك" مضمرة مدلولًا عليها بـ "دونك"
الملفوظة 1، مستندًا لقول سيويه في "زيدًا عليك" 2 كأنك قلت: عليك زيدًا. وفيما قاله

نظر، لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً، كما صرح به الموضح في متن القطر 3. وأما ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب؟ وجوز بعضهم أن يكون "دلوي" منصوباً بفعل محذوف دل عليه السياق، أي: تناول دلوي، وسكت عن "دونك". والمائج: من ماح، بالحاء المهملة، [وهو] 4 الذي ينزل 5 البئر فيملاً الدلو إذا قل مأوها.

1 شرح الكافية الشافية 3/ 1349-1395، وفيه أيضاً جواز ابن مالك أن يكون

"دلوي": مبتدأ، و"دونك": خبره.

2 الكتاب 1/ 252-253.

3 شرح قطر الندى ص 256.

4 إضافة من "ط".

5 في "ب": "يندل".

(292/2)

فصل:

"وما نون من هذه الأسماء" النائية عن الأفعال تنوين تنكير "فهو نكرة وقد التزم ذلك" التنكير "في: واهها وويها، كما التزم تنكير نحو: أحد وعريب" بفتح العين المهملة وكسر الراء. "وديار" بفتح الدال وتشديد الياء، كلاهما مرادف لـ"أحد"، وأطلق أحداً وله استعمالات.

أحدها: مرادف الأول 1، وهو المستعمل في العدد، نحو: أحد عشر.

الثاني: مرادف الواحد بمعنى المنفرد، نحو: {هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} [الإخلاص: 1].

الثالث: مرادف إنسان، نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة: 6].

الرابع: أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل، نحو: {فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ} [الحاقة:

47] وهو المراد هنا، وهذا ملازم للتنكير غالباً، ومن تعريفه قوله: [من البسيط]

-756

وليس يظلمني في حب غانية ... إلا كعمرو وما عمرو من الأحـد

قاله الموضح في الحواشي.

"وما لم ينون منها فهو معرفة، وقد التزم ذلك" التعريف "في نزال" بالنون والزاي،

"وتراك" بالتاء والراء "وباهما"، وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف، كما التزم التعريف في المضممرات والإشارات والموصولات المعينة، أما إذا أريد بها غير معين فإنها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة، نحو: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاتحة: 7] . قاله الموضح في باب الاستثناء. وفي ضمير الغائب أقوال:

1 في "ب": "مرادف للأول".

756- البيت برواية "يطلبني" مكان "يظلمني"، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة 5/ 197، وتاج العروس 9/ 274، "وحد"، ولسان العرب 3/ 451 "وحد".

(293/2)

ثالثها: إن رجع إلى واجب التنكير ك: ربه رجلا، فنكرة، وإن رجع إلى جائز التعريف ك: جاء فأكرمته، فهو معرفة كالراجع إلى معرفة، والصحيح أنه معرفة مطلقاً. "وما استعمل بالوجهين"، بالتنوين وتركه، "فعلى معنيين": التعريف والتنكير: "وقد جاء على ذلك صه ومه وإيه، وألفاظ آخر" نحو: أف، فما نون منها فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة. "كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كتاب ورجل وفرس"، فمع التنوين نكرات وبدونه مع "أل" أو الإضافة معارف. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-632

واحكم بتنكير الذي ينون ... منها وتعريف سواه بين
وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف. ما نون منها وما لم ينون، وأنها أعلام
أجناس معنوية ك: سبحانه.

قال في البسيط: وهو ظاهر قول ابن خروف، والجميع مبني على الصحيح. وقال
الفارسي وابن جني: ما كان منها ظرفاً فحركته إعرابية. نقله الموضح في الحواشي وقال:
ينبغي أن لا يقولوا به فيما كان مصدرًا نحو: رويد وبله. ا. هـ.

(294/2)

باب أسماء الأصوات:

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها، وإذا ثبت النوع ثبت الجنس، ويستشكل صدق حد الكلمة عليها، لأنها ليست دالة على معنى مفرد، لأن المخاطب، بما من لا يعقل، فهي بمنزلة النعيق للغنم.

والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه، وهذا كذلك، إذ لم يقل: إن حقيقة الدلالة كون اللفظ 1 يخاطب به من يعقل لإفهام معناه، حتى يرد ما ذكر، والنعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه. قاله الموضح في حواشيه 2 ومن خطه نقلت 3.

"وهي نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل " في الاكتفاء به، ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير 4، واسم 5 الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير 6، وهذا النوع قسمان: أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل، والثاني لزجره.

فالدعاء "كقولهم في دعاء الإبل لتشرب: جئ جئ" بكسر الجيم فيهما مكررين "مهموزين" كالأمر من "جاء" قاله السمين، وفي الحكم أنهما أمر للإبل بورود الماء. ١. هـ.

1 بعده في "ط": "بحيث".

2 في "ب": "الحواشي".

3 انظر همع الهوامع 2 / 107.

4 سقط من "ب"، "ط": "لتحمله الضمير".

5 في "ب": "والاسم".

6 سقط من "ب": "لعدم تحمله الضمير".

(295/2)

يقال: جأجأت الإبل، إذا دعوتها لتشرب فقلت: جئ جئ. نقله الجوهري عن الأموي 1 وأقره. والاسم "الجيء" على مثل البيع 3، والأصل: جأ، بهمزتين ساكنة فمتحركة، أبدلت الهمزة الأولى ياء. ويقال في الإبل إذا دعيت للعلف: هاها، والاسم "الهيء". قال أبو عمرو: الهيء: الطعام، والجيء: الشراب، قال: [من الهزج]

-757

وما كان على الجيء ... ولا الهيء امتداحيكا
"و" كقولهم "في دعاء الضأن: حاحا، و" في دعاء "المعز: عاعا" بالحاء المهملة في الأول،
وبالعين المهملة في الثاني، حال كونهما "غير مهموزين، والفعل منهما حاحيت وعاعيت".
قال سيبويه³: وأبدلوا الألف من الياء لشبهها بها⁴، لأن قولك: حاحيت، إنما هو
صوت بنيت منه فعلا، يعني على فعللت وليست فاعلت. قال: والذي يدل على أنها
ليست فاعلت قولهم في الاسم: الحيعاء واليععاء، بالفتح فيهما. ا. ه.
"والمصدر: حيعاء ويععاء"، بكسر أولهما، وأصلهما: حياحي ويععاي، أبدلت الياء
همزة لتطرفها إثر ألف زائدة. قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعاً: [من الرجز]
-758

يا عنز هذا شجر وماء ... عاعيت لو ينفعني العيعاء
"و" الزجر كقولهم "في زجر البغل: عدس" بفتح العين والبدال المهملتين وبإهمال السين،
"قال" يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان: [من الطويل]
-759

عدس ما لعباد عليك إمارة ... أمنت وهذا تحملين طليق
ف"عدس": [صوت] 5 يزجر به البغل، وقد يسمى البغل به، والتقدير على التسمية به:
يا عدس، فحذف حرف النداء. "وإمارة" بكسر الهمز [ة] 6: أي أمر وحكم.

1 في "ب": "الأبدي".

2 في "ب": "الجميع".

757- البيت لمعاذ الهراء في لسان العرب 1/ 42 "جأجأ"، 53 "جياً"، 179،

"هأهأ"، 189 "هياً"، وبلا نسبة في شرح المفصل 4/ 83، والصاحبي في فقه اللغة
ص71.

3 الكتاب 4/ 314.

4 بعده في "ب": "في".

758- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 90، والمقاصد النحوية 4/ 313.

759- تقدم تخريج البيت برقم 111.

5 إضافة من "ط".

6 إضافة من "ب"، "ط".

"وقولنا: مما يشبه الفعل، احتراز من نحو قوله"، وهو النابغة الذبياني: [من البسيط]

-760

يا دار مية بالعلياء فالسند ... أقوت وطال عليها سالف الأمد
فإن قوله: "يا دار مية"، خطاب لما لا يعقل، ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير
مكتفى به، ولذلك احتاج إلى قوله: "أقوت"، وخاطب الدار توجعاً منه لما رأى تغيرها.
وذهب الكوفيون إلى أن قوله "يا دار مية" اسم موصول، و"بالعلياء": صلتته. والعلياء:
ما ارتفع من الأرض، والسند: عطف على العلياء، وسند الجبل: ارتفاعه، حيث يسند
فيه، أي: يصعد، والفاء فيه بمعنى الواو، وأقوت، بالقاف، خلت. والسالف: الماضي،
والأمد: الدهر. "وقوله"، وهو امرؤ القيس الكندي: [من الطويل]

-761

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي ... بصبح وما الإصباح منك بأمثل
ف"أيها الليل" خطاب لما لا يعقل، ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به، ولهذا
احتاج إلى قوله: انجلي.

النوع "الثاني: ما حكي به صوت" مسموع، والمحكي صوته قسمان: حيوان وغيره،
فالأول "ك: غاق". بالغين المعجمة والقاف. "حكاية صوت الغراب"، و"شيب" لحكاية
صوت مشافر الإبل عند الشرب. "و" الثاني نحو: "طاق"، بالطاء المهملة والقاف،
حكاية "لصوت الضرب، و: طق"، بفتح الطاء المهملة، حكاية "لصوت وقع الحجارة"
بعضها على بعض، "و: قب"، بفتح القاف وسكون الموحدة، حكاية "لصوت وقع
السيف على الضريبة"، وهي الدركة.

"والنوعان" من أسماء الأصوات "مبنيان لشبههما بالحروف المهملة" كلام الابتداء "في
أنها لا عاملة ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة"

760- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص14، والدرر 1/ 156، 2/ 584، وشرح

أبيات سيبويه 2/ 54، والصاحبي في فقه اللغة ص215، والكتاب 2/ 321،

والختسب 1/ 251، والمقاصد النحوية 4/ 315 ولسان العرب 3/ 355 "قصد"،

وتهذيب اللغة 8/ 353، 12/ 266، 15/ 668، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/

92، ورصف المباني ص452، وشرح الأشموني 2/ 493، ولسان العرب 3/ 223،

"سند"، 14/ 141 "جرا"، 15/ 491 "يا"، وجمع الهوامع 1/ 85، 243.
761- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص18، والأزهية 271، وخزانة الأدب 2/
326، 327، وسر صناعة الإعراب 2/ 513، ولسان العرب 11/ 361 "شلل"،
والمقاصد النحوية 4/ 317، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 93، وجواهر الأدب
78، ورصف المباني ص79، وشرح الأشموني 2/ 493.

(297/2)

ك: "ليت" "في أنها عاملة غير معمولة؛ وقد مضى ذلك في أول" هذا "الكتاب"1،
بخلاف أسماء الأصوات فإنه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول الناظم:
-634

..... والزعم بنا النوعين فهو قد وجب
على نوعي أسماء الأصوات، وهما المذكوران في قوله:
-633

وما به خوطب ما لا يعقل ... من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل
-634

كذا الذي أجدى حكاية كقب
وربما أعرب بعض أسماء الأصوات لتركيبه فقط، أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما
للمحكي صوته أو للمصوت له به، فيكون حينئذ مرادفًا لاسم متمكن.
فالأول كقوله: [من الطويل]
-726

..... كما رعت بالحبوب الظماء الصواديا
يروى الحوب، بالوجهين: على الحكاية وعدمها، أي: كما رعت بهذا اللفظ الذي
يصوت به. وهو "حوب" بفتح الحاء المهملة، والباء الموحدة، وهو زجر للإبل، وأما
"جوت"، بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق، المفتوحة، فهو لدعاء الإبل لا لزجرها.
والثاني كقوله: [من الرجز]
-762

إذ لمتي مثل جناح غاق
فهذا بمنزلة قوله: مثال جناح غراب.

والثالث كقوله: [من الكامل]

-764

ووقعت في عدس كأني لم أزل

قال الموضح في حواشيه: وهذان النوعان الأخيران ينبغي أن لا يجوز فيهما إلا الإعراب.

1 انظر ما تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ص38 وما بعدها.

-762 صدر البيت:

دعاهن ردفي فارعوين لصوته

وهو لعوييف القوافي في خزانة الأدب 6 / 381، والمقاصد النحوية 4 / 309، وبلا

نسبة في أمالي ابن الحاجب ص317، وخزانة الأدب 6 / 388، وشرح ابن الناظم

ص438، وشرح المفصل 4 / 75، 82، ولسان العرب 2 / 21 "جوت"، وتاج

العروس "4 / 282 "جوت".

-763 الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص180، والدرر 2 / 344، وبلا نسبة في

الارتشاف 3 / 281، والاقتضاب ص625، وتاج العروس "غيق"، وتخليص الشواهد

ص152، وشرح الأشموني 2 / 494، ولسان العرب 6 / 133 "عدس"، والمخصص

8 / 151، وجمع الهوامع 2 / 107.

-764 لم أقف على تمام البيت ولا على مصادره.

(298/2)

باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة

مدخل

...

باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة:

"لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة وخفيفة نحو: {لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَنَّ} " [يوسف: 32] .

وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، كإبدال الخفيفة ألفاً في نحو:

"وليكونا"، وحذفها في نحو: [من الخفيف]

-765

لا تهن الفقير.....

وكلاهما ممتنع في الثقيلة. قاله سيبويه¹.

وعرض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحياناً، وقد قال سيبويه نفسه في "أن" المفتوحة فرع المكسورة، ولها إذا خففت أحكام تختصها² ومذهب

765- تمام البيت:

لا تهن الفقير علك أن تر ... كع يوما والدهر قد رفعه
وهو للأضبط بن قريع في الأغاني 18/ 68، وأما القالي 1/ 107، والحماسة
الشجرية 1/ 474، والحماسة البصرية 2/ 3، وخزانة الأدب 11/ 450، 452،
والدرر 1/ 281، 2/ 251، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1151، وشرح
شواهد الشافية ص 160، وشرح شواهد المغني 453، والشعر والشعراء 1/ 390،
والمعاني الكبير 495، والمقاصد النحوية 4/ 334، وتاج العروس 21/ 122 "ركع"،
وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 221، وأوضح المسالك 4/ 111، وجواهر الأدب
ص 75، 146، ورصف المباني ص 249، 373، 374، وشرح ابن الناظم ص 447،
وشرح الأشموني 2/ 504، وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 32، وشرح ابن عقيل 2/
318، وشرح المفصل 9/ 43، 44، واللسان 6/ 184، "قنس"، 8/ 133 "ركع"،
13/ 438 "هون"، واللمع 278، ومغني اللبيب 1/ 155، والمقرب 2/ 18، وجمع
الهوامع 1/ 134، 2/ 79، وتاج العروس "هون"، وعمدة الحفاظ "ركع".

1 الكتاب 3/ 521.

2 الكتاب 3/ 120.

(299/2)

الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة¹، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد
بالخفيفة². ا. هـ. ويدل له: {لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَنَّ} [يوسف: 32] فإن امرأة العزيز كانت
أشد حرصاً على سجنه من كينونته صاغراً.

"ويؤكد بهما الأمر مطلقاً" من غير شرط، لأنه مستقبل دائماً، وسواء في ذلك الأمر
بالصيغة نحو: قوم، والأمر باللام نحو: ليقومن زيد، بكسر اللام، والدعاء نحو: [من

الرجز]

-766

فأنزلن سكينه علينا

"ولا يؤكد بهما الماضي" لفظاً ومعنى "مطلقاً" لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال،
وذلك ينافي الماضي، وأما قوله -صلى الله عليه وسلم: "فإما أدركن أحد منكم الدجال"
وقول الشاعر: [من الكامل]

-767

دامن سعدك إن رحمت متيماً
فهذان الفعلان مستقبلان معنى.

"وأما المضارع" المجرد من لام الأمر "فله حالات:
إحدها: أن يكون توكيده بهما واجباً"، أي لا بد منه، "وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً،
جواباً لقسم، غير مفصول من لامة"، أي لام القسم، "بفاصل نحو: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ
أَصْنَامَكُمْ} " [الأنبياء: 75] ف"أكيدن": فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم،
وهو: تالله، وليس مفصولاً من لام القسم بفاصل.
"ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفيّاً" لفظاً أو تقديرًا، فالأول نحو: والله لا أقوم، والثاني
"نحو: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} " [يوسف: 85] ف"تفتأ" منفي بلا محذوفة. "إذ
التقدير: لا تفتأ"، وحذف "لا" في جواب القسم مطرد.

1 انظر الإنصاف 2/ 650، المسألة رقم 94.

2 الكتاب 3/ 509.

766- الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص107، وشرح أبيات سيبويه 2/ 322،
والكتاب 3/ 511، وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر 2/ 234، وشرح شواهد المغني
1/ 286، 287، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 234، وتخليص الشواهد
ص130، وخزانة الأدب 7/ 139، ومغني اللبيب 1/ 98، 269، 317، 2/ 339،
5398، والمقتضب 3/ 13، وجمع الهوامع 2/ 78.

767- عجز البيت:

لولاك لم يك للصبابة جانحا

وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص143، والدرر 2/ 243، وشرح الأشموني 2/ 495،
وشرح شواهد المغني 2/ 760، وشرح التسهيل 1/ 14، وشرح المرادي 4/ 91،
ومغني اللبيب 2/ 339، والمقاصد النحوية 1/ 120، 4/ 341، وجمع الهوامع 2/ 78.

"أو كان" المضارع "حالا كقراءة ابن كثير: "لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ" 1 [القيامة: 1] ، وقول الشاعر": [من المتقارب]
-768

يمينا لأبغض كل امرئ ... يزخرف قولاً ولا يفعل
ف"أقسم" في الآية و"أبغض" في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما. وإنما لم يؤكد
بالنون، لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال.
"أو كان" المضارع "مفصلاً من اللام" بمعموله أو بحرف تنفيس فالأول "مثل" قوله
تعالى: {وَلَيْنَ مُتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ} [آل عمران: 158] "و" الثاني "نحو:
{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} [الضحى: 5] ف"يعطيك" على جواب القسم وهو:
{مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ} [الضحى: 3] والمعطوف على الجواب جواب.
وقول البيضاوي² تبعاً للزمخشري³: واللام في: "ولسوف يعطيك" للابتداء، دخلت
على الخبر بعد حذف المبتدأ، والتقدير: لأنت سوف يعطيك، لا للقسم، فإنها لا تدخل
على المضارع إلا مع النون المؤكدة، مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال
اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها، فإذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام
القسم وحدها كقوله: [من الخفيف] .

-769

فورني لسوف يجزى الذي أس ... لفته المرء سيئاً أو جميلاً
أنشده ابن مالك شاهداً على ذلك.
"و" الحالة "الثانية: أن يكون" توكيده بهما "قريباً من الواجب، وذلك إذا كان" المضارع
"شرطاً ل: أن" الشرطية "المؤكدة ب: ما" الزائدة "نحو: {وَأَمَّا تَخَافَنَّ} [الأنفال: 58] من
الأجوف، {فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ} [الزخرف / 41] من السالم، {فَأَمَّا تَرَيْنَنَّ} [مريم: 26] من
الناقص، "ومن ترك توكيده قوله": [من البسيط]

1 هي قراءة ابن كثير وقنبل والحسن والأعرج والبزي والزهري والقواس. انظر الإتحاف
ص428، ومعاني القرآن للفراء 3 / 207، والنشر 2 / 282، وشرح ابن النازم
ص442.

768- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 95، وشرح الأشموني 2 / 496، وشرح

التسهيل 3/ 208، والمقاصد النحوية 4/ 338.

2 أنوار التنزيل 4/ 188.

3 الكشف 4/ 219، وانظر شرح ابن الناطم ص441.

769- البيت بلا نسبة في شرح التسهيل 3/ 208.

(301/2)

-770

يا صاح إما تجديني غير ذي جدة ... فما التخلي عن الخلان من شيمي
أراد: يا صاحبي، فحذف المضاف إليه، وهو الباء1؛ وآخر المضاف؛ وهو الباء1؛ معاً،
قاله ابن خروف، والمشهور أنه ترخيم صاحب فقط، وترك تأكيد2 "تجديني".
فحذف النون "وهو قليل" في النشر، "وقيل: يختص بالضرورة".
الحالة "الثالثة: أن يكون" توكيده بهما "كثيراً"، وذلك إذا وقع المضارع بعد أداة طلب".
نهي أو دعاء أو عرض أو تمني أو استفهام.
فالأول "كقوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا} عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ { [إبراهيم: 42] .
"و" الثاني كقول خرنق: [من الكامل]

-771

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر
فأكدت "يبعد" بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء. والثالث نحو "قول الشاعر" يخاطب
امرأة: [من البسيط]

-772

هلا تمنن بوعد غير مخلقة ... كما عهدتك في أيام ذي سلم
فأكد "تمنن" بكسر النون الأولى بعد حرف العرض، وأصله: تمنين، حذفت نون الرفع
مع الخفيفة حملاً على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات، وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين. وغير: حال من ياء المخاطبة، ومخلقة، بناء التأنيث: مضاف إليها، وذي
سلم: موضع بالشام.

"و" الرابع نحو "قول الآخر يخاطب امرأة أيضاً": [من الطويل]

-773

فليتك يوم الملتقى ترينني ... لكي تعلمي أي امرؤ بك هائم

فأكد "تريني" بتشديد النون الأولى على حد: {فَإِمَّا تَرِينِ} [مريم: 26] بعد حرف التمني.

770- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 97، وخزانة الأدب 11/ 431، وشرح ابن الناظم ص441، وشرح الأشموني 2/ 479، والمقاصد النحوية 4/ 339، والدرر 2/ 239.

1 سقطت من "ب"، "ط".

2 في "ط": "تنوين".

771- تقدم تخريج البيت برقم 637.

772- البيت بلا نسبة في الارتشاف 1/ 303، وأوضح المسالك 4/ 99، والدرر 2/ 235، وشرح ابن الناظم ص439، وشرح الأشموني 2/ 495، والمقاصد النحوية 4/ 323، وجمع الهوامع 2/ 78.

773- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 100، والدرر 2/ 235، وشرح ابن الناظم ص440، وشرح الأشموني 2/ 495، والمقاصد النحوية 4/ 323، وجمع الهوامع 2/ 78.

(302/2)

"و" الخامس نحو "قوله": [من الكامل]

774-

..... أفبعد كندة تمدحن قبيلا

فأكد "تمدحن" بعد حرف الاستفهام. وكندة، بكسر الكاف وسكون النون: اسم قبيلة في كهلان، وقبيلا: ترخيم قبيلة للضرورة.

الحالة "الرابعة: أن يكون" توكيده بهما "قليلا، وذلك بعد "لا" النافية، أو "بعد" ما؛ الزائدة التي لم تسبق بـ: إن" الشرطية.

فالأول "كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} " [الأنفال:

25] فأكد "تصيب" بعد "لا" النافية تشبيها لها بالناحية صورة، وجملة "لا تصيب" خبرة في موضع الصفة لـ"فتنة" فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم، لا خاصة بالظالمين: لأنها قد وصفت بأنها تصيب الظالمين خاصة فيكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟. وقيل:

"لا" ناهية وأقيم المسبب مقام السبب، والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصييكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة، لأن الإصابة مسببة¹ عن التعرض، وأسند² المسبب إلى فاعله، فالإصابة خاصة بالمتعرضين، وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيراً، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول، أي: واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك.

"و" الثاني "كقولهم" في المثل نظماً: [من الطويل]

-775

إذا مات منهم ميت سرق ابنه ... ومن عضه ما ينبتن شكيرها
فأكد "ينبتن" بعد "ما" الزائدة. وهذا مثل يضرب لمن كان أصلاً تفرع منه ما يشبهه.

774- صدر البيت:

قالت فطيمة حل شعرك مدحة

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص358، ولمقنع في الكتاب 3/ 514، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 101، وجواهر الأدب ص143، وخزانة الأدب 11/ 383، 384، والدرر 2/ 263، وشرح ابن الناظم ص440، وشرح الأشموني 2/ 495، والمقاصد النحوية 4/ 340، وجمع الهوامع 2/ 78.

1 في "أ": "مسبة".

2 في "ب": "واستند".

775- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 103، وخزانة الأدب 4/ 22، 6/ 281، 11/ 221، 403، وشرح ابن الناظم ص442، وشرح الأشموني 2/ 497، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1643، وشرح شواهد المغني 2/ 761، وشرح المفصل 7/ 103، 5/ 9، 42، والكتاب 3/ 715، ولسان العرب 4/ 426، "شكر"، 13/ 516، 518 "عضه"، ومغني اللبيب 2/ 340.

(303/2)

والمعنى هنا: إذا مات الأب¹ سرق الولد شخص والده، فيصير كأنه هو. قاله العيني².
واقصر الموضح في الحواشي على عجزه فقال: هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبطن.
والعضة: شجرة، وشكيرها: شوكة، وقيل: صغار رقعها، يعني أن كبار الورق إنما تنبت

من صغارها، أي: ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.
وقولهم: "بألم ما تختننه" 3 يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بد له منه، وهو خطاب لامرأة
في الأصل، والهاء للسكت.
وقولهم: "بجهد ما تبلغن" 4 يقال لمن حملته فعلا فأباه 5، أي: لا بد لك من فعله بمشقة.
وقولهم: "بعين ما أرينك" 6 تقوله لمن يخفي عنك امرأ أنت بصير به، أي أني أراك بعين
بصيرة.

"وقوله"، وهو حاتم الطائي: [من الطويل]

-776

قليلا به ما يحمدنك وارث ... إذ نال مما كنتن تجمع مغنما
و"ما" زائدة في الأماكن الخمسة، وهي على معنى النفي، أي: ما يحمدنك، وكذا الباقي،
ولا يقاس عليهن، ولا تحذف "ما" 7 منهن.
الحالة "الخامسة: أن يكون" التوكيد بهما "أقل، وذلك بعد: لم، وبعد أداة جزاء بغير:
إما" الشرطية، فالأول "كقوله" وهو أبو حيان الفقعسي يصف جبلا

1 في "ط": "الابن".

2 شرح الشواهد للعيني 217 / 3.

3 مجمع الأمثال 107 / 1، وفي المستقصى 204 / 2: "احبري بألم تختننه".

4 من شواهد الكتاب 516 / 3، وشرح ابن الناظم ص 441.

5 في "ط": "أعياء".

6 مجمع الأمثال 100 / 1، وجمهرة الأمثال 236 / 1، والمستقصى 11 / 2، وهو من

شواهد شرح ابن الناظم ص 441، والكتاب 517 / 3، وشرح بن عقيل 309 / 2،

وشرح المفصل 5 / 9.

776- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص 223، والدرر 244 / 4، وشرح المغني 2 /

951، والمقاصد النحوية 328 / 4، ونوادر أبي زيد 110، وبلا نسبة في الارتشاف 1 /

304، وأوضح المسالك 105 / 4، وشرح ابن الناظم ص 442، وشرح الأشموني 2 /

497، وشبح المرادي 97 / 4، وجمع الهوامع 78 / 2.

7 في "ط": "ما الشرطية".

قد عمه الخصب وحفه النبات: [من الرجز]

-777-

يحسبه الجاهل ما لم يعلما ... شيخا على كرسية معمما
أراد: ما لم يعلمن، بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً.

"و" الثاني "كقوله": [من الكامل]

-778-

من تثقفن منهم فليس بآيب ... أبداً وقتل بني قتيبة شافي
فأكد "تثقفن" بنون التوكيد الخفيفة بعد "من" الشرطية. "وتثقفن" بمعنى "تجد" والآيب:
الراجع، وبنو قتيبة من باهلة.

وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمسة: واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل، لأن آخرها
مشبه بما قبله، وما قبله مشبه بما قبله، وهكذا إلى الأول، وذلك أن التوكيد بالنونين إنما
يؤتى به لمسيب الحاجة إليه.

أما في الحالة الأولى، وهي المشار إليها في الناظم بقوله:

-637-

أو مثبتا في قسم مستقبلا

فلأن القسم إنما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجاً إلى التوكيد.

وأما الحالة الثانية، وهي المشار إليها في النظم بقوله:

-636-

..... أو شرطاً اما تالياً

777- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 331، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو
لمساور العبيسي أو للدبيري أو لعبد بني عبيس في خزانة الأدب 11/ 409، 411،
وشرح شواهد المغني 2/ 973، والمقاصد النحوية 4/ 80، ولمساور العبيسي أو للعجاج
في الدرر 2/ 240، ولأبي حيان الفقعسي في المقاصد النحوية 4/ 329، وللدبيري في
شرح أبيات سيبويه 2/ 266، وبلا نسبة في الاقتضاب ص 520، 711، والإنصاف
1/ 409، وأوضح المسالك 4/ 106، وخزانة الأدب 8/ 388، 451، وورصف
المباني ص 229، 335، وسر صناعة الإعراب 2/ 679، وشرح ابن الناظم ص 443،
وشرح الأشموني 2/ 498، وشرح ابن عقيل 2/ 310، وشرح المفصل 9/ 42،
والكتاب 3/ 516، ولسان العرب 3/ 32 "شيخ" 14/ 229 "خشي" 15/ 99
"عمي"، 428 "الألف اللينة"، ومجالس ثعلب ص 620، ونوادر أبي زيد ص 132،

وهمع الهوامع 78 / 2، وتهذيب اللغة 664 / 15، وتاج العروس "خشي"، "عمي".
778- البيت لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب 387 / 11، 399، والدرر 2 /
244، ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيويه 262 / 2، وبلا نسبة في أوضح
المسالك 107 / 4، وشرح ابن الناظم ص 443، وشرح الأشموني 500 / 2، وشرح ابن
عقيل 311 / 2، وشرح المرادي 105 / 4، والكتاب 516 / 3، والمقتضب 14 / 3،
والمقاصد النحوية 330 / 4، والمقرب 74 / 2، وهمع الهوامع 79 / 2.

(305/2)

فلأن "إن" الشرطية لما أكدت بـ"ما" الزائدة أشبهت القسم في تأكيده باللام.
وأما الحالة الثالثة، وهي المشار إليها في النظم بقوله:
-636

يؤكدان افعل ويفعل آتيا ... ذا طلب.....
فلأن ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد "إن" في استدعاء الجواب.
وأما الحالة الرابعة، وهي المشار إليها في 0 النظم بقوله:
-637

..... وقل بعد ما ولم وبعد لا
فلأن "لا" النافية أشبهت "لا" الناهية صورة، وأما الزائدة فأشبهت "ما" النافية كذلك.
وأما الحالة الخامسة وهي المشار إليها في النظم بقوله:
-638

وغير إما من طوالب الجزا
فلأن 1 "لم" للنفي، والنفي أشبه النهي معنى 2، وغير "إن" من أدوات الشرط أشبهت
"لم" في الجزم، ولا يؤكد بهما في غير ذلك إلا ضرورة كقوله: [من المديد]
-779

ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات
والذي سهل ذلك أن "ربما" للقلة، والقلة تناسب النفي والعدم، والنفي شبيه بالنهي.
كذا علل التفتازاني 3.

1 في "ط": "فلا إن".

2 في "ب": "معا".

779- البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص 94، 265، والأغاني 15 / 257، وخزانة الأدب 11 / 404، والدرر 2 / 101، وشرح أبيات سيبويه 2 / 281، وشرح شواهد الإيضاح ص 219، وشرح شواهد المغني ص 393، والكتاب 3 / 518، ولسان العرب 3 / 32 "شيخ"، 11 / 366 "شمل"، والمقاصد النحوية 3 / 344، 4 / 328، وبلا نسبة في الارتشاف 1 / 306، وأوضح المسالك 3 / 70، والدرر 2 / 243، ورصف المباني ص 335، وشرح ابن الناظم ص 442، وشرح الأشموني 2 / 299، وشرح المفصل 9 / 40، وكتاب اللامات ص 111، ومغني اللبيب ص 135، 137، 309، والمقتضب 3 / 15، والمقرب 2 / 74، وجمع الهوامع 2 / 38، 78. 3 شرح الفتازاني ص 16.

(306/2)

وقد يؤكدان جواب الشرط كقوله: [من الطويل]

-780

..... ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

أي: "تمنعن" وهو قليل في الشعر. نص عليه سيبويه وقال 1: "شبهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب".

780- صدر البيت: "فمهما تشأ منه فزارة تعطكم"، وقد نسب سيبويه في الكتاب 3 /

515 إلى عوف بن الخرع، وهو للكميت بن معروف في ديوانه ص 195، وحماسة

البحرزي ص 15، والدرر 2 / 245، وشرح أبيات سيبويه 2 / 272، وللكميت بن

ثعلبة في خزانة الأدب 11 / 387، 390، ولسان العرب 8 / 273 "قزع"، وللكميت

بن معروف أو للكميت بن ثعلبة في المقاصد النحوية 4 / 330، وبلا نسبة في خزانة

الأدب 7 / 509، 510، وشرح الأشموني 2 / 500، وجمع الهوامع 2 / 79.

1 الكتاب 3 / 515.

(307/2)

فصل:

"في حكم آخر" الفعل "المؤكد" بالنونين:

"اعلم أن هنا أصلين يستثنى من كل منهما مسألة" واحدة "الأصل الأول، أن آخر" الفعل 1 "المؤكد يفتح" كما أشار الناظم بقوله:

-638

..... وآخر المؤكد افتتح.....

"تقول" في المضارع: "لتضربن" زيّدًا، "و" في الأمر: "اضربن" يا زيد.

واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي: بناء للتركيب، وقال سيبويه

والسيرا في الزجاجة: عارضة للساكين¹، وهما: آخر الفعل والنون الأولى.

"ويستثنى من ذلك" الأصل الأول "أن يكون" المضارع "مسندًا إلى ضمير" بالتثنية،

"ذي لين"، ألف أو واو أو ياء، "فإنه يحرك حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين" من فتحة أو

ضمة أو كسرة "كما نشرحه" قريبًا، وإليه أشار الناظم بقوله:

-639

واشكله قبل مضمر لين بما ... جانس من تحرك قد علما

"والأصل الثاني: أن ذلك" الضمير "اللين يجب حذفه إن كان واو أو ياء" وإلى ذلك

أشار الناظم بقوله:

-640

والمضمر احذفه إلا الألف

"تقول اضربن يا قوم، بضم الباء، واضربن يا هند، بكسرها، والأصل: اضربون

واضربين"، بتشديد النون فيهما، فالتقى ساكنان: الواو والنون المدغمة في الأول، والياء

والنون المدغمة في الثاني. "ثم حذفت الواو" في الأول "والياء" في الثاني "لالتقاء

الساكنين".

1 سقطت من "ب".

(308/2)

أما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أو يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح، لأنه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده، وأما من لم يشترط

ذلك فلأن الكلمة لما ثقلت واستطالت، وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء حذفنا، هذا مع الثقلية، وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على حده اتفاقاً. "ويستثنى من ذلك" الأصل الثاني "أن يكون آخر الفعل" المضارع "ألفاً، ك: يخشى، فإنك تحذف" آخر الفعل، وهو الألف، وتثبت الواو مضمومة، والياء مكسورة لدفع التقاء الساكنين، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-642

واحذفه من رافع هاتين وفي ... واو ويا شكل مجانس قفي
"فتقول: يا قوم اخشون" بضم الواو "ويا هند اخشين" [بكسر الياء] 1 والأصل:
اخشيون واخشين²، حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهما الياء والواو في الأول والياءان في الثاني. وإن شئت قلت: تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني، فلم يجوز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما، فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم، وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر، تخلصاً من التقاء الساكنين.
"إذا أسند هذا الفعل" الذي آخره ألف "إلى غير الواو والياء"، وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والألف والنون، "لم تحذف آخره"، وهو الألف، "بل تقلبه ياء"، وإلأى ذلك أشار الناظم بقوله:

-640

..... وإن يكن في آخر الفعل ألف

-641

فاجعله منه رافعاً غير اليا ... والواو ياء كاسعين سعيا
"فتقول" إذا أسندته إلى الظاهر: "ليخشين زيد، و" إلى الضمير المستتر: "لتخشين يا زيد، و" إلى الألف: "لتخشيان يا زيدان، و" إلى النون: "لتخشينان يا هندات".

1 إضافة من "ط".

2 في "أ"، "ب": "اخشون واخشين".

فصل:

"تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام:

أحدها: أنها لا تقع بعد الألف، نحو: قوما واقعدا"، فلا يقال: قومان واقعدان، بسكون النون، "لنلا يلتقي ساكنان" على غير حدهما¹، "و" نقل "عن يونس والكوفيين إجازته"²، وحجتهم؛ كما قال الخضراوي؛ أنه قد يلتقي ساكنان في الوصل: نحو: {مَحْيَايَ وَمَحْيَايَ} [الأنعام: 162] ، ونحو: {أَنْذَرْتَهُمْ} [البقرة: 6] ونحو: {هَؤُلَاءِ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [البقرة: 32] و"التقت حلقتا البطان"³، ونحو: لام، راء، وكاف هاء، وعين ضاد.

"ثم صرح الفارسي في" كتابه "الحجة: بأن يونس يبقى النون ساكنة⁴، ونظير ذلك قراءة نافع: ومحيي" بسكون الياء وصلا⁵. "وذكر الناظم" في شرح التسهيل عن يونس "أنه يكسر" النون⁶، "وحمل على ذلك" الكسر "قراءة بعضهم⁷: {فَدَمَّرْنَاَهُمْ تَدْمِيرًا} [الفرقان: 36] على أنه أمر للثنين، والنون المكسورة نون توكيد خفيفة. "وجوز" الناظم "في قراءة ابن ذكوان: "وَلَا تَتَّبِعَانِ" [يونس: 89] بتخفيف

في "ط": "غيرها".

2 انظر الإنصاف 2 / 650، المسألة رقم 94، وشرح ابن الناظم ص 446، والكتاب 527 / 3.

3 مجمع الأمثال 2 / 186، وجمهرة الأمثال 1 / 188، والمستقصى 1 / 306، وكتاب الأمثال لابن سلام ص 343.

4 الحجة 3 / 441.

5 وكذلك قرأها أبو جعفر، وانظر الإتحاف ص 221.

6 شرح ابن الناظم ص 446، ولم يرد هذا القول في شرح التسهيل، بل في شرح الكافية الشافية 3 / 1417.

7 هي قراءة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه. انظر مختصر ابن خالويه ص 105.

(310/2)

النون "مكسورة بناء على كون الواو للعطف و"لا" للنهي¹. قال الشارح²: ويجوز أن تكون الواو للحال و"لا" للنفي، والنون علامة الرفع.

"وأما الشديدة فتقع بعدها"، أي الألف، "اتفاقاً" من البصريين والكوفيين، "ويجب كسرها". وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله:

-644

ولم تقع خفيفة بعد الألف ... لكن شديدة وكسرها ألف
"كقراءة باقي السبعة: {وَلَا تَتَّبِعَانِ} [يونس: 89] بتشديد النون³. وإنما كسرت وكان أصلها الفتح، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة، فأشبهت نون الاثنين في نحو: غلامان، وفتحت في غير ذلك، لأنها حرفان، الأول منهما ساكن، فتحت كما فتحت نون "أين". هذا تعليل سيبويه⁴.

الحكم "الثاني" من أحكام الخفيفة: "أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بألف فاصلة بين النونين". وهما نون الإناث التوكيد، "قصداً للتخفيف"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-645

وألفا زد قبلها مؤكدا ... فعلا إلى نون الإناث أسندا
"فيقال: اضربن يا نسوة،" وقد مضى "قريباً" إن الخفيفة لا تقع بعد الألف".
وعدل في التعليل عن تعليل تصريف العزي للفصل بين النونات⁵، يعني الثلاثة: نون جماعة الإناث، والمدغمة والمدغم فيها، ليرتب عليه قوله: "ومن أجاز ذلك" وهو يونس والكوفيون فيما تقدم، "أجازه هنا بشرط كسر النون" فراراً من التقاء الساكنين على غير حدة، إذ ليس هنا ثلاث نونات.

1 انظر شرح الكافية الشافية 3/ 1418، والإتحاف ص 253.

2 شرح ابن الناظم ص 446، والإنصاف 2/ 667.

3 انظر الإتحاق ص 253.

4 الكتاب 3/ 527، وانظر شرح ابن الناظم ص 446.

5 تصريف العزي ص 17.

واعترض بأن تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الألف "وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن الثقيلة هي الأصل، والخفيفة فرعها، وأدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع

الخفيفة وإن لم تجتمع النونات، لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل".
واعترضه التفتازاني بأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين¹، مع أن الفرع لا يجب أن
يجري على الأصل في جميع الأحكام. ا. هـ.
ولك أن تقول نصره لابن الحاجب: المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونس
والكوفيون، وهم القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة.
قال الشاطبي: والحجة لهم فيما ذهبوا إليه، أن الخفيفة مخففة من الثقيلة، وقد أجمع
الجميع على أن الثقيلة تدخل هنا بعد الألف، فكذا الخفيفة. ا. هـ. فهذا فرع جار على
أصلهم.
الحكم "الثالث" من أحكام الخفيفة: "أنها تحذف قبل الساكن"، وإلى ذلك يشير الناظم:
-646

واحذف خفيفة لساكن ردف
"كقوله"، وهو الأصبط بن قريع، وهو جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة:
[من الخفيف]
-781

لا تهنين الفقير علك أن ... تركع يوما والدهر قد رفعه
فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، وأبقى الفتحة دليلا عليها، "وأصله: لا
تهنين"، من الإهانة، وكنى بالركوع عن انحطاط الحال.
الحكم "الرابع" من أحكام الخفيفة: "أنها تعطى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد
فتحة قلبت ألفاً"، وإلى ذلك يشير قول الناظم:
-648

وأبدلنها بعد فتح ألفا ... وفقاً.....
"كقوله تعالى: "لَنَسْفَعًا" [العلق: 15] "وَلَيَكُونًا" [يوسف: 32] ، وقول الشاعر،
وهو الأعشى ميمون: [من الطويل]

1 شرح التفتازاني ص 17.

781- تقدم تخريج البيت برقم 765.

وإياك والميتات لا تقربنها ... ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
والأصل فيهن: لنسفن وليكونن واعبدن. بالنون الخفيفة، فأبدلت في الوقف أَلْفًا بعد
فتحة، كما أن تنوين المنصوب يبدل في الوقف أَلْفًا، نحو: رأيت زيدًا، ومن ثم كتب
بالألف، كما كتب: رأيت زيدًا، بالألف.
وقياس: من قال: رأيت زيد، بحذف الألف على لغة ربيعة، أن يقول في الوقف على
"اضربن": اضرب: بالسكون.
"وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت، ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل" من
واو أو ياء "لأجلها"، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

..... وبعد غير فتحة إذا تقف

واردد إذا حذفتها في الوقف ما ... من أجلها في الوصل كان عدما
"تقول في الوصل: اضربن يا قوم، اضربن يا هند"، بضم الباء في الأول، وكسرها في
الثاني، "والأصل: اضربون واضربين" بسكون النون فيهما، فحذفت الواو والياء لالتقاء
الساكنين. "كما مر" في الفصل قبله، "فإذا وقفت حذفت النون لشبيهها بالتنوين"
الواقع بعد ضمة أو كسرة "في نحو: جاء زيد، ومررت بزيد" في اللغة الفصحى "ثم ترجع
بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين" بحذف النون، "فتقول: اضربوا واضربي".
وفي شرح الخضرأوي: وذكر سيبويه أن الخليل قال¹: وقياس من قال: جاءني زيدو،
مررت بزيدي، بالإشباع على لغة أزد شنوءة أن يقول هنا: هل تضربوا، وهل تضربي،
فتبديل من النون واوًا وياء، ثم تحذف مع المبدل منه، ولا ترد نون الإعراب.

782- البيت ملفق من بيتين في ديوانه ص187، وهما:

فإياك والميتات لا تأكلنها ... ولا تأخذن سهمًا حديدًا لتفصدا
وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ... ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا
والبيت الشاهد للأعشى في الأزهية ص275، وتذكر النحاة ص72، والدرر 2/
234، وسر صناعة الإعراب 2/ 687، وشرح أبيات سيبويه 2/ 244، 245،
وشرح شواهد المغني 2/ 577، 793، والكتاب 3/ 510، ولسان العرب 1/ 759،
"نصب"، 2/ 473 "سبح"، 13/ 429 "نون"، واللمع ص273، والمقاصد النحوية
4/ 340، والمقتضب 3/ 12، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 657، وأوضح المسالك

4 / 113، وجمهرة اللغة ص 857، وجواهر الأدب ص 57، 108، ورصف المباني
ص 32، 334، وشرح الأشموني 2 / 505، وشرح قطر الندى ص 149، وشرح
المفصل 9 / 39، ومغني اللبيب ص 372، والممتع في التصريف 1 / 40، وجمع الهوامع
2 / 78.
1 الكتاب 3 / 522.

(313/2)

وتقول في المعتل على هذا للرجال: اخشوا، وللمرأة: اخشي، كما تقول مع النون: لا
تحشون ولا تخشين، ثم يستقل واوان، أولاهما مضمومة فتحذف الضمة، ثم تحذف واو
الجماعة للساكين، ويبقى بدل النون، وكذا العمل في الياء المكسورة. ويجهل التوكيد.
وإذا قلت: هل تحشون يا قوم، وهل تخشين يا هند، ثم أبدلت، ثم حذفت الضمة
والكسرة، ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع. هذا حاصل ما ذكره الموضح
في حواشيه عن الخليل ويونس.

قال الخضراوي: وإذا وقفت على ضربان واضربان، عند من جوزهما، أبدلت النون
ألفاً، فبالتقي ألفان، فتبدل الثانية همزة، كما في حمراء، فتقف على همزة ساكنة، كذا
حكى سيبويه عنهم، ونصه¹ "ويقولون في الوقف: اضربا واضربنا، فيمدون، وهو قياس
قولهم: لأنها تصير ألفاً، فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف".

1 الكتاب 3 / 527.

(314/2)

باب ما لا ينصرف

مدخل

...

باب ما لا ينصرف:

واختلف في اشتقاقه، هل هو من الصرف، وهو الخالص من اللبن. والمنصرف خالص
من شبه الفعل؟ أو من الصريف، وهو الصوت لأن الصرف؛ وهو التنوين؛ صوت في

الآخر؟ أو من الانصراف. وهو الرجوع؟ 1
فكأن الاسم ضربان: ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما منع 2 منه، وضرب انصرف عنه. أو من الانصراف إلى جهات الحركات؟ [أو من الصرف الذي هو القلب؟] 3 أقوال.

"الاسم إن أشبه الحرف" في الوضع، أو المعنى، أو الاستعمال، "بني؛ كما مر" في بحث المعرب والمبني؛ "وسمي غير متمكن" لعدم تمكنه في باب الاسمية، "وإلا" يشبه الحرف "أعرب، ثم المعرب إن أشبه الفعل" في فرعيتين من تسع: إحداهما: من جهة اللفظ، والثانية: من جهة المعنى. أو في واحدة تقوم مقامهما. وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى، وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد، "منع الصرف؛ كما سيأتي" بيانه؛ "وسمي غير أمكن" لعدم أمكنته.

1 انظر شرح ابن الناظم ص 450، وشرح الكافية الشافية 3/ 1434.

2 في "ب": "يُمْتَنَع"، وفي "ط": "يُمْنَع".

3 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

(315/2)

"وإلا" يشبه الفعل، "صرف وسمي أمكن" لتمكنه في باب الاسمية. وأمکن اسم تفضيل. وبناءؤه من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن. لا من تمكن خلافاً لأبي حيان ومن قلده، لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ، وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه.

"والصرف: هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن". وإليه أشار الناظم بقوله:

-649-

الصرف تنوين أتى مبينا ... معنى به يكون الاسم أمكنا
"وذلك المعنى" المدلول عليه بهذا التنوين "هو عدم مشابته"; أي الاسم؛ "للفعل والحرف، ك: زيد" من المعارف "و: فرس" من النكرات.
"وقد علم من هذا" التقرير "أن غير المنصرف هو" الاسم المعرب "الفاقد لهذا التنوين" المذكور، فيدخل في ذلك نحو: جوار، وأعيم تصغير أعمى.

"ويستثنى من ذلك نحو: مسلمات" مما جمع بألف وتاء مزيدتين، "فإنه منصرف مع أنه فقد له، إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم".

وجزام ابن مالك في شرح الكافية¹ "بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف".
[انتهى] 2.

وقال ابن معزوز، واضع كتاب أغلاط الزمخشري: "ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفاً وتمكيناً، وإن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه" انتهى.

وحيث منع التنوين، منع الجر تبعاً له عند الجمهور، وذهب الزجاج، والرماني إلى أن العلتين اقتضتا منعهما معاً³. والعلل المانعة من الصرف تسع، جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال⁴: [من البسيط]

اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
"ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان:
أحدهما: ما يمتنع حرفه لعله واحدة، وهو شينان:

1 شرح الكافية الشافية 3 / 143.

2 إضافة من "ط".

3 انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص 1-2.

4 البيت في شرح شذور الذهب ص 450، وشرح قطر الندى ص 238.

(316/2)

أحدهما: ألف التأنيث مطلقاً، أي مقصورة كانت أو ممدودة". وإليه الإشارة بقول الناظم¹:

-650

فألف التأنيث مطلقاً منع ... صرف الذي حواه كيفما وقع

لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة² علة، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، فهو بمنزلة علة ثانية، وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله³ بتكرير السبب الواحد.

"ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، أي سواء وقع نكرة ك: ذكرى" بالقصر: مصدر ذكر، "وصحراء"، بالمد. "أم معرفة ك: رضوى"؛ بفتح الراء والقصر: اسم جبل بالمدينة،

"وكرياء" بالمد: علم نبي. "أم مفردًا، كما تقدم" تمثيله.

"أم جمعًا ك: جرحى"، بالقصر: جمع جريح، "وأصدقاء" بالمد: جمع صديق. "أم اسمًا، كما تقدم" تمثيله. "أم صفة ك: حبلى"؛ بالقصر، "وحمرء" بالمد، وأصلها عند سيبويه 4: حمري؛ بالقصر؛ بوزن سكرى، فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها 5 ألفًا أخرى، والجمع بينهما محال، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب، لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المد، ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث. وقلب الأولى أيضًا محل بالمد المطلوب، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة.

وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعالن. وضعف بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشوًا، وذهب بعضهم إلى أن الألفين معًا للتأنيث. ورد بعدم النظر إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين.

"و" الشيء "الثاني: الجمع الموازن ل: مفاعل أو مفاعيل":

في كون أوله حرفًا مفتوحًا وثالثه ألفًا، غير عوض، يليها كسر 6 أصلي ملفوظ به، أو مقدر على أول حرفين بعد الألف، ولا فرق في الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها "ك: دراهم" ومساجد؛ بكسر ما بعد الألف لفظًا؛ ودواب، ومدارى بكسر ما بعد الألف تقديرًا، إذ أصلهما: دوايب ومداري، بالكسر فيهما.

1 في "أ": "النظم".

2 في "أ"، "ب": "الجملة".

3 المفصل ص 16-17.

4 الكتاب 4 / 240.

5 سقط من "ب": "قبل ألفها".

6 سقطت من "ب".

(317/2)

أو ثلاثة أوسطها ساكن، غير منوي به وبما بعده الانفصال، ك: مصابيح، "ودنانير" فإن الجمع متى كان بهذه الصفة، كان فيه فرعية اللفظ، بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق المنع من الصرف، والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية. أنك لا تجد مفردًا ثالثه ألف بعدها حرفان أو

ثلاثة إلا وأوله مضموم ك: عذافر، بالعين المهملة، والذال المعجمة، [والفاء] 1 والراء: الجمل الشديد.

أو الألف عوض من إحدى ياء النسب تحقيقاً، ك: يمان وشآم، وأصلهما: يمني وشأمي. أو تقديرًا، ك: تھام، فإن الألف في تھامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض، فكأنه نسب إلى فعل. مثل: شأم، بسكون العين، أو فعل، ك: يمن، بفتح العين. أو ما يلي الألف ساكن، ك: عبال، بفتح العين المهملة، والباء الموحدة، وتشديد اللام، جمع: عبالة، وهي: الثقل يقال: ألقى عليه 2 عبالته، أي ثقله. أو مفتوح، ك: براكاء، بفتح الموحدة، والراء، وهو 3 الثبات في الحرب، أو مضموم، ك: تدارك، مصدر: تدراك. أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر، ك: توان وتدان، وأصلهما، تواني وتداني، بضم النون فيهما، قلبت الضمة كسرة، وأعلا إعلا قاض. أو ثاني الثلاثة محرك، ك: طواعية وكراهية مصدرين 4.

أو الثاني والثالث عارضان للنسب، منوي بهما الانفصال، [وضابطه ألا يسبقا الألف في الوجود، سواء أكانا مسبوقين بها] 5، ك: ظفاري ووباري، نسبة إلى: ضفار ووبار، قبيلتين، أو غير منفكين من الألف، ك: قواري، وهو الناصر وحوالي: وهو المختال. بخلاف نحو: قماري وكراسي، فإن الياءين فيهما موجودتان في المفرد، وهو: قمري وكرسي، فليست الياءان عارضتين في الجمع، فقماري 6 ونحوه بمنزلة: مصاييح.

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 سقطت من "ب".

3 في "ب"، "ط"، "وهي".

4 انظر شرح ابن الناظم ص 458.

5 إضافة من "ب"، "ط".

6 في "ب": "في قماري".

(318/2)

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-658

وكن لجمع مشبه مفاعلا ... أو المفاعيل بمنع كافلا

"وإذا كان مفاعل" معتلا "منقوصاً فقد تبدل كسرتة فتحة، فتقلب ياؤه ألفاً" لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجري مجرى الصحيح. "فلا ينون" بحال اتفاقاً، ويقدر إعرابه في الألف، "ك: عذارى" جمع عذراء؛ بالمد؛ وهي البكر. "ومدارى" جمه مدرى، بكسر الميم والقصر: وهو مثل الشوكة تحك¹ به المرأة رأسها. وهذا الاسعمال غير غالب، "والغالب أن تبقى كسرتة" وياؤه على حالهما. "إذا خلا من "أل" ومن الإضافة أجري في "حالي" الرفع والجر مجرى: قاض وسار" ونحوهما من المنقوص المنصرف "في حذفه يائه وثبوت تنوينه، نحو": هؤلاء جوار، ومررت بجوار. قال الله تعالى: {وَمِنْ فَوْقِهِمْ عَوَاشٍ} [الأعراف: 41]، {وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ} [الفجر: 1، 2] ف"عواش": مرفوع على الابتداء، و"ليال": مجرور بالعطف على الفجر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-659

وذا اعتلال منه كالجواري ... رفعا وجرًا أجره كساري

"و" أجري "في" حالة "النصب مجرى: دراهم، في سلامة آخره، وظهور فتحته" من غير تنوين، "نحو": رأيت جواري. قال الله تعالى: {سِيرُوا فِيهَا لَيَالٍ} " [سبأ: 18] . وسبب 2 ذلك أن في آخر نحو: جوار مزيد ثقل، لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف. فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة، تطرق إليها التغير، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف 3 بحذف الياء، وعوض عنها بالتنوين لنلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع [وقدر إعرابه رفعا وجرًا، واستثقالا للضمة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها] 4، ولم يخفف في النصب لعدم الثقل، ولا مع الألف واللام والإضافة، لعدم التمكن من التعويض، [لأن التنوين لا يجمع الألف واللام ولا الإضافة] 4.

1 في "ب": "تحرك".

2 من هنا 136 حتى 136 ب نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص 459-460، وينتهي النقل عند قول الأزهري: "قاله الشارح".

3 سقطت من "ب".

4 سقط ما بين المعكوفين من شرح ابن الناظم ص 459، حيث نقل الأزهري كلامه.

وذهب الأخفش: إلى أن الياء لما حذفت تخفيفاً بقي الاسم في اللفظ ك: سلام وكلام، وزالت صيغة منتهى الجموع، فدخله تنوين الصرف. ورد بأن المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب. واللازم باطل فالملزوم مثله¹.

وذهب الزجاج² إلى أن التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء، وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف، لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء، لكان التعويض عن حركة الألف، في نحو: موسى، أولى. لأنها لا تظهر بحال. واللازم منتف، فالملزوم كذلك.

وذهب المبرد³ إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً، بدليل الرجوع إليه في الشعر فحكموا له في جوار ونحوه، بحكم الموجود، وحذفوا لأجله؛ الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر. وهو بعيد لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير. ولا يحسن ارتكاب مثله. قاله الشارح⁴. وقال المرادي⁵: "المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة⁶، كما نقل في شرح الكافية"⁷. "وسراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد". واختلف في سبب⁸ منع صرفه:

"فقليل: إنه أعجمي حمل على موازنه من العربي" ك: دنانير. "وقيل: إنه منقول عن جمع سراوله"⁹، سمي به المفرد الجنسي. واختلف في سماع سرولة، فقال أبو

1 في شرح ابن الناظم ص 460: "واللازم كما لا يخفى منتف".

2 انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص 47.

3 المقتضب 3 / 309.

4 انتهى ما نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص 459-460.

5 شرح المرادي 4 / 132،

6 المقتضب 3 / 331.

7 شرح الكافية الشافية 3 / 1324، وفي حاشية الصبان 3 / 246: "على هذا يكون

المبرد مخالفاً لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء، فسيبويه يقول: هو التنوين الموجود قبل حذفه، والمبرد يقول: هو التنوين المقدر في كل ممنوع من الصرف، وموافقاً له في أن المعوض عن الياء المحذوفة".

8 سقطت من "ب".

9 انظر شرح ابن الناظم ص 460، والكتاب 3 / 229، وما ينصرف وما لا ينصرف

ص 46.

العباس إنها مسموعة¹، وأنشد عليها: [من المتقارب]

-783

[عليه] 2 من اللؤم سراولة ... فليس يرق لمستعطف

وقيل: لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه³. والصحيح ما قاله أبو العباس. فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سراولة. وقال أبو حاتم: "من العرب من يقول سراول"⁴.

وقيل: سراويل جمع سراول، كمشاليل جمع شمال. حكاه الحريري في المقامات⁵. "ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه⁶. وأنكر ابن مالك ذلك عليه⁷". ورد بأنه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل. وإلى المنع من الصرف أشار في النظم بقوله:

-660

ولسراويل بهذا الجمع ... شبه اقتضى عموم المنع

"وإن سمي" شخص "بهذا الجمع" الذي هو على زنة مفاعل أو مفاعيل، "أو بما وازنه من لفظ أعجمي، مثل: سراويل وشراويل"؛ بمعجمة ومهملتين، "أو" من "لفظ مرتجل للعلمية، مثل: كشاجم"؛ بالكاف والشين المعجمة والجيم؛ اسم شاعر، وظاهر سياقه أنه بفتح الكاف. وفي القاموس زيادة على الصحاح: كشاجم كعلابط: اسم. انتهى. ولا خلاف⁸ أن علابط. بضم العين وكسر الموحدة، وهو الضخم،

1 المقتضب 3 / 346.

783- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 1 / 223، والدرر 1 / 18، وشرح ابن الناظم ص461، وشرح الأشموني 2 / 522، وشرح شافية ابن الحاجب 1 / 270، وشرح شواهد الشافية ص100، وشرح المفصل 1 / 64، ولسان العرب 11 / 334 "سرل"، والمقتضب 3 / 346، وجمع الهوامع 1 / 25، وتاج العروس "سرل".

2 سقطت من "أ".

3 شرح ابن الناظم ص461، وخزانة الأدب 1 / 223.

4 الارتشاف 1 / 427، وشرح الكافية الشافية 3 / 1501.

5 المقامات الأدبية ص185.

6 في شرح الرضي على الكافية 1 / 145: "قال ابن الحاجب: وسراويل: إذا لم يصرف

وهو الأكثر، فقد قيل: أعجمي حمل على موازنه، وقيل: عربي جمع سرولة تقديراً، وإذا صرف فلا إشكال". انظر شرح الرضي 1/ 150-152.
7 شرح الكافية الشافية 3/ 1501.
8 بعده في "ب": "في".

(321/2)

"منع الصرف"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله1:
-661

وإن به سمي أو بما لحق ... به فالانصراف منعه يحق
والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة2. وقيل: قيام العلمية مقام الجمعية، فلو طرأ تنكيره، انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية، وهو مذهب تنكيره، انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية، وهو مذهب المبرد3. ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول لوجود الصيغة، وهو مذهب سيبويه4، وعن الأخفش القولان5. والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح.

"النوع الثاني: ما يمتنع صرفه بعلتين، وهو نوعان:
أحدهما: ما يمتنع صرفه "حال كونه" نكرة ومعرفة. وهو ما وضع صفة وهو إما مزيد، في آخره ألف ونون. أو موازن للفعل"، وهوز وزن أفعال في المكبر، وأفعال في المصغر. "أو معدول" عن لفظ آخر. "أما ذو الزياتين فهو فعلاّن؛ بفتح الفاء؛ بشرط أن لا يقبل التاء" الدالة على التأنيث، "إما لأن مؤنثه فعلى؛" بألف التأنيث المقصورة؛ "ك: سكران وغضبان وعطشان" فإن مؤنثاتها: سكرى وغضبي وعطشى. "أو لكونه لا مؤنث له" أصلاً "ك: لحيان" للكبير اللحية.

فالأول متفق على منع صرفه، لأنه صفة جاءت على فعلاّن، والمؤنث منه على فعلى. وإنما كان ذلك مانعاً فيه لتحقيق الفرعيتين به: فرعية المعنى وفرعية اللفظ. أما فرعية المعنى فالأن فيه الوصفية، وهي فرع على الجمود، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك.
وأما فرعية اللفظ فالأن فيه الزياتين المضارعين لألفي التأنيث، في نحو: حمراء، في أنهما في بناء يخص المذكور، كما أن ألفي التأنيث في حمراء، في بناء يخص المؤنث، وأنهما لا

تلتحقهما التاء، فلا يقال: سكرانة، كما لا يقال: حمراء. والمزيد فرع عن المجرد، فلما اجتمع في فعالان المذكور الفرعيتان، امتنع من الصرف 6.

1 سقط من "ب" من "بقوله" إلى رقم الشاهد 784، وسأنبه على نهاية السقط.

2 بعده في شرح ابن الناظم ص 461: "مع أصالة الجمعية".

3 هذا القول نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص 461، الذي لم يذكر اسم المبرد.

4 الكتاب 3 / 227.

5 شرح الرضي 1 / 151.

6 شرح ابن الناظم ص 453.

(322/2)

وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون: سكرانة، ويصرفون سكران. فقال الزبيدي 1: "ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء". وقال أبو حاتم: "لبنى أسد مناكير لا يؤخذ بها". والثاني: وهو ما لا مؤنث له. ك: لحيان، مختلف فيه، والصحيح منعه من الصرف لأنه وإن لم يكن له "فعلى". وجودًا، فله "فعلى" تقديرًا. لأننا لو فرضنا له مؤنثًا، لكان "فعلى" أولى به من "فعلانة" لأن باب سكرى أوسع من باب ندمانة. والمقدر في حكم الموجود، بدليل الإجماع على منع صرف "أكمر" مع أنه لا مؤنث له 2. وحكي أن من العرب من يصرف "لحيان" حملا على "ندمان"، على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء 2، "بخلاف نحو: مصان"، بتشديد الصاد المهملة، "للثيم" بهمزة بعد اللام، "وسيفان"، بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء، "للطويل" الممشوق الضامر البطن. "وأليان"، بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت "للكبير الألية" من ذكور الغنم. "وندمان من المنادمة"، وهي المكاملة، "لا من الندم" على ما فات، "فإن مؤنثاتها فعلانة"، فلذلك صرفت.

"وأما ذو الوزن فهو: أفعل" غالبًا، "بشرط ألا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه فعلاء، ك:

أحمر، أو فعلى؛ بضم الفاء؛ ك: أفضل، أو لكونه لا مؤنث له" أصلا، "ك: أكمر"

لعظيم الكمرة وهي الحشفة، "وآدر"؛ بالمد لكبير الأنثيين.

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي، ووزن أفعل، فإن وزن الفعل أولى بالفعل، لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل، دون الاسم فكان لذلك أصلا في

الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى. وإنما اشترط أن لا تلحقه 1 تاء التأنيث. لأن ما تلحقه من الصفات ك: أرمل، وهو الفقير، ضعيف الشبه بلفظ المضارع، لأن تاء التأنيث [لا] 3 تلحقه 4. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-652

ووصف أصلي ووزن أفعلا ... ممنوع تأنيث بتا.....
"وإنما صرف أربع، في نحو: مررت بنسوة أربع"، مع كونه صفة لنسوة، وفيه

-
- 1 لحن العوام ص 162.
 - 2 شرح ابن الناظم ص 453.
 - 3 سقطت من "أ".
 - 4 شرح ابن الناظم ص 453-454.

(323/2)

وزن الفعل "لأنه وضع اسماً" للعدد. "فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتاء"، في نحو: مررت برجال أربعة. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-653

وألغين عارض الوصفية ... كأربع.....
"وإنما منع صرف باب أبطح"، وهو المكان المنبطح من الوادي، وأجرع، وهو المكان المستوي، وأبرق، وهو المكان الذي فيه لوانان. "و" باب "أدهم للقيد، وأسود" للحية السوداء، "وأرقم للحية" التي فيها نقط سود وبيض كالرقم، "مع أنها أسماء لأنها وضعت صفات، فلم يلتفت إلى ما طرأ من الاسمية". وفي الإفصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب تمنع صرف ستة: أدهم للقيد، وأسود ساخ، وأرقم لنوعين من الحيات، وأجرع، وأبطح، وأبرق، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-653

وعارض الاسميه
أي: ألفينه، "ورجم اعتد بعضهم باسميتها" الطارئة "فصرفها". وصرح ابن جني بأن هذه الأسماء كلها تنصرف.
ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالأمكنة

الموجودة معها، فهم ذلك المعنى، وباب أدهم صفات عامة. ويفترق هذا البابان وباب أجدل في الصرف وعدمه.

فأما أدهم وأبطح فأصلهما الوصفية، ثم طرأت عليهما الاسمية، فلهذا منعنا من الصرف. "وأما أجدل للصقر. وأخيل لطائر ذي خيلان"، بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال، وهي النقط المخالفة لبقية البدن. قال الفراء: وهو الشقراق، وسمي أخيل لأنه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها.

"وأفعى للحية"، واختلف في اشتقاقها. فقال أبو علي: "مشتقة من يافع، فأصله أيفع"، وقال ابن جني: "من فوعة السم، حرارته، فأصلها: أفوع، فنقلت فاؤه على الأول، وعينه على الثاني، إلى موطن لامه"1. وقال غيرهما: من مادة الأفعوان، فلا نقل لقولهم: أرض مفعاة، أي: كثيرة الأفاعي. "فإنها أسماء في الأصل و" في "الحال، فلهذا صرفت في لغة الأكثر. "وبعضهم يمنع صرفها"2 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-655

وأجدل وأخيل وأفعى ... مصروفة وقد ينلن المنعا

1 انظر الارتشاف 1/ 430.

2 إضافة من "ط".

(324/2)

"للمح معنى الصفة فيها. وهي: القوة" في أجدل، "والتلون" في أخيل، "والإيذاء" في أفعى. لكن "المنع في أفعى أبعد منه في أخيل وأجدل، لأنهما من: المخيول وهو الكثير الخيلان، من الجدل، وهو الشدة، وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق، لكن ذكرها يقارن تصور إيذائها فأشبهت المشتق" قاله المرادي1 تبعاً للشارح2.

"قال" القطامي: [من الطويل]

-784

كأن العقيلين يوم3 لقيتهم ... فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين، وبازيا: يجوز أن يكون صفة أجدل، ويجوز أن يكون معطوفاً على أجدل بإسقاط العاطف، وهو من بزى إذا تطاول.
"وقال" حسان بن ثابت الأنصاري -رضي الله عنه: [من الطويل]

ذريني وعلمي بالأمر وشيمتي ... فما طائري يومًا عليك بأخيلا
 فمنع صرف أخيل، والعرب تتشاءم بأخيل، تقول: "هو أشأم من أخيل"4، ويجمع على
 أخايل "ومن غير الغالب: أفيعل، نحو: أحيمر وأفيضل من المصغر، فإنه لا ينصرف
 للوصفية ووزن الفعل، فإنه على وزن أبيطر". قاله المرادي5، تبعًا للشارح6.
 "وأما الوصف ذو العدل" فنوعان:
 " [أحدهما] 7: موازن فُعال"، بضم الفاء، "ومَفْعَل"، بفتح الميم والعين،

-
- 1 شرح المرادي 4 / 126.
 2 شرح ابن الناظم ص 454.
 784- البيت للقطامي في ديوانه 182، والمقاصد النحوية 4 / 346، ولجعفر بن علبة
 الحارثي في المؤتلف والمختلف 19، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 119، وجمهرة
 اللغة 800، وشرح ابن الناظم ص 454، وشرح الأشموني 2 / 513، وشرح شواهد
 الإيضاح 393، ولسان العرب 11 / 104 "جدل".
 3 إلى هنا نهاية ما سقط من "ب" الذي نبهت عليه في ص 322 في الحاشية رقم 1.
 785- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص 271، وشرح شواهد الإيضاح 392،
 ولسان العرب 11 / 230 "خيل"، والمقاصد النحوية 4 / 438، وتاج العروس "خيل"،
 وبلا نسبة في الاشتقاق ص 300، وأوضح المسالك 4 / 120، وشرح ابن الناظم
 ص 454، وشرح الأشموني 2 / 514.
 4 مجمع الأمثال 1 / 383، وجمهرة الأمثال 1 / 538، 559، والمستقصى 1 / 176،
 والدرة الفاخرة 1 / 235، 249.
 5 شرح المرادي 4 / 125.
 6 شرح ابن الناظم ص 454.
 7 إضافة من "ط".

(325/2)

وهما مسموعان "من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي" من العشرة "على الأصح"،
 وقيل: في العشرة والخمسة فدونها سماعًا، وما بينهما قياسًا عند الكوفيين والزجاج1.

وقيل: يقاس على فعل خاصة لأنه أكثر، والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي²: إن البناءين مسموعان في الألفاظ العشرة. [كما] 3 حكاة الشيباني. ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه: "إن العرب لا تتجاوز الأربعة"⁴. لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا. ونقل السخاوي أنه يعدل أيضًا في إعلان. بضم الفاء من الواحد إلى العشرة كقوله: [من البسيط]

-786

..... طاروا إليه زرافات ووحدانا
"وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول"، حال كونها "مكررة"⁵. فأصل: جاء القوم أحاد، جاءوا واحدًا واحدًا". فعدل عن: "واحدًا واحدًا" إلى "أحاد" تخفيفًا للفظ. "وكذا الباقي.

ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتًا، نحو: {أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع} [فاطر: 1] فمثنى وثلاث ورباع: نعوت لأجنحة، "أو أحوالا نحو: {فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مثنى وثلاث ورباع} [النساء: 3] فمثنى وثلاث ورباع: أحوال من النساء، "أو أخبارًا، نحو: صلاة الليل مثنى مثنى"⁶. فمثنى الأولى: خبر صلاة، ومثنى الثاني: تكرير له. "وإنما كرر لقصد التوكيد، لا لإفادة التكرير"، التأسيس. لأنه لو قيل: صلاة الليل مثنى، لكفى في المقصود.

1 شرح ابن الناطم ص 455، وشرح ابن عقيل 2 / 326.

2 شرح الكافية الشافية 3 / 1447.

3 إضافة من "ب"، "ط".

4 قال البخاري في كتاب التفسير، الباب رقم 79: سورة النساء: "ولا تتجاوز العرب رباع".

-786 صدر البيت:

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه إليهم

وهو لقريط بن أنيف العبدي في تاج العروس 12 / 451 "طير"، 23 / 382 "زرف"، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 1 / 5، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 278، وبلا نسبة في تاج العروس 9 / 246 "وحد"، ولسان العرب 3 / 447 "وحد"، 4 / 510 "طير"، وكتاب الصناعتين ص 294، ومجالس ثعلب ص 405، والمزهر 1 / 59.
5 سقطت من "ب".

6 أخرجه البخاري في كتاب المساجد باب الحلق والجلوس، رقم 460-461، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى رقم 749، 753، وهو من شواهد شرح ابن الناطم ص 455.

(326/2)

وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام 1. فعلى هذا فهي في الآيتين بدل، كما قال الحوفي. إذا لا تنعت النكرة بمعرفة 2، ولا يجيء الحال معرفة إلا بتأويل. ومنهم من يذهب بما مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله: [من المتقارب]

-787

وخيل كفاها ولم يكفها ... ثناء الرجال ووحدانها
النوع "الثاني: آخر" بضم الهمزة وفتح الخاء "في نحو: مررت بنسوة آخر". وإلى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناطم بقوله:

-656

ومنع عدل مع وصف معتبر ... في لفظ مثنى وثلاث وآخر
"لأنها جمع لأخرى، وأخرى أنثى آخر، بالفتح" للحاء، "بمعنى مغاير، وآخر"، بالفتح،
"من باب اسم التفضيل".
فإنه أصله: أخر بهمزتين مفتوحة فساكنة. أبدلت الساكنة ألفاً. "واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من "أل" والإضافة مفرداً مذكراً"، ولو كان جارياً على مثنى أو مجموع أو مؤنث.

فالأول "نحو: {لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِيْنَا مِنَّا} [يوسف: 8].
و" الثاني "نحو: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ} إلى قوله: {أَحَبُّ إِلَيْكُمْ} مِنَ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ [التوبة: 24].

والثالث نحو: هند أحب إليّ عمرو. "فكان القياس أن يقال: مررت بامرأة آخر، وبنساء آخر. وبرجال آخر، وبرجلين آخر"، بفتح الهمزة الممدودة فيهن، "ولكنهم" في التأنيث،
"قالوا: أخرى، و" في جمع المؤنث المكسر، قالوا: "آخر"، بضم الهمزة، "و" في جمع المذكر السالم قالوا: "آخرون، و" في المثنى قالوا: "آخران"، "و" بذلك جاء التنزيل،
"قال الله تعالى: {فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} [البقرة: 282] {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ}

[البقرة: 184] ، {وَأَخْرُوزٌ اعْتَرَفُوا} [التوبة: 102] ، {فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ} [المائدة: 107] .

وإنما خص النحويون آخر"، بضم الهمزة. "بالذكر" دون ما عداها، "لأن في

1 معاني القرآن 1/ 254.

2 في "ب": "بالمعرفة".

787- البيت بلا نسبة في الدرر 1/ 23، وجمع الهوامع 1/ 27.

(327/2)

أخرى ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل [في منع الصرف] 1، "و" أما "آخرون
وآخران، فمعربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب" لأن إعرابه بالحركات.
"وأما آخر"، بفتح الهمزة، "فلا عدل فيه: وإنما العدل في فروعه"، وهي المؤنث والمثنى
والجمع، "وإنما امتنع من الصرف للوصف 2 والوزن".

وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال، لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في
المغايرة.

ومن ثم قال الموضح في الحواشي: "الصواب أن آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث:
إحدهما: الوصف، والثانية: الزيادة، والثالثة: أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين، مغاير
ومغاير.

كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين: مفضل ومفضل عليه. فلما أشبهه من هذه
الجهات، استحق أحكامه في جميع تصاريفه. وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل
تصاريفه مع التنكير، بل مع "أل" والإضافة لمعرفة، فلما خولف بما عن ذلك، كان
ذلك 3 عدلاً استحققه، بمقتضى المشابهة، فعلى هذا إذا قيل: مررت بنسوة آخر. كان
معدولاً عن آخر بالفتح والمد، ولا نقول على الآخر، لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتاً،
ولا عن آخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة. وكثير غلط في
المسألة". انتهى.

"وإن كانت أخرى بمعنى آخرة"، بكسر الخاء، وهي المقابلة للأولى، "نحو: {قَالَتْ أَخْرَاهُمْ
لِأَوْلَاهُمْ} [الأعراف: 38] ، {وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ} [الأعراف: 39] "جمعت على
آخر، مصروقاً"، لأنه غير معدول. ذكر ذلك الفراء 4، "ولأن مذكرها آخر، بالكسر"

مقابل أول. "بدليل: {وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشَأَ الْأُخْرَى} " [النجم: 47] أي: الآخرة، بدليل: " {ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ} " [العنكبوت: 20] .

والقصة 5 واحدة، "فليست" أخرى بمعنى آخرة. "من باب اسم التفضيل"، والفرق أن انثى المفتوح لا يدل على انتهاء، كما لا يدل عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليها

1 إضافة من "ط".

2 في "ط": "للوصفية".

3 سقط من "ط".

4 معاني القرآن 1/ 379، وانظر شرح ابن النازم ص 456.

5 في "ب": "القضية".

(328/2)

مثلها من جنس واحد. كقولك: عندي رجل وآخر وآخر، وندي امرأة وأخرى وأخرى. وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد، كما أن مذكرها كذلك 1.

"وإذا سمي بشيء من هذه الأنواع" الثلاثة وهي: الوصف ذو الزيادة، والوصف المتوازن للفعل، والوصف المعدول، "بقي على منع الصرف" عند الجمهور، "لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية"، وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله. وقال الأخفش في المعاني 2، وأبو العباس 3: "إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف. لأنه إذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه إلا التعريف خاصة". وتبعهما على ذلك الفارسي، وارتضاه ابن عصفور.

ورد بأن هذا مذهب لا نظير له. إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة، وإنما المعروف العكس. وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال: "الوصف يزول فيخلفه العريف الذي للعلم، والعدل قائم في الحالتين جميعاً". انتهى. وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العادل حاصل، والعلمية محققة، فسبب المنع موجود، فالوجه امتناع الصرف.

وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين: مثنى وثلاث ورباع مصروفة 4. فليس مرادهم الصرف الحقيقي، وإنما مرادهم بذلك العدل، فإنهم يسمون العدل صرفاً،

ولا مشاحة في الاصطلاح.

"النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وهو سبعة:
أحدها: العلم المركب تركيب المزج"، المشار إليه في النظم بقوله:

-662

والعلم امنع صرفه مركبا ... تركيب مزج.....

"ك: بعلبك وحضرموت"، علمين لبلدين، وسيبويه في لغة من أعربه، فإن هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب، "وقد يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما تشبيهاً" ب: عبد الله، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة.

1 انظر شرح ابن الناظم ص 457-458.

2 معاني القرآن للأخفش 1 / 431-432.

3 المقتضب 3 / 380.

4 معاني القرآن للفراء 1 / 254.

(329/2)

ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة ك: رام هرمز، منع من الصرف، وإلا صرف ك: حضرموت، وإن كان آخر الجزء الأول ياء ك: معدي كرب، فإنه تقدر فيه الحركات الثلاث، ولا تظهر فيه الفتحة تشبيهاً بالألف، فلازم في التركيب لزيادة الثقل، ما كان جائزاً في الأفراد. قاله ابن مالك حكماً وتعليلاً¹. وقال غيره: يفتح في النصب، ويسكن في الرفع والجر ك: قاضي القوم.

والمشهور في لغة الإضافة صرف "كرب" وجره بالكسرة. وسمع جره بالفتحة. فقال سيبويه² والفارسي: ممنوع الصرف لأنه مؤنث. وقال قوم: مبني على الفتح ك: عشر من خمسة عشر قيل: وهو الصحيح، لأنه لو كان مؤنثاً غير منصرف، ولم يجئ فيه الصرف لأنه محرك الوسط.

ودفع بأنه قد تكون مؤنثة عند قوم، مذكرة عند آخرين، وأجاز الفارسي³ الوجهين

لاحتمال الأمرين. "وقد بينيان على الفتح" تشبيهاً بخمسة عشر. حكاه سيبويه²

وغيره⁴. فيفتح آخر الجزأين إلا في نحو: معدي كرب. فيفتح آخر الثاني فقط.

وفي البسيط: ليس البناء مطردًا عند عامة البصريين والكوفيين، وعلى اللغات وهي: إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وإضافة أول جزأيه إلى ثانيهما، وبنائهما على الفتح. "فإن كان آخر" الجزء "الأول معتلا" بالياء، "ك: معدي كرب، وقالي قلا، وجب سكونه مطلقًا" في الرفع والنصب والجر، سواء أكان معربًا في لغة الإضافة، أو مبنيًا، كما في غيرها. وقد تقدم شرح ذلك.

"الثاني: العلم ذو الزيادتين"، الألف والنون. وإليه أشار الناظم بقوله:

-663

كذاك حاوي زائدي فعلانا
 سواء أكان أوله مفتوحًا، أو مكسورًا، أو مضمومًا، "ك: مروان وعمران وعثمان. و" لا فرق بين أعلام الأناسي؛ كما تقدم؛ وغيرها، نحو: "غطفان"، بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء: اسم قبيلة من قبائل العرب، سميت باسم أبيها وهو: غطفان بن سعد بن قيس عيلان⁵. "وإصبهان"، بكسر الهمزة وفتح الموحدة، علم بلد، سميت بذلك لأن أول من نزلها، إصبهان بن فلوج بن لمطى بن يافث.

-
- 1 شرح الكافية الشافية 3 / 1434.
 - 2 الكتاب 3 / 296.
 - 3 المسائل المنتورة ص 242.
 - 4 انظر الإنصاف 1 / 309، وشرح المرادي 4 / 139-140.
 - 5 جمهرة أنساب العرب ص 248.

(330/2)

فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف اتفاقًا، لأن الألف والنون فيها زيدتا معًا. وما كان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة ففيه وجهان: الصرف، وعدمه اعتبارًا بأصالتها وزيادتها. فمن ذلك: رمان، وحسان، ودهقان، وشيطان أعلامًا، فإن اعتقدت أنها من: الروم، والحس، والدهق، والشط، لم تصرفها. وإن اعتقدت أنها من: الرمن، والحسن، بالنون، والدهقنة، والشيطنة، صرفتها. وإذا تمخضت لجهة الأصالة صرفت، كما إذا سميت بـ: طحان من الطحن، أو بـ: تبان من التبن، أو بـ: سمان من السمن، ونحو ذلك.

واختلفت في "أبان" بتخفيف الباء علما، فمن صرفه رأى أن وزنه فعال، فاهمزة والباء والنون أصول. ومن منعه الصرف رأى أن وزنه أفعل، وأنه منقول من أبان الشيء يبين، والجمهور على المنع، كما قال ابن يعيش¹.

وإذا أبدل من النون الزائدة لام، منع من الصرف إعطاء للبديل حكم المبدل منه، وذلك نحو: أصيلا مسمى به أصله: أصيلا، تصغير، أصل على غير قياس، ولو أبدل من حرف أصلي نون، صرف، وذلك نحو: مسمى به، أصله: حناء، أبدلت همزته نونا.

"الثال: العلم المؤنث، ويتحتم منعه من الصرف:

إن كان بالتاء"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-664

كذا مؤنث بهاء مطلقا

سواء أكان علم مؤنث أم مذكر، "ك: فاطمة وطلحة"، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له. ومن ثم لم تؤثر في الصفة، نحو: قائمة، لأنها في حكم الانفصال، فإنها تارة تجرد منها، وتارة تقتزن بها.

"أو زائداً على" أحرف "ثلاثة ك: زينب وسعاد"، تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث.

"أو ثلاثياً" محرك الوسط لفظاً "ك: سقر ولظى"، إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع. خلافاً لابن الأنباري في جعله ذا وجهين ك: هند. وإما محرك الوسط تقديراً، ك: دار ونار، علم امرأة، فيلتحق² بباب هند.

1 شرح المفصل 1/ 67.

2 في "ط": "علمي امرأتين فيلحق".

(331/2)

"أو" ثلاثياً أعجمياً "ك: ماه وجور"، بضم الجيم، علمي بلدين، لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية، تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتمة: وقيل: هو ذو وجهين ك: هند.

"أو" ثلاثياً "منقول من المذكر إلى المؤنث ك: زيد، اسم امرأة"، لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل، عادل خفة اللفظ، هذا مذهب سيويه¹ والجمهور².

وذلك مأخوذ من قول الناظم:

-664

..... وشرط منع العار كونه ارتقى

-665

فوق الثلاث أو كجور أو سقر ... أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
"ويجوز في هند ودعد" وجمل، من الثلاثي الساكن الوسط، إذا لم يكن أعجمياً، ولا
مذكر الأصل: "الصرف وتركه"3. فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ: وأنها قد قاومت
أحد السببين، ومن لم يصرفه، "وهو أولى"، نظر إلى وجود السببين في الجملة، وهما:
العلمية والتأنيث4. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-666

وجهان في العادم تذكيراً سبق ... وعجمة كهند والمنع أحق
"والزجاج يوجبه"، أي المنع، وعلله بأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين
تمنعان الصرف5. انتهى.

"وقال عيسى" بن عمر الثقفي، "و" أبو عمر "الجرمي، و" أبو العباس "المبرد"، وأبو زيد
"في نحو: زيد، اسم امرأة، إنه ك: هند"، في جواز الوجهين6، وعلم منه أنه لو كان علم
المؤنث ثنائي اللفظ ك: يد، جاز فيه الوجهان. ذكره سيبويه7. وإذا سمي مذكر بمؤنث
وجب منع صرفه بأربعة شروط:

1 الكتاب 3/ 240، 241.

2 انظر شرح ابن عقيل 2/ 331، وما ينصرف وما لا ينصرف ص49.

3 وعلى الوجهين ورد قول الشاعر:

لم تتلفع بفضل منزرها ... دعد ولم تسق دعد في اللعب

والبيت لجرير في ديوانه ص1021، ولابن قيس الرقيات في ديوانه ص178، وبلا نسبة

في الكتاب 3/ 241، وما ينصرف وما لا ينصرف ص50، والمنصف 2/ 77، وشرح

المفصل 1/ 70.

4 انظر شرح ابن الناظم ص463، حيث نقل الأزهري هذا القول منه.

5 انظر شرح بن الناظم ص463، وما ينصرف وما لا ينصرف ص50.

6 المقتضب 3/ 350 والارتشاف 1/ 442.

7 الكتاب 3/ 240.

(332/2)

أحدها: كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظاً ك: زينب، أو تقديرًا ك: جيل، مخفف جبال¹.
الثاني: أن لا يكون مسبوقاً بتذكير انفرد به تحقيقاً ك: رباب، علم امرأة، فإنها منقولة من
مذكر، فلو سمي بها مذكر صرفت، أو تقديرًا ك: جنوب وشمال، فإنهما صفتان لمذكر
مقدر².

الشرط الثالث: أن لا يكون مسبوقاً بتذكير غالب ك: ذراع، فإنه مؤنث³ بدليل: ذراع
رأيتها. فإذا سمي به مذكرًا انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر.
كقولهم: أنت ذراعي وعضدي، بمعنى: أنت ناصري ومنجدي.
الشرط الرابع: أن لا يكون التأنيث موقوفاً على تأويل غير لازم. وذلك كتأنيث الجموع
ك: رجال، فإن تأنيثها ينبي على تأويلها بالجماعة، وذلك غير لازم لأنها قد تؤول
بالجمع، وهو مذكر، فإذا سمي به مذكر انصرف.

"الرابع: العلم الأعجمي"، فإنه فيه فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ، بكونه من
الأوضاع الأعجمية، فيمتنع من الصرف "إن كانت علميته في اللغة الأعجمية"، كما هو
ظاهر مذهب سيبويه⁴. وزعم الشلوين، وابن عصفور أنه لا يشترط⁵.
ويظهر أثر الخلاف في: قالون، فيصرف على الأول، لأنهم لم يستعملوه علماً وإنما صفة
بمعنى جيد. ويمنع الصرف على الثاني، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به
"وزاد على" أحرف "ثلاثة ك: إبراهيم وإسماعيل". فلو كان ثلاثياً ضعف فيه فرعية اللفظ
بمجيئه على أصل ما تبني عليه الآحاد العربية. "فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف
التأنيث قولاً واحداً في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى ما نقل خلافه". قال في شرح
الكافية⁶. والمراد بالعجمي: ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت. وتعرف
عجمة الاسم بوجوده:

1 في الكتاب 3 / 239 أن هذه الأسماء لم تصرف لأنها تمكنت في المؤنث واختص بها
وهي مشتقة.

2 الكتاب 3 / 239.

3 الكتاب 3 / 236، وهمع الهوامع 1 / 110.

4 الكتاب 3 / 243، 235.

5 المقرب 1 / 286.

6 شرح الكافية الشافية 3 / 1469-1470.

أحدها: نقل الأئمة.

والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية ك: إبراهيم.

والثالث: أن يعرى من حروف الذلاقة، وهو خماسي أو رباعي، وحروف الذلاقة ستة،

وهي: الميم، والراء، والباء الموحدة، والنون، والفاء، واللام، يجمعها: مر بنفل.

والرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير

فاصل نحو: قج وجق، والصاد والجيم نحو: الصولجان¹، والكاف والجيم نحو:

أسكرجه²، والراء بعد النون أول كلمة نحو: نرجس³، والزاي بعد الدال نحو مهندز⁴.

والله أشار الناظم بقوله:

-667-

والعجمي الوضع والتعريف مع ... زيد على الثلاث صرفه امتنع

"وإذا سمي بنحو: لجام"، بالجيم، وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه، "وفرند"، بكسر

الفاء والراء وسكون النون، قال الجواليقي⁵: "فارسي معرب، وهو جوهر السيف".

"صرف لحدوث علميته. ونحو: نوح ولوط" من الثلاثية الساكنة الوسط. "وشر" بفتح

الشين المعجمة والتاء المثناة فوق، اسم قلعة من أعمال أران، بفتح الهمزة وتشديد

الراء، إقليم بأذربيجان. "مصرفوفة" لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها. صرح بذلك

السيرافي، وابن برهان، وابن خروف⁶.

"وقيل: الساكن الوسط" ك: نوح ولوط "ذو وجهين": الصرف وعدمه ك: هند.

"والحركة" الوسط ك: شتر "متحتم المنع" ك: زينب إقامة لحركة الوسط مقام الحرف

الرابع. وهذا التفصيل قال به: عيسى بن عمر الثقفي، وابن قتيبة، والجرجاني،

والزمخشري⁷.

1 الصولجان: عصا يعطف طرفها يضرب بها الكرة على الدواب، وقال الجوهري:

الصولجان: المحجن، فارسي معرب. انظر لسان العرب 2/ 310 "صلج".

2 في "ط": "السكرجة"، وهي إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل، من الأدم، وهي

فارسية، وأكثر ما يوضع فيها الكوامخ ونحوها، انظر لسان العرب 2/ 299 "سكرج".

3 النرجس: بالكسر، من الرياحين، معروف، وهو دخيل. انظر لسان العرب 6/ 230

"نرجس".

4 المهندس: الذي يقدر مجاري القنى والأبنية، إلا أنهم صبروا الزاي سينًا، فقالوا:
مهندس، لأنه ليس في كلام العرب زاي قبلها دال، انظر لسان العرب 5 / 247
"هندز".

5 في "ب": "الجواقليقي".

6 انظر الارتشاف 1 / 439، 440.

7 انظر الارتشاف 1 / 439.

(334/2)

"الخامس: العمل الموازن للفعل" الماضي أو المضارع أو الأمر. "والمعتبر من وزن الفعل
أنواع" ثلاثة:

"أحدها: الوزن الذي يخص الفعل"، والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل، إلا في علم، أو
أعجمي، أو ندور. فالعلم "ك: خضم"، بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين، علمًا
"للكان"، وقال الجوهري¹ "اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة".

قال: [من الرجز]

-788

لولا الإله ما سكنا خضما

أي بلاد خضم، "وشمر"، بالشين المعجمة وتشديد الميم، علمًا "لفرس"².

والأعجمي ك: بقم لصبع، وبذر لماء³، "و" النادر ما كان على صيغة الماضي المبني
للمفعول نحو: "دئل" اسما "لقبيلة"⁴.

فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم
لهما، ولأن العمل منقول من فعل، فالاختصاص فيه باق. "و" الذي لا يوجد في غير
الفعال ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل، أو تاء مطاوعة "ك: انطلق
واستخرج، و" نحو: "تقاتل" وتصالح حال كونهما "أعلامًا".

وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع، لأن المنقول من فعل [بعد عن أصله]
5، فالتحق بنظائره من الأسماء، فحكم فيه بقطع همزة بخلاف المنقول من اسم ك:
اقتدار فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية، لأن المنقول من اسم لم يبعد عن
أصله، فلم يستحق الخروج عما هو له.

1 الصحاح "خضم"، وجمهرة أنساب العرب ص 208-209.

788- الرجز بلا نسبة في تاج العروس "خضم"، وتهذيب اللغة 7/ 119، وديوان الأدب 1/ 84، والخصائص 3/ 219، وشرح المفصل 1/ 30، 60، ولسان العرب 12/ 184 "خضم"، ومعجم البلدان 2/ 377 "خضم".

2 في كتاب الحلبة ص 98: "شمر على فعل، وقد تكسر الشين، اسم فرس جد جميل بن معمر العذري، قال جميل: [من الطويل]

وجدي يا حجاج فارس شمرا

3 في حاشية يس 2/ 219: "في كلام ابن إياز أنه اسم لموضع، ولا نسلم أنه أعجمي بل منقول من الفعل".

4 في شرح ابن النظم ص 463: "دئل: لدوية"، وفي حاشية يس 2/ 220: "دائل: مشتركة بين القبيلة والدوية".

5 إضافة من "ب"، "ط".

(335/2)

"الثاني: الوزن الذي الفعل به أولى: لكونه غالبًا فيه"، وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال:

-668

كذاك ذو وزن يخص الفعلا ... أو غالب.....

فالغالب "ك: إثمَد"، بكسر الهمزة والميم، وسكون المثلثة بينهما، وبالذال المهملة، حجر الكحل، وأما مضموم 1 الهمزة والميم، فاسم موضع. "وإصبع"، بكسر الهمزة وفتح الموحدة، واحدة الأصابع، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء، والعاشرة: أصبوع. "وأبلم"، بضم الهمزة واللام، وسكون الموحدة بينهما، سَعَف المقل، حال كون الثلاثة "أعلامًا فإن وجود موازها في الفعل أكثر" منه في الاسم، "كالأمر من ضرب"، فإنه موازن إثمَد. "و" الأمر من "ذهب"، فإنه موازن إصبع، بفتح الباء "و" الأمر من "كتب"، فإنه موازن: أبلم.

"الثالث: الوزن الذي الفعل به أولى، لكونه مبدوءًا بزيادة تدل" على معنى "في الفعل ولا تدل" على معنى "في الاسم، نحو: أفكل"، بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما، وهي: الرعدة، يقال: أخذه الأفكل، إذا أصابته رعدة. "وأكلب"، بفتح الهمزة

وسكون الكاف وضم اللام، جمع كلب "فإن الهمزة فيهما لا تدل" على معنى، "وهي في موازتهما من الفعل، نحو: أذهب"، مضارع ذهب، "وأكتب"، مضارع كتب، "دالة على المتكلم"2، فكان المفتوح بأحدهما من الأفعال، أصلاً للمفتوح بهما من الأسماء. "ثم لا بد من كون الوزن لازماً، باقياً" في اللفظ على حالته الأصلية، "غير مخالف لطريقة الفعل.

فخرج بـ" القيد "الأول"، وهو اللزوم، "نحو: امرؤ، علماً، فإنه" في الرفع نظير أكتب3. و"في النصب نظير: اذهب، وفي الجر نظير: اضرب، فلم" يلزم وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة، "ولم يبق على حالة واحدة"، ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه، والفعل لا يتباع فيه.

"وخرج بـ" القيد "الثاني" وهو البقاء على حالته الأصلية "نحو: رد، وقيل،

1 في "ب": "المضموم".

2 في "ب": "التكلم".

3 في "ب": "كتب".

(336/2)

وبيع" مبنيات1 للمفعول، فإنها لم تبق على حالتها الأصلية، "فإن أصلها: فعل"، بضم الفاء وكسر العين، "ثم" دخلها الإدغام والإعلال، فالإدغام في: رد، والإعلال بالنقل والقلب، في قيل: وبالنقل فقط في: بيع. "وصارت" صيغة رد. "بمنزلة" صيغة: "قُفْل"، بضم القاف وسكون الفاء. وصيغة قيل "و" بيع، بمنزلة صيغة: "ديك" بكسر الدال وسكون الياء، آخر الحروف، وبالكاف. "فوجب صرفها" لذلك.

"فلو سميت بضرب" بضم الضاد وسكون الراء، حال كونه "مخففاً من ضرب" بضم الضاد وكسر الراء. "انصرف اتفاقاً"، لأن التخفيف سابق على التسمية، وإنما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية: هل ينزل منزلة الأصلي أم لا؟ "و" ذلك كما "لو" سميت بضرب"، بضم أوله وكسر ما قبل آخره. "ثم خففته" بتسكين ما قبل آخره. فإذا فعلت ذلك، "انصرف أيضاً عند سيويوه"2، لأنه عنده كالسكون الأصلي. واختاره ابن مالك3، "وخالفه المبرد"4، والمازني، ومن وافقهما5، فمنعوه من الصرف "لأنه تغيير عارض" بعد التسمية.

"و" خرج "ب" القيد "الثالث"، وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل "نحو: ألب، بالضم" في الباء الموحدة فيما روه الفراء. "جمع لب"، بضم اللام وتشديد الباء الموحدة، وهو العقل، وجمع لب على ألب قليل، والأكثر أن يجمع على ألباب. ويقال: بنات ألب، عروق في القلب، يكون منها الرقة. وألب حال كونه "علمًا". ينصرف "لأنه قد باين الفعل بالفك، قاله أبو الحسن" الأخفش 6. "وخولف".

فعن سيبويه منع الصرف "لوجود الموازنة" 7، ك: أكتب، ولأن الفك رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح استحوذ، وليس بممانع من اعتبار وزن الفعل إجماعًا، ولأن الفك قد يدخل الفعل لزومًا، ك: أشدد به في التعجب، وجوازًا، ك: اردد، ولم يردد، وشذوذًا ك: ضبب البلد، [وألل السقاء، إذا تغيرت رائحته] 8.

1 في "ب"، "ط": "مبنيان"، وانظر شرح ابن الناظم ص 464.

2 الكتاب 3 / 227، وشرح ابن الناظم ص 464.

3 التسهيل ص 218.

4 المقتضب 3 / 314.

5 مع الهوامع 1 / 99.

6 شرح ابن الناظم ص 464.

7 الكتاب 3 / 195.

8 إضافة من "ط".

(337/2)

"ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى" ك: فاعل نحو: كاهل علما، فإنه وإن وجد في الفعل ك: ضارب، أمرًا من ضارب، إلا أنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر، "ولا" يؤثر "وزن هو" موجود "فيهما على السواء" نحو: فعل؛ بفتح العين، وفعل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج. "وقال عيسى" بن عمر الثقفي البصري، شيخ الخليل وسيبويه: "إلا أن يكون منقولين من الفعل"، فإنهما يؤثران 1. فالأول: "كالأمر من ضارب"؛ بفتح الراء؛ "و" الثاني: "ك: ضرب ودحرج أعلامًا".

وظاهر كلام الشاطبي تبعًا للتسهيل 2 أن خلاف عيسى 3 إنما هو في المشترك، ونصه: وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من "فعل".

ويقول: كل فعل ماض سمي به فإنه لا ينصرف إذا كان فارغاً من فاعله. "واحتج"
على ذلك "بقوله"، وهو سحيم من وثيل اليربوعي. [من الوافر]
-789-

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني
ووجه الحجة منه أن جلا فعل ماض خال من فاعل، وهو علم ممنوع من الصرف بدليل
عدم تنوينه. "وأجيب" عنه "بأنه يحتمل أن يكون سمي بـ"جلا" من قولك: زيد جلا" أي
هو، "ففيه ضمير" مستتر يعود على "زيد"، "وهو من باب المحكيات" فهو وفاعله جملة
محكية⁵، "كقوله": [من الرجز]
-790-

نبئت أخوالي بني يزيد

1 شرح ابن الناظم ص 465.

2 التسهيل ص 219.

3 الكتاب 3 / 206.

4 في "ط": "إلا إذا".

-789- البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص 224، والأصمعيات ص 17، وجمهرة
اللغة ص 495، 1044 وخزانة الأدب 1 / 255، 257، 266، وشرح شواهد المغني
1 / 459، وشرح المفصل 3 / 62، والشعر والشعراء 2 / 647، والكتاب 3 / 207،
والمقاصد النحوية 4 / 356، وبلا نسبة في الاشتقاق ص 314، وأمالى ابن الحاجب
456، وأوضح المسالك 4 / 127، وخزانة الأدب 9 / 402، وشرح ابن الناظم
ص 465 وشرح الأشموني 2 / 531، وشرح شواهد المغني 2 / 749، وشرح قطر الندى
ص 86، وشرح المفصل 1 / 62، 4 / 105، واللسان 14 / 124 "ثني"، 152 "جلا"
وما ينصرف وما لا ينصرف 20، ومجالس ثعلب 1 / 212، ومغني اللبيب 1 / 160،
والمقرب 1 / 283، وجمع الهوامع 1 / 30.
5 في شرح ابن الناظم 465: "فهو محكي لا ممنوع من الصرف".
-790- تقدم الرجز برقم 80.

فيزيد مسمى به، من قولك: المال يزيد، ففيه ضمير مستتر، والدليل على ذلك رفعه على الحكاية، وإلا لو كان مجرداً عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل 1 المضارع.

"و" يحتمل "أن يكون ليس بعلم، بل" هو وفاعله في موضع خفض "صفة لمحذوف، أي: "أنا" ابن رجلٍ جلا الأمور"، أي كشفها، وفي كلا الاحتمالين نظر. أما الأول: فلأن الأصل عدم استتار الضمير، وأما الثاني: فالأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بـ"من" أو "في" كما تقدم في باب النعت². هذا وقال سيبويه³: "إن قول عيسى خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب⁴، وهو فعل من الكعسبة⁵، وهو العدو الشديد مع تقارب الخطأ⁶".

"السادس: العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة ك: علقى"، باتفاق "وأرطى" على الأصح حال كونهما "علمين" فإنهما ملحقان بجعفر، والمانع لهما من الصرف العلمية، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في الزيادة، والموافقة لمثال ما هي فيه: فإنهما على وزن سكرى، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحق به ك: حاميم اسم رجل. فإنه عند سيبويه⁷ ممنوع الصرف لشبهه بـ"هايل"، في الوزن والامتناع من الألف واللام، فلما أشبه الأعجمي، عومل معاملة⁸. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-669-

وما يصير علما من ذي ألف ... زيدت لإلحاق فليس ينصرف
وقيل: إن أرطى أفعال فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل، ولذلك قلت:

1 سقط من "ب".

2 انظر باب النعت في هذا الجزء ص 127، 128.

3 الكتاب 3 / 206، 207.

4 في "ب": "كعب".

5 في "ب": "الكعبة".

6 شرح ابن الناظم ص 465.

7 الكتاب 3 / 257.

8 شرح ابن الناظم ص 465.

على الأصح، وإنما لم يمنع الصرف مع ألف الإلحاق الممدودة [ك: علباء، فإنه ملحق بقرطاس، لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة] 1، لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث، من جهة أن همزة 2، [الإلحاق منقلبة عن ياء لا عن ألف، وهمزة التأنيث] 3 منقلبة عن ألف، لا عن ياء. فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير. بهذا علل بن أبي الربيع 4 وإيضاحه أن الحرف إذا كان منقلباً من غير مانع منع، كالههمزة في صحراء، [فإنها بدل من ألف التأنيث] 5. وإذا كان منقلباً عن غير منع لم يمنع، كهمزة علباء. والعلقى نبت، والأرطى شجر، وبقي 6 عليه ألف التكثير، "ك: قبعثرى" 7، ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقد سهأ، إذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به.

"السابع: المعرفة المعدولة" عن أصلها، "وهي خمسة أنواع: أحدها: فعل" بضم الفاء 8 وفتح العين "في التوكيد، وهي: جمع وكتع"، من تكتع الجلد إذا اجتمع، "وبصع" بالصاد المهملة؛ من البصيع 9، وهو العرق المجتمع، "وبتع"؛ بموحدة فمشاة فوقانية؛ من البتع، وهو طول العنق. والمانع لها من الصرف: التعريف والعدل. أما التعريف، "فإنها" على الصحيح "معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد"، فشابت بذلك لعلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه 10، وهو اختيار بن عصفور 11، وابن مالك 12. وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش: إنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الإحاطة، لما تتبعه، وأيده

1 ما بين المعكوفين إضافة من "ط".

2 في "ط": "همزته".

3 سقط ما بين المعكوفين من "ط".

4 البسيط 1/ 294، 250.

5 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

6 في "ب": "بني".

7 إضافة من "ب": "و" ط".

8 سقطت من "ب".

9 في "ب"، "ط".

10 الكتاب 3/ 224.

(340/2)

بعضهم بجمعها بالواو والنون مع أنها ليست بصفات، وردة في شرح الكافية فقال¹:
وليس يعني جمع بعلم، لأن العلم إما شخصي، أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض
الأشخاص، فلا يصلح لغيره، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره،
وجمع خلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل. انتهى.

قلت: علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي، ك: سبحان للتسبيح² وفي ارتكابه
توفية بالقاعدة، وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية، ويلزم من
اعتبار الإضافة عدم النظر، وجره بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب³.
"و" أما العدل، فإنها "معدولة عن فعلاوات، فإن مفرداتها: جمعاء، وكتعاء، وبصعاء،
وبتعاء، وإنما قياس 4 فعلاء إذا كان اسماً" ك: صحراء "أن يجمع على فعلاوات ك:
صحراء وصحراوات⁵".

واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل، فقال⁶: لأن "جمعاء" مؤنث "أجمع" فكما جمع
المذكر بالواو والنون، كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، فلما جاءوا به على
"فُعَل" علم أنه معدول عما هو القياس فيه، وهو جمعاوات.
وقال الأخفش والفارسي وابن عصفور⁷: معدولة عن فُعَل بضم الفاء وسكون العين،
من جهة أن مفردتها: فعلاء أفعل ك: حمراء وأحمر، فإنهما يجمعان على حمر.
وقال آخرون⁸: معدولة عن فَعَالِي، من جهة أن مفردتها اسم على فعلاء ك: صحراء.
والصحيح ما قاله الموضح، لأن جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية أو
الوصفية، وكلاهما ممتنع فيه.

1 شرح الكافية الشافية 3 / 1475، وانظر شرح ابن الناظم ص 466.

2 في "ب": "علم للتسبيح".

3 انظر ما تقدم في الجزء الأول، باب الإضافة ص 673، 674.

4 في "ب": "القياس".

5 انظر شرح ابن الناظم ص 466.

6 شرح الكافية الشافية 3/ 1475، 1476، وشرح ابن الناظم ص466.

7 انظر المقرب 2/ 280، 281.

8 انظر شرح الكافية الشافية 3/ 1476، وشرح ابن الناظم ص466.

(341/2)

أما العلمية فالأن الناظم وابنه منعاهما¹، وأما الوصفية فالأنها مغايرة للتوكيد اتفاقاً، وإذا بطل الشرط، بطل المشروط، فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما، فكيف يقاس عليه الجمع بالألف والتاء². ولأن فعلاء لا يجمع على فُعْل إلا إذا كان مؤنثاً، لأفعل صفة ك: حمراء، ولا على فعالي، إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكراً له ك: صحراء، وجمع، وأخواته ليس كذلك. وإليه أشار الناظم بقوله:

-670

والعلم أمتع صرفه إن عدلا ... كفعل التوكيد.....

"الثاني" من المعدول: "سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرداً من "أل" والإضافة، ك: جئت يوم الجمعة سحر، فإنه" ممنوع من الصرف للتعريف والعدل³. أما التعريف ففيه خلاف. فقبل هو "معرفة" بالعلمية، لأنه جعل علماً لهذا الوقت صرح به في التسهيل⁴. وقيل: يشبه⁵ العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة، كالعلم، وهو اختيار ابن عصفور⁶. وفي كلام الموضح إيماء إليه⁷.

وأما العدل فالأن صيغته معدولة عن "السحر" المقرون بـ"أل" لأنه لما أريد به معين كان الأصل [فيه] ⁸ أن يذكر معرفة بـ"أل" فعدل عن اللفظ بـ"أل" وقصد به التعريف فمنع الصرف، وقال السهيلي والشلوبين الصغير: "معرب مصروف"⁹.

واختلفا في منع تنوينه، فقال السهيلي¹⁰: "هو على نية الإضافة" وقال الشلوبين¹¹: "على نية أل". وقال صدر الأفاضل "أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري: "هو "مبني" على الفتح "لتضمنه معنى اللام" كأمس".

1 انظر شرح الكافية الشافية 3/ 1476، وشرح ابن الناظم ص466.

2 سقطت من "ط".

3 الارتشاف 1/ 435.

4 التسهيل ص222.

- 5 في "أ": "شبه".
 6 المقرب 2/ 282.
 7 شرح قطر الندى ص312.
 8 إضافة من "ب"، "ط".
 9 انظر شرح المرادي 4/ 157.
 10 أمالي السهيلي ص33.
 11 انظر الارشاف 1/ 435.

(342/2)

ورد بأمور1:

منها أنه لو كان مبنياً لكان غير الفتح أولى به، لأنه في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم الإعراب، كما اجتنبت في: قبل وبعد2.

ومنها أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز "حين" في قوله: [من الطويل]

-791

على حين عاتبت.....

لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضاً.

ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء، لأن البناء أبعد من الإعراب

الذي هو الأصل في الأسماء، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل.

وإذا ثبت أن "سحر" غير مبني، ثبت أنه غير متضمن 3 معنى 4 حرف التعريف وإنما هو

معدول عما فيه حرف التعريف.

والفرق بين التضمنين والعدل 5: إن التضمنين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيداً

عليه معنى آخر. والعدل: تغيير صيغة 6 اللفظ مع بقاء معناه. ف"سحر" المذكور عند

الجمهور مغير عن لفظ "السحر" من غير تغيير لمعناه. وعند صدر الأفاضل وارد على

صيغته الأصلية ومعناها وهو التكرير 7 مزيداً عليه [تضمن] 8 معنى حرف التعريف:

1 وردت هذه الأمور بنصها في شرح ابن الناظم ص467.

2 بعده في شرح ابن الناظم ص467: "والمنادى المفرد المعرفة".

-791 تمام البيت:

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... وقلت ألما أصح والشيب وازع
وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص32، والأضداد ص151، وجمهرة اللغة ص1315،
وخزانة الأدب 2/ 456، 3/ 407، 6/ 550، 553، والدرر 1/ 472، وسر
صناعة الإعراب 2/ 506، وشرح أبيات سيبويه 2/ 53، وشرح شواهد المغني 2/
816، 883، والكتاب 2/ 330، ولسان العرب 8/ 390 "وزع"، 9/ 70
"خشف"، والمقاصد النحوية 3/ 406، 4/ 357، بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/
111، وأما لي بن الشجري 1/ 46، 2/ 132، والإنصاف 1/ 292، وأوضح
المسالك 3/ 133، ورصف المباني 349، وشرح ابن الناظم ص467، وشرح الأشموني
2/ 315، 3/ 578، وشرح بن عقيل 2/ 59، وشرح المفصل 3/ 16، 4/ 591،
8/ 137، ومغني اللبيب 571، والمقرب 1/ 290، 2/ 516، والمنصف 1/ 58،
وهمع الهوامع 1/ 218.
3 في "ب": "مضمن".
4 سقط من "ط": "معنى حرف".
5 هذا الفرق بين التضمين نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص467.
6 في "ط": "صفة".
7 سقط من شرح ابن الناظم "وهو التنكير".
8 إضافة من شرح ابن الناظم.

(343/2)

واحتز بالقيد الأول، وهو أن يراد به سحر يوم بعينه من المبهم، فإنه ينصرف 1 اتفاقاً
نحو: {تَجَيَّنَاهُمْ بِسَحَرٍ} [القمر: 34] أي من الأسحار، وبالقيد الثاني، وهو أن
يستعمل ظرفاً من المعين المستعمل غير ظرف، فإنه يجب تعريفه بـ "أل" أو الإضافة
للدلالة على التعيين نحو: طاب السحر سحر ليلتنا، وبالقيد الثالث وهو أن مجرد من
"أل" والإضافة، فإنه يصرف اتفاقاً، نحو: جئتكم يوم الجمعة السحر، أو سحره، وإليه
أشار الناظم بقوله:

-671

والعدل والتعريف مانعا سحر ... إذا به التعيين قصدا يعتبر
"الثالث" من المعدول "فعل". بضم الفاء وفتح العين "علما للمذكر إذا سمع ممنوع

الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية". وهو المشار إليه من النظم بقوله:

-670

..... أو كنعلا

"نحو: عمر" مما ليس بصفة في الأصل. والمحفوظ من ذلك: عمر، ومضمر، "وزفر"، وقثم، "وزحل"، وحشم، "وجمح"، وقزح، وعصم، وجحا، ودلف، وهذل، وبلغ، وثعل، "فإنهم قدروه معدولا" عن فاعل غالباً. "لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف".
وأمكن العدل دون غيره فإن الغالب في الأعلام النقل. فعمر مثلاً معدول عن عامر، فإن عامراً ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر. "مع أن صيغة فُعل قد كثر فيها العدل" التحقيق "ك: غدر، وفسق"، فإنهما معدولان عن، غادر وفاسق "وك: جمع وكنع"، فإنهما معدولان عن: جمعاً وكنعاً. "وك: آخر"، فإنهما معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد.

وفائد العدل في الأعلام تخفيف اللفظ، وتحقيق العلمية، ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو2: ثعل، فإن ورد فعل مصروفاً، حكم بعدم عدله ك: أدد.
"و" أما {طوى} [طه: 12] فيمن منع صرفه3، فالمعتبر فيه4 التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو5، لأنه "أي العدل" قد أمكن غيره"، وهو التأنيث،

1 في "أ": "يصرف".

2 في "ب": "الفعل عن" مكان "أفعل نحو".

3 في الإتحاف ص302: "وقرأ الباقي بالضم بلا تنوين على عدم صرفه للتأنيث باعتبار البقعة والتعريف، أو للعجمة والعلمية". وانظر معاني القرآن للفراء 2/ 176، والنشر 2/ 319.

4 سقطت من "ب".

5 في "ب": "من طاوي".

(344/2)

"فلا وجه لتكلفه" أي العدل، "ويؤيده" أي اعتبار التأنيث "أنه" أي طوى "يصرف باعتبار المكان". فلو كان العدل معتبراً فيه لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان.
واحترز بقوله: علماً من1 فعل الوارد جمعاً ك: غرف وقرب، أو اسم جنس ك: صرد

ونفر، أو صفة ك: حطم ولبد، أو مصدرًا: ك: هدى وتقى، فإنها مصروفة اتفاقاً. ويقول
إذا سمع ممنوع الصرف كما سمع مصروفًا ك: أدد، وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه
فإن فيه خلافاً. فقال سيبويه²: يصرف حملا على الأصل في الأسماء. وقال غيره: يمنع
صرفه حملا على الغالب في فعل علمًا. وليس بجيد، قاله الخضرابي³. ويقول: وليس
فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى، وتقدم شرحه.
"الرابع" من المعدول "فعال" بفتح الفاء "علما للمؤنث ك: حذام وقطام، في لغة" بني
"تميم" وتميم أبو قبيلة، وهو تميم بن مر بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر⁴، "فإنهم
يمنعون صرفه"⁵ واختلف في علة ذلك. "فقال سيبويه⁶: للعلمية والعدل عن فاعلة".
ويرجح أنه الغالب على الأعلام أن تكون منقولة. "وقال المبرد⁷ للعلمية والتأنيث
المعنوي ك: زينب⁸ ويرجح أنهم لا يدعون العدل في نحو: طوى؛ كما تقدم.
"فإن ختم" فعال علما للمؤنث "بالراء ك: سفار؛ اسما لماء" من مياه العرب؛ ملحوظ فيه
معنى التأنيث، ولهذا قال سيبويه⁹: "اسم الماء". وقال الجوهري¹⁰: "اسم لبئر". وهو
المناسب، لأن الكلام في أعلام المؤنث، والماء مذكر: "وك: وبار اسما لقبيلة¹¹، بنوه
على الكسر، إلا قليلا منهم"، أي من تميم¹².

1 في "ط": "عن".

2 الكتاب 3 / 222.

3 في كتابه الإفصاح كما قال السيوطي في همع الهوامع 1 / 89.

4 جمهرة أنساب العرب ص 466.

5 شرح ابن الناظم ص 468، وشرح ابن عقيل 2 / 337.

6 الكتاب 3 / 277.

7 المقتضب 3 / 373، والكامل ص 591-592.

8 سقط من "ب".

9 الكتاب 3 / 279.

10 الصحاح "سفر".

11 في جمهرة أنساب العرب ص 462: "وبار: ابن أميم بن لاوذ بن إرم بن سام بن
نوح عليه السلام".

12 في شرح ابن الناظم ص 469: "وأما ما آخره راء نحو ظفار ووبار ... فيوافق فيه
التميميون أهل الحجاز غالبًا".

قال الفرزدق: [من الطويل]

-792-

مقي تردن يوما سفار تجد بها ... أديهم يرمي المستجيز المعورا
وإنما كان الكثير الكسر عندهم لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها.
ولو منعه الصرف لامتنت. قاله الخليل 1. "وقد اجتمعت اللغتان؛ الإعراب والبناء؛
"في قوله"، وهو الأعشى ميمون: [من م. البسيط]

-793-

ألم تروا إرما وعادا ... أودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار ... فهلكت جهرة وبار
فبنى "و بار" الأولى على الكسر، وأعرب "و بار" الثانية رفعاً 2 على الفاعلية بهلكت.
ويحتمل أن تكون الواو الأولى عاطفة، والثانية ضمير لا حرف إطلاق، وبار فعلا ماضيا
من البوار، والجملة معطوفة على هلكت، وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائدا 2 على
"و بار" المكسور.
والمعنى: هلكت وبارت. وقال أولا: هلكت، على القبيلة، وثانياً: وباروا، على أهلها.
وعلى هذا يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا. فلا شاهد فيه على لغة
الإعراب. وإرم اسم قبيلة عاد. وأودى بها: أهلكها. "وأهل الحجاز يبنون الباب كله
على الكسر تشبيهاً له بنزال" في التعريف، والعدل، والوزن، والتأنيث 3، "كقوله" وهو
لجيم بن صعب في امرأته: [من الوافر]

-792- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 288، وشرح شواهد المغني 1/ 285، ولسان
العرب 4/ 371 "سفر" 4/ 614 "عور"، ومغني اللبيب 1/ 97، ومعجم البلدان 3/
223 "سفار"، والمقتضب 3/ 50، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب 96.
1 الكتاب 3/ 269.

-793- البيتان للأعشى في ديوانه 331، والبيت الثاني في شرح أبيات سيبويه 2/
240، وشرح الأشموني 2/ 538، وشرح شذور الذهب ص 97، وشرح المفصل 4/
64، 65، والكتاب 3/ 279، ولسان العرب 5/ 273 "وبر"، والمقاصد النحوية 4/
358، وهمع الهوامع 1/ 29، وبلا نسبة في أمالي بن الحاجب ص 364، وأوضح

المسالك 4 / 130، وشرح ابن الناظم ص 469، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 77،
والمقتضب 3 / 50، 376، والمقرب 1 / 282.
2 سقط من "ب".
3 شرح ابن النظم ص 468.

(346/2)

-974

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام
فبناها 1 على الكسر مع انها فاعل "قالت" في الموضعين.
وإذا سمي باب "حذام" مذكر، زال موجب البناء، وهو التشبيه بنزال لأنه ليس الآن
مؤنثاً معدولاً فيعرف غير منصرف. ومن العرب من يصرفه، قال سيبويه 2.
واعلم أن التشبيه بنزال فيما يذكر إنما يتم على مذهب المبرد. فإنه يقول 3: نزال معدول
عن مصدر معرفة مؤنث، وبني لتضمنه معنى لام الأمر:
وظاهر كلام سيبويه أنه معدول معرّف عن نفس الفعل، فيكون التشبيه في العدل
والوزن. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-672

وابن على الكسر فعال علما ... مؤنثا وهو نظير جشما

-673

عند تميم.....

"الخامس" من المعدول: "أمس إذا كان مراداً به اليوم الذي يليه يومك، ولم يصف، ولم
يقرن بالألف واللام"، ولم يصغر ولم يكسر، "ولم يقع ظرفاً، فإن بعض بني تميم يمنع صرفه
مطلقاً" رفعاً نصباً وجرّاً 4، "لأنه" علم على اليوم الذي يليه يومك. "معدول عن
الأمس" المعروف بـ: "أل" فيقولون: مضى أمس، بالرفع بلا تنوين. وشاهدت أمس، وما
رأيت زیداً مذ أمس، بالفتح فيهما. "كقوله": [من الرجز]

-795

لقد رأيت عجباً مذ أمسا ... عجائزاً مثل السعالي خمساً

794- البيت للجميل بن صعب في شرح شواهد المغني 2 / 569، والعقد الفريد 3 /

363، ولسان العرب 6/ 306 "رقش"، والمقاصد النحوية 4/ 370، وله أو لوسيم
بن طارق في اللسان 2/ 99 "نصت"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 131،
والخصائص 2/ 178، وشرح الأشموني 2/ 537، وشرح شذور الذهب ص 95، وشرح
قطر الندى ص 14، وشرح المفصل 4/ 64، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 75،
ومغني اللبيب 1/ 220.
1 في "ب": "فبناؤها".
2 الكتاب 3/ 279-280.
3 المقتضب 3/ 373-374.
4 شرح ابن الناظم ص 468.
795- الرجز بلا نسبة في شرح المفصل 4/ 106، 107، والكتاب 3/ 285،
وأسرار العربية ص 32، وأوضح المسالك 4/ 132، وجمهرة اللغة ص 841، 863،
وخزانة الأدب 7/ 167، 168، وشرح الأشموني 2/ 537، وشرح شذور الذهب
96، وشرح قطر الندى 16، واللسان 6/ 9، 10 "أمس"، وما ينصرف وما لا
ينصرف ص 195، والمقاصد النحوية 4/ 357، ونوادير أبي زيد ص 57 وجمع الهوامع
1/ 209.

(347/2)

فأمس مجرور بالفتحة، والألف فيه للإطلاق، وليست فتحته هنا فتحة بناء خلافاً
للزجاجي 1، ووجهه الموضح في ذلك، في شرحي القطر 2 والشذور 3.
وزعم بعضهم أن "أمسى" هنا فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم
منه. أي: مذ أمسى هو، أي المساء 4. وفيه بعد، وهذا الإطلاق للقليل من بني تميم.
"وجمهورهم يخص ذلك" الإعراب الممنوع الصرف "بحالة الرفع" خاصة، دون حالتي
النصب والجر، فيبينه على الكسر فيهما 5. "كقوله": [من الخفيف]
-796

اعتصم بالرجاء إن عن بأس ... وتناس الذي تضمن أمس
وعن؛ بالنون؛ من عن يعن إذا عرض، ويروى: عز؛ بالزاي؛ بمعنى غلب 6. وتناس أمرًا
من التناسي، وهو أن يرى من 4 نفسه أنه نسيه.
"والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقاً"، في الرفع والنصب والجر، "على تقديره مضمناً"

معنى اللام "المعرفة" 7.

"قال" أسقف نجران، أو تبع بن الأقرن: [من الكامل]

-797

منع البقاء تقلب الشمس ... وطلوعها من حيث لا تمسي
وطلوعها حمراء صافية ... وغروبها صفراء كالورس
اليوم أعلم ما يجيء به ... ومضى بفصل قضائه أمس

1 في "ب": "للزجاج"، وفي شرح شذور الذهب ص100: "وقد وهم الزجاجي فزعم
أن من العرب من يبني أمس على الفتح". وانظر كتاب الجمل للزجاجي ص299.

2 شرح قطر الندى ص19.

3 شرح شذور الذهب ص100.

4 سقطت من "ب".

5 انظر شرح ابن النظام ص468.

796- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 133، والدرر 1/ 444، وشرح

الأشعري 2/ 537، والمقاصد النحوية 4/ 372، وجمع الهوامع 1/ 209.

6 انظر الدرر اللوامع 1/ 444.

7 شرح ابن الناظم ص468، وشرح شذور الذهب ص98.

797- الأبيات لأسقف نجران في الحماسة البصرية 2/ 406، وثمار القلوب ص374،

والحيوان 3/ 88، وسمط اللآلي ص486، ولسان العرب 6/ 9 "أمس"، والمقاصد

النحوية 4/ 373، ولبعض ملوك اليمن في كتاب الصناعتين ص201، وبلا نسبة في

أوضح المسالك 4/ 134، والدرر 1/ 443، وشرح قطر الندى ص15، ومراتب

النحويين ص103، وجمع الهوامع 1/ 209.

(348/2)

ف"أمس" فاعل "مضى"، وهو مكسور كما ترى. "والقوافي مجرورة" ومكسورة كما
أنشدتها. ولا يعارض هذا رفع "أمس" بتضمن في البيت السابق، لأن إحدى اللغتين لا
تصادم الأخرى. "فإن أردت بـ"أمس" يومًا من الأيام الماضية مبهماً". أي: أمسًا ما من
الأموس، "أو عرفته بالإضافة"، نحو: أمس يوم الخميس، "أو" عرفته "بالأداة" نحو:

الأمس، أو صغرتة نحو: أميس، أو كسرتة نحو: أموس، "فهو معرب 1 إجماعاً" إعراب المنصرف، "وإن استعملت المجرد" من "أل" والإضافة. "المراد به 2 معين، ظرفاً، فهو مبني إجماعاً" لتضمنه معنى الحرف.

1 في "ب": "يعرب".

2 في "ب": "بها".

(349/2)

فصل:

"يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب: الأول: أن يكون أحد سببيه" المانع له من الصرف: "العلمية ثم ينكر"، فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني: وهو إما التأنيث، أو الزيادة، أو العدل، أو الوزن، أو العجمة، أو التركيب، أو ألف الإلحاق المقصورة، "تقول: رب فاطمة، وعمران، وعمر، ويزيد، وإبراهيم، ومعدى كرب، وأرطى"، لقيتهم¹، بالجر والتثنية في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها، وهو العلمية، وإليه أشار الناظم بقوله:

-673

..... واصرفن ما نكرا ... من كل ما التعريف فيه أثرا
"ويستثنى من ذلك" المصروف "ما كان صفة قبل العلمية ك: أحمر وسكران" إذا نكرا.
"فسيبويه يقيه غير منصرف"، للوزن، أو الزيادة وعود الوصف الأصلي، بناء على أن الزائل العائد كالذي لم يزل²، "وخالفه³ الأخفش في الحواشي" على كتاب سيبويه، فقال بصرفه بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود⁴. ورد بأن زوال الصفة كان مانع وهو العلمية، وإذا زال المانع رجعت الصفة.
وذكر ابن مالك في شرح الكافية⁵ أن: الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه، "ووافقه في" كتابه "الأوسط"⁶، وأن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوله. انتهى.

1 شرح ابن الناظم ص 469، وشرح ابن عقيل 2 / 337.

2 الكتاب 3 / 202.

3 في "ط": "وخالف".

4 في شرح ابن الناظم 469: "وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرف نحو: أحمر، بعد التنكير".

5 شرح الكافية الشافية 3/ 1499.

6 في شرح ابن الناظم ص 469 أن الأخفش رجع عن صرفه في كتابه الأوسط.

(350/2)

السبب "الثاني: التصغير المزيل لأحد السببين" المانع من الصرف "ك: حميد وعمير، في "تصغير: "أحمد وعمر" فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير، فيصرفان 1 لزوال أحد السببين. أما زوال الوزن بالتصغير فواضح. وأما زوال العدل به، فقال الموضح في الحواشي: "إن نحو عمر، قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة، والتصغير لا يزيل شيئاً مما ثبت إذا لم يكن معتاداً له، فالحكم بصرفه بعيد". انتهى.

وجوابه أن ذلك في العدل الحقيقي، أما العدل التقديري فلا، لأنهم إنما ارتكبوه حفظاً لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف، فإذا صرف فلا حاجة لتقديره.

"وعكس ذلك" وهو أن ينصرف مكبراً، ولا ينصرف مصغراً "نحو: تحلى" بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام، وبالهزمة آخره، وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر، حال كونه "علماً فإنه ينصرف مكبراً ولا ينصرف مصغراً لاستكمال العلتين بالتصغير"، وهما: العلمية والوزن: فإنه يقال في تصغيره تحيلى، بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة: تدحرج وتبيطر.

السبب "الثالث: إرادة التناسب" للمنصرف، "كقراءة نافع والكسائي: "سلاسلًا" [الإنسان: 4] بالصرف 2، لتناسب 3 {أَغْلَالًا} [الإنسان: 4] و {قَوَارِيرًا} [الإنسان: 15] بصرفهما 4 وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات، والثاني الأول عند صرفه. قاله الخبيصي 5.

"و" نحو "قراءة الأعمش: "ولا يغوثاً ويعوقاً" [نوح: 23] بصرفهما 6 لتناسب:

1 في "ب": "فينصرفان".

2 قرأها كذلك: ابن عامر وعاصم وابن كثير وشعبة ورويس وشبل والأعمش وابن مسعود، انظر الإتحاف 428، ومعاني القرآن للفراء 3/ 214، والنشر 2/ 394،

والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك 4 / 136، وشرح ابن الناظم ص472، وجمع الهوامع 1 / 119.

3 في "أ"، "ب": "لمناسبة".

4 قرأها كذلك: عاصم وشعبة وأبو جعفر والحسن والأعمش وهشام والشنبوذي والأزرق وابن شنبوذ وروح، انظر الإتحاف 429، ومعاني القرآن للفراء 3 / 214، والنشر 2 / 395، والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك 4 / 136، وشرح ابن الناظم ص472، وجمع الهوامع 1 / 229.

5 الموشح في شرح الكافية ص317.

6 قرأها كذلك: الأشهب العقيلي والمطوعي. انظر الإتحاف 425، والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك 4 / 136، وشرح ابن الناظم ص472.

(351/2)

{وَدًّا وَلَا سُوعًا} [نوح: 23] {وَنَسْرًا} [نوح: 23] . وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعة واحدة أو بعتين. وأن الصرف في ذلك للتناسب. لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياريًا. ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقًا على لغة.

السبب "الرابع: الضرورة"، أما بالكسر كقوله: [من الطويل]

-798

إذا ما غزا في الجيش خلق فوقهم ... عصائب طير تهتدي بعصائب
والقوافي مجرورة. أو بالتثنية "كقوله"، وهو امرؤ القيس: [من الطويل]

-799

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت لك الويلات إنك مرجلي
فصرف عنيزة بالتثنية 1، وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء تأنيث، اسم ابنة عمه، وقيل: لقبها واسمها فاطمة، وقيل: فاطمة غيرها. "والخدر، بكسر الخاء المعجمة، وسكون الدال، الهودج". قاله الأعلام 2، وفي الصحاح 3: الخدر: الستر ومعنى: إنك مرجلي؛ بالجيم؛ أنك تصيرني راجلة، أي ماشية، لعقرك ظهر بعيري.
قال الدماميني: "ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك، على أنه يحوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التثنية عليه.

ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين الحقتين. وإنما يكون تنوين ضرورة". انتهى.

"وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة" حكاهما الأخفش وقال 4: "كأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام".
"وأجاز الكوفيون" إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم، والأخفش "والفارسي" من البصريين: "للمضطر أن يمنع صرف المنصرف" 5.

798- البيت للناطقة الديباني في ديوانه ص 42، وخزانة الأدب 4 / 289، والشعر والشعراء ص 175، ولسان العرب 1 / 605 "عصب"، 10 / 63 "حلق" وبلا نسبة في شرح المفصل 1 / 68.

799- تقدم تخريج البيت برقم 10.

1 سقط من "ب".

2 أشعار الشعراء الستة الجاهليين ص 31.

3 الصحاح "خدر".

4 انظر همع الهوامع 1 / 120.

5 انظر الارتشاف 1 / 448، والإنصاف 2 / 493، المسألة رقم 70، وهمع الهوامع 1 / 121.

(352/2)

قال الموضح في الحواشي: "وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه، وهو من تشبيه الأصول بالفروع" "وأباه سائر البصريين" أي باقيهم "واحتج عليهم بنحو قوله" وهو الأخطل:
[من الكامل]

-800

طلب الأزرق بالكتائب إذ هوت ... بشيب غائلة النفوس غدور
فمنع صرف شيب للضرورة، وهو علم مصروف، وهو: شيب بن يزيد، رأس الخوارج الأزارقة، وبالغ في أمره حتى ادعى الخلافة وسمي أمير المؤمنين. وكانت زوجته غزالة أيضاً خارجية، وكانت شديدة البأس، حتى كان الحجاج مع هيئته يخاف منها. [والأزرق، جمع الأزرق، بزاي فراء، مفعول طلب، والأصل: الأزارقة، بالهاء، فحذفها للضرورة.

والكتائب الجيوش] 1. وهوت من هوى به الأمر: اطمعه وغره. والغائلة: الشر. وغدور، فعول، من الغدر، بالغين المعجمة، بدل من غائلة فاعل هوت. "وعن" أبي العباس، أحمد بن يحيى "ثعلب أنه أجاز ذلك"، وهو منع صرف المنصرف، "في الكلام" مطلقاً 2. وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها. ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلم. وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف. ولم يفرق بين العلمية وغيرها، وهو جار على أصلهم فإنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدر 3، فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي إلا فرعية الافتقار 1. وينتج من هذا أن ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار 1. فيكون السبب الواحد يمنع الصرف.

قلت: ويلزم من ذلك أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف. ومعلوم أن الأمر ليس كذلك. وإلى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله:

-765

ولا يضطرار أو تناسب صرف ... ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

800- البيت للأحظ في ديوانه ص 197، والإنصاف 2 / 493، وشرح ابن الناظم ص 471، والمقاصد النحوية 4 / 362، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 137، وشرح الأشموني 2 / 543.

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 انظر الارتشاف 1 / 448.

3 انظر الإنصاف 1 / 235، المسألة رقم 28.

(353/2)

فصل:

"المنقوص": وهو الذي آخره ياء ساكنة لازمة: المستحق لمنع الصرف، إن كان غير علم حذفت ياءه رفعًا وجرا، ونون باتفاق"، سواء كان جمعًا لا نظير له في الأحاد أم مصغرًا. فالأول "ك: جوار"، فإن مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع.

"و" الثاني نحو: "أعيم" تصغير أعمى، فإن مانعه من الصرف: الوصف ووزن الفعل، وهو

أبيطر، بناء على أن وزن أفيعل1 لا يتعين في الوصف، وهو كذلك كما تقدم بيانه.
"وكذا إن كان علماً ك: قاض علم امرأة"، فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث
المنعوي، "وك: يرمي علماً". فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه،
فتقول: جاءني جوار، وأعيم، وقاض2، ويرم، ومررت بجوار، وأعيم، وقاض، ويرم،
بالتنوين، وحذف الياء في الجميع في حالي الرفع والجر3. وإليه أشار الناظم بقوله:
-674

وما يكون منه منقوصا ففي ... إعرابه نهج جواز يقتضي
وهذا قول سيبويه4، والخليل4، وأبي عمرو، وابن أبي إسحاق، وجمهور البصريين5
"خلافًا ليونس، وعيسى" بن عمر، من البصريين، "والكسائي" وأبي زيد، والبغداديين،
"فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعًا، ومفتوحة جرًا"6.

1 في "أ": "أفعل".

2 سقط من "ب".

3 انظر شرح ابن الناظم ص470، وشرح ابن عقيل 2/ 338.

4 الكتاب 3/ 308، وشرح ابن الناظم ص470.

5 الارتشاف 1/ 447.

6 انظر الارتشاف 1/ 447، وشرح ابن الناظم ص470.

(354/2)

فيقول في الرفع جاءني حوار، وأعيمي، وقاضي، ويرمي، بإثبات الياء ساكنة فيهن،
مقدراً فيها الضمة، ويقولون في الجر، مررت بجواري، وأعيمي، وقاضي، ويرمي بفتح
الياء فيهن1، "كما" تفتح "في النصب، احتجاجاً بقوله"، وهو الفرزدق: [من الرجز]
-801

قد عجبت مني ومن يعيليا ... لما رأني خلقاً مقلوليا
بفتح الياء من: يعيليا مصغر يعلى علم رجل، ولم يتونه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن
الفعل، ك: مبيطر، وألفه للإطلاق، وخلقاً بفتح الخاء المعجمة واللام، في آخره قاف
العتيق جداً. والمراد هنا: رث الهيئة. والمقلولي، بفتح الميم، المتجافي المنكمش. وقال عبد
الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي: إن الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا، ورد

بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح. "وذلك عند الجمهور ضرورة2، كقوله": وهو الفرزدق "في غير العلم" يهجو عبد الله، لما بلغه مقالة عبد الله المذكور: [من الطويل] 802-

فلو كان عبد الله مولى هجرته ... ولكن عبد الله مولى مواليا فأظهره الفتحة في حالة الجر، ضرورة3، وكان القياس أن يقول: مولى موال، على حد4: {وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ} [الفجر: 1، 2]

1 سقط من "ط".

801- تقدم تخريج الرجز برقم 208.

2 انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص198، وضرائر الشعر ص42-43. 802- البيت للفرزدق في إنباه الرواة 2/ 105، وبغية الوعاة 2/ 42، وخزانة الأدب 1/ 325، 239، 5/ 145، والدرر 1/ 27، وشرح أبيات سيبويه 2/ 311، وشرح المفصل 1/ 64، والكتاب 3/ 313، 315، ولسان العرب 15/ 47، "عرا"، 409، "ولى" وما ينصرف وما لا ينصرف ص114، ومراتب النحويين ص31، والمقاصد النحوية 4/ 375، والمقتضب 1/ 143، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 140، وشرح الأشموني 3/ 541، وجمع الهوامع 1/ 36. 3 انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص199. 4 سقط من "ب".

(355/2)

باب إعراب الفعل المضارع

مدخل

...

باب إعراب الفعل المضارع:

أجمع النحويون على انه إذا تجرد من الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد1 والإنثا كان مرفوعاً ك: يقوم. وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو على أقوال أصحابها "قولهم": رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفقاً للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش2. وإليه أشار الناظم بقوله:

ارفع مضارعاً إذا مجرد ... من ناصب وجازم كتسعد
 "لا" رافعه "حلولة محل الاسم خلافاً للبصريين"2، غير الأخفش والزجاج. قالوا: ولهذا
 إذا دخل عليه "لن، ولم" امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدهما، فليس حينئذ حالاً محل
 الاسم.

ولا رافعه حروف المضارعة خلافاً للكسائي، ولا مضارعة للاسم خلافاً لثعلب من
 الكوفيين، والزجاج من البصريين.
 واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عديمي، والعدم لا يكون سبباً لوجوده غيره، وأجيب
 بأن التجرد "أمر"3 وجودي، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لا عدم الناصب
 والجازم.

1 في "ب": "التأكيد".

2 انظر الإنصاف 2/ 553، المسألة رقم 74.

3 إضافة من "ط".

(356/2)

واعترض قول البصريين [بأنه] 1 غير مطرد "لانتقاضه بنحو: هلا تفعل"، وسوف
 تفعل. فإن المضارع فيهما مرفوع، وليس حالاً محل الاسم، لأن الاسم لا يقع بعد حرف
 التحضيض، ولا بعد حرف التنفيس. وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي
 التحضيض والتنفيس. لم يغيراه، إذا أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر.
 واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه.
 واعترض قول ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع
 من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه. وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع
 بالأصالة، لا بالحمل على الاسم ومضارعتة إياه.
 "وناصبه أربعة" عند البصريين، وعشرة عند الكوفيين:

"أحدها: لن، وهي لنفي سيفعل" أي: لنفي الفعل المستقبل، إما إلى غاية ينتهي إليها،
 نحو: {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى} [طه: 91] فإن نفي البراح
 مستمر إلى رجوع موسى، وإما إلى غير غاية نحو: {لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا} [الحج: 73]. فإن

نفي خلق الذباب مستمر أبداً، لأن خلقهم الذباب محال، وانتفاء المحال مؤبد قطعاً.
وإلا لكان ممكناً لا محالا.

"ولا تقتضي" لن "تأييد النفي" خلافاً للزمخشري في أمودجه²، لأنها لو¹ كانت للتأييد
لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: {فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا} [مريم: 26] . ولزم
التكرار بذكر أبداً في قوله تعالى: {وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا} [البقرة: 95] .
ولم تجتمع مع ما هو لانتها الغاية نحو قوله تعالى: {فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَيُّ} [يوسف: 80] . وتأيد النفي [في] 1: {لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا} [الحج: 73] لأمر خارجي
لا مقتضيات "لن". "ولا" تقتضي "تأكيد"3؛ أي النفي؛ "خلافاً للزمخشري" في
كشافه⁴، في تفسير: {لَنْ تَرَانِي} [الأعراف: 143] ، بل قولك: لن أقوم، محتمل لأن
تريد به أنك لا تقوم أبداً، أو أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك:
لا أقوم، في عدم إفادة التأكيد والتأييد.

1 سقطت من "ب".

2 الأنودج ص102.

3 في "ط": "توكيده".

4 الكشاف 2 / 91.

(357/2)

"ولا تقع" لن "دعائية". بأن يكون الفعل بعدها دعاء، "خلافاً لابن السراج"، وابن
عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى: {لَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ} [القصص: 17] .
مدعين أنه معناه: فاجعني لا أكون، ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي
لخص، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرماً، جزاء لتلك النعمة التي
أنعم الله¹ بها عليه، قاله الموضح في شرح القطر². واختاره في المغني غيره فقال³:
وتأتي لن "للدعاء كما كانت لا" كذلك وفقاً لجماعة، والحجة في قوله: [من
الخفيف]

وهي بسيطة على وضعها الأصلي عند سيبويه⁴ والجمهور، "وليس أصلها: لا" النافية، "فأبدلت الألف نونًا خلافًا للفراء"⁵، وحجته أنهما حرفان [نافيان] 6 ثنائيان، و"لا" أكثر استعمالًا، ويرده أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله⁷ معملًا، وأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفًا كـ: "لَسَفَعًا" [العلق: 15] لا العكس. "ولا" أصلها "لا أن" فتكون مركبة من "لا" النافية نظرًا لمعناها، ومن "أن" المصدرية نظرًا لعملها، "فحذفت الهمزة تخفيفًا"⁸ كما في: ويلمه⁹، "والألف للساكين، خلافًا للخليل والكسائي" والخبارنجي، وحجتهم قرب لفظها منهما، وأن معناها من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها، وقد جاءت على الأصل في الضرورة.

1 إضافة من "ط".

2 شرح قطر الندى ص58.

3 مغني اللبيب 2/ 284.

803- البيت للأعشى في ديوانه ص63، والدرر 1/ 205، وشرح شواهد المغني 2/

684، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص68، / وشرح الأشموني 3/ 548، ومغني اللبيب

2/ 284، وجمع الهوامع 1/ 111، 2/ 4، وتاج العروس "لن".

4 الكتاب 3/ 5.

5 شرح قطر الندى ص58.

6 إضافة من "ب"، "ط".

7 في "أ": "فتجعله".

8 شرح قطر الندى ص58.

9 في حاشية يس 2/ 230: "أصله: ويل أمه، فحذفت الهمزة".

(358/2)

أنشد أبو زيد الجابر الأنصاري: [من الوافر]

804-

فإن أمسك فإن العيش حلو ... إليّ كأنه عسل مشوب

يرجي المرء ما لا إن يلاقي ... وتعرض دون أبعد الخطوب

أي: لن يلاقي.

ورد عليهم بأربعة أمور أقواها: "أنه" إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كـ"لولا"
وقد لا يظهر أحدهما، كـ"أما"1. قاله الشلوبين. وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة.
الناصب. "الثاني: "كي" المصدرية"، وهي الداخل عليها اللام لفظاً نحو: {لَكِي لَا
تَأْسُوا} [الحديد: 23] أو تقديرًا، نحو: جئتكم كي تكرميني إذا قدرت أن الأصل
"لكي"، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها، فإن لم تقدر اللام كانت "كي" تعليلية.
"فأما" المصدرية فناصبه بنفسها كما أن "أن" المصدرية كذلك. وأما "التعليلية فجارة،
والناصب بعدها "أن" مضمرة"، لزومًا في النثر، "وقد يظهر في الشعر" كقوله: [من
الطويل]

-805

..... كيما أن تغر وتخدعا

وسياي2.

وما ذكره من أن "كي" مشتركة بين الناصبة والجارّة، هو مذهب سيويو والجمهور3
وحجتهم قولهم: جئتكم لكي أعلم، وقولهم: كيما؟

804- البيتان لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في خزنة الأدب 8 / 440،
443، وشرح شواهد المغني 1 / 85، ونوادر أبي زيد ص60، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر 2 / 188، والجنى الداني ص210، والدرر 1 / 246، ومغني اللبيب 1 / 25،
2 / 679، وجمع الهوامع 1 / 125.

1 في "ب": "كما".

805- تمام البيت:

فقلت أكل الناس أصبحت مائحا ... لسانك.....

وهو لجميل بثينة في ديوانه ص108، وخزنة الأدب 8 / 481، 482، 483، 488،
والدرر 2 / 9، وشرح المفصل 9 / 14، 16، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد
المغني 1 / 508، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 11، وخزنة الأدب ص125،
والجنى الداني ص262، ورصف المباني ص217، وشرح ابن الناظم ص256، وشرح
الأشعري 2 / 283، وشرح شذور الذهب ص289، وشرح عمدة الحفاظ 267، ومغني
اللبيب 1 / 183، وجمع الهوامع 2 / 5.

2 سياي البيت رقم 809.

3 الكتاب 3 / 6.

وعن الأخفش أن "كي" جارة دائماً، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة¹ ورد
بقوله تعالى: {لِكَيْ لَا تَأْسَوْا} [الحديد: 23] فإن زعم أن "كي" تأكيد لام كقوله: [من
الوافر]

-806

... ولا للما بهم أبداً دواء

ورد بأن الفصحى² المقيس لا يخرج عن³ الشاذ. وعن الكوفيين أن "كي" ناصبة دائماً،
ويرده قول العرب: كيّمه كما يقولون: له، فإن أجابوا بأن الأصل: كي تفعل ماذا؟
يلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر،
وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت.
فإن ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير:
{وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ} [القيامة: 22] "كيما فيعود"⁴، أي كيما يسجد. قلنا: إن ثبت
حذف يسجد فهو لا يقاس عليه، على أن الحافظ الشهاب بن حجر قال⁵: "لم أقف
على حذفه".

"وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو: {لِكَيْ لَا تَأْسَوْا} [الحديد: 23] لئلا يدخل
الجار على الجار. "و" تتعين "التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو: أن".
فالأول "نحو قوله" وهو عبيد الله بن قيس الرقيات: [من المديد]

-807

كي لتقضي رقية ما ... وعدتني غير محتلس

1 معاني القرآن للأخفش 1/ 300، 301.

806- صدر البيت:

فلا والله لا يلفى لما بي

وتقدم تخريجه برقم 652.

2 في "ب": "الصحيح".

3 في "ب": "على".

4 أخرجه البخاري في كتاب التوحيد برقم 7001، وفيه: "فيذهب كيما يسجد فيعود
ظهره طبقاً واحداً"، وهذا التفسير ليس لقوله تعالى في سورة القيامة كما ذكر الأزهري،

بل لقوله تعالى في سورة القلم: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} ، انظر كتاب التفسير حديث رقم 6435، وفيه: "فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً".

5 فتح الباري 13 / 526.

708- البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص 160، وخزانة الأدب 8 / 488،
490، والدرر 1 / 79، والمقاصد النحوية 4 / 379، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 /
151، وشرح الأشموني 3 / 550، وهمع الهوامع 1 / 53.

(360/2)

ف"كي" هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضيي عنها، وتقضيي منصوب بـ"أن" مضمرة.
وأما حكاية الأخفش: لكي ما أضربك، بالرفع، فمخرجة على جعل "ما" موصولة،
و"كي" جارة مؤكدة للام 1، كما أكدت الكاف بمثل في: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: 11] ومثل بالكاف في مثل: [من الرجز]

-808

مثل كعصف مأكول

"و" الثاني: نحو "قوله" وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافاً للزمخشري 2: [من الطويل]

-809

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا
ف"كي" هنا تعليلية لتأخر "أن" عنها، و"كل الناس": مفعول أول لـ"مانحا" و"لسانك":
مفعوله الثاني و"تغر": بضم الغين وبالراء المهملة.

"ويجوز الأمران": المصدرية والتعليلية، إن فقد سبق اللام، وتأخر "أن"، أو وجدا.
فالأول كما "في نحو: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً} [الحشر: 7] فإن قدرت قبلها اللام فهي
مصدرية، وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية، فيكون على الأول منصوباً بنفس
"كي". وعلى الثاني منصوباً بـ"أن" مضمرة بعد "كي" والأولى أن تكون مصدرية كما
ذكره الموضح في باب حروف الجر 3.

["و" الثاني] 4 كما في "قوله": [من الطويل]

-810

أردت لكيما أن تطير بقبرتي ... فتتركها شنا بببدااء بلقع

1 الدرس 1 / 79.

808- تمام الرجز: "فصيروا مثل كعصف مأكول"، وتقدم تخريجه برقم 294.

2 كذا قال العيني في المقاصد النحوية 2 / 204، مع أن الزمخشري نسبته في المفصل ص 325 إلى جميل.

809- تقدم تخريجه برقم 805.

3 أوضح المسالك 3 / 13.

4 إضافة من "ب"، "ط".

810- البيت بلا نسبة في الإنصاف 2 / 580، وأوضح المسالك 4 / 154، والجنى الداني ص 265، وجواهر الأدب ص 232، وخزانة الأدب 1 / 16، 8 / 481، 484، 487، ورصف المباني ص 216، 316، وشرح الأشموني 3 / 549، وشرح شواهد المغني 1 / 508، وشرح المفصل 7 / 19، 9 / 16، ومغني اللبيب 1 / 182، والمقاصد النحوية 4 / 405.

(361/2)

ف"كي" تحتل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها، وتحتل أن تكون تعليلية لتأخر "أن" بعدها، فإن كانت مصدرية، فإن مؤكدة لها، بمعنى السبك، وإن كانت تعليلية، فاللام مؤكدة لها معنى التعليل، وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لأن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدرية بحرف مصدرية، قال الموضح في الحواشي 1. والشن؛ بفتح المعجمة؛ القرية الخلقة، مفعول ثان لتترك، والبيداء؛ بفتح الباء الموحدة والحد؛ الأرض القفراء التي تبيد، أي تهلك من يدخل فيها. والبلقع: الأرض القفراء التي لا شيء فيها.

الناصب "الثالث: أن" المصدرية، وتقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع على الابتداء، "في نحو: {وَأَنْ تَصُومُوا} خير لكم" [البقرة: 184].

"و" الثاني: بعد لفظ دال على معنى اليقين، فتكون في موضع رفع على الفاعلية، في نحو: {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ} [الحديد: 16]، وفي موضع نصب على المفعولية في نحو: {فَارْدَتْ أَنْ أَعْيَبَهَا} [الكهف: 79]، وفي موضع جر في نحو: {مَنْ

قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ} [البقرة: 254] ، ومحملة لهما في نحو: {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ خَطِيئَتِي} [الشعراء: 82] أصله: في أن يغفر لي، فحذفت "في" فنصب ما بعدها، أو أبقى على جره.

وأكثر العرب على وجوب إعمالها، "وبعضهم يهملها" جوازاً، " [حملا] 2 على "ما" أختها؛ أي: المصدرية" بجامع أن كلا منهما حرف مصدري ثنائي، وإليه أشار الناظم بقوله:

-679

وبعضهم أهمل أن حملا على ... ما أختها حيث استحقت عملا
"كقراءة ابن محيصن "لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ" [البقرة: 233] برفع "يتم" 3، والقول بأن أصله "يتمون"، وهو منصوب بحذف النون، وحذفت الواو للتسكين لفظاً، واستصحب ذلك خطأ. والجمع باعتبار معنى من، تكلف.

1 انظر شرح شذور الذهب ص 288-290.

2 إضافة من "ب"، "ط".

3 نسبت القراءة إلى مجاهد في البحر المحيط 2/ 213، وهي من شواهد أوضح المسالك 4/ 156، وشرح ابن الناظم 476، وفيهما أنها قراءة ابن محيصن. وهي في شرح المفصل 8/ 143، ومغني اللبيب 1/ 29.

(362/2)

"وكقوله": [من البسيط]

-811

أن تقرأن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
ف"أن" الأولى والثانية مصدريتان، غير مخففتين من الثقلية، وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية. وبعضهم أعمل "ما" المصدرية حملا على "أن" المصدرية. نحو: "كما تكونوا يولى عليكم" 1 قاله ابن الحاجب. وما ذكره الموضح تبعا للناظم من أن "أن" هذه مصدرية، هو قول البصريين. وزعم أنها المخففة من الثقلية، شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري، والقياس فصله منها بـ"قد" أو إحدى أخواتها.

"وتأتي "أن" مفسرة" بمنزلة "أي"، "وزائدة" دخولها وخروجها سواء، "ومخففة من: أن"

المشددة "فلا تنصب" [الفعل] 2 "المضارع" في هذه الأحوال الثلاثة، ولكل ضابط يضبطها.

"فالمفسرة: هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه"، المتأخر عنها جملة، ولم تقتنر بجار، "نحو: {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ} " [المؤمنون: 27] أي اصنع. " {وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا} " [ص: 6] أي: امشوا. إذ ليس المراد بالانطلاق هنا 3 المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء فخرج: {وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [يونس: 10] لعدم تقدم الجملة، وقلت له أن افعل كذا، لأن الجملة السابقة فيها حروف القول.

وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول. ولا يجوز: "ذكرت عسجدا": أي ذهباً، لعدم تأخر الجملة. بل يجب الإتيان

811- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 333، والإنصاف 2/ 563، وأوضح المسالك 4/ 156، والجنى الداني ص 220، وجواهر الأدب ص 192، وخزانة الأدب 8/ 420، 421، 423، 424، والخصائص 1/ 390، ورصف المباني ص 113، وسر صناعة الإعراب 2/ 549، وشرح ابن الناظم ص 476، وشرح الأشموني 3/ 553، وشرح شواهد المغني 1/ 100، وشرح المفصل 7/ 15، 8/ 143، 9/ 19، ولسان العرب 13/ 33 "أن"، ومجالس ثعلب ص 290، ومغني اللبيب 1/ 30، والمنصف 1/ 278، والمقاصد النحوية 4/ 380.

1 رواه البيهقي في شعب الإيمان، وانظر حاشية يس 2/ 232.

2 إضافة من "ط".

3 سقط من "ب".

(363/2)

ب"أي"، أو ترك حرف التفسير. وليس من التفسيرية: "كتبت إليه بأن افعل" لدخول الجار. نص عليه الموضح في القواعد الصغرى.

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة. قال في المغني 1: "وهو متجه لأنك إذا قلت: كتبت إليك أن افعل، لم يكن "افعل" نفس "كتبت" كما كان الذهب نفس العسجد في

قوله: "هذا عسجد": أي: ذهب. ولهذا لو جئت بـ"أي" مكان "أن"، لم تجده مقبولا في الطبع". انتهى. واعترضه الدماميني، ورده الشمني بما يطول ذكره².
"والزائدة: هي التالية للما" التوقيتية "نحو {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ " أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ {
[يوسف: 96]. "والواقعة بين الكاف ومجرورها، كقوله" وهو باعث اليشكري: [من الطويل]
-812

..... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
فيمن جر "ظبية" أي: كظبية، و"تعطو": تتناول إلى الشجر للتناول منه. و"الوارق":
اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل 3 أورق. و"السلم" بفتحيتين: شجر له شوك.
"أو" الواقعة "بين" فعل "القسم" المذكور "و: لو، كقوله" [من الطويل]
-813

فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم
أو المتروك كقوله: [من الوافر]
-814

أما والله أن لو كنت حرا ... وما بالحر أنت ولا العتيق

1 مغني اللبيب 1/ 30.

2 انظر حاشية يس 2/ 233.

812- صدر البيت:

ويوما توافينا بوجه مقسم

وتقدم تخريج البيت برقم 257.

3 سقط من "ب".

813- البيت للمسيب بن علس في خزانة الأدب 4/ 145، 10/ 580، 581،

11/ 318، وشرح أبيات سيبويه 2/ 185، وشرح شواهد المغني 1/ 109، وبلا

نسبة في أوضح المسالك 4/ 160، وجواهر الأدب ص 197، وشرح الأشئوي 3/

553، وشرح المفصل 9/ 94، والكتاب 3/ 107، ولسان العرب 12/ 378

"ظلم"، ومغني اللبيب 1/ 33، والمقاصد النحوية 4/ 418.

814- البيت بلا نسبة في الإنصاف 1/ 121، وخزانة الأدب 4/ 141، 143،

145، 10/ 82، والجني الداني ص 222، وجواهر الأدب ص 197، والدرر 2/ 29،

111، ورصف المباني ص116، وشرح شواهد المغني 1/ 111، ومغني اللبيب 1/ 33، والمقاصد النحوية 4/ 409، والمقرب 1/ 205. وجمع الهوامع 2/ 18، 41.

(364/2)

أي: أقسم والله ولو كنت حرًا، هذا قول سيبويه¹ وغيره.
وفي مقرب ابن عصفور² أنها في ذلك حرف جيء به ليربط الجواب بالقسم. ويبعد أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك". قاله في المغني³.
والواقعة بعد إذا كقوله: [من الطويل]

-815

فأمهله حتى إذا أن كأنه ... معاطي يد في لجة الماء غامر
فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد "لما". وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها.
وزعم الأخفش أنها تزداد في غير ذلك⁴، وأنها تنصب المضارع كما تجر "من" و"الباء"
الزائدتان الاسم، وجعل منه {وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ} [إبراهيم: 12].
وأجيب بأن "أن" مصدرية لا زائدة، والأصل: وما لنا في أن لا نتوكل، وإنما لم تعمل
الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال، بخلاف "من، والباء" الزائدتين فإنهما لما اختصا
بالاسم عملا فيه الجر.

"والمخففة من: أن" المشددة، "هي الواقعة" غالبًا "بعد علم" خالص، سواء أدل عليه
بمادة "ع ل م" أم لا. فالأول "نحو: {عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ}" [المزمل: 20]. "و" الثاني
"نحو: {أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ}" [طه: 89].

وقيدت العلم بالخالص احترازًا من إجرائه مجرى الإشارة، نحو قولهم: ما علمت إلا أن
تقوم⁵. قال سيبويه⁶: "يجوز فيه النصب لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى
قولك: أشير عليك أن تقوم". انتهى. ومن إجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم: "أفلا
يرون ألا يرجع" [طه: 89] بالنصب⁷. "أو بعد ظن" مؤول بالعلم

1 الكتاب 3/ 152.

2 المقرب 1/ 205.

3 مغني اللبيب 1/ 33، وانظر الدرر 1/ 29.

815- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص71 وفيه "غارف" مكان "غامر" والدرر

- 1/ 30 وشرح شواهد المغني 1/ 112، وبلا نسبة في عمدة الحفاظ ص331، ومغني اللبيب 1/ 34، وجمع الهوامع 2/ 18.
- 4 معاني القرآن 1/ 377.
- 5 في "ط": "يقوم".
- 6 الكتاب 3/ 168.
- 7 الرسم المصحفي: {يرجع}؛ بالرفع، وقرأها بالنصب: أبو حيوة والزعفراني وأبان والشافعي. انظر البحر المحيط 6/ 269، والكشاف 2/ 550.

(365/2)

"نحو: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ} [المائدة: 71] في قراءة الرفع 1.

"ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة"، إجراء للظن على أصله، من غير تأويل، "و" النصب "هو الأرجح" 2، لأن التأويل في خلاف الأصل، "ولهذا" الترجيح "أجمعوا عليه" أي على النصب "في": {الم، أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} [العنكبوت: 1، 2] بحذف النون. "واختلفوا في: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ} [المائدة: 71]، "فقرأه غير أبي عمرو والأخوين"، حمزة والكسائي "بالنصب"، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي. بالرفع، لوجود الفصل بين "أن" والفعل بـ"لا" وإنما لم يقرءوا بالرفع في: "يتركوا"، لعدم الفصل 3.

فعلم أن التعديل في كون "أن" ناصبة، أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ، ألا ترى أنك ترفع في: رأيت أن لا يقوم زيد، إذا أردت اليقين، مثل: {أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ} [طه: 89] وتنصب إذا أردت الظن مثل: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ} [المائدة: 71] خلافاً للمبرد 4، فإنه لا يجوز إجراء العلم مجرى خلافه، فتنصب "أن" الواقعة بعده الفعل ولا إجراء غيره مجراه. فيرتفع الفعل الواقع بعد "أن" الواقعة بعده، فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره، ولا يجري غيره مجراه، والنوعان عند سيبويه جائزان 5، والفراء وابن الأنباري ينصبان بعد العلم الصريح 6. وإلى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله:

-677

ويلن انصبه وكي كذا بأن ... لا بعد علم والتي من بعد ظن

-678

فانصب بها والرفع صحح واعتقد ... تخفيفها من أن فهو مطرد

ومن غير الغالب: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [يونس: 10] فأن هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن.

1 هي قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف واليزيدي والأعمش. وانظر الإتحاف 202، والنشر 2/ 255، وهي من شواهد أوضح المسالك 4/ 161، وشرح ابن الناظم ص 476، والأمل الشجرية 1/ 252 ومغني اللبيب 1/ 30، والكتاب 3/ 166.

2 في شرح ابن الناظم ص 476: "النصب هو الأكثر".

3 شرح ابن الناظم ص 476.

4 المقتضب 2/ 32.

5 الكتاب 3/ 166.

6 الارتشاف 2/ 388، والأمل الشجرية 1/ 252.

(366/2)

الناصب 1 "الرابع: إذن"، والصحيح أنها بسيطة، لا مركبة من "إذ، وأن" أو "إذا، وأن"، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة بنفسها لا "أن" مضمرة بعدها. "وهي" على القول بالحرفية "حرف جواب وجزاء"، عند سيويه 2. وقال الشلوين 3: هي كذلك في كل موضع. وقال الفارسي 3: في الأكثر. وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك. فتقول: إذا أظنك صادقاً، إذ لا مجازة هنا. قال الرضي 4: لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال.

والمراد بكونها للجواب، أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به 1 أو مقدر، سواء وقعت في صدره، أو في حشوه، أو في آخره.

والمراد بكونها للجزاء، أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءاً 5 لمضمون كلام آخر. وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها، ومن ثم قالوا: "وشرط إعمالها ثلاثة أمور: أحدها: أن تتصدر" في أول الجواب، لأنها حينئذ في أشرف محالها. "فإن وقعت حشواً" في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها "أهملت"، وذلك في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمك.

الثانية: أن تكون جوابًا لشرط ما قبلها نحو: إن تأتني إذن أكرمك.
الثالثة: أن تكون 6 جواب قسم قبلها مذكور نحو: والله إذن لا أخرج، أو مقدر،
"كقوله" وهو كثير عزة: [من الطويل]

-816

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذن لا أقيلها

1 سقطت من "ب".

2 الكتاب 3 / 12-13.

3 مغني اللبيب 1 / 27.

4 شرح الرضي 4 / 42.

5 في "أ": "جزاء".

6 سقط من "ب": "أن تكون".

816- البيت لكثير عزة في ديوانه ص 305، وخزانة الأدب 8 / 473، 474،

476، والدرر 2 / 11، وسر صناعة الإعراب 1 / 379، وشرح أبيات سيويه 2 /

144، وشرح شواهد المغني 63، وشرح المفصل 9 / 13، 22، والكتاب 3 / 15،

والمقاصد النحوية 4 / 382، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 65، وخزانة الأدب 8 /

447، 11 / 340، ورصف المباني ص 66، 243، وشرح ابن الناظم ص 477، وشرح

الأشموني 2 / 554، وشرح شذور الذهب 290، والعقد الفريد 3 / 8، ومغني اللبيب

1 / 21.

(367/2)

برفع أقيلها، لأن إذن لم تتصدر جواب قسم مقدر. والتقدير: والله لئن وجواب الشرط محذوف، وأهملت إذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه، خلافاً لما وقع في المعنى 1، تبعاً للشارح 2، وضمير "مثلها" عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لـ "كثير". وذلك أن كثيراً امتدح عبد العزيز بقصيدة، فأعجب بها، فقال له: تمن علي أعطك، فتمنى أن يكون كاتباً له، فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى: إن عاد الأمير إلى تمنيتي، وأمكنني منها، لم أترك مقالتي الأولى، وأتمنى عليه أن أكون كاتباً له كما فعلت أولاً. وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز بن مروان رضي الله

عنه. "وأما قوله": [من الرجز]

-817

لا تتركني فيهم شطيرا ... إني إذن أهلك أو أطيرا

بنصب "أهلك" بـ"إذن" مع أنها وقعت حشوا بين اسم "إن" وخبرها. "فضرورة أو" لا ضرورة "والخبر" أي خبر "إن" "محذوف، أي: إني لا أستطيع ذلك"، أو: لا أقدر عليه، ثم استأنف بـ"إذن" فنصب، وجملة "إني" على هذا معترضة بين "إذن" وما هي جواب له. والأصل: لا تتركني؛ إذن، أهلك. وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدر. والشطير؛ بشين معجمة؛ الغريب، وقال الأصمعي: البعيد، وهو مفعول ثان للتركني، لا حال. وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله:

-680

..... إن صدرت

فإن كان السابق عليها؛ أي على إذن؛ واوًا أو فاء، جاز النصب والرفع باعتبارين. فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد "إذن" غير معتمد على ما قبلها.

1 مغني اللبيب 1/ 21.

2 شرح ابن الناظم ص 477.

817- الرجز بلا نسبة في لسان العرب 4/ 408 "شطر"، وتهديب اللغة "11/ 308، وتاج العروس 12/ 172 "شطر"، ومقاييس اللغة 3/ 187، ومجمل اللغة 3/ 185، وأساس البلاغة "شطر"، والإنصاف 1/ 177، وأوضح المسالك 4/ 166، والجنى الداني ص 362، وخزانة الأدب 8/ 456، 460، والدرر 2/ 13، ورصف المباني ص 66، وشرح ابن الناظم ص 477، وشرح الأشموني 3/ 554، وشرح شواهد المغني 1/ 70، وشرح المفصل 7/ 17، ومغني اللبيب 1/ 22، والمقاصد النحوية 4/ 373، والمقرب 1/ 261، وجمع الهوامع 2/ 7.

(368/2)

"وقد قرئ" في الشواذ: "وإذا لا يلبثوا" [الإسراء: 76] "فإذا لا يؤتوا" [النساء: 53] بالنصب، بحذف النون فيهما، والأولى قراءة ابن مسعود¹، والثانية قراءة أبي بن كعب²، "والغالب الرفع، وقرأ به السبعة" فيهما، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله³:

-681

..... وانصب وارفعاً ... إذا إذن من بعد عطف وقعا
قال في المغني⁴: "والتحقيق أنه إذا قيل، إن ترزني أزرك وإذن أحسن إليك، فإن قدرت العطف على الجواب جازمت وبطل علم إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين معاً، جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب، لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أولى". انتهى.

الأمر الثاني: "أن يكون" المضارع بعدها "مستقبلاً" قياساً على بقية النواصب، وإليه الإشارة بقول الناظم:

-680

ونصبوا بإذن المستقبل
"فيجب الرفع في نحو: إذن تصدق جواباً لمن قال: أنا أحب زيداً"، لأنه حال، ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم آنفاً.

الأمر "الثالث: أن يتصلاً"، أي أن يكون المضارع متصلاً بما لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها. وإليه الإشارة بقول الناظم:

-680

..... والفعل بعد موصلاً
"أو يفصل بينهما القسم"، وهو المشار إليه بقول الناظم:

-681

أو قبله اليمين.....
"كقوله": [من الوافر]

-818

إذن والله نرmiهم بحرب ... تشيب الطفل من قبل المشيب

1 هي قراءة ابن مسعود وأبي. انظر الإتحاف ص 285، والنشر 2/ 308، ومغني اللبيب 1/ 21، وشرح ابن الناظم ص 477.

2 هي قراءة ابن مسعود وابن عباس. انظر المحيط 3/ 273، ومعاني القرآن للفراء 1/ 273، ومغني اللبيب 1/ 21.

3 سقطت من "ب".

4 مغني اللبيب 1/ 21.

818- البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه 371، والأشباه والنظائر 2/ 237،
والدرر 2/ 11، وشرح شواهد المغني 1/ 79، والمقاصد النحوية 4/ 106، وبلا نسبة
في أوضح المسالك 4/ 168، وشرح الأشموني 3/ 554، وشرح شذور الذهب 291،
وشرح قطر الندى 59، ومغني اللبيب 2/ 693، وجمع الهوامع 2/ 7.

(369/2)

فنصب "نرميهم" بـ"إذن" مع وجود الفصل بالقسم. لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به
من النصب هنا، كما لم يمنع من الجر في قولهم: إن الشاة لتجتز فتسمع صوت؛ والله؛
ربها. حكاه أبو عبيدة¹. و"اشتريته بوالله ألف". حكاه ابن كيسان عن الكسائي¹،
بخلاف الفصل بغير القسم، ولو كان ظرفاً أو عديله فإنه جزء من الجملة، فلا تقوى
"إذن" معه على العمل فيما بعدها.

واغتفر في المغني 2 الفصل بـ"لا" النافية، وابن عصفور 3 الفصل بالظرف، وابن بابشاذ
الفصل بالنداء أو الدعاء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ
عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع. وحكى سيبويه⁴ عن بعض العرب إلغاء
"إذن" مع استيفاء شروط العمل. وهو القياس لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون
حملاً على "ظن" لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسطها بين
جزأيهما، كما حملت "ما" على "ليس" لأنها مثلها في نفي الحال⁵.
والمراجع في ذلك كله إلى 6 السماع.

1 شرح ابن النازم ص 478.

2 مغني اللبيب 1/ 22.

3 المقرب 1/ 262.

4 الكتاب 3/ 16.

5 شرح ابن النازم ص 478.

6 سقطت من "ب".

(370/2)

فصل:

"ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً في خمسة مواضع:
أحدها بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماضٍ لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً "منفي"
الأول: بـ"ما" والثاني: بـ"لم" ودون غيرهما من أدوات النفي. "نحو: {وَمَا كَانَ اللَّهُ
لِيُظْلِمَهُمْ} [العنكبوت: 4]، {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ} [النساء: 137] فـ"يظلم"
و"يغفر"، منصوبان بـ"أن" مضمرة بعد اللام عند البصريين، لا باللام. واللام متعلقة
بمحذوف، لا زائدة، وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام.
وخالفهم الكوفيون فيهن¹.

وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال: [من الوافر]

819-

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ... ولكن المضيع قد يصاب
فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك: ما كان زيد مريدًا للفعل أو مقدراً له. واحتج الكوفيون
بقوله: [من الطويل]

820-

لقد عدلني أم عمرو ولم أكن ... مقالتها ما كنت حيا لأسمعا
إذ لو كانت "أن" هي الناصبة لأسمع. لزم تقديم معمول صلتها عليها، وذلك ممتنع.
وعورض بمجيء ذلك في صريح "أن" في قوله: [من الرجز]

821-

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

1 انظر الإنصاف 2/ 593، المسألة رقم 82.

819- البيت بلا نسبة في الارتشاف 2/ 400، والجنى الداني ص 119، والدرر 2/

13، ولسان العرب 12/ 559 "لوم"، وجمع الهوامع 2/ 8.

820- البيت بلا نسبة في الإنصاف 2/ 593، وخزانة الأدب 8/ 578، وشرح

التسهيل 4/ 234، وشرح المفصل 7/ 29.

821- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 281، وخزانة الأدب 8/ 429، 430،

432، والدرر 1/ 170، 209، والمحتسب 2/ 310، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر

8/ 142، والدرر 2/ 4، وشرح شافية بن الحاجب 2/ 336، وشرح المفصل 9/

151، واللامات ص 59، والمنصف 1/ 129، وجمع الهوامع 1/ 88، 112، 2/ 3،
والاشتقاق ص 31.

(371/2)

والجواب واحد، وعلة امتناع ذكر "أن" بعد لام الجحود أن: ما كان ليفعل، رد على من
قال: كان سيفعل. فاللام في مقابلة السين، فكما لا تذكر "أن" مع السين كذلك لا
تذكر مع اللام. وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار "أن" بشرط حذف اللام. محتجاً بقوله
تعالى: {وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى} [يونس: 37]، ورد بأن "أن" يفترى في تأويل
مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله. وفي هذا الرد نظر، لأن المراد بالقرآن
المقروء لا القراءة. والحق أن هذا ليس مما نحن فيه؛ لأن الكلام فيما الخبر فيه مزيد
ونحوه.

[وزعم بعضهم أن الحكم لا يختص بـ"كان"، بل في سائر أخواتها، نحو: ما أصبح زيد
ليفعل] 1، وزعم بعضهم أنه يجوز في "ظن" قياساً على "كان"، نحو: ما ظننت زيداً
ليفعل. ووسع بعضهم الدائرة، فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي، نحو: ما جاء زيد
ليفعل كذا. وتسمى هذا اللام، لام الجحود، من تسمية العام بالخاص، فإن الجحود
عبارة عن إنكار الحق، لا عن مطلق النفي، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني. وإلى هذه
المسألة أشار الناظم بقوله:

-683

..... وبعد نفي كان حتماً أضمرنا

الموضع "الثاني: بعد: أو" العاطفة "إذا صلح في موضعها: حتى" المرادفة إلى "نحو:
لألزمناك أو تقضييني حقي" أي: حتى تقضييني. وقوله: [من الطويل]

-822

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ... فما انقادت الأمال إلا لصابر
أي حتى 2 أدرك.

"أو" صلح في موضعها "إلا" الاستثنائية "نحو: لأقتلنه؛ أي الكافر؛ "أو يسلم" أي: إلا
أن يسلم 3، "وقوله" وهو زياد الأعجم: [من الوافر]

-823

وكنيت إذا غمرت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

822- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 172، والدرر 2/ 161، وشرح ابن الناطم ص 479، وشرح الأشموني 3/ 558، وشرح شذور الذهب 298، وشرح شواهد المغني 1/ 206، وشرح ابن عقيل 2/ 346، وشرح قطر الندى ص 69، ومغني اللبيب 1/ 67، والمقاصد النحوية 4/ 384، وجمع الهوامع 2/ 10.

2 سقطت من "ب".

3 وشرح ابن الناطم ص 479، وشرح ابن عقيل 2/ 346.

823- البيت لزياد الأعجم في ديوانه 101، والأزهية ص 122، وشرح أبيات سيبويه 2/ 169، وشرح شواهد الإيضاح 254، وشرح شواهد المغني 1/ 205، والكتاب 3/ 48، واللسان 5/ 389 "غمز" والمقاصد النحوية 4/ 385، والمقتضب 2/ 92، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 172، وشرح ابن الناطم ص 479، وشرح الأشموني 3/ 558، وشرح شذور الذهب ص 299، وشرح قطر الندى ص 70، وشرح المفصل 5/ 15، ومغني اللبيب 1/ 66، والمقرب 1/ 263.

(372/2)

أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصلح هنا معنى؛ إلى؛ لأن الاستقامة 1 لا تكون غاية للكسر. وغمزت؛ بالغين والزاي المعجمتين: عصرت، والقناة: بالقاف، والنون: الرمح. والكعوب: النواشر في أطراف الأنابيب. وهذه استعارة تمثيلية. شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد، فلا يكف عن حسم المواد التي تنشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحالة إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً يمنع من اعتدالها، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم.

و"أن" والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم. أي: ليكون لزوم مني أو قضاء منه لحقي، وليكون استسهال مني للصعب أو إدراك للمني، وليكون قتل مني [للكافر] 2، أو إسلام منه، وليكون كسر مني لكعوبها. أو استقامة منها. وإليه أشار الناظم بقوله:

-684

كذاك بعد أو إذا يصلح في ... موضوعها حتى أو الا.....

الموضع "الثالث: بعد: حتى" الجارة، "إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار" زمن "التكلم" بما قبلها، "نحو: {فَقَاتِلُوا آلَیَّ تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ} " [الحجرات: 9] ف"تفيء" مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال، وإلقائه إلى المخاطب به، "أو" مستقبلاً باعتبار ما قبلها" من غير اعتبار تكلم، "نحو: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} " [البقرة: 214] فإن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصه علينا، إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم. ولـ"حتى" التي ينتصب الفعل بعدها معنيان، فتارة تكون بمعنى "كي" التعليلية، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها. نحو: أسلم حتى تدخل الجنة. وتارة تكون بمعنى "إلى" الغائية. وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، نحو: لأسيرن حتى تطلع الشمس. إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلة الموضح مما يصلح للمعنيين معاً، فيحتمل أن يكون المعنى: كي تفيء أو: إلى أن تفيء، والمثال الثاني "حتى" فيه بمعنى "إلى" خاصة أي: إلى أن يقول الرسول، وإلى هذا الموضع³ أشار الناظم بقوله:

1 في "ب": "الاستفادة".

2 إضافة من "ط".

3 سقطت من "ب".

(373/2)

-685

وبعد حتى هكذا إضمار إن ... حتم.....

"ويرفع الفعل بعدها إن كان حالاً"، أو مؤولاً بالحال، "مسبباً" عما قبلها، "فضلة"، ثم الكلام قبله، "نحو: مرض زيد حتى لا يرجونه"، فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك: فهو الآن إلا يرجي، ومسبباً عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض، وفضلة لأن الكلام ثم قبله بالجملة الفعلية.

"ومنه" حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ " [البقرة: 214] برفع "يقول" في "قراءة نافع، لأنه مؤول بالحال، أي: حتى حالة الرسول، والذين آمنوا أنهم يقولون ذلك" حينئذ.

وللحال المؤول تفسير آخر، وهو أن يفرض ما كان واقعاً في الزمن الماضي، واقعا في هذا الزمن، فيعبر عنه المضارع المرفوع. وفائدة تأويله بالحال، تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها. وإنما وجب رفع الفعل بعد

"حتى" عند إرادة الحال، حقيقة أو مجازاً، لأن نصبه يؤدي إلى تقدير "أن" وهي للاستقبال، والحال ينافي الاستقبال¹.

وإنما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى، وذلك لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً، زال الاتصال اللفظي، فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبراً لما فات من الاتصال اللفظي، وإنما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، وذلك أنه إذا رفع كانت "حتى" حرف ابتداء، فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة، فإن فقد شرط من الثلاثة، وجب النصب. فيجب النصب في مثل: {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى} [طه: 91] لانتفاء الحال.

"ويجب النصب في مثل: لأسيرن حتى تطلع الشمس". خلافاً للكوفيين. "و: ما سرت" إلى البلدة "حتى أدخلها، و: أسرت حتى تدخلها، لانتفاء السببية" فيهن. أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير. وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير. وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده، فلو رفع لزم أن يكون مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه. وما قبله سبب له. وذلك لا يصح لأن ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه. قاله المرادي².

1 انظر شرح بن النازم ص481، والكتاب 3/ 17-18.

2 شرح المرادي 4/ 204.

(374/2)

"بخلاف: أيهم سار حتى يدخلها"، و: متى سرت حتى تدخلها؛ برفعهما، "فإن السير ثابت" محقق، "وإنما الشك في" عين "الفاعل" في الأول، وفي عين الزمان في الثاني. وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل "حتى" خاصة، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك.

"و" يجب النصب "في نحو: سيري"؛ بفتح السين؛ "حتى أدخلها، لعدم الفضلية"، ف"سيري" مبتدأ، و"حتى أدخلها" خبره، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ وبلا نسبة في خبر. وكذلك "يجب النصب في مثل: "كان سيري أمس حتى أدخلها، إن قدرت "كان"

ناقصة"، وحتى أدخلها الخبر، "ولم تقدر الطرف" وهو "أمس" "خبراً" لـ"كان"، بل قدرته متعلقاً بنفس السير، فإن قدرت "كان" تامة، و"أمس" متعلقاً بـ"سير"، أو ناقصة، و"أمس" متعلقاً باستقرار محذوف على أنه خبر "كان" رفعت، لأن ما بعد "حتى" حال مسبب، فضلة، و"حتى" فيه ابتدائية، وعلامة كونه حالاً أو مؤولاً به، صلاحية جعل الفاء في موضع "حتى". وإليه أشار الناظم بقوله:

-686

وتلو حتى حالاً أو مؤولاً ... به ارفعن وانصب المستقبل
الموضع "الرابع والخامس: بعد "فاء" السببية، و"بعد" واو المعية"، حال كونهما "مسبوقين بنفي أو طلب محضين"، وإليهما أشار الناظم بقوله:

-687

وبعد فالجواب نفي أو طلب ... محضين.....

-688

والواو كالفا إن تفد مفهوم مع
فالنفي يشمل ما كان بحرف، أو فعل، أو اسم، وما كان تقليلاً مراداً به النفي.
فالأول "نحو: {لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا} " [فاطر: 36] ، والثاني نحو: ليس زيد حاضراً فيكلمك. والثالث: نحو أنت غير آت فتحدثنا. والرابع نحو: قلما تأتينا فتحدثنا.
"و" النفي مع الواو كذلك نحو: " {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ} [آل عمران: 142] وقس الباقي. والطالب يشمل: الأمر، والنهي والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام. فهذه سبعة، مع النفي صارت ثمانية. "و" زاد الفراء الترجي.

(375/2)

مثل الفاء بعد التمني: " {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ} " [النساء: 73] . ومثال الواو بعده: " {يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَايَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ} [الأنعام: 27] بالنصب في قراءة حمزة وحفص1.

"و" مثال الفاء بعد النهي: " {وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي} " [طه: 81] .
"و" مثال الواو بعده "قوله"، وهو أبو الأسود الدؤلي: [من الكامل]

-824

لا تنه عن خلق وتأني مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم
وشرط النهي عدم النقض بإلا، فلو نقصت النهي بإلا لم يجز النصب نحو: لا تضرب إلا
عمرًا فيغضب، فيجب في "يغضب" الرفع. قاله في شرح الشذور² تبعًا لسيبويه³.
"و" مثال الفاء بعد الأمر "قوله"، وهو أبو النجم العجلي: [من الرجز]
-825-

يا ناق سيري عنقا فسيحا ... إلى سليمان فنستريح

1 القراءة من شواهد أوضح المسالك 4/ 180، وحاشية يس 2/ 238-239،
وشرح ابن الناظم ص 485، والكتاب 3/ 44، وفي النص المصحفي: {نُكذَّب}،
{نُكُون}، بالنصب، وقراءهما بالرفع نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وأبو بكر
والكسائي. انظر الإتحاف 206، والنشر 2/ 257.
824- البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص 404، والأزهية ص 234، وشرح
شذور الذهب ص 238، 312، وجمع الهوامع 2/ 13، وللمتوكل الليثي في الأغاني
12/ 156، وحماسة البحتري 117، والعقد الفريد 2/ 311، والمؤتلف والمختلف
179، ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب 7/ 447، "عظظ" ولأحدهما أو
للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص 252، ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو
للمتوكل الكنائي في المقاصد النحوية 4/ 393، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو
للطرمح أو للسابق البربري في خزانة الأدب 8/ 564، 567، وللأخطل في الرد على
النحاة 127، وشرح المفصل 7/ 24، والكتاب 3/ 42، ولحسان بن ثابت في شرح
أبيات سيبويه 2/ 188، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 294، وأما لي بن الحاجب
2/ 864، وأوضح المسالك 4/ 181، وجواهر الأدب 168، والجني الداني 157،
ورصف المباني 424، وشرح ابن الناظم ص 485، وشرح الأشموني 3/ 566، وشرح
ديوان الحماسة للمرزوقي ص 535، وشرح ابن عقيل 2/ 353، وشرح عمدة الحفاظ
ص 342، وشرح قطر الندى ص 77، ولسان العرب 15/ 489 "وا"، ومغني اللبيب
2/ 361، والمقتضب 2/ 26.

2 شرح شذور الذهب ص 306.

3 الكتاب 3/ 30.

825- الرجز لأبي النجم في الدرر 1/ 200، 2/ 17، والرد على النحاة 123،
والكتاب 3/ 35، ولسان العرب 3/ 63 "نفخ" 10/ 274 "عنق"، والمقاصد النحوية
4/ 387، وجمع الهوامع 2/ 10، وتاج العروس "عنق"، وبلا نسبة في أوضح المسالك

182 / 4، ورصف المباني ص 381، وسر صناعة الإعراب 1 / 270، 274، وشرح ابن الناظم ص 482، وشرح الأشموني 2 / 302، 3 / 562، وشرح شذور الذهب ص 305، وشرح ابن عقيل 2 / 350، وشرح قطر الندى ص 71، وشرح المفصل 7 / 26، واللمع في العربية ص 210، والمقتضب 2 / 14، وجمع الهوامع 1 / 182.

(376/2)

والعنق؛ بفتحتين؛ ضرب من السير. والفسيح: الواسع.
 "و" مثال الواو بعده "قوله"، وهو الأعشى، أو الخطيئة، فيما زعم ابن يعيش¹. أبو ربيعة بن جشم، فيما زعم الزمخشري²، أبو دثار بن شيبان النمري، فيما زعم ابن بري: [من الوافر]
 -826

فقلت ادعي وأدعو إن أندى ... لصوت أن ينادي داعيان
 ف"أدعو" مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو. و"أندى" أفعال، من الندى؛ بفتحتين؛ وهو بعد الصوت، و"لصوت" بكسر اللام، متعلق به. و"أن ينادي"، بفتح الهزمة وكسر الدال خبر "إن"، و"داعيان": تشية داع، فاعل ينادي. والمعنى: فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك، فإن أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معاً.
 "وقد اجتمع" النصب في جوابي "الطلب والنفي في قوله تعالى: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ}؛ الآية" وتماهما: {بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ} [الأنعام: 52] "لأن تطردهم جواب النفي"، وهو: {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ}، "وتكون، جواب النهي"، وهو: {وَلَا تَطْرُدْ}، على طريق اللف والنشر³ من غير

1 شرح المفصل 7 / 35.

2 المفصل ص 248.

826- البيت للأعشى في الدرر 2 / 21، والرد على النحاة ص 128، والكتاب 3 / 45، وليس في ديوانه، وللفرزدق في أمالي القالي 2 / 90، وليس في ديوانه، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني 2 / 159، وسمط اللآلي ص 726، ولسان العرب 15 / 316 "ندى"؛ وللأعشى أبو للخطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل 7 / 35، ولأحد

هؤلاء الثلاثة أو لذار بن شيبان في شرح شواهد المغني 2/ 827، والمقاصد النحوية 4/ 392، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 2/ 864، والإنصاف 2/ 531، وأوضح المسالك 4/ 182، وجواهر الأدب ص 167، وسر صناعة الإعراب 1/ 392، وشرح ابن الناظم ص 484، وشرح الأشموني 3/ 566، وشرح شذور الذهب ص 311، وشرح ابن عقيل 2/ 353، وشرح عمدة الحفاظ ص 341، ولسان العرب 12/ 560 "لوم"، ومجالس ثعلب 2/ 524، ومغني اللبيب 1/ 397، والمفصل ص 248، وجمع الهوامع 2/ 131.

3 الف والنشر: أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى، ثم يقابلها بأشياء يعددها من غير الأضداد تتم معناها؛ إما بالجمع، وإما بالألفاظ المفردة، كقوله ابن حيوس:

فعل المدام ولونها ومذاقها ... في مقلتيه ووجنتيه وريقه
انظر شرح الكافية البديعية لصفى الدين الحلبي، ص 76.

(377/2)

ترتيب، فاندفع ما يقال إن هذه الآية ظاهرها أن: فتكون، جواب "فتطردهم"، أو هما جوابان للطلب أو النفي، والجواب لا يجاب، والشئ الواحد لا يكون له جوابان، كما نص عليه النحاة.

ومثال الفاء بعد الدعاء 1 قوله: [من الرمل]
-827-

رب وفقني فلا أعدل عن ... سنن الساعين في خير سنن
وبعد العرض قوله: [من البسيط]
-828-

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ... قد حدثوك فما راء كمن سمعا
وبعد التحضيض قولك: هلا اتقيت الله فيغفر لك. وهو والعرض متقاربان يجعلهما التنبيه على الفعل، إلا أن في التحضيض زيادة تأكيد وحث، وفي العرض لنا ورقفاً.
وبعد الاستفهام قوله: [من البسيط]
-829-

لاهل تعرفون لباناتي فأرجو أن ... تقضي فيرتد بعض الروح للجسد

وشرط الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو: لم ضربته فيجازيك. فإن الضرب إذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه²، والترجي سيأتي.
قال في شرح الشذور³: "ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحد من أربعة وهي: النفي، والنهي، والأمر، والتمني، ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها". وقال أبو حيان⁴: "ولا أحفظه بعد الدعاء، والعرض، والتحضيض، والترجي، فينبغي أن لا يقدم على¹ ذلك إلا بسماع". انتهى.

1 سقطت من "ب".

827- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 18، وشرح ابن الناظم 482، وشرح الأشموني 3/ 563، وشرح شذور الذهب 306، وشرح ابن عقيل 2/ 350، وشرح قطر الندى ص72، والمقاصد النحوية 4/ 388، وجمع الهوامع 2/ 11.
828- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 19 وشرح ابن الناظم ص483، وشرح الأشموني 3/ 563، وشرح شذور الذهب ص308، وشرح ابن عقيل 2/ 351، وشرح قطر الندى ص74، والمقاصد النحوية 4/ 389، وجمع الهوامع 2/ 12.
829- البيت بلا نسبة في شرح ابن الناظم ص482، وشرح الأشموني 3/ 563، وشرح قطر الندى ص73، والمقاصد النحوية 4/ 388.
2 في "ب": "مستقل به".
3 شرح شذور الذهب ص313.
4 الارتشاف 2/ 415.

(378/2)

واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرًا بالهمزة، ومن النفي المتلو بنفي آخر. ومن النفي المنتقض بإلا. فالأول نحو: ألم تأتني فأحسن إليك، بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه.

قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره: "معنى قولنا الهمزة للتقرير، أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان، تقول: أضربت زيدًا، ولا يكون غرضك أن يعلمك أمرًا لم تكن تعلمه، ولكن أردت أن تقرره أي تحمله على أن يقر بفعل قد فعله". انتهى.

والمعنى: أنت أتيتني فأحسنيت إليك. على حد قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} [الزمر: 36] أي: الله كاف عبده، لأن نفي النفي إثبات. قال في التخليص¹: "وهذا مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير، أي بما دخله النفي لا بالنفي". انتهى.

فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل، فلا ينصب المضارع في جوابه، لعدم تمحض النفي. وما ورد منه² منصوباً فلمراعاة صورة النفي وإن كان تقريراً، أو لأنه جواب الاستفهام.

"و" الثاني "نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، و" الثالث نحو: "ما تأتينا إلا وتحدثنا". فإن معناه الإثبات، فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما. أما الأول فلأن "زال" للنفي، وقد دخل عليها النفي، ونفي النفي إثبات. وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلا. ولك في نحو: ما تأتينا³ فأكرمك، أربع أوجه:

أحدها: أن تقدر الفاء لجرد عطف لفظ الفعل⁴ على لفظ ما قبلها، فليكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه، وكأنك قلت: ما تأتيني فما أكرمك، فهو شريكه في النفي الداخل عليه.

الثاني: أن يقدر⁵ الفاء لجرد السببية، ويقدر⁵ الفعل الذي بعدها مستأنفاً،

1 التخليص في علوم البلاغة ص166.

2 سقطت من "ب".

3 في "ب"، "ط"، "تأتيني".

4 في "ط": "النفي للفعل" مكان "لفظ الفعل".

5 في "ب"، "ط": "تقدر".

(379/2)

ومعنى استثنائه أن يقدر¹ خبراً لمبتدأ محذوف، فيجب الرفع أيضاً، لخلو الفعل من الناصب والجازم، والمعنى: ما تأتينا² فأنا أكرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه. والفرق بين هذا الوجه الذي قبله في النفي، أن النفي في الذي قبله، يشمل ما قبل الفاء وما بعدها، وفي هذا الوجه انصب النفي فيه³ إلى ما قبل الفاء خاصة.

الثالث: أن تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على⁴ المصدر المؤول مما قبلها، ويقدر⁵ النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه، فيجب حينئذ النصب.

والمعنى: ما يكون منك إتيان يعقبه مني 4 إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام.

الرابع: أن يقدر 6 الفاء أيضًا، لعطف مصدر الفعل الذي بعدها، على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن يقدر النفي منصبًا على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه. وقد انتفى. "ويكون المعنى: ما يكون منك إتيان، فكيف يكون مني إكرام، والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان.

"و" احترز "من الطلب باسم الفعل، و" من الطلب "بما لفظه الخبر، وسيأتي" الكلام عليهما بعد أسطر.

"و" احترز "بتقييد الفاء بالسببية، و" تقييد "الواو بالمعية من" الفاء والواو "العاطفتين على صريح الفعل" إذا لم يشعروا بسببية ولا معية. "ومن الاستئنافيتين". فالفاء العاطفة على صريح الفعل "نحو: {وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ} [المرسلات: 36] فإنها للعطف". فعطفت "يعتذرون" على لفظ "يؤذن" 7 فهو شريك له في رفعه، وفي النفي الداخل عليه. وكأنه قيل: ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون 8. ولو قرئ بالنسب على أنه جواب النفي لم يمتنع 9. والمعنى: لو أذن لهم لاعتذروا مثل: {لَا يُقْضَى

1 في "ب"، "ط": "تقدره".

2 في "ب"، "ط": "تأتيني".

3 سقطت من "ط".

4 سقطت من "ب".

5 في "ب": "تقدير".

6 في "ب"، "ط": "تقدر".

7 في "ب"، "يؤذن لهم".

8 سقط من "ب": "فلا يعتذرون".

9 ويكون حينئذ على الوجه الرابع المار في كلامه. انظر حاشية يس 3/ 240، 241.

(380/2)

عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا} [فاطر: 36] ولكنه أوتر الرفع للتناسب رءوس الآي. قاله الفراء 1. وفرق ابن عصفور بأن الإذن والاعتذار منفيان بالقصد، وانتفاء الموت لازم عن انتفاء

القضاء عليهم. ولم يقصد نفيه كما قصد2 نفي الاعتذار، وبأنه لو وقع القضاء عليهم لماتوا. وليس الإذن سبباً للاعتذار.

"و" الفاء الاستثنائية، نحو "قوله"، وهو جميل صاحب بئينة: [من الطويل]

-830-

ألم تسأل الربيع القواء فينطق ... وهل يخبرنك اليوم ببداء سملق
ف"ينطق": مرفوع، وهو مبني على مبتدأ محذوف3، أي: فهو ينطق، ولا يضر اقترانه
بالفاء "فإنها" فيه "للاستئناف" لا للعطف ولا للسببية، "إذا العطف يقتضي الجزم" لما
بعدها، لكونه معطوفاً على مجزوم، وهو: "تسأل". "والسببية تقتضي النصب" له لكونه
في جواب الاستفهام.

ونوزع في اقتضاء السببية النصب، فإنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في: {لَا يُؤْذَنُ
لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ} [المرسلات: 36]، كما صرح به بعضهم. ودفع بأن اقتضاءها النصب
صحيح على قول الأكثر. قال في المغنى: "والتحقيق أن الفاء فيه للعطف، وأن المعتمد
بالعطف الجملة. لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون كلمة "هو" ليبينوا4 أن الفعل ليس
المعتمد بالعطف". انتهى. والربيع: المنزل، والقواء، بفتح القاف، ومده أكثر من قصره:
الخالى الذي لا أنيس به. والبيداء: القفر الذي يبيد من يسلك5، فيه، أي: يهلكه،
والسملق، بفتح السين المهملة: القاع الأملس الصفصف6.

1 معاني القرآن 3/ 262.

2 في "ط": "يقصد".

830- البيت لجميل بئينة في ديوانه ص137، وخزانة الأدب 8/ 524، 525،
والدرر 2/ 18، وشرح أبيات سيبويه 2/ 210، وشرح شواهد المغني 1/ 474،
وشرح المفصل 7/ 36، 37، ولسان العرب 10/ 164، "سملق"، والمقاصد النحوية
4/ 403، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 185، والجنى الداني ص76، والدرر 2/
417، والرد على النحاة ص127، ورصف المباني 378/ 385، وشرح الرضي 4/
66، 71، وشرح شذور الذهب ص300، والكتاب 3/ 37، ولسان العرب 1/
300 "حذب"، ومغني اللبيب 1/ 168، وهمع الهوامع 2/ 11، 131.

3 سقطت من "ب".

4 في "أ": "ليبينون". انظر حاشية ص 1/ 241.

5 في "ط": "سلك".

6 في "ط": "للصفصف".

"وتقول مع الواو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن 1؛ بالرفع" على الاستئناف؛ "إذا نهيته عن الأول فقط" وأبحت له الثاني، فكأنك قلت: لا تأكل السمك ولك شرب 2 اللبن. "فلإن قدرت النهي عن الجمع" بينهما، "نصبت" على إرادة المعية، وكأنك قلت: لا تأكل السمك مع شرب 3 اللبن، "أو" قدرت النهي "عن كل منهما" على حدثه. "جزمت" على العطف، وكأنك قلت: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن. والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف أنه في النصب من عطف مصدر مؤول من "أن" والفعل، على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل. وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل. "وإذا سقطت الفاء" من المضارع الواقع "بعد الطلب" المحض "وقصد" بالفعل الذي سقطت منه الفاء، "معنى الجزاء" للطلب السابق عليه، "جزم الفعل"، والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك الطلب المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبب 4 عن فعل الشرط.

واختلف في تحقيق جازمه، فالجمهور يجعلونه "جواباً لشرط مقدر"، فيكون مجزوماً عندهم 5 بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط "لا" جواباً "للطلب" المتقدم، فيكون مجزوماً بنفس الطلب، وهو قول الخليل وسيبويه 6 والسيرافي 7 والفارسي 8. ثم اختلفوا في علته، فقال الخليل وسيبويه 6: إنما جزم الطلب "لتضمنه معنى" حرف "الشرط"، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك، وقال الفارسي والسيرافي: لنيابته مناقب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر، كما أن النصب بضرباً، في قولك: ضرباً زيداً، لنيابته عن اضرب، لا لتضمنه معناه. "خلافاً لزاعمي ذلك".

1 انظر الارتشاف 2/ 451، والإنصاف 2/ 415، وشرح شذور الذهب ص 312، وشرح ابن عقيل 2/ 355، وشرح قطر الندى ص 79، وشرح المفصل 7/ 34، وشرح ابن النازم ص 486.

2 في "ب": "مع شريك".

3 في "ب": "شرب".

4 في "ب": "سبب".

5 سقطت من "ب".

(382/2)

ومذهب الجمهور أرجح، لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف. ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط، ولأن الأرجح في: ضرباً زيداً، أن زيداً منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري، وذلك "نحو: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ} [الأنعام: 151] تقدم الطلب وهو "تعالوا" وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو "أتل" وقصد به الجزء 1 فجزم بحرف شرط مقدر. والتقدير: تعالوا إن تأتوني، أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم. وعلامة جزمه حذف الواو.

ومثله: {وَهَٰؤُلَاءِ إِلَيْكَ يَجِدُكَ النَّحْلَ تَسَاقُطُ} [مریم: 25] فإنه مجزوم باتفاق السبعة. بخلاف {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ} [التوبة: 103]، [وإنما أريد: خذ منهم صدقة مطهرة لهم] 2. ف"تطهرهم": مرفوع باتفاق السبعة، وإن كان مسبوفاً بالطلب، وهو: خذ، لكونه ليس مقصوداً به معنى: أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد: خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم، صفة لصدقة، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزء لم يمتنع في القياس.

وبخلاف نحو: {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرْثْنِي وَيرثُ} [مریم: 5، 6] في قراءة الرفع 3 فإنه قدره "مع فاعله جملة في موضع نصب "صفة لـ"وليا" لا جواباً لـ"هب"، كما قدره من جزم 4، وقس على ذلك بقية أنواع الطلب، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-689-

وبعد غير النفي جزماً اعتمد ... إن تسقط الفا والجزء قد قصد
وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه. فلا يقال: ما تأتينا تحدثنا بجزم "تحدثنا" خلافاً
للزجاجي. والكوفيين، ولا سماع معهم ولا قياس لأن الجزم يتوقف على السببية، ولا
يكون انتفاء الإتيان سبباً للتحديث.
"وشرط غير الكسائي" من النحويين. "لصحة الجزم بعد النهي، صحة" وقوع "إن لا، في
موضعه"، وهو أن تضع موضع النهي شرطاً مقروناً بـ"لا" النافية،

1 في "ط": "الجزم".

2 سقط ما المعكوفين من "ب".

3 وكذا في الرسم المصحفي.

4 أي: "يرثني ويرث"، وقرأها أو عمرو والكسائي واليزيدي، والشنبوذي والأعمش وطلحة وغيرهم. انظر الإتحاف ص 297، ومعاني القرآن للفراء 2/ 161، والنشر 2/ 317.

(383/2)

مع صحة المعنى، قاله الموضح في شرح القطر 1، والمرادي في شرح النظم 2. وظاهر قول الناظم:
-690

وشرط جزم بعد النهي أن تضع ... إن قبل لا دون تخالف يقع
أنك "تضع إن" قبل "لا الناهية، بالهاء. وشرحه على ذلك الشاطبي. "فمن ثم؛ بفتح
التاء المثلثة؛ أي من أجل هذا الشرط "جاز: لا تدن من الأسد تسلم؛ بالجزم"، لصحة
قولك: إن لا تدن من الأسد تسلم، لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو. "ووجب الرفع
في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك"، لعدم صحة قولك: إن لا تدن من الأسد يأكلك.
لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه 3.
ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع 4 في قوله تعالى: {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ} [المدثر:
6]. "وأما" قوله صلى الله عليه وسلم: "من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب
مسجدنا يؤذنا" بريح الثوم 5. "فالجزم" في "يؤذنا"؛ بحذف الياء؛ "على الإبدال" من
"يقرب" بدل اشتغال، "لا" على الجواب "للهي، لعدم صحة: إن لا يقرب يؤذنا، لأن
الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه. ولم يشترط الكسائي، قيل: والكوفيون
قاطبة، هذا الشرط، واحتجوا بالقياس على النصب، فإنه يجوز: لا تدن من الأسد
فيأكلك، بالنصب، وفي التنزيل: {لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ} [طه:
61]، ويقول أبي طلحة 6 للنبي -صلى الله عليه وسلم: "لا تشرف يصبك سهم" 7،
ويروى: لا تتناول يصبك، والحديث: "لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب
بعض" 8.

-
- 1 شرح قطر الندى ص82.
- 2 شرح المرادي 4 / 213.
- 3 في شرح ابن الناظم ص487: "وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقاً".
- 4 وقرأها الحسن وابن أبي عبيدة "تستكثر"؛ بالجزم، وقرأها الأعمش ويحيى "تستكثر"؛ بالنصب. انظر المحتسب 2 / 337، والبحر المحيط 8 / 372، وانظر ما تقدم في الجزء الأول من شرح التصريح 89.
- 5 أخرجه البخاري في صفة الصلاة، باب ما جاء في النوم رقم 815، 816، وهو من شواهد أوضح المسالك 4 / 189، وشرح ابن الناظم ص487.
- 6 في "ب": "وقول طلحة".
- 7 الحديث في النهاية 2 / 461، 562، أي لا تشرف من أعلى الموضع، وفيه: "كان أبو طلحة حسن الرمي، فكان إذا رمى استشرفه النبي -صلى الله عليه وسلم- لينظر إلى مواقع نبلة أي يحقق نظره ويطلع عليه. وأصل الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر، كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء".
- وانظر شرح ابن الناظم ص487.
- 8 أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم 121، وأعاده برقم 4143، 6475، 6669.

(384/2)

وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب، لصح الجزم بعد النفي قياساً على النصب. و"يصبك": بدل من "تشرف"، أو "تتطاول". و"يضرب" مدغم. وفي رد القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي. كما تقدم.

"وألحق الكسائي في جواز النصب بالأمر"، بالفعل، "ما دل على معناه، أي الأمر،" من اسم فعل "1 مطلقاً، سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا، "نحو: نزال فنكرمك"، و: صه فنحدثك.

ووافقه بن جني، وابن عصفور بعد: نزال وتراك، ونحوه، مما فيه معنى الفعل وحروفه، ومنعاه بعد: صه ومه ونحوهما، مما فيه معنى الفعل دون حروفه2، "أو" ما دل على الأمر "من خبر" مثبت"، "نحو: حسبك حديث فينام الناس"، بنصب "ينام" عند الكسائي

خاصة 3، فـ"حسبك: مبتدأ، وحديث: خبره، والجملة متضمنة معنى اكفف. وعبر
الموضح بنحو دون، كقولهم لأن المسموع حسبك ينام الناس 4.
واختلف في إعرابه؛ فقال المرادي 5: مبتدأ وخبره محذوف، أي: حسبك السكوت، وهو
لا يظهر.

وقال جماعة منهم ابن طاهر 6: إنه مبتدأ وبلا نسبة في خبر. لأنه في معنى ما لا يخبر
عنه.

ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت، لأن النصب إنما هو
بإضمار أن، والفاء عاطفة على مصدر متوهم، و"نزال"، و"حسبك"، ونحوهما، لا تدل
على مصدر لأنها غير مشتقة، "ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما"، أي بعد اسم الفعل
والخبر المثبت "إذا سقطت الفاء"، لعدم مقتضى السبك. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-691

والأمر إن كان بغير افعّل فلا ... تنصب جوابه وجزمه اقْبَلَا
"كقوله"، وهو عمرو بن الإطناية الأنصاري [من الوافر]

1 في "ب": "الفعل".

2 انظر شرح قطر الندى ص 76، وشرح شذور الذهب ص 305.

3 شرح ابن الناظم ص 487، وشرح شذور الذهب ص 305.

4 شرح ابن الناظم ص 487.

5 شرح المرادي 4 / 217.

6 الارتشاف 2 / 419.

(385/2)

-831

وقولي كلما جشأت وجاشت ... مكانك تحمدي أو تستريحي
فجزم "تحمدي" في جواب اسم الفعل، وهو مكانك، فإنه في معنى اثبت. و"قولي": مبتدأ
خبره: مكانك تحمدي، على حق قولي: {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} [الصفات: 35].
وجشأت، بالجيم والشين المعجمة والهمزة: ارتفعت، وجاشت، بالجيم والشين المعجمة،
غثت، من الغثيان.

"وقولهم"، أي العرب: "اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يشب عليه" يجزم "يشب" لأن "اتقى"
و"فعل" وإن كان فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر، إلا أن المراد بهما الطلب، "أي: ليتق الله
وليفعل". فلذلك جزم في جوابهما.

"وألحق الفراء الترجي بالتمني" 1 في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوبًا
"بدليل قراءة حفص" عن عاصم {فَأُطْلِعَ} [غافر: 37] بالنصب" 2 في جواب {لَعَلِّي
أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ} [غافر: 36] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-962

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ... كنصب ما إلى التمني ينتسب
ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب. وتأولوا قراءة النصب بأن "لعل"
أشربت معنى "ليت"، لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني.
وفي الارتشاف³: وسماح الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء، ومن وافقه
من الكوفيين.

831- البيت لعمر بن الإطابة في الاقتضاب ص 92، وكتاب الاختيارين ص 160،
وأما القالي 1 / 258، والأشباه والنظائر للخالدين 1 / 18، وإنباه الرواة 3 / 281،
وأساس البلاغة "جشأ"، وتاج العروس 1 / 176، "جشأ" وحماسة البحتري ص 9،
والحماسة البصرية 1 / 3، وحماسة القرشي ص 148، والحماسة المغربية ص 606،
والحيوان 6 / 425، وجمهرة اللغة ص 1095، وخزانة الأدب 2 / 428، والدرر 2 /
20، 21، وديوان المعاني 1 / 114، وسمط اللآلي ص 574، وشرح شواهد المغني 2 /
546، ومجالس ثعلب ص 83، والمقاصد النحوية 4 / 415، والكامل ص 1434، وبلا
نسبة في أوضح المسالك 4 / 189، والخصائص 3 / 35، وشرح الأشموني 3 / 5698،
وشرح شذور الذهب ص 345، وشرح قطر الندى ص 117، وشرح المفصل 4 / 74،
ولسان العرب 1 / 48 "جشأ"، ومغني اللبيب 1 / 203، والمقرب 1 / 273، وجمع
الهوامع 2 / 13.

1 انظر شرح ابن الناظم ص 487، وشرح الكافية الشافية 3 / 1554.
2 قراءة حفص عن عاصم هي كما في الرسم المصحفي. وقرئ قوله تعالى: "أُطْلِعُ"
بالرفع، ونسبت القراءة إلى نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم وشعبة
وأبو جعفر وخلف ويعقوب. انظر الإتحاف 379، ومعاني القرآن للفراء 3 / 9، والنشر
2 / 356. والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك 4 / 191، وشرح ابن

الناظم ص 487، وشرح ابن عقيل 2 / 358.
3 الارتشاف 2 / 419.

(386/2)

فصل:

"وينصب" المضارع "بأن مضمره جوازاً بعد" أحرف "خمس أيضاً"، مصدر آض، إذا عاد:

"أحدها: اللام" الجارة¹، "إذا لم يسبقها كون ناقص، ماضٍ منفي"، ولم يقترن الفعل بـ"لا"، وهو المشار إليه بقول الناظم:

-682

..... وإن عدم

-683

لا فإن اعمل مظهرًا أو مضمرًا لا

"نحو: {وَأْمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ} [الأنعام: 71] ، {وَأْمَرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ} " [الزمر: 12] فأضمرت في: "لنسلم"، وأظهرت في: "أكون"، وما ذكره إلى أن الناصب هو اللام، وجوزوا إظهار "أن" بعدها تأكيداً².

وقال ثعلب الناصب اللام، كما قالوا، ولكن لنيابتها عن "أن" المحذوفة، وقال ابن كيسان والسيرافي³: يجوز أن يكون الناصب "أن" المقدرة بعدها، وأن يكون "كي" ولا تتعين "أن" لذلك، ودليلهم صحة إظهار "كي" بعدها، فتحصل لنا قولان إذا قلنا اللام ناصبة، وقولان إذا قلنا: إنها غير ناصبة.

ودخل تحت قوله اللام، لام العاقبة، نحو: {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ هُمْ عَدُوًّا وَحَرَمًا} [القصص: 8] ولام التوكيد، وهي الزائدة، نحو: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ} [الأحزاب: 33] . "فإن سبقت" اللام "بالكون المذكور، وجب إضمار "إن" كما مر" حكمه وتعليله. "وإن قرُن الفعل وبلا نسبة في نافية، أو" زائدة.

1 في "ب": "التعليلية".

2 الإنصاف 2 / 757، المسألة رقم 79.

3 شرح كتاب سيبويه 1 / 83.

"مؤكددة، وجب إظهارها" لتلا يتوالى مثلاً، وهما: "لام" كي، و"لام" لا، من غير إدغام، وهو ركيك في الكلام. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-682

وبين لا ولام جر التزم ... إظهار أن.....

"نحو": {لَتَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ} [البقرة: 150]، بإدغام النون في "لا" النافية، لتقارب مخرجيهما. {لَتَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} [الحديد: 29] بإدغام النون في "لا" المؤكدة.

والحاصل، أن ل"أن" بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإضمار بعد لام الجحود، ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بـ"لا" وجواز الأمرين، وذلك بعد "لام" كي، و"لام" العاقبة، و"لام" التوكيد.

"و" الأحرف "الأربعة الباقية" من الأحرف الخمسة التي تضمّر أن بعدها جوازاً: "أو، و: الواو، و: الفاء، و: ثم، إذا كان العطف" بها "على اسم" صريح "ليس في تأويل الفعل"، وهو 1 نوعان: مصدره وغيره. فغير المصدر، كقول الحصين ابن الحمام 2 المري: [من الطويل]

-832

ولولا رجال من رزام أعزة ... وآل سبيع أو أسوءك علقما

ف"أسوءك": معطوف على "رجال"، وهو ليس في تأويل الفعل، و"رزام": حي من نمير. والمصدر "نحو": {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا} [الشورى: 51] في قراءة غير نافع؛ بالنصب "3"، بإضمار "أن" بعد "أو". والتقدير: أو أن يرسل، وأن يرسل في تأويل مصدر منصوب. "عطفًا على وحيا" 4. والتقدير: إلا وحياً أو إرسالاً، ووحياً مصدر ليس في تأويل الفعل.

"وقوله"، وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية، زوج معاوية بن أبي سفيان

1 في "أ": "وهما".

2 في "أ"، "ب"، "ط": "حصين بن حمام" بإسقاط "ال" التعريف منهما.

832- البيت للحصين بن حمام في خزنة الأدب 3/ 342، والدرر 2/ 16، وشرح اختيارات المفضل ص 334، والكتاب 3/ 50، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/

272، وشرح الأشموني 3/ 559، والمختسب 1/ 326، وجمع الهوامع 2/ 10.
3 قرأها بالرفع "يرسل" نافع وابن عامر والزهري وشيبة وابن ذكوان وهشام وأبو جعفر.
انظر الإتحاف 384، والبحر المحيط 7/ 527، والنشر 2/ 368، والقراءة من شواهد
أوضح المسالك 4/ 192، وشرح ابن الناظم ص 489، وشرح ابن عقيل 2/ 361.
4 انظر شرح ابن الناظم ص 487.

(388/2)

رضي الله عنه، وأم ابنه يزيد: [من الوافر]

-833

ولبس عباءة وتقر عيني ... أحب إلى من لبس الشفوف
ف"تقر" منصوب بـ"أن" مضمرة جوازاً، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف
على "لبس"، [والتقدير: ولبس عباءة وقرعة عيني. و"لبس"] 1: بالواو العاطفة على
قولها قبله 2:

لبيت تحفق الأرواح فيه ... أحب إلي من قصر منيف
وفي بعض النسخ: للبس، باللام، وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد 3.
"وقوله": [من البسيط]

-834

لولا توقع معتر فأرضيه ... ما كنت أوتر إتراباً على ترب
ف"أرضيه": منصوب بـ"أن" مضمرة جوازاً بعد الفاء، و"أن، وأرضى"، في تأويل مصدر
معطوف على توقع، والتقدير: لولا توقع معتر فأرضائي إياه، وتوقع ليس

833- البيت لميسون بنت بحدل في الارتشاف 2/ 422، والاقتضاب ص 163،
وبلاغات النساء ص 161، وتاريخ مدينة دمشق قسم تراجم النساء ص 400،
والحماسة البصرية 2/ 72، وخزانة الأدب 8/ 503، 504، والدرر 2/ 25، وسر
صناعة الإعراب 1/ 273، وشرح شذور الذهب ص 314، وشرح شواهد الإيضاح
ص 250، وشرح شواهد المغني 2/ 653، وعمدة الحفاظ "روح"، ولسان العرب 13/
408 "مسن" والمختسب 1/ 326، ومعجم الأدبيات الشواعر ص 448، ومغني
الليب 1/ 267، والمقاصد النحوية 4/ 397، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 4/

677، وأوضح المسالك 4 / 192، والجنى الداني ص 157، وخزانة الأدب 8 / 523،
والرد على النحاة ص 128، ورصف المباني ص 423، وشرح ابن الناطم ص 488،
وشرح الأشموني 3 / 571، وشرح ابن عقيل 2 / 358، وشرح عمدة الحفاظ ص 344،
وشرح قطر الندى ص 65، وشرح المفصل 7 / 25، والصاحبي في فقه اللغة ص 112،
118، والكتاب 3 / 45، والمقتضب 2 / 27.

1 سقطت ما بين المعكوفين من "ط".

2 البيت في الارتشاف 2 / 422، وبلاغات النساء ص 161، والحماسة البصرية 2 /
72، وتاريخ مدينة دمشق قسم تراجم النساء ص 400، ومعجم الأديبات الشواعر
ص 400 وخزانة الأدب 5 / 503، وشرح شواهد المغني 2 / 653، والمقاصد النحوية
4 / 397، ولسان العرب 3 / 408 "مسن".

3 شرح قصيدة كعب بن زهير ص 106.

834- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 194، والدرر 2 / 26، وشرح ابن
الناظم ص 488، وشرح الأشموني 3 / 571، وشرح شذور الذهب ص 315، وشرح
ابن عقيل 2 / 360، والمقاصد النحوية 4 / 398، وجمع الهوامع 2 / 17.

(389/2)

في تأويل الفعل. و"المعتر"، بالعين المهملة والتاء المثناة فوق: المعترض للمعروف.
و"الأتراب" جمع ترب، بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء، وترب الرجل: من يولد في
الوقت الذي ولد1 فيه، فيساوي في السن2.

والمعنى: لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف، وإرضاءه، ما آثر الشاعر المساوي
لغيره في السن، على المساوي له في سنه. "وقوله"، وهو أنس بن مدركة الحنعمي: [من
البسيط]

-835-

إني وقتلي سليكا ثم أعقله ... كالثور يضرب لما عافت البقر

ف"أعقله": مضارع منصوب ب"أن" مضمرة جوازاً بعد "ثم"، و"أن أعقله": في تأويل
مصدر معطوف على قتلي، والتقدير: وقتلي سليكا ثم عقلي إياه. وقتلي ليس في تأويل
الفعل. وسليكا، بالتصغير، اسم رجل، مفعول قتلي، وكالثور: خبر أن، والمراد بالثور
ذكر البقر لأن البقر تتبعه، فإذا عاف الماء، عافته، فيضرب ليرد الماء لترد معه.

وقيل: المراد بالثور، ثور الطحلب، وهو الذي يعلو على الماء، فيصد البقر عنه، فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه، والمناسب للتشبيه، الأول، الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره.

واحترز الموضح بقوله: ليس في تأويل الفعل، عن الاسم الواقع صلة للألف واللام، فإنه في تأويل الفعل. "وتقول: الطائر فيغضب زيد الذباب 3، بالرفع" في يغضب "وجوباً لأن الاسم" وهو طائر "في تأويل الفعل"، و"أل" الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء، نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف. ويغضب زيد: جملة معطوفة على صلة "أل"، ولعطفها بالفاء، لم تحتج لرباط، والذباب: خبر المبتدأ. وصح عطف الفعل في الاسم. لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة

1 في "ب"، "ط": "يولد".

2 في "ب"، "ط": "سنه".

835- البيت لأنس بن مالك في الأغاني 20 / 357، والحيوان 1 / 18، والدرر 2 / 27، واللسان 4 / 109، "ثور"، 8 / 380 "وجع" 9 / 260 "عيف" والمقاصد النحوية 4 / 399، بلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 195، وخزانة الأدب 4 / 462، وشرح ابن الناظم ص 489، وشرح الأشموني 3 / 571، والمقرب 1 / 273، وشرح شذور الذهب ص 316، وشرح ابن عقيل 2 / 359، وجمع الهوامع 2 / 17. 3 شرح ابن الناظم ص 489، وشرح ابن عقيل 2 / 361.

(390/2)

الموصول، "أي: الذي يطير"، فيغضب زيد الذباب. فتحصل من كلامه أولاً وآخرًا. أن لـ"الفاء"، و"الواو"، و"أو" 1، حالتين.

حالة يجب فيها إضمار "أن" بعدهن. وحالة يجوز. فيجب إذا كانت الفاء للسببية، والواو للمعية، بعد النفي أو طلب محضين، و"أو" بمعنى: "إلى" أو: "إلا".

ويجوز إذا عطفت على اسم خالص من التأويل بالفعل و"أن" ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب. وأطلق في النظم العاطف فقال:

-693

وإن على اسم خالص فعل عطف ... تنصبه أن ثابتاً أو منحذف

"لوا ينتصب" الفعل المضارع "بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة".
وهي الخمسة المذكورة في وجوب إضمار "أن" والخمسة المذكورة في جوازه. "إلا شاذًا"
وهي في ذلك "كله" 2 على قسمين: تارة 3 يكون في الكلام مثلها، فيحسن حذفها.
وتارة لا يكون 3.

قلأول: "كقول بعضهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" 4 بنصب "169/ب"
"تسمع" بإضمار "أن"، والذي حسن حذفها من "تسمع"، ذكرها في "أن تراه" قاله
الموضح في شرح الشذور. وقوله طرفة: "من الطويل"

-836

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي
بنصب: أحضر، بأن مضمرة، ويؤيده: وأن أشهد.

1 سقط من "ب"، "ط": "وأو".

2 إضافة من "ب".

3 سقطت من "ب".

4 من الأمثال في مجمع الأمثال 1/ 129، 2/ 420، وكتاب الأمثال لابن سلام
ص 97، 98، والمستقصى 1/ 370، وفصل المقال ص 135، 136، وهو من شواهد
أوضح المسالك 4/ 197، وشرح بن الناظم ص 489، والكتاب 4/ 44.
836- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص 32، والإنصاف 2/ 560، وخزانة الأدب
1/ 119، 8/ 579، والدرر 1/ 7، 2/ 28، وسر صناعة الإعراب 1/ 285،
وشرح شواهد المغني 2/ 800، والكتاب 3/ 99، 100، ولسان العرب 13/ 32
"أنن"، 14/ 272 "دنا"، والمقاصد النحوية 4/ 402، والمقتضب 2/ 85، وبلا نسبة
في خزانة الأدب 1/ 463، 8/ 807، 580، 585، والدرر 1/ 386، ورصف
المباني ص 113، وشرح شذور الذهب ص 153، وشرح بن عقيل 2/ 362، وشرح
المفصل 2/ 7، 4/ 28، 7/ 52، ومجالس ثعلب ص 383، ومغني اللبيب 2/ 383،
وهمع الهوامع 2/ 17.

(391/2)

والثاني، كقول عامر الهذلي: [من الطويل]

-837-

..... ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله

بالنصب.

"وقول آخر: خذ اللص قبل يأخذك" 1 بالنصب. "وقراءة بعضهم: "بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغهُ" [الأنبياء: 18] بنصب يدمغه 2. وقراءة الحسن "تأمروني أعبُد" [الزمر: 64]. فحذفت "أن" فيهن وليس معها ما يحسن حذفها، والجميع شاذ، وإليه أشار الناظم بقوله:

-694-

وشذ حذف أن ونصب في سوى ... ما مر فاقبل منه ما عدل روى
وفيه إرشاد إلى أنه لا يقاس عليه. وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين، إلى أنه
يقاس عليه. وأجاز الأخفش حذف "أن" قياساً، ولكن بشرط رفع الفعل، مثل:
{تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ} [الزمر: 64]، و"تسمع بالمعيدي". في رواية الرفع فيهما. وذهب
بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن العشرة المذكورة، رفعت أو
نصبت.

-837- صدر البيت:

فلم أر مثلها خباسة واحد

وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص 471، وله أو لعامر بن جؤين في الأغاني 9/
39، وشرح أبيات سيبويه 1/ 337، والكتاب 1/ 307، والمقاصد النحوية 4/
401، ولاءم بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني 2/ 931، ولاءم بن
الطفيل في الإنصاف 2/ 561، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص 148، والدرر 1/
85، 2/ 28، وشرح ابن الناظم ص 490، وشرح الأشموني 1/ 129، ومغني اللبيب
2/ 640، والمقرب 1/ 270، وجمع الهوامع 1/ 58.

1 شرح ابن الناظم ص 490، وشرح ابن عقيل 2/ 362.

2 الرسم المصحفي: {فَيَدْمَغُهُ} ؛ بالرفع، وقرأها بالنصب: عيسى بن عمر. انظر البحر
الحيط 6/ 302، والكشاف 2/ 566، ومغني اللبيب 1/ 150، 151.

3 الرسم المصحفي: {أَعْبُدُ} ؛ بالرفع، وقرئت بالنصب في البحر المحيط 7/ 439،
والكشاف 3/ 407.

فصل:

"وجازم الفعل نوعان: جازم فعل 1 واحد، وهو "أحرف" أربعة":
أحدها: "لا الطليبة، هُيّا كانت، نحو: { لا تُشْرِكْ بِاللّٰهِ } [لقمان: 13] أو دعاء نحو: { لا تُؤَاخِذْنَا } [البقرة: 286] أو التماسًا، نحو: لا تفعل. فالنهي عن الأعلى، والدعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي.
"وجزمها فعلي المتكلم" 2، المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون، حال كونهما "مبينين للفاعل، نادر، كقوله"، وهو النابغة الذبياني: [من البسيط]
-838

لا أعرفن ربربا حورا مدامعها ... مردفات على أعقاب أكوار
ف"لا" ناهية، و"أعرف" مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة، مسند إلى ضمير المتكلم. وهذا النوع مما أقيم فيها المسبب مقام السبب أي: لا يكن 3 ربرب فأعرفه، والربرب: براءين مهملتين وباءين موحدين: القطيع من البقر الوحشية، والخور، بضم الحاء المهملة، جمع حوراء، من الخور، بفتحيتين: وهو شدة بياض العين في شدة سوادها.
ومدامعها مرفوع بحوراء، وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع في إطلاق الحال

1 في "ط": "لفعل".

2 في "ب": "التكلم".

838- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص 75-76، وهو ملفق من بيتين هما:

لا أعرفن ربربًا حورًا مدامعها ... كأن أبكارها نعا ج دوار
خلف العضاريط لا يوقين فاحشة ... مردفات على أعقاب أكوار
وشرح شواهد المغني 2/ 652، والكتاب 3/ 511، والمقاصد النحوية 4/ 441،
وتاج العروس 11/ 335، "دور"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 198، وجواهر
الأدب ص 251، ومغني اللبيب 1/ 246، وشرح ابن الناظم ص 493، وشرح
الأشموني 3/ 573.

3 في "ب": "يكون".

وإرادة الحل. ومردفات: حال من رربا، لوصفه بما بعده، والأعقاب: جمع عقب، وعقب كل شيء: آخره، والأكوار: جمع كور، بضم الكاف: وهو الرجل بأداته. "وقوله"، وهو الوليد بن عقبة، لا الفرزدق: [من الطويل]

-839

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ... لها أبداً ما دام فيها الجراضم
ف"لا" ناهية، أو دعائية، كما في المغني¹، و"نعد": مجزوم بها، وهو مسند إلى المتكلم المعظم نفسه، وهو على النهي نادر؛ لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على المجاز، تنزيلاً له منزلة الأجنبي. و"دمشق"، بكسر الدال المهملة وفتح الميم، وقد تكسر، كما في القاموس، وبالشين المعجمة: قصبة الشام، والجراضم، بضم الجيم وبالصاد المهملة: الأكل الواسع البطن، وعنى به معاوية رضي الله عنه.
"ويكثر" جزمها فعلي المتكلم، مبنين للمفعول. "نحو: لا أخرج، و: لا نخرج، لأن المنهي غير المتكلم"، وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم، والأصل: لا يخرجني أحد، ولا يخرجنا أحد. فحذف الفاعل، وأنيب عنه ضمير المتكلم، [وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة، إلى المبدوء بالهمزة والنون، ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم]
2، على حد الالتفات من الغيبة إلى التكلم³.
وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول، طريقة لبعضهم، وعبارة الشارح⁵: وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً، وقد تصحب فعل المتكلم، فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة، ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول، وهو موافق لظاهر الكافية⁶ والتسهيل⁷.

839- البيت للفرزدق في الأزهية ص150، ومغني اللبيب 1/ 247، وليس في ديوانه، وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المغني 2/ 633، والمقاصد النحوية 4/ 420، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 200، وشرح ابن الناظم ص493، وشرح الأشموني 3/ 574.

1 مغني اللبيب 1/ 247.

2 سقط ما بين المعكوفين من "ط".

3 في "ب": "المتكلم".

4 سقط من "ب".

5 شرح ابن الناظم ص493.

(394/2)

وليس أصل "لا" الطلبية، لام الأمر زيدت عليها الألف، فانفتحت، خلافاً لبعضهم،
وليست "لا" النافية. والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع
لامين، خلافاً للكسائي.

"و" الثاني: "اللام الطلبية أمر كانت، نحو: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ} [الطلاق: 7] ، أو دعاء،
نحو: {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْثُكَ} [الزخرف: 77] أو التماساً، نحو: ليقم.

فالأمر من الأعلى، والدعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي. "وجزمها فعلي
المتكلم". والمبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون، حال كونهما "مبنيين للفاعل قليل"، لأن
المتكلم لا يأمر نفسه. نحو قوله -صلى الله عليه وسلم: "قوموا فأصل لكم" 1 أي
لأجلكم. والفاء زائدة. "و" قوله تعالى: {وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ} [العنكبوت: 12]
فأصل ونحمل: مجزومان بلام الأمر. فعلامه جزم الأول: حذف الياء، وعلامه جزم
الثاني: السكون. "وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب، نحو قوله تعالى: "فَبَذَلِكْ
فَلْتَفَرِّحُوا" [يونس: 85] بالتاء المثناة فوق 2، في قراءة لعثمان وأبي وأنس وزيد. "ونحو"
قوله -صلى الله عليه وسلم: "لتأخذوا مصافكم" 3.

وقول الشاعر: [من الخفيف]

-840

لنقم أنت يا ابن خير قريش ... كي لتقضي حوائج المسلمين
وزعم الزجاجي أنها لغة جيدة. والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب، أقل من جزمها
لفعل المتكلم. "و" قالوا: "الأكثر الاستغناء عن هذا"، وهو جزم فعل المخاطب "بفعل
الأمر"، نحو افرحوا، وخذوا، وقم. وأصل لام الطلب السكون، لأن الأصل عدم
الحركة، لكن منع منه أنها قد تكون في الابتداء، والابتداء بالسكون متعذر فكسرت،
وقد تفتح عند سليم، فإذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم، رجعت إلى سكونها الأصلي
غالباً.

"و" الثالث والرابع: "لم ولما" أختها "ويشتركان في أمور في: الحرفية" والاختصاص
بالمضارع "والنفي، والقلب للمضي" وجواز دخول همزة الاستفهام

1 أخرجه البخاري في كتاب الصلاة في الثياب برقم 373، ومسلم في المساجد رقم 658.

2 الرسم المصحفي {فَلْيَفْرَحُوا} ، وقرأها "فلتفرحوا" ابن عامر وأبي وأنس وابن سيرين وقتادة وابن عباس وغيرهم. وانظر الإتحاف 252، والمختص 313 / 1، والنشر 2 / 285، والقراءة من شواهد أوضح المسالك 4 / 204، وشرح ابن النازم ص 491، ومغني اللبيب 1 / 186.

3 أخرجه أحمد في المسند 5 / 243، وهو من شواهد شرح ابن النازم ص 492. 840- تقدم تخريج البيت برقم 21.

(395/2)

عليهما، فكل منهما حرف يختص بالمضارع وينفي معناه¹، ويقلب زمانه إلى الماضي، وفاقاً للمبرد، لأنه يقبل اللفظ الماضي إلى المضارع²، خلافاً لأبي موسى، ونسب إلى سيويه³.

"وتنفرد لم" عن لما، "بمصاحبة أداءة الشرط، نحو: {وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتُهُ} " [المائدة: 67] ولا يجوز: إن لما تفعل؛ لأن الشرط يليه مثبت لم. تقول: إن قام زيد قام عمرو، ولا يليه مثبت لما، لا تقول: إن قد قام زيد. فعودل بين النفي والإثبات. وإنما لم تقع بعد الشرط، لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال. والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه، وقلبه إلى الاستقبال.

"و" تنفرد لم أيضاً "بجواز انقطاع نفي منفيها"، نحو: {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا} [الإنسان: 1] لأن المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، قاله الموضح في شرح القطر⁴، تبعاً لابن مالك⁵. وقال في الحواشي: لا دليل في هذا، لأن قبله: {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ} فالنفي إنما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقاً، انتهى.

بخلاف لما، فإن نفي منفيها مستمر إلى زمن الحال. "ومن ثم" أي ومن أجل أن نفي منفي لم يجوز انقطاعه. جاز أن يقال في لم: "لم يكن" الإنسان شيئاً مذكوراً، "ثم كان" شيئاً مذكوراً.

"وامتنع في لما" أن يقال: "لما يكن ثم كان" لما فيه من التناقض، لأن امتداد النفي

واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك النفي المستمر نفيه وجد في الماضي. نعم الإخبار بأنه سيكون يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال. قاله الدماميني.

"وتنفرد لما" عن لم، "بجواز حذف مجزومها، ك: قاربت المدينة ولما"، بحذف المجزوم، "أي: ولما أدخلها". وذلك لأنها نفي لـ"قد فعل"، والفعل قد يحذف

1 سقط من "ب".

2 الكامل 1/ 361.

3 الكتاب 3/ 117.

4 شرح قطر الندى ص 83، 84.

5 شرح الكافية الشافية 3/ 1573.

(396/2)

بعد "قد"، كقوله: [من الكامل]

-841

..... وكأن قد

"فأما قوله"، وهو إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي: [من الكامل]

-842

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
أي: وإن لم تصل. "فضرورة". والأعازب، يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة، وبالعين
المعجمة والراء المهملة: التباعد.

"و" تنفرد لما أيضًا "بتوقع ثبوته"، أي ثبوت منفيها. "نحو: {بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابِ}
[ص: 8] أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه. {وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ} "
[الحجرات: 14] أي: إلى الآن ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل. ولم لا تقتضي
ذلك.

والعلة فيه أن لما لنفي قد فعل، وهو مفيد للتوقع، بخلاف لم فإنها لنفي فعل، ولا دلالة
فيه على التوقع، والتوقع في فلما غالب، لا لازم، كما أن التوقع بـ"قد"، كذلك، ومن
غير الغالب: ندم إبليس ولما ينفعه الندم¹.

"ومن ثم"، أي ومن أجل أن "لما" يغلب عليها التوقع؛ "امتنع" أن يقال: "لما يجتمع الضدان" لاستحالة اجتماعهما. وتوقع المستحيل محال.

841- تمام البيت:

أزف الترحل غير أن ركبنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد
وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص 89، والأزهمية ص 211، والأغاني 11 / 8، والجنى
الداني ص 146، 260، وخزانة الأدب 7 / 197، 198، 10 / 407، والدرر اللوامع
2 / 254، وشرح شواهد المغني ص 490، 764، وشرح المفصل 8 / 148، 9 / 18،
52، ولسان العرب 3 / 346 "قدد"، ومغني اللبيب ص 171، والمقاصد النحوية 1 /
80، 2 / 314، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2 / 56، 356، وأما ابن الحاجب
1 / 455، وخزانة الأدب 9 / 8، 11 / 260، ورصف المباني ص 72، 125، 448،
وسر صناعة الإعراب ص 334، 490، 777، وشرح الأشموني 1 / 12، وشرح ابن
عقيل 1 / 19، وشرح قطر الندى ص 160، وشرح المفصل 10 / 110، ومغني اللبيب
ص 342، والمقتضب 1 / 42، وجمع الهوامع 1 / 143، 2 / 80.
842- البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص 191، وخزانة الأدب 9 / 8، 10،
والدرر 2 / 176، وشرح شواهد المغني 2 / 628، والمقاصد النحوية 4 / 443، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر 4 / 114، وأوضح المسالك 4 / 202، وجواهر الأدب
ص 256، 424، والجنى الداني ص 269، وشرح الأشموني 3 / 576، ومغني اللبيب 1 /
280، وجمع الهوامع 2 / 56.
1 انظر شرح الكافية الشافية 3 / 1574.

(397/2)

وقد تتقارض "أن" المصدرية، و"لم" فتجزم ب"أن"، وتنصب ب"لم"، وقد تهمل "لم" حملاً
على "لا" النافية، فيرتفع بعدها الفعل، كقوله: [من البسيط]

843-

..... لم يوفون بالجار

ومن ثم قال الفراء: أصل لم: "لا" فأبدلت الألف ميماً، كما قال في "الن"، أصلها "لا"
فأبدلت الألف نوناً، والصحيح في لما، قول الجمهور: إنها مركبة من "لم" و"ما" وقيل

بسيطة.

"و" النوع الثاني: "جازم فعلين، وهو" إحدى عشرة كلمة، وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه، "أربعة أنواع":

"حرف باتفاق، وهو إن"، بكسر الهمزة وسكون النون، وهي أم الباب.

"وحرف على الأصح، وهو إذما"، فقال سيبويه¹: إنها حرف بمنزلة "إن" الشرطية فإذا

قلت: إذما تقم أقم، فمعناه: إن تقسم أقم. وقال المبرد، وابن السراج، والفارسي: إنها

ظرف زمان وإن المعنى في المثال: متى تقم أقم. واحتجوا بأنها قبل دخول "ما" كانت

اسماً². والأصل عدم التغيير. وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي

فصارت للمستقبل، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة، واعترض بأنه لا يلزم من

تغيير زمانها، تغيير ذاتها كالمضارع. فإنه موضوع لأحد الزمانين، الحال أو الاستقبال،

وإذا دخل عليه "لم"، انقلب زمانه إلى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها.

"واسم باتفاق، وهو: من" بفتح الميم، "و: ما، و: متى، و: أي، و: أين، و: أيان، و:

أنى، و: حيثما".

"واسم على الأصح، وهو مهما"، فقال الجمهور، إنها اسم بدليل عود الضمير عليها في

قوله تعالى: {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ} [الأعراف: 132]. وزعم السهيلي، وابن يسعون،

بمهملتين، أنها حرف.

843- تمام البيت:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم ... يوم الصلفياء لم يوفون بالجار

وهو بلا نسبة في الجني الداني ص266، وخزانة الأدب 1/ 205، 9/ 3، 11/

431، والدرر 2/ 178، وسر صناعة الإعراب 1/ 448، وشرح الأشموني 3/ 576،

وشرح شواهد المغني 2/ 674، وشرح عمدة الحافظ ص376، وشرح المفصل 7/ 8،

ولسان العرب 9/ 189، "صلف"، والمحتسب 2/ 42، ومغني اللبيب 1/ 277،

339، والمقاصد النحوية 4/ 446، وجمع الهوامع 2/ 56.

1 الكتاب 3/ 56، 75.

2 انظر الارتشاف 2/ 547، وشرح الشافية 3/ 1622.

وهذه الأنواع الأربعة، ستة أقسام:

أحدها: ما وضع لجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو "إن، وإذا" نحو: {وَأِنْ تَعُودُوا نَعُدْ} [الأنفال: 19] ، و"إذا تقم أقم".

والثاني: ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضمن معنى الشرط، وهو من، نحو: {مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ} [النساء: 123] .

والثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمن معنى الشرط، وهو "ما، ومهما" نحو: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ} [البقرة: 197] ، {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ} [الأعراف: 132] الآية.

والرابع: ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط، وهو "متى"، و"أيان" نحو: [من الوافر]

-844

..... متى أضع العمامة تعرفوني

ونحو: إيان نؤمنك، تأمن غيرنا.

والخامس: ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط، وهو: أين وأنى وحيثما نحو: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} [النساء: 87] ، ونحو: [من الطويل]

-845

... أنى تأمها تشتجر بها

ونحو: [من الخفيف]

-846

حيثما تستقم يقدر لك الله ... له نجاحا.....

والسادس: ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة، وهو "أي"، فإنها بحسب ما تضاف إليه. فهي في "أيهم يقيم أقم معه" من باب من، وفي "أي الدواب تركب أركب" من باب ما، وفي "أي يوم تصم أصم" من باب متى، وفي "أي مكان تجلس أجلس" من باب أين.

844- صدر البيت: "أنا ابن جلا وطلاع الثنايا"، وتقدم تخريج البيت برقم 789.

845- تمام البيت:

فأصبحت أنى تأمها تشتجر بها ... كلا مركبيها تحت رجليك شاجر

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص220، وخزانة الأدب 7/ 91، 93، 10/ 45، 46،

وشرح أبيات سيبويه 2/ 43، وشرح المفصل 4/ 110، والكتاب 3/ 58، ولسان

العرب 5/ 47، "فجر"، والمعاني الكبير ص871، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ

ص364، وشرح قطر الندى ص90، وشرح المفصل 7/ 45، والمقتضب 2/ 48.
 846- عجز البيت: "نجاحًا في غابر الأزمان"، هو بلا نسبة في تذكرة النحاة 736،
 وخزانة الأدب 7/ 20، وشرح ابن الناظم 495، وشرح الأشموني 3/ 510، وشرح
 شواهد المغني 1/ 391، وشرح ابن عقيل 2/ 368، وشرح قطر الندى ص89،
 ومغني اللبيب 1/ 133، والمقاصد النحوية 4/ 426.

(399/2)

"و" هذه الكلمات "كل منهن يقتضي فعلين، يسمى أولهما شرطًا" لتعليق الحكم عليه،
 "و" يسمى "ثانيهما جوابًا" لأنه مرتب على الشرط كما يرتب الجواب على السؤال.
 "وجزاء" لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
 -689

فعلين يقتضين شرط قدما ... يتلو الجزاء وجوابًا وسما
 وفهم من قوله: "وجازم لفعلين"، أن أداة الشرط جازمة لهما معًا. وهو مذهب الجمهور
 من البصريين¹ واختاره ابن عصفور² والأبدي.
 واعترض بأن الجازم كالجار، فلا يعمل في شيئين، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا
 ويختلف كرفع ونصب. ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل
 فيهما، بخلاف الجار، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف، كمفعولي "ظن"،
 ومفاعيل أعلم.
 وقيل: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط، كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء
 والخبر مرفوع بالمبتدأ، ونسب إلى الأخفش، واختاره في التسهيل³.
 وقيل: الشرط والجواب تجازما، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترافقا، وهذا
 نقله ابن جني عن الأخفش⁴.
 وقيل: الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب، كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر،
 ونسب هذا القول ل: سيبويه والخليل⁵، ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه
 ويبقى الآخر، وفعل الشرط قد يحذف، وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه، وقد
 جاء الفصل، نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة: 6] وأجيب بأن فعل
 الشرط هو المحذوف، وهذا مفسر له.
 وقيل: الجواب مجزوم بالجار، قاله الكوفيون قياسًا للجزم على الجر⁶، ورد بأنه قد

يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور.

1 انظر الإنصاف 2 / 602، والمسألة رقم 84.

2 المقرب 1 / 273.

3 التسهيل ص 237.

4 الخصائص 1 / 18.

5 الكتاب 3 / 62.

6 الارتشاف 2 / 557.

(400/2)

"و" لا يشترط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد، بل تارة "يكونان مضارعين نحو: {وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ} [الأنفال: 19] . "و" تارة يكونان "ماضيين نحو: {وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا} [الإسراء: 8] . "و" تارة يكونان مختلفين، "ماضيا فمضارعاً نحو: {مَنْ كَانَ يُرِيدْ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ} [الشورى: 20] .

وفي الخطاريات لابن جني: قال أبو بكر: إنما حسن لأن الاعتماد في المعنى على خبر "كان"، وهو مضارع، فكأنه قال: ومن يرد نزد، وليس مثل قولك إن آتيتني آتاك، قال الموضح: فتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك، فإذا فعل الشرط فيه كلمة "كان". "و" تارة يكونان "عكسه"، مضارعاً فماضيًا، "وهو قليل" حتى خصه الجمهور بالشعر، ومذهب الفراء¹، ومن تبعه، جوازه في الاختيار. "نحو" قوله -صلى الله عليه وسلم: "من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له". رواه البخاري².

"ومنه: {إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} [الشعراء: 4] ، ف"ظلت": ماض وهو معطوف على الجواب، وهو نزل، فيكون جواباً "لأن تابع الجواب جواب".

ورد الناظم³ في شرح التسهيل "بمذين" الحديث والآية "ونحوهما، على الأكثرين، إذ خصوا هذا النوع بالضرورة". وقالوا: لأننا إذا أعلمنا الأداة في لفظ الشرط، ثم جئنا بالجواب ماضيًا، كنا قد هيأنا العامل للعمل. ثم قطعناه عنه، وهو غير جائز، وللاكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى، فليس نصًّا في الدليل. وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ويتحصل من قول الناظم:

وماضيين أو مضارعين ... تليفهما أو متخالفين
تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال: فإنه يكون ماضي اللفظ، أو مضارعاً عارياً من
"لم" أو مصحوباً بها، والجزاء كذلك. وإذا ضربت ثلاثاً في ثلاث، بلغت تسعاً، منها ثمان
تجوز في الاختيار اتفاقاً، وواحدة مختلف فيها، وهي أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء
ماضياً عارياً من "لم"، كما في الحديث والآية.

1 معاني القرآن 2/ 276.

2 أخرجه البخاري في كتاب الإيمان برقم 35، وأعادته في الصوم برقم 1802،
1901.

3 شرح التسهيل 4/ 91، 92.

(401/2)

"ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي بـ"لم" قوي، كقوله" وهو زهير يمدح هرم
بن سنان: [من البسيط]
-847-

وإن أتاه خليل يوم مسألة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم
يرفع يقول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-700-

وبعد ماض رفعك الجزأ حسن
والذي حسن ذلك أن الأداء لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قريبه، فلا
تعمل في الجواب مع بعده، والمراد بالخليل هنا: الفقير المختل الحال، وليس المراد به
الصديق. والمسألة، مصدر سأل، يقال: سألته سؤالاً ومسألة. ويروى مسغبة، مكان
مسألة، وعلى هذا أنشده الجوهري¹. والمسغبة، المجاعة. والحرام، بفتح الحاء المهملة
وكسر الراء، مصدر كالحرمان، ومعناه: المنع. وهو مبتدأ حذف خبره، أي: لا غائب
مالي ولا عندي حرمان. على أحد الاحتمالات. "ونحو: إن لم تقم أقوم" برفع أقوم، لأن
مجزوم "لم" لا عمل للأداة فيه فهو كالماضي. "ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف". وإليه
أشار الناظم بقوله:

ورفعه بعد مضارع وهن

"كقوله"، وهو أبو ذؤيب الهذلي: [من الطويل]

فقلت تحمل فوق طوقك إنما ... مطبعة من يأتها لا يضيرها

847- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 153، والإنصاف 2 / 625، وخزانة الأدب 9 / 48، 70، والدرر 2 / 182، وشرح ابن الناظم ص 497، وشرح ابن عقيل 2 / 373، وشرح أبيات سيبويه 2 / 85، وشرح شذور الذهب ص 349، وشرح شواهد المغني 2 / 838، وشرح المفصل 8 / 157، والكتاب 3 / 66، ومغني اللبيب 2 / 422، والمقاصد النحوية 4 / 429، والمقتضب 2 / 70، والكامل ص 174، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 207.

1 أنشده الجوهري في الصحاح كرواية أوضح المسالك، ولعل ما ذكره الأزهرى ورد في نسخة أخرى من الصحاح.

848- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب 9 / 52، 75، 71، وشرح أبيات سيبويه 2 / 193، وشرح أشعار الهذليين، 1 / 308، والشعر والشعراء 2 / 569، والكتاب 3 / 70، ولسان العرب 4 / 495، "ضير"، 8 / 233 "طبع"، والمقاصد النحوية 4 / 431، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 208، وشرح ابن الناظم ص 498، وشرح الأشموني 3 / 586، وشرح المفصل 8 / 158، والمقتضب 2 / 72. يصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها شيئاً، والطورق. الطاقة. والمطبعة: المملوءة طعاماً ويقصد القرية.

(402/2)

برفع "يضيرها". "وعليه قراءة طلحة بن سليمان" في الشواذ: "أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ" [النساء 78] برفع "يدرككم" 1. ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط. فكان القياس عملها في الجواب. وتخريجه عن سيبويه على نية التقديم والتأخير. أو إضمار الفاء، والأول عنده أولى إن تقدم عل الشرط ما يطلب المرفوع المذكور. كقوله: [من الرجز]

..... إنك إن يصرع أخوك تصرع

والمبرد يقطع بتقدير 2 الفاء فيهما 3. لأن ما يحل محلا يمكن أن يكون له، لا ينوي به غيره. وهذان التخريجان ضعيفان، لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسألة، لأن الغرض أنه الجواب. وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة.

1 الرسم المصحفي {يُذَرِّكُكُمْ} بالجزم. وانظر قراءة طلحة بن سليمان في البحر المحيط 3/ 299، والمختسب ص 193، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص 498، ومغني اللبيب 2/ 127، وأوضح المسالك 4/ 209، والدرر 2/ 190.

849- قبل البيت الشاهد: "يا أقرع بن حابس يا أقرع" وهو لجريز بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه 2/ 121، والكتاب 3/ 67، ولسان العرب 11/ 46، "بجل" وله أو لعمر بن خثارم العجلي في خزنة الأدب 8/ 20، 23، 28 وشرح شواهد المغني 2/ 897، والمقاصد النحوية 4/ 430، ولعمر بن خثارم البجلي في الدرر 1/ 121، وديوان الأدب 1/ 435، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص 202، والإنصاف 2/ 623، ورصف المباني 104، وشرح ابن عقيل 2/ 347، وشرح ابن الناظم ص 498، وشرح الأشموني 3/ 586، وشرح المفصل 8/ 185، وعمدة الحفاظ "صرع"، والكامل ص 175، ومغني اللبيب 2/ 553، والمقتضب 2/ 72، وجمع الهوامع 1/ 72.

2 في "ب": "بتقديم".

3 انظر الكامل ص 175، والمقتضب 2/ 72.

(403/2)

فصل:

يشترط في الشرط ستة أمور:

أحدها: أن يكون فعلا غير ماضي 1 المعنى فلا يجوز: إن قام زيد أمس قمت. وأما قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} [المائدة: 116]، فالمعنى: إن ثبت أني كنت قلته. والثاني: أن لا يكون طلبا، فلا يجوز: إن قم، و: إن لا تقم.

والثالث: أن لا يكون جامداً، فلا يجوز: إن عسى، ولا: إن ليس.
 والرابع: أن لا يكون مقروناً بحرف تنفيس²، فلا يجوز: إن سوف يقيم.
 والخامس: أن لا يكون مقروناً بـ"قد" فلا يجوز: إن قد قام، ولا: إن قد يقيم.
 والسادس: أن لا يكون مقروناً بحرف نفي غير "لم، ولا"، فلا يجوز: إن لما تقيم³، ولا: إن لن تقيم⁴.
 إذا تمهد ذلك فتقول⁵: كل جواب يصلح⁶ جعله شرطاً بأن يكون⁷ ماضي اللفظ دون المعنى، مجرداً من "قد" وغيرها، أو مضارعاً مجرداً، أو منفياً بـ"لم، أو لا"، فالأكثر خلوه من الفاء، ويجوز اقترافه بها، ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع، نحو: {وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ} [النمل: 90] ، ونحو {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ} [الجن: 13] قاله الشارح⁸، وقال غيره: إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية. والتقدير: فهو لا يخاف⁹.

1 في "ب": "ماض".

2 في "ب": "التنفيس".

3 في "ب"، "ط": "يقم".

4 في "أ": "تقوم"، والوجه حذف واوه للجزم، وفي "ط": "يقوم".

5 في "ب": "فتقول".

6 في "ب"، "ط": "ويصح".

7 في "ب"، "ط": "كان".

8 شرح ابن الناطم ص 498، 499.

9 بعده في "ط": "قال المرادي: وهذا هو التحقيق. ا. هـ. بمعناه".

(404/2)

"وكل جواب يمتنع جعله شرطاً" خلوه عما شرط، "فإن الفاء تجب فيه" لتربطه بشرط، لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود، وليس على تقدير [الظهور]¹.
 وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية، ولمناسبتها للجزاء معنى. "وذلك" من حيث إن معناه التعقيب بلا فصل. كما أن الجزاء يتعب على الشرط كذلك.
 والممتنع جعله شرطاً. "الجملة الاسمية، نحو: {وَإِنْ يَسْسُكْ يَخْيِرْ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ} " [الأنعام: 17] فـ"هو" مبتدأ و"قدير" خبره. "وعلى كل شيء" تتعلق بـ"قدير".
 فإن قلت: "قدير" صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها. قلت: قد مضى، في بابها؛
 أن عملها في الظرف وعديله لما فليها من رائحة الفعل، وذلك لا يمنع التقديم.
 والجملة الطلبية نحو: {إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي} [آل عمران: 31] وقس عليه بقية
 أنواع الطلب من النهي والدعاء، ولو بصيغة الخمر والاستفهام والعرض والتحضيض²
 والتمني والترجي. ولا نطيل بأمثلتها، فالذكي ينال بمثال الواحد ما لا يناله الغبي بألف
 شاهد.

وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد، وقد اجتمعتا³ في قوله تعالى {وَإِنْ
 يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ} [آل عمران: 160] فجملة: "من ذا الذي
 ينصركم" اسمية، لأن صدره اسم وهو "من" وطلبية لأن "من" فيها استفهامية وهي
 مبتدأ، و"ذا" اسم إشارة خبرها، "والذي": نعت له أو بيان، ويحتمل أن تكون "ذا"
 ملغاة، والخبر الموصول والجملة جواب الشرط.
 "والتي فعلها" ماضي المعنى، نحو: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ} [يوسف:
 26] قاله الموضح في شرح الشذور⁴. وقال الشاطبي⁵: هو على إضمار "قد" أي:
 فقد صدقت.

"والتي فعلها جامد، نحو: {إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا} [الكهف: 39] {فَعَسَى
 رَبِّي أَنَّهُ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ} [الكهف: 40]. "أو مقرون بـ"قد"، نحو:

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 في "ب": "التخصيص".

3 في "أ": "اجتمعا".

4 شرح شذور الذهب ص 341.

5 انظر شرح المرادي 4 / 250.

(405/2)

{إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ} [يونس: 77] "أو تنفيس نحو: {وَإِنْ تَعَاسَرْتُمُ
 فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى} [الطلاق: 6] ، {وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ}
 [التوبة: 28]. "أو "لن"، نحو: {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ} [آل عمران:

يقم فإن أقوم.

والحاصل أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطاً. إما لذاً أو لما اقترن بها من نفي أو إثبات، فالأول ثلاثة أنواع: الجملة الاسمية، والجملة الطلبية، والجملة التي فعلها جامد. والثاني ثلاثة أنواع أيضاً: "ما، ولن، وإن" النافيات. والثالث ثلاثة أنواع أيضاً: "قد" لفظاً أو تقديرًا، و"السين، وسوف".

"وقد تحذف" الفاء في الندرة كقوله -صلى الله عليه وسلم- لأبي بن كعب لما سألته عن اللقطة: "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها". أخرجه البخاري¹. أو "في الضرورة، كقوله"، وهو عبد الرحمن بن حسان -رضي الله عنه²: [من البسيط]

-580

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان أراد: فالله يشكرها.

وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقاً، وزعم أن الرواية³:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

1 أخرجه البخاري في كتاب اللقطة برقم 2294.

2 في "ط": "عبد الرحمن بن حسان بن ثابت -رضي الله تعالى عنهما".

850- البيت لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب 2/ 365، ولسان العرب 11/

47، "بجل"، والمقتضب 2/ 72، ومغني اللبيب 2/ 56، والمقاصد النحوية 4/ 433،

ونوادر أبي زيد ص 31، ولكعب بن مالك في ديوانه ص 288، وشرح أبيات سيبويه 2/

109، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة لأدب 9/ 49، 52، وشرح شواهد

المغني 1/ 178، ولحسان بن ثابت في الدرر 2/ 187، والكتاب 3/ 65، وليس في

ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 281، وسر صناعة الإعراب 1/ 264،

265، وشرح ابن الناظم ص 499، وشرح شواهد المغني 1/ 286، وشرح المفصل 9/

2، 3، والكتاب 3/ 114، والمحتسب 1/ 193، والمقرب 1/ 276، والمنصف 3/

118، وجمع الهوامع 2/ 60. ويروى "سيان" مكان "مثلان".

3 المقتضب 2/ 72.

ويرد بالحديث المتقدم. "و" بنحو "قوله: [من الطويل]

-851

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا ... سيلفى على طول السلامة نادماً

"أراد: فسيلفى، بالفاء1، أي: سيوجد، من ألقى بمعنى وجد.

وإلى الربط2 بالفاء أشار الناظم بقوله:

-701

واقرن بفا حتما جواباً لو جعل ... شرطاً لأن أو غيرها لم يجعل

"ويجوز أن تعني إذا الفجائية عن الفاء" في الربط، لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ

بها، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها، "إن كانت الأداة" الجازمة

"إن" لأنها أم باب الجوازم الشرطية، أو كانت الأداة غير الجازمة "إذا" الشرطية لأنها

تشبه "إن" في كونها أم باب الشروط غير الجازمة3، "والجواب" فيهما "جملة اسمية"

موجبة، "غير طلبية" وغير مقرونة بـ"إن" التوكيدية، "نحو: {وإن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ

أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} " [الروم: 36] فجملة: هم يقنطون: جواب "إن" والربط

"إذا" الفجائية، ونحو: {إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ} [الروم: 25]

فـ"أنتم تخرجون": جواب "إذا" الشرطية مرتبطة بإذا الفجائية، وقد يجمع بين الفاء

و"إذا" الفجائية تأكيداً، خلافاً لمن منع ذلك4. قال الله تعالى: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ

أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنبياء: 97]. قال الزمخشري5: إذا [هذه] 6 هي الفجائية،

وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء

فيتأكد، ولو قيل هي شاخصة، أو فهي شاخصة، كان سديداً. انتهى. وإلى خلف "إذا"

الفجائية للفاء، أشار الناظم بقوله:

-702

وتخلف الفاء إذا المفاجأه
.....

851- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 211، وشرح ابن الناظم ص499،

وشرح الأشموني 3/ 588، والمقاصد النحوية 4/ 433.

1 في "ب": "فسيلقى"؛ بالقاف.

2 في "أ"، "ب": "الربط".

3 في "ب"، "ط": "الجوازم".

4 انظر شرح ابن عقيل 2/ 376، والارتشاف 2/ 553.

(407/2)

فصل:

"وإذا انقضت الجملتان"، جملة الشرط وجملة الجواب. "ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو، فلك جزمه بالعطف" على لفظ الجواب، إن كان مضارعاً مجزوماً، وعلى محله إن كان ماضياً أو جملة، "ورفعه على الاستئناف، ونصبه بـ"أن" مضمرة وجوباً"، لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام، "وهو قليل" 1.

"قرأ عاصم بن عامر {فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ} [البقرة: 284] ؛ بالرفع "على الاستئناف" 2، "وباقيةهم؛ بالجزم" 3؛ عطفاً على لفظ: {يُحَاسِبُكُمْ} [البقرة: 284] .
 "و" قرأ "ابن عباس"، وأبو حيوة، والأعرج، في غير السبع؛ "بالنصب" بـ"أن" مضمرة وجوباً بعد الفاء 4، "وقرئ بمن"؛ أي بالرفع والنصب والجزم؛ "أيضاً في قوله تعالى: {مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ} [الأعراف: 186] ؛ بالرفع على الاستئناف، وبه قرأ أبو عمرو وعاصم، مع الياء 2، والباقون، مع النون 5، والجزم بالعطف على محل جملة: "فلا هادي له"، وبه قرأ الكسائي وحمزة، مع الياء 6، والنصب بـ"أن" مضمرة وجوباً بعد الواو، ولم أقف على من قرأ به. وإلى ذلك أشار

1 انظر شرح ابن الناظم ص 500، وشرح ابن عقيل 2 / 377، وشرح شذور الذهب ص 351، والكتاب 3 / 89، 90.

2 كما في الرسم المصحفي.

3 هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي والأعمش. انظر البحر المحيط 2 / 360، والإملاء للعكبري 1 / 71.

4 انظر المحيط 2 / 360، والإملاء للعكبري 1 / 71.

5 أي: "نذرهم" وقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. انظر النشر 2 / 273، والكشاف 2 / 106.

6 أي: يذرهم" وقرأها مع الكسائي وحمزة: ابن مصرف والأعمش وخلف. وانظر النشر
2/ 273، والكشاف 2/ 106.

(408/2)

الناظم بقوله:

-703

والفعل من بعد الجزا إن يقترن ... بالفا أو الواو بتثليث قمن
"وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين"، جملة الشرط وجملة
الجواب. "فالوجه الجزم" بالعطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً، ويجوز النصب بأن
مضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو، وإليه أشار الناظم بقوله:

-704

وجزم أو نصب لفعل إثر فا ... أو واو ان بالجملتين اكتفا
وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب. قال سيبويه¹: سألت الخليل عن
قولك: إن تأتني فتحدثني، أو وتحديثي، أحدثك، بالنصب، فقال: هذا يجوز والجزم
الوجه. وجاء النصب مصرحاً به، "كقوله": [من الطويل]

-852

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... ولا يخش ظلمًا ما أقام ولا هضمًا
الرواية: بنصب: يخضع، ولا يصح الوزن إلا به، والهضم؛ بالضاد المعجمة؛ من قولهم:
هضم أخاه: إذا لم ينصفه ويوفه حقه. وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه، اقتباساً من
قوله تعالى: {فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا} [طه: 112]. والنصب في مسألة التوسط
أمثل منه في مسألة التأخر، لأن العطف فيها على فعل الشرط، وفعل الشرط غير
واجب فكان قريباً من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها، قاله الشاطبي.
ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا "ثم" مجرى الفاء والواو، فيقولون: إن تأتني ثم تحدثني
أكرمك. بنصب تحدثني. احتجوا بقراءة بعضهم: {وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ
وَرَسُولِهِ ثُمَّ يَدْركُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ} [النساء: 100] بنصب يدرکه وهي
قراءة قتادة والجراح²، وقد قرئ بالرفع، وهي قراءة طلحة بن سليمان، وإبراهيم
النخعي²، والجزم قراءة الجماعة³، وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكماً
لندورها.

-
- 1 الكتاب 3/ 88، ونقله ابن الناظم في شرحه ص500.
- 852- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 214، وشرح ابن الناظم ص501،
وشرح الأشموني 3/ 591، وشرح شواهد المغني 2/ 401، وشرح شذور الذهب
ص351، وشرح عمدة الحفاظ ص361، ومغني اللبيب 2/ 566، والمقاصد النحوية
4/ 434.
- 2 انظر البحر المحيط 3/ 337، والكشاف 1/ 294، والمختسب 1/ 195.
- 3 كما في الرسم المصحفي.

(409/2)

فصل:

"يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة: إن حال كونها "مقرونة" ب: لا" النافية
"كقوله"، وهو الأحوص يخاطب مطراً، وكان مطر 1 ذميم الخلقة وتحت امرأ جميلة: [من
الوافر]
-853

فطلقها فلسنت لها بكفاء ... وإلا يعل مفرقك الحسام
فحذف الشرط لدلالة قوله "فطلقها" عليه، وأبقى جوابه. "أي2: وإلا تطلقها يعل".
وقد يختلف واحد من "إن" والافتتان ب"لا"، وقد يتخلفان معاً.
فالأول ما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف 3 عن العرب: "من سلم عليك فسلم عليه،
ومن لا فلا تعباً به. أي: ومن لا يسلم عليك فلا تعباً به". قال الشاطبي: وهذا نص في
الجواز.

والثاني: نحو: {وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا} [النساء: 128] فحذف الشرط مع انتفاء
افتتان "إن" ب"لا".

والثالث كقوله: [من الطويل]

-854

متى توخذنا قسراً بظنة عامر ... ولم ينج إلا في الصفاد يزيد

1 سقط من "ب": "وكان مطر".

853- البيت للأحوص في ديوانه ص190، والأغاني 15/ 234، وخزانة الأدب 2/ 151، والدرر 2/ 191، وشرح شواهد المعني 2/ 767، 936، والمقاصد النحوية 435، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 56، والإنصاف 1/ 72، وأوضح المسالك 4/ 251، ورصف المباني ص106، وشرح ابن الناظم ص501، وشرح الأشموني 3/ 591، وشرح التسهيل 4/ 80، وشرح شذور الذهب ص343، وشرح ابن عقيل 2/ 380، وشرح عمدة الحفاظ ص369، ولسان العرب 15/ 4691 "إما لا"، ومغني اللبيب 2/ 647، والمقرب 1/ 276، وهمع الهوامع 2/ 62.

2 سقطت من "ب".

3 الإنصاف من "ب".

854- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 193، وشرح ابن الناظم ص501، وشرح الأشموني 3/ 592، والمقاصد النحوية 4/ 463، وهمع الهوامع 2/ 63.

(410/2)

أي: متى تثقفوا تؤخذوا، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين. والقسر: القهر. والظنة؛ بكسر المشالة: التهمة. والصفاد؛ بكسر المهملة، ما يوثق به الأسير من قيد وغيره1. "و" يجوز حذف "ما علم من جواب" شرطه ماض، "نحو": {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا} الآية، وتامها {فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلَمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ} [الأنعام: 35]، فإن استطعت: شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه، والتقدير: فافعل. والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول. والمعنى إن استطعت منفذاً تحت الأرض تنفذ فيه، فتطلع لهم بآية، أو سلمًا تصعد به إلى السماء، فتتنزل منها بآية، فافعل.

ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وإبقاء الأداة، كقول النمر بن تولب: [من المتقارب] 855-

فإن المنية من يخشها ... فسوف تصادفه أينما

أي: أينما يذهب 2 تصادفه.

وقد اجتمع حذف جواب 2 وشرط في قوله -صلى الله عليه وسلم: "فإنه جاء صاحبها وإلا استمتع بها" 3 فحذف من الأول الجواب ومن الثاني الشرط، والتقدير: فإن جاء صاحبها فردها إليه 4 وإن لم يجئ فاستمتع بها.

"ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى" ولا يصح جعله جواباً صنعة، إما لكون جملة اسمية مجردة من الفاء، "نحو: أنت ظالم إن فعلت"، أي: فأنت ظالم وإما لكونه جملة منفية بـ"لم" 5 مقرونة بالفاء، نحو قوله: [من الطويل] 856-

فلم أرقه إن ينج منها.....

1 ورد هذا الشرح بتمامه في الدرر 2 / 192.

855- البيت للنمر بن توبل في ديوانه ص 378، وأدب الكاتب ص 214، والافتضاب ص 557، والمعاني الكبير ص 1264، والمقاصد النحوية 1 / 575، وبلا نسبة في رصف المباني ص 72، 125.

2 سقط من "ب".

3 أخرجه البخاري في كتاب اللقطة برقم 2294، وتقدم ص 406.

4 سقط من "ب": "فردها إليه".

5 في "ط": "بل" مكان "ب: لم".

856- تمام البيت:

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت ... فطعنة لا غس ولا بمغمر

وهو لزهير بن مسعود في لسان العرب 6 / 154 "غسس" ونوادير أبي زيد ص 70، وبلا نسبة في الإنصاف 2 / 626، وجمهرة اللغة ص 133، والخصائص 2 / 388، وكتاب العين 4 / 417، وشرح الكافية الشافية 3 / 1611.

(411/2)

وإما لكونه مضارعاً مرفوعاً لزومًا، نحو: أقوم إن قمت، والجواب في ذلك كله محذوف وجوباً لدلالة المتقدم عليه، وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين¹؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب، ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل الثاني للأداة ماضيًا، كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب، ولأن المتقدم لا يصلح كونه جواباً.

أما الجملة الاسمية فلعدم اقتراحها بالفاء، وأما الفعلية المجزوم فعلها بـ"لم" المقترنه بالفاء، فالأن الجواب المنفي بـ"لم" تدخل عليه الفاء. وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جواباً.

وذهب الكوفيون¹، والميرد²، وأبو زيد³، إلى أنه لا حذف، والمتقدم هو الجواب.
وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر، ولأنها خلف عن
العمل ولا عمل مع التقديم.

وعن الثاني: بأن الفاء قد تدخل على المنفي بـ"لم"⁴. أجاز الزمخشري في: {فَلَمْ
تَقْتُلُوهُمْ} الآية [الأنفال: 17] ، أن يكون التقدير: "إن افتخرتم بقتلهم، فلم
تقتلوهم"⁵.

وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرًا، وجميع ذلك ضعيف.
والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابًا أن المتكلم أخبر جازمًا، ثم بدا له التعليق، فهو
كالنخصيص بعد التعميم، بخلاف من بنى كلامه من أول الأمر على الشرط. فإن
الجواب المعنوي يتأخر في كلامه، فيكون جوابًا في الصناعة والمعنى. وإلى حذف الجواب
وبقاء الشرط⁶ وعكسه. أشار الناظم بقوله:

1 انظر الإنصاف 2 / 623، المسألة رقم 87.

2 المقتضب 2 / 66.

3 نواذر أبي زيد ص 283.

4 الإنصاف 2 / 627.

5 الكشف 2 / 119.

6 في "ط": "إبقاء".

(412/2)

-705

والشرط يغني عن جواب قد علم ... والعكس قد يأتي إن المعنى فهم
"أو" كان الدال على جواب الشرط "ما تأخر عن 1 جواب قسم سابق" عليه، أي على
الشرط، "نحو: {لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنَّ} ؛ الآية؛ وقامها: {عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا
الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ} [الإسراء: 88] فجملة "لا يأتون": جواب قسم سابق على
الشرط، وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في "لئن" لأنها موطئة لقسم قبلها، وجواب
الشرط محذوف [وجوبًا] 2 استغناء عنه بجواب القسم.
"كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو: إن تقم؛ والله؛ أقم"،

فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو: أقم.
والحاصل أنه متى اجتمع شرط قسم، استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر
لشدة الاعتناء بالمتقدم. وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

-706

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ... جواب ما أخرت فهو ملتزم
هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، "وإذا تقدمهما ذون خبر جاز جعل الجواب للشرط
مع تأخره، ولم يجب خلافاً لابن مالك" في التسهيل³ والكافية⁴، وخالف ذلك في النظم
فقال:

-707

وإن تواليا وقبل ذو خبر ... فالشرط رجع مطلقاً بلا حذر
"نحو: زيد؛ والله؛ إن يقيم أقم". وجاز الجواب للقسم لتقدمه، نحو: زيد؛ والله؛ إن يقيم
لأقومن. والأرجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، كما ذكره ابن عصفور⁵ وغيره⁶،
وجرى عليه الناظم في الخلاصة.
وإنما رجع الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر، لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي
هو منها؛ بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التوكيد.
والمراد بذو خبر: ما يطلب خبراً، من مبتدأ أو اسم كان ونحو، "ولا يجوز" جعل الجواب
للشرط مع تأخره عن القسم. "إن لم يتقدمهما" ذو خبر، فلا يجوز: والله،

1 "أ"، "ط": "من".

2 إضافة من "ب"، "ط".

3 التسهيل ص 153.

4 شرح الكافية الشافية 3 / 16161.

5 المقرب 1 / 208.

6 شرح ابن الناظم ص 502، وشرح ابن عقيل 2 / 383.

(413/2)

إن قام زيد أقم. "خلافاً له" أي لابن مالك؛ في قوله في 1 النظم:

-708

وربما رجح بعد قسم ... شرط بلا ذي خبر مقدم
"و" خلافاً "للفراء" في إجازته ذلك².

وأما ما استدلا به، "و" هو "قوله": [من الطويل]

-857-

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا ... أصم في نهار القيظ للشمس باديا
وأركب حمرا بين سرج وفروة ... وأعر من الخاتام صغرى شماليا
فهو عند البصريين "ضرورة، أو اللام" من "لئن" "زائدة"، لا موطئة للقسم. وهذا
البيتان قالتهما امرأة عقيلية.

"وحيث حذف الجواب" جوازاً أو وجوباً، "اشتراط في غير ضرورة مضى الشرط"، لفظاً
أو معنى، كما مثلنا، "فلا يجوز: أنت ظالم إن تفعل، ولا: والله، إن تقوم لأقومن"، لكون
الشرط مضارعا غير منفي بـ"لم" عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيون قياساً،
واحترز بقوله: "في غير الضرورة" عما جاء في الشعر، كقوله: [من الطويل]

-858-

لئن تك قد ضاقت عليكم ... ليعلم ربي أن بيتي واسع
فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بـ"لم" وإذا دخل شرط على شرط،
فتارة يكون بعطف، وتارة يكون بغيره. فإن كان بعطف، فأطلق ابن مالك أن الجواب
لأولهما لسبقه³، وفصل غيره فقال: إن كان العطف بالواو، فالجواب لهما لأن الواو
للجمع، نحو: إن تأتني وإن تحسن إلي، أحسن إليك.

1 في "ط": "قول" مكان "قوله في".

2 معاني القرآن 1/ 66.

857- البيتان لامرأة من عقيل في خزانة الأدب 11/ 328، 329، 330، 336،
والدرر 2/ 122، 123، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص 503، ولسان العرب 12/
164: "ختم" وتاج العروس "ختم"، والبيت الأول في شرح شواهد المغني 2/ 610،
والمقاصد النحوية 4/ 438، وأوضح المسالك 4/ 216، وشرح الأشموني 3/ 595،
ومغني اللبيب 1/ 236، وجمع الهوامع 2/ 43.

858- البيت للكميت بن معروف في معاني القرآن للفراء 1/ 66، 2/ 131، وديوان
الكميت ص 172، وخزانة الأدب 10/ 68، 70، 11/ 331، 351، 429، وبلا
نسبة في شرح ابن الناظم ص 441، وشرح الأشموني 2/ 496، 3/ 595، والمقاصد

(414/2)

وإن كان العطف بـ"أو"، فالجواب لأحدهما، لأن "أو" لأحد الشئين، نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند، فأكرمه، أو فأكرمهما، وإن كان العطف بـ"الفاء"، فالجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب للأول، وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما، والشرط الثاني مقيد للأول، كتقييده بحال واقعة موقعه، كقوله: [من البسيط]

-859

إن تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا ... منا معاقل عز زانها كرم
فتجدوا، جواب: إن تستغيثوا وإن تدعروا، بالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى: إن تستغيثوا بنا مدعورين تجدوا.

وإذا دخل الاستفهام على الشرط، فعن يونس¹ أن الجواب لاستفهام لتقدمه لا للشرط، قياساً على مسألة تقدم القسم على الشرط، نحو: إن قام زيد تقوم.

-859 البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 7 / 112، وخزانة الأدب 11 / 358،

والدرر 2 / 193، وشرح الأشموني، 3 / 596، ومغني اللبيب 2 / 614، والمقاصد

النحوية 4 / 452، وجمع الهوامع 2 / 63.

1 انظر الكتاب 3 / 83، ورده سيبويه بقوله: "وهذا قبيح يكره في الجزاء، وإن كان في الاستفهام".

(415/2)

فصل في أوجه "لو":

"ل" "لو" ثلاثة أوجه وضعفها، فتكون ستة:

"أحدها: أن تكون مصدرية، فتترادف: أن" المصدرية في المعنى والسبك، إلا أنها لا

تنصب. "وأكثر وقوعها" في الماضي والمضارع "بعد" "ود" نحو: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ} "

[القلم: 9] أي: الإدهان، "أو" بعد "يود"، نحو: {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ} " [البقرة:

[96] أي: التعمير. "ومن القليل قوله قتيبة"، مصغر قتلة، بالقاف والتاء المثناة فوق، بنت النضر بن الحارث الأسدية، تخاطب النبي -صلى الله عليه وسلم- حين قتل أباهما النضر، صبراً، بالصفراء، بعد أن انصرف من غزوة بدر: [من الكامل] -860-

ما كان ضرك لو مننت وربما ... من الفتى وهو المغيظ الخنق
أي: ما كان ضرك منك.
وسبب قتل النبي -صلى الله عليه وسلم- أباهما، أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب، ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود، وأنا آتيكم بخير الأكاسرة والقيصرة، يريد بذلك أذى النبي -صلى الله عليه وسلم-. فلما سمع النبي -صلى الله عليه وسلم- هذا البيت، وهو من جملة 1 أبيات أنشدتها بين يديه، قال 2: "لو سمعته قبل قتله ما قتلته، ولعفوت عنه". ثم قال:
لا يقتل قرشي بعد هذا صبراً

860- البيت لقتيلة بنت النضر في الأغاني 1 / 19، وبلاغات النساء ص 235، ومعجم البلدان "أثيل"، وحماسة البحتري ص 276، والجني الداني ص 288، وخزانة الأدب 11 / 239، والدرر 1 / 140، وشرح الأشموني 3 / 598، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 966، وشرح شواهد المغني 2 / 648، ولسان العرب 7 / 450 "غيظ"، 10 / 70 "حنق" والمقاصد النحوية 4 / 471، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 223، وتذكرة النحاة ص 38، ومغني اللبيب 1 / 265، وجمع الهوامع 1 / 81.
1 سقطت من "ب".
2 في "أ" "فقال".

(416/2)

والمغيظ، بفتح الميم: اسم مفعول من غاظه يغيظه، بالغين والطاء المعجمتين، وفي القاموس: الغيظ: الغضب أو شدته أو سورة أوله، والحنق، بضم لميم وفتح النون: اسم مفعول من أحنقه، بالحاء المهملة، إذا أغاظه، فهو توكيد للمغيظ.
و"لو" المصدرية لا جواب لها، ومن ذهب إلى مصدرية "لو" الفراء، وأبو علي [الفارسي] 1 وأبو البقاء، والتبريزي، وابن مالك 2. وذهب الأكثرون إلى المنع، ويدعون

أن "لو" في نحو: {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ} [البقرة: 96] شرطية، وأن مفعول "يود" وجواب "لو" محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير، لو يعمر ألف سنة لسره ذلك. قال في المغني 3: ولا خفاء بما في ذلك من التكلف، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: {وَدُّوا لَوْ تَدُهْنُ فَيُدْهِنُونَ} [القلم: 9] [محذف النون، فعطف: يدهنوا؛ بالنصب؛ على: تدهن، لما كان معناه: أن تدهن] 4. ويشكل عليهم دخولها على "أن" في نحو: {وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا} [آل عمران: 30] ، وجوابه: أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد "لو" تقديره: يود لو ثبت أن بينها.

انتهى.

"و" "لو" المصدرية "إذا وليها" الفعل "الماضي بقي علي مضيه، أو" الفعل "المضارع، تخلص للاستقبال، كما [أن] 5 "أن" المصدرية كذلك".

"و" الوجه "الثاني" من أوجه "لو": "أن تكون للتعليق"، أي: لتعليق 6 الجواب على الشرط "في المستقبل، فتزاد: إن" الشرطية إلا أنها لا تجزم على الأفصح، "كقوله"، وهو قيس بن الملوح، مجنون ليلي: [من الطويل]

-861

ولو تلتقي أصدأنا بعد موتنا ... ومن دون ومسينا من الأرض سبب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلي يهش ويضطرب

1 إضافة من "ط".

2 انظر شرح الكافية الشافية 3/ 1635، والمقاصد النحوية 4/ 471.

3 مغني اللبيب 1/ 265.

4 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

5 إضافة من "ط"، "ب".

6 في "أ": "لتعلق".

861- البيتان لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص 938، وشرح شواهد المغني ص 643، وهما للمجنون في ديوانه ص 39، والمقاصد النحوية 4/ 470، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 224، وشرح الأشموني 3/ 600، ومغني اللبيب 1/ 261.

ف"لو تلتقي": شرط، و"لظل": جوابه: و"الأصداء"، بالمد: جمع صدى، بالقصر: وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها، و"الصدى" أيضاً: ذكر اليوم. "والرمس" القبر أو ترابه. والأول عن القاموس¹، والثاني عن الصحاح². و"السبب" بمهملتين وموحدين: المفازة. و"الرمة" بكسر الراء [وتشديد الميم] 3: العظام البالية. و"يهش": يرتاح، من هشتت، بكسر العين، قال في الصحاح⁴: هشتت لفلان، بالكسر، أهش هشاشة، إذا ارتحت له. انتهى. و"الطرب": خفة لسرور، و"لصوت" بكسر اللام، متعلق بـ"يهش"، ومتعلق بـ"طرب" محذوف مماثل متعلق يهش والتقدير، يهش لصوت صدى ليلي ويطرب له.

"وإذا كانت "لو" للتعليق في المستقبل و"وليها" فعل "ماض" لفظاً، "أول" بالفعل المستقبل معنى، كما أن [إن] 5 كذلك "نحو {وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرْكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ} [النساء: 9] أي: إن شاربوا أن يتركوا. وإنما أول الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات. قاله في المغني⁶. وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرب، وتبعه ابن الناظم، مجيء "لو" للتعليق في المستقبل.

قال ابن الحاج: ولهذا لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول ذلك مع "إن". وقال ابن الناظم⁷: وعندي أن "لو" لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسكوا به من قوله تعالى: {وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرْكُوا} [النساء: 9] لا حجة لهم فيه لصحة حمله على الماضي. انتهى. ورد عليه الموضح في المغني بآيات، ومثال، وشاهد فلينظر منه⁸. "أو" تلاها "مضارع تخلص للاستقبال"، كقوله: [من الكامل]

1 القاموس المحيط "صدى".

2 الصحاح "صدي".

3 إضافة من "ب".

4 الصحاح "هشش".

5 إضافة من "ب"، "ط".

6 مغني اللبيب 1/ 261.

7 شرح ابن الناظم ص 505.

8 مغني اللبيب 2/ 263.

لا يلفك الراجوك إلا مظهرها ... خلق الكرام ولو تكون عديما
"كما أن "إن" الشرطية" كذلك.

الوجه "الثالث: أن تكون للتعليق"، أي لتعليق الجواب على الشرط "في" الزمن
"الماضي، و" هذا القسم "هو أغلب أقسام: لو" وإليه أشار الناظم بقوله:

لو حرف شرط في مشي ويقل ... إبلاؤه مستقبلا لكن قبل
ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور:

أحدها: الشرطية، أعني: عقد السببية بين الجملتين بعدها¹.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي. وبهذا² الوجه وما يذكر بعده فارقت "إن"، فإن
"إن" لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ"إن" سابق على الشرط
بـ"لو". وذلك لأن الزمن المستقبل سابق³ على الزمن الماضي، ألا ترى أنك تقول: إن
جئتني غداً أكرمتك، فإذا انقضى الغد ولم تجي⁴، قلت: لو جئتني أمس أكرمتك، وفي
الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف. قال الفخر الرازي: والحق قول الزجاج أن المقدم
وهو المستقبل، فإذا وجد صار حاضراً، فإذا انقضى صار ماضياً. انتهى.

الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال:
أحدها: أنها لا تفيد بوجه، وهو قول الشلوين. عم أنها لا تدل على امتناع الشرط،
ولا على امتناع الجواب.

والثاني أنها تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعاً. وردهما في المغني⁵.

"و" الثالث: "أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً". مثنياً كان أو منفيّاً، "خلافاً للشلوين.
ولا" تقتضي امتناع "جوابها، خلافاً للمعريين".

862- البيت بلا نسبة في الجني الداني ص 285، وجواهر الأدب ص 267، وشرح
الأشموني 3/ 600، وشرح شواهد المغني 2/ 646، ومغني اللبيب 1/ 261، والمقاصد
النحوية 4/ 469.

1 سقط من "ب".

2 في "ب": "ولهذا".

3 سقط من "ب".

4 في "ب": "يجيء".

5 مغني اللبيب 1/ 260.

(419/2)

"ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير" ذلك الشرط، "لزم امتناعه" أيضاً لملازمته له شرعاً أو عقلاً أو عادة. فالأول "نحو" قوله تعالى؛ في بلعم بن باعوراء¹: " {وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا} " [الأعراف: 176] ف"لو" هنا دالة على أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية، ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفيًا إذ لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيًا، لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة. كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي.

"و" الثاني: "كقولك: لو كانت الشمس طالعة، كان النهار موجودًا"²، فطلوع الشمس سبب لوجود النهار، وقد انتهى بدخول "لو" عليه فينتفي وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس، وقد انتفى. فيكون منفيًا، لأن انتفاء السبب المساوي، يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي.

والثالث: كقوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: 22] أي:

السموات والأرض، ففسادهما، وهو خروجهما عن نظامها المشاهد، منساب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء، وعدم الاتفاق عليه³، فينتفي الفاسد بانتفاء التعدد المفاد بـ"لو" نظرًا إلى الأصل فيها. وإن كان القصد من الآية العكس، لأنها إنما سيقّت لإثبات الوجدانية. ونفي التعدد. فوجوب أن يقال: إن معناه انتفاء التعدد لانتهاء الفساد، لما بينهما من التلازم العادي، وإلا بأن كان لجواب "لو" سبب غير شرطها، لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته. ثم تارة يكون ثبوته بالأولى، نحو: لو كان الشمس طالعة [بالفعل] ⁴ كان الضوء موجودًا، فإنه لا يلزم من انتفاء الشمس انتفاء وجود النهار، لاحتمال أن يكون بالسراج مثلاً، فإثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى.

"ومنه" الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه: "نعم العبد صهيبي. "لو لم يخف الله لم يعصه"⁵. فإنه لا يلزم من انتفاء: لم يخف، انتفاء: لم يعص، حتى يكون

¹ كان بلعم بن باعوراء يعلم اسم الله الأعظم، فلما دعا على موسى عليه السلام وعلى

- بني إسرائيل أنساه الله تعالى الاسم. انظر المعارف ص42.
- 2 شرح ابن النازم ص504.
- 3 سقطت من "ب".
- 4 إضافة من "ط".
- 5 النهاية 2/ 88، وهو من شواهد مغني اللبيب 1/ 257.

(420/2)

قد خاف وعصى. لأن انتفاء العصيان له سببان: أحدهما: خوف العقاب، وهو وظيفة العوام، والثاني: الإجلال والإعظام، وهو وظيفة الخواص. والمراد أن صهيياً رضي الله تعالى عنه من قسم الخواص، وأنه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية، فكيف والخوف حاصل له؟

وإنما لم تدل "لو" على انتفاء الجواب ههنا، لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، [إذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة، وفسر مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفاً لحكم المذكور إثباتاً أو نفيًا، ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقاً في الحكم المذكور] 1.

وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية، لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف، فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان، قدم مفهوم الموافقة [على عدم المعصية] 2. ومن نسب هذا الأثر بهذا اللفظ إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقد وهم 3، وإنما أورد ما رواه أبو نعيم في الحلية 4، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة: "إنه شديد الحب لله تعالى، لو كان لا يخاف الله ما عصاه"، وتارة يكون بالمساوي، كقوله -صلى الله عليه وسلم- في درة بنت أم سلمة: "لو لم تكن ربيتي 5 في حجري ما حلت لي، إنما لابنة أخي من الرضاعة" 6، [رواه الشيخان. فإن حلها له، عليه الصلاة والسلام، منتف من وجهين: كونها ربيته، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة] 7. وهما متساويان في منع الحل.

وتارة يكون بالأدون، كقولك فيمن عرضت عليك نكاحها: لو انتفت أخوة الرضاع لما حلت من النسب، فإن حلها منتف من وجهين: أخوة الرضاع، والنسب. إلا أن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب.

"وإذا" كانت "لو" للتعليق في الماضي، و"وليها مضارع أول بالماضي"، وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله:

- 1 إضافة من "ط".
- 2 إضافة من "ب".
- 3 في "أ": "وهن".
- 4 حلية الأولياء 1/ 177.
- 5 في "أ": "ابنتي".
- 6 أخرجه البخاري في النكاح برقم 4813، ومسلم في الرضاع برقم 1449.
- 7 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

(421/2)

-711

وإن مضارع تلاها صرفا ... إلى الماضي.....
"نحو: {لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ} " [الحجرات: 7] أي: لو أطاعكم لعنتم.
"وتختص "لو" مطلقاً. شرطية كانت أو مصدرية. "بالفعل" على الأصح، والناظم اقتصر
على الشرطية فقال:

-710

وهي في الاختصاص بالفعل كإن ...
"ويجوز أن يليها قليلا 1 اسم "مرفوع، "معمول لفعل محذوف" وجوباً، "يفسره ما بعده"،
أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لـ "كان" محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ، ما بعده
خبره 2.

فالأول، كقول عمر لأبي عبيدة رضي الله عنهما: "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة" 3،
"وكقوله"، وهو الغطمش الضبي: [من الطويل]

-863

أخلاي لو غير الحمام أصابكم ... عتبت ولكن ما على الدهر معتب
ف"غير" فاعل بفعل محذوف يفسره "أصابكم". والتقدير: لو أصابكم غير الحمام، وهو
بكسر الحاء: الموت. وعتبت: جواب "لو"، ومعتب، بفتح الميم والهاء، مصدر ميمي
بمعنى العتاب.

وقولهم في المثال: "لو ذات سوار لطمتي"4، أخذًا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب. وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها، لتأكل دم فصدها، فنحرها، فقبل له في ذلك، فقال: هذا فصدي. فلطمته الجارية فقال: "لو ذات سوار لطمتي". ف"ذات سوار" فاعل بفعل محذوف على الشرطية التفسير. والتقدير: لو لطمتي ذات سوار. وذات السوار: الحرة، لأن الإمام عند العرب لا يلبس السوار. وجواب "لو" محذوف تقديره: لكان علي ذلك.

1 سقط من "ب".

2 في "أ": "خبر".

3 حلية الأولياء 1/ 47، وجواب "لو" محذوف، تقديره وجهان: أحدهما: لو قالها غيرك لأدبته. والثاني: لو قالها غيرك لم أعجب منه وإنما العجب من قولك مع فضلك. انظر حاشية يس 2/ 258.

863- البيت للغطمش الضبي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 893، 1036، ولسان العرب 1/ 577 "عتب"، والمقاصد النحوية 4/ 465، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 229، وتذكرة النحاة ص 40، والجنى الداني ص 279، وشرح الأشموني 3/ 601.

4 مجمع الأمثال 2/ 174، 202، وفصل المقال ص 381، وكتاب الأمثال لابن سلام ص 268، وجمهرة الأمثال 2/ 193، والمستقصى 2/ 297.

(422/2)

والثاني: لو زيدًا رأيته أكرمته.

والثالث: نحو: "التمس ولو خائماً من حديد" 1 أي: ولو كان خائماً.

والرابع كقوله: [من الرمل]

-864

لو بغير الماء حلقي شرق ... كنت كالغصان بالماء اعتصاري

فولي "لو" اسم هو في الظاهر مبتدأ. وشرق: خبره. قيل: وهو مذهب الكوفيين.

واختلف البصريون في تخريجه. فقال الفارسي: "حلقي": فاعل بفعل محذوف، وشرق:

خبر مبتدأ محذوف، والأصل: لو شرق حلقي، هو شرق. فحذف الفعل أولاً والمبتدأ

آخرًا، وخرجه غيره على إضمار "كان" الثانية. واسمها وجملة ما بعد "لو" اسمية خبر "كان".

"و" يجوز أن يلي "لو" "كثيرًا: أن" المشددة الموصولة "وصلتها، نحو: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا} [الحجرات: 5] وموضعهما عند الجميع رفع. ثم اختلف في رفعه، "فقال سيويه2، وجمهور البصريين: مبتدأ. ثم قيل: لا خبر له" لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه. "وقيل: له خبر محذوف"، ثم قيل: يقدر مقدمًا على المبتدأ، أي: ولو ثابت صبرهم، على حد: {وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا} [يس: 41].

وقال ابن عصفور: يقدر مؤخرًا على الأصل، أي: ولو صبرهم ثابت. "وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزحشري: فاعل بثبت مقدرًا"، أي: ولو ثبت صبرهم3. والదال عليه "أن" فإنها تعطي معنى الثبوت "كما قال" النحاة "الجميع في" "أن" الواقعة بعد "ما" الموصولة، من كون "أن" "وصلتها في"

-
- 1 أخرجه البخاري في النكاح، باب السلطان ولي، برقم 4842.
 - 864- البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص93، والأغاني 2/ 49، وجمهرة اللغة 731، والحيوان 5/ 138، 593، وخزانة الأدب 8/ 508، 11/ 15، 203، والدرر 2/ 199، وشرح شواهد المغني 2/ 658، والشعر والشعراء 1/ 235، واللامات 128، ولسان العرب 4/ 580 "عصر" 7/ 61 "غصص"، 10/ 177 "شرق"، والمقاصد النحوية 4/ 454، وكتاب العين 4/ 342، وأساس البلاغة "عصر"، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 573، والاشتقاق 269، وتذكرة النحاة ص40، والجنى الداني 280، وجواهر الأدب 263، وشرح ابن الناظم 506، وشرح الأشموني 3/ 601، وشرح التسهيل 4/ 98، وشرح عمدة الحفاظ ص323، والكتاب 3/ 121، ومغني اللبيب 2/ 268، وجمع الهوامع 2/ 66.
 - 2 الكتاب 3/ 121.
 - 3 الارتشاف 2/ 573، والجنى الداني ص280.

(423/2)

موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرًا في: "لا أكلمه ما أن في السماء نجمًا"1، أي: ما ثبت أن في السماء نجمًا. ورجع هذا بأن فيه إبقاء "لو" على اختصاصها بالفعل. ويبعده

أن الفعل لم ي حذف بعد "لو" وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده، إلا
"كان"، والمقرون بـ"لا" بعد "إن". قاله الموضح في شرح بانت سعاد². وإليه أشار
الناظم بقوله³:

-710

..... لكن لو أن بها قد تقترن

واختصت "أن" من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع. بالوقوف بعد "لو"، كما اختصت
"غدوة"، بالنصب بعد "لن"⁴.

"وجواب" "لو" إما ماضٍ معني نحو: لو لم يخف الله لم يعصه، أو "ماضٍ وضعاً، وهو" أي
الماضي وضعاً، "إما مثبت، فاقتزانه باللام، نحو: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا} [الواقعة:
65] أكثر من تركها، نحو {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاًا} " [الواقعة: 70] .

قال عبد اللطيف في باب اللامات: هذه اللام تسمى لام التسويف، لأنها تدل على
تأخير وقوع الجواب عن الشرط، وتراخيه عنه، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل، أي
أن الجواب يقع عقب الشرط بـ"لا" مهملة، ولهذا دخلت في: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا} [الواقعة: 65] وحذفت في: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاًا} [الواقعة: 70] أي: لوقته في
المزن من غير تأخير، والفائدة في تأخير جعله حطاماً، وتقديم جعله أجاً، تشديد
العقوبة، أي: إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع. جعلناه حطاماً، كما قال
الله تعالى: {حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا} الآية [يونس: 24] . انتهى.
"وإما منفي" بـ"ما"، عطف على مثبت، "فالأمر بالعكس"، فالأكثر تجرده من اللام،
ويقل اقتزانه بها، فالأول، "نحو: {لَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ} " [الأنعام: 112] .
"و" الثاني: نحو "قوله" [من الوافر] .

-865

ولو نعطي الخيار لما افترقنا ... ولكن لا خيار مع الليالي

1 شرح ابن الناظم ص506.

2 شرح قصيدة كعب بن زهير ص121-122.

3 في "ط": في "قوله".

4 شرح ابن الناظم ص505.

865- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 231، وخرانة الأدب 4/ 145، 10/

82، والدرر 2/ 201، وشرح الأشموني 3/ 604، وشرح المغني 2/ 665، ومغني

الليبي 1/ 271، وجمع الهوامع 2/ 66.

فأدخل اللام على "ما" النافية، ولا تدخل اللام على ناف غيرها، وتقدم في باب "إن" توجيه ذلك.

"قيل: وقد تجاب "لو" بجملة اسمية مقرونة باللام. "نحو": {وَلَوْ أَكْثَمُ آمَنُوا وَاتَّقُوا} "لَمْ تُؤْبَهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ" [البقرة: 103] صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال 1: إن اللام في "المثوبة" جواب "لو". وإن بين الماضي والاسم تشابها عن هذه الجهة. قال الزمخشري 2: وإنما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء. وقيل: الجملة مستأنفة، صرح به أبو حيان في البحر فقال 3: "اللام" في "المثوبة"، لام الابتداء، لا الواقعة في جواب "لو"، وهو أحد احتمالي الزمخشري. أو "جواب لقسم مقدر". صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال 4: وإذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم. وارتضاه في المغني فقال 5: والأولى أن تكون لام "المثوبة" الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف. انتهى. وأن "لو" في هذين الوجهين الأخيرين. وهما: الاستئناف وجواب القسم، للتمني فلا جواب لها على الأصح الآتي. الوجه الرابع من أوجه "لو": أن تكون للتمني نحو: لو تأتني 6 فتحدثني. بالنصب. واختلف فيها، فقال ابن الضائع وابن هشام: هي قسم برأسها فلا تحتاج إلى جواب. وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى ليت 7. الوجه الخامس: أن تكون للعرض نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيرا. ذكره في التسهيل 8.

الوجه السادس: أن تكون للتقليل نحو: "تصدقوا ولو بظلف محرق" 9. ذكره ابن هشام اللخمي وغيره.

1 شرح التسهيل 4 / 100.

2 الكشف 1 / 86.

3 البحر المحيط 1 / 335.

4 التسهيل ص 241.

5 مغني اللبيب 1 / 228.

6 في "ب"، "ط": "تأتيني".

7 مغني اللبيب 1 / 227.

8 انظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص 87.
9 في سنن النسائي 5 / 81: "ردوا السائل ولو بظلف محرق". وانظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص 87.

(425/2)

فصل في "أما" بفتح الهمزة وتشديد الميم:

"وهي حرف شرط"، أي متضمن معنى شرط، "و" حرف "توكيد دائماً، و" حرف "تفصيل غالباً. يدل على "المعنى" "الأول"، وهو الشرط، "مجيء الفاء بعدها" غالباً نحو: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ} [البقرة: 26].

ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه. ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها. ولما لم يصح الاستغناء عنها، ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين أنها فاء الجزاء وأن "أما" للشرط.

"و" يدل "على" المعنى "الثالث" وهو التفصيل "استقراء مواقعها" وعطف مثلها عليها "نحو: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ} [الضحى: 9، 10] " {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ} " [آل عمران: 106] ، {وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ} [آل عمران: 107] " {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى} " [الليل: 5] {وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى} [الليل: 8] الآيات الثلاث. وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها.

فالأول نحو: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ} [النساء: 174]، [175] وقسيمه في المعنى: وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا.

"و" الثاني "منه: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} [آل عمران: 7] الآية، وقسيمه في المعنى قوله تعالى: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ} [آل عمران: 7] "الآية، فالوقف دونه"، وقف تام، فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى: {إِلَّا اللَّهُ} [آل عمران: 7] وابتدئ بما بعده.

(426/2)

"والمعنى: وأما الراسخون" في العلم "فيقولون": آمنا به "وذلك" مبني "على أن المراد بالمتشابهة" بالقرآن "ما استأثر الله تعالى بعلمه"، أي اختص به فلا يشاركه فيه غيره، ولا طريق لمخلوق إلى معرفته إلا بتوفيق منه سبحانه وتعالى. وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الآية هو [أحد] 1 أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل. وتقرير 2 الدليل منه أنهم قالوا: الوقف على قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} [آل عمران: 7] واجب حتى يكون 3 قوله: {وَالرَّاسِخُونَ} [آل عمران: 7] كلامًا مستأنفاً. إذ لو لم يقف عليه، بل وقف على قوله: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عمران: 7] حتى يكون عطفاً على 4 قوله: {إِلَّا اللَّهُ} فإذا ابتدئ بقوله {يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ} كان المراد به: قائلين آمنا، فيكون حالاً، وهو باطل لأنه لا يخلو إما أن يكون حالاً عن الله وعن الراسخين، في العلم، حتى كأن الله تعالى والراسخين في العلم قالوا: آمنا به كل من عند ربنا. وذلك في حق الله تعالى محال. أو يكون حالاً عن الراسخين [في العلم] 5 فقط، وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه. وهو أيضاً غير جائز لأنه مناف للقاعدة المقررة في العربية: أن المعطوف في حكم المعطوف عليه. فثبت أن الوقف على قوله تعالى: {إِلَّا اللَّهُ} وأجب، وإذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله 6 بما لا نفهمه. وهو المهمل. وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس، كقوله تعالى: {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً} [الأنبياء: 72] ، فإن نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب. لأن النافلة ولد الولد، وإنما هو يعقوب دون إسحاق. قال العكبري 7.

"ومن تخلف التفصيل قولك: أما زيد فمنطلق". هذا هو المنقول، وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال: والظاهر أن: أما زيد فمنطلق، لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نسباً أو أحدهما إلى ذلك، فهو على هذا للتفصيل أي: وأما غيره فهو ليس كذلك. انتهى.

1 إضافة من "ط".

2 في "أ": "تقدير".

3 بعده في "ط": "عطفاً على".

4 سقط من "ط": "عطفاً على".

5 إضافة من "ب"، "ط".

(427/2)

"وأما" المعنى "الثاني" وهو التوكيد، "فذكره الزمخشري فقال: أما حرف يعطي الكلام فضل" بالمعجمة، أي زيادة "توكيد، تقول: زيد ذاهب فإذا قصدت "توكيد ذلك و"أنه لا محالة ذاهب". وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، "قلت: أما زيد فذاهب" انتهى. "وزعم أن ذلك" التوكيد "مستخرج من كلام سيبويه" حيث فسر "أما" بمهما يكن من شيء¹. قال الزمخشري: وهذا التفسير مدل بفائدتين: كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. انتهى. وقال الطيبي ما معناه وتحريره²: مهما قدر من الموانع والحوادث، فإنه لا يمنع زيدا من الذهاب فإنه بصدد الذهاب لا محالة. انتهى.

"وهي نائبة عن أداة شرط وجملته"، وموضعها صالح لهما، وهي قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط، وليست أما بمعنى: مهما، وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل، قاله المرادي³. "ولهذا" المذكور من النيابة "نؤول بمهما يكن من شيء" كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق.

قال الموضح في الحواشي: فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص، وكان تامة. والمعنى: مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند إليه. فما ظنك إذا انتفت الموانع؟ وإنما عمم سيبويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين. بل فسرهما بما يشمل جميع مواردّها، ويتلخص أنّها تفيد ثلاثة أمور. أحدها: التوكيد، إذ معنى قولك: أما زيد فمنطلق، أنه منطلق لا محالة، وهذا لا يعطيه الكلام بدونها.

والثاني: معنى الشرط، إذ المراد، مهما قدر مانع من انطلاقه، فانطلاقه واقع، ومن هنا كان الانطلاق واقعاً لا محالة.

والثالث: معنى التفصيل، وهذا لا يشعر به، مهما، ولهذا لا يكاد يعثر عليها إلا مردفة بأخرى مثلها معطوفة عليها، وقد تخلو⁴ من هذا بدليل قولهم: أما العسل فأنا شراب، وأما حقاً فإنك ذاهب، حكاهما سيبويه⁵. انتهى.

2 في "ب": "تجريده".

3 شرح المرادي 2 / 285.

4 في "أ": "يخلو".

5 الكتاب 1 / 111، 3 / 137.

(428/2)

وكون "أما" تقدر بهما هو قول الجمهور. وقال بعضهم: إذا قلت: أما زيد فمنطلق، فالأصل إن أردت معرفة حال زيد، فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنبيت "أما" مناب ذلك. وعلى القولين لا بد لـ "أما" من جملة، "ولا بد" لها "من فاء تالية لتاليها"، نحو: أما زيد فمنطلق، والأصل أن يقال: أما فزيد منطلق، فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير "أما" من أدوات الشرط. ولكن خولف هذا الأصل مع "أما" فراراً من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه. ففصلوا بين "أما" والفاء بجزء من الجواب. وهو واحد من ستة أمور:

أحدها: المبتدأ، كما مثلنا.

والثاني: الخبر نحو: أما في الدار فزيد.

والثالث: جملة شرط دون جوابه، نحو: {فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ} [الواقعة: 88، 89].

والرابع: اسم منصوب لفظاً ومحلاً نحو: {وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ} [الضحى: 10، 11].

والخامس: اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: أما زيداً فاضربه.

والسادس: ظرف نحو: أما اليوم فأضرب زيداً. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-712

أما كمهما يك من شيء وفا ... لتلو تلوها وجوبا ألفا

"إلا إن دخلت" الفاء "على قول قد طرح"، أي حذف، "استغناء عنه"، أي عن القول:

"بالمقول، فيجب حذفها معه" للاستغناء عنهما بالمقول، "كقوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ

اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ " بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} [آل عمران: 106] ، فـ "أكفرتم": مقول

لقول محذوف. والقول ومقوله جواب أما "أي: فيقال لهم: أكفرتم. ولا تحذف" الفاء "في

غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله": [من الطويل]

فأما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيرا في عراض المواكب

866- البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص45، والأغاني 1/ 38، وخزانة الأدب 1/ 452، والدرر 2/ 207 وبلا نسبة في أسرار العربية ص106، والأشباه والنظائر 2/ 153، وأوضح المسالك 4/ 234، والجنى الداني ص524، وسر صناعة الإعراب ص265، وشرح ابن الناظم ص509، وشرح شواهد الإيضاح ص107، وشرح شواهد المغني ص177، وشرح ابن عقيل 2/ 391، وشرح المفصل 7/ 134، 9/ 412، والمنصف 3/ 118، ومغني اللبيب ص56، والمقاصد النحوية 1/ 577، 4/ 474، والمقتضب 2/ 71، وجمع الهوامع 2/ 67.

(429/2)

والأصل: فلا قتال. فحذف الفاء ضرورة. قال أبو الفرج 1: "هذا البيت مما هجي به قديماً بنو أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس"، وعراض. بالعين المهملة والضاد المعجمة: الشق والناحية، لا جمع عرصة؛ بمهملتين؛ وهي الساحة. والمواكب جمع موكب: وهم القوم الركوب على الإبل. "أو" في "ندور، نحو" قوله -صلى الله عليه وسلم: "أما بعد! ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله". والحديث أخرجه البخاري 2، والأصل: فما بال رجال. و"ما" استفهامية مبتدأ. و"بال"، بمعنى شأن: خبرها، وإلى حذف الفاء أشار الناظم بقوله:

-713

وحذف ذي الفا قل في نثر إذا ... لم يك قول معها قد نبذا

1 الأغاني 1/ 38.

2 أخرجه البخاري في المساجد، باب ذكر البيع والشراء على المنبر، حديث رقم 444، وهو من شواهد أوضح المسالك 4/ 235، وشرح ابن الناظم ص509، وشرح ابن عقيل 2/ 392.

(430/2)

فصل في ذكر وجهي "لولا ولوما" على ما في النظم:

"ل: لولا ولوما وجهان:

أحدهما: أن يدللا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجميل الاسمية". وإليه أشار الناظم بقوله:

-714

لولا ولوما يلزمان الابتدا ... إذا امتناعا بوجود عقدا

نحو: " {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} [سبأ: 31] ، وقوله: [من الكامل]

-867

لوما الإضاحة للوشاة لكان لي ... من بعد سخطك في رضاك رجاء

وبهذا رد على المالقي، حيث زعم أن "لوما" لا تأتي إلا للتخصيص، وكون المرفوع بعد "لولا" مبتدأ هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وقيل: مرفوع بـ"لولا" أصالة، وهو قول الفراء. وقيل: مرفوع بما نبأه، وهو قول حكاة الفراء عن بعضهم. وقيل: مرفوع بفعل محذوف، وهو قول الكسائي. وعلى القول الصحيح فقال الجمهور: يجب في الخبر أن يكون كوناً مطلقاً محذوفاً، وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه.

ويجوز أن يكون كوناً مقيداً كالقيام والقعود، فيجب ذكره إن لم يعلم دليله وإلا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كوناً مطلقاً، والتقدير: لولا أنتم موجودون، ويحتمل أن يكون مقيداً. والتقدير: لولا أنتم صدقتمونا عن الهوى بعد إذ جاءنا، بدليل: {أَتَخُنْ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ} [سبأ: 32] ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد "لوما" ولم يبعد مجيئه.

867- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني 3/ 608، وشرح عمدة الحفاظ ص316،

ومغني اللبيب ص276.

(431/2)

"و" الوجه "الثاني: أن يدللا على التحضيض"، بمهملة ومعجمتين. وإليه أشار الناظم بقوله:

-715

وبهما التحضيض مز

"فيختصان بـ" الجمل "الفعلية"، لأن التحضيض طلب بحث وإزعاج. ومضمون الجملة الفعلية حادث ومتجدد، فيتعلق الطلب به، بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث. "نحو: {لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ} [الفرقان: 21] ، "و" نحو: " {لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ} [الحجر: 7] . ويساويها في "إفادة" التحضيض والاختصاص بالأفعال: هلا، وألا، وألا، بفتح أولها وتشديد اللام في الأولين وتخفيفها في الثالث: نحو: هلا ضربت زيداً، وألا أهنته، وألا شتمته فيتأدب. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-715

..... وهلا ... ألا وأولينها الفعلا

-686

..... فهلا نفس ليلي شفيها

فتقديره: فهلا كان هو، أي: الشأن. "وقد يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل" على جهة كون الاسم معمولاً للفعل. وذلك الفعل:

"إما مضمّر، نحو" قوله -صلى الله عليه وسلم- لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيب: "فهلا

بكرا تلاعبها وتلاعبك" 1 ف"بكراً": متعلق بفعل محذوف "أي: فهلا تزوجت بكراً.

أو مظهر مؤخر" عن حرف التحضيض "نحو" قوله تعالى: {وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ} "

[النور: 16] ف"لولا" بمعنى "هلا". وفي المغني 2: أنها هنا للتوبيخ.

و"إذ" متعلقة بـ"قلتم"، و"قلتم" فعل مظهر مؤخر من تقديم. و"سمعتموه" مجرور بإضافة

"إذ" إليه، "أي: هلا قلتم إذ سمعتموه". وإليه أشار الناظم بقوله:

-716

وقد يليها اسم بفعل مضمّر ... علق أو بظاهر مؤخر

868- صدر البيت:

ونبت ليلي أرسلت بشفاعة

وتقدم تخريج البيت برقم 531.

1 أخرجه البخاري في البيوع برقم 1991.

2 مغني اللبيب ص 278.

باب الإخبار بالذي وفروعه

مدخل

...

باب الإخبار بالذي وفروعه:

التي، والذي، واللتين، والذين، واللاتي. "وبالألف واللام".
وكثيراً ما يصار إلى الإخبار لقصد الاختصاص. أو تقوي الحكم، أو تشويق السامع، أو
إجابة الممتحن، أو قوة ملكة في التصرف¹ في الكلام.
"و" لذلك "يسميه بعضهم في" الصدر الأول: "باب السبك" أي سبك النحو، وهي
تسمية قديمة.

وقد بالغ فيه النحويون، ووضعوه على أبواب النحو ك: باب الفاعل، والمبتدأ والخبر
ونواسخهما، وجميع المفعولات، والتوابع، والإعمال وغير ذلك، ليحصل للطالب
بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف.

"وهو باب" واسع "وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع
التصريفون مسائل التمرين" الآتية وهي: كيف تبني من كذا مثل كذا "في القواعد
التصريفية؟

والكلام فيه في فصلين: "أحدهما: في بيان حقيقته، وثانيهما: في بيان شروط ما يخبر
عنه.

1 في "ب": "التصريف".

(433/2)

الفصل الأول في بيان حقيقته:

وهي أن تدخل¹ الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعاً على
معنى ذلك الاسم، ثم يعوض من ذلك الاسم ضميراً مكانه على حسبه في الإعراب
والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، ويكون ذلك الضمير عائداً على ذلك
الموصول، ويكون الموصول أيضاً مطابقاً للضمير فيما تقدم. ثم يصير ذلك الاسم الذي
أردت الإخبار عنه خبراً عن الموصول، وباقي الجملة صلة الموصول.
وبيان ذلك أنك "إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد" المبتدأ "من قولنا2: زيد منطلق

بالذي؟ متعلق بتخبر. "فاعمد إلى ذلك الكلام" الذي فيه زيد. "فاعمل فيه أربعة أعمال:

أحدها: أن تبتدئه بموصول "يكون في موضع رفع بالابتداء" مطابق "ذلك الموصول" ل: زيد، في إفراده وتذكيره. وذلك المطابق ل: "زيد" فيما ذكر "هو: الذي" الواقع في الابتداء.

العمل "الثاني: أن تؤخر زيداً إلى آخر التركيب"، لأنك تريد أن تجعله خبراً عن الموصول. العمل "الثالث: أن ترفعه"، أي زيداً، "على أنه خبر للذي" 3.

العمل "الرابع: أن تجعل في مكانه"، أي مكان زيد. "الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه و" في "إعرابه، فتقول: الذي هو منطلق زيد"، فالموصول وهو "الذي: مبتدأ" فمن حيث كونه موصولاً، يحتاج إلى صلة وعائد، ومن حيث كونه مبتدأ، يحتاج إلى خبر "و" جملة: "هو منطلق، مبتدأ وخبر" على الترتيب، "والجملة"

1 في "ب": "يدخل".

2 في "ب": "قولك".

3 في "ب": "الذي".

(434/2)

من المبتدأ والخبر "صلة الذي، والعائد منها" إلى الموصول، "الضمير" المرفوع على الابتداء "الذي جعلته خلفاً عن زيد في إعرابه "الذي هو الآن"، وهو زيد، "كمال الكلام". وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-717

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر ... عن الذي مبتدأ قبل استقر

-718

وما سواهما فوسطه صله ... عائدها خلف معطي التكمله
"وقد تبين بما شرحناه، أن زيداً" في المثال المذكور "مخبر به، لا عنه، وأن الذي بالعكس" أي: مخبر عنه لا به. "وذلك خلاف ظاهر السؤال"، وهو قولهم: كيف تخبر عن زيد من قولنا: زيد منطلق، بالذي؟ فظاهر هذا السؤال أن زيداً، مخبر عنه، وأن الذي مخبر عنه، "فوجب تأويل كلامهم على" أوجه:

أحدها: لابن عصفور: أنهم أرادوا بقولهم: الإخبار بالذي، أن تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الإخبار: الذي، فعبر عن المسمى: بالذي. فإذا قيل: أخبر عن زيد بالذي، كان على "معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي".
وثانيهما لابن الضائع، بمعجمة فمهملة، الأقرب أن يكون الكلام محمولاً على المعنى، وذلك أن زيداً هو المخبر عنه في الحقيقة. وإن كان في اللفظ خبراً، فعبروا عنه بأنه مخبر عنه نظراً إلى الحقيقية.

وثالثها: أنه على القلب وأن "عن" بمعنى الباء، ورابعها: أنه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، صح أن يطلب عليه أنه مخبر عنه، وإذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعاً على حدة، أو مؤنثاً، جيء بالموصول على وفقه، لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-720

وبالذين والذين والتي ... أخبر مراعيًا وفاق المثبت
"تقول في نحو: بلغت من أخويك إلى العميرين؛ بكسر الراء؛" رسالة، إذا أخبرت عن التاء "من بلغت،" بالذي: الذي بلغ من أخويك إلى العميرين رسالة أنا". فالذي: مبتدأ، وأنا: خبره، وما بينهما صلة، وعائدها ضمير مستتر في بلغ لأنه أمكن اتصاله فلا يعدل إلى انفصاله.

"فإذا أخبرت عن أخويك" بالثنائية "قلت: اللذان بلغت منهما إلى العميرين رسالة أخواك"، فاللذان: مبتدأ، وأخواك: خبره، وما بينهما صلة وعائدها ضمير الثنائية

(435/2)

المجرور بـ"من". "أو" أخبرت عن "العميرين" بالجمع "قلت: الذين بلغت من أخويك إليهم رسالة العمرون". فالذين مبتدأ، والعمرون. خبره، وما بينهما صلة، وعائدها ضمير الجمع المجرور بـ"إلى". "أو" أخبرت "عن الرسالة قلت: التي بلغتها من أخويك إلى العميرين رسالة" بالرفع، فالتى، مبتدأ: ورسالة: خبره، وما بينهما صلة، وعائدها الهاء من: بلغتها، وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منفصلاً ويكون التقدير: التي بلغت من أخويك إلى العميرين إياها رسالة.

لكن حيث أمكن 1 الاتصال "فتقدم الضمير وتصله" بالفعل، "لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول" عنه "إلى الفصل" إلا في الضرورة، "وحينئذ"، أي حين إذ قدمته ووصلته

"فيجوز" لك "حذفه" وإثباته "لأنه عائد متصل منصوب بالفعل" وتقدم في باب الموصول أن العائد إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل، جاز حذفه نحو: {وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ} [يس: 35] وشرط الضمير العائد إلى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلقاً عن حاضر². وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطاب. فتقول في الإخبار عن تاء المخاطب: الذي ضربت أنت. ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم نحو: الذي قمت أنا، إذ لا فرق. ورد بأنه يلزم أن تكون فائدة الخبر ما صلة في المبتدأ، وذلك خطأ، والخبر في هذا الباب واجب³ التأخير عند الجمهور، ونقل ابن العلي عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبراً عن الذي أو مبتدأ⁴.

1 في "ب"، "ط": "أمكنك".

2 سقط من "ب".

3 في "ب": "جائز".

4 انظر الارتشاف 6/2.

(436/2)

الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه:

فيجب استحضارها عند إرادة الإخبار:

"اعلم أن الإخبار إن كان بالذي أو أحد¹ فروعها" من التأنيث والتثنية والجمع.

"اشتراط للمخبر عنه سبعة شروط:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير"، لما مر من أنه يجب تأخيره. "فلا يخبر عن أيهم" في الاستفهام "من قولك: "أيهم في الدار؟" لأنك تقول حينئذ: "الذي هو في الدار أيهم". فتزيل الاستفهام عن صدريته". وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو: أيهم الذي هو في الدار ف"أيهم": خبر مقدم، و"الذي": مبتدأ مؤخر. وقال ابن الصائغ: بل "أيهم" مبتدأ، و"الذي": خبره.

والأقرب قول ابن عصفور، وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقاً². وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام و"أسماء الشرط، و"كم" الخبرية، و"ما" التعجبية، وضمير الشأن"، على القول بأن له صدر الكلام. "لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا" من إزالة ما له صدر الكلام عن صدريته، وبيان ذلك أنك تقول في الإخبار عن اسم الشرط من

قولنا: "أيهم يكرمني أكرمه": الذي هو يكرمني أكرمه أيهم 1. وعن "كم" الخبرية من قولنا: كم عبد ملك؟ [الذي إياه عبد ملك] 3 كم. وعن "ما" التعجبية من قولنا: "ما أحسن زيدًا": الذي هو أحسن زيدًا ما. وعن ضمير الشأن من قولنا: "هو زيد قائم": الذي هو زيد قائم هو. فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته، وثم مانع آخر وهو أن الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله.

1 سقط من "ب".

2 انظر الارتشاف 5 / 2.

3 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

(437/2)

أما في مسألة الاستفهام فلأن الضمير لا يستفهم به، وأما في مسألة الشرط فلأن الضمير لا يجزم، وأما في مسألة "كم" فلأن الضمير لا يضاف. وأما في مسألة "ما" التعجبية فلأن الضمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجب، وأما في مسألة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول.

"وفي التسهيل 1 أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه، التأخير. وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من: "قمت"، يخبر عنها مع أنها لا تتأخر، ولكن يتأخر خلفها، وهو الضمير المنفصل. تقول "إذا أخبرت عن التاء من "قمت": "الذي نام أنا". فعلى هذا يصير المتصل منفصلاً لكونه خبراً ويصير المتكلم غائباً لعوده على: الذي فلذلك عزاه للتسهيل.

الشرط "الثاني: أن يكون" المخبر منه "قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز" مما هو ملازم للتنكير. "لأنك لو قلت في: جاء زيد ضاحكاً"، وفي: "ملك تسعين نعجة": "الذي جاء زيد إياه ضاحك"، والتي ملكت تسعين إياها نعجة، "لكنك [قد] 2 نصبت الضمير "في الأول" على الحال"، وفي الثاني على التمييز، "وذلك ممتنع، لأن الحال" والتمييز كل منهما "واجب التنكير، وكذا القول في نحوه. وهذا القيد" 3: وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله:

-721

قبول تأخير وتعريف لما ... أخبر عنه ههنا قد حتما

"لم يذكره" [الناظم] 4 "في التسهيل" بهذا اللفظ، وذكر بلفظ غيره فقال 1: منوباً عنه بضمير. قال شراحه، أبو حيان 5 ومتابعوه: المرادي 6 وابن عقيل 7 وناظر الجيش والسمين واللفظ له.

قوله: منوباً عنه بضمير، أي عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه. وتحرز بذلك من الأسماء التي يجوز إضمارها 8، كالحال والتمييز، والأسماء العاملة عمل الفعل،

1 التسهيل ص 251.

2 إضافة من "ط": وأوضح المسالك 4 / 240.

3 في "ط": "التقييد".

4 إضافة من "ب"، "ط".

5 الارتشاف 2 / 3.

6 شرح المرادي 4 / 297.

7 شرح ابن عقيل 2 / 410.

8 في "أ": "إظهارها".

(438/2)

نحو: اسم الفاعل واسم المفعول. وأمثلة المبالغة، والمصادر، والصفات المشبهة، وأسماء الأفعال. انتهى.

الشرط "الثالث: أن يكون" المخبر عنه "قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي" في صحة وقوعه قبل الإخبار، كزيد من: "ضربت زيداً"، فإنه يصح وقوع عمرو مثلاً موقعه في تركيب آخر، فتقول: ضربت عمراً، بخلاف الهاء في: "زيد ضربه"، فلا يصح وقوع أجنبي موقعها لفوات العائد إلى المبتدأ. "فلا يخبر عن الهاء من نحو: "زيد ضربته"، لأنها لا يستغنى عنها بالأجنبي، ك: "عمرو وبكر" لما ذكرنا.

"وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك، لأنك لو أخبرت عنه لقلت: الذي زيد ضربته هو، فالضمير المنفصل" وهو "هو" المتأخر في آخر التركيب، "هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن" وهو الهاء، "خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بالفعل، ففصلته وأخرته.

ثم هذا الضمير "المنصوب" المتصل، وهو الهاء من ضربته. "إن قدرته رابطاً للخبر

بالمبتدأ، الذي هو: زيد، بقي الموصول"، وهو الذي "بلا عائد، وإن قدرته عائداً على الموصول، بقي الخبر بلا رابط"، ولا سبيل إلى كونه عائداً عليهما، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا¹ من جهة الصناعة، وأما من جهة المعنى فقال: الفارسي: لا فائدة في هذا الإخبار، لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ، فهو كقولك: الذاهب جاريته صاحبها. انتهى.

الشرط "الرابع: أن يكون" المخبر عنه "قابلاً للاستغناء عنه بالمضمّر، فلا يخبر [عن المجرور] 2 بـ"حتى"، أو بـ"مذ"، أو بـ"منذ" لأنهن لا يجرون إلا الظاهر، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه؛ كما تقدم" أول الباب: فلا يخبر عن رأسها من قولك "أكلت السمكة حتى رأسها"، بالجر، فلا تقل: الذي أكلت حتاه رأسها، ولا عن يومين من قولنا: "ما رأيته مذ أو منذ يومين"، فلا تقل: اللذان، ما رأيته مذهما، أو منذهما، يومان، لأن "حتى" و"مذ" و"منذ" لا يجرون ضميراً. وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله:

-722

كذا الغنى عنه بأجنبي أو ... بمضمّر شرط.....

1 سقط من "ب".

2 إضافة من "ط"، وفي أوضح المسالك 4/ 240: "عن الاسم المجرور".

(439/2)

وكذلك لا يجوز الإخبار عن مضاف دون مضاف إليه، ولا عن مصدر عامل دون معموله، ولا عن موصوف دون صفته¹، ولا عن صفة دون موصوفها.

"ف" على هذا "إذا قيل: "سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم"، جاز الإخبار عن زيد" خاصة. "وامتنع الإخبار عن الباقي، لأن الضمير "يخلف زيداً و"لا يخلفهن". تقول في الإخبار عن زيد: "الذي سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد". ولا تقل في الإخبار عن الأب وحده: "الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم أب" ولا عن قرب: "الذي سر أبا زيد هو من عمرو الكريم قرب". ولا عن عمرو: "الذي سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو". ولا عن الكريم: "الذي سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم". أما: "الأب" فلأن الضمير "الحال محله" لا يضاف، وأما "القرب" فلأن الضمير "الحال محله

"لا يتعلق به جار ومجرور وغيره" من المعمولات، عند البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر، "وأما، "عمرو الكريم" فلأن الضمير "الحال محل عمرو، "لا يوصف، و" الضمير الحال محل الكريم، "لا يوصف به، نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً". وهما: "أبا زيد"، أو عن العامل ومعموله معاً، وهما: "قرب من عمرو" أو عن الموصوف وصفته، وهما: "عمرو الكريم". "فأخبرت ذلك" المخبر عنه برمته، "وجعلت مكانه ضميراً" مطابقاً له في معناه وإعرابه، "جاز" ذلك، "فتقول في الأخبار عن المتضايقين" وهما: أبا زيد: "الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد، وكذا الباقي". فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله: "الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم". ففي: "سر"، ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن: "قرب" وكان القياس أن يوضع في محله، لكن ضرورة الاتصال ألجأت إلى تقديمه³ واتصاله بعامله، فاستتر فيه. وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته معاً وهما: عمرو الكريم: الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم.

الشرط "الخامس: جواز وروده في الإثبات، فلا يخبر عن: أحد، من نحو:

1 في "ب": "موصوفه".

2 في "ط": "ويأباه".

3 في "أ": "تقدمه".

(440/2)

"ما جاءني أحد"، لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحد، لزم وقوع: "أحد" في الإيجاب، فإنه خبر "الذي"، وفاعل "جاءني"، ضمير مستتر فيه، وهو ضمير "أحد". ونص في التسهيل في باب العدد¹ على أن نفي ضمير: أحد، مسوغ لوقوع: أحد في الإيجاب، كقوله: [من الطويل]

-869

إذا أحد لم يعنه شأن طارق
فإن قلت: الضمير في جاءني يعود على الموصول، لا على: أحد، قلت: أحد: خبر الموصول، والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ.
الشرط "السادس: كونه في جملة خبرية، فلا يخبر عن الاسم" المعمول لفعل طلب

كالواقع "في مثل: اضرب زيدًا"، فلا تقل في الإخبار عن زيد: الذي أضربه زيد.
"لأن الطلب لا يقع صلة" للموصول، لما مر في بابه.
الشرط "السابع: أن لا يكون" المخبر عنه "في إحدى جملتين مستقلتين"، ليس في
الأخرى منهما ضميره، ولا بين الجملتين عطف بالفاء. وذلك "نحو: زيد من قولك: قام
زيد وقعد عمرو". فلا يقال: الذي قام وقعد عمرو زيد، لأن جملة: "قعد عمرو" ليس
فيها ضمير يعود على الموصول، ولا هي معطوفة بالفاء، فلا يصلح أن تكون معطوفة
على جملة الصلاة، "بخلاف" ما إذا كان في إحدى جملتين غير مستقلتين، كالشرط
والجزاء، نحو: إن قام زيد قعد عمرو". فيحوز الإخبار عن زيد، فتقول: الذي إن قام
قعد عمرو وزيد، لأن الشرط والجزاء كالجملتين الواحدة، بخلاف ما إذا كان في إحدى
جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء، فإنه يجوز الإخبار
لحصول الرابط 2 بين الجملتين بالضمير أو بالفاء.
فالأول: كالمتنازع فيه من نحو: "ضربني وضربت زيدًا"، ونحو: "أكرمني وأكرمته عمرو"
تقول في الإخبار عن زيد: "الذي ضربني وضربته زيد"، وعن عمرو: "الذي أكرمني
وأكرمته عمرو".
والثاني: كأحد المرفوعين، من نحو: "يطير الذباب فيغضب زيد"، تقول في الإخبار عن
الذباب "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"، وفي الإخبار عن زيد: "الذي

1 التسهيل ص 118-119.

869- عجز البيت: "لعدم فإننا مؤثروه على الأهل"، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل
407 / 2.

2 في "ب": "الربط".

(441/2)

يطير الذباب فيغضب زيد"، ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما، لأن ما في
الفاء من معنى السببية نزلهما 1 منزلة الشرط والجزاء، فجاز لذلك قولك: "الذي إن يطر
فيغضب زيد الذباب".
"وإن كان الإخبار بالألف واللام، اشترط عشرة أمور: هذه السبعة، وثلاثة آخر وهي:
أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية، وأن يكون فعلها متصرفًا" ليصاغ منه الوصف

الصريح، وأن يكون الفعل مقدماً غير مسبوق بشيء. وفي بعض النسخ مثبتاً. "فلا يخبر
ب"أل" عن زيد من قولك: زيد أخوك"، لأنه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة "أل" "ولا
من قولك: عسى زيد أن يقوم"، لأن الفعل جامد. "ولا من قولك: ما زال زيد عالماً،
لأن الفعل غير مقدم، بل النفي متقدم عليه، و"أل" لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي
ولا غيره، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-723

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما ... يكون منه الفعل قد تقدما

-724

إن صح صوغ صلة منه لأل ...
فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو: ضرب زيد، فتقول: المضروب زيد،
"ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك: وقى الله البطل. فتقول "إذا أخبرت
عن الفاعل: "الواقى البطل الله، و" تقول إذا أخبرت عن المفعول: "الواقى الله البطل"،
برفع الأول على الفاعلية، والثاني على الخبرية. "ولا يجوز لك أن تحذف الهاء" من:
"الواقى"، خلافاً للشارح²، "لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في الضرورة كقوله:
[من البسيط]

-870

ما المستفزع الهوى محمود عاقبة ... ولو أتبح له صفو بلا كدر
أي: المستفزه.

1 في "ب": "نزلتهما".

2 في شرح ابن الناظم ص516: "ولك أن تحذف الهاء".

-870- تقدم تخريج البيت برقم 123.

(442/2)

فصل:

"وإذا رفعت 1 صلة: أل" اسما ظاهراً، كالمثال المتقدم، فلا إشكال فيه، وإذا رفعت
"ضميراً"، فلا يخلو إما أن يكون "راجعاً إلى نفس: أل" وإما أن يكون راجعاً إلى غيرها.
فإن كان راجعاً إلى نفس "أل". "استتر" ذلك الضمير "في الصلة" وجوباً، "ولم يبرز"

لكون الصفة جارية على من هي له. "تقول في الإخبار عن التاء من: بلغت" من أخويك إلى العمرين رسالة"، "في المثال المتقدم: "المبلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا". ففي "المبلغ" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، ولم يبرز "لأنه في المعنى لـ"أل"، لأنه أي الضمير المستتر، "خلف عن ضمير 2 المتكلم" المؤخر للمجوعول خبراً، "و"أل" للمتكلم، لأن خبرها "أنا" وهو ضمير المتكلم. والمبتدأ في هذا الباب "نفس الخبر"، والصفة نفس 3 موصوفها، فيكون الضمير المستتر في: المبلغ يرجع إلى "أل"، فلذلك وجب استتاره. "وإن رفعت صلة "أل" ضمير" راجعا "لغير" "أل" وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر [من] 4 أن الصلة 5 إذا جرت على غير من هي له، امتنع أن ترفع ضمير مستتر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-725

وإن يكن ما رفعت صلة أل ... ضمير غيرها أبين وانفصل
"ما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال" المتقدم، "تقول في الإخبار عن الأخوين:
"المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة أخواك"، و"تقول في الإخبار عن العمرين: "المبلغ
أنا من أخويك إليهم رسالة العمرون، و"تقول في الإخبار عن الرسالة: المبلغها أنا من
أخويك إلى العمرين رسالة"، بالرفع 6.

1 في "ب": "وقعت".

2 سقط من "ب".

3 في "أ": "نحو".

4 إضافة من "ب"، "ط".

5 في "أ": "الصفة".

6 انظر شرح ابن الناظم ص 516، وشرح ابن عقيل 2/ 404.

(443/2)

ف"أنا" فيهن فاعل المبلغ، وهو ضمير منفصل لأنه لغير "أل" وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم، لأن فعله مسند إلى المتكلم في: بلغت، "و"أل" فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته، وهو: الأخوان في الأول: والعمرون في الثاني، والرسالة في الثالث، ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره.

تقول في الإخبار بـ"أل" عن المتنازع فيه من نحو: ضربت وضربني زيد: "الضارب أنا والضاري زيد". وإنما أبرزنا فاعل الأول لأن "أل" الأولى، كـ"أل" الثانية في أنها نفس الخبر الذي هو: زيد. والضرب الأول ليس لزيد.

وتقول في الإخبار بـ"أل" عن غير المتنازع فيه على رأي الأخفش فإنه يغير الترتيب بأن يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولاً للأول بعدما كان معمولاً للثاني، إذا أخبرت عن التاء من: "ضربت"، في المثال المذكور: "الضارب زيداً، والضاربة هو أنا". قدمت "زيداً" وجعلته لأول المتنازعين لأنه كان يطلبه منصوباً، وأضمرت في الوصف الأول ضميراً غائباً عائداً على "أنا" عوضاً عن التاء¹ المخبر عنها، ليصح له² أن يعود على الموصول، فاستتر في الوصف بجريانه على ما³ هو له، لأن "أل" نفس "أنا" لأن الذي فعل الضرب هو "أنا" في المعنى. ثم جئت بموصول ثان لأن "أل" لا تفصل من صلتها، فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة لـ"أل"، وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود إلى "أل"، وفصلت ضمير الفاعل وهو "هو" لأن الصفة جرت على غير صاحبها، لأن "أل" نفس "أنا". والذي فعل الضرب ثانياً إنما هو زيد، كما أن فاعل الضرب في الجملة الأولى⁴ هو المتكلم. وهذا أولى مما ذهب إليه المازني من مراعاة الترتيب الأصلي بأن يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر⁵، لفظاً ومعنى، فعلى هذا تقول في الإخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور: "الضاربة أنا هو، والضاربة زيد أنا". ووجهه أنا أخبرنا أولاً عن الفاعل، وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخبرناه، وأوقعنا "أل" الأولى على المضروب، كما أوقعنا "أل"⁶

1 في "أ": "الياء".

2 سقط من "ب".

3 في "ب"، "ط": "من".

4 سقط من "ب".

5 في "ب": "الأول".

6 سقط من "ب".

الثانية على الضارب. ثم وصلنا 1 صلته بضمير المفعول العائد على "أل"، ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له، ثم جئنا بضمير المفعول خبراً عن الموصول الأول، ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود 2 على "أل"، وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد، ثم جئنا بالمخبر عنه وهو: أنا. ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه بما 3 تقدم: عليك مؤاخذه من ثلاثة أوجه. أحدها: أنك سئلت عن الإخبار عن الفاعل، فأخبرت عن المفعول في الجملة الأولى، وعن الفاعل في الجملة الثانية. والوجه الثاني: أنك أخرت المخبر عنه من الجملة الأولى التي كان فيها، إلى الجملة الأخرى بعدها. والوجه الثالث: أن قولك: "هو" في الجملة الأولى لا يعلم له مرجع إلا بتقديم الجملة الثانية، والغرض أنها متأخرة. واختار الموضح في الحواشي أن يقال: الضاربه أنا والضاربه زيد أنا. فتأتي للوصف الأول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء. وتفصل الفاعل وهو "أنا" وتجعله خبراً وتجعل مكان التاء التي فصلتها ضميراً مثلها في المعنى والإعراب، لكن تجعله غائباً ليعود على الموصول. وتجعله مستتراً، لأن "أل" هي نفس الخبر الذي هو "أنا" والضرب فعل المتكلم، فجرت الصفة على صاحبها، وتأتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد، وزيد: الفاعل، وأنا: الخبر، انتهى.

1 في "أ": "فصلنا".

2 في "أ"، "ب": "ليعود".

3 في "ط": "كما".

(445/2)

باب العدد

مدخل

...

باب العدد:

بفتحيتين، وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته، القريبتين أو البعيدتين على السواء،

[ك: الاثنين] 1 فإن حاشيته السفلى واحد2، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان، وهو المطلوب. ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا. والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود، كما يقال الجمع، للفظ الدال على الجماعة.

"اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين: أحدهما: أنهما يذكران مع المذكر، فتقول: واحد، اثنان، ويؤنثان مع المؤنث، فتقول: واحدة، واثنان"، على لغة الحجازيين، و"ثنتان" على لغة بني تميم.

ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقاً، والعشرة إذا ركبت، فتقول: الجزء الثالث والثالث عشر، والمقامة الثالثة والثالثة عشرة. "والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك"، فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث. "فتقول: ثلاثة رجال بالتاء، وثلاث إماء3، بتركها. قال الله تعالى: {سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ} " [الحاقة: 7] . وقال ابن مالك4. وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم، لأن

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 في "ط": "واحدة".

3 سقط من "ب".

4 شرح التسهيل 2/ 397.

(446/2)

الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات ك: "زمرة وأمة وفرقة"، فالأصل أن تكون1 بالتاء لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته. انتهى.

"و" الحكم "الثاني" من حكمي2 واحد واثنين: "أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود، لا تقول: واحد رجل، ولا: اثنا رجلين، لأن قولك: رجل، يفيد الجنسية والوحدة وقولك: رجلان، يفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما"، فأما قوله: [من الرجز]

..... ثنتا حنظل

فقيل 3.

وأما البواقي، وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما، فلها ثلاثة أحوال: الأول: أن يقصد بها العدد المطلق. والثاني: أن يقصد بها معدود ولا يذكر، والثالث: أن يقصد بها معدود ويذكر.

فأما لو قصد بها العدد المطلق، فإنها كلها بالتاء، نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا تنصرف لأنها أعلام مؤنثة، خلافاً لبعضهم؛ وأما إذا أريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ.

1 في "ب": "يكون".

2 في "أ": "حكم".

871- تمام الرجز:

كأن خصييه من التدلل ... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
وهو لخطام الجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في خزانة
الأدب 7/ 400، 404، وجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في
الدرر 1/ 532، وللشماء الهذلية في خزانة الأدب 7/ 526، 529، 531، وبلا
نسبة في إصلاح المنطق 189، وتاج العروس "دل" "هدل" "ثنى" "خصى"، وتهذيب
اللغة 6/ 199، 7/ 478، وخزانة الأدب 7/ 508، وديوان الأدب 4/ 11، وشرح
ابن الناظم ص 518، وشرح أبيات سيبويه 2/ 361، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص 1847، وشرح المفصل 4/ 143، 144، 6/ 16، 18، والكتاب 3/ 569،
624، وكتاب العين 4/ 25، 287 ولسان العرب 11/ 249 "دل"، 692 "هدل"،
14/ 117 "ثنى"، 230، "خصا"، والمخصص 12/ 110، 16/ 98، 17/ 100،
والمقتضب 2/ 156، والمنصف 2/ 131، وجمع الهوامع 1/ 253.
3 وقيل: "ضرورة". انظر شرح ابن الناظم ص 518، وجمع الهوامع 1/ 253، والدرر
1/ 532، والارتشاف 1/ 358.

(447/2)

فالفصح أن تكون 1 بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث، كما لو ذكر المعدود: فتقول:
"صمت خمسة"، تريد أياماً، و"سهرت خمسة"، تريد ليالي.

ويجوز أن تحذف التاء كما2 في المذكر، كالحديث: "ثم أتبعه بست من شوال"، وأما إذا قصد بها معدود وذكر. "فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً، ذلك لأن قولك: "ثلاثة" يفيد العدة دون الجنس. وقولك: "رجال"، يفيد الجنس دون العدة، فإذا قصدت الإفادتين، وهما العدة والجنس. "جمعت بين الكلمتين" وهما: العدد والمعدود. فقتل: ثلاثة رجال. وثلاث إماء، بالتاء مع المذكر، وبعدها مع المؤنث، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-726

ثلاثة بالتاء قل للعشره ... في عد ما آحاده مذكره

-727

في الضد جرد.....

1 في "أ": "يكون".

2 سقط من "ب"، "ط".

(448/2)

فصل:

ألفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع:

مفرد، وهو عشرة ألفاظ: واحد واثنان1 وعشرون وتسعون وما بينهما.

ومضاف، وهو أيضاً عشرة ألفاظ. مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما.

ومركب، وهو تسعة ألفاظ: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما.

ومعطوف وهو: أحد وعشرون، وتسعة وتسعون وما بينهما، فمميز العشرين، والتسعين

وما بينهما، والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما، والأحد والعشرين، والتسعة

والتسعين وما بينهما، مفرد منصوب. و"مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم

جنس". وهو ما يفرق بينه وبين مفردة بالتاء غالباً. "ك: "شجر وقمر". أو اسم جمع"،

وهو ما دل على الجمع، وليس له مفرد من لفظه غالباً، "ك: "قوم ورهط"، خفض

ب"من" تقول: "ثلاثة" من الشجر غرستها"، و"خمس" من التمر "أكلتها"، و"عشرة من

القوم" لقيتهم"، و"تسعة من الرهط صحبتهم". "قال الله تعالى: {فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ}

" [البقرة: 260] . وعلل الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قد يقع على

الواحد، ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه.
 قال الموضح في الحواشي: قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة، فإن صيغته كصيغة الواحد، وإن كان لا ينطبق 2 على الواحد، والدليل على أنه يعامل لفظاً معاملة الواحد، أنه قد يعود عليه ضمير الواحد، ويفرد الخبر عنه، نحو: الركب سائر. انتهى.
 "وقد يخفض" مميز اسمي الجنس والجمع، "بإضافة العدد" إليه، فاسم الجمع "نحو: {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ} [النمل: 48]. وفي الحديث: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة" 3. وقال الشاعر: [من الوافر]

1 في "أ"، "ط": "اثنتان.

2 في "أ"، "ط": "ينطلق".

3 أخرجه البخاري برقم 1340، 1390، ومسلم في أول كتاب الزكاة برقم 979.

(449/2)

-872

ثلاثة أنفس وثلاث ذود ... لقد جار الزمان على عيالي
 والذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها. كذا في الصحاح 1. وذاله الأولى معجمة، والثانية مهملة. و"الأنفس": جمع نفس، وهي مؤنثة، وإنما أنت عددها، لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان قاله المرادي 2. واسم الجنس كقول جندل بن المثنى: [من الرجز]

-873

كأن خصييه من التدلذل ... ظرف عجوز فليه ثنتا حنظل
 ف"حنظل": اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد: {تِسْعَةُ رَهْطٍ} [النمل: 48] قاله الموضح، واتفق الجميع على الخفض بـ"من". وأما بالإضافة ففيه مذاهب:
 أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام الموضح هنا 3، تبعاً لابن عصفور 4.
 والثاني: الاقتصار على ما سمع، وهو مذهب الأكثرين 5.
 والثالث: التفصيل في اسم الجمع، فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو: "نفر ورهط، وذود"، جاز. وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير، كـ: "قوم ونسوة"، لم يجز.
 حكاها الفارسي عن أبي عثمان المازني. وعلمه المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لما

يدل على الكثرة، وأما: {ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ} [البقرة: 228] فمسموع. انتهى.
"وإن كان" مميزها "جمعاً، خفض بإضافة العدد إليه، نحو: ثلاثة رجال"
وثلاث إماء، "ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما" باعتبار

872- البيت للحطيئة في ديوانه 270، والأغاني 2/ 144، والإنصاف 2/ 771،
وخزانة الأدب 7/ 367، 369، 394، والخصائص 2/ 412، والكتاب 3/ 565،
ولسان العرب 3/ 168، "ذود"، 6/ 235 "نفس"، ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيره في
الدرر 1/ 534، ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية 4/ 485، وبلا نسبة في
أوضح المسالك 4/ 246، والدرر 2/ 490، 540، وشرح ابن الناطم 519، وشرح
الأشموني 2/ 620، ومجالس ثعلب 1/ 304، وجمع الهوامع 1/ 253، 2/ 170.
1 الصحاح "ذود".

2 شرح المرادي 4/ 304.

873- تقدم تخريج البيت برقم 871.

3 سقط من "ط".

4 المقرب 2/ 305.

5 انظر الارتشاف 1/ 358.

(450/2)

عود الضمير عليهما 1، تذكيراً وتأنيثاً، "فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما" 2،
مذكراً، أنت العدد، وإن كان مؤنثاً ذكر.

"فتقول" في اسم الجنس: "ثلاثة من الغنم" عندي، "بالتاء" في ثلاثة، "لأنك تقول: غنم
كثير، بالتذكير" للضمير المستتر في: كثير، "وثلاث من البط، بترك التاء" من ثلاثة 3،
"لأنك تقول: بط كثيرة، بالتأنيث" للضمير المستتر في: كثيرة.

"و" تقول: "ثلاثة من البقر"، بالتاء، "أو: ثلاث"، بتركها، "لأن" ضمير البقر يجوز فيه
التذكير والتأنيث باعتبارين، وذلك أن 4 "في البقر لغتين: التذكير والتأنيث، قال الله
تعالى: {إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا} [البقرة: 70] بتذكير الضمير، "وقرى: تشابهت"
بتأنيثه 5.

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاثة أنواع: ما فيه لغتان، التذكير فقط [وهو:

الغنم. وما فيه لغة التأنيث فقط وهو: البط، وما فيه لغتان، التذكير والتأنيث وهو: البقر، ولم يمثل [6 لاسم الجمع، وفصل فيه ابن عصفور فقال 7: إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر ك: القوم والرهط والنفر. وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث ك: الجامل والباقر.

"و" التذكير والتأنيث "يعتبران مع الجمع بحال مفردة" فإن كان مفردة مذكراً أنت عدده، وإن كان مؤنثاً ذكر، "فلذلك تقول: إصطبلات" جمع إصطبل، بقطع الهمزة المكسورة. "وثلاثة حمامات" جمع حمام؛ بتشديد الميم؛ "بالتاء فيهما" اعتباراً بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران، ولا تقول: ثلاث، بتركها؛ "اعتباراً بالجمع، خلافاً للبغداديين" والكسائي 8. ونقل سيبويه والفرء أن كلام العرب على خلاف ذلك 9.

1 في "ب": "إليهما".

2 في "ب": "ضميرها".

3 في "أ"، "ب": "ثلاث".

4 في "ب": "لأن".

5 في البحر المحيط 1/ 254، وتفسير القرطبي 1/ 452، أنها قراءة أبي.

6 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

7 المقرب 2/ 306-307.

8 الارتشاف 1/ 361.

9 الكتاب 3/ 561-562.

(451/2)

وتقول: ثلاث سحابات؛ بترك التاء؛ اعتباراً بالسحابة فإنها مؤنثة، "ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه" في التأنيث والتذكير "حتى يقال: ثلاث طلحات؛ بترك التاء" نظراً إلى تأنيث لفظ واحد وهو: طلحة، "ولا" يعتبر "حال معناه" تذكيراً وتأنيثاً، "حتى يقال: ثلاث أشخاص؛ بتركها" أيضاً؛ نظراً إلى تأنيث معنى واحد وهو شخص، "تريد: نسوة"، لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث 1. "بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره، فيعكس حكمه في العدد، فكما تقول: طلحة حضر، وهند شخص جميل، بالتذكير فيهما تقول: ثلاثة طلحات، وثلاثة أشخاص؛ بالتاء فيهما؛ فأما قوله"

وهو عمر بن أبي ربيعة: [من الطويل]

-874

فكان مجني دون من كنت أتقى ... ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
"فضرورة".

وكان القياس فيه: ثلاثة شخوص؛ بالتاء؛ ولكنه كنى بالشخوص عن النساء. "والذي سهل ذلك قوله: كاعبان ومعصر"، أي: هن كاعبان ومعصر، "فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد" وهو التأنيث. "ومع ذلك فليس بقياس خلافاً للناظم"، بل قال 2: إن اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى، ترجح. والكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود. والمعصر؛ بضم الميم وكسر الصاد المهملة، الجارية أول ما أدركت، سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب، قاله الخليل. "وإذا كان المعداد صفة" منونا موصوفها، "فالمعتبر" في التذكير والتأنيث "حال الموصوف المنوي لا حالها". فإن كان الموصوف مذكراً، أنث العدد، وإن كان مؤنثاً ذكر. "قال الله تعالى: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا} [الأنعام: 160] بترك التاء؛ لأن الموصوف مؤنث، "أي: عشر حسنات أمثالها، ولولا ذلك" الاعتبار "لقل: عشرة" بالتاء "لأن المثل" الذي هو

1 في شرح ابن الناظم ص 519: "الشخص مؤنثة"، وفي الكتاب 3/ 562: "الشخص اسم مذكر".

874- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص 100، والأشبه والنظائر 5/ 48، 129، والأغاني 1/ 90، وأمالى الزجاجي ص 118، والإنصاف 2/ 770، وخزانة الأدب 5/ 3210، 312، 7/ 394، 396، 398، والخصائص 2/ 417، وشرح أبيات سيبويه 2/ 366، وشرح شواهد الإيضاح 313، والكتاب 3/ 566، ولسان العرب 7/ 45، "شخص"، والمقاصد النحوية 4/ 483، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 104، وأوضح المسالك 4/ 251، وشرح ابن الناظم ص 519، وشرح الأشموني 3/ 620، وشرح عمدة الحفاظ ص 519، وعيون الأخبار 2/ 174، والمقتضب 2/ 148، والمقرب 1/ 307.

2 شرح الكافية الشافية 3/ 1664.

(452/2)

واحد الأمثال "مذكر. و" تقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرده. "تقول: عندي ثلاثة ربعات، بالتاء" في ثلاثة "إن قدرت" الموصوف "رجالا، وبتركها إن قدرت" [الموصوف] 1 "نساء"، لأن ربعات؛ بفتح الباء؛ في الأصل اسم. ثم استعملت في الصفة، وهي جمع ربعة؛ بسكونها؛ يوصف به المذكر والمؤنث. يقال: رجل ربعة وامرأة ربعة: وهي المربع لا طويل ولا قصير.

واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته. "ولهذا" ترى العرب "يقولون: ثلاثة دواب؛ بالتاء؛ إن 2 قصدوا ذكورا، لأن الدابة" وهي لغة كل ما يدب على الأرض "صفة في الأصل" غلبت عليها الاسمية. "فكأنهم قالوا: ثلاثة أحمره"، جمع حمار، "دواب، وسمع" من كلامهم: "ثلاث دواب ذكور"، بترك التاء، لأنهم "اعتبروا تأنيث اللفظ، و"أجروا الدابة مجرى" الاسم "الجامد" نظراً إلى الحال. "فلا يجرونها على موصوف"، قال ابن مالك 3 أخذاً من قول ابن عصفور 4: وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسماً.

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 في "ب"، "ط": "إذا".

3 شرح التسهيل 2/ 400.

4 المقرب 2/ 307.

(453/2)

فصل:

"الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان: أحدهما: الثلاثة والعشرة وما بينهما" وذلك ثمانية ألفاظ، "وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعاً مكسراً" ليطابق العدد المعدود لفظاً، "من أبنية القلة" ليتطابق معنى. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-727-

..... والمميز اجرر ... جمعا بلفظ قلة في الأكثر

"نحو: ثلاثة أفلس" من الجوامد، "وأربعة أعبد" من المشتقات الجارية مجرى الجوامد. و: {سَبْعَةُ أَبْحُرٍ} [لقمان: 27] من المائعات، وثمانية أحمال، وتسعة حبية، وعشرة أرغفة.

"وقد يختلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة"، وهي: الجمع والتكسير والقلة.
"فيضاف للمفرد" في مسألتين:

إحداهما: أن يكون اسم جمع، وذلك قليل نحو: {تَسْعَةُ رَهْطٍ} [النمل: 48]، و:
"خمس ذود"1.

والثانية: في لفظ واحد. "وذلك إن كان نحو: ثلاثمائة وتسعمائة"، لأن المائة وإن أفردت
لفظاً فهي جمع معنى، لأنها عشر عشرات وهو عدد قليل. قاله الموضح في الحواشي.
"وشذ في الضرورة قوله"، وهو الفرزدق: [من الطويل]

-875

ثلاث مئتين للملوك وفي بها ... ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم
ووجه شذوذه أن المائة إذا جمعت كان أقل مفهوماً ثلاثمائة، وهو مما يفيد الكثرة فكان
غير مناسب2.

1 أخرجه البخاري في الزكاة برقم 1340، 1390.

875- البيت للفرزدق في ديوانه 2/ 310، وخزانة الأدب 7/ 370، 373،
واللسان 14/ 317 "ردى"، والمقاصد النحوية 4/ 480، وبلا نسبة في أوضح
المسالك 4/ 253، وشرح ابن الناظم ص518، وشرح الأشموني 2/ 622، وشرح
عمدة الحفاظ 518، وشرح المفصل 6/ 21، 23، والمقتضب 2/ 170.
2 في شرح ابن الناظم ص518: "يقال: ثلاث مائة، وقد يقال ثلاث مئات وثلاث
مئتين".

(454/2)

"ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين:

إحداهما: أن يهمل تكسير الكلمة، نحو: {سَبْعَ سَمَوَاتٍ} [البقرة: 29] و: خمس
صلوات و: {سَبْعَ بَقَرَاتٍ} [يوسف: 43] فإن: سماء وصلابة وبقرة، لم يسمع لها جمع
تكسير أصلاً، فضلاً عن أن يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف إليها
وهي جمع تصحيح لأنه يفيد القلة عند سيويوه وأتباعه1.
والثانية: أن يجاور؛ بالراء المهملة؛ "ما أهمل تكسيه"، وإن كان هو مسموع التكسير
"نحو: {سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ} [يوسف: 43] فإنه" كسر على: سنابل. ولكنه "في التنزيل

مجاور ل: سبع بقرات" المهمل تكسيه، فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرًا نحو: {سَبْعَ سَنَابِلٍ} [البقرة: 261].
وبقي مسألتان:

إحداهما: أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو: ثلاث سعادات فإن 2 جمع سعاد على: سعاد، خلاف القياس. كذا قال ابن مالك³. وهو مبني على أن فعائل إنما يطرد في المؤنث، بالعلامة نحو: رسالة ورسائل، وأن نحو: عجائز، يحفظ ولا يقاء عليه.
والثانية: أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو: {تِسْعَ آيَاتٍ} [النمل: 12] قال الموضح: كذا ظهر لي، فإن تكسير آية على: أي جائز لكنه ليس بالفاشي. وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيه. قال: وفيه نظر.
"ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحداهما: ان يهمل بناء القلة: نحو: ثلاث جوار، وأربعة رجال، وخمسة دراهم". فإن جارية ورجلا ودرهماً، لم يستعمل لها جمع قلة. وأما أرجل فجمع: رجل، بكسر الراء وسكون الجيم.
والثانية: أن يكون له بناء قلة، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً، فينزل لذلك منزلة المعدوم" ويعدل عنه 4 إلى جمع الكثرة.

"فالأول" وهو الشاذ قياساً "نحو: {ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ} [البقرة: 228] فإن جمع: قرء؛ بالفتح؛ على أقرأ، شاذ" كما سيأتي في باب جمع التكسير. نعم إن جعل قروء

1 الكتاب 3 / 603.

2 في "أ": "فإنه".

3 شرح الكافية الشافية 4 / 1866.

4 في "أ": "منه".

(455/2)

جمعاً ل: قرء؛ بالضم؛ كان قياساً. والقرء بالفتح والضم؛ يطلق على الطهر والحيض.
"والثاني": وهو الشاذ سماعاً "نحو: ثلاثة شسوع؛ بمعجمة فمهملة؛ "فإن أشساعاً" وإن كان قياساً لأن مفرده: شسع، بكسر أوله 1 وسكون ثانيه: أحد سيور النعل 1، وأفعال قياس فيه ك: حمل وأحمال؛ بالحاء المهملة؛ ولكنه "قليل الاستعمال".

"النوع الثاني" من النوعين: "المائة والألف، وحقهما أن يضافاً إلى مفرد نحو": {فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةً جَلْدَةً} [النور: 2] ، "و" نحو: {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ} [العنكبوت: 14] وإنما كان حقهما ذلك؛ لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد، لأنها مشتملة عليهما، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد. والألف عوض من 2 عشر مائة، هي تميز 3 بمفرد مخفوض، فعوملت الألف معاملة ما عوضت منه. "وقد تضاف المائة إلى جمع، كقراءة الأخوين حمزة والكسائي: "ثلاثمائة سنين" [الكهف: 25] بحذف التنوين للإضافة 4. قيل: ووجه تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت تعشيراً للعشرات، والعشرة تعشيراً للآحاد، وقيل: إنه من وضع الجمع موضع المفرد. ومن نون فقيـل: هو عطف بيان، أو بدل من ثلاثمائة 5.

ورد بأن البدل على نية طرح الأول. وعلى تقدير طرحه يكون لمعنى: ولبثوا في كهفهم سنين. فيفوت التنصيص على كمية العدد. ويجاب بأن نية الطرح غالبية لا لازمة. ولا يكون: سنين تمييزاً لأنه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا: تسعمائة وتسع سنين. قاله الموضح في الحواشي. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-728

ومائة والألف للفرد أضف ... ومائة بالجمع نزرا قد ردف
"وقد تميز" المائة "بمفرد منصوب 6، كقوله"، وهو الربيع بن ضبيع

1 سقط ما بينهما من "ب".

2 في "أ": "عن".

3 في "أ"، "ب": "تمييز".

4 الرسم المصحفي: {مِائَةً} وقرأها "مِائَةً" بالإضافة: حمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش وطلحة بن سعدان، انظر الإتحاف 289، ومعاني القرآن للفراء 2/ 138، وهي من شواهد أوضح المسالك 4/ 255، وشرح ابن الناظم ص 520، وشرح ابن عقيل 2/ 407.

5 انظر الإتحاف ص 289، ومعاني القرآن للفراء 2/ 138.

6 في شرح ابن الناظم ص 520: "وقد شد تمييز المائة بمفرد منصوب".

الفزاري: [من الوافر]

-876

إذا عاش الفتى مائتين عامًا ... فقد ذهب المسرة والفتاء

ف"عامًا": تمييز منصوب بعد مائتين.

قال ابن مالك¹: وذلك يقوي ما أجازه ابن كيسان من نحو: الألف درهما والمائة دينارًا بالنصب. ويؤيده قوله حذيفة رضي الله عنه: "ونحن ما بين الستمئة إلى السبعمئة" بالنصب، فأجرى "أل" في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون، وروي بحفض مائة، على زيادة "أل"، أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب "أل" أو إبدال مائة من المخفوض على إنابة المفرد عن الجمع مثل: {فِي جَنَّاتٍ وَهْرٍ} [القمر: 54]، والحق أن البيت ضرورة، والرواية شاذة.

876- البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى 1/ 254، وخزانة الأدب 7/ 379،

380، 38، 385 والدرر 1/ 534، وشرح ابن الناظم ص 520، وشرح عمدة

الحافظ ص 545، والكتاب 1/ 208، 2/ 162، ولسان العرب 15/ 145، "فتا"،

والمقاصد النحوية 4/ 481، وجمع الهوامع 1/ 135، وبلا نسبة في أدب الكاتب

ص 299، وأوضح المسالك 4/ 255، وجمهرة اللغة ص 1032، وشرح الأشموني 3/

623، وشرح المفصل 6/ 21، ومجالس ثعلب ص 333، والمقتضب 2/ 169،

والمنفوس والممدود ص 17.

1 شرح التسهيل 2/ 395.

(457/2)

فصل:

"فإذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين:

الأولى: النيف" بفتح النون وتشديد الياء مكسورة؛ وقد تخفف¹ ك: هين، وأصله الواو،

من ناف ينفو إذا زاد. وقال أبو زيد²: "وهو التسعة فما دونها"، وقال أبو جعفر

النحاس في شرح المعلقات³: النيف من العدد: ما جاوز العقد إلى الثلاثة. هذا قول

أهل اللغة، وفي الصحاح والقاموس⁴: كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد

الثاني. انتهى.

والعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف، "وحكمت لها"، أي للكلمة الأولى وهي النيف، "في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك" التركيب، "فأجرت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس، و" أجريت "ما دون ذلك" وهو: الأحد5 والاثنتان "على القياس، إلا أنك تأتي بأحد وإحدى" بإبدال الواو همزة فيهما. إلا أن الأول شاذ لازم6 غالبًا. والثاني: مطرد على الأصح ك: إشاح وإكاف، ولهذا نبهوا على الأصل في أحد فقالوا: وحد. ولم ينبهوا عليه في إحدى، وأتوا بأحد وإحدى مع التركيب "مكان واحد وواحدة" مع الأفراد، خوف الالتباس بالصفة. "وبيني الجميع" من النيف والعقد بعد التركيب "على الفتح"، ليعادل خفته ثقل التركيب، أما بناء الكلمة الأولى فلأنها منزلة صدر الكلمة من عجزها، وأما

1 في "ط": "يخفف".

2 في شرح القصائد التسع ص228، أن الجرمي حكى عن أبي زيد: أن النيف ما بين الواحد إلى التسعة.

3 شرح القصائد التسع ص228.

4 الصحاح والقاموس "نوف".

5 في "أ": "الواحد".

6 في "أ": "لا لازم".

(458/2)

بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف، وقيل: لوقوعها موقع التنوين، "إلا اثنين واثنتين فتعربهما" بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا "كالمثنى"، لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسوا مضافين للعقد. وقيل: مضافان إليه. وعليهما فالعقد لتضمنه معنى حرف العطف. وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسار أخواتهما1.

ورد بأنهما لو كانا مبنيين لزم الياء لأنها نظير الفتحة في الواحد، ولهذا قالوا: لا يدين بها2 لك "وإلا: ثنائي، فلك فتح الياء" لأنها مفتوحة في ثمانية، قاله السهيلي في الروض. "و" لك "إسكانها" كما في: معدي كرب.

"ويقل حذفها مع بقاء كسر النون" لأنها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلًا عليها

فأشبهت: {يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ} [الزمر: 6] "و" يقل 3 حذفها "مع فتحها"، أي النون لأنها لما كانت تضم الآخر إذا كان الآخر نون، كقوله: [من الرجز] -877

لها ثنایا أربع حسان ... وأربع فتعرها ثمان جعلت فتحة بناء على التركيب.
"والكلمة الثانية" من الكلمتين: "العشرة"، ويرجع بها إلى القياس "في" التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث، فتجردها من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث، رجوعاً إلى الأصل، لنلا يجمع بين علامتي تأنيث، "وتبنيها على الفتح مطلقاً" سواء أكانت مع اثني واثنتين أم مع غيرهما. أما بناؤها مع اثنين واثنتين فالأما واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة. والاسم إذا وقع موقع الحرف بني. وأما بناؤها مع غيرهما فالأما واقعة موقع التنوين، وهو حرف مبني على السكون، وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيهاً على الفرعية، واختير الفتح طلباً للتخفيف.

1 الارتشاف 1/ 366.

2 في "أ"، "ب"، "ط": "لها"، والتصويب من لسان العرب 15/ 424 "يدي"، وفيه: "ابن سيده: وقولهم لا يدين لك بها، معناه لا قوة لك بها، لم يحكه سيبويه إلا مثنى، ومعنى التثنية هنا: الجمع والتكثير". وفي الكتاب 2/ 279 أن إثبات النون في هذا القول أحسن وهو الوجه.

3 في "ط" "ونقل".

877- الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب 7/ 365، وشرح الأثبوني 3/ 627، واللسان 4/ 103، "نغر" 13/ 81، "ثمن"، وتاج العروس. 10/ 32 "نغر" "ثمن"، وتهذيب اللغة 15/ 107 وشرح التسهيل 2/ 403.

(459/2)

"وإذا كانت" العشرة محتومة "بالتاء سكنت" أنت "شينها في لغة الحجازيين"، فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة، توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.
"وكسرتها في لغة" أكثر بني "تميم" 1 تشبيها بتاء كيف. "وبعضهم"، وهم الأقلون من بني تميم "يفتحها". إبقاء لها على أصلها من الفتح، وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع: "فَانْفَجَرَتْ"

مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا"2 [البقرة: 60] وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول: أحد عشر، احترازًا من توالي المتحركات. قاله في المفصل 3.

"وقد تبين بما 4 ذكرنا أنك تقول": عندي "أحد عشر عبدًا، واثنان عشر رجلاً، بتذكيرهما" أي: النيف والعقد من المثاليين، و"ثلاثة عشر عبدًا بتأنيث الأول" وهو ثلاثة، "وتذكير الثاني" وهو عشر. "وتقول": عندي "إحدى عشرة أمة، واثنان عشرة جارية، بتأنيثهما، أي: النيف والعقد من المثاليين.

وإنما جمعوا بين تأنيثين في: إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين، وفي اثنتا عشر إما لأن التاء بدل من الياء، وليست للتأنيث. أو لأنها زائدة للإلحاق بـ"أصبهان". وإما لأن "اثنان واثنان" معربان، وعشرة مبنية، والمبني غير المعرب فكأتهما اسمان: مضاف ومضاف إليه، وإما لأتهما متضايقان حقيقة بدليل حذف النون.

قال الموضح: كل ذلك قد قيل، والسؤال عندي من أصله ليس بالقوي لأنهم قالوا في اسم الفاعل: خامس عشر في المذكر، وخامسة عشرة في المؤنث فأنثوا الكلمتين جميعًا وبنوهما على الفتح، وذلك مجمع عليه، وكذا في الباقي فدل على أنهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب. انتهى.

"و" تقول: عندي "ثلاث عشرة جارية، بتذكير" الجزء "الأول وتأنيث" الجزء "الثاني" وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله:

-
- 1 شرح ابن عقيل 2/ 409، وشرح ابن الناظم ص 521، والارتشاف 1/ 365.
 - 2 لم تنسب هذه القراءة إلى يزيد، بل إلى الأعمش، وابن فضل الأنصاري، انظر البحر المحيط 1/ 229، والكشاف 1/ 71، والمختسب 1/ 85، وقد نسب إلى يزيد أنه قرأها "عشرة"؛ بكسر الشين، انظر المصادر السابقة، وحاشية يس 2/ 274.
 - 3 لم أجده في المفصل خلال حديثه عن العدد، انظر المفصل ص 212-216، وفي لسان العرب 4/ 568 "عشر": "قال ابن السكيت: ومن العرب من يسكن العين فيقول أحد عشر، وكذلك يسكنها إلى تسعة عشر، وقال الأخفش: إنما سكنوا العين لما طال الاسم وكثرت حركاته".
 - 4 في "ط": "مما".

وأحد اذكر وصلنه بعشر

الآيات الستة¹.

"فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير، والتسع عشرة في التأنيث، استوى لفظاً المذكر والمؤنث تقول: "عندي "عشرون عبداً"، وعشرون أمة وثلاثون عبداً "وثلاثون أمة". والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز، "وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} [يوسف: 4] ، {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا} [التوبة: 36] ، {وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} " [الأعراف: 142] ، {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} [العنكبوت: 14] {فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا} [المجادلة: 4] ، {ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا} [الحاقة: 32] ، {فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} [النور: 4] ، " {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً} " [ص: 23] .

"وأما قوله تعالى: {وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا} "أُمَّا" [الأعراف: 160] ، "ف: أسباطا" ليس بتمييز لأنه جمع؛ وإنما هو "بدل من اثنتي عشرة"، بدل كل من كل، "والتمييز محذوف أي: اثنتي عشرة فرقة"، قاله الشلوين وابن أبي الربيع وغيرهما. "ولو كان: أسباطاً، تمييزاً" عن اثنتي عشرة، "لذكر"؛ بتشديد الكاف؛ "العددان" ولقيل: اثني عشر بتذكيرهما وتجريدتهما من علامة التأنيث، "لأن السبط" واحد الأسباط "مذكر"، فكان يجب أن تجرد التاء من عدده.

"وزعم الناظم" في شرح الكافية² "أنه" لا حذف، وأن أسباطا "تمييز، وأن ذكر "أُمَّا" رجع حكم التأنيث" في أسباطاً لكونه وصف بـ"أُمَّا" جمع أمة، "كما رجحه"؛ أي التأنيث، في شخوص "ذكر كاعبان ومعصر في قوله": [من الطويل]

1 الآيات هي:

..... مركبا قاصد معدود ذكر

وقل لدى التأنيث إحدى عشره ... والشين فيها عن تميم كسره

ومع غير أحد وإحدى ... ما معهما فعلت فافعل قصدا

ولثلاثة وتسعة وما ... بينهما إن ركبا ما قدما

وأول عشرة اثنتي وعشرا ... إثني إذا أنشئ تشا أو ذكرا

واليا لغير الرفع وارفح بالألف ... والفتح في جزئي سواهما ألف

2 شرح الكافية الشافية 3/ 1664.

-878

فكان مجني دون من كنت أتقي ... ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
وكان القياس: ثلاثة شخوص، لأن الشخص مذكر، ولكنه لما فسر به: كاعبان ومعصر،
وهما مؤنثان رجح تأنيثه، وما ذكره الناظم في الآية، مخالفاً في شرح التسهيل 1 "إن
أسباطا بدل لا تمييز"، انتهى.

والقول بالبدلية من اثني عشرة مشكل على قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح غالباً،
ولو قيل: وقطعناهم أسباطاً لفاتت فائدة كمية العدد، وحمله على غير الغالب لا يحسن
تخريج القرآن عليه.

والقول بأنه تمييز مشكل على قولهم: إن تمييز العدد المركب مفرد، وأسباطاً جمع، وقال
الحوفي: "يجوز أن يكون أسباطا نعت الفرقة، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه،
وأما: نعت الأسباط وأنت العدد وهو واقع على الأسباط، وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة
أمة كقوله: [من الوافر]

-879

ثلاثة أنفس.....

يعني رجالاً. انتهى.

فارتكب الوصف بالجامد، والكثير خلافه، وذهب الفراء إلى جواز جميع التمييز وظاهر
الآية يشهد له، ويشهد له أيضاً ما روي من قول ابن مسعود؛ رضي الله تعالى عنه.
"قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض" وتخريج أبي حيان على أن:
بني مخاض: حال من عشرين، أو نعت لها، والتمييز محذوف خلاف الأصل، وإلى تمييز
المركب أشار الناظم بقوله:

-736

وميزوا مركبا بمثل ما ... ميز عشرون فسوينهما

878- تقدم تخريج البيت برقم 874.

1 شرح التسهيل 2/ 293.

879- تمام البيت:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود ... لقد جار الزمان على عيالي
وتقدم تخريجه برقم 872.

(462/2)

فصل:

"ويجوز في العدد المركب، غير اثني عشر واثني عشرة، وأن يضاف إلى مستحق المعدود، فيستغنى عن التمييز، نحو: هذه أحد عشر زيد"، ف"هذه" مبتدأ، وأحد عشر، خبره: وزيد: مضاف إليه. وإنما لم يضاف: اثنا عشر واثنتا عشرة لأن ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون، فكما أن الإضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها، ولا كذلك الباقي. "ويجب" حينئذ "عند البصريين البناء في الجزأين" معاً، كما يبقى مع التمييز.

"وحكى سيبويه¹ الإعراب في آخر" الجزء "الثاني" بحسب العوامل، وإبقاء الجزء الأول على بنائه على الفتح "كما في: بعلبك" فتقول: هذه أحد عشر زيد، ورأيت أحد عشر زيد، ومررت بأحد عشر زيد. بفتح أحد في الجميع، ورفع عشر في الأول ونصبه في الثاني وجوه في الثالث. والفتح في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الأولى، لأن تلك فتحة بناء وهذه فتحة إعراب. "وقال" سيبويه² في هذه اللغة: "هي لغة ردينة" وقال الأخفش: حسنة.

واختارها ابن عصفور³ وزعم أنها الفصحى، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب، ورده ابن مالك في شرح التسهيل⁴ بأن المبني قد يضاف نحو: كم رجل عندك، انتهى.

وقد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد إلى الإعراب، وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملابسة. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-737-

وإن أضيف عدد مركب ... يبق البناء وعجز قد يعرب

1 الكتاب 3/ 299.

2 الكتاب 3/ 299، وانظر شرح ابن الناظم ص 523.

(463/2)

"وحكى الكوفيون وجهًا ثالثًا وهو أن يضاف "الجزء الأول إلى" الجزء "الثاني"، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل، ويجر الجزء الثاني بالإضافة "كما في: عبد الله، نحو" ما حكى الأخفش 1 أنه سمع ممن سمع من أبي فقعس الأسدي، وأبي 2 الهيثم العقيلي: "ما فعلت خمسة عشر"، برفع خمسة. وجر عشر 3.

"وأجازوا أيضًا هذا الوجه"، وهو إعراب المتضايقين "دون إضافة" إلى مستحق المعدود نحو: هذه خمسة عشر، ورأيت خمسة عشر، ومررت بخمسة عشر، بجر عشر في الأحوال الثلاثة، وإعراب خمسة بحسب العوامل، "استدلّالا بقوله"، وهو نفي بن طارق على ما قيل: [من الرجز]

-880-

كلف من عنائه وشقوته ... بنت ثماني عشرة من حجته

ف: "بنت": مفعول ثان بـ"كلف"، ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل، وثنائي: مضاف إليه 4، وعشرة: بالتنوين مجرورة بإضافة ثماني إليها، ولم يضاف إلى مستحق المعدود. والعناء، بفتح العين المهملة: التعب والمشقة. والشهوة، بكسر الشين المعجمة: الشقاوة.

وقول ابن مالك في التسهيل 5: ولا يجوز بإجماع ثمان يعشر إلا في الشعر. مردود فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقًا في الشعر وغيره، كما قال الموضح فليس نقل الإجماع بصحيح.

1 نسب هذا القول إلى الفراء في شرح ابن الناظم ص 523.

2 في "ط": "ابن".

3 بعده في شرح ابن الناظم ص 523: "والبصريون لا يرون ذلك، بل يستصحب عندهم البناء في الإضافة كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع".

880- الرجز لنفي بن طارق في الحيوان 6/ 463، والدرر 2/ 491، والمقاصد النحوية 4/ 488، وبلا نسبة في لسان العرب 14/ 438 "شقا"، والإنصاف 1/

309، وأوضح المسالك 4 / 259، وتهذيب اللغة 9 / 209، وخزانة الأدب 6 / 430، وشرح الأشموني 3 / 627، وشرح التسهيل 2 / 402، والمخصص 14 / 92، 14 / 102، وجمع الهوامع 2 / 149.
4 في "ب"، "ط": "إليها".
5 التسهيل ص 118.

(464/2)

فصل:

"ويجوز أن تصوغ" أي تشتق "من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل" على وزن فاعل، "كما تصوغه من فعل" المفتوح العين، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-738

وصغ من اثنين فما فوق إلى ... عشرة كفاعل من فعلا
"فتقول: ثان وثالث ورابع إلى العاشر، كما تقول" من فعل المتعدي: "ضارب، و" من اللازم: "قاعد"، إلا أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي، لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كـ: "تربت يدك" 1 من التراب، واستحجر الطين من الحجر، على ما هو مبين في علم الاشتقاق، ويستثنى من ذلك ما إذا أريد به معنى فاعل فإن له فعلا، كما صرح به في التسهيل 2، فيكون مصوغاً من المصدر.
قال في شرح التسهيل 3: وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم، وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر، وهي مصادر: ثلث الاثنين إلى عشرت التسعة. انتهى.
وفي الصحاح 4: عشرت القوم أعشرهم عشراً إذا صرت عاشرهم.
"و" اسم الفاعل من العدد "يجب فيه أبداً أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث" على القياس. "كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه" من أسماء الفاعلين.
"فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك" الحكم "من أول الأمر فقليل" في المذكر: "واحد، و" في المؤنث: "واحدة"، وهما من: وحد يحد.

1 من حديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح برقم 4802 ومسلم في الرضاع برقم 1466، وتماهه: "تنكح المرأة لأربع: لخالها ولحسبها وجمالها ولدينها، فاطفر بذات الدين تربت يداك".

2 التسهيل ص 121.

3 شرح التسهيل 2 / 413.

4 الصحاح "عشر".

(465/2)

"ولك في اسم الفاعل المذكور" وهو: ثان 1 وعاشر 2 وما بينهما، "أن تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه:

أحدها: أن تستعمله مفردًا" عن الإضافة "ليفيد الاتصاف بمعناه مجردًا" عن الاتصال بال عشرة، "فتقول: ثالث ورابع"، ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثًا ورابعًا، "قال" النابغة الذبياني: [من الطويل]

-881

توهمت آيات لها فعرفتها ... لستة أعوام وذا العام سابع والمعنى: وقع في وهمي أي: ذهني، علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام، وهذا العام الذي أنا فيه سابع. الوجه "الثاني: أن تستعمله مع أصله" الذي صيغ هو منه، "ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير". وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-740

وإن ترد بعض الذي منه بني ... تضاف إليه..... "فتقول: خامس خمسة أي: بعض جماعة منحصرة في خمسة" أي: واحد من خمسة لا زائد عليها، "ويجب حينئذ إضافته إلى أصله"؛ كما مثل؛ "كما يجب إضافة البعض إلى كله" ك: يد زيد. "قال الله تعالى: {إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا} [التوبة: 40] ، ف: "ثاني" حال من الهاء في "أخرجه"، و"اثنين" مضاف إليهما "وقال" الله "تعالى: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ} [المائدة: 73] ، ف"ثالث" خبر "إن"، و"ثلاثة" مضاف إليه.

"وزعم الأخفش وقطرب" من البصريين، "والكسائي وثعلب" من الكوفيين. "أنه يجوز إضافة الأول" وهو الفرع، "إلى الثاني" وهو الأصل، "ونصبه إياه" 3. فعلى هذا يجوز: ثالث ثلاثة، بحر ثلاثة ونصبها، ونصبه إياه فعلى هذا يجوز: ثالث ثلاثة، بحر ثلاثة ونصبها. "كما يجوز في: ضارب زيد" جر زيد ونصبه.

1 في "ط": "ثاني".

2 في "ب": "عشر".

881- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص31، وخزانة الأدب 2 / 453، وشرح أبيات سيبويه 1 / 447، والصاحبي في فقه اللغة ص113، والكتاب 2 / 86، ولسان العرب 4 / 569 "عشر"؛ والمقاصد النحوية 3 / 406، 4 / 482، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 261، وشرح شواهد الشافية ص108، والمقتضب 4 / 422، والمقرب، وتاج العروس "لوم".
3 الارتشاف 1 / 367.

(466/2)

"وزعم الناظم" في التسهيل1 "أن ذلك جائز في ثان فقط" دون غيره. وعلمه في شرح التسهيل2: بأن العرب تقول: ثنيت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما، يعني ولا تقل ثلثت الرجلين3، إذا كنت الثالث منهم.
ثم قال4: فمن قال: ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لأنه له فعلاً، ومن قال: ثالث ثلاثة1 لا يعذر لأنه لا فعل له. وتعقبه أبو حيان فقال6: ثنيت الرجلين، مخالف لنقل النحاة، ثم هو ليس نصاً في: ثنيت الاثنين، حتى يبنى عليه جواز: ثنيت الاثنين. قال الموضح: وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال7. وإذا جاز ثنيت الرجلين، جاز ثنيت الاثنين، ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد. انتهى.
الوجه "الثالث: أن تستعمله8 مع ما دون أصله" الذي صيغ منه بمرتبة واحدة، "ليفيد معنى التصيير" والتحويل. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-741

وإن ترد جعل الأقل مثل ما ... فوق فحكم جاعل له أحكما
"فتقول: هذا رابع ثلاثة" بتتوين رابع ونصب ثلاثة، "أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال الله تعالى: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ}" [المجادلة: 7] ، أي إلا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة.
"ويجوز حينئذ"، أي حين إذا كان بمعنى مصير "إضافته" إلى ما دونه "وإعماله" بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتماده على نفي أو استفهام، أو ذي خبر أو حال

أو موصوف. "كما يجوز الوجهان": وهما الإضافة والإعمال "في جاعل ومصير ونحوهما" من أفعال التحويل والانتقال.

1 التسهيل ص121.

2 شرح التسهيل 2/ 412.

3 في جميع النسخ: "الرجال"، والتصويب من شرح ابن الناظم ص523 الذي أجاز أن يقال: "ثلث الرجلين إذا انضمت إليهما، فصرت ثلاثة".

4 شرح التسهيل 2/ 412.

5 في "أ": "ثلاثة".

6 الارتشاف 1/ 373.

7 في كتاب الأفعال 1/ 144 أن هذا كلام العرب، والقياس غيره.

8 في "أ": "يستعمل"، والتصويب من "ب"، "ط"، وأوضح المسالك 4/ 262.

(467/2)

"ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان، فلا يقال: ثاني واحد، ولا: ثان واحدًا". نص على ذلك سيويه¹. "وأجازه بعضهم"، وهو الكسائي "وحكاه عن العرب" فقال²: تقول ثاني واحد. وحكى الجوهري³: ثان واحدًا.

وإنما ساغ عمل فاعل من العدد لأن له فعلا، كما أن جاعلا، كذلك، يقال: كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أي: فصيرتهم ثلاثين، أثلاثهم، فأنا ثالثهم. وهكذا إلى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم، أي: فصيرتهم تسعين أتسعهم، فأنا تاسعهم. إلا أن المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها. فإذا تجاوزت ذلك قلت: كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم، على أفعلتهم، وكذا كانوا تسعمائة وتسعًا وتسعين فآلفتهم، فأنا ممء ومؤلف.

ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي: كان القوم عشرة فحدعشتهم إلى تسعشتهم، وهم محدعشون، وأنا محدعش ومتعش، قال: وكذا العقود، يقال: معشرن ومثلش، ومن المائة والألف: ممء ومؤلف، لأن فعلهما: أمأى وأألف. انتهى.

والوجه "الرابع: أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه" حال كونه "مقيداً

بمصاحبة العشرة". وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة. "فتقول: حادي عشر،
بتذكيرهما" على القياس، "وحادية عشرة، بتأنيثهما" على القياس أيضاً. "وكذا تصنع في
البواقي: تذكر اللفظين مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنث 4. تقول: الجزء الخامس عشر"
بتذكيرهما، "والمقاومة السادسة عشرة" بتأنيثهما. "وحيث استعملت الواحد أو الواحدة
مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين، فإنك تقلب فاءهما" وهي الواو، "إلى موطن
لامهما" وهي الدال. وتقول: حادو وحادوة "وتصيرها" أي الواو "ياء"، لأن إذا تطرفت
إثر الكسر 5 قلبت ياء، وتاء التأنيث في حكم الانفصال، إلا أنك تعل حادياً إعلال
قاض، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما: الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء.

1 الكتاب 3/ 559.

2 انظر الارتشاف 1/ 372-373.

3 الصحاح "ثني".

4 في "أ": المؤنثة.

5 في "ط": "الكسرة".

(468/2)

"فتقول: حاد" بحذف الياء، ووزنه: عالف، "وحادية"، بإثبات الياء ووزنها: عالفة لألهمما
من الوحدة، وحكى الكسائي عن بعض العرب: واحد عشر على الأصل. فلم يلتزم
القلب كل العرب 1.

الوجه "الخامس: أن تستعمله معها"، أي مع العشرة، "ليفيد معنى: ثاني اثنين، وهو
انحصار العدة فيما ذكر، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه:
أحدها؛ وهو الأصل؛ أن تأتي بأربعة ألفاظ: أولها: الوصف"، وهو اسم الفاعل. والثاني:
العشرة، حال كون الوصف "مركباً مع العشرة، و" اللفظ "الثالث: ما اشتق منه
الوصف، و" الرابع: العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف "مركباً أيضاً مع العشرة.
وتضيف جملة التركيب الأول"، وهو الوصف المركب مع العشرة "إلى جملة التركيب
الثاني"، وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة. "فتقول: ثالث عشر ثلاثة
عشر 2" فالوصف هو: ثالث، وما اشتق منه هو: ثلاثة، وكل منهما مركب مع العشرة،
وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح، وجملة التركيب الأول مضافة، وجملة التركيب

الثاني مضاف إليها.

الوجه "الثاني" من هذه الحالة: "أن تحذف عشر من" التركيب "الأول استغناء به في" التركيب "الثاني"، وتعرب الجزء الأول من أول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه إلى جملة التركيب الثاني، فتقول: هذا ثالث ثلاثة عشر برفع: ثالث، بلا تنوين، وبناء: ثلاثة عشر. قال أبو حيان³: وهذا الوجه أكثر استعمالاً وجائز اتفاقاً، وإعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب، وقياس من أجاز الإعمال في: ثاني اثنين، أن يجيزه هنا. انتهى.

الوجه "الثالث" من هذه الحالة: "أن تحذف العقد"، وهو العشرة "من" التركيب "الأول، و" تحذف "النيف"، وهو الثلاثة في مثالنا، "من" التركيب "الثاني. ولك في هذا الوجه" المشتمل على الحذفين المذكورين "وجهان:

أحدهما: أن تعربهما لزوال مقتضى البناء" وهو: التركيب "فيهما فتجري الأول" وهو الوصف "بمقتضى حكم العوامل" في الرفع والنصب والجر. "وتجر الثاني"

1 انظر شرح المرادي 4 / 322.

2 أنكر ثعلب ذلك وقال: "إنما الوجه: ثالث ثلاثة عشر لا غير". انظر كتاب الحلل ص236.

3 الارتشاف 1 / 371.

4 إضافة من "ط".

(469/2)

وهو العقد، "بالإضافة" دائماً فتقول: جاءني ثالث عشر، ورأيت ثالث عشر، ومررت بثالث عشر، بجر عشر في الأحوال الثلاثة. "و" إعراب ثالث بحسب العوامل، جزم بذلك ابن عصفور¹. قال أبو حيان²: وينبغي أن لا يقدم على هذا إلا بسماع لما فيه من الإجحاف.

الوجه "الثاني" من هذين الوجهين: "أن تعرب" الجزء "الأول"، وهو الوصف، بحسب العوامل، "وتبني" الجزء "الثاني" وهو: العقد على الفتح، "حكاة الكسائي، و" يعقوب "بن السكيت، وابن كيسان³، ووجه أنه" أعرب الأول لزوال التركيب، "وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله" لنية الصدر. ونظيره: لا حول ولا قوة إلا بالله. فيمن فتح قوة. فإنه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها، وبقي البناء بحاله. قاله ابن مالك⁴.

قال أبو حيان⁵: "ولا يقاس على هذا الوجه لقلته. وزعم بعضهم"، وهو أبو محمد بن السيد⁶، "أنه يجوز بناؤها لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه". فتقول: جاء ثالث عشر، ورأيت ثالث عشر، ومررت بثالث عشر، ببناء الجزأين على الفتح في الأحوال الثلاثة.

"وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ"، أي حين إذ بنينا، "على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين، بخلاف ما إذا أعرب" الجزء "الأول" فإنه يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين.

"ولم يذكر الناظم" في التسهيل "وابنه" في شرح النظم "هذا الاستعمال الثالث"، وهو أن يحذف العقد من الأول، والنيف من الثاني، "بل ذكرا مكانه"، في الكتاين المذكورين⁷: "أنك تقتصر على التركيب الأول، باقياً بناء صدره، وذكرنا"، أي الناظم وابنه "أن بعض العرب يعربه" زاد ابنه: حكى ذلك ابن السكيت وابن

1 المقرب 2/ 317.

2 الارتشاف 1/ 371.

3 في شرح ابن الناظم ص 525: "حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان".

4 تخلص الشواهد ص 405-406.

5 الارتشاف 1/ 371.

6 كتاب الحل ص 235، 236.

7 التسهيل ص 121، وشرح ابن الناظم ص 525.

(470/2)

كيسان¹. قال الموضح: "والتحرير ما قدمته" من الاستعمال الثالث بوجهيه. وأن ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من إعراب الأول إنما هو فيما إذا حذف العقد من الأول والنيف من الثاني، لا فيما إذا اقتصر على التركيب الأول خاصة. وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد، وإلا فقد قال أبو حيان²: إنه باطل، لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبيتين. ورده الموضح في الحواشي بأن الذي أجازاه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه بشر وأنه يقال: حادي عشر، وليس في كلامه ما يقتضي أنه منتزع من تركيبين: انتهى. وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان: فإن قوله:

-744

وشاع الاستغنا بحادي عشرًا
معناه: استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب، وتلخص في هذه المسألة خمسة أوجه:
الأول: الإتيان بأربعة ألفاظ، وإليه يشير قول الناظم.

-742

..... فجيء بتركيبين

وهو قليل الاستعمال، حتى إن بعضهم منعه.
الثاني: أن تحذف عقد الأول. وإليه يشير قول الناظم:

-743

أو فاعلاً بحالتيه أضف ... إلى مركب.....
الثالث: حذف هذا ونيف الثاني، وبناء ما بقي.
الرابع: حذفهما وإعراب ما بقي.
الخامس: إعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه.
الوجه "السادس" من أوجه استعمال اسم 3 الفاعل: "أن تستعمله معها؛ أي مع العشرة
"لإفادة معنى: رابع ثلاثة"، فيكون بمعنى: جاعل، وليس بمسموع. فتأتي أيضًا بأربعة
ألفاظ، ولكن يكون "اللفظ" الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول: رابع عشر
ثلاثة عشر. أجاز ذلك سييويه⁴، وجماعة من المتقدمين قياسًا، ومنعه بعضهم⁵، وهم
الكوفيون وأكثر البصريين، ووقوفًا مع السماع⁵. "وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون
التركيب الثاني" من التركيبين "في موضع خفض"،

1 شرح ابن الناظم ص 525.

2 الارتشاف 1/ 371.

3 سقط من "ط".

4 الكتاب 3/ 559.

5 في كتاب الحلل ص 236-237: "أكثر النحويين على أنه لا يجوز".

بإضافة التركيب الأول إليه. ويمتنع النصب وإن كان الوصف فيه بمعنى جاعل، لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوينه أو اقترانه بـ"أل"، وهما منتفیان مع التركيب، ومن ثم أجاز بعض النحويين¹: هذا ثان أحد عشر وثالث اثني عشر، بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة.

"ولك" إذا أتيت بتركيبين "أن تحذف العشرة من" التركيب "الأول" فتقول: رابع ثلاثة عشر، "وليس لك مع ذلك" الحذف للعشرة من الأول. "أن تحذف النيف من" التركيب "الثاني". وتقول: رابع عشر، بفتحهما، "للإلباس" بما ليس أصله تركيبين. ومقتضى البناء في الجزأين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه. ويزول الإلباس بإعراب الأول، كما ذكر في الوجه الخامس، ولم أره مسطوراً.

الوجه "السابع: أن تستعمله مع العشرين وأخواتها" إلى التسعين. "فتقدمه" في اللفظ، "وتعطف عليه العقد بالواو خاصة"، فتقول حاد وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-744

..... وقبل عشرين اذكرا

-745

وبابه الفاعل من لفظ العدد ... بحالتيه قبل واو يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل، بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام: وجوب تأخيرها عنه لأن الأقل سابق للأكثر طبعاً، ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو، لأنه عدد واحد والواو للجمع.

1 منهم ثعلب، انظر كتاب الحلال ص 236.

(472/2)

باب كنايات العدد وهي ثلاث كم وكأي وكذا:

ولكل منها كلام يخصها، وشرح يكشف عن حقيقة أمرها.

"أما" كم "فتنقسم إلى: استفهامية بمعنى: أي عدد"، قليلاً كان أو كثيراً، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء "و" إلى "خبرية بمعنى" عدد "كثير". ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير. "ويشتركان في خمسة أمور":

أحدها: "كونهما كناية عن عدد مجهول الجنس" والحقيقة، "والمقدار" والكمية.
"و" الثاني: كونهما مبنيين"، وسب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى. وهو في الاستفهامية
حرف الاستفهام، وفي الخبرية حرف التأكيد الذي كان يستحق الوضع، أو في الوضع
على حرفين.

"و" الثالث: "كون البناء" فيهما "على السكون"، وهو الأصل في البناء.
"و" الرابع: "لزوم التصدير"، فكل منهما له صدر الكلام.
"و" الخامس: "الاحتياج إلى التمييز"، لأن كل منهما عدد مجهول.
"ويفترقان أيضًا في خمسة أمور:
أحدها: أن "كم" الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-746

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ... ميزت عشرين.....

(473/2)

"نحو: كم عبدًا ملكت"، بفتح تاء الخطاب، أما إفراده فلازم خلافًا للكوفين، فإنهم
يميزون جمعه نحو: "كم شهودًا لك"، والصحيح مذهب جمهور البصريين، وما أوهم
الحقيقة يحمل على الحال، ويجعل التمييز محذوفًا.
وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات، نحو: "كم غلمانًا لك"؟
إذا أردت أصنافًا من الغلمان¹.
وأما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه لازم، ولا يجوز جره مطلقًا، وهو مذهب بعض النحويين.
والثاني: أنه ليس بل لازم، بل يجوز جره مطلقًا حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء،
والزجاج، والفارسي².
"و" الثالث: أنه "يجوز جره بـ"من" مضمرة جوازًا، إن جرت "كم" بحرف³". وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله:

-747

وأجز أن تجره من مضمرا ... إن وليت كم حرف جر مظهرها
"نحو: بكم درهم اشتريت ثوبك"؟ هذا هو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره، إلا إذا دخل
على "كم" حرف جر، ليكون حرف الجر الداخل على "كم" عوضًا من اللفظ بـ"من"

المضمرة، وذهب الزجاج إلى أن جر التمييز إنما هو بإضافة "كم" إليه. ورد بأن "كم" بمنزلة عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه، فكذلك ما كان بمنزلة، قاله ابن خروف⁴.

"وتمييز الخبرية بمجرور" بإضافتها إليه حملاً لـ "كم" على ما هي مشابهة له من العدد. وقال الفراء⁵: على إضمار "من"، لأن "من" كثر دخولها على تمييز "كم" الخبرية، فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه. وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية. وابن مالك فلي شرح الكافية⁶، عن الخليل. "مفرد أو مجموع".

1 في الكتاب 2/ 159: "ولم يجر يونس والخليل رحمهما الله: كم غلماناً لك، لأنك لا تقول: عشرون ثياباً لك ... ويقبح أن تقول: كم غلماناً لك".

2 انظر المسائل المنتهية ص 76-77، وشرح المرادي 4/ 324، وكتاب الحل ص 239.

3 كتاب الحل ص 239.

4 شرح ابن الناظم ص 527.

5 الارتشاف 1/ 379.

6 شرح الكافية الشافية 4/ 1710.

(474/2)

لأن "كم" بمنزلة عدد يضاف إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة فما دونها، وتارة إلى مفرد، كالمائة فما فوقها. فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين. "نحو: كم رجال جاؤوك". كما يقال: عشرة رجال جاؤوك. "وكم امرأة جاءتك". كما يقال: مائة امرأة جاءتك.

"والإفراد أكثر" في الاستعمال "وأبلغ" في المعنى من الجمع، حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد، فكم رجال، على معنى: كم جماعة من الرجال، ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو: كم قوم صدقوني. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-748

واستعملنها مخبراً كعشره ... أو مائة.....

"و" الأمر "الثاني: أن الخبرية تختص بـ" الزمن "الماضي كـ: رب" بجامع التكثير فيهما،

فلهذا "لا يجوز: كم غلمان سأمملكهم، كما لا يجوز: رب غلمان سأمملكهم"، لأن التكرير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول، "ويجوز" في الاستفهامية: "كم عبدًا ستشتريه"، لأن الاستفهام لتعيين المجهول. "و" الأمر "الثالث" مما تختص به الخبرية: "أن المتكلم بما لا يستدعي"، أي لا يطلب جوابًا من مخاطبه "لأنه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فإنه مستخبر. "و" الأمر "الرابع: أنه؛ أي المتكلم بالخبرية؛ "يتوجه إليه التصديق والتكذيب"، لأنه منشيء، والإنشاء لا يحتمل ذلك.

"و" الأمر "الخامس" مما تختص به الخبرية: "أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام" لأنه خبر، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام. "تقول: كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون". بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام، لتضمنها معنى الاستفهام. "و" لهذا "يقال: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟" فـ"كم" في موضع رفع بالابتداء، و"مالك" خبره، عند سيبويه¹، وعند الأخفش بالعكس. و"أعشرون" بدل من "كم"، و"أم" عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة. و"ثلاثون" معطوف على "عشرون".

تنبيه:

"يروي قول الفرزدق"، وهو همام بن غالب التميمي، في هجو جرير: [من الكامل]

1 الكتاب 2 / 160.

(475/2)

-882

كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت علي عشاري
 "بجر: عمة وخالة، على أن "كم" خبرية، وبنصبهما. فقل: إن تميمًا نصب ميمز الخبرية مفردًا"، أي: كثيرًا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي¹.
 "وقيل: على الاستفهام التهكمي"، أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيت. "وعليهما": أي الجر والنصب، "فهي": أي "كم" مبتدأ، و"جملة" قد حلبت: خبر، و"أفرد الضمير حملا على لفظ "كم". أو "الناء" في: حلبت للجماعة، لأنهما" في المعنى: "عمات وخالات، و" يروي "برفعهما على الابتداء"،

لتخصيص المعطوف عليه بوصفه ب: لك، وب: فدعاء، محذوفة مدلول عليها بالمذكورة، إذ ليس المراد تخصيص الحالة بوصفها بالفدع، كما حذف: "لك" مع حالة استدلالا عليها بـ"لك" الأولى. "و" قد "حلبت: خبر للعملة أو الحالة، وخبر الأخرى محذوف. وإلا ل قيل: قد حلبتا" لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى، نظيره: زينب وهند قامت. "والتاء في: حلبت" على هذا "للوحدة، لأنها عمدة واحدة وخالة واحدة. و: كم" على هذا الوجه محلها "نصب على المصدرية، أو" على "الظرفية" الزمانية. "أي كم حلبة"، على المصدرية. "أو" كم "وقتاً" على الظرفية. والفدعاء، بسكون الدال المهملة: من الفدع، بفتح الفاء، والدال: وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل، حتى ينقلب الكف والقدم إلى إنسيهما، بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة: وهو الجانب الأيسر على رأي أبي زيد، والأيمن: على رأي الأصمعي، والعشار، بكسر العين، جمع عشراء: وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر. ومعنى "علي": على كره مني،

882- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 361، والأشباه والنظائر 8/ 123، وأوضح المسالك 4/ 271، وخزانة الأدب 6/ 458، 459، 493، 495، 498، والدرر 1/ 537، وشرح شواهد المغني 14/ 511، وشرح عمدة الحفاظ ص 536، وشرح المفصل 4/ 133، والكتاب 2/ 72، 162، 166، ولسان العرب 4/ 573 "عشر" واللمع ص 228، ومغني اللبيب 1/ 185، والمقاصد النحوية 4/ 489، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 331، وشرح ابن الناظم ص 527، وشرح الأشموني 1/ 98، وكتاب الحلل ص 241، ولسان العرب 12/ 528 "كم"، والمتقضب 3/ 58، والمقرب 1/ 312، وجمع الهوامع 1/ 254. 1 انظر كتاب الحلل ص 241، والدرر 1/ 537.

(476/2)

لأن "على" تستعمل في الضر، كما أن اللام تستعمل في النفع، نحو: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} [البقرة: 286].
 "وأما "كأين" فبمنزلة "كم" الخبرية في خمسة أمور: "في إفادة التكثير"، وفي الإبهام، "وفي لزوم التصدير"، وفي البناء، "وفي انجرار التمييز. إلا أن حرجه بـ"من" ظاهرة لا

بالإضافة"، بخلاف "كم". "قال الله تعالى: {وَكَايْنٌ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا} [العنكبوت: 60] وقد ينصب "تمييز: "كأين"، "كقوله": [من الخفيف] .
-883

اطرد اليأس بالرجاء فكأين ... آلمأ حم يسره بعد عسر
ف"آلمأ" بمد الهمزة على وزن فاعلا، من: ألم يَألم إذا وجع، منصوب على التمييز بـ"كأين"
و"اطرد" أمر من طرد يطرد؛ ك: قتل يقتل. و"اليأس" بالياء المثناة تحت: القنوط: و
"الرجاء" بالقصر للضرورة: الأمل و"حم" بضم الحاء المهملة؛ بمعنى: قدر.
يقول: لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة، فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره.
و"كأين" تخالف "كم" في أمور:
منها أنها مركبة من كاف التشبيه، و"أي" المنونة، و"كم" بسيطة على الأصح. وقيل:
مركبة من الكاف و"ما" الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها
للتخفيف، لثقل الكلمة بالتركيب.
ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور، خلافاً لابن قتيبة، وابن عصفور، وابن
مالك¹.

ومنها أنها لا تقع مجرورة، خلافاً لابن قتيبة، وابن عصفور فإنهما أجازا: بكأين تبيع هذا
الثوب².
ومنها أن خبرها لا يقع مفرداً.

883- البيت بلا نسبة في الارتشاف 1/ 386، وأوضح المسالك 4/ 276، والدرر
1/ 542، وشرح الأشموني 3/ 637، وشرح التسهيل 2/ 423، وشرح شواهد المغني
2/ 513، ومغني اللبيب 1/ 186، والمقاصد النحوية 4/ 495، وجمع الهوامع 1/
255.

1 شرح التسهيل 2/ 423.
2 الارتشاف 1/ 387.

(477/2)

"وأما "كذا" فيكنى بها عن العدد القليل والكثير"، وتوافق "كأين" في أربعة أمور:
التركيب، فإنها مركبة من كاف التشبيه و"ذا" الإشارية، والبناء والإبهام والافتقار إلى

التمييز بمفرد.

"و" تخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنه "يجب في تمييزها النصب"، فلا يجوز جره بـ"من" اتفاقاً، ولا بالإضافة، لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقي على ما كان عليه، خلافاً للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوبا، وكذا أثواب. بالجر قياساً على العدد الصريح. وقال الزجاجي: يجوز الجر على ضرب من الحكاية. وقال الحوفي. على البدل من "ذا".

"و" الثاني: أنها "ليس لها الصدر، فلذلك تقول: قبضت كذا وكذا درهما". والثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله: [من الطويل]

-884-

عد النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرًا ... كذا وكذا لطفًا به نسي الجهد
وإلى "كأين" و"كذا" أشار الناظم بقوله:

-749-

ككم كأين وكذا وينتصب ... تمييز ذين أو به صل من تصب

-884- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 281، والدرر 1/ 543، وشرح
شواهد المغني 2/ 514، ومغني اللبيب 1/ 188، والمقاصد النحوية 4/ 497، وجمع
الهوامع 1/ 256.

(478/2)

باب الحكاية:

وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده، وهي ثلاثة أنواع: حكاية الجمل وتختص بالقول، وحكاية المفرد: وتختص بالعلم، وحكاية حال المفرد: وتختص بـ"أي" و"من" الاستفهاميتين.

"فحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل، والوصف بأنواعهما، "نحو":
{وَقَوْلُهُمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ} [النساء: 157] ، " {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} " [مريم: 30] ،
{أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ} [البقرة: 140] الآية. {قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ} [سبأ:
48] ، {وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا} [الأحزاب: 81] فتحكى الجمل على ترتيب

اللفظ.

"ويجوز حكايتها على المعنى 1 فتقول في حكاية: زيد قائم: قال عمرو قائم زيد"، بعكس الترتيب، "فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى" في حكايتها "على الأصح" صوتاً من ارتكاب اللحن، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي. فعلى هذا إذا قيل لشخص 2: جاء زيد؛ بالجر؛ وأردت حكاية كلامه قلت: قال فلان جاء زيد؛ بالرفع؛ ولكنه خفض زيداً، لتنبه بالاستدراك على لحنه، وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب. وعلى القول الثاني تقول: قال فلان جاء زيد بالجر، مراعاة للفظه.

1 في حاشية يس 2/ 282: "المراد بالمعنى: ما قابل المحكي بمبته، فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير إعرابها أنه حكاية معنى لا لفظاً، فلا يقال: إن مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضاً".
2 في "ب" "ط": "قال شخص".

(479/2)

"وحكاية المفرد 1 في غير الاستفهام شاذة، كقول بعضهم: ليس بقرشياً، ردّاً على من قال: إن في الدار قرشياً" وكقول ذي الرمة: [من الوافر]
-885

سمعت الناس ينتجعون غيثاً ... فقلت لصيدح انتجعي بلالا
فإنه سمع قومًا يقولون: الناس ينتجعون غيثاً فحكى ذلك كما سمع، فرفع الناس.
وصيدح: اسم ناقته. قاله الزجاجي في جملة 2.
قال ابن مالك في شرح الكافية 3: ويمكن أن يكون من هذا ما كتب بوأو في خط الصحابة رضي الله عنهم: فلان بن أبو فلان؛ بالواو؛ كأنه قيل: فلاناً ابن المقول فيه أبو فلان. فالمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء. وإن كان مكتوباً بالواو كما تقرأ الصلاة والزكاة بالألف، وإن كانتا مكتوبتين بالواو على أن المنطوق به منقلب عن واو. انتهى.
وعندي أنه يقرأ بالواو لوجهين: أحدهما: أن الغرض أنه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك، بخلاف الصلاة والزكاة فإنهما غير محكيتين. والثاني: أنه يحتمل أن يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله. وذلك لا يغير.
"وأما" حكاية حال المفرد "في الاستفهام، فإن كان المسئول عنه نكرة" مذكورة

"والسؤال ب: "أي" أو ب"من"، حكي في لفظ "أي" ولفظ 4 "من" ما ثبت لتلك النكرة المستول عنها من رفع ونصب وجر، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية"، حقيقة أو صالحة لوصفها بها. "وجمع" سالم موجود فيه، أو صالح لوصفه به.

"تقول لمن قال: رأيت رجلا، وامرأة، وغلّامين، وجاريتين، وبنين، وبنات: أيا؟" في حكاية رجلا، "وأية؟" في حكاية امرأة، "وأين؟" بالتثنية في حكاية غلامين، "وأيتين؟" في حكاية جاريتين، "وأين؟" بالجمع في حكاية بنين، "وأيات؟" في حكاية بنات.

1 في حاشية يس 2/ 282: "أي حاله".

885- البيت الذي الرمة في ديوانه ص 1535، والجمل ص 329، وجمهرة اللغة ص 503، وخزانة الأدب 9/ 167، وسر صناعة الإعراب 1/ 232، ولسان العرب 2/ 509، "صدح"، 8/ 347، "نجع"، والمقتضب 4/ 10، ونوادير أبي زيد ص 32، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 390، وخزانة الأدب 9/ 268، 393، وشرح الأشموني 3/ 644.

2 الجمل ص 329.

3 شرح الكافية الشافية 4/ 1722.

4 في "ط": "وفي".

(480/2)

وقولنا في التثنية: أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل: رأيت شاعراً وكاتباً. فإنك تقول في حكايتهما: أين، مع أنهما ليسا مثنيين صناعة، إلا أنهما يوصفان بالتثنية فتقول: الظرفين. وقولنا في الجمع السالم: أو صالح لوصفه به، ليشمل مثل: رأيت رجلاً أو نساء، فإنك تقول في حكاية الأول، أين. وفي حكاية الثاني: أيات مع أنهما ليسا جمعي سلامة، إلا أنهما يوصفان لجمع السلامة. فتقول: رأيت رجلاً، صالحين، ونساء صالحات، وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور.

واختلف في الحركات اللاحقة ل"أي"، فقليل:

حركات حكاية و"أي" بمنزلة "من" في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف.

وقيل: هي حركات إعراب. فإذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو: قام رجل فقيل: أي؟ ف"أي" فاعل بالفعل، وهو سابق عليها في التقدير، لأن الاستثبات يزيل الصدر،

فكأنك أعدت ما قاله السائل وكأنك إنما ذكرت "أيا" فقط. ويجوز أن تصرح بالفعل مؤخرًا توكيدًا، قاله الكوفيون. ومقتضى قواعد البصريين أنه يتعين كونها مبتدأ والخبر محذوف تقديره: أي قام، لأن الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر. والكوفيون يجيزونهما.

فإن سألت بها عن منصوب أو مجرور، فقياس قول البصريين أنها مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخر، ولك أن تصرح به توكيدًا مع التأخر. فتقول: أيا رأيت؟ وبأي مرورت؟ وعند الكوفيين منعهما. وعلى القول بجواز تقديم العامل، فهو أولى للمطابقة.

"وكذلك تقول في: من" إذا حكيت بها النكرة، رفعًا ونصبًا وجرًا، وإفرادًا وتثنية وجمعًا على حدها، تذكيرًا وتأنيتًا، كما تقدم من الأمثلة. "إلا أن بينهما فرقًا من أربعة أوجه:

أحدها: أن "أيا" عامة في السؤال فيسأل بها عن العاقل؛ كما مثلنا من قولنا: رأيت رجلاً، إلخ. "وعن غيره كقول القائل، رأيت حمراء أو حمارين"، أو أتاناً أو أتانين، أو حمراً أو أتاناً، و"من" خاصة بـ"السؤال عن" العاقل.

الفرق الثاني: أن الحكاية في "أي" عامة في الوقف والوصل، يقال: جاءني رجلان فتقول: أيان؟ بالوقف والإسكان، "أو أيان هذا"، بالوصل

(481/2)

"والحكاية في "من" خاصة بالوقف، تقول" لمن قال: جاءني رجلان. "منان، بالوقف والإسكان" في النون، "وإن وصلت قلت: من يا هذا؟" بالسكون "وبطلت الحكاية" كما سيأتي أنك تقول في حكاية المذكر: منو ومننا ومنى؟¹ وهذه² الأحرف كأحرف الإطلاق لا تكون إلا في الوقف. "فأما قوله"، وهو شمر بن الحارث الضبي، أو تأبط شرًا: [من الوافر]

-886-

أتوا ناري فقلت منون أنتم ... فقالوا الجن قلت عموا ظلاما والقياس. من أنتم. "فنادر في الشعر"، وحمله سيبويه على لغة من قال: ضرب منو منا³.

قال⁴: إنما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كـ"أي" مجموع بالواو والنون.

وقال الكسائي⁵: ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوائد⁶ في الوصل⁷. قال ابن خروف⁸: وتوجيهه سيئويه أجود، وهو أن يكون معرباً وجمعه كأبي.

1 شرح ابن الناظم ص 530-531.

2 من هنا حتى قوله: "انتهى" في نهاية الصفحة التالية قبل حديثه عن الفرق الثالث؛ نقله الشنقيطي في الدرر 2/ 524-525.

886- البيت لشمر بن الحارث في الحيوان 4/ 482، 6/ 197، وخزانة الأدب 6/ 167، 168، 170، والدرر 2/ 524 ولسان العرب 3/ 149 "حسد"، 13/ 420 "منن" ونوادر أبي زيد ص 123، ولسمير الضبي في شرح أبيات سيئويه 2/ 183، ولشمر أو لتأبط شرا في شرح المفصل 4/ 16، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية 4/ 498، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 462، أوضح المسالك 4/ 282، وجواهر الأدب ص 107، والحيوان 1/ 328، والخصائص 1/ 128، والدرر 2/ 154، ورصف المباني ص 437، وشرح ابن الناظم ص 531، وشرح الأشموني 2/ 642، وشرح ابن عقيل 2/ 426، وشرح شواهد الشافية ص 295، وشرح الكافية الشافية 4/ 1718، والكتاب 2/ 411، وكتاب الحلل ص 360، ولسان العرب 6/ 12، "أنس"، 14/ 378 "سرّاً"، والمقتضب 2/ 307، والمقرب 1/ 300، وجمع الهوامع 2/ 157، 211.

3 في الكتاب 2/ 411: "وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول: ضرب من منا".

4 في الكتاب: "وهذا بعيد لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير، وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كل أحد فإنما يجوز: منون يا فتى على ذا".

5 الدرر 2/ 525.

6 في "ط": والدرر "الرواية".

7 في الدرر: "الأصل".

8 الدرر 2/ 525.

(482/2)

وحكى الكوفيون أن منهم من يقول: منو أنت، ومنان أنتما، ومنون أنتم؟ فيكون البيت على هذا.

"ولا يقاس عليه خلافاً ليونس"، وحجته أنه سمع بعض العرب يقول: ضرب من منا؟ ومنو منا؟ لمن قال: ضرب رجل رجلاً. حكاه عنه سيبويه¹، ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدريته وأعرب أحدهما فاعلاً، والآخر مفعولاً في الأولين، وحكاهما في الوصل في الباقيين، واستبعده سيبويه.

وفي هذا البيت شذوذان آخران:

أحدهما: أنه حكى الضمير في: أتوا وهو معرفة، وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدراً.
خلافاً للشارح².

والثاني: أنه حرك النون وحكمها السكون³.

وعموا؛ بكسر العين المهملة؛ أي: أنعموا. وظلاماً: جوز فيه ابن السيد⁴ كونه ظرفاً، أي انعموا في ظلامكم، وكونه تمييزاً أي: من جهة ظلامكم. انتهى.
والأول أولى، ويؤيده أنه ينشد:

..... عموا صباحاً⁵

وهو إنشاد صحيح⁶ وقع في قصيدة حائية منسوبة إلى جذع بن سنان الغساني.
ونص ابن الحاجب في الأمالي⁷: على أنه لا يحسن أن يكون ظرفاً إذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح، وإنما المراد أنهم نعم ظلامهم أو صباحهم، انتهى⁸.

1 الكتاب 2 / 411.

2 في شرح ابن الناظم ص 532: "أنه حكى مقدراً، غير مذكور".

3 في شرح ابن الناظم ص 532: "أنه أثبت العلامة في الوصل، وحققها ألا تثبت إلا في الوقف".

4 كتاب الحلل ص 360-361.

5 انظر هذه الرواية في شرح المفصل ص 174 "الحاشية"، ولسان العرب 14 / 381 "سرا".

6 في كتاب الحلل ص 360 أن الزجاجي قال في كتابه الجمل ص 336-337: "وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه: عموا صباحاً، وهو غلط". وعلق ابن السيد في الحلل ص 360 فقال: "ليس بغلط كما ذكر، ولكنهما شعران، أحدهما على قافية الميم وهو الذي أنشده عن ابن دريد، والثاني على قافية الحاء، وهو أطول من هذا".

7 أمالي ابن الحاجب 1 / 462.

8 إلى هنا ما نقله صاحب الدرر 2 / 525.

الفرق "الثالث": أن "أيا" يحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة، فتقول " في حكاية المفرد المرفوع: "أي. و" في حكاية المنصوب. "أيا، و" في حكاية المجرور "أي. ويجب في "من" الإشباع" في الحركات 1 في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى. "فتقول" لمن قال: جاءني رجل: "منو؟ و" لمن قال: رأيت رجلا: "منا؟ و" لمن قال: مررت برجل: "مني؟"

ومن العرب من يحكى بـ"من" إعراب المستول عنه فقط، ولم يزد علامة التأنيث والتنثية والجمع. فتقول لمن قال: قام رجل، أو رجلان، أو رجال، أو امرأة، أو امرأتان، أو نساء، منو في الجميع، وفي النصب: منا، وفي الجر: مني. وما ذكره من أن الواو والألف والياء نشأت من حركات الإشباع، وأن الحركات حكاية هو قول السيرافي. زعم أن الحركات حكاية، وأنهم أشبعوا بياناً للحركة في الوقف إذ لا يوقف على متحرك.

ورد بأن الحركات إنما تبين بهاء السكت وبالألف في "أنا" و"حيهلا"، خاصة وبأن الموضوع للوقف ولا حركة فيه.

وقال المبرد والفارسي: الحكاية مشبهة بالإعراب، فالحروف اجنلت أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها²، وصوبه ابن خروف، وصححه أبو حيان³. وقال بعضهم: الحروف عوض عن التنوين، فإذا قيل: منو، فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين. وكذا "منا ومني". ورده أبو حيان⁴ بأن ذلك لغة قليلة. وهذا الحروف يتكلم بها جميع العرب.

وقال بعضهم⁴: الحروف عوض عن لام العهد لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم أنها غيرها.

الفرق "الرابع": أن ما قبل تاء التأنيث في "أي" واجب الفتح تقول: أية وأيتان" كما تقول: آية وآيتان: "ويجوز الفتح والإسكان في: من" إذا اتصل بها تاء الحكاية. "تقول: منه"، بفتح النون وقلب التاء هاء، "ومنت"، بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء، وإنما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتباراً بحالة الوقف.

1 في "ط": "للحركات" مكان "في الحركات".

2 المقتضب 2/ 306.

"ومنتان" بفتح النون الأولى، "ومنتان"، بسكوها. "والأرجح الفتح في المفرد والإسكان في التثنية"، وإنما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها. قال الموضح في الحواشي: وهو الحق. وظاهر كلامه هنا أنها للتأنيث. والقول بأنه في "أية" للتأنيث، وفي "منه" للحكاية، مجرد عناية.

وإنما كان الأرجح الفتح في المفرد لأن التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف. فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان، ولا كذلك في التثنية، وتقول في حكاية الجمع بالألف والتاء. منات، بإسكان التاء للوقف. هذا حكم غير العطف.

وأما العطف فإذا قال: جاءني امرأة ورجل. فإنك تقول: من ومنو؟ وإذا قال: جاءني رجل وامرأة، فإنك تقول: من ومنه؟ تلحق العلامة آخر الكلام لأنه محل الوقف دون ما قبله. لأنه في حكم الوصل. وكذا إذا قال: جاءني رجال ونساء قلت: من ومنات؟ فإذا قال: مررت بنسوة ورجل قلت: من ومني؟ وإذا خلط ما لا يعقل بمن يعقل، جعلت السؤال عما لا يعقل بـ"أي"، وعمن يعقل بـ"من". فإذا قال: رأيت رجلاً وحملاً. قلت: من وأيا؟ وإذا قال: مررت بحمار ورجل. قلت: أي ومني؟ وإذا قال: رأيت ثوباً وغلماً. قلت: أيا ومنا؟ وكذلك ما أشبهه. ذكره الزجاجي¹.

ثم انتقل إلى النوع الثالث: وهو حكاية العلم، وجعله قسيماً لقوله أولاً، فإن كان المسئول عنه نكرة فقال: "وإن كان المسئول عنه علماً لمن يعقل، غير مقرون، بتابع" من التوابع الخمسة، "وأداة السؤال" من "غير مقرونة بعاطف، فالحجازيون يجيزون حكاية إعرابه²، فيقولون: من زيداً؟ لمن قال: رأيت زيداً، ومن زيد؟ بالخفض لمن قال: مررت بزيد" فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لأن الواقع بعد "من" مبتدأ خبره "من" عند الجمهور³. أو خبر مبتدؤه "من" عند سيبويه⁴، وإن كان المحكي مرفوعاً كقوله⁵: من زيد؟ لمن قال: جاءني زيد، برفع ما بعد "من" على اللغتين⁶، ويختلف التقدير، فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدراً لاشتغال

2 شرح ابن الناظم ص532.

3 الارتشاف 1/ 323.

4 الكتاب 2/ 413، وانظر شرح ابن الناظم ص532.

5 في "ط": "كقوله".

6 شرح ابن الناظم ص532.

(485/2)

آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير. وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر. "وتبطل الحكاية في نحو": أي زيد؟ لأن أداة السؤال غير "من" وفي نحو: "ومن زيد؟ لأجل العاطف" الداخلة على "من". "وفي نحو: من غلام زيد، لانتفاء العلمية"، خلافاً ليونس في إجازته حكاية جميع المعارف¹. وفي نحو: من شذقم؟ لانتفاء العقل. "وفي نحو: من زيد الفاضل؟ لوجود التابع"، وهو النعت. "ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم ك: رأيت زيد بن عمرو، أو علماً معطوفاً"، بالواو خاصة "ك: رأيت زيداً وعمراً، فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية". فتقول لمن قال: رأيت زيداً بن عمرو. من زيد بن عمرو؟ ولمن قال: مررت بزيد بن عمرو: من زيد بن عمرو؟ بنصب زيد في الأول، وخفضه في الثاني. وتقول لمن قال: رأيت زيداً وعمراً: من زيداً وعمراً، بنصبهما. ولمن قال: مررت بزيد وعمرو: من زيد وعمرو. بخفضهما. وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية، وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقاً ويوجبون رفع ما بعد "من". ومدرّك الحجازيين أن الأعلام كثرت في كلامهم فأجازوا فيها الحكاية. لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بـ"من" دون "أي" لوجهين: أحدهما: كثرة استعمالهم لها دون "أي" قاله سيبويه². والثاني: أن "من" مبنية، لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال، بخلاف "أي" فإنه لو حكى بها: أي زيداً؟ وأي زيد؟ برفع "أي" فيهما، ونصب "زيد" في الأول، وجره في الثاني، لظهر القبح في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر. قال ابن الصائغ والأول أولى، وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجهاً ثالثاً: وهو كون "من" على حرفين. وأما شرط انتفاء التابع، فلأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية، واستثنى النعت بـ"من" لأنه صار مع المنعوت كشيء واحد، واستثنى عطف النسق لأنه

ليس فيها بيان للمتبوع، فلا يبين إلا بالحكاية.
وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بـ"من" فلأن الغرض بالحكاية بيان أن المسئول عنه
هو المتقدم في الذكر لا غير. فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسئول صار في
ذلك بيان أن المسئول عنه هو الأول فلم يحتج للحكاية. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-757

والعلم احكيه من بعد من ... إن عريت من عاطف بها اقترن

1 شرح ابن الناظم ص 532.

2 الكتاب 2 / 413، 414.

(486/2)

باب التأنيث

مدخل

...

باب التأنيث:

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ: أشخاص الجواهر، وهي على قسمين:
حيوان وجماد، والحيوان ضربان: ذكر وأنثى. "ولما كان التأنيث فرع التذكير لأن الأصل
في جميع الأشياء التذكير كما قاله سيبويه¹ "احتاج" المؤنث "لعلامة" تميزه من المذكر.
"وهي إما "تاء" محركة" بوجه الإعراب. "وتختص بالأسماء ك: قائمة" وهاوية، وتبدل في
الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء.

"أو تاء ساكنة، وتختص بالأفعال" الماضية "ك: قامت" ونعمت: "وإما ألف مفردة" عن
ألف قبلها "ك: حبلى" وسكرى.

"أو ألف قبلها ألف" زائدة "فتقلب هي" أي الألف الثانية، "همزة ك: حمراء".

هذا مذهب الجمهور من البصريين²، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معاً
علامة التأنيث³.

وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التأنيث والألفان
المقصورة، "و" الممدودة "يختصان بالأسماء" الظاهرة. وإلى التاء والألف أشار الناظم
بقوله:

-
- 1 الكتاب 3/ 241، وانظر شرح ابن الناظم 534، وشرح ابن عقيل 2/ 492،
وهمع الهوامع 2/ 170.
2 انظر شرح المرادي 5/ 3.
3 وهو مذهب الأخفش، كما في الارتشاف 1/ 293.

(487/2)

-758

علامة التأنيث تاء أو ألف
ولا يجمع بينهما فلا يقال: حبلاة، وأما: علقاة، فالألف مع وجود التاء للإحاق بجعفر،
ومع عدمها للتأنيث1.
"و" العرب "قد أنثوا أسماء كثيرة بناء مقدرة، ويستدل على ذلك" التقدير "بالضمير
العائد عليها نحو: {النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الحج: 72] ، {حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ
أُوزَارَهَا} [محمد: 4] ، {وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا} " [الأنفال: 61] . فالنار
والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها. ولا يخفى ما في ترتيب الآيات
من المناسبة. وما في مقابلة الحرب بالمصاحلة من الطباق.
"وبالإشارة إليها نحو: {هَذِهِ جَهَنَّمُ} " [يس: 63] ، فجهنم: مؤنثة: بدليل الإشارة
إليها بإشارة المؤنث وهي: هذه.
"وبثبوتها: أي التاء؛ في تصغيره، نحو: عيينة، وأذينة"، مصغري: عين وأذن من الأعضاء
المزدوجة، فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وغير المزدوج مذكر ك: الرأس والقلب،
"أو" بثبوتها في "فعله نحو: {وَلَمَّا فَصَلَ الْعِيرُ} " [يوسف: 94] ، فالعير مؤنثة، بدليل
تأنيث فعلها.

"ويسقوطها من عدده كقوله"، وهو حميد الأرقط يصف قوساً عربية: [من الرجز]

-887

أرمي عليها وهي فرع أجمع ... وهي ثلاث أذرع وأصبع
فأذرع: جمع ذراع، وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو: ثلاث. وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله:

-758

..... وفي أسام قدروا التاكالكتف

-759

ويعرف التقدير بالضمير ... ونحوه كالرد في التصغير

1 الارتشاف 1/ 293.

887- الرجز لحميد الأرقط في شرح شواهد الإيضاح ص341، والمقاصد النحوية 4/ 504، وبلا نسبة في ديوان الأدب 1/ 118، وإصلاح المنطق ص310، وأوضح المسالك 4/ 286، والاقتضاب ص343، 707، وجمهرة اللغة ص1314، وخزانة الأدب 1/ 214، والمخصص 1/ 167، 6/ 38، 14/ 65، 16/ 80، ومقاييس اللغة 1/ 26، وشرح التسهيل 3/ 160، وشرح عمدة الحفاظ ص576، والخصائص 2/ 307، ولسان العرب 8/ 93 "ذرع" 247 "فرع"، 14/ 335 "رمى"، 15/ 88 "علا"، وأدب الكاتب ص507 والأزهية ص276، والأشباه والنظائر 5/ 219، والكتاب 4/ 226، وتاج العروس 21/ 481 "فرع"، "رمى"، وتهذيب اللغة 3/ 184.

(488/2)

فصل:

"الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر ك: قائم وقائمة"، ومن غير الغالب في الأسماء غير الصفات 1 نحو: رجل ورجلة، وغلام وغلامة، وفي الصفات التي تنزل على مقصدين، وهي الصفات المختصة بالمؤنث ك: حائض وطامث، فإن قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة، لحقتها التاء ففعل: حائضة وطامثة. وإن لم يقصد بها ذلك لم تلحقها، فيقال: حائض وطامث، بمعنى: ذات أهلية للحيض والطمث. "ولا تدخل هذه التاء" الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر "في خمسة أوزان: أحدها: فَعُولٌ بفتح الفاء "بمعنى: فاعل ك: رجل صبور"، بمعنى: صابر، "وامرأة صبور"، بمعنى صابرة. وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها. قاله الشاطبي. "ومنه"، أي من: فَعُولٌ بمعنى: فاعل: {وَمَا كَانَتْ أُثْلُكِ بَعِيًّا} [مريم: 28] أصله: بغويًّا، اجتمعت فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، "ثم أدغم" الياء في الياء وإلا لو كان فعيلًا، بمعنى فاعل،

لحقته التاء.

وسأل المازني جماعة من نخاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله، فلم يأتوا بوجه الصواب، فسأله الواثق عنها فأجاب بما قاله الموضح.

"وأما قولهم: امرأة ملولة" من الملل، بمعنى: مالة وقد لحقته التاء، "قالتاء" فيه ليست للفصل وإنما هي "للمبالغة، بدليل" دخولها في المذكر نحو "رجل ملولة، وأما: امرأة عدوة" أصله: عدووة، بواوين ثم أدغم، "فشاذ" لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه "محمول على: صديقة" كما في عكسه وهو حمل صديق على عدوة، في قوله: [من الطويل]

1 في شرح ابن الناظم ص534: "وهو في الأسماء قليل، نحو: رجل ورجلة ...".

(489/2)

-888-

..... لم أبخل وأنت صديق

والقياس، صديقة. وهم يحملون الضد على ضده، كما يحملون النظير على نظيره.

"ولو كان فعول بمعنى مفعول، لحقته التاء" الفاصلة جوازاً "نحو: جمل ركوب، وناقاة ركوبة"، وإنما لحقته وإن لم يجر على الفعل، فرقاً بين المقصدين.

"و" الوزن "الثاني: فاعيل بمعنى مفعول نحو: رجل جريح، وامرأة جريح" بمعنى: مجروحة.

والعلة فيها ما تقدم. "وشذ: ملحفة جديدة"، بالتاء، فإنها بمعنى مجدودة، ولحقته التاء.

"فإن كان فاعيل بمعنى فاعل، لحقته التاء" الفاصلة، "نحو امرأة رحيمة، وظريفة"، وإنما لحقت فاعلاً بمعنى فاعل، دون فاعيل بمعنى مفعول فرقاً بينهما. واختصت بـ"فاعيل" بمعنى "فاعل"، لأنه يجري على الفعل، لأن الوصف من: رحم وظرف يأتي على فاعيل اطراداً، فصار كففاعل من فعل بخلافه بمعنى: مفعول.

"فإن قلت: مررت بقتيلة بني فلان، وألحقت التاء خشية الإلباس" بالمذكر، "لأنك لم تذكر الموصوف" المأمون معه الإلباس.

"و" الوزن "الثالث: مفعال، بكسر الميم "ك: منحار"، يقال: رجل منحار، وامرأة منحار، أي: كثيرة النحر، بالحاء المهملة. "وشذ: ميقانة"، بالقاف والنون، من اليقين وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه، وامرأة ميقانة. وإنما لم

تدخل التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لا تجري على فعل، ولأنه يشبه المصادر الميمية،
بزيادة الميم في أوله. قاله ابن الأنباري.
"و" الوزن "الرابع: مَفْعِيل" بكسر الميم "ك: معطير" من العطر، "وشذ: امرأة مسكينة"
لخروجه عن القاعدة، ومع ذلك فإنه محمول على: فقيرة. "وسمع: امرأة "مسكين، على
القياس "حكاه سيبويه1.

888- تمام البيت:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ... طلاقك لم أبخل وأنت صديق
وهو بلا نسبة في الأزهية ص62، والأشباه والنظائر 5/ 238، 262، والإِنْصاف 1/
205، والجنى الداني ص218، وخزانة الأدب 5/ 246، 427، 10/ 381، 382،
والدرر 1/ 302، ورصف المباني ص115، وشرح الأشموني 1/ 146، وشرح شواهد
المغني 1/ 105، وشرح ابن عقيل 1/ 384، وشرح المفصل 8/ 71، ولسان العرب
4/ 181 "حرر"، 10/ 194، "صدق"، 13/ 30 "أنن"، ومغني اللبيب 1/ 31،
والمقاصد النحوية 1/ 311، والمنصف 3/ 128، وجمع الهوامع 1/ 143، تاج
العروس. 10/ 573 "حرر"، "أنن".
1 الكتاب 2/ 640 ونقله ابن الناظم في شرحه ص536.

(490/2)

"و" الوزن "الخامس: مَفْعَل"؛ بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين؛ "ك: مغشم" بالعين
والشين المعجمتين؛ وهو الذي لا ينتهي عما يريد به ويهواه من شجاعته. "ومدغس"
بالدال والعين والسين المهملات؛ من الدغس وهو الطعن. يقال: رمح يدغس به. وعلة
عدم لحاق التاء في هذين الوزنين، ما تقدم في [المثال] 1 الثالث. وإلى هذه الأوزان
الخمسة أشار الناظم بقوله:

-760

ولا تلي فارقة فعولا
الأيات الثلاثة2.

"وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس" الجامد الذي لا يصنعه مخلوق "كثيراً ك: قمر"
وقمر؛ بفتح المثناة فوق وسكون الميم؛ "ولعكسه"، أي لفصل الجنس من واحده "في:

جباءة" بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة، ضرب من الكمأة أحمر. "وكمأة"؛ بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة؛ وهي التي تميل إلى الغبرة والسواد. وقول الموضح: "خاصة:" مخرج ل: سيارة وميارة. فإنهما جمعا: سيار وميار، لا من أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليهما. قال الله تعالى: {وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ} [يوسف: 19] وعلى تقدير كونهما من أسماء الأجناس. فالقيد مصروف إلى الجامد، وهذان مشتقان.

وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو: لبن ولبنة.

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث ك: ربة: وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا القصير³.

"و" تأتي التاء "عوضًا من فاء ك: عدة". وأصلها: وعد، بكسر الواو، فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو إلى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه، لأن تاء التأنيث لا تقع صدرًا.

1 إضافة من "ب".

2 الأبيات الثلاثة هي:

..... أصلا ولا المفعال والمفعيلا

كذاك مفعول وما تليه ... تا الفرق من ذي فشذوذ فيه

ومن فعيل كقتيل إن تبع ... موصوفه غالبًا التا تمتنع

3 في "ط": "بالقصر".

(491/2)

وتأتي عوضًا من عين ك: إقامة، "أو من لام ك: سنة"، وأصلها: سنو أو سنه بدليل قولهم في الجميع بالألف والتاء: سنوات أو سنهات، فكرهوا تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها. وعلى الهاء لخفائها، فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس.

"أو" عوضًا من "من" حرف "زائد لمعنى"، وهو ياء النسب، "ك: أشعني وأشاعنة"، وأزرقى وأزارقة، ومهلبى ومهالبة، نسبة إلى: أشعث وأزرق ومهلب، فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى أنهما لا يجتمعان وإنما يقال: الأشعثيون والأشاعنة، وكذا الباقي.

"أو" عوضًا من "من" حرف "زائد لغير معنى"، وهو ياء مفاعيل، "ك: زنديق وزنادقة"،

فالتاء عوض من [ياء] 1 زنديق. فإذا جيء بالياء لم يحأ بالتاء. بل يقال: زناديق. فالياء والتاء متعاقبان هنا، قاله في شرح الكافية². والزنديق: هو الذي لا ينتحل دينًا. وقيل: هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر³.

"و" تأتي التاء "للتعريب" بالعين المهملة؛ أي: تعريب الأسماء الأعجمية "ك: موازنة" جمع موزج؛ بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم؛ وهو الخف وقيل الجورب، والقياس: موازج، فدخلت التاء في جمعه لتدل على أن أصله أعجمي فعرب. والفرق بين المعرب وغيره، أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن خالفت بين ألفاظه فقد عربته. وإلا فلا.

"و" تأتي التاء "للمبالغة" في الوصف "ك: راوية" لكثير الرواية، وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة. ولتأكيدا، أي: المبالغة الحاصلة بغير التاء "ك: نسابة"، وذلك لأن فعالا يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة.

"و" تأتي التاء "لتأكيد التأنيث ك: نعجة"، لأن انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث ك: عجوز وأتان، فكان يكفي أن يقال: نعج، لأنه يفيد التأنيث بنفسه، فدخل التاء فيه لتأكيد التأنيث.

1 إضافة من "ط".

2 شرح الكافية الشافية 4 / 1736.

3 انظر حاشية يس 2 / 288.

(492/2)

فصل:

"لكل واحدة من ألفي التأنيث" المقصورة والممدودة "أوزان نادرة، ولا نتعرض لها في هذا المختصر" لكون الناظم لم يذكرها. "وأوزان مشهورة" في الاستعمال، وتقدم في باب ما لا ينصرف: أن المقصورة أصل للمدودة، فلذلك قدمها.

"فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر" وزنًا:

"أحدها: فعلى، بضم الأول وفتح الثاني ك: أربي"، بالراء المهملة والباء الموحدة، اسمًا للدهية، بالذال المهملة، وجمعها: دواه وأعظمها الموت، "وأدمى وشعبى"، بمعجمة

فمهملة فموحدة، اسمين "لموضعين، قال " جرير: [من الوافر]
-889-

أعبدًا حل في شعبي غريبًا ... ألؤما لا أبالك واغترابا
"وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها" في لسان العرب¹.
"ويرد عليه: أرني، بالنون"، اسمًا "حب" من البقل "يجن به اللبن وجنفى" بالجيم والنون
والفاء، اسمًا "لموضع، وجعبي"، بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة، اسمًا "لعظام النمل"
جمع عظيم لا عظم، والمراد به: كبار النمل اللاتي يعرضن ولهن أفواه واسعة. قاله
القبلي². ورحي، بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة، لموضع، وحلكي، بالحاء المهملة،
لدوية، قال أبو علي الفارسي³: هي مقصورة. حكاه عنه ابن جني في القدر. "وقد تبين"
من عدم اشتها ما ذكر "أن عد الناظم ل: فعلى في الأوزان المشهورة مشكل"، لأنها من
الأوزان النادرة، بل قال خطاب الماردي⁴: إنها شاذة.

889- تقدم البيت برقم 398، 702.

- 1 أدب الكاتب ص 593، وانظر المزهر 2/ 66، 99، والاقتضاب ص 390.
- 2 قاله في كتابه المقصور والممدود، وقد صرح بذلك ابن السيد في الاقتضاب 390،
وانظر المزهر 2/ 64.
- 3 التكملة ص 99.
- 4 في "ب": "المازني"، وفي "ط": "الماردي".

(493/2)

الوزن "الثاني": فَعْلَى، بضم الأول وسكون الثاني، اسمًا كان ك: بهمى"، بالموحدة اسمًا
لنبت. قاله الجوهري¹. يقال: أبجمت الأرض: كثر بهماها. "أو صفة" لا مذكر لها "ك:
حبلى، و" ما لها مذكر نحو: "الطولى"، أنثى الأطول. "أو مصدرًا ك: رجعى" مصدر:
رجع.

الوزن "الثالث": فَعْلَى؛ بفتحتين؛ اسمًا كان ك: بردى" بالموحدة "لنهر بدمشق أو مصدرًا
ك: مرطى" بالطاء المهملة "لمشية، أو صفة ك: حيدى" بالحاء والذال المهملتين بينهما
ياء مثناة تحتانية، يقال: حمار حيدى، أي: يحيد عن ظله إذا تخيل منه.
الوزن "الرابع": فَعْلَى، بفتح أوله وسكون ثانيه، بشرط أن يكون إما جمعًا ك: قنلى" جمع:

قتيل، "وجرحى" جمع جريح، "أو مصدرًا ك: دعوى" مصدر: دعا، "أو صفة ك: سكرى وسيفى، مؤنثي: سكران، وسيفان للطويل، فإن كان فعلى اسمًا ك: أرطى وعلقى، ففي ألفه وجهان" مبنيان على الصرف وعدمه، فمن صرف قدر الألف للإلحاق، ومن منع قدرها للتأنيث، والأرطى: شجر الرمل يدبغ به الأديم. يقال: أديم مأروط أي: مدبوغ. وقد يكون: أرطى أفعل²، لأنه يقال: أديم مرطى، حكاية في الصحاح³، والعلقى: نبت. الوزن "الخامس: فعلى بضم أوله" وتخفيف ثانيه "ك: حُبَارى" بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة. "وسُمَانى": بالسین المهملة والنون: "لطائرين" ذكرين أو أنثيين، "وفي الصحاح⁴: أن ألف حبارى ليست للتأنيث، وهو وهم" بفتح الهاء، من صاحب الصحاح، "فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف". ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث.

الوزن "السادس: فعلى، بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحًا ك: سمهى" بالمهملة "للباطل" وللکذب، وللهاء بين السماء والأرض. الوزن "السابع: فعلى، بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه ك: سبطرى" بمهملات وموحدة "ودفقى" بالبدال والفاء والقاف: "الضربين من المشي"، فالأول: مشية فيها تبختر والثاني: مشية فيها تدفق وإسراع.

1 الصحاح "بهم".

2 في "ب": "الفعل".

3 الصحاح "أرط": رطا" وانظر حاشية يس 2/ 289.

4 الصحاح "حبر".

(494/2)

الوزن "الثامن: فعلى، بكسر أوله وسكون ثانيه، إما مصدرًا ك: ذكرى" مصدر: ذكر ذكرا¹. وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيث. "أو جمعًا وذلك" شينان: "حجلى" بالحاء المهملة [والجيم] 2: "جمعًا للحجل؛ بفتحين؛ اسمًا لطائر وطرى؛ بالطاء المشالة" والراء والباء الموحدة: "جمعًا لظربان، بفتح أوله وكسر ثانيه، اسمًا لدويبة. ولا ثالث لهما في المجموع"³، وذلك معلوم من عدم الإتيان معهما بالكاف، ولكن ذكره تأكيدًا.

الوزن "التاسع: فعلى، بكسر أوله وثانيه مشدداً نحو: حثيثي" بحاء مهملة وثاءين مثلثين بينهما ياء مثناة تحتانية، اسم مصدر: حث على الشيء إذا حض عليه.

"وخليفي" بالحاء المعجمة والفاء: الخلافة. وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه: "لولا الخليفة لأذنت" 4. "وحكى الكسائي: هو من خصيصاء قومه 5؛ بالمد؛ وهو شاذ"، وقياسه القصر، كما مثل به في التسهيل 6.

الوزن "العاشر: فعلى، بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ك: كفى" بالفاء والراء. وفي القاموس 7 أنه مثلث الكاف والفاء. والكفري والكافور "لوعاء الطلع" أي: طلع النخل. سمي بذلك لأنه حين يتشقق يكفره، أي: يستره ويغطيه، والشيباني يجعله للطلع نفسه. والفراء يجعله للطلع حين يتشقق. قال القالي: والأول هو الصحيح لأن الاشتقاق يدل على صحته. "وحذرى وبذرى"، بذالين معجمتين مهملتين وحاء مهملة في الأول وباء موحدة في الثاني: وهما "من: الحذر والتبذير". وقال ابن ولاد: البذرى. قالذال المعجمة، الباطل.

الوزن "الحادي عشر: فعلى، بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً ك: خليطى" بالحاء المعجمة والطاء المهملة، اسماً "للاختلاط"، يقال: وقعوا في خليطى إذا اختلط عليهم أمرهم. "وقبيطى". بالقاء والباء الموحدة والطاء المهملة، اسماً "للناطف".

1 سقط من "ب".

2 إضافة من "ب"، "ط".

3 قاله الفارسي، انظر المزهري 2 / 103.

4 النهاية 2 / 69 "خلف".

5 في المزهري 2 / 101، "زعم الكسائي أنه سمع المدر والقصر في خصيصى".

6 التسهيل ص 255.

7 القاموس المحيط "كفر".

(495/2)

الوزن "الثاني عشر: فعلى، بضم أوله وتشديد ثانيه نحو: شقارى" بالشين المعجمة والقاء والراء المهملة "وخبازى" بالحاء المعجمة والباء الموحدة والزاي، اسمين "لنبتين. وخضارى" بالحاء والضاد المعجمتين والراء المهملة: اسماً "لطانر".

تنبيه:

"نحو جنفى" مما كان على وزن: فعلى، بضم الفاء وفتح العين. "ونحو: خليفى"، مما كان على وزن: فعلى، بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة. "ونحو: خليطى"، مما كان على وزن: فعلى، بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة. "ليس من الأوزان المختصة بالمصورة بدليل" وجودها في أوزان الممدودة.

فلأول كما في: "عرواء"، بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة "قرة الحنى ومسها في أول رعدتها" كما في القاموس 1 زيادة على الصحاح 2.

"و" الثاني كما في: "فخبراء" بكسر الفاء وتشديد المعجمة من الفخر، والفخير 3: الرجل الفخر.

"و" الثالث كما في: "دخيلاء" بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة، ولم يحفظ بالمد غيره. يقال: هو عالم بدخيلاء أمورك. أي: بباطنها.

"ومشهور أوزان الممدودة سبعة عشر" وزناً:

"أحدها: فعلاء، بفتح أوله وسكون ثانيه، اسماً كان ك: صحراء أو مصدرًا ك: رغباء" مصدر: رغب، بالراء المهملة والغير المعجمة. "أو صفة ك: حمراء، وديمة هطلاء"

والديمة: بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت؛ قال أبو زيد: هو المطر الذي ليس 4 فيه رعد ولا برق، وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل. والهطل: تتابع المطر. "أو جمعاً في المعنى ك: طرفاء"، بالطاء والراء المهملتين وبالفاء، ويضاف للغابة. بالوحدة، فيقال: طرفاء الغابة وهي شجر، ومنها اتخذ منبره - صلى الله عليه وسلم - وفي

القاموس 5: أنها أربعة أصناف منها: الأثل، الواحدة: طرفاء وطرفة. وفي الصحاح 6: قال سيبويه 7: واحد وجمع.

1 القاموس المحيط "عرا".

2 الصحاح "عرا".

3 في "ط": "الفخبراء".

4 سقط من "ب".

5 القاموس المحيط "طرف".

6 الصحاح "طرف".

7 الكتاب 3 / 569.

"و" الوزن "الثاني والثالث والرابع: أفعلاء، بفتح العين، وأفعلاء بكسرهما، وأفعلاء بضمهما، كقولهم: يوم الأربعاء"، بفتح الباء وكسرهما وضمهما. "سمع فيه الأوزان الثلاثة"، وهو اليوم المعروف. وفي تحشية التسهيل بخط مؤلفه 1: اسم اليوم: أربعاء، بفتح الباء وكسرهما، ويفتح الهمزة وضم الباء: عمود الخيمة: وضمهما: موضع 2. والوزن، "الخامس: فعلاء" بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه "ك: عقرباء": اسما لمكان خارج دمشق 3.

والوزن "السادس: فعلاء، بكسر الفاء، ك: قصاصاء؛ بقاف وصادين مهملتين: اسما للقصاص".

والوزن "السابع: فعلاء، بضم الأول والثالث، ك: قرفصاء" بقاف فراء فصاد مهملة: لنوع من القعود. يقال: قعد القرفصاء: إذا قعد على قدميه، وأمس الأرض إليه. الوزن "الثامن: فاعولاء، بضم الثالث ك: عاشوراء" لعاشر المحرم، وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر 4.

الوزن "التاسع: فاعلاء، بكسر الثالث، ك: قاصعاء"؛ بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما "لأحد جحرة اليربوع"، وهو حيوان فوق الفارة، يده أقصر من رجله، وعكس الزرافة، ومن أسماء جحرته أيضا: غائباء وناقفاء.

الوزن العاشر: فعلياء، بكسر الأول وسكون الثاني. نحو: كبرياء، بمعنى، التكبر.

الوزن "الحادي عشر: مفعولاء، ك: مشيوخاء" بالشين والحاء المعجمتين: للشيوخ: وضبطه ابن مالك بالحال المهملة، قال 5: ومعناه اختلاط الأمر.

1 في "ب": "المؤلف".

2 التسهيل ص 256.

3 سقط من "ب"، "ط": "خارج دمشق".

4 في المزهر 2/ 69: "زاد بن خالويه: ساموعاء، وهو اللحم في التوارة، وخابوراء يعني

النهر، وزاد البغدادي في شرح الفصيح، الضاروراء والساوروراء والدالولاء".

5 انظر شرح الكافية الشافية 4/ 1754.

الوزن "الثاني عشر: فَعَلَاءَ، بفتح أوله وثانيه نحو: بَرَأَسَاءَ" بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين "بمعنى: الناس. يقال: ما أدري أي البراساء هو" أي: أي الناس هو. "وبراكاء" بالموحدة والراء المهملة "بمعنى: البروك"، وهو أن يركوا إبلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة. وبراكاء كل شيء: معظمه وشدته. يقال: وقع في براكاء الأمر، وفي براكاء القتال، أي: في معظمه وشدته. قال بشر بن أبي خازم: [من الوافر]

-890

ولا ينجي من الغمرات إلا ... براكاء القتال أو الفرار

قاله القالي¹.

الوزن "الثالث عشر: فَعِيلَاءَ، بفتح أوله وكسر ثانيه، نحو: قريثاء وكريثاء"، بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما²، وبالقف في الأول والكاف في الثاني "نوعان من البسر" بضم الموحدة وسكون المهملة. قال الكسائي: بسر قريثاء ممدود، وهو أطيب التمر بسرًا وقال أبو الجراح، تمر قريثا، غير ممدود.

الوزن "الرابع عشر: فَعُولَاءَ، بفتح أوله وضم ثانيه، نحو: دبوقاء" بالذال المهملة والباء الموحدة والقف: العذرة، بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة.

الوزن "الخامس عشر: فَعَلَاءَ بفتحيتين ك: خفقاء" بالخاء المعجمة والفاء والقاف. اسمًا "لموضع". قاله ابن الناظم³ في بعض نسخ الشرح³. "وإنما هو بالجيم والنون والفاء، كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصه³: وفعلاء كجفقاء، اسم مكان. "ولا نظير إلا: دأءاء⁴ بفتح الدال المهملة والهمزة والتاء المثلثة، اسمًا "للأمة، وفرماء" بالفاء والراء: اسمًا "لموضع". ذكره في الصحاح في مادة الفاء⁵، ولم

890- البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص79، وجمهرة اللغة ص325، وخزانة

الأدب 7/ 506، وشرح المفصل 4/ 50، ولسان العرب 10/ 398 "برك"، وبلا

نسبة في الاشتقاق ص247، وجمهرة اللغة ص1229.

1 في كتابه المقصور والممدود، وهو مفقود، انظر المقصور والممدود لابن ولاد ص21.

2 سقط من "ب".

3 شرح ابن الناظم ص540.

4 في الزهر 2/ 53: "وفي كتاب المقصور للقالي زيادة: نفساء، لغة في نفساء،

والسحناء، الهيئة، لغة في السحناء، ويقال في ثأءاء وثأءاء، بالفتح والسكون".

5 الصحاح "فرم".

يذكره في مادة القاف 1. [قال في القاموس في فصل الفاء 2: وقول الجوهري: فرماء موضع، سهو، وإنما هو بالقاف، وقال في فصل القاف 3: وقرمى كجمزى، ويمد: موضع باليمامة لبني امرئ القيس، وموضع بين مكة والمدينة. "على هذا" التقدير "فعد الناظم لذلك في المشهور" من أوزان الممدودة "مشكل" لأنه وزن نادر جدًا. "وفي المحكم" لابن سيده "أن جنفى، بالجيم والنون والفاء والقصر، موضع، وأنه بالمد أيضًا موضع". فذكره فيما يختص بالمد مشكل 4.

الوزن "السادس عشر: فعلاء، بكسر أوله وفتح ثانيه نحو 5: سبراء" بالسین المهملة والياء المثناة التحتانية: ثوب مخلوط بحرير، وقيل: ما عمل من القز، وقيل: برد في خطوط صفر وأيضًا نبت، وأيضًا: الذهب 1.

الوزن "السابع عشر: فعلاء، بضم أوله وفتح ثانيه ك: خيلاء" بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية: الكبر والعجب.

1 في حاشية يس 2/ 291: "قرماء؛ بالقاف وتحريك العين: موضع، ذكره الجوهري بالفاء، وهو تصحيف، إنما هو بالقاف".

2 القاموس المحيط "فرم".

3 القاموس المحيط "قرم".

4 سقط من "أ": من قوله "قال في القاموس ... " إلى هنا.

5 سقط من "ب".

6 في المزهر 2/ 107: "وليس في الكلام فعلاء، إلا ثلاثة أحرف: السبراء: ضرب من البرود، ويقال الذهب، والحولاء: والكلام فيه بالضم، والعنباء: للعنب".

باب المقصور والممدود:

المقصور: هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة ك: الفتى والعصا، بخلاف: إذا، ورأيت أخاك، فلا يسمى مقصورًا.

والممدود: هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة ك: كساء ورداء، بخلاف.

أولاء ورشاء، فلا يسمى ممدودًا.

"قصر الأسماء ومدها ضربان: قياسي، وهو وظيفة النحوي. وسماعي وهو وظيفة اللغوي، وقد اعتنى اللغويون بهما حتى "وضعوا في ذلك كتبًا 1 وضابط الباب عند النحويين" ليرجع إليه، "أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام: أحدها: ما له نظير في الصحيح الآخر، "يجب فتح ما قبل آخره" قياسًا، "وهذا النوع مقصور بقياس"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-771

إذا اسم استوجب من قبل الطرف ... فتحا وكان ذا نظير كالأسف

-772

فلنظيره المعلن الآخر ... ثبوت قصر بقياس ظاهر
"وله أمثلة منها: كونه مصدر: فعل "بكسر العين" اللازم، نحو: جوي جوى" 2 بالجيم،
"وهوي هوى، وعمي عمى، فإن نظيرها من الصحيح الآخر: "فرح فرحًا"، وبطر بطرًا،
"وأشر أشرًا" وفتح ما قبل آخرها واجب مطرد، لأن "فعل"، اللازم قياس مصدره
"فعل" بفتحيتين.

-
- 1 ألف العلماء ما يزيد على أربعين كتابًا في المقصور والممدود، وقد أحصاها محققًا المقصور والممدود والفراء في مقدمتهما ص 13-19.
 - 2 في "ب": "يحوي".

(500/2)

"قال ابن عصفور وغيره" تبعًا لسيبويه 1 والفراء 2: "وشذ الغراء" بالغين المعجمة المفتوحة والمد؛ "مصدر غري"؛ بكسر الراء، فهو غر. وفي الصحاح 3 في فصل الغين المعجمة والراء: غري بالشياء، بالكسر، أي: أولع به، والاسم الغراء، بالفتح والمد.
"وأنشدوا" لكثير: [من الطويل]

-891

إذا قلت مهلا غارت العين بالبكا ... غراء ومدتها مدامع نحل
هذا قول ابن عصفور وموافقيه.

"وفيما قالوه نظر، لأن أبا عبيدة حكى" عن خالد بن كلثوم 4: "غاريت بين الشيين

غراء أي: واليت" بينهما. "ثم أنشده"، أي بيت كثير المتقدم. "وعلى" قول أبي عبيدة "هذا فالمد قياسي؛ كما سيأتي؛ لأن غاريت غراء" بالكسر، له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف "ك: قاتلت قتالا". ثم قال أبو عبيدة 5: "وغاريت: فاعلت من غريت" بالشيء أغرى "به. وأنشد" أبو عبيدة والجوهري 6: "أسلو بدل: مهلا. وفاضت بدل: غارت: وحفل: بدل نهل"، بضم النون وتشديد الهاء، أي: كثيرة متتابعة، دل عليه رواية "حفل"، بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء. أي: ممتلئة.

ولا يبعد عندي أن يقال: الغراء؛ بالفتح والمدة؛ اسم مصدر ك: الكلام والسلام، وقياس المصدر: غرى، بالقصر، وما حكاه أبو عبيدة من باب "فاعل" لا من باب "فعل" وكل استشهد بحسب ما رواه. وقد جزم الجوهري 6 بأن "الغراء" بالفتح والمدة: اسم مصدر غري، "والغراء" بالكسر والمدة. مصدر غاريت.

1 الكتاب 3 / 538.

2 المقصور والممدود للفراء ص 40.

3 الصحاح "غري".

- 891- البيت لكثير عزة في ديوانه ص 255، وأما القالي 1 / 60، وسمط اللآلي ص 223، ولسان العرب 11 / 157 "حفل"، 15 / 121 "غرا"، وشرح المفصل 6 / 39، وتاج العروس "حفل" وفيه "حفل" مكان "نهل"، و"غرا" والمقاصد النحوية 4 / 509، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 292، وشرح الأشموني 3 / 655.
- 4 في "أ"، "ب"، "ط": "خالد بن مكتوم" والتصويب من لسان العرب 15 / 121 "غرا"، وأما القالي 1 / 60، حيث ورد قوله وقول أبي عبيدة.
- 5 انظر أما القالي 1 / 60، ولسان العرب 15 / 121 "غرا"، والصحاح "غرا".
- 6 الصحاح "غرا".

(501/2)

واختلفوا في بيت كثير، فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمدة. وأبو عبيدة يرى أنه بالكسر والمدة. وتابعه على ذلك الجوهري، فلم يتواردا على محل واحد.

"ومنها" فعل "بكسر أوله وفتح ثانيه جمعاً لـ"فَعْلَة"؛ بكسر أوله وسكون ثانيه، نحو: فرية وفري؛ بالفاء والراء: الكذب. "ومرية ومري" بالراء: الجدال. "فإن نظيره" من

الصحيح: "قربة وقرب" بكسر القاف فيهما.

"ومنها: "فعل" بضم أوله وفتح ثانيه جمعاً لـ "فُعلة" بضم أوله وسكون ثانيه نحو: دمية ودمى" بالبدال المهملة، الصور المنقوشة في الحائط، وتطلق 1 على الصور الجميلة على سبيل التشبيه، "ومدية ومدى" بالبدال المهملة: السكين، "وزبية وزبى" بالزاي المضمومة وسكون الموحدة: الحفيرة تحفر للأسد. "وكسوة وكسى" بالكاف والسين المهملة، "فإن نظيرها" من الصحيح: "حجة وحجج، وقربة وقرب" بضم الحاء والقاف فيهما. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-773

كفعل وفعل في جمع ما ... كفعلة وفعلة نحو الدمي
"ومنها: اسم مفعول، ما زاد على ثلاثة نحو: معطى" من الرباعي، ومقتفى من الخماسي،
"ومستدعى" من السداسي، "فإن نظيره" من الصحيح: "مكرم" ومحترم "ومستخرج"
بفتح ما قبل الآخر فيهن.

القسم "الثاني" من أقسام المعتل بالألف: "أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل
آخره ألف، وهو النوع ممدود بقياس". وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-774

وما استحق قبل آخر ألف ... فالمد في نظيره حتما عرف
"وله أمثلة منها: أن يكون الاسم مصدرًا لـ: أفعل"، بسكون الفاء وفتح العين، "أو لـ:
فعل"، بكسر الفاء وسكون العين، "أوله همزة وصل".
فالأول "ك: أعطى إعطاءً و" الثاني نحو: "ارتأى ارتاءً". قال الجوهري 2: ارتأى افتعل،
من الرأي والتدبير. انتهى. والأصل: ارتأى ارتأيا، قلبت الياء في الفعل أَلَفًا لتحركها
وانفتاح ما قبلها، وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة، "واستقصى" الأمر
"استقصاء" تتبعه. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-775

كمصدر الفعل الذي قد بدئا ... بهمز وصل كارعوى وكارتأى

1 في "ب": "ويطلق".

2 الصحاح "رأى".

"فإن نظير ذلك" أي: نظير ما كان مصدرًا لـ"أفعل" من الصحيح: أكرم إكرامًا، ونظير ما كان مصدرًا لفعل أوله همزة وصل من الصحيح: "اكتسب اكتسابًا"، فإنه من: افتعل، واستخرج استخراجًا، فإنه من: استفعل.

"ومنها: أن يكون مفردًا لـ: أفعلة"، سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو أو ياء، فالأول "نحو: كساء وأكسية، و" الثاني نحو: "رداء وأردية"، والأصل: كساو ورداي، "فإن نظيره" من الصحيح: "حمار وأحمرة، وسلاح وأسلحة. ومن ثم"، أي من أجل أن: أفعله حقها أن تكون جمعًا للممدود ولا تكون جمعًا للمقصور.

"قال الأخفش: أرحية" جمع رحي. من اليائي، "وأقفية" جمع قفى. من الواوي، "من كلام المولدين، لأن رحي وقفى مقصوران". والرحى: الطاحونة مؤنثة. والقفا: مؤخر العنق، يذكر ويؤنث. "وأما قوله"، وهو مرة بن محكان التميمي: [من البسيط]

-892-

في ليلة من جمادى ذات أندية ... لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا
"والمفرد: ندى، بالقصر، فضرورة. وقيل": ليس بضرورة ولكنه "جمع" بالبناء للمفعول
"ندى" بالقصر "على نداء" بالمد "ك: جمل وجمال" بالجيم، "ثم جمع نداء" الممدود "على أندية"، فأندية على هذا جمع الجمع. "و" هذا القول "يبعده أنه لم يسمع. نداء جمعًا"
ولو سمع لنقل، واللازم منتف فالملزوم كذلك.
"ومنها: أن يكون مصدرًا لـ"فعل" بالتخفيف، والفتح، حال كونه "دالا على صوت ك:
الرغاء والثغاء"، بضم المهملة والمثلثة وفتح ثانيهما وإعجامة، والرغاء: صوت ذوات الخف، والثغاء، صوت الشاة من الضأن والمعز "فإن نظيره" من الصحيح "الصراخ. أو"
دالا "على داء نحو: المشاء"، يقال: مشى بطنه مشاء، "فإن نظيره" من الصحيح:
"الدوار" بضم الدال وفي آخره مهملة، زاد في القاموس: فتح الدال، قال 1 فهو شبه 2
الدوران يأخذ في الرأس، والزكام بضم الزاي.

892- البيت لمرة بن محكان في الأغاني 3/ 318، والخصائص 3/ 52، 237، وسر صناعة الإعراب ص 620، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1563، ولسان العرب 15/ 313 "ندى" والمقاصد النحوية 4/ 510، والمقتضب 3/ 81، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 294، وشرح الأشموني 3/ 656، وشرح شافية بن الحاجب ص 329، وشرح المفصل 10/ 17، ولسان العرب 11/ 268 "رجل".
1 القاموس المحيط "دور".

2 في "ط": شبيهه.

القسم "الثالث: أن يكون لا نظير له" من الصحيح، "فهذا إنما يدرك قصره ومده بالسمع، فمن المقصور سماعاً، الفقى واحد الفتيان، والسنا: الضوء، والثرى" بالمثلثة: "التراب، والحجا" بكسر الحاء المهملة وبالجيم: "العقل"، وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح. "ومن الممدود سماعاً: الفتاء، لحدائة السن، والسنا للشرف" بالشين المعجمة، "والثراء بالمثلثة" لشكرة المال، والحذاء" بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة، "للنعل" بالنون والعين المهملة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-776

والعادم النظير ذا قصر وذا ... مد بنقل كالحجا وكالحذا
"مسألة:

أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة"1، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-777

وقصر ذي المد اضطراراً مجمع ... عليه.....
"كقوله": [من الرجز]

893- "لا بد من صنعنا وإن طال السفر" وإن تحنى كل عود ودبر

فقصر: صنعنا للضرورة، وجواب الشرط محذوف، أي: لا بد منه، وتحنى: من حنى ظهره إذا احدودب، والعود، بفتح العين المهملة وسكون الواو: المسن من الإبل. ودبر، بفتح الدال وكسر الموحدة، من دبر البعير، بالكسر، يدبر دبرة ودبوراً إذا عقر ظهره.

"وقوله": [من الطويل]

-894

فهم مثل الناس الذي يعرفونه ... وأهل الوفا من حادي وقديم

فقصر: الوفا للضرورة، وهو ممدود. وأراد2: أن هؤلاء القوم مدحتهم مثل للناس، يعرفونه

1 في شرح ابن الناظم ص542: "ولا خلاف في جواز قصر الممدود للضرورة"، وانظر

شرح ابن عقيل 2/ 440، والإنصاف 2/ 645، المسألة رقم 109.

893- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 296، والدرر 2/ 506، وشرح

الأشموني 3/ 657، والمقاصد النحوية 4/ 11، وجمع الهوامع 2/ 156، والمخصص

15 / 11، 16 / 42 وتاج العروس 21 / 369 "صنع"، ولسان العرب 8 / 212
"صنع"، وكتاب العين 2 / 219.

894- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 296، والدرر 2 / 506، وشرح
الأشموني 3 / 657، والمقاصد النحوية 4 / 512، وجمع الهوامع 2 / 156.
2 في "ط": "والدرر 2 / 506: "يعرفونهم".

(504/2)

ويضربون بهم 1 مثلاً في كل نوع من أنواع الخير، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من
حادث متجدد 2، وقديم ماض.

ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده، نحو: فعلاء "أفعل" 3،
لأن "فعلاء" تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً، فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة، ورد
بقول الأقيشر: [من المنسرح]
-895

فقلت لو باكرت مشمولة ... صفرا كلون الفرس الأشقر
فقصر: صفراء، للضرورة، وهي: فعلاء أنثى: أفعل فلهذا لم يعتد بخلافه، وحكي الإجماع
على الجواز تبعاً للناظم.
"واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله: [من
الوافر]
-896

سيغنييني الذي أغناك عني ... فلا فقر يدوم ولا غناء
فمد: غنى للضرورة مع أنه مقصور، وورد في الاختيار كقراء طلحة بن مصرف: {يَكَاذُ
سَنَا بَرْقِهِ} [النور: 43] بالمد 4، ووافقهم ابن ولاد 5، وابن خروف "ومنع البصريون"
وقالوا: القراءة شاذة، "وقدروا الغناء في" هذا "البيت مصدراً ل: غانيت" لأنه يقال:
غانيت غناء ك: قاتلت قتالاً، لا مصدر ل: غنيت "غنى ك: رضيت رضى، "وهو تعسف"
وإلى الخلاف في ذلك أشار الناظم بقوله:
-777

..... والعكس بخلف يقع

1 في "أ": "يضرّبونهم".

2 في "أ": "ممتد".

3 سقط من "ط"، والدرر 2/ 506.

895- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص43، والدرر 2/ 507، والمقاصد النحوية 4/ 516، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص448، والحماسة البصرية 2/ 368، وشرح الأشموني 3/ 658، ومجالس ثعلب 1/ 110، وجمع الهوامع 2/ 156. 869- البيت بلا نسبة في الإنصاف ص747، وأوضح المسالك 4/ 297، وتذكر النحاة ص509، والدرر 2/ 508، وشرح الأشموني 3/ 658، وشرح ديوان زهير ص73، ولسان العرب 15/ 136 "غنا"، والمقاصد النحوية 4/ 513، والمنقوص والممدود ص28.

4 انظر هذه القراءة في المحتسب 2/ 114، والبحر المحيط 6/ 465، والدرر 2/ 508.

5 المقصور والممدود لابن ولاد ص53-54.

(505/2)

باب كيفية التثنية:

وهي 1 جعل الاسم 2 القابل لها دليل اثنين بزيادة في آخره. "والاسم" القابل للتثنية "على خمس أنواع:

أحدها: الصحيح"، وهو ما ليس آخره حرف علة "ك: رجل وامرأة".

و"الثاني: المنزل منزلة الصحيح"، وهو ما كان آخره ياء أو واوًا قبلها سكون "ك ظبي ودلو".

و"الثالث: المعتل المنقوص" وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب "ك: القاضي والقاضية.

"وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تغير" عن حالها "في التثنية، تقول: رجلان وامرأتان،

وظبيان، ودلوان، والقاضيان"، والقاضيتان، "وشذ في" تثنية: "ألية": بفتح الهمزة،

"وخصية" بضم الحاء المعجمة: "أليان وخصيان"؛ بحذف التاء. والقياس: أليتان

وخصيتان. قال عنتره: [من الوافر]

متى ما تلقني فردين ترجف ... روانف أليتيك وتستطارا

1 "أ": "هو".

2 في "ب": "جمع للاسم".

897- البيت لعنترة في ديوانه ص234، وخزانة الأدب 4/ 297، 7/ 507، 553،
8/ 22، والدرر 2/ 196، وشرح شواهد الشافية ص505، وشرح عمدة الحفاظ
ص460، وشرح المفصل 2/ 55، ولسان العرب 4/ 513، "طير" 14/ 43 "ألا"
14/ 231 "خصا"، والمقاصد النحوية 3/ 174، وبلا نسبة في أسرار العربية
ص191، وأما ابن الحاجب 1/ 451، وشرح ابن الناظم ص242، وشرح الأشموني
3/ 579، وشرح التسهيل 1/ 90، وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 301، وشرح
المفصل 4/ 116، 6/ 87، ولسان العرب 9/ 127 "رنف"، وجمع الهوامع 2/ 63.

(506/2)

والروانف، بالراء، والنون والفاء: أطراف الألية، وقيل: أليان وخصيان، ليسا تشبية: ألية
وخصبة المؤنثين، وإنما "هما تشبية: ألي وخصي" المذكرين.

النوع "الرابع: المعتل المقصور"، هو ما آخره ألف لازمة من المعرب، "وهو نوعان:

[أحدهما] 1 ما يجب قلب ألفه ياء" في التشبية، "وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تتجاوز [ألفه] 1 ثلاثة أحرف"، وأن 2 تكون ألفه رابعة "ك: حبلى

وحبليان، وملهى وملهيان"، بفتح الميم وسكون اللام، وهو ما يليه به.

أو خامسة ك: معطى ومعطيان، أو سادسة ك: مستدعى ومستدعيان. "وشذ قولهم في

تشبية: قهقرى". وهو الرجوع إلى خلف. "وخوزلى" بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو

وفتح الزاي. وهو مشية فيها ثقاقل، وقيل: مشية بتبخر: "قهقران وخوزلان، بالحدف"

للألف دون قلبها ياء.

المسألة "الثانية: أن تكون" الألف "ثلاثة مبدلة من ياء ك: فتى. قال الله تعالى: {وَدَخَلَ

مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَانِ} " [يوسف: 36] بقلب الألف ياء. "وشذ في" تشبية:

"حمى" بكسر الحاء المهملة: "حموان بالواو". وحكاه الفراء 3 مع أن ألفه مبدلة من ياء،

تقول: حميت المكان حماية. والقياس: حميان.

المسألة "الثالثة: أن تكون" الألف "غير مبدلة" من شيء، وهي المجهولة الأصل. "وقد

أميلت ك: متى، لو سميت بها قلت في تثنيتهما: متيان".
أما قلب الألف، فلأن علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها، وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لأن الألف لا تقبل الحركة، ولا يمكن حذف الألف لالتباس المثني بالمفرد عند الإضافة.

وأما وجه قلبها ياء في المسألة الأولى فبالحمل على الفعل لأن التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل. وأنت لو بنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت الألف إلى الياء، سواء أكان أصلها الواو أم لا. وأما في المسألة الثانية فهي من الرجوع إلى الأصل.
وأما في المسألة الثالثة فلأن الإمالة إنما تحصل بنحو الألف إلى الياء فردت إليها في التثنية.

1 زيادة من "ط".

2 في "ط": "بأن".

3 المقصور والممدود ص 70.

(507/2)

وإلى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله:

-778

آخر مقصور تثني اجعله يا ... إن كان عن ثلاثة مرتقيا

-779

كذا الذي ألبا أصله نحو الفتى ... والجامد الذي أميل كمتى

"و" النوع "الثاني" من نوعي المقصور "ما يجب قلب ألفه واوًا، وذلك في مسألتين: إحداهما: أن تكون مبدلة من الواو"، ولم تتجاوز ثلاثة أحرف "ك: عصا" وعصوان. "وقفًا" وقفوان، "ومنا" بالتخفيف؛ ومنوان. "وهو لغة من المن" بالتشديد "الذي يوزن به. قال" الشاعر: [من الوافر]

-898

وقد أعددت للعدال عندي ... عصا في رأسها منوا حديد

"وشذ قولهم في" تثنية: "رضا: رضيان؛ بالياء مع أنه من الرضوان". وقاس عليه الكسائي. وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه.

المسألة "الثانية" من المسألتين: "أن تكون" الألف "غير مبدلة" من شيء "ولم تمل، نحو: لدى وإذا، تقول إذا سميت بهما ثم تثنيتهما: لدوان وإذوان". وإنما قلبت الألف في هاتين المسألتين واوًا، لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها، وعدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء.

وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله:

-780

في غير ذا تقلب واوًا الألف ... وأولها ما كان قبل قد ألف
والنوع "الخامس: الممدود" وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة.
"وهو أربعة أنواع:

أحدها: ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية ك: قراء" بضم القاف وتشديد الراء
المهملة، "و: وضاء" بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة. "تقول" في تثنيتهما: "قُرَّاءان،
و: وضاءان" بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوًا، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-782

..... وغير ما ذكر ... صحح

"والقراء: الناسك، والوضاء: الوضيء الوجه" مأخوذان من: قرء ووضوء. وإنما لم تقلب
الهمزة فيهما لقوتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها.

898- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 299، وشرح الأشموني 3/ 660.

(508/2)

النوع "الثاني: ما يجب تغيير همزته واوًا، وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث ك: حمراء"
عند الجمهور، "وحمراوان"، وإنما قلبت هنا لأن بقاءها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة
بين ألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات، واختير قلبها واوًا لبعدها بالألف، لأن الياء
تشبه الألف في وقوع كل منهما للتأنيث. قاله المبرد¹. وهو منقوض بمطايا. والأجود أن
يقال: إنما قلبت واوًا حملا على النسب، لأن التثنية وجمعي التصحيح. والنسب تجري
مجرى واحداً، قاله الشاطبي. وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

-781

وما كصحراء بواو ثنيا

"وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، فتقول في: عشواء" بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة؛ وهي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهاراً. "عشواءان؛ بالهمزة؛ وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين": التصحيح والقلب واؤاً.

وشذ عند الفريقين: حمرايات، بقلب الهمزة ياء. "و" شذ: "قرفصان" في تثنية: قرفصاء، بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة: ضرب من القعود. "وخنفسان"، تثنية خنفساء، بضم الخاء المعجمة وسكون النون. قال الجوهرى²: "وفتح الفاء" ومقتضى الضياء ضمها، ومقتضى القاموس جوازهما، وسينها مهملة: "دوبية سوداء"، "وعاشوران تثنية": عاشوراء: العاشر أو التاسع من المحرم. قاله في القاموس³. "بحذف الألف والهمزة معاً". وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-782

..... وما شذ على نقل قصر

النوع "الثالث: ما يترجح فيه التصحيح"، وهو إقرار الهمزة على حالها "على الإعلال"، وهو قلب الهمزة واوا. "وهو ما همزته بدل من أصل نحو: كساء وحياء" بالحاء المهملة والياء المشناة التحتانية، "أصلهما: كساو وحيائي"، قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة. وإنما رجح التصحيح لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية، بخلاف الإعلال "وشذ على الوجهين، كسايان"، بإبدال الواو ياء.

1 المقتضب 3/ 338.

2 الصحاح "خنفس".

3 القاموس المحيط "خنفس".

(509/2)

النوع "الرابع: ما يترجح فيه الإعلال"، وهو قلب الهمزة واؤاً "على التصحيح"، وهو عدم القلب، "وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق ك: علباء"، بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة: عصبة صفراء في العنق. قال أبو النجم: [من الرجز]

-899

يمور في الحلق على علبائه

"وقوباء": بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة: داء معروف يتقشر ويتسع¹، يعالج بالريق. "أصلهما: علباي وقوباي، بياء زائدة فيهما، لتلحقهما بـ: "قرطاس" بكسر القاف وسكون الراء: وهو ما يكتب فيه أو يرمى إليه. "وقرناس"، بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة: شبه الأنف يتقدم من الجبل. "ثم أبدلت الياء" فيهما "همزة" لتطرفها إثر ألف زائدة. فعلباء ملحق بقرطاس، وقوباء ملحق بقرناس. وإنما ترجح الإعلال على التصحيح فيهما تشبيهاً لهمزتها بهمزة: حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي.

"وزعم الأخفش وتبعه" أبو موسى "الجزولي: أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح" على الإعلال، "و" أن "سيبويه إنما قال 2: إن القلب في: علباء أكثر منه في: كساء" مع اشتراكهما في العلة. فلذلك قال الناظم:

-781

..... ونحو علباء كساء وحيا

-782

بواو أو همز.....
من غير ترجيح.

899- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص56، والمخصص 16/ 28، 63.

1 في "أ": "وينسلخ"، والتصويب من "ب"، "ط"، ولسان العرب 1/ 693 "قوب".

2 الكتاب 3/ 392.

(510/2)

"هذا باب جمع الاسم جمع المذكر السالم" ويسمى الجمع الذي على هجاءين:

وهما: الواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً وجرّاً. ويسمى [أيضاً] 1: "الجمع الذي على حد المثنى" أي: على طريقة المثنى، "لأنه أعرب بحرفين": الواو والياء. "وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة 2 كما أن المثنى أعرب بحرفين: الألف والياء، وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة 2.

"اعلم أنه يحذف لهذا الجمع" المذكر السالم "ياء المنقوص وكسرتها" التي قبلها، "فتقول" في جمع: القاضي، مما ياءه أصلية، والداعي، مما ياءه منقلبة عن واو: "القاضون

والداعون". والأصل فيهما: القاضيون والداعيون: حذفت ضمة الياء للاستئصال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة، ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو. وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

"و" تحذف لهذا الجمع "ألف المقصور دون فتحها: التي قبلها، "فتقول" في جمع: موسى علماً: "الموسون"، والأصل: الموساون، حذف الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة، وإليه أشار الناظم بقوله:

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 سقط ما بينهما من "ط".

(511/2)

-783

واحذف من المقصور في جمع على ... حد المثني ما به تكملا

-784

والفتح أبق مشعراً بما حذف

وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة، فأجازوا في جمع موسى: موسون وموسون، بفتح السين وضمها، فالفتح بناء على أن وزنه مفعول وألفه أصلية، من: أوسيت رأسه إذا حلقت بالهوس. والضم: بناء على أن وزنه فعلى وألفه زائدة. من: ماس رأسه موساً: حلقه 1.

واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة عن أصل، ياء أو واو، فتقول: الفتون والأعلون. "وفي التنزيل: {وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ} [آل عمران: 139] ، {وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لَمَنِ الْمُصْطَفَيْنِ} [ص: 47] ، وأصلهما: الأعلون والمصطفين، تحركت ياءهما المبدلتان من واو في الأصل لأنهما من العلو والصفوة، وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ثم حذفوا لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلهما دليلاً عليهما.

"ويعطى الممدود" في [جمعه] 2 جمع المذكر السالم "حكمه في الثنية" من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية، ومن وجوب القلب إلى الواو فيما همزته بدل من ألف

التأنيث، ومن جواز الأمرين فيما همزته بدل من ألف الإلحاق أو بدل من أصل.
"فتقول في" جمع: "وضاء" وقراء، وصفين لمذكر: "وضاؤون" وقراؤون، "بالتصحيح"
بسلامة الهمزة لأصالتها.
"و" تقول "في" جمع "حمراء، علمًا لمذكر" عاقل: "حمراوان، بالواو"، لأن همزته بدل من
ألف التأنيث، واحترز بقوله: علمًا، لأن حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة.
"ويجوز الوجهان": التصحيح والإعلال "في نحو: علباء وكساء، علمين لمذكرين" عاقلين،
فتقول: علباؤون وكساؤون، بالتصحيح، وعلباوون وكساوون، بإبدال الهمزة واوًا لأنها
في: علباء للإلحاق بقرطاس، وفي: كساء بدل من أصل. وفي الأرجح من الوجهين
الخلافاً السابق، والتقيد بالعلمية لصحة الجمع.

1 شرح ابن الناطم ص 545.

2 سقط من "أ".

(512/2)

باب كيفية جمع المؤنث السالم من التغيير:

"يسلم في هذا الجمع" المؤنث السالم "ما سلم في التثنية"، لأن التثنية وجمع السلامة
أخوان. "فتقول في جمع: هند" علمًا لمؤنث: "هندات" بزيادة ألف وتاء، "كما تقول في
تثنيتهما: هندان" بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منها، "إلا ما ختم بتاء التأنيث
فإن تاءه تحذف في الجمع" بالألف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث. "وتسلم في
التثنية" لفقد العلة المذكورة.

"تقول في جمع: مسلمة: مسلمات"، ولا تقول: مسلمتات، لما مر، "و" تقول "في
تثنيتهما: مسلمتان" بإثبات التاء، ولا تقول: مسلمان بحذفها، للإلباس بتثنية المذكر. "و"
جمع المقصور والممدود "يتغير فيه ما يتغير في التثنية".

"تقول في" جمع المؤنث بألف التأنيث المقصورة. "حليات، بالياء" المثناة التحتانية. "و"
بالممدودة، وإنما قلبوا المقصورة لأنهم لا يجمعون بين ألفين، والحذف متعذر لأن الكلمة
بنيت عليها، وخصت بالقلب إلى الياء لأن الياء يؤنث بها ك: تقومين، وإنما قلبوا
الممدودة واوًا لأن بقاءها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات، فإن الهمزة من مخرج الألف،

وخصت بالقلب واوًا لأن الياء قريبة من الألف، فلو قلبت ياء لأدى إلى اجتماع ثلاث ألفات.

(513/2)

"وإذا كان ما قبل التاء" الدالة على التانيث في المفرد "حرف علة، أجريت عليه"، أي على حرف العلة، "بعد حذف التاء، ما يستحقه" من تصحيح وإعلال "لو كان آخرًا في أصل الوضع" قبل مجيء تاء التانيث.

"فتقول في" جمع "نحو: ظبية وغزوة: ظبيات وغزوات، بسلامة" حرف العلة، "الياء والواو"، من القلب ألفًا لسكون ما بعدها.

"و" تقول في جمع [نحو] 1: مصطفاة وفتاة" بالفاء والتاء المثناة فوق: "مصطفيات وفتيات، بقلب الألف ياء" فيهما رجوعًا إلى الأصل في: فتاة، ولزيادتها على الثلاث في: مصطفاة لأنها من: الصفوة. "قال الله تعالى: {وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ} [النور: 33].

"و" تقول "في" جمع "نحو: قناة بالقاف والنون: وهي الرمح والحفيرة: "قنوات، بالواو"، رداً إلى أصلها لأنها ثالثة.

"و" تقول "في" جمع "نحو: نباءة" بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو، قال الجوهري 2: النبوة والنباوة: ما ارتفع من الأرض. وضبطها الشيخ عبد القادر المكي، بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث: الصوت الخفي. انتهى. وفيه نظر 3: "نباءات". بإقرار الهمزة، "ونباوات" بقلبها واوًا لما مر من أن ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والإعلال.

وتقول في نحو: نباءة، بفتح الموحدة، وتشديد النون مؤنث بناء: نباءات وبنابات لأن الهمزة فيه بدل من ياء لأنه من: بنى يبنى.

"و" تقول "في" جمع "نحو: قراءة" بضم القاف وتشديد الراء، وهي الناسكة: "قراءات، بالهمزة لا غير"، لما مر من أن الهمزة الأصلية يجب سلامتها، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-784

..... وإن جمعته بناء وألف

-785

فالألف اقلب قلبها في التشبيه ... وتاء ذي النأ ألزمن تنحيه

1 إضافة من "ط".

2 الصحاح "نبا".

3 في حاشية يس 2/ 298: "قوله وفيه نظر، وجهه أن ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب قول المتن بعد ذلك: نباءات ونباوات، وكان يقال عليه، بنات، لا غير".

(514/2)

فصل:

"إذا كان المجموع بالألف والتاء اسمًا، ثلاثيًا: ساكن العين، غير معتلها، ولا مدغمها، فإن كانت فائوه مفتوحة، لزم فتح عينه" اتباعًا لفتح فائه، سواء في ذلك العاقل وغيره. وصحيح الفاء واللام أو أحدهما، مؤنث بالتاء أو المعنى "نحو: سجدة ودعد" علم امرأة، "تقول" في جمعها بالألف والتاء: "سجدات ودعدات" بفتح عينهما. "قال الله تعالى: {كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ} " [البقرة: 167] بفتح السين، جمع: حسرة، بسكوئها: "وقال" عبد الله بن عمرو العرجي: [من البسيط]

900-

بالله يا ظبيات القاع قلنا لنا ... ليلاي منكن أم ليلي من البشر
بفتح الباء الموحدة، جمع: ظبية، بسكوئها، والقاع: المستوي من الأرض. وليلى بالإضافة
إلى باء المتكلم: مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بأم. ومنكن: خبر
المبتدأ. وعدل من الإضمار إلى التصريح باسمها ثانيًا للاستلذاذ. "وأما قوله"، وهو
أعرابي من بني، عذرة: [من الطويل]

901-

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ... وما لي بزفرات العشي يدان
بتسكين الفاء من: زفرات في الموضعين "فضرورة حسنة، لأن العين قد تسكن للضرورة
مع الأفراد والتذكير كقوله": [من الرجز]

900- البيت للمجنون في ديوانه ص 130، وللعرجي في المقاصد النحوية 1/ 416،

4/ 518، وللكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني 2/ 962، وذكر مؤلف
خزانة الأدب 1/ 97، ومؤلف معاهد التنصيص، 3/ 167، أن البيت اختلف في
نسبته؛ فنسب للمجنون، ولذي الرمة، وللعرجي، ولالحسين بن عبد الله، ولبدوي اسمه
كامل الثقفي، وهو بلا نسبة في الإنصاف 2/ 482، وأوضح المسالك 4/ 303،
وتذكرة النحاة ص 318، وشرح الأشموني 1/ 87.
901- البيت لعروة بن حزام في ديوانه ص 61، وخزانة الأدب 3/ 380، والدرر 1/
16، وذيل الأملالي ص 160، ولأعرابي من بني عذرة في المقاصد النحوية 4/ 519،
وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 304، وشرح الأشموني 3/ 668، وشرح ابن عقيل
2/ 450، وجمع الهوامع 1/ 24.

(515/2)

-902

يا عمرو يابن الأكرمين نسبا
بسكون السين. وإذا فعلوا ذلك في الأفراد ففي الجمع أولى. والزفرات من: زفر يزفر:
إذا خرج نفسه بأنين، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتي الضحى والعشي، لأن من عادة
المتيم أن يقوى به الهيام في هذين الوقتين.
"وإن كان" الاسم المستوفي للشروط الخمسة، "مضموم الفاء نحو: خطوة وجمل" بالجيم،
علم امرأة، "أو مكسورها نحو: كسرة وهند، جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً"
عن القيد الآتي، "والإتباع" لحركة الفاء "إن لم تكن الفاء، مضمومة واللام ياء ك: دمية"
بالدال المهملة والياء المثناة تحت، وهي الصورة من العاج.
"وزيبة" بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت، وهي حفرة للأسد. فيقال في جمعهما:
دميات وزبيات، بفتح عينهما وإسكانهما، وإذا فتحت لم تقلب الياء ألفاً لئلا يلتقي
ساكنان، وامتناع الإتيان فيهما لثقل الياء بعد الضمة.
"ولا مكسورة واللام واوًا ك: ذروة" بكسر الذال المعجمة وقد تضم، وبسكون الراء:
أعلى السنام. "ورشوة" بكسر الراء، على إحدى اللغات الثلاث، وسكون الشين
المعجمة¹: وهي الجعل. فلا يقال في جمعهما: ذروات ورشوات، بكسر عينهما اتباعاً
لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة.
"وشذ: جروات، بالكسر" في الراء إتباعاً للجيم جمع: جروة، بكسر الجيم، على إحدى

اللغات الثلاث، وسكون الراء: الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-786

والسالم العين.....
الأبيات الأربعة 2.

902- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 305، والمقاصد النحوية 4/ 530،
وتاج العروس 4/ 261 "نسب"، ولسان العرب 1/ 750 "نخب" 755 "نسب".
1 بعده في "ب": "وقد تضم".
2 تمام الأبيات:

... الثلاثي اسما أنل ... إتباع عين فاء بما شكل
إن ساكن العين مؤنثا بدا ... محتتما بالتاء أو مجردا
وسكن التالي غير الفتح أو ... خففه بالفتح فكلا قد رووا
ومنعوا إتباع نحو ذروه ... وزيبة وشذ كسر جروه

(516/2)

"ويمتنع التغير" في العين "في خمسة أنواع" لم تستوف الشروط الخمسة:
"أحدها": فاقد الثلاثة "نحو: زينبات وسعادات، لأنهما رباعيان لا ثلاثيان".
النوع "الثاني": فاقد الاسمية المقابلة للوصفية "نحو: ضخمت" بالضاد والحاء المعجمتين
جمع: ضخمة، وهي الغليظة، "وعبلات" بفتح العين المهملة وسكون الموحدة: وهي
التامة الخلق. "لأنهما وصفان لاسمان. وشذ: كهلات، بالفتح" في الهاء جمع كهلة: وهي
التي جاوزت الثلاثين سنة. وكان حقه الإسكان لأنه صفة، "ولا ينقاس" فتحه، "خلافاً
لقطرب".

النوع "الثالث": فاقد سكون العين "نحو: شجرات" بفتح الجيم "وسمرات" بضم الميم،
"ونمرات" بكسر الميم، "لأنهن محركات الوسط" ومفردهن: شجرة وسمرة ونمرة، بالنون،
أنثى النمر.

"نعم يجوز الإسكان" تخفيفاً في "نحو: سمرات" مما كانت عينه مضمومة، "ونمرات" مما
كانت عينه مكسورة، "كما كان" الإسكان "جائزاً" تخفيفاً "في المفرد" نحو: سمرة ونمرة،

بإسكان الميم، فاستصحب مع الجمع، "لا أن ذلك" الإسكان "حكم تجدد" له "حالة الجمع" حتى يقال: إن التغيير حاصل بسبب الجمع.
النوع "الرابع": فاقد صحة العين "نحو: جوازت" من الواوي. "وبيضات" من اليائي. مما قبل حرف العلة 1 فيه فتحة، فلا يغير "لاعتلال العين. قال الله تعالى: {فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ} " [الشورى: 22] بسكون الواو. "وهذيل تحرك ذلك" بالفتح، ولم تستقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم. "وعليه قراءة بعضهم: "ثلاث عَوَرات" [النور: 85] بفتح الواو 2. "وقول الشاعر" الهذلي في وصف جملة: [من الطويل]

-903

أخو بيضات رائح متأوب ... رفيق بمسح المنكبين سبوح

1 في "ط": "العين" مكان "العله".

2 هي قراءة الأعمش كما في مختصر ابن خالويه ص 103.
903- البيت لأحد الهذليين في الدرر 1 / 15، وشرح المفصل 5 / 30، وبلا نسبة في أسرار العربية 355، وأوضح المسالك 4 / 306، وخزانة الأدب 8 / 102، 104، والخصائص 3 / 184، وسر صناعة الإعراب ص 78 وشرح ابن الناظم ص 546، وشرح الأشموني 3 / 668، وشرح شواهد الشافية ص 132، وشرح الكافية الشافية 4 / 1804، ولسان العرب 7 / 125، "بيض"، والمحتسب 1 / 85، والمنصف 1 / 343، وهمع الهوامع 1 / 23.

(517/2)

بفتح الياء من بيضات، يقول: جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها. والرائح من الرواح وهو الذهاب. والمتأوب: من تأوب إذا جاء أول الليل. والرفيق بمسح المنكبين: هو العالم بتحريكهما في السير. والسبوح: حسن الجري. وبقي من المعتل ضرب آخر، وهو ما كان حرف العلة فيه ساكناً وقبله حركة تجانسه 1، نحو: تارة ودولة وديمة، فهذا يبقى على حاله، وهذيل تفتحه في جميع الباب. قاله في المصباح.

"واتفق جميع العرب على الفتح في: عيرات جمع: غير"، بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء، "وهي الإبل التي تحمل الميرة"، بكسر الميم وسكون الياء المثناة

تحت: الطعام. "وهو شاذ في القياس لأنه" مؤنث بدليل: {وَلَمَّا فَصَلَ الْعِيرُ} [يوسف: 94] فهو "ك: بيعة وبيعات، فحقه الإسكان".

واختلف الناس في: عيرات اختلافاً كثيراً وحاصله: هل هي بكسرة ففتحة، أو بفتحتين على قولين: والأول قول الجمهور. ثم اختلفوا في المفرد فقال أكثرهم: عير، بكسرة أصلية، اسم جمع للإبل تحمل الميرة لأنها تعير أي: تذهب وتجيء.

وقيل: عير، بكسرة منقلبة، عن ضمة جمع تكسير ل: عير، بالفتح، وهو الحمار ك: سقف وسقف، ثم فعل به ما فعل بـ"بيض" من قلب الضمة كسرة. قالوا: واصل القافلة قافلة الحمير، ثم توسعوا فأطلقوها على كل قافلة.

والقول الثاني: اختلف القائلون به أيضاً على قولين: أحدهما للمبرد وهو أنه جمع غير وهو الحمار. والثاني لتلميذه أبي إسحاق وهو أنه جمع غير وهو الذي في الكتف² أو القدم³، ف قيل له: أذلك مؤنث؟ قال: نعم. فإن يونس قال: كل شئتين منفصلين في الإنسان مؤنثان⁴ كالبيدين والرجلين.

النوع "الخامس": فاقد عدم الإدغام "نحو: حجات" جمع: حجة، بفتح الحاء: المرة من الحج، "وحجات" جمع: حجة، بكسر الحاء، للهيئة من الحج، "وحجات" جمع: حجة، بضم الحاء، للدليل، فلا تغير العين عن سكوتها "لإدغام عينه، فلو حرك انفك إدغامه، فكان يثقل فتفوت فائدة الإدغام".

1 في "ب": "تجانسه".

2 في "أ": "الكف".

3 في الكامل ص 1025: "يقال للناتئ في وصف الكتف: حيد وعير، وكذلك الناتئ في القدم".

4 في "ط": "يؤنثان".

باب جمع التكسير:

وفارقه جمع السلامة في أربعة أشياء:

أحدها: أن جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص.

والثاني: أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير.

والثالث: أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات.
والرابع: أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث مع التكسير. قاله أبو البقاء.
"و" جمع التكسير لفظاً: "هو ما تغير فيه بناء الواحد، إما بزيادة" ليست عوضاً من شيء من غير تبديل شكل "ك: صنو" للمفرد "وصنوان": "لجمعه. قال في الصحاح 1: إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد، فكل واحدة، منهن صنو، الجمع صنوان، برفع النون، بخلاف: زيدون، فإن الواو عوض عن الضمة، والنون عوض عن التنوين. "أو بنقص" من غير تبديل شكل "ك: تخمة"، بضم التاء وفتح الحاء المعجمة للمفرد، "وتخم" لجمعه، "أو بتبديل شكل" من غير زيادة ولا نقص، "ك: أسد". بفتح الهمزة والسين للمفرد، "وأسد"، بضم الهمزة وسكون السين: لجمعه، "أو بزيادة وتبديل شكل، ك: رجال" ورجل. "أو بنقص وتبديل شكل، ك: رسل" ورسول، "أو بهن"؛ أي: بالنقص والزيادة وتبديل الشكل "ك: غلمان" وغلام. فإن: غلماناً زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في: غلام. وتبديل شكله بكسر فائه وإسكان عينه.

1 الصحاح "صنا".

(519/2)

هذا تقسيم ابن مالك¹. واعتراض بأنه لا تحرير فيها لأن صنوان من باب زيادة وتبديل شكل. وتخّم من باب نقص وتبديل شكل، لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد. قاله المرادي².
ويجاب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ، وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي. والمشهور تقسيم التغيير إلى قسمين³: لفظي وتقديري. فاللفظي ما تقدم. والتقديري نحو: فلك ودلاص، وهجان.
ومذهب سيبويه أن فلكاً وأخواته جموع⁴ تكسير⁵، فيقدر في: فلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمّة مشعرة بالجمع. ففلك إذا كان واحداً ك: قفل، وإذا كان جمعاً ك: بدن. وكذا القول في أخواته. الباعث له على ذلك أنهم قالوا في تثنيته: فلكان، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا: هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جنب. والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره،

وجدان التثنية وعدمها. وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل 6. والأصح كونه؛ يعني باب فلك؛ اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغير.

"و" التغير اللفظي "له سبعة وعشرون بناء منها: أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة"، بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المعيا ولو قال: وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى. "وهي: أفعل" بضم العين "ك: أكلب" جمع: كلب. "وأفعال ك: أجمال" بالجيم، جمع: حمل. "وأفعلة" بكسر العين "ك: أحمره" جمع: حمار. "وفعلة" بكسر الفاء وسكون العين "ك: صبية" جمع: صبي. وخصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها نحو: أكيلب وأجيما وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من المجموع فإنها ترد إلى واحدتها في التصغير. وتصغير الجمع يدل على التقليل. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-791

أفعلة أفعل ثم فعله ... ثم أفعال جموع قله

1 شرح التسهيل 1 / 70.

2 شرح المرادي 5 / 33.

3 شرح الكافية الشافية 4 / 1808.

4 في "ب": "جمع".

5 الكتاب 3 / 577.

6 التسهيل ص 267.

(520/2)

وليس من جموع القلة: فعل بضم الفاء وفتح العين ك: غرف، ولا: فعل؛ بكسر الفاء وفتح العين، ك: نعم. ولا: فعلة؛ بكسر الفاء وفتح العين؛ ك: قردة. خلافاً للفراء 1.

"وثلاثة وعشرون" موضوعة "للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة، وسيأتي" قريباً. "وقد يستغنى بوضع أبنية القلة عن بناء الكثرة" وضعاً أو استعمالاً اتكالا على القرينة. قاله في التسهيل 2.

قال الشاطبي: وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر. والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً ولكنك استغنيت في بعض المواضع عن

أحدهما بالآخر. انتهى.

فالأول "ك: أرجل" جمع: رجل، بسكون الجيم. "وأعناق" جمع: عنق. "وأفئدة" جمع: فؤاد. قال الله تعالى: {وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} [المائدة: 6] ، {فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ} [الأنفال: 12] ، {وَأَفْنِدْهُمْ هَوَاءً} [إبراهيم: 43] . فاستغنى فيهما ببناء القلة عن بناء الكثرة، لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة.

والثاني ك: أقلام. جمع: قلم. قال الله تعالى: {مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ} [لقمان: 27] والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعاً. وقد استعمل فيه وزن القلة مع أنه سمع له وزن كثرة. وهو: قلام.

"وقد يعكس" فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضِعاً أو استعمالاً اتكالا على القرينة. فالأول "ك: رجال" جمع: رجل، بضم الجيم. "وقلوب" جمع: قلب. "وصردان"، بكسر الصاد، جمع صرد، بضمها وفتح الراء اسماً لطائر. تقول: خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان. فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة، لعدم وضعه.

"وليس منه"، أي من هذا القسم، وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة "ما مثل به الناظم وابنه 3 من قولهم في جمع: صفاة وهي الصخرة الملساء: صفي"، بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء "لقولهم" في جمع قلتها: "أصفاء. حكاه الجوهري 4 وغيره" 5.

1 انظر الارتشاف 1/ 194، وحاشية الصبان 4/ 123.

2 التسهيل ص 268.

3 شرح ابن الناظم ص 547.

4 الصحاح "صفا".

5 في اللسان 14/ 564: "وجمع الصفاة صفوات وصفاً، مقصور، وجمع الجمع أصفاء وصُفي وصِفي".

(521/2)

بل هو من القسم الثاني. وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه. كقوله تعالى: {يَتَرَبَّصْنَ بِنَافْسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: 228] . ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة. كقوله -صلى الله عليه وسلم: "دعي الصلاة

أيام أقرأك" 1. وعلى ذلك يحمل قول الناظم.

-792

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفى ... كأرجل والعكس جاء كالصفي
البناء "الأول من أبنية القلة: أفعال، بضم العين، وهو جمع لنوعين" كل منهما لجمعه
شروط:

"أحدهما: فعل"، بفتح الفاء وسكون العين، حال كونه "اسماً" لا صفة، "صحيح العين"
لا معتلها. "سواء صحت لامه أم اعتلت، بالياء أم بالواو"، وليست "فاؤه" وأوًا ك:
وعد، ولا "لامه" مماثلة لعينه [ك: رق] 2، وذلك "نحو: كلب" وأكلب، "وظي"
وأطب، "وجرو" وأجر. وأصلهما: أظي وأجرو، بضم الياء والراء، فقلبت ضمتهما
كسرة، والواو في: أجرو ياء وحذفت الياء الأصلية في أظي، والمنقلبة في: أجرو على
حد الحذف في: قاض وغاز.

"بخلاف نحو: ضخم"، فلا يجمع على أفعال "فإنه صفة. وإنما قالوا: أعبد" جمع: عبد مع
أنه صفة "لغلبة الاسم". قاله ابن مالك 3.

"وبخلاف نحو: سوط 4 وبيت"، فلا يجمعان على: أفعال "لاعتلال العين" بالواو في
الأول، والياء في الثاني. "وشذ قياساً لا سماعاً: "أعين" جمع: عين. قال الله تعالى:
{وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ} [التوبة: 92].

"و" شذ "قياساً وسماعاً: أثوب" 5 جمع: ثوب. "وأسيف" جمع: سيف. قال معروف بن
عبد الرحمن، أو حميد بن ثور، على خلف: [من الرجز]

-904

لكل دهر قد لبست أنوباً ... حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباً

1 أخرجه أبو داود في الطهارة 1/ 72، والترمذي في الطهارة 1/ 220، وابن الأثير في
النهاية 4/ 32.

2 إضافة من "ط".

3 شرح الكافية الشافية 4/ 1816.

4 في "أ": "صوت"، وفي "ب": "شوط"، والتصويب من "ط"، وأوضح المسالك 4/
308.

5 في "ب": "أثواب".

904- الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في الشنية والإيضاح 1/ 62، وتاج العروس 2/

109 "ثوب"، وشرح أبيات سيبويه 2/ 390، ولسان العرب 1/ 245 "ثوب"،
ولحميد بن ثور في ديوانه ص16، =

(522/2)

والقياس: أثوابًا أو ثيابًا. "وقال" آخر: [من البسيط]
-905

كأنهم أسيف بيض يمانية ... غضب مضاربها باق بها الأثر
والقياس: سيوف أو أسياف. والبيض. بكسر الياء: جمع أبيض. ويمانية: نسبة إلى يمان.
وعضب: قاطع. والمضارب جمع مضرب، ومضرب السيف نحو: شبر من طرفه، والأثر
بضم الهمزة والثاء المثلثة: أثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العيني¹.
وشذ: أوجه، جمع: وجه، لأن فاءه واو. وشذ أكف جمع كف، لأن لامه ماثلة لعينه،
ويحفظ أفعال في ثمانية أوزان:
"فعل" ك: ذب اسمًا، وجلف صفة، "وفعلة" بكسر الفاء اسمًا ك: نعمة، وصفة ك: شدة
"وفعل" بكسر أوله وفتح ثانية ك: ضلع، "وفعل" بضم أوله وسكون ثانيه ك: قفل،
"وفعل" بضميتين ك: عنق، "وفعل" بفتحيتين ك: جبل، "وفعلة"، بفتحيتين ك: أكمة،
"وفعل" بفتحة وضمة ك: ضبع. ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء، وثلاثة في مكسورها. واثنان
في مضمومها. والجميع إنما يقع في الأسماء إلا فعلا، بكسر أوله وسكون ثانيه، ومؤنثه
فيقع فيها وفي الصفات.

النوع "الثاني" مما يجمع على أفعال: "الرابعي المؤنث" بلا علامة، "الذي قبل آخره
مدة"، ألف أو ياء، سواء فتح أوله² أو كسر أو ضم. فالمفتوح "ك: عناق" أنثى
الجدى، "و" المكسور نحو: "ذراع"، بالذال المعجمة، "و" المضموم نحو: "عقاب"، طائر
معروف "و" الياء نحو: "يمين". فنقول في جمعها: أعنق وأذرع وأعقب وأيمن.
"وشذ" أفعال "في نحو": مكان و"شهاب و"غراب" وجنين، "من المذكر". فخرج بالرباعي
نحو: دار ونار، فأدور وأنور ليس بمطرد عند سيبويه³.

= وله أو لمعروف بن عبد الرحمن في المقاصد النحوية 4/ 522، وبلا نسبة في أساس
البلاغة "نشب"، وكتاب الجيم 3/ 273، وأوضح المسالك 4/ 308، وسر صناعة
الإعراب 2/ 804، وشرح الأشئوبى 2/ 672، والكتاب 3/ 588، واللسان 2/

- 602، "ملح"، ومجالس ثعلب ص 439، والمقتضب 1/ 29، 132، 2/ 199،
والممتع في التصريف 1/ 336، والمنصف 1/ 284، 3/ 47.
905- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 309، وشرح الأشتوني 3/ 672،
واللسان 4/ 8، 9 "أثر".
1 انظر قوله في كتابه شرح الشواهد 4/ 123.
2 سقط من "ب".
3 الكتاب 3/ 591.

(523/2)

وخرج بالتأنيث نحو: حمار، وعمود، ورغيف، وبلا علامة نحو: سحابة ورسالة، وبمدة
قبل الآخر نحو: زينب. وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله:
-793

لفعل اسمًا صح عينا أفعال ... وللرباعي اسمًا أيضًا يجعل
-794

إن كان كالعناق والذراع في ... مد وتأنيث وعد الأحرف
البناء "الثاني" من أبنية القلة: "أفعال وهو": جمع "لاسم ثلاثي لا يستحق أفعال"
السابق، "إما لأنه على: فعل"، بفتح أوله وسكون ثانيه، ولكنه معتل العين "بالياء أو
بالواو" نحو: سيف" وأسياف، "وثوب"، وأثواب. "أو لأنه على غير فعل". بفتح الفاء
وسكون العين فيشمل ثمانية أوزان:
ثلاثة مع فتح الفاء "نحو: جمل ونمر وعضد، و" ثلاثة مع كسرها نحو: "حمل وعنب
وإبل، و" اثنان مع ضم الفاء نحو: "قفل وعنق". فنقول في جمعها: أجمال وأثمار وأعضاء
وأحمال [بالحاء] 1 المهملة، وأعناب وآبال، بإبدال الهمزة الثانية ألفًا، وأقفال، وأعناق.
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-795

وغير ما أفعال فيه مطرد ... من الثلاثي اسمًا بأفعال يرد
"ولكن الغالب في: فُعل، بضم الأول وفتح الثاني، أن يجيء" جمعه "على: فُعْلان" بكسر
أوله وسكون ثانيه "ك: صرد" بالصاد والراء المهملتين، وهو طائر ضخم الرأس يصطاد
العصافير. قيل. وهو أول طائر صام لله تعالى.

"وجرذ"، بالجيم والراء والذال المعجمة. قال الجوهري²: ضرب من الفأر. "ونغر"، بالنون والغين المعجمة والراء المهملة، جمع: نغرة. قال الجوهري³: كهمة⁴، وهو طائر كالعصافير حمر المناقير. "وخرز"، بخاء معجمة وزاين معجمتين. قال الجوهري⁵: ذكر الأرنب. فيقال في جمعها: صردان وجرذان ونغران وخزان، وإليه أشار الناظم بقوله:

-796

وغالبًا أغناهم فعلاَن ... في فعل كقولهم صردان

1 إضافة من "ط".

2 الصحاح "جرذ".

3 الصحاح "نغر".

4 في "ب": "كتمرة".

5 الصحاح "خرز".

(524/2)

"وشذ نحو: أُرطاب" جمع: رطب. "كما شذ في فعل المفتوح الفاء¹، الصحيح العين الساكنها نحو: أحمال" جمع: حمل، بفتح الحاء المهملة وسكون الميم. وأفراخ جمع: فرخ، بالفاء والراء والحاء المعجمة، وأحبار جمع: حبر، بالحاء المهملة والباء الموحدة، "وأزناد" جمع: زند، بالزاي المفتوحة والنون الساكنة، وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار، والزندة هي السفلى. "قال الله تعالى: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} [الطلاق: 4] . يقال: الحمل، بالفتح، لما في البطن، وبالكسر لما يحمل على الظهر، وبالوجهين حمل النخل. قاله الفراء. وقال الله تعالى: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ} [التوبة: 31] . "وقال الخطيئة"، بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة، تصغير: حطأة، بفتح الحاء وسكون الطاء، وهي: الضرطة. والخطأة أيضاً: الصرعة. يقال: حطأت الرجل إذا صرعته بالأرض. واختلف في تلقيبه بذلك، فقليل: لقصره. وقيل: لأنه شرط في يوم بين قوم فليل له: ما هذا؟ فقال: حطيئة. وقيل: لأنه كان محطوء الرجل. والرجل المحطوءة هي التي لا أخمص لها. واسمه جرول بن أوس ويكنى: أبا مليكة، قاله ابن السيد²: [من البسيط] .

-906

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ ... زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان قد سجنه [لهجوه إياه] 3.
وأراد بالأفراخ، بالخاء المعجمة الأولاد. وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ:
أفرخ أو فراخ. ومرخ، بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة، وإد كثير الشجر قريب من
فدك. وزغب، بضم الزاي وسكون الغين المعجمة، من الزغب: وهو الشعرات الصفر
على ريش الفرخ. والحواصل جمع: حوصلة الطير.
وأراد: ما قولك في أولاد صغار جدًّا لا ماء عندهم ولا شجر، إذا شكوا إليك حالهم؟

1 سقط من "ب".

- 2 الاقتضاب ص 500، وانظر الشعر والشعراء 1/ 322، والأغاني 2/ 157.
906- البيت للحطيئة في ديوانه ص 164، والأغاني 2/ 186، وأوضح المسالك 4/
310، وخزانة الأدب 3/ 294، والخصائص 3/ 59، والشعر والشعراء 1/ 334،
ولسان العرب 2/ 532 "طلح"، ومعجم ما استعجم ص 892، والمقاصد النحوية 4/
524، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 349، وشرح الأشموني 3/ 674، وشرح المفصل
5/ 16، والمقتضب 2/ 196.
3 إضافة من "ب"، "ط".

(525/2)

"وقال آخر"، وهو الأعشى: [من المتقارب]

907-

وجدت إذا أصلحوا خيرهم ... وزندك أثقب أزنادها
فجمع زند على أزناد، وقياسه: أزند.
وسمع أيضًا: "فعل" و"أفعال" في: شكل، وسمع، ولفظ، ولخط، ومحل، ورأي، ورأد: وهو
أصل اللحين، وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد وألف وأنف وثلج؟ وليس منه: أفنان من
قوله تعالى: {ذَوَاتَا أَفْنَانٍ} [الرحمن / 48] إنما هو جمع فنن وهو: الغصن، فأما الفن
وهو النوع، فجمعه: فنون على القياس ك: صك وصكوك.
البناء "الثالث" من أبنية القلة: "أفْعلة" بكسر العين، "وهو" جمع "لاسم مذكر رباعي،
بمدة" ألف أو واو أو ياء "قبل" الحرف ["الآخر"، سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها

أم مضمومها. فالألف مع فتح الفاء "نحو: طعام، و" مع كسرها نحو: "حمار، و" [1 مع ضمها نحو: "غراب، و" الياء نحو: "رغيف، و" الواو نحو: "عمود". فتقول في جمعها على أفعله2: طعام وأطعمة، وحمار وأحمرة. وغراب وأغربة، ورغيف وأرغفة. وعمود وأعمدة، وشذ: كتاب وكتب، والقياس: أكتبة ولم يقولوه. قاله المهاباضي.

ووقع في الصحاح3 أنك إذا جمعت النهار قلت في كثرة: نهر، وفي قليلة: أنهر والصواب: أنهرة كما في المحكم. لأن النهار مذكر. وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

-797

في اسم مذكر رباعي بمد ... ثالث أفعله عنهم اطرده
"والتزم" بناء أفعله "في فعال؛ بالفتح؛ وفعال؛ بالكسر" حال كونهما "مضعفي اللام أو معتليها. فالأول" وهو مضاعف اللام، وأراد بتضعيفها مماثلتها للعين. ومضاعف الثلاثي: ما كان عينه ولامه من جنس واحد "ك: بتات" بفتح الباء الموحدة وتاءين مشتاين فوق.

قال الجوهري4: هو الزاد والجهاز5. وقال أبو عبيدة: متاع البيت. وفي الحديث:

-
- 907- البيت للأعشى في ديوانه ص123، وشرح أبيات سيبويه 2/ 359، والكتاب 3/ 568، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 311، وشرح الأشموني 3/ 674، وشرح المفصل 5/ 16، والمقاصد النحوية 4/ 526، والمقتضب 2/ 196.
- 1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".
- 2 الارتشاف 1/ 197.
- 3 الصحاح "نهر".
- 4 الصحاح "تبت".
- 5 في "أ"، "ب": "الحمار".

(526/2)

"لا يؤخذ منكم عشر البتات"1. "وزمام"، بكسر الزاي. قال الجوهري2: هو الخيط الذي يشد في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود. وقد يسمى المقود زمامًا، وزمام النعل: ما يشد فيه الشسع. والخشاش، بالكسر: الذي يجعل في عظم أنف البعير.

وهو من خشب، والبرة من صفر. فتقول في جمع بتات: أبتة. وفي جمع زمام: أزمة. والأصل: أبتة وأزمة، فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله، ثم أدغم أحد المثلين في الآخر.

"والثاني": وهو معتل اللام، ما كان لامه واوًا أو ياء "ك: قباء" بفتح القاف والباء الموحدة. "وإناء" بكسر الهمزة الأولى. فتقول في جمعها على أفعلة: أقبية وآنية، بألف بعد الهمزة، والأصل: آنية بهمزتين مفتوحتين فساكنة، أبدلت الساكنة ألفًا من جنس حركة ما قبلها. وإليه أشار الناظم بقوله:

-798

وألزمه في فعال أو فعال ... مصاحبي تضعيف أو إعلال
ويحفظ أفعلة في: نجى، في شحيح ونجد: وهو ما ارتفع من الأرض. و: وهي مصدر وهي السقاء: إذا تحرق، وسد وسد، بالسین المهملة فتحًا وضمًا. كل بناء سد به موضع. وقدح وقن وخال وباب وقفًا وجائر بالجميم والزاي: الخشبة الكبيرة في وسط البيت. ووادٍ ناحية وطنين، بالطاء المشالة، بمعنى: متهم ونضيضة، بنون وضادين معجمتين: المطر القليل. وعيى، بفتح العين المهملة وكسر الياء الأولى وتشديد الثانية، وجرة، بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة. وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت. وعقاب ورمضان وخوان لربيع الأول.

فأما: شحيح ونجى وطنين وعيى فقالوا فيها: أشحة وأنجية وأطنة وأعية، مع أنها صفات. وأما عقاب فقالوا فيه: أعقبة مع أنه مؤنث. وأما: نجد وهي سد وسد وقدح وقن وخال وقفًا وباب وجرة، فقالوا: أنجدة وأوهية وأسدة وأقدحة وأقنة وأخولة وأبوبة وأقفية وأجرة، مع أنها ثلاثية. وأما: رمضان وخوان ونضيضة فقالوا فيها: أرمضة وأخونة وأنضضة. مع أنها زائدة على أربعة أحرف. وأما عيل فقالوا فيه: أعولة مع خلوه عن مدة قبل آخره. وأما جائز وناجية فقالوا فيهما: أجوزة وأنجية، مع أن المدة فيهما ليست قبل الآخر.

1 من حديث كتابه -صلى الله عليه وسلم- لحارثة بن قطن في النهاية 1 / 92.

2 الصحاح "زمم".

البناء "الرابع" من أبنية القلة: "فعلة، بكسر أوله وسكون ثانيه، و" لم يطرد في شيء من الأبنية. بل "هو محفوظ في" ستة أوزان: فعل، بفتحين نحو: "ولد وفتى، و" فعل، بفتح أوله وسكون ثانيه. "نحو: شيخ وثور، و" فعل، بكسر أوله وفتح ثانيه "نحو: ثنى" بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر ك: عدى. حكاه الفارسي: الأمر الذي يعاد مرتين. وفي الحديث: "لا ثنى في الصدقة"1 أي: لا تؤخذ في السنة مرتين. والثني أيضًا: الثاني في السيادة. وهو: الثنيات بضم المثلثة: وهو الذي كان يكون دون السيد في المرتبة. قاله ابن مالك2.

"و" فعال، بفتح أوله "نحو: غزال، و" فعال، بضم أوله "نحو: غلام، و" فاعل، بفتح أوله وكسر ثانيه. "نحو: صبي وخصي و" جليل. تقول في جمعها على فعلة. ولدة وفتية وشيخة وثيرة3 وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: -799

..... وفعلة جمعا بنقل يدري

"ولعد اطراده قال أبو بكر" بن السراج4: "هو اسم جمع لا جمع".
"و" البناء "الأول من أبنية الكثرة: فعل، بضم أوله وسكون ثانيه"، وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثيًا مجردًا ساكن الوسط. "وهو جمع لشئين: أحدهما: أفعل مقابل فعلاء" بالمد ك: أحمر وأبيض. "أو ممتعة مقابلته لها"، أي لفعلاء "لمانع خلقي نحو: أكرم": لعظيم الكمرة، بفتح الكاف، وهي حشفة الذكر. "وآدر" بفتح الهمزة الممدودة والبدال المهملة: لعظيم الأدر، بضم الهمزة وسكون الدال، وهي: الخصية المنتفخة. "بخلاف نحو: آلى"، بمد الهمزة قبلها ألف مسبوقه بياء مثناة تحتانية. "تختلف الاستعمال" فإنهم قالوا في المذكر: آلى على وزن: أفعل، ولم يقولوا في المؤنث: ألياء على وزن: فعلاء.

1 غريب الحديث لابن الجوزي1/ 130.

2 شرح الشافية الكافية 4/ 1826.

3 في "ب": "سيرة".

4 الأصول 2/ 432.

"والثاني": مما يجمع على فعل "فعلاء" بفتح الفاء وسكون العين، "مقابلة أفعل ك: حمراء" وبيضاء. "أو ممتعة مقابلتها له" أي لأفعل "لمانع خلقي ك: رتقاء"، بالراء المهملة والثناء المثناة فوق والقاف: من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم. "وعفلاء"، بالعين المهملة والفاء، من العفل: بفتح العين والفاء، وهو شيء يجمع في قبل المرأة، يشبه الأدره للرجل، "بخلاف نحو: عجزاء"، بالجيم والزاي: "للكبيرة العجز". فإن المانع من أعجز تخلف الاستعمال، فإن العرب قالوا في المؤنث: عجزاء، ولم يقولوا في المذكر: أعجز. فلا يقال: رجال ألي، ولا: نساء عجز، إلا إذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه. هذا مقتضى كلامه، وهو في ذلك تابع للتسهيل¹. ونقل المرادي² وابن عقيل³ في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك: أنه ذكر في غير التسهيل أن: فعلا يطرد في هذا النوع كاطرده في: أحمر وحمراء. وما ذكره من أنهم لا يقولون: امرأة ألياء. ولا: رجل أعجز، وهم على أشهر اللغات.

وقد حكى: امرأة ألياء ورجل أعجز، فعلى هذا يقال: رجال ألي، ونساء ألي، ورجال عجز ونساء عجز. وتقول في نحو أبيض: بيض، بكسر الأول، تصحيحاً للعين لئلا يثقل الجمع، ووزنه فعل، بالضم، على الأصل لا: فعل بالكسر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-799-

فعل لنحو أحمر وحمرا

البناء "الثاني" من أبنية الكثرة: "فعل، بضميتين"، وهو تدرج حسن لأنه لما فرغ من: فعل بالإسكان. أعقبه بفعله بالتحريك. لأتھما وزن لم يختلفا إلا بالحركة والسكون. "وهو مطرد في شيتين".

أحدهما: "في وصف على فعول"، بفتح الفاء، "بمعنى: فاعل ك: صبور" و"صبر"، "وغفور" وغفر، بخلاف: حلوب وركوب فإنهما بمعنى: مفعول.

"و" الثاني: "في اسم رباعي" في العدد، "بمدة" ألف أو ياء أو واو، "قبل لام" صحيحة، "غير معتلة مطلقاً"، من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة. "أو غير مضاعفة إن كانت المدة ألفاً لا غير. وما مدته ألف ثلاثة أوزان:

1 التسهيل ص 271.

2 شرح المرادي 5 / 40.

3 شرح ابن عقيل 2 / 457.

مفتوح الفاء، "نحو: قذال" للمذكر، وهو جماع مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية. "وأثان"، بالمثلثة الفوقانية، للمؤنث من الحمير.

"و" مكسورة الفاء "نحو: حمار" للمذكر، "وذراع" للمؤنث.

"و" مضموم الفاء نحو: "قراذ" للمذكر، "وكراع" للمؤنث.

"و" ما مدته ياء "نحو: قضيب" للمذكر، "وكثيب" للمؤنث.

"و" ما مدته واو "نحو: عمود" للمذكر، "وقلوص" للمؤنث: وهي الشابة من النوق.

"و" ما مدته ياء أو واو مع التضعيف "نحو: سرير" للمذكر، "وذلول" للمؤنث.

"و" خرج بقوله: لام غير معتلة "نحو: مساء وقباء" فلا يجمعان على: فعل، "الأجل اعتلال اللام" لأثما لو جمعا على: فعل، لزم قلب الضمة كسرة لتقلب واو كساء ياء، ولتسلم ياء: قباء، فيصيرا على وزن: فعل، بضم الفاء وكسر العين، وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم إلى كسر.

والحق أن ذلك غالب لا لازم، فقد قال ابن يعيش ما نصه¹: "وقالوا في المعتل؛ ثني وثن، والأصل: ثني بضم النون، فأبدلوا من الضمة كسرة لثلا لتقلب الياء واوًا، كما فعلوا ذلك في: أجر وأدل".

"و" خرج بقوله: غير مضاعفة إن كانت المدة ألفًا "نحو: هلال وسنان"، فلا يجمعان على: فعل، "لأجل تضعيفها" أي اللام "مع الألف"، فلا يقال في جمعهما: هلال ولا سنن، لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم. "وشذ: عنان"، بكسر العين، لما يقاد به الفرس، وبفتحها: للمطر، وفيه تناسب الأعلى للأعلى، والأسفل للأسفل. "وعنن وحجاج"، بحاء مهملة مكسورة وجيمين: العظم المستدير حول العين، وقيل: هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب. "وحجج" ووطواط، بفتح الواو ومهملتين: الضعيف ووطط.

"ويحفظ" فعل، بضميتين، "في": فعل، بفتح الفاء وكسر العين، اسمًا "نحو: ثمر، و" صفة نحو: "خشن، و" في: فاعيل صفة نحو: "نذير، و" في: فعيلة مطلقًا نحو: "صحيفة"، وصفة نحو: نجبية. وفي فعل، بفتح أوله وسكون ثانيه نحو: سقف ورهن، وفي فاعل نحو: بازل وشارف. وفي: فعل، بفتحيتين، نحو: نصف،

وفي: فعال، بكسر الفاء وفتحها، صفة نحو: كنان الكاف. وصناع، بفتح الصاد، أي: حاذقة. وفي: فعلة، بفتح أوله وكسر ثانيه، نحو: فرحة. وفي: فعلة، بفتحيتين، نحو: خشبة. وفي: فعل، بكسر أوله وسكون ثانيه، نحو: ستر¹. وإلى: فعل، بضميتين، أشار الناظم بقوله:

-800

وفعل لاسم رباعي بمد ... قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

-801

ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف ...
البناء "الثالث: فعل، بضم أوله وفتح ثانيه"، ولو قدمه على: فعل، بضميتين، كان أولى لأنه أخف منه. "وهو مطرد في شيئين".
أحدهما: "في اسم على فعلة". بضم أوله وسكون ثانيه. ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها. فالصحيح "ك: قرية" وقرب، "وغرفة" وغرف. "و" المعتل اللام نحو: "مدية" ومدى وزبية وزبي. "و" المضاعف اللام نحو: "حجة" وحجج، "ومدة" ومدد.

"و" الثاني: "في الفعلى²"، بضم الفاء، "أنثى أفعال" صفة "ك: الكبرى" أنثى الأكبر، والوسطى أنثى: الأوسط، "والصغرى" أنثى: الأصغر. "بخلاف: حبل"، فإنها ليست أنثى أفعال، لأنها صفة لا مذكر لها، فلا تجمع على: فعل. "وشذ" فعل "في" فعلة صفة "نحو: بهمة"، بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى، لشدة بأسه، والجمع: بهم. قاله في الصحاح³. "و" فعلى مصدرًا "نحو: رؤيا".
يقال: رأى في منامه رؤيا. على [وزن] 4 فعلى، من غير تنوين، وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى. قاله الجوهري⁵. "و" فعلة، بفتح أوله وسكون ثانيه "نحو: نوبة" بفتح النون والباء الموحدة وقاس، عليهما الفراء. "و" فعلة، بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام "نحو: قرية" وقرى. "و" فعلة، بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام "نحو: بدرة"، بفتح الموحدة، وهي: عشرة آلاف درهم، وجمعها: بدور وبدر، بكسر أوله وفتح ثانيه.

1 في "أ": "شبر".

2 في "أ": "الأفعل".

3 الصحاح "بهم".

4 إضافة من "ط".

5 الصحاح "رأى".

(531/2)

ولم أقف على جمعها على فعل، بضم أوله وفتح ثانيه. فذكرها هنا فيه نظر. وفعلة، بكسر أوله وسكون ثانيه معتلا نحو: لحية ولحي. "و" فعلة، بضم أوله وسكون 1 ثانيه نحو: "تخمة"، بالتاء المثناة فوق والحاء المعجمة. وإلى: فعل، بضم أوله وفتح ثانيه، أشار الناظم بقوله:

-801

..... وفعل جمعا لفعلة عرف

-802

ونحو كبرى.....

البناء "الرابع: فعل، بكسر أوله وفتح ثانيه، وهو "جمع" لاسم "تام" على "زنة" فعلة"، بكسر أوله وسكون ثانيه، غير واحد: فعل "ك: حجة" وحجج. وفي التنزيل: {ثَمَانِي حَجَجَ} [القصص: 27] "وكسرة" وكسر، "وفرية"، بالفاء والياء المثناة تحت، "وهي: الكذبة" وفري. وخرج بذكر الاسم الصفة نحو: صغرة وكبرة. وعجزة، وبالتام نحو: عدة وزنة، فإنهما نقصا الفاء2، وعوض منها التاء وإليه أشار الناظم بقوله:

-802

..... ولفعلة فعل

"ويحفظ" فعل، باتفاق "في: فعلة" واحد فعل، بكسر الفاء وسكون العين نحو: سدره وسدر. ولا يقال في: تبنة، واحدة التبن: تبن، حملا على: سدر. وفي المعوض من لامة تاء التأنيث، ك: عزة وعزى، وفي: فعلة، الأجوف، بفتح أوله، "نحو حاجة" وحوج. وقامة وقوم. "و" في: فعلى مصدرًا "نحو: ذكرى" وذكر، "و" في فعلة، بفتح أوله وسكون ثانيه، صحيح الأصول نحو: "قصعة" وقصع، وجفنة وجفن. "و" في: فعلة، بكسر أوله وسكون ثانيه، صفة نحو: "ذرية"، بكسر الذال المعجمة وسكون الراء بالباء الموحدة، كما في الصحاح3 والضياء. وصمة، بكسر الصاد المهملة، يقال في جمعها:

ذرب وصمم. والذرية: المرأة الحديد اللسان. والصمة: الرجل الشجاع.
"و" في: فعل، بكسر أوله وسكون ثانيه نحو: "هدم" بكسر الهاء وسكون الدال المهملة:
الثوب الخلق جمعوه على هدم. رواه ابن سيده. وفي: فعلة بضم أوله ك: صورة وصور.
والصور، بكسر الصاد، لغة في الصور بضمها: جمع صورة. قاله في الصحاح 4.

1 في "أ": "وفتح".

2 في "أ"، "ط": "اللام"، والتصويب من حاشية يس 2/ 306.

3 الصحاح "ذرب".

4 الصحاح "صور".

(532/2)

البناء "الخامس: فعلة، بضم أوله وفتح ثانيه، وهو مطرد في وصف لعاقل"، مذكر "على"
زنة "فاعل، معتل اللام" بالياء أو الواو، "ك: رام" ورماة. "وقاض" وقضاة. "وغاز"
وغزاة. والأصل فيهن: رمية وقضية وغزوة، قلبت الياء والواو ألفين لتحريكهما وانفتاح
ما قبلهما وقيل: إنها فعلة، بفتح الفاء، وأن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام
وصحيحها. وإليه أشار الناظم بقوله:

-803

في نحو رام ذو اضطراد فعله
فخرج بقوله: وصف نحو: وادٍ بالتذكير، ونحو: غادية. وبالعقل نحو: أسد ضار، وبوزن
فاعل نحو: ظريف وبالمعتل اللام نحو: ضارب. فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة.
وشذ في صفة على غير فاعل نحو: كمي وكماة. وفي فاعل اسما نحو: باز وبزاة، وواد
ووداة. وفي فاعل صحيح اللام نحو: هادر وهدره، بالدال المهملة، وهو الرجل الذي لا
يعتد به.

البناء "السادس: فعلة، بفتحتين، وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو:
كامل" وكملة، "وساحر" وسحرة، "وسافر" وسفرة، "وبار" وبررة. قال الله تعالى: {وَجَاءَ
السَّحَرَةُ} [الأعراف: 113] {بِأَيْدِي سَفَرَةٍ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ} [عبس: 15، 16] وفي
التسهيل 1: بررة جمع: بر على غير القياس. وإليه أشار الناظم بقوله:

-803

..... وشاع نحو كامل وكمله

فخرج بالوصف: الاسم نحو: وادٍ وباز، وبالتذكير نحو: طالق وحائض، وبالعقل نحو: سابق ولاحق، صفتي فرسين، وبصحة اللام نحو: قاض وغاز، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة، بفتحتين، باطراد، وشذ في غير فاعل نحو: سيد وسادة، فوزنهما: فعلة. وفي بعض نسخ الصحاح2: وزن سادة فعالة، وهو سهو. وقوله: شائع، تبع فيه النظم3، وكان الأولى أن يعبر بمطرد لأنه لا يلزم من الشباع الاطراد. البناء "السابع: فعلى، بفتح أوله وسكون ثانيه، وهو" جمع "لما دل على آفة"4 من هلك أو توجع أو نقص ما "من فعيل"، حال كونه "وصفا للمفعول"، فالتوجع "ك: جريح" وجرحى، "وأسير" وأسرى، والهلك نحو: قتل وقتلى، وصريع وصرعى.

1 التسهيل ص274.

2 الصحاح "سود".

3 انظر بيت الألفية الذي تقدم أعلاه برقم 803.

4 في "ب": "وأنه".

(533/2)

"وحمل عليه ستة أوزان، مما 1 دل على آفة من" ذلك: أحدها: "فعل وصفاً للفاعل" لا للمفعول "ك: مريض ومرضى. "و" الثاني: "فعل" بفتح أوله وكسر ثانيه، "ك: زمن" وزمنى، وهذان الوصفان مما يدل على التوجع. "و" الثالث: "فاعل ك: هالك" وهلكى. "و" الرابع: "فعل" بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه، "ك: ميت" أصله: ميوت اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثليين، وهل هو فيعمل، بكسر العين، أو بفتحها، وأبدلت الفتحة كسرة؟ أو: فعيل ك: طويل؟ أقوال محكية في: سيد أشهرها أولها2. "و" الخامس: "أفعل ك: أحقق" وحمقى. "و" السادس: "فعال ك: سكران" وسكرى، وهذان الوصفان مما يدل على وصف ما. وندر: كيس وكيسى، وذرب وذربي، وجلد وجلدى، وإلى فعلى أشار الناظم بقوله:

فعلى لوصف كقتيل وزمن ... وهالك وميت به قمن
 البناء "الثامن: فعلة، بكسر أوله وفتح ثانيه، وهو كثير في: فعل"، حال كونه "اسماً، بضم
 الفاء" وسكون العين: ويكون صحيح اللام "نحو: قرط" وقرطة، بالقاف والراء والطاء
 المهملتين: ما يعلق في شحمة الأذن. "ودرج" بالجيم، ودرجة "و" أجوف نحو: "كوز"
 بالزاي، وكوزة. "و" مضاعفاً نحو: "دب" ودبة. "و" قليل في اسم على "زنة" فعل، بفتح
 الفاء" وسكون العين، "نحو: غرد" بالعين المعجمة والراء: نوع من الكمأة. وهو عند
 الفراء بفتح الفاء، وعند غيره بكسرها. وظاهر الصحاح³ أن غردة جمع لمكسور الفاء.
 "أو بكسرها نحو: قرد" وقردة بالقاف والراء. "وقل أيضاً في نحو: ذكر". بفتحتين، ضد
 الأثنى. وكتف "وهادر" وعلج ووقفه وخطوة. وإليه أشار الناظم بقوله:

لفعل اسماً صح لا ما فعله ... والوضع في فعل وفعل قلله
 وخرج بقوله: صحيح اللام، نحو: ظي ونحي ومدي، فلا يجمع شيء منها على فعلة.

1 في "أ": "ما".

2 انظر الإنصاف 2/ 795، المسألة رقم 115.

3 الصحاح "غرد".

(534/2)

البناء "التاسع: فعل، بضم أوله وتشديد ثانيه، وهو" جمع "لوصف على" زنة "فاعل
 وفاعلة"، حال كونهما "صحيحي اللام"، سواء صحت عينهما أم اعتلت. "ك: ضارب
 وصائم" ومؤنثيهما: ضاربة وصائمة،. فتقول في جمعهما: ضرب وصوم، وشمل نحو:
 حائض وحيض. وخرج بقيد الوصف: الاسم نحو: حاجب العين، وجائزة البيت، فلا
 يجمعان على: فعل. وإليه أشار الناظم بقوله:

وفعل لفاعل وفاعله ... وصفين.....
 "وندر نحو: غاز" وغزى، "وعاف". بالعين المهملة والفاء، أي: سائل وعفى. لاعتلال
 لامهما، "كما ندر" فعل "في نحو: امرأة "خريدة". بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء

المهملة وسكون الياء آخر الحروف: الحبيبة، أي: ذات الحياة بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل: العذراء. وجمعها: خرد، وقالوا: خرائد على القياس. "ونفساء" ونفس، "ورجل أعزل" ورجال عزل: إذا لم يكن معهم سلاح. وزعم الأصفهاني أن أفعل لا يجمع على فعل. ورد بالسماع، كقوله: [من الطويل]

-908

وأبقي رجالاً سادة غير عزل ... مصاليت أمثال الأسود الضراغم وفارق باب أحمر، لأنه وصف غير لازم، بدليل أنه لو تناول عصاً أو سيفاً أو رمحاً. زالت عنه هذه 1 الصفة.

البناء "العاشر: فعال، بضم أوله وتشديد ثانيه، وهو "جمع" لوصف "لمذكر" على "زنة" فاعل، صحيح اللام، سواء أكانت لامه همزة أم لا "ك: صائم" وصوام "وقائم" وقوام، "وقارئ" وقراء. "قيل: ونذر" فعال "في" جمع "فاعلة، كقوله: وهو القطامي [من البسيط]

-909

أبصارهن إلى الشباب مائلة ... وقد أراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي: لا أعلم أحداً ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث، إلا في هذا البيت. وحكايته مشهورة بين الأصمعي وابن الأعرابي 2. "والظاهر أن الضمير

908- لم أقف عليه في المصادر المتاحة.

1 سقط من "ط".

909- البيت للقطامي في ديوانه ص 79، وأما الزجاجي ص 59، والأشباه والنظائر 5/ 51، ولسان العرب 3/ 245، "صدد" والمقاصد النحوية 4/ 521، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 314، وشرح ابن الناظم ص 551، وشرح الأشموني 3/ 684، وشرح ابن عقيل 2/ 462.

2 في حاشية يس 2/ 308: "حاصلها أن الأصمعي قال بحضرة الرشيد: إن صداد جمع صادة، فخطأه ابن الأعرابي، ووجه ذلك ما قاله المصنف". وانظر أمالي الزجاجي ص 59.

(535/2)

المؤنث "للأبصار لا للنساء" لأنه يقال: بصر صاد، كما يقال: بصر حاد. "فهو جمع صاد، لا" جمع: "صادة". لأن قياس فعال أن يكون جمع فاعل لا فاعلة. انتهى. "ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر، وعود الضمير على غير المحدث عنه. "وندر" فعال "في" فاعل "المعتل" بالواو والياء "ك: غزاء" جمع غاز، "وسراء" جمع سار، والأصل: غزاو وسراي، قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة. البناء "الحادي عشر: فعال، بكسر أوله، وهو" يكون "جمعاً لثلاثة عشرة وزناً: الأول والثاني: فعل وفعلة"، بفتح الفاء وسكون العين فيهما، حال كونهما "اسمين أو وصفين"، غير يائي الفاء والعين، فالاسم منهما "نحو: كعب" وكعباب، "وقصعة" وقصاع "و" الصفة منهما نحو: "صعب"، بمهملتين، وصعاب، "وخدلة" وخدال، بالخاء المعجمة والدال المهملة: ممتلئة الساقين والذراعين. "وندر" فعال "في جمع: فعل، يائي الفاء نحو: يعر" بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين: الجدي يربط في الزبية للأسد ليقع فيها، وفي المثل: "أدل من يعر" 1. "أو" يائي "العين نحو: ضيف" وضياف، "وضيعة"، بالضاد المعجمة، وضياع. وإليه أشار الناظم بقوله:

-808

فعل وفعلة فعال لهما ... وقل فيما عينه اليا منهما الوزن "الثالث والرابع: فعل وفعلة"، بفتح أولهما وثانيهما، حال كونهما اسمين "غير معتلي اللام ولا مضعفيها ك: جمل" وجمال، "وجبل" وجبال. بالجيم فيهما، "ورقبة" ورقاب "وثمره" وثمار، فخرج نحو: فتى [فيهما] 2 وعصا لاعتلال اللام 3، ونحو: طلل، لتضعيفها، ونحو: بطل لأنه صفة. وشذ طلال وحسان. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-809

وفعل أيضا له فعال ... ما لم يكن في لامه اعتلال

-810

أو يك مضعفاً ومثل فعل ... ذو التا..... الوزن "الخامس والسادس: فعل" بكسر أوله وسكون ثانيه "ك: ذئب" وذئاب. "وبئر" وبئار "وفعل"، بضم الفاء وسكون العين "ك: دهن" ودهان، "ورمح" ورماح. وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين، احترازاً من نحو: جلف وحلو.

1 الدرة الفاخرة 1/ 203، وجمهرة الأمثال 1/ 485، 469، ومجمع الأمثال 1/

284، والمستقصى 1/ 132.

2 إضافة من "ط".

3 في "ب": "لامهما".

(536/2)

وشرط ثانيهما أن لا يكون واوي العين ك: حوت، ولا يائي اللام ك: مدي. قاله
المرادي¹ أخذًا من التسهيل². وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-810

..... وفعل مع فعل فاقبل

الوزن "السابع والثامن: فعيل؛ بمعنى فاعل؛ ومؤنثه"، صحيح اللام، "ك: ظريف"
وظراف، "وكرم" وكرام، "وشريف" وشراف. "ومؤنثاتها"، ك: ظريفة وظراف، وكرمة
وكرام، وشريفة وشراف. بخلاف: غني وولي، ومؤنثيهما لاعتلال اللام. وبخلاف نحو:
جريح، لأنه بمعنى مفعول. وقرأ الكسائي "فَجَعَلَهُمْ جَدًّا" [الأنبياء: 85] بكسر
الجيم³. قال الفراء⁴ والزجاج⁵: هو جمع جديد مثل: ثقل وثقال. والجديد بمعنى:
المجدوذ. وهو المكسور. قال الواحدي في البسيط. فاقترض هذا أن فعلا الوصف قد
يجمع على: فعال وإن كان بمعنى: مفعول. قاله الموضح في الحواشي. وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله:

-811

وفي فعيل وصف فاعل ورد ... كذاك في أنثاه أيضًا اطرء

"والخمسة الباقية" من الثلاثة عشر وزنًا؛ مما يجمع على فعال. "فعالان" بفتح الفاء.
"صفة ومؤنثاه: فعلى" بالألف. "وعلانة" بالتاء، "وفعالان" بضم الفاء، "صفة وأنثاه
علانة" بالتاء لا غير. فمفتوح الفاء "ك: غضبان" وغضاب "وغضبي" وغضاب،
"وندمان" وندام "وندمانة" وندام، "و" مضموم الفاء، نحو "خمصان" وخماص "وخمصانة"
وخماص⁷. وفي الحديث: "تغدو خماصًا"⁸. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-812

وشاع في وصف على فعالنا ... أو أنثيه أو على فعالنا

1 شرح المرادي 5/ 54.

2 التسهيل ص 273.

- 3 وكذلك قرأ الأعمش وابن محيصن وابن مقسم وأبو حيوه وحيد ويحيى بن وثاب .
انظر الإتحاف ص311، ومعاني القرآن للفراء 2/ 206، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج
3/ 396، والنشر 2/ 324.
4 معاني القرآن 2/ 206.
5 معاني القرآن وإعرابه 3/ 396.
6 سقط من "ب": "بالتاء وفعلان".
7 سقط من "ب".
8 في النهاية 2/ 80: "كالطير تغدو خماسا وتروح بطاناً، أي تغدو بكرة وهي جياح،
وتروح عشاء وهي ممتلئة الأجواف".

(537/2)

ومثلة: [فعلانة] 1. "و" العرب "التمزوا في فعليل وأثناءه إذا كان واويي العينين،
صحيح اللامين ك: طويل وطويلة، أن لا يجمعا إلا على فعال" بخلاف غيرها فإنه لا
يلزم فعلا، بل يجمع عليه وعلى غيره.
تقول: كريم وكرماء وكرام، وظريف وظرفاء وظراف، وشريف وشرفاء وشراف.
وإنما لم يشاركها نحو: طويل في ذلك لقلته.
قال في المحكم: قال ابن جني: لم يأت فعليل صفة عينه واو، وفاؤه ولامه صحيحان إلا
في ثلاث كلمات: طويل وقويم وصويب، من قولهم: سهم صويب، أي: صائب. قال:
وأما العويص فإنه وإن كان صفة إلا أنه صار اسماً². انتهى. وإليه أشار الناظم بقوله:
-813

..... والزمه في ... نحو طويل وطويله تفي

"ويحفظ فعال 3 في" وصف على فاعل "نحو: راع" ورعاء. وفي التنزيل: {حَتَّى يُصَدَّرَ
الرِّعَاءُ} [القصص: 23] ، وقائم وقيام.
وفي التنزيل: {هُم قِيَامٌ} 4 [الزمر: 68] . "وَأَمَّ". بهمزة ممدودة وميم مشددة، من أم
بمعنى: قصد، وأصله: آمم كضارب. فأدغم الميم في الميم للتماثل، وجمعه: إمام، بكسر
الهمزة ك: قيام.
قيل: ومنه: {وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا} [الفرقان: 74] أي: قاصدين بهم. "ومؤنثاثن"
ك: راعية ورعاء، وقائمة وقيام. وآمة وإمام.

"و" يحفظ في وصف على أفعل نحو: "أعجف" أي: هزيل وعجاف، ومؤنثه: عجفاء وعجاف. ومنه: {سَبَعٌ عَجَافٌ} [يوسف: 43] لأن مفرده: بقرة عجفاء. وحكى الفارسي 5 وأبو حاتم: أجرب وجراب. زاد أبو حاتم: أبطح وبطح. قاله ابن سيده في شرح إصلاح المنطق. فسقط ما قيل: إن أعجف لا ثاني له. "و" في وصف على فعال، بتخفيف العين نحو: "جواد" بفتح الجيم وتخفيف الواو، وجياد؛ والأصل: جواد، قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة.

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 ورد قول ابن جني في لسان العرب "1/ 537 صوب" وتاج العروس 3/ 216 "صوب".

3 سقطت من "ب".

4 في "ط": "وأنتم قيام".

5 التكملة ص 1879.

(538/2)

قال: [من الطويل]:

-910

..... وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

"و" في وصف على فعيل نحو: "خير"، بفتح الخاء وتشديد الياء المشناة تحت المكسورة، وخيار.

"و" في وصف على فعلاء نحو: "بطحاء" وبطح.

وفي وصف على فعلى، بضم الفاء نحو: أنثى وإناث.

"و" في اسم على فعول، بفتح الفاء نحو: "قلوص" وقلاص.

وفي: فعل، بفتح أوله وكسر ثانيه، نحو: زخل وزخال، وهو بالزاي والحاء المعجمتين: الأنثى من ولد الضأن.

وفي: فعلة، بفتح أوله وكسر ثانيه، نحو: نمرة ونمار.

وفي: فعالة، نحو: عباءة وعباء.

وفي: فعلة، بضم أوله وسكون ثانيه، نحو: برمة وبرام، ونطفة ونطاف.

وفي: فعل، بضم أوله وفتح ثانيه، ك: ربع ورباع.
وفي: فعل بضمين، نحو: حمد وحمد.
وفي: فعيل، نحو: فصيل وفصال.
وفي: فعل، بفتح أوله وضم ثانيه، ك: سبع وسباع.
وفي: فعلان، بفتح الفاء وسكون العين ك: ضبعان وضباع.
البناء "الثاني عشر" من أبنية الكثرة: "فُعُول، بضمين، ويطرُد في" ألفاظ "أربعة:
إحداها: اسم على فعل"، بفتح أوله وكسر ثانيه "نحو: كبد" وكبود، "ووعل" وووعول.
"وهو"، أي فعول، "فيه" أي في فعل "كاللزم". وإليه يشير قول الناظم:
-814

وبفعول فعل نحو كبد ... يخص غالباً.....

910- صدر البيت:

سريت بهم حتى تكل مطيهم

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 93، والدرر 2/ 454، وشرح أبيات سيبويه 2/
420، وشرح الأشموني 2/ 420، وشرح شواهد الإيضاح ص 228. وشرح شواهد
المغني 1/ 374، وشرح المفصل 5/ 79، والكتاب 3/ 27، 626، ولسان العرب
15/ 284 "مطا"، ومغني اللبيب 1/ 127، 130، وبلا نسبة في أسرار العربية
ص 267، وجواهر الأدب ص 404، ورصف المباني 5/ 181، وشرح المفصل 8/
19، ولسان العرب 15/ 124 "غزا" والمقتضب 2/ 72، وجمع الهوامع 2/ 136.

(539/2)

ومن غير الغالب: نمر ونمار. "وجاء في نحو1: نمر نمر على القياس. ونمر"، بضمين على
غير القياس، "قال" حكيم بن معية الربيعي: [من الرجز]
-911

فيها عيايل أسود ونمر

أنشده سيبويه2. فقال ابن الضائع: أراد: نمر، بسكون الميم، ثم نقل أو أتبع. "و" قال
غيره: "قد يكون مقصوراً"، أي مختصراً "من نمر" فحذفت الواو "للضرورة وقالوا أيضاً"
في جمعه: "أنمار" على غير القياس. فتحصل في جمعه أربعة أوزان: واحد قياسي وهو:

نمور، وثلاثة على غير القياس وهي: نمار وأنمار ونمر. والعيال جمع: عيل واحد العيال. قاله الصغاني.

"والثلاثة الباقية" من الأربعة المطرد فيها فعول: "الاسم الثلاثي الساكن العين" حال كونه "مفتوح الفاء"، ليس عينه واوًا "نحو: كعب" وكعوب، "وفلس" وفلوس، وخرج عنه [نحو] 3: حوض، فلا ينقاس فيه: فعول. وشذ في فوج: فووج. وهم الجماعة من الناس. "ومكسورها نحو: حمل"، بالحاء المهملة، وحمول، "وضرس" وضروس، "ومضمومها نحو: جند"، وجنود، "وبرد" وبرود، وإليه أشار الناظم بقوله:

-814

..... كذاك يطرد

-815

في فعل اسما مطلق الفاء.....

"إلا في ثلاثة" من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول:

"أحدها: معتل العين ك: حوت"، فإن جمعه: حيتان.

"والثاني: معتل اللام ك: مدي" فإن جمعه: أمداء. قال سيبويه⁴: لا يكسر

1 سقط من "ب".

911- الرجز لحكيم بن معية الربيعي في شرح أبيات سيبويه 2/ 397، ولسان العرب

5/ 234، "نمر"، 11/ 489 "عيل"، والمقاصد النحوية 4/ 586، وتاج العروس

14/ 293، "نمر"، "عيل"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 316، 376، وشرح

شافية ابن الحاجب 3/ 132، وشرح الأشموني 3/ 829، وشرح شواهد الشافية

ص376، وشرح المفصل 5/ 18، 10/ 92، والكتاب 3/ 574، والمقتضب 2/

203، والممتع في التصريف 1/ 344، والمخصص 11/ 7.

2 الكتاب 2/ 574.

3 إضافة من "ط".

4 الكتاب 3/ 577.

(540/2)

على غير ذلك. قال في المحكم: المدي من المكاييل معروف. قال ابن الأعرابي: هو مكيال ضخمة لأهل الشام وأهل مصر، والجمع: أمداء، وقال الجوهري¹: هو القفيز الشامي، وهو غير المد.

"وشذن في" جمع: "نؤي" بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة: "نئي"، بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء. "قال" الشاعر: [من الوافر].

-912

خلت إلا أياصر أو نثيا ... محافرها كأشربة الإضين
والا: حرف استثناء وأياصر: منصوب على الاستثناء، وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة، جمع: أياصر: حبل قصير يشد في أسفل الخباء إلى وتد. والنئي، بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء، جمع نؤي، وهو حفيرة تجعل حول الخباء، لئلا يدخله ماء المطر. وأصل الجمع: نووي، على زنة² فاعول اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداها بالسكون. قلبت الواو ياء والضممة كسرة لتسلم الياء، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى لتماثلهما، فصار نؤيا، ويقال فيه أيضًا: نئي، بكسرتين إتياعًا لكسرة الهمزة، وآتاء ويقدمون الهمزة ثم يقولون: آتاء على القلب، مثل: أبار وآبار.
والإضين، بكسر الهمزة جمع: أضاءة وهي الغدير.
والمستثنى "الثالث" من فعل، بضم العين³، "المضاعف"، فإنه لا يجمع على فاعول "ك: مد"، بضم الميم، لمكيال، فإنه يجمع على: أمداء.
"وشذن في" جمع "خص، بالخاء المهملة" المضمومة والصاد المهملة، "وهو: الورس" كما قال الجوهري⁴. وقال غيره⁵: الزعفران. قال عمرو بن كلثوم: [من الوافر].

-913

مشعشة كأن الحص فيها ... إذا ما الماء خالطها سخينا

1 الصحاح "مدى".

912- البيت للطرمح في ديوانه ص521، وأساس البلاغة "نأي"، ولسان العرب 14/ 38 "أضا" وفيه القافية "الإضيينا"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 318.

2 في "ب": "وزن".

3 في "ط": "الفاء".

4 الصحاح "حصحص".

5 لسان العرب 7/ 15 "حصحص".

913- البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص64، ولسان العرب 2/ 531، "طلح"،

7/ 15، "حصص"، 13/ 205 "سخن"، وكتاب العين 1/ 71، والمخصص 3/ 2،
15/ 60، والأغاني 11/ 45، وجمهرة أشعار العرب 1/ 389، وخزانة الأدب 3/
178، والخصائص 1/ 289، 2/ 360، وشرح ديوان امرئ القيس 320، وشرح
الحماسة للمرزوقي 1/ 188، وشرح القصائد السبع ص372، وشرح القصائد العشر
ص312، وشرح المعلقة السبع ص165، وشرح المعلقة العشر ص88، وشعراء
النصرانية ص455، وللتغلي في تاج العروس 6/ 582 "طلح" ومقاييس اللغة 2/
13، 3/ 168، وديوان الأدب 4/ 92، وبلا نسبة في أساس البلاغة "حصص".

(541/2)

"خصوص": فاعل شذ. "ويحفظ" فعول "في: فعل" بفتحيتين، اسمًا "ك: أسد، و" أسود،
"وشجن"، بالشين المعجمة والجيم: الحاجة حيث كانت، والجمع: شجون.
والشجن أيضًا: الحزن، والجمع: أشجان "وندب"، بفتح النون والبدال المهملة وبالباء
الموحدة: الخطر، وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد، والجمع: ندوب. "وذكر" بفتحيتين،
مقابل أنثى، والجمع: ذكور، وطلل وطلول.
البناء "الثالث عشر: فعلا، بكسر أوله وسكون ثانيه. ويطرد أيضًا في ألفاظ "أربعة:
اسم على فعال": بضم الفاء "ك: غلام" وغلما، "وغراب" وغربان.
"أو على: فعل" بضم أوله وفتح ثانيه "ك: صرد" لطائر. وصردان، "وجرد" بالجيم والراء
والذال [المعجمة] 1: نوع من الفئران، والجمع: جردان.
"أو: فعل" بضم أوله وسكون ثانيه؛ حال كونه "واوي العين، ك: حوت" وحيطان، "وكوز"
وكيزان، بالزي.

"أو" على: "فعل"، بفتحيتين. "ك: تاج"، بالجيم وتيجان، "وساج" وسيجان، "وخال"
وخيلان: وهي النقط المخالفة لبقية لون البدن. "وجار" وجيران، "ونار" ونيران. "وقاع"
وقيعان.

والألف في الجميع منقلبة عن واو، إلا في: خال، فإنها منقلبة عن ياء. والخال: أخو
الأم، ألفه منقلبة عن واو، وجمعه: أخوال.
"وقل" فعلا "في": فعل، بكسر أوله وسكون ثانيه، "نحو": حسل وحسلان2، وخرص
وخرصان، وخشف وخشفان، وخيط وخيطان3، ورئد ورئدان4،

- 1 إضافة من "ط".
- 2 في "ب": "حمل وحملان".
- 3 في "أ": "خبط وخبطان"، والتصويب من "ط" لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري.
- 4 في "أ": "زند وزندان"، وفي "ب": "زيد وزيدان"، والتصويب من "ط" لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري.

(542/2)

وشقد وشقدان، وشيخ وشيخان¹، و"صنو" وصنوان، وقتو وقنوان.
هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جني، ونظمها ابن مالك في بيتين فقال: [من البسيط]
للحسل والخرص في التكسير فعالن ... وهكذا قل خشفان وخيطان²
رئد وشقد وشيخ هكذا جمعت ... ومثل ذلك صنوان وقنوان³
الحسل: ولد الضب، والخرص: سنان الرمح، والخشف، الغزال، والخيط⁴ قطع النعام،
والرئد: المثل وأيضاً: فرخ⁵ الشجرة، وقيل ما لأن من أغصانها، والشقد: ولد الحرباء،
والشيخ: نبت، والصنو والقنو: مثلان.
"و" في: فعل، بفتحتين، نحو: "خرب"، بفتح الخاء المعجمة والراء: ذكر الحباري سمي
بذلك لسكونه في الخراب، وجمعه: خربان، بكسر الخاء. قاله في الضياء.
"و" في: فعال بفتح أوله، نحو: "غزال" وغزلان.
"و" في فعال. بكسر أوله، نحو: "صوار" بكسر الصاد المهملة، وحكي ضمها، وهو
القطيع من بقر الوحش، وجمعه: صيران، بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.
"و" في فاعل نحو: "حائط" وحيطان.
"و" في فاعيل نحو: "ظليم"، بفتح الظاء المشالة: ذكر النعام. وجمعه: ظلمان بكسر الظاء
وضمها.
"و" في: فعول نحو: "خروف" وخرفان.
وفي فعلة، بكسر أوله وسكون ثانيه، نحو: نسوة ونسوان.
وفي وصف على: فعل نحو: ضيف وضيفان.
أو على: فعال نحو: شجاع وشجعان.

1 في "أ": "شيخ وشيخان"، وفي "ب": "سيج وسيجان"، والتصويب من "ط": لأنه

يناسب ما سيشرحه الأزهرى.

2 في "أ": "خبطان"، والتصويب من "ط" لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهرى.

3 في "أ": "زند، شيخ"، وفي "ب": "زيد، سيح" مكان "رند، شيخ"، والتصويب من "ط" لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهرى.

4 في "أ": "الخبط".

5 في "ط": "فرع".

(543/2)

البناء "الرابع عشر: فعلا، بضم أوله وسكون ثانيه، ويكثر في "ألفاظ ثلاثة":

"في اسم على فعل"، بفتح أوله وسكون ثانيه، "ك: ظهر"، بالمشالة وظهران، "وبطن" وبطنان.

"أو: فعل"، بفتحتين، حال كونه "صحيح العين، ك: ذكر" وذكرا، "وجذع" للثني من المعز، وجذعان.

قال الموضح في الحوشي: هذا مثال أبي حيان، وهو خطأ لأن جذع صفة لا اسم. انتهى. وهذا الاعتراض بالنظر إلى الوصف الأصلي لا باعتبار الاسم.

"أو" على "فعل ك: قضيب" وقضبان، "ورغيف" ورغفان، و"كثيب" وكثبان.

"وقل" فعلا، بضم الفاء، "في" فاعل "نحو: راكب" وركبان، وراجل ورجلان، ويجمع راجل على رجل ك: سحب، ورجالة ورجال.

"وفي": أفعل نحو: "أسود" وسودان وأحمر وحرمان.

وزعم الفراء أن سودان وحرمان جمع: سود وحرم فهو جمع الجمع، لا جمع المفرد. ورد بأن فعلاء صفة لا تجمع على فعلا.

وفي: فعال، بضم الفاء ك: حوارن بالحاء المهملة، وحوران، والكثير: حيران، وزقاق، بزاي وقافين، وهو السكة، "وزقان"، بإدغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثليين. وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل، ولم يخالف التسهيل¹. إلا في: جذع، فإنه جعله من قسم المحفوظ بناء على أنه صفة.

البناء "الخامس عشر: فعلاء، بضم أوله وفتح ثانيه. ويطرّد في: فعيل" وصفاً: لمذكر عاقل. "بمعنى فاعل"، أو بمعنى مفعول، أو مفاعل، حال كونه "غيب مضاعف، ولا معتل اللام".

فالأول "ك: ظريف" وظرفاء، وكريم" وكرماء، "وبخيل" وبخلاء. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-818

ولكريم وبخيل فعلا ... كذا لما ضاهاهما قد جعلاً

1 التسهيل ص 276.

(544/2)

ويستثنى من ذلك: صغير وصبيح وسمين فقط، فإنهم استغنوا فيهن بفعال. قال سيبويه¹: ولا يقول: صغراء ولا صباحاء ولا سمناء.

والثاني ك: سميع بمعنى مسمع، وأليم بمعنى مؤلم. فإنه يقال في جمعهما: سمعاء وألماء. قاله ابن مالك². وشوحح فيهما.

والثالث: نحو: جليس وخليط، بمعنى: مجالس ومخالط، فإنه يقال في جمعهما: جلساء وخلطاء، وشذ: أسير وأسراء، وقتيل وقتلاء. لأنهما بمعنى مفعول.

"وكثر" فعلاء "في فاعل دالا على معنى" غير مكتسب "كالغريزة"، بالغين المعجمة والراء والزاي، وهو الطبيعة التي طبع الإنسان عليها. "ك: عاقل" وعقلاء، "وصالح" وصلحاء، "وشاعر" وشعراء. فإن العقل والصلاح والشعر من الأوصاف الشبيهة بالأوصاف الغريزية³ ك: الكرم والبخل، من جهة أن كلا منهما غير مكتسب. "وشذ فعلاء في نحو: جبان" وجبناء، وخليفة" وخلفاء⁴. قال سيبويه⁵: وقولهم: خلفاء محمول في المعنى على خليف، لأنه لا يقع إلا على مذكر، والتاء لا تثبت في تكسيره. وقال أبو علي⁶: جمع خليفة: خلائف. على حد: كرائم أمواهم⁷؛ جمع: كريمة.

"وسمح" بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة: الكريم، وجمعه: سمحاء، لا بالخاء المعجمة، خلافاً لأبي حيان⁸. "وودود" ووددء، ورسول ورسلاء، لأنها ليست على فاعل ولا على فاعل.

البناء "السادس عشر: أفعلاء، بكسر ثانيه⁹، وهو نائب عن فعلاء في المضعف" من فاعيل بمعنى فاعل "ك: شديد" وأشداء، و"عزيز" وأعزاء.

1 الكتاب 3 / 363.

2 شرح الكافية الشافية 4 / 1860-1861.

3 في "ب": "العريزي".

4 سقط من "ب".

5 الكتاب 3 / 336.

6 التكملة ص 185.

7 أخرجه البخاري في الزكاة برقم 1425: "فإياك وكرائم أموالهم" وشرحه في النهاية 4 /

67 بقوله: "أي نفائسها التي تتعلق بها نفس مالكيها ويختصها لها، حيث هي جامعة

للكمال الممكن في حقها".

8 الارتشاف 1 / 206.

9 في "ط": "ثالثة".

(545/2)

"وفي المعتل" اللام من: فاعيل بمعنى فاعل "ك: ولي" وأولياء، و"غني" وأغنياء، وإنما ناب أفعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضعف، لأنهم لو قالوا في: غني: غنياء، لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فينقلب ألفا، فيلتقي ألفان فتحذف إحدى الألفين، فتختل الكلمة. كذا قالوا. وفيه نظر لأن حرف العلة بعده ألف فلا يعمل لأجلها. ولو قالوا: شدداء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الإدغام لأن فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم. وشذ: تقي وتقواء، وسخي وسخواء.

"وشذ" أفعلاء "في" غير المضعف والمعتل، "نحو: نصيب" وأنصباء "وصديق" وأصدقاء، "وهين" وأهوناء. وأما ظنين وأظناء فشاذ، وإن كان مضاعفاً¹، لأنه بالطاء المشالة، بمعنى متهم. فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل. وبالطاء المهملة: اسم لا صفة. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-819-

وناب عنه أفعلاء في المعلن ... لا ما ومضعف وغير ذاك قل
البناء "السابع عشر: فواعل، ويطرد في" ألفاظ "سبعة" ثانيها ألف زائدة، أو واو غير ملحقة بجماسي.

وذلك "في: فاعلة اسماً" كانت "أو صفة ك: {سَبْعَة} ثانيها ألف زائدة أو واو غير ملحقة بجماسي.

وذلك "في: فاعلة اسمًا" كانت "أو صفة ك: {نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ} [العلق: 16] ف: ناصية: اسم، وكاذبة خاطئة: صفة، فيقال في جمعها: نواص2. وكواذب، وخواطىء. "وفي اسم على فوعل ك: جوهر"، "وكوثر" وكواثر.

"أو" اسم "على: فوعل، ك: صومعة" وصوامع، "وزوبعة" وزوابع، والصومعة: بيت النصارى. قاله في القاموس3. والزوبعة، بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين: رئيس من رؤساء الجن. ومنه يسمى الإعصار زوبعة، وهي: ربح تثير4 الغبار ويرتفع إلى السماء كأنه عمود. قاله في الصحاح5.

"أو" اسم "على فاعل، بالفتح" في العين "ك: خاتم"، على إحدى اللغتين، وخواتم. "وقالب"، على لغة الفتح، وقوالب، وطابع كذلك، وطوابع.

1 في "ب": "مضعفًا".

2 في "ب": "نواصي".

3 القاموس المحيط "صمع".

4 في "أ": "يشير" بتذكير الفعل مع أن الريح مؤنثة، وفي "ب": "تنثر".

5 الصحاح "زيع".

(546/2)

"أو" اسم "على فاعلاء، بالكسر" في عينه وبالماء "نحو: قاصعاء" وقواصع، "وراهطاء" ورواهط. ونافقاء ونوافق. والثلاثة أسماء لبحر1 اليربوع. فالراهطاء، بالراء والطاء المهملتين: هي التي يخرج منها التراب ويجمعه، والقاصعاء، بالقاف والصاد والعين المهملتين: حفر يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسد به فم البحر لئلا يدخل عليه. والنافقاء بالنون والفاء والقاف: حفرة يكتمها ويظهر غيرها. وهو موضع يربعه، فإذا أتى من قبل القاصعاء، ضرب النافقاء برأسه فخرج.

"أو" اسم على "فاعل"، بكسر العين "ك: جائز" وجوائز، وهو بالجيم والزاي: الخشبة المعترضة بين الحائطين، ومنه جائزة الطاحون. وقيل الخشبة2 التي يحمل عليها خشب البيت. "وكاهل": وهو مجمع الكتفين، وكواهل. "وفي وصف على فاعل" بكسر العين "لمؤنث" لا تدخله تاء الفرق "ك: حائض" وحوائض "وطالق" وطوالق.

"أو" وصف على فاعل "لغير عاقل" من المذكر "ك: صاهل" صفة فرس، وصواهل،

"وشاهق" صفة مكان، وشواهق، وطالع صفة نجم، وطوالع. "وشذ" فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل.

فمن ذلك قولهم: "فوارس" في جمع فارس، "ونواكس" في جمع ناكس. قال الفرزدق: [من الكامل]

-914

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم ... خضع الرقاب نواكس الأبصار
"و" في جمع: سابق صفة لمذكر "سوابق، و" في جمع هالك "هوالك". قال: [من

الطويل]

-915

وأيقنت أي عند ذلك ثائر ... غداتنذ أو هالك في الهوالك

1 في "ط": "لجحر".

2 في "ب": "الحشب الذي".

914- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 304، والاقتضاب ص151، وجمهرة اللغة ص607، وخزانة الأدب 1/ 206، 208، وشرح أبيات سيويه 2/ 367، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص39، وشرح شواهد الشافية ص142، وشرح المفصل 5/ 56، والكتاب 3/ 633، واللسان 6/ 241 "نكس"، 8/ 74، "خضع"، والمتقضب 1/ 121، 2/ 219.

915- البيت لابن جذل الطعان في لسان العرب 10/ 504 "هلك" وتاج العروس "هلك" وبلا نسبة في شرح المفصل 5/ 56.

(547/2)

وزعم بعضهم أن ذلك كله غير شاذ وأنه جمع لفاعلة، وكأنه قيل: طائفة هالكة، وطوائف هوالك. وكذا الباقي، نقله الموضح في الحواشي وأقره. وقال ابن الحاجب في شرح المفصل: "أما فوارس، فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم 1 لا يقولون: امرأة فارسة. وأما هوالك فجاء في 1 مثل: هالك في الهوالك 1. والأمثال كثيرًا ما تخرج عن القياس. وأما "نواكس" فضرورة. وخرج بقولنا: ثانيها ألف زائدة نحو: آدم، فإن ألفه غير زائدة، فيقال في جمعه: أوادم،

بزنة: أفاعل لا فواعل.

وبقولنا: أو واو غير ملحقة بخماسي نحو: فدوكس، فإنه ملحق بسفرجل، فيقال في جمعه: فداكس بزنة فعال لا فواعل. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-820

فواعل لفواعل وفاعل ... وفاعلاء مع نحو كاهل

-821

وحائض وصاهل وفاعله ... وشذ في الفارس مع ما مثله

البناء "الثامن عشر: فعائل. ويطرد2 في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء" كانت المدة ألفا أو ياء أو واوًا، وسواء كان اسمًا أو صفة. وسواء "كان تأنيثه بالتاء ك: سحابة" وسحائب. "وصحيفة" وصحائف، و"حلوبة" وحلائب، ورسالة ورسائل، ذؤابة وذوائب، وظريفة وظرائف.

"أو" كان تأنيثه "بالمعنى ك: شمال" بكسر الشين، مقابل يمين، ويفتحها: ربح تهب من ناحية القطب، وجمعها: شمائل. قال الله تعالى: {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ} [المعارج: 37]. وحكى اللحياني في جمع أسماء الريح: شمالا وشمائل. وعقاب وعقائب "وعجوز" وعجائز، "وسعيد؛ علم امرأة" وسعائد.

وشذ: دليل ودلائل. أو كان تأنيثه بالألف المقصورة ك: حبارى وحبائر. أو بالممدودة جلولاء، وجلائل. بالجيم: قرية بناحية فارس. وشذ: ضرة وضرائر، وكنة وكنائن، وظنة وظنائن، وحررة وحرائر. لأنهن ثلاثيات. وإليه أشار الناظم بقوله:

-82

وبفعائل اجمعن فعاله ... وشبهه ذا تاء أو مزاله

البناء "التاسع عشر: فعال، بفتح أوله وكسر رابعه، ويطرد في "ألفاظ" سبعة":

1 سقط من "ب".

2 في "ب": "يرد".

(548/2)

أحدها: "فعلاة"، بفتح أوله وسكون ثانيه "ك: مومة": وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها، وجمعها موام1. قاله صاحب الضياء.

"و" الثاني: "فعلاة"، بكسر أوله وسكون ثانيه "ك: سعلاة" بالسين والعين المهملتين؛
أخت 2 الغيلان. وجمعها: سعال 3. قال: [من الرجز]

-916

عجائزا مثل السعالي خمسا

"و" الثالث: "فعلية"، بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه "ك: هبرية" بالباء الموحدة
والراء والياء المثناة التحتانية مخففة: وهي ما يتعلق بأصول الشعر مثل نخالة الطحين.
وقيل: ما تطاير من دقائق القطن. وجمعها: هبار 4.

"و" الرابع: "فعلوة"، بفتح أوله، وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه، "ك: عرقوة"
بالعين والراء المهملتين والقاف: وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو. وجمعها عراق 5.
"و" الخامس: "ما حذف أول زائديه من نحو: حبنطى"، بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة
وسكون النون وفتح الطاء المهملة: وهو العظيم البطن. وزيد فيه النون والألف
ليلتحق 6 بسفرجل فإذا حذف أول زائديه وهو النون، قيل في جمعه: حباط 7،
"وقلنسوة"، بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو: ما
يلبس على الرأس. وزيد فيه النون والواو ليلتحق 6 ب: قمحودة، فإذا حذف أول زائديه
وهو النون قيل في جمعه: قلاس. واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما، فإنه
يقال: في جمعهما: حباط وقلانس على [زنة] 8 فعالل.

1 في "ب": "موامي".

2 في "ب": "أخبث" وهذا يوافق ما جاء في لسان العرب 11/ 336 "سعل" وفي
حاشية يس 2/ 313-314 "المрад: أخوتها للغيلان في كونهما نوعين من الجن كما
يدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات".

916- تقدم تخريج الرجز برقم 795.

3 في "ط": "سعالي".

4 في "ب": "هباري".

5 في "ب": "عراقي".

6 في "ط": "ليلحق".

7 في "ب": "حباطي".

8 إضافة من "ط".

"و" السادس: "فعلاء" بفتح أوله وسكون ثانيه. "اسمًا" كانت "ك: صحراء" وصحار¹،
أو صفة مذكر لها ك: عذراء" وهي البكر، وعذار.

"و" السابع: "ذو الألف المقصورة لتأنيث، ك: حبلى" وحبال، "أو إلحاق، ك: ذفرى"،
بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة: وهو الموضع الذي يعرق من
قفا البعير خلف الأذن، وألفه للإلحاق بدرهم، وهجرع، والجمع: ذفار²، وعلقى
وعلاق³.

"تمام العشرين" من أبنية الكثرة: "فَعَالَى، بفتح أوله ورابعة، ويشاركه الفعالي: بالكسر"
في رابعة "في صحراء وما ذكر بعده" من نحو: عذراء³، وحبلى، وذفرى، فتقول في
جمعها: صحارى وصحار²، وعذارى وعذار²، وحبلى وحبال²، وذفارى وذفار²،
وعلاقى وعلاق²، بالفتح والكسر في الجميع، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-823

وبالفعالي والفعالي جمعا ... صحراء والعذراء والقيس اتبعوا
وينفرد فعالي بالكسر، عن فعالي بالفتح، بما ذكر قبل صحراء، "وليس لفعالي" بالفتح،
"وما ينفرد به عن الفعالي" بالكسر "إلا وصف" على فعالن، أو فعلى، بفتح أولهما نحو:
سكران وسكرى، وغضبان وغضبي، فتقول في جمعهما: سكارى وغضابى بالفتح. ولا
تقول: سكار وغضاب بالكسر، ويترجح في هذين الوصفين: فعالي، بضم الفاء وفتح
اللام نحو: كسالى على فعالي، بفتحهما.
ويحفظ فعالي، بفتح الفاء واللام، في نحو: حبط وحباطى، ويتيم ويتامى، وأيم وأيامى،
وطاهر؛ بنات بني عون؛ وطهاري، ومهري ومهاري، وشاة رئيس، إذا أصيب رأسها؛
ورآسى.

ويحفظ فعالي، بالضم، في نحو: قديم وقدامى، وأسير وأسارى.
والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى فعالي، بالضم ثلاثة أقسام:
أحدها: ما فعالي بالضم أرجح فيه من فعالي بالفتح وهو شيثان: فعالن وفعلى، وصفين.

1 في "ب": "صحاري".

2 جميع الكلمات في "ب": بزيادة ياء في آخرها.

3 في "ب": "عذرى".

والثاني: ما فعالى، بالضم فيه لازم وهو: قديم وأسير.

والثالث: ما فعالى فيه ممتنع، وهو: يتيم وحبط¹ وأيم وطار ومهرى²، ورئيس بمعنى مرءوس.

"الحادي والعشرون: فعالى، بالفتح" في الفاء "والتشديد" في الياء. "ويطرد" فعالى "في كل ثلاثي" ساكن العين "آخره ياء مشددة" زائدة على الثلاثة "غير متجددة للنسب ك: بختي" بضم الموحدة وسكون الحاء المعجمة، وبخاتي، "وكرسي" وكراسي، "وقمري"، بضم القاف، وقماري "بخلاف نحو": عربي وعجمي، لأنهما محركا العين. ونحو: "مصري وبصري"، لأن ياءهما متجددة للنسب. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-824

واجعل فعالى لغير ذي نسب ... جدد.....

وشذ: قبطي وقباطي، نسبة إلى قبط، وفي الصحاح³: القبط: أهل مصر، ورجل قبطي، والقبطية: ثياب بيض رقاق من كتان والجمع: قباطي. وفي الصحاح⁴ أيضاً: البخت من الإبل معرب، وبعضهم يقول: [هو] 5 عربي، وينشد لابن قيس الرقيات [من الخفيف].

-917

يهب الخيل والألوف ويسقي ... لبن البخت في قصاع الخلنج الواحد: بختي، والأنثى، بختية والجمع: بخاتي، غير منصرف لأنه بزنة جمع الجمع، ولك تخفيف الياء، فتقول: البخاتي. قال الموضح: فالياء في البخاتي: متجددة للنسب، وليس بختي وبخاتي ك: قمري وقماري، ألا ترى أن الياء في قمري ليست للنسب إلى: قمر، ولكنها في بختي للنسب إلى بخت، وبختي [وبخت] 6 كتركي وترك، فكما لا يقال في تركي تراكي،

1 في "ب": "حبطي".

2 في "ب": "مهر".

3 الصحاح "قبط".

4 الصحاح "بخت".

5 إضافة من "ب"، "ط".

917- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص181، واللسان 2/ 9،

"بخت"، 261، "خلنج"، والتنبيه والإيضاح 1/ 156، وتاج العروس 4/ 437

"بخت"، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص252.

6 إضافة من "ب"، "ط".

(551/2)

[كذا] 1 كان القياس أن لا يقال في بختي بخاتي. انتهى.

وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيًا 2 منسيًا، أو كالمُنسي، فيعامل الاسم معاملة ما 2 ليس منسوبًا كقولهم: مهري ومهاري، وأصل المهري: بغير 3 منسوب إلى مهرة، قبيلة من قبائل اليمن. ثم كثر استعماله حتى صار اسمًا للنجيب من الإبل. قاله المرادي 4. وبه تندفع شبهة الموضح. ويحفظ فعال في: إنسان وظربان، فإنهم قالوا في جمعهما: أناسي وطرابي. ولما كان أناسي يتبادر إلى الفهم أنه جمع إنسي، حتى قال به بعضهم، أشار إلى جوابه بقوله. "وأما أناسي فجمع إنسان، لا" جمعه "إنسي"، لأن إنسيًا، آخره ياء النسب. وتقدم أن ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعال، "و" أناسي "أصله أناسين، فأبدلوا النون ياء" وأدغموا 5 الياء المبدلة من ألف إنسان فيها. "كما قالوا: طربان وطرابي"، وأصله: طرابين 6، فأبدلوا النون ياء بدليل أن العرب نطقت بذلك على الأصل، فقالت: أناسين وطرابين، وبهذا يتبين أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور 7.

ولو كان أناسي جمع إنسي، لقليل في جمع: جني جناني 8، وفي جمع: تركي تراكي. قاله ابن مالك في شرح الكافية 9. زاد ابنه 10: وهذا لا يقول به أحد. انتهى. والظربان؛ بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالياء الموحدة؛ قال الجوهري 11: "دويبة كاهرة منتنة الريح. تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صاها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب" 12.

1 إضافة من "ب".

2 سقط من "ب".

3 في "أ"، "ب": "بغير".

4 شرح المرادي 5 / 71.

5 في "ب": "وأبدلوا".

6 في "ب": "ضربان وضراي وأصله ضرايين".

7 الممتنع في التصريف 2 / 372.

8 في "أ": "خني خنائي".

9 شرح الكافية الشافية 4 / 1870.

10 شرح ابن الناظم ص 556.

11 الصحاح "ظرب".

12 في "ب": "تبلى".

(552/2)

وقال في المحكم: الظربان، دويبة تشبه الكلب، أصلم الأذنين، طويل الخرطوم، أسود الرأس، أبيض الجسم، منتن الريح، كثير الفسو. انتهى.

البناء "الثاني والعشرون: فعالل. ويطرّد في" أنواع "أربعة وهي: الرباعي والخماسي، مجردين ومزبداً فيهما:

فالأول: "الرباعي المجرد، ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى ومضمومهما ومكسورهما. فالمتفتح "ك: جعفر" وهو النهر الصغير، وجمعه: جعافر. "و" المكسور نحو: "زبرج"، بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم، وهو من أسماء الذهب، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة، وجمعه: زبارج. والمضموم نحو: برثن1، بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء2 المثناة3 فوق، وهو مخالب4 الضبع كالأصابع للإنسان، وجمعه: برائن5.

"والثاني: "الخماسي المجرد6 "ك: سفرجل وجحمرش" بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة: العجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

"ويجب" في جمع الخماسي "حذف خامسه" تخفيفاً لأن الثقل به حصل. "فتقول" في جمع سفرجل: "سفارج"، بحذف اللام. "و" في جمع جحمرش: "جحامر" بحذف الشين.

"وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان" الحرف "الرابع" من الخماسي.

"مشبهاً للحروف" العشرة "التي تزداد" في الكلم، وهي حروف "سألتمونيها". وشبهه بما:

"إما بكونه بلفظ أحدها ك: خدرنق"، بفتح الحاء المعجمة والذال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف، وهو العنكبوت7، قال المتنبي: [من الطويل]

قواض مواض نسج داود عندها ... إذا وقعت فيه كنسج الخدرنق8

- 1 في "ط": "برتن".
- 2 في "ط": "التاء".
- 3 في حاشية يس 315 / 2، "قوله: والتاء والمثناة، صوابه: المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس وكذا رأيت به بخط المصنف".
- 4 في "ب": "مخاليب".
- 5 في "ط": "براتن".
- 6 انظر الحاشية يس 315 / 2.
- 7 في "أ"، "ب": "وهي".
- 8 البيت للمتنبي في ديوانه 309 / 2.

(553/2)

ورابعة1 النون. وهي حرف أصلي لأنها لا يحكم بزيادتها متوسطة إلا بشروط تأتي، ولكنها من لفظ الحروف التي تزداد.

"أو بكونه من مخرجه"، أي من مخرج الحرف الزائد، "ك: فرزدق" جمع: فرزدقة، وهي القطعة من العجين. لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر. "فإن 2 الدال" هي الحرف الرابع، وليست بلفظ حروف الزيادة. ولكنها "من مخرج التاء" الفوقية3، وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين4.

والحاصل أنك إذا جمعت الخماسي فإن لم يكن رابعه شبيهاً بالزائد تعين حذف خامسه، وإن كان رابعه شبيهاً بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف5. فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول: خدارق وفرازق6 وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول7: خدارن وفرازد8. وهو الأجود9 ومذهب سيبويه10. وقال المبرد11: لا يحذف إلا12 الخامس.

ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد، فإن أشبهه تعين حذفه قولاً واحداً نحو: قدعمل، فتقول في جمعه: قداعم.

"الثالث": الرباعي المزيد" نحو: مدحرج13 ومتدحرج.

والرابع: الخماسي المزيد "نحو: قرطبوس". قال ابن السيد: بفتح القاف.

الداهية: وبكسرهما: الناقة العظيمة الشديدة14. "وخندريس15"، بفتح الخاء المعجمة

- 1 في "ب": "رابع".
- 2 في "أ": "أو تكون".
- 3 في "ب"، "ط": "الفوقانية".
- 4 سقط من "ب".
- 5 في "ب": "الحاذق".
- 6 في "ب": "فرازق".
- 7 في "ط": "فتقول".
- 8 في "ب": "فرازد".
- 9 وهو رأي ابن الناطم في شرحه ص 557.
- 10 الكاب 3 / 448-449.
- 11 المقتضب 2 / 230.
- 12 سقط من "ب".
- 13 في "أ": "تدحرج".
- 14 ورد هذ القول في تاج العروس 16 / 367 "قرطبس" ولم ينسبه إلى ابن السيد، وقال: "حكاه الشيخ أبو حيان عن المبرد، ومثل بهما سيبويه جميعاً، وفسرهما السيرافي كما قدمنا".
- 15 القرطوبوس والخنديريس؛ حكاهما أبو حيان في المبدع في التصريف ص 100.

(554/2)

وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهمة:
الخمير.

"ويجب" في الجمع "حذف زائد هذين النوعين" الأخيرين. وهما: الرباعي المزيد والخماسي المزيد. ففي مزيد الرباعي يقتصر 1 على حذف زائده، فتقول في جمع: مدحرج ومتدحرج: دحارج، بحذف الميم والتاء فقط. وفي مزيد الخماسي تحذف 3 زائده وخامسه، فتقول في جمع: قرطوبوس وخنديريس: قراطب، بحذف الواو والسين، وخنادر، بحذف الباء والسين.

"إلا إذا كان" زائد الرباعي "لينا" رابعاً "قبل الآخر، فتثبت" وتجتمع 3 ما هو فيه على فعاليل. "ثم إن كان" الزائد "ياء صحح 4 نحو: قنديل" وقناديل. "أو كان واوًا أو ألفًا،

قلبا ياءين" لوقوعهما بعد الكسرة "نحو: عصفور" وعصافير. "وسرايح"، بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالمدال والحاء المهملتين: المكان اللين. والناقة الكثيرة اللحم. وقال الفراء: العظيمة. وجمعه: سراديج.

البناء "الثالث والعشرون: شبه فعالل"، وهو ما ماثله عددًا وهيئة، وإن خالفه زنة، ك: مفاعل وفياعيل وفواعل.

"ويطرده في مزيد الثلاثي غير ما تقدم" من نحو: أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كبرى وسكرى، فإنها يقدر لها جموع تكسير فلا تجمع على فعالل، "ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة"، سواء أكانت أولًا أو وسطًا أو آخرًا، لإلحاق أو غيره، وسواء كانت حرف علة أو لا. "ك: أفضل وأفاضل، "ومسجد" ومساجد "وجوهر" وجواهر، "وصيرف"، وصيارف، "وعلقى" وعلاق⁵. فالزيادة في الأولين لغير الإلحاق، وفي الباقي 6 للإلحاق.

"ويحذف ما زاد عليها" أي على الزيادة الواحدة، "فتحذف زيادة" واحدة "من نحو": منطلق، "و" زيادتان "اثنان من نحو: مستخرج ومتذكر" بتشديد الكاف، "ويتعين إبقاء" الزائد "الفاضل" على غيره، ويحصل الفضل بواحد من سبعة

1 في "ب": "تقتصر".

2 في "ب"، "ط": "يحذف".

3 في "ط": "فيثبت ويجمع".

4 سقط من "ب".

5 في "ب": "علائق".

6 في "أ": "الثاني".

(555/2)

أمور: التقدم. والتحرك، والدلالة على المعنى، ومقابلة الأصول. وهو كونه للإلحاق، والخروج عن حروف "سألتمونيها"، وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجود، وأن لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف. وردّها في التسهيل¹ إلى ثلاثة أمور: المزية من جهة المعنى، والمزبة من جهة اللفظ، وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره.

فالجزية من جهة المعنى "كالميم مطلقاً"، سواء أكان معها حرف مماثل للأصل أم لا، وسواء أكان ثاني الزائدين ملحقاً أم لا. ولا فرف في ذلك بين الحماسي والسداسي. "فتقول في" جمع "منطلق: مطالق"، بحذف النون وإبقاء الميم "لا نطالق"، بحذف الميم وإبقاء النون، لأن الميم تفضل النون بدلالاًتها على الفاعل وتصديرها ووجوب تحريكها. واختصاصها بالاسم.

"و" تقول "في" جمع "مستدع: مداع"، بحذف السين والتاء معاً، لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع، وإبقاء الميم لأن لها مزية عليهما²؛ كما تقدم. "لا: سداع ولا تداع"، بحذف الميم والتاء من الأول لأنه بناء غير موجود، والميم والسين من الثاني لأنه وإن كان بناء موجوداً ك: تناصب³، لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل "خلاقاً للمبرد في نحو: مقعسس" مما أحد⁴ زائديه⁵ للإلحاق، فإنه يقول في جمعه⁶: قعاسس، ويحذف الميم والنون وتبقى⁷ السين ترجيحاً لمماثل الأصل، لأن السين زيدت للإلحاق باحرنجم، وبقاء الملحق أولى من غيره. وخالفه سيبويه في ذلك⁸.
"وكالهمزة والياء" التحتانية، "المصدرتين" في أول الكلمة، "ك: ألدند ويلندد" بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما، وهما بمعنى: "ألد"، وهو الشديد

1 التسهيل ص 279.

2 في شرح ابن الناظم 558: "وتبقى الميم لأنها مصدرة، ومتجددة للدلالة على معنى".
3 في "ب"، "ط": "تناظب"، قال الشيخ يس في حاشيته 2/ 316: "قوله كتناظب، كذا في النسخة المصححة بخطه، بالطاء المشالة، ولم أقف على هذه المادة في الصحاح ولا في القاموس".

4 في "ط": "آخر".

5 في "ب": "زوائده".

6 المقتضب 2/ 235، وانظر شرح ابن الناظم ص 559.

7 في "ط": "ويبقى".

8 جمع: "مقعسس" عند سيبويه: "مقاعس"، انظر الكتاب 3/ 429، وشرح ابن الناظم ص 559.

الخصومة: نص عليه الجوهري¹ وصاحب الضياء. ومنه: خصم ألد. وفي التنزيل: {أَلَدُ الْخِصَامِ} [البقرة: 204] "تقول" في جمعهما: "ألاد ويلاد" بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما، ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون، فإنها في موضع لا تدل على معنى أصلاً. والأصل: ألدود ويلادود، فأدغم أحد المثلين في الآخر. والمزبة من جهة اللفظ كالتاء من: استخرج علماً، تقول في جمعه: تخاريج، بحذف السين وإبقاء التاء، لأن له نظيراً وهو: تماثيل. ولا تقل: سخاريج بحذف التاء وإبقاء السين، لأن سفاعيل معدوم².

والمزبة من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله: "وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنياً عن حذف الأخرى بدون العكس، تعين حذف المغني حذفها كياء حيزبون"، بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة: العجوز، وفيه ثلاث زوائد: الياء والواو والنون "تقول" في جمعه: "حزابين" بحذف الياء وقلبت الواو ياء "لسكونها وانكسار ما قبلها. وإنما أوثرت الواو بالبقاء، لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، ولبقائها رابعة قبل الآخر، فيفعل بما ما فعل بواو: عصفور، من قبلها ياء.

"ولا" تقل: "حيزابين، بحذف الواو" وسكون الموحدة قبل النون، "لأن ذلك" وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء، بل هو "محجج إلى أن تحذف الياء" أيضاً "وتقول: حزابين³"، لصيرورته على مفعول، "إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أووسطها ساكن، إلا وهو" حرف "معتل" ك: مصابيح وقناديل.

"فإن تكافأت الزيادتان" في الترجيح، "فالخاذف مخير" إذ لا مزبة لأحدهما على الأخرى "نحو نوني: سرندي"، بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة: وهو الجريء على الأمور. وقال الجوهري⁴: الشديد. وقيل: القوي. "وعلندى" بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال: البعير الضخم وقيل: نبت. وقيل: الغليظ الضخم من كل شيء. قاله الجوهري⁵.

1 الصحاح "لدد".

2 في شرح ابن الناطم ص558: "لأن سفاعيل ليس في كلام العرب".

3 في "ب": "حزابين".

4 الصحاح "سرد".

5 الصحاح "علد".

"وألفيهما" المقصورتين، فإن النون رجحت بالتقدم 1 على الألف، والألف رجحت بتقدير 2 الحركة، لإلحاقها بسفرجل. فلما تكافأت الزيادتين تخير الحاذق 3. قاله الشاطبي.

"تقول" في جمع سرندي: "سراند" بحذف الألف وإبقاء النون، "وسراد" بحذف النون وإبقاء الألف. "و" تقول في جمع علندي: "علاند"، بحذف الألف وإبقاء النون، "وعلاد" بحذف النون وإبقاء الألف. فإن حذفت الألف يبقى: سرندي وعلندي، ينقل إلى: [سرندي وعلندي: جعفر، فيقال في جمعهما: سراند وعلاند ك: جعفر. وإن حذفت النون يبقى: سرندي وعلندي، ينقل إلى] 4: سرندي وعلندي ك: أرطى، فيقال في جمعهما: سراد وعلاد، بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها. ثم تحذف رفعًا وجراً، ويعوض منها التنوين، ك: جوار. وإلى التخيير أشار الناظم بقوله:

-832

وخيروا في زائدي سرندي ... وكلما ضاهاه كالعلندي

1 في "ب": "بالتقديم".

2 في "ط": "بتقديم".

3 في "ب": "الحاذق".

4 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

باب التصغير

مدخل

...

باب التصغير:

وهو لغة: التقليل. واصطلاحًا: تغيير مخصوص يأتي بيانه. وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية.

أما فوائده فست: تقليل ذات الشيء نحو: كليب، وتحقير شأنه نحو: رجيل، وتقليل

كميته نحو: دريهمات، وتقريب زمانه نحو: قبيل العصر، وبعيد المغرب. وتقريب مسافته نحو: فويق المرحلة، وتحيت البريد، وتقريب منزلته نحو: صديقي. وزاد الكوفيون معنى آخر وهو: التعظيم نحو: دويهة. وخرجها البصريون على التقليل. لأن الداهية إذا عظمت قلت مدتها. وزاد بعضهم معنى آخر وهو: التجب نحو: بنية. وأما علاماته فثلاث: ضم أوله، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثلثه. وأما شروطه فأربعة: أحدها: أن يكون اسمًا، فلا يصغر الفعل ولا الحرف. وشذ: ما أحيسنه عند البصريين. الثاني: أن لا يكون متوغلا في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات. ولا "من وكيف" ونحوهما. الثالث: أن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها، فلا يصغر نحو: كميت لأنه على صيغة التصغير. ولا مبيطر لأنه على صيغة تشبه صيغة التصغير. قاله ابن مالك¹. وفيه كلام يأتي.

1 التسهيل ص 284.

(559/2)

الرابع: أن يكون قابلا لصيغة التصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها، ولا جمع الكثرة، وكل، وبعض، ولا أسماء الشهور، والأسبوع عند سيبويه¹، والمحكي، وغير، وسوى، والبارحة، والغد، والأسماء العاملة. "و" أما أبنيتها الموضوعة "له" فهي "ثلاثة أبنية" لا زائد عليها: "فعل، وفعل، وفعل"2.

فالأول: لتصغير الثلاثي "ك: فليس".

"و" الثاني: لتصغير الرباعي نحو: "دريهم".

"و" الثالث: لتصغير الخماسي نحو: "دنينير".

وهذه الأوزان الثلاثة مع وضع الخليل، فقليل له: لم بنيت المصغر على هذه الأبنية؟

فقال: لأني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار³. فإن قلت: النون الأولى

من دنينير ليست في مكبره. قلت: أصل دينار دنار، بتشديد النون، أبدلت النون الأولى

ياء، فإذا صغر رجع إلى أصله، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.
ووزن المصغر بهذه الأبنية اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً،
وليس بجار على مصطلح التصريف.
ألا ترى أن وزن: أحيمد⁴، ومكريم. وسفيرج في التصغير: فعيعل، ووزنها التصريفي:
أفيعل، ومفيعل، وفعيعل. وأصل هذه الأبنية الثلاثة: فعيعل. "وذلك لأنه لا بد في كل
تصغير من ثلاثة أعمال: ضم" الحرف "الأول" إن لم يكن مضمومًا "وفتح" الحرف
"الثاني"، إن لم يكن مفتوحًا، "واجتلاب ياء ثلاثة ساكنة"، وتسمى ياء التصغير.
"ثم إن كان" الاسم "المصغر ثلاثيًا اقتصر على ذلك" العمل "وهي بنية فعيعل، ك:
فليس" تصغير فلس. "ورجيل" تصغير رجل.
فإن كان المكبر مضموم الأول، مفتوح الثاني ك: صرد، فيقدران في مصغره ك: صريد:
فالضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردًا وجمعًا. جزم به ابن إياز.

1 الكتاب 3 / 479-480.

2 شرح ابن الناظم ص 560.

3 نقله الصبان في حاشيته 4 / 156، وانظر المقتضب 2 / 236.

4 في "ب": "أحيمر".

(560/2)

ويؤخذ عنه¹ أنه لو كان المكبر على هيئة المصغر ك: مبيطر، فإنه يصغر بتقدير الحركات
ك: فلك². وبه صرح السهيلي في الروض فقال: تحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف
مفاعل، ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير. ثم أورد على نفسه
سؤالاً وأجاب عنه فقال: قيل: هلا قلتم لا يصغر، إذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر،
وإلا فما الفرق؟ فالجواب: بأن الفرق قد يظهر في الجمع، فإنك تجمع مبيطرًا المكبر
على: مباطر، بحذف الياء. وأما المصغر فلا يجوز فيه إلا مبيطرون. وذلك لأنه لو كسر
حذفت ياءه، لأنه خماسي ثالثه زائد، فيزول علم التصغير. انتهى. وهذا ما تقدم الوعد
به.

والحاصل أنه لا بد من ضم الأول، وفتح الثاني لفظًا أو تقديرًا، وزيادة ياء ثالثة. "ومن
ثم"، أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء الثالثة، "لم يكن نحو: زميل" بضم الزاي

وتشديد الميم المفتوحة وسكون المثناة تحته "ولغيزى" بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي "تصغيراً، لأن" الحرف "الثاني" منهما؛ وهو الميم في الأول، والغين في الثاني؛ "غير مفتوح"، بل ساكن مدغم فيما بعده. "و" لأن "الياء غير ثالثة"، بل رابعة: لأن المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخر. والزميل: الجبان الضعيف. واللغيزى: من ألغز في كلامه إذا عمي مراده. والاسم: اللغز.

"وإن كان" المصغر "متجاوزاً الثلاثة"، احتيج إلى عمل رابع وهو كسر ياء التصغير، ثم "ينظر" إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين". ألف أو ياء أو واو "قبل الآخر" في المكبر، "فهى بنية 3 فاعيل، كقولك في" تصغير "جعفر: جعيفر.

وإن كان بعده" أي بعد الحرف المكسور "حرف لين قبل الآخر" في المكبر، "فهى بنية فاعيل 4، لأن" ذلك في الحرف "اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة" قبلها "ك: قنديل وقنديل، وإن كان" حرف اللين "واو أو ألفاً، قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ك: عصفور وعصيفير" بقلب الواو ياء، "ومصباح ومصبيح"، بقلب الألف ياء، وإلى ذلك أشار

1 في "ب"، "ط"، "منه".

2 سقط من "ب".

3 في "ب": "بمنزلة".

4 في "ب": "فاعيل".

(561/2)

الناظم يقوله:

-833-

فعلًا اجعل الثلاثي إذا

البيتين 1.

"ويتوصل" في التصغير "في هذا الباب" المعقود له "إلى مثالي: فاعيل 2 وفعيعيل" مما زاد على أربعة أحرف "بما يتوصل به" في التفسير "في باب الجمع" المعقود له قبل هذا الباب "إلى مثالي: فعالل وفعاليل" وللحاذف هنا من وجوب وتخير 3 ما له في التفسير. فتقول في تصغير: سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه.

"وفرزدق" مما فيه تحيير بين حذف رابعه وخامسه.
 "ومستخرج"، مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء، ويتعين فيه إبقاء الفاضل وهو الميم.
 "وألندد ويلندد" مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون، ويتعين إبقاء الفاضل وهو همزة والياء.
 "وحيزبون" مما تحذف منه الياء وتبقى الواو.
 "وسفيرج" بحذف خامسه وهو اللام، ومنهم من لا يحذفها. قال الأخفش: سمعت من يقول: سفيرجل، بكسر الجيم⁴.
 "وفرززد" بحذف خامسه وهو القاف.
 "أو فريزق" بحذف رابعه وهو الدال.
 "ومخبرج" بحذف الشين والتاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما.
 "وأليد ويليد" بحذف النون وإبقاء همزة والياء لتصدرهما.
 "وحزيبين" بحذف الياء وقلب الواو ياء.

1 البيتان هما:

..... صغرتة نحو قذى في قذى

فعيل مع فعييل لما ... فاق كجعل درهم دريها

2 في "أ": "فعيل".

3 في "ب": "تأخير".

4 انظر شرح المفصل 5 / 117.

(562/2)

وتقول في تصغير: سرندي وعلندي مما تكافأت فيه الزيادتان، وتخير الحاذف¹ في أحدهما: سريند وعليند، بحذف الألف وإبقاء النون، أو سريد وعليد بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة، ولم يصحح ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق، بسفرجل كما مر، وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير كما سيأتي، ثم أعلت كياء قاض.
 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما به لنتهي الجمع وصل ... به إلى أمثلة التصغير صل
"ويجوز لك في بابي: التكسير والتصغير² أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الأخير³
إن لم تكن موجودة"، لأن ذلك لا يخل بينائهما، بخلاف بقاء الزند⁴ فإنه يخل به.
"فتقول" في تصغير سفرجل وتكسيه: "سفريج سفاريج، بالتعويض" وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله:

-836-

وجائز تعويض يا قبل الطرف ... إن كان بعض الاسم فيهما المحذف
"وتقول في تكسير: احرنجام" مصدر احرنجم "وتصغيره: حراجيم وحريجيم، ولا يمكن
التعويض" عن المحذوف "لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف" الكائنة قبل الميم.
"وما جاء في البابين"، التكسير والتصغير، "مخالفاً لما شرحناه فيهما، فخارج عن القياس"
المطرود.

"مثاله في" جمع "التكسير جمعهم" أي العرب "مكائناً على أمكن"، وفيه شذوذان:
أحدهما: أنه مذكر، وحق مثله أن يأتي على مثال أفعلة.
والثاني: أنه شبه فيه الألف بالزائد فحذف، والزائد بالأصلي فثبت فقالوا: أمكن.
والقياس في بناء مكان على أفعّل أن يقال: أكون بمحذف الميم الزائدة وإبقاء عين
الكلمة. قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب⁵.

1 في "ب": "الحاذق".

2 في "ب": "التصحيح".

3 في "ط": "الآخر".

4 في "ب": "الزوائد".

5 أشار بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 5/ 296 إلى نسختين مخطوطتين، وانظر
مقدمة تحقيق شرح ابن الناظم.

(563/2)

"و" جمعهم: "رهطاً وكراعاً"، بضم الكاف، "على أراهط وأكارع"، والقياس فيهما: كرع
وأكرعة، ورهوط وأرهاط.
"و" جمعهم: "باطلاً وحديثاً على: أباطيل وأحاديث"، والقياس فيهما: بواطل، وأحدثه،

وحدث. وما ذكره من أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس، هو مذهب لبعض النحويين.

ومذهب سيبويه¹ أنها جموع لواحد مهمل استغني بها عن جمع المستعمل. وزعم ابن جني² أن اللفظ تغير إلى هيئة أخرى، ثم جمع، فكان أمكن جمع مكن، ك: فلس، وكان أراهط جمع أرهط، وكان أباطيل جمع إبطيل أو أبطول. وكان أحاديث جمع أحدوثة. وقال ابن خروف: إن أحدوثة إنما يستعمل في المصائب والدواهي. لا في معنى الحديث الذي يتحدث به.

واختار ابن الحاجب أنها جموع على غير المفرد ك: نساء جمع امرأة. "ومثاله في التصغير تصغيرهم" أي العرب "مغرباً وعشاء على: مغربان وعشيان". بزيادة ألف ونون، وقياسهما: مغرب وعشي، بإسقاط الألف والنون.

"وتصغيرهم إنساناً وليلة" على: "أنيسيان وليلية"³ بزيادة الياء فيهما، وقياسهما [أنيسان]⁴ وليلية، بإسقاط الياء فيهما⁵.

وذهب معظم الكوفيين إلى أن إنساناً أصله: إنسيان⁶ من النسيان⁷، فلا يكون تصغيره على أنيسيان شاذاً.

"و" تصغيرهم "رجلا على رويجل" بزيادة الواو، وقياسه: رجيل، "وصبية، وغلمة" بسكر أولهما وسكون ثانيهما، جمع صبي وغلाम. "وبنون" جمع ابن "على أصيبية وأغيلمه وأبينون" بزيادة الهمزة في أولها، وقياسها: صبية، وغليمة، وبنينون.

1 الكتاب 3 / 616.

2 انظر قول ابن جني في شرح الأشموني 4 / 159 المطبوع مع حاشية الصبان.

3 في "أ": "ليلية"، وفي "ب": "ليلية".

4 إضافة من "ط".

5 في "أ": "عنهما".

6 في ب، "ط": "أنيسان".

7 انظر الإنصاف 2 / 809، المسألة رقم 117.

"و" تصغيرهم "عشية على عشيكية"، بزيادة شين ثانية¹، وقياسها: عشية. وقيل: هذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل. فمغربان وعشيان كأتهما تصغيرا: مغربان وعشيان، وأنيسيان ولييلية كأتهما تصغيرا: أنيسيان ولييلة، ورويحل كأته تصغير راجل، وأصيبية وأغيلمه كأتهما تصغيرا أصببة وأغلمة، وأبينون كأته تصغير ابنون، واختاره في التسهيل² وقال في النظم.

-837

وحائد عن القياس كل ما ... خالف في البابين حكما رسما

1 سقط من "ب"، "ط".

2 التسهيل ص 287.

(565/2)

فصل:

"واعلم أنه يستثنى من قولنا: بكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل: إحداها: ما قبل علامة التأنيث، وهي نوعان: تاء ك: شجرة وألف ك: حبل".

المسألة "الثانية: ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث ك: حمراء".

المسألة "الثالثة: ما قبل ألف أفعال ك: أجمال وأفراس".

المسألة "الرابعة: ما قبل ألف 1 فعلا الذي لا 2 يجمع على فعالين" صفة كان أو اسما، مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها "نحو: سكران"، وعمران، "وعثمان".

"فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا، أي باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير".

أما فتح ما قبل تاء التأنيث فللخفة. وأما فتح ألفي التأنيث فلبقائهما على حالهما. وأما فتح ما قبل ألف أفعال. فللمحافظة على الجمع. وأما فتح ما قبل الألف والنون فلمشابهتهما بألفي التأنيث.

"تقول: شجيرة، وحبلى، وحمراء، وأجيمال، وأفiras، وسكيران"، وعمران، "وعثمان"، لأنهم لم يجمعوها على فعالين.

"وتقول في" تصغير: "سرحان" بكسر السين؛ وهو الذئب. "وسلطان" مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان، وليس له مؤنث على وزن فعلى: "سريحين

وسليطين"، بقلب الألف فيهما ياء، "لأنهم جمعوهما 3 على" فعالين فقالوا: "سراحين
وسلاطين"، والتكسير والتصغير أخوان.

1 سقط من "ب".

2 سقط من "ب" قوله: "الذي لا".

3 في "ب": "جمعوها".

(566/2)

وإنما لم يقولوا: سكارين، وعمارين، وعثامين، لأن الألف والنون فيها شأبا ألفي التأنيث
بدليل منع الصرف، فكما لا 1 تتغير ألفا التأنيث لم يتغير ما أشبههما. ولما لم تكن
الألف والنون في سرحان وسلطان كذلك، حصل التغير.
وعلم من تقييد الألف بالتأنيث أنها لو كانت للإلحاق: ك: أرطى وعلباء، أنه لا يبقى
فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما: أريط، عليبي، فرقاً بين الإلحاق والتأنيث.
والدليل على أن ألفهما للإلحاق لا للتأنيث تنوينهما. فأرطى ملحق بجعفر، وعلباء
ملحق بقرطاس، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-838

لتلو يا التصغير.....
البيتين 2.

1 في "ط": "لا".

2 البيتان هما:

..... من قبل علم ... تأنيث او مدته الفتح انتم
كذاك ما مدة أفعال سبق ... أو مد سكران وما به التحق

(567/2)

فصل:

"ويستثنى أيضاً من قولنا: يتوصل إلى مثالي: فعيعل وفعيعيل بما يتوصل له من الحذف إلى

مثالي: مفاعل ومفاعيل. ثماني 1 مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها محتومة بشيء قدر انفصاله عن البنية، وقدر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء". وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر. "وذلك" المقدر انفصاله "ما وقع بعد أربعة أحرف"، سواء أكانت كلها أصولاً أم لا، "من ألف تأنيث" 2 بيان لـ"ما" "ممدودة" نعت ألف "ك: قرفصاء"، لنوع من القعود، وسيأتي حكم المقصورة، "أو تائه" 3 أي التأنيث "ك: حنظلة" واحدة الحنظل، "أو علامة نسب ك: عبقرى"، نسبة إلى عبقر، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن، فينسبون إليه كل شيء عجيب. "أو ألف ونون زائدتين ك: زعفران وجلجلان" بجيمين. "أو علامة تثنية"، وهي الألف و [النون أو] 4 الياء والنون "ك: مسلمين" بفتح الميم. "أو علامة جمع تصحيح للمذكر"، وهي الواو، و"النون، أو" الياء والنون "ك: جعفرين" بكسر الراء. "أو" علامة جمع تصحيح "للمؤنث"، وهي الألف والتاء: "ك: مسلمات، وكذلك عجز المضاف ك: امرئ القيس. وعجز المركب" المزجي "ك: بعلبك.

فهذه" المذكورات "كلها ثابتة في التصغير، لتقديرها منفصلة" عما قبلها، "وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها".

فتقول: قريفصاء، وحنظلة، وعبقري، وزعفران، وجلجلان، ومسلمين، وجعفرين، ومسلمات، وأميرئ القيس، وبعلبك، وإنما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وما ذكر بعدها، لأنها أشبهت كلمة أخرى. فلو حذفت لالتبس بتصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجرداً عنها.

1 في "ب": "ثمان".

2 في "ب": "تأنيثه".

3 في "ب": "تاء".

4 إضافة من "ط".

(568/2)

"وأما في" جمع "التكسير فإنك تحذف" كل واحد منها فيما أمكن تكسيه، إذ لا لبس إلا المضاف فإن تكسيه كتصغيره؛ كما 1 سيأتي.

"فتقول: قرافص" بحذف الألف، "وحناظل" بحذف التاء "وعباقر" بحذف ياء النسب.

"وزعافر، وجلاجل" بحذف الألف والنون منهما.
"ولو ساغ تكسير البواقي"، وهي التثنية، والجمعان المصححان. والمضاف، وصدر
المركب، "لوجب الحذف، إلا أن المضاف يكسر بلا حذف، كما في التصغير.
فتقول" في تكسيه: "أما رى القيس، كما تقول" في تصغيره: "أميرى 2 القيس" بلا
فرق 3، "لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يخصها، فكان ينبغي للناظم أن لا
يستثنيه" في النظم. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-840

وألف التأنيث حيث مدا
الأبيات الأربعة 4.

1 في "أ": "فيما".

2 في "أ": "امروء".

3 في "ب": "حرف".

4 الأبيات هي:

..... وتأؤه منفصلين عدا

كذا المزيد آخرًا للنسب ... وعجز المضاف والمركب

وهكذا زيادتا فعالنا ... من بعد أربع كزعفرانا

وقدر انفصال ما دل على ... تثنية أو جمع تصحيح جلا

(569/2)

فصل:

"ويثبت" في التصغير "ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة" لحفة الاسم "ك: حبلى"
فتقول: "حبلى، "وتحذف إن كانت سادسة" للاستثقال "ك: لغيزى"، فتقول: لغيزة 1
بحذف الألف وجوبًا وتعويض الهاء جوازًا. "أو سابعة ك: بردرايا" بفتح الباء الموحدة
وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فألف فياء مثناة تحتانية. اسم موضع،
ووزنه فعلعايا. قاله ابن القطاع. فتقول في تصغيره: بريدي، وذلك أنك لما حذف ألف
التأنيث بقي: بردراي، فقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير، وأدغمت في
الياء الأخيرة عند حذف ألف التأنيث.

وفي بعض النسخ بدل: لغيزي قبعثري، وبدل: بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية: اسم مكان. وليساً 2 بصواب.

أما قبعثري. فألفه ليست للتأنيث باتفاق صاحبي الصحاح 3 والقاموس 4. وأما حولايا 5 فإن ألفه سادسة لا سابعة. ولم يذكره صاحبها الصحاح والقاموس. "وكذا" تحذف "الخامسة إن لم تتقدمها 6 مدة" زائدة "ك: قرقرى"، بقافين وراءين مهملتين، اسم موضع. فتقول: قريقر لأن بقاء الألف الخامسة فصاعداً يخرج البناء عن مثالي، فعيعل وفعيعل. فإن قيل: ف: "حبيلى" فعيلى، وليست من أبنية التصغير الثلاثة. قلنا: نعم! ولكنها توافق فعيلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف. "فإن تقدمتها مدة" زائدة، "حذفت أيهما شئت" لتكافئهما وعد مزية إحداهما على الأخرى "ك: حبارى" بضم [الحاء] 7 المهملة وبالموحدة والراء، "وقريثا" بفتح القاف

1 شرح ابن الناطم ص 562: "لغيزي".

2 في "ط": "وليس".

3 الصحاح "قتر".

4 الصحاح "قتر".

5 في "ب": "حولاي".

6 في "ب"، "ط": "يتقدمها".

7 إضافة من "ب".

(570/2)

وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة.

"تقول" في تصغير: حبارى "حبيرى" بحذف المادة الزائدة قبل الراء، "أو حبير" بحذف ألف التأنيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها 1 فيه بالكسر وإدغامها في ياء التصغير. وأبو عمرو يعوض عن ألف التأنيث هاء فيقول: حبيرة 2. "و" تقول في تصغير، قريثاء "قريثا"، بحذف المدة وهي الياء، "أو قريث"، بحذف ألف التأنيث وإدغام الياء في ياء التصغير. وإلى ذلك أشار الناطم بقوله:

-844

وألف التأنيث ذو القصر

1 في "ب": "تكريرها".

2 انظر الكتاب 3/ 437.

3 البيتان هما:

..... متى ... زاد على أربعة لن يثبتا
وعند تصغير حبارى خير ... بين الحبيرى فادر والحبير

(571/2)

فصل:

"وإن كان ثاني المصغر لينا"، أَلَفًا أو واوا أو ياء، "منقلبًا عن لين رددته إلى أصله" الذي انقلب عنه، "فترد ثاني نحو: قيمة، وديمة، وميزان، وباب" بموحدتين "إلى الواو" لأَنها الأصل المنقلب عنه. والأصل: قومة من القوام، ودومة من الدوام. وموزان 1 من الوزن، وبوب. قلبت الواو في الثلاثة الأول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وفي الرابع أَلَفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فإذا صغرناها قلت: قومة ودومة وموزين 2 وبوب، برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها، وقلب الألف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها. "ويرد ثاني نحو: موقن، وموسر، وناب"، بالنون، وهو السن، "إلى الياء" لأَنها الأصل المنقلب عنه. والأصل: ميّقن من اليقين، وميسر من اليسر، ونيب من النيب، قلبت الياء في الأولين واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وفي الثالث أَلَفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإذا صغرناها: ميّيقن، وميسر، ونيب، برد الياء إلى أصلها. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-846

واردد لأصل ثانيا لينا قلب

"بخلاف ثاني نحو: متعد، فإنه غير لين" لأنه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو، إذ أصله: موتعد، أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء الأخرى لاجتماع المثلين. "فيقال" في تصغيره "متيعد، لا مويعد.

خلافاً للزجاج والفارسي 3 فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها وهو تاء

1 في "ب": "موازن".

2 في "أ": "موزين" انظر الكتاب 3 / 457.

3 التكملة ص 197.

(572/2)

والصحيح الأول، وهو مذهب سيبويه¹، وعللوه بأنه إذا قيل فيه: موبعد، أوهم أن مكبره: موعد أو موعد أو موعد، ومتيعد لا إيهام² فيه. مع أن سيبويه لم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة.

"وبخلاف ثاني نحو: آدم، فإنه" منقلب "عن غير لين"، لأنه منقلب عن همزة تلي همزة، والأصل: أدم، بجمزتين، مفتوحة فساكنة، قلبت الساكنة ألفاً "فتقلب" الألف "واوًا"، كالألف الزائدة من نحو: ضارب، و" كالألف "المجهولة الأصل ك: صاب" بالصاد المهملة والباء الموحدة، اسم نبت. تقول في تصغيرها: أويدم، وضويرب، وصويب. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-848

والألف الثاني المزيد يجعل ... واوًا كذا ما الأصل فيه يجهل

وإن كان ثاني³ المصغر لنا مبدلاً من حرف صحيح غير همزة، أو همزة لا تلي همزة، فإنه يرد أيضاً إلى أصله:

فترد ثاني: دينار وقيراط، إلى النون وإلى الراء. فتقول في تصغيرهما: دينير وقيريط، كما تقول في تكسيرهما: دنانير، وقراريط. وأصلهما: دنار، وقراط، والياء⁴ فيهما⁵ بدل من أول المثليين، فلما صغرتما زال سبب الإبدال.

ويرد ثاني نحو: ذيب، بالياء إلى الهمزة فإنه أصله ذئب، بالهمزة، والياء فيه بدل من الهمزة فإذا صغرت قلته: ذؤيب، بالهمزة، رجوع إلى الأصل، لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير. والضابط أن ما أبدل لعله لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله، وما أبدل لعله تزول بالتصغير يرد⁶ إلى أصله. "و" هلم جرا.

فإن قلت: فقد "قالوا في" تصغير "عيد: عييد"، فصغروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه: عويد، بالواو، لأنه من عاد يعود، فلم يردوا الياء إلى أصلها، وهو

الواو. قلت: إنما قالوا ذلك "شذوذًا كراهية لالتباسه بتصغير عود"، كما قالوا في تكسيره: أعياد. فرقًا بينه وبين جمع عود. والتكسير والتصغير من واد واحد.

1 الكتاب 3/ 465.

2 في "ب": "إجمام".

3 سقط من "ب".

4 في "ط": "التاء"، وفي "ب": "الهاء".

5 في "ب": "فيها".

6 في "ب": "فيرد".

(573/2)

"وهذا الحكم" الذي ذكرناه في التصغير. "ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول ك: موازين، وأبواب، وأنياب، وأعياد1. بخلاف" ما لا يتغير فيه الأول "من نحو: قيم وديم"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-847

وشذ في عيد عييد وحتم ... للجمع من ذا ما لتصغير علم

1 في "ط": "أعواد".

(574/2)

فصل:

"وإذا صغر ما حذف أحد أصوله"، فاء أو عين أو لام أو اثنان منها، "وجب رد محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين"، بالمحذوف الفاء "نحو: كل، وخذ" وعد1 أعلامًا.

"و" المحذوف العين نحو: "مذ"، وقل، وبع "أعلامًا، وسه"، وهو: الدبر.

"و" المحذوف اللام نحو: "يد" ودم، "وحر" بكسر الحاء المهملة، وهو: الفرج.

والمحذوف الفاء واللام نحو: قه، وله، وشه، أعلامًا.

والحذوف العين واللام نحو: ره، علمًا.

"تقول" في تصغيرها: "أكيل، وأخيد"، ووعيد، "برد الفاء، ومنيد" وقويل، وبيع²،
"وستيهة³، برد العين، ويديّة" ودمي، "وحريج، برد اللام" ووقي، وولي، ووشي⁴ برد
الفاء واللام ورأي⁵ برد العين واللام، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-849

وكمل المنقوص.....
إلى آخره.

1 سقط من "ب".

2 في "ب": "بوع".

3 في "أ": "ستيه".

4 في "ب": "ولي وسبي".

5 في "ط": "ورؤى".

(575/2)

وإنما وجب رد الحذوف ليتمكن من بناء فاعيل، ولأنه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير
طرفًا، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة. وإذا سمي بما
وضع ثنائيًا على حرفين. فإن كان ثانيه صحيحًا نحو: هل، وبل، لم يزد عليه شيء حتى
يصغر¹، فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء وهو الأولى. فيقال في تصغير: هل، هليل،
بالتضعيف، أو هلي، بزيادة ياء. وقيل: إن شئت ألحقته بما لأمه ياء، فقلت في: هل،
هلي، وبما لأمه واو، فقلت: هليو، ثم أعللته إعلال سيد، وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين
الأول. وقد جزم به الأبدى، واقتضاه كلام التسهيل². وحجته أن ما حذفت لأمه واوًا،
أكثر مما حذفت لأمه ياء. قاله الموضح في الحواشي.

"وإن كان" ثانيه "معتلا وجب التضعيف قبل التصغير" لئلا يلزم إثبات اسم معرب
على حرفين آخره حرف لين متحرك، وهذا لا نظير له. بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحًا
فإن نظيره من الأسماء المعربة: يد، ودم، "فيقال في: لو، وكى، وما" الحرفية، "أعلامًا:
لو، وكى؛ بالتشديد" فيهما؛ وذلك لأنك زدت على واو "لو" واوًا، وعلى ياء "كى"
ياء، ثم أدغمت أحد المثلين في الآخر.

"وماء، بالمد، وذلك لأنك زدت على الألف ألفاً، فالتقى ألفان، فأبدلت الثانية همزة" لأجل اجتماعها مع الألف الأولى والتقاءهما ساكنين، على حد الإبدال في حمراء. وقيل: زبدت 3 همزة من أول الأمر "إذا صغرنا" بعد التضعيف "أعطين حكم: دو، وحي"، بفتح أولهما وتشديد ثانيهما. والدو: البادية، والحي: القبيلة. "وماء" بالمد؛ وهو الذي يشرب. "فتقول" في تصغير لو؛ بالتشديد؛ "لوي. كما تقول" في تصغير: دو، "دوي، وأصلهما" قبل الإدغام: "لويو، ودويو" 4، اجتمع فيها الواو والياء، والسابق منهما ساكن. قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. "وتقول" في تصغير: كي بالتشديد؛ "كيي بثلاث ياءات"، أولها أصلية، وثانيها ياء التصغير، وثالثها: المزيدة للتضعيف.

1 سقط من "ب": "حتى يصغر".

2 التسهيل ص 285.

3 سقط من "ب".

4 في "ب": "ديو".

(576/2)

"كما تقول" في تصغير حي "حيي"، بثلاث ياءات، أولها وأخرها: أصليتان، ووسطاها: ياء التصغير [1].

"وتقول" في تصغير ماء؛ بالمد؛ "موي" [بالتشديد] 2، بقلب الألف [الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وإدغامها فيها، ولم تهمز لزوال علة إبدالها همزة بقلب الألف] 2 الأولى، وأوًا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الأصل.

"كما تقول" في تصغير الماء المشروب، مويه، بقلب الألف واوًا رداً إلى أصلها.

"إلا أن هذا" الماء 3 المشروب "لامه هاء فرد 4 إليها"، وأصله: موه، بدليل جمعه على أمواه فقلبت الواو ألفاً على القياس، وأبدلت الهاء على غير القياس.

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 إضافة من "ب"، "ط".

3 سقط من "ب".

4 في "ب": "ترد".

(577/2)

فصل:

"وتصغير الترخيم" حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجردًا معطى ما يليق به من فعل إذا كان ثلاثي الأصول، أو فاعيل إن كان رباعي الأصول، سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي إلى الضعف. يقال: صوت رخيم إذا لم يكن قويًا. وطريقه: "أن تعمد" أنت "إلى" الاسم "ذي الزيادة الصالحة للبقاء" في تصغير غير الترخيم لعدم إخلالها بالزنة، "فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله. ومن ثم"، أي من أجل أنه مختص بالمزيد، "لا يتأتى" تصغير الترخيم "في نحو: جعفر" من الرباعي الأصول. "وسفرجل" من الخماسي الأصول، "لتجردهما" من الزوائد. "ولا" يتأتى أيضًا "في نحو: متدحرج، ومخرنجم، لامتناع بقاء الزيادة فيهما" في تصغير غير الترخيم "لإخلالها بالزنة"، فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لأن حذف زوائدهما واجب في تصغير¹ غير الترخيم. ومقتضى إطلاقه أنه لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافًا للفراء وثعلب. فإنهما قال²: لا يصغر فاطمة، ومالك، وأسود، أعلامًا على فاعيل، ولا يفعل ذلك فيهن صفات. "ولم يكن له إلا صيغتان" فقط "وهما: فاعيل، ك: حميد، في" تصغير "أحمد، وحامد، ومحمود، وحمدون، وحمدان"، وحماد. ولم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن. وزوائدها لا يخل بقاءها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك: أحيمد، وحويمد، ومحيمد، وحميدون، وحميدان، وحميميد.

1 سقط من "ب".

2 انظر الارتشاف 1/ 190، 191 والتسهيل ص 289.

(578/2)

"وفيعيل ك: قريطس"، تصغير: قرطاس. وأما قريطب تصغير: قرطبوس، فهو مما حذف فيه مع زائده خامسه، فليس تصغير ترخيم. "لا فعييل لأنه ذو زيادة"، وهي الياء. وقد يخلف 1 لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو 2: بريه، وسميع، مصغري: إبراهيم، وإسماعيل، فإن الميم واللام بلفظ الزائد وإن كانا أصليين بلا خلاف. وإنما اختلفوا في الهمزة:

فقال سيويوه 3 زائدة بدليل سقوطها.

ورده المبرد بحذف اللام والميم مع أصالتهما، وبأن همزتهما كهمزة إسطل. وانبنى على الخلاف في الهمزة، اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم. فيقول سيويوه 4: بريهم وسميعيل. ويقول المبرد: أيره وأسيمع. وإنما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس 5.

والأول هو المسموع. حكى أبو زيد: بريهم. وسيويوه يقول بحذف الهمزة لأنها زائدة. والمبرد يقول بحذف الأخير [لحسة الأخير] 6 لأنه يشبه الزائد. قاله [الموضح] 7 في الحواشي. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-580

ومن بترخيم يصغر اكتفى ... بالأصل.....

1 في "ب"، "ط": "يحذف".

2 الكتاب 3 / 472.

3 الكتاب 4 / 235، 307.

4 الكتاب 3 / 446.

5 انظر الارتشاف 1 / 191، وحاشية الصبان 4 / 170.

6 إضافة من "ط".

7 إضافة من "ب".

(579/2)

فصل:

"وتلحق تاء التأنيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار 1 منها" لفظاً، ثلاثي في الأصل وفي الحال "الراهنه لثلا يجتمع فرعتان: التصغير والتقدير. "نحو: دار"، مما عينه واو،

"وسن" من المضاعف، "وعين" مما عينه ياء، "وأذن"، مما فاؤه همزة. فيقال في تصغيرها: دويرة، وسنينة، وعيينة، وأذينة، وهذا الحكم مستمر بعد التسمية، فمن ذلك: عروة بن أذينة، وعيينة¹ بن حصن.

"أو" ثلاثي في "الأصل دون الحال نحو: يد" ويديّة. "وكذا إن عرضت ثلاثيته بسبب التصغير ك: سماء" بالمد "مطلقاً؛ سواء صغرته تصغير الترخيم أم لا. فتقول في تصغيره: سمية والأصل: سمي، بثلاث ياءات أولاهها: ياء التصغير، وثانيها: بدل المدة، وثالثها: بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب. فبقي الاسم ثلاثياً. فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد، ولو سميت بسماء مذكراً، لقلت في تصغيره، سمي، بغير تاء، لتذكير مسماه. "وحمراء وحبلى"، حال كونهما "مصغرين تصغير الترخيم". فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم: حميرة، وحبيلة، بالتاء، عوضاً عن ألف التأنيث. وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم: حميرى وحبيلى، ولا تأتى بالتاء إذ لا يجمع بين علامتي تأنيث، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-581

واختم بتا التأنيث ما صغرت من ... مؤنث عار ثلاثي.....
"بخلاف" نحو: "شجر وبقر"، من أسماء الأجناس. فلا تلحقهما التاء فيمن أنشهما"، فلا يقال في تصغيرهما: شجيرة وبقيرة، "لئلا يلتبسا بالمفرد"، فأما من ذكرهما فلا إشكال. "وبخلاف نحو: خمس وست"، من أسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما: خميسة، وسديسة، "لئلا يلتبسا بالعدد المذكر" المصغر.

1 سقط من "ب".

(580/2)

"وبخلاف نحو: زينب وسعاد"، فلا يقال في تصغيرهما: زينة وسعيدة "لتجاوزهما للثلاثة"، فإن الحرف الرابع قائم مقام التاء، فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-852

ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس ...

و"شد ترك التاء في تصغير حرب"، بفتح الحاء المهملة، وسكون الراء المهملة بالوحدة،
 "وعرب"، بفتح العين والراء المهملتين، "ودرع" بكسر الدال. "ونعل"، بفتح النون.
 "ونحوهن" ك: ذود، وقوس، وعرس، وناب "مع ثلاثيتهن" وتأنيتهن "وعدم اللبس".
 وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظاً، وهي: اسم الجنس: ك: شجر، واسم الجمع ك:
 غنم، واسم العدد ك: خمس، وناب للناقاة المسنة، وحرب، وقوس، ودرع، وفرس،
 وعرس؛ بكسر العين؛ وعرس؛ بضمها؛ وذود، وضحي. وطست، وطس، وشول، وقدر،
 ونصب؛ بفتحيتين؛ وحرف، وضرب¹، ونعل، وسمع في بعضها التأنيث. وإلى ذلك أشار
 الناظم بقوله:

-583

وشد ترك دون لبس
 "و" شد "اجتلابها"، أي التاء "في تصغير: وراء، وأمام، وقدام، مع زيادتهن على
 الثلاثة"، فقالوا: وريئة، بضم الواو، وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة،
 فهمزة مفتوحة فالياء الأولى ياء التصغير، والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة،
 وأميمة، بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة. فالياء الأولى ياء
 التصغير، والثانية بدل من ألف أمام.
 [وقديمة، بضم القاف وفتح الدال وبياء ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم
 مفتوحة. الياء الأولى ياء التصغير، والثانية بدل من ألف قدام] 2.
 ووجه إلحاق التاء³ بها أن جميع الظروف غير هذه مذكورة، فلو لم يظهروا التاء³ فيها
 لظن أنها مذكورة، إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للطرفية، ولا بوصفها، ولا
 بإعادة الضمير عليها، بل بالتصغير فقط. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-583

..... ونذر ... إلحاق تا فيما ثلاثيا كثر

1 في "أ"، "ب": "عرب".

2 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

3 في "أ": "الياء".

فصل:

التصغير من جملة التصارييف¹ في الاسم فيصغر المتمكن؛ كما مر؛ "ولا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة":

أحدها: "أفعل"، بفتح العين، "في التعجب".

"و" الثاني: "المركب المزجي"، علما كان أو عددًا، فالعلم "ك: بعلبك وسيبويه، في لغة من بناهما" على الفتح في بعلبك، وعلى الكسر في سيبويه. "فأما من أعربهما" إعراب ما لا ينصرف "فلا إشكال" في تصغيرهما لأنهما حينئذ من أقسام المتمكن والعدد نحو: خمسة عشر. فأفعل في التعجب والمركب المزجي "تصغيرهما تصغير المتمكن"، في ضم أولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة، "نحو: ما أحيسنه، وبعلبك، وسيبويه"²، وخمسة عشر. أما أفعل في التعجب، فقال الخليل³ في قولهم: ما أميلح زيدًا، إنما يعنون الشيء الذي يتصف بالملح، كأنهم قالوا: زيد مليح. وأما المركب المزجي فلأن الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث والتنوين من حيث أنه نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة، فلذلك صغروا الصدر.

"و" الثالث: "اسم الإشارة، وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي: ذا" في التذكير⁴، "و: تا" في التأنيث، "وذا" في تثنية المذكر، "وتان" في تثنية المؤنث، "وأولاء" في جمعهما.

"و" الرابع: "الاسم الموصول، وسمع ذلك منه أيضًا في خمس كلمات وهي: الذي" للمفرد المذكر "والتي" للمفرد المؤنث. "وتثنيتهما": اللذان، واللتان، "وجمع الذي": الذين، واللاتي.

1 في "ب": "التصريف".

2 في "ب": "سيبويه".

3 الكتاب 3 / 478.

4 في "ب": "التركيب".

"و" الثاني: "التزام كون ما قبلها"، أي الياء. "مفتوحًا".
 "و" الثالث: "لزوم تكميل ما نقص منها عن" الأحرف "الثلاثة".
 "ويخالفه"2، أي تصغير المتمكن، "في" أمور "ثلاثة أيضًا":
 أحدها3: "بقاء أولهما على حركته الأصلية" التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم
 تنبيهًا على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره.
 والثاني: "زيادة ألف في الآخر" إن أمكن "عوضًا من ضم" الحرف "الأول، وذلك في غير
 المختوم بزيادة تننية، أو "زيادة جمع".
 "و" الثالث: "أن3 الياء" التي للتصغير "قد تقع ثانية، وذلك في: ذا، و: تا". تقول في
 تصغيرهما "ذيا، و: تيا"، فيبقى الحرف الأول على فتحه، وتأني بياء التصغير ساكنة
 مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف: "ذا"، و"تا"، وتزيد ألفًا في الآخر عوضًا عن ضم
 الحرف الأول.
 والأصل: ذيبا، وتيبا، بثلاث ياءات: أولاهما: عين الكلمة، وثانيها: ياء التصغير، وثالثها:
 لام الكلمة. فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره. "فحذفت الياء الأولى" لأن ياء
 التصغير [جيء بها لمعنى فلا تحذف، ولا تحذف الثالثة لأن ذلك يقتضي وقوع ياء
 التصغير]4 آخرًا إذا كانت الألف في زنة حركة وهي الضمة، ووقوع ياء التصغير طرفًا
 ممتنع لأنها إن بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الألف. بل كانت تقلب ياء. وفي ذلك وقوع
 فيما فر منه، وإزالة الألف المجعولة عوضًا، ووقوع ياء التصغير طرفًا، وإن حركت، فباء
 التصغير كألف التكسير فلا تتحرك، فتعينت الأولى للحذف، وهذا إنما يستقيم على
 قول البصريين أن "ذا" ثلاثي الوضع، وأن ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة. وأما على قول
 الكوفيين أن الألف زائدة، وهو موضوع على حرف واحد. فلا5.

1 في "ب": "يوافق".

2 في "ب": "ويخالف".

3 سقط من "ب".

4 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

5 انظر الإنصاف 2/ 669، المسألة رقم 95.

"و" تقول في تصغي: ذان، وتان: "ذيان، وتيان"، بإبقاء أولهما على فتحه، وإدغام ياء التصغير فيما بعدها. ولم يؤت بألف بعد النون. للطول بزيادة علامة التنثية. "وتقول" في تصغير أولاء "أوليا"، بإبقاء أوله على ضمه في حال التكبير و"بالقصر في لغة من قصر"، وهم التميميون. "وبالمد في لغة من مد"، وهم الحجازيون. أما على لغة القصر، فلا إشكال، وأما على لغة المد، فقال الفارسي¹: ألحقنا ياء التصغير الثالثة، وقلبنا الألف بعدها ياء، وزيدت الألف قبل الآخر، ولم تزد بعد الآخر إذ ليس لنا تصغير خماسي إلا وقبل آخره مدة. وقال المبرد: لو ألحقنا ألف التصغير في آخر أولاء على القاعدة في المبهلمات²، التبت لغة المد، بلغة القصر.

وبيانه من وجهين:

أحدهما أن ياء التصغير تقع ثالثة قبل الألف، فتقلب الألف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل، فتقلب الهمزة ياء كما في عطاء، فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التصغير. والوجه الثاني: أن أولاء فعال، فإذا جاءت الألف أخيراً صار أولاء على فعلى ك: حبارى، فيجب حذفها لأنها خامسة، وأما إذا قدمت فإنها تصير رابعة. وما كان خمسة ورابعه لين فإنه لا يسقط، فلما خافوا المحذور المذكور، أدخلوا الألف بعد الياءين. وقال الزجاج: همزة أولاء منقلبة عن ألف المد، فإذا قلبت ألف المد ياء لوقوعها بعد ياء³ التصغير رجعت الهمزة إلى أصلها، ثم تأتي ألف التصغير فتقلب همزة لوقوعها بعد ألف.

"وتقول" في تصغير: الذي والتي: "الذي واللتيا"، بإبقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما، وزيادة حرفين: ياء التصغير والألف وإدغام ياء التصغير، وفتح ياء المكبر لأجل الألف. وتقول في تصغير اللذان واللتان: "اللذان، واللتيان". بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما، ولم يؤت بألف بعد النون للطول بعلامة التنثية.

1 التكملة ص210.

2 في "ط": "الممدودات".

3 سقط من "ب": "لوقوعها بعد ياء".

قال الموضح في الحواشي: هذا الذي أراه من القول، وهم يقولون إن التثنية ترد على المفرد المصغر. ثم اختلف¹ سيبويه والأخفش، فسيبويه يحذف الألف حذفاً اعتباطياً لجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية، فلا يقدرها البتة². والأخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها³. وأصل الخلاف بينهما إذا ثنى المفرد المصغر فهل يقدر أن ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين. ولم تقلب [ياء] 4 فرقاً بين تثنية المتمكن وغيره. أو يعتقد أنها حذفت قبل مجيء ألف التثنية لجرد التخفيف؟ الأول: للأخفش: والثاني: لسيبويه. ويظهر أثر الخلاف في جمع المذكر، فسيبويه يضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء. والأخفش يفتحهما، كما في الأعلون².

"و" تقول في تصغير الذين. "اللدنيون"، رفعاً، واللدنيين، جراً ونصباً، بضم ما قبل الواو⁵ وكسر ما قبل الياء. وهو قول سيبويه² لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفاً؛ كما تقدم في التثنية، فكأنها لا وجود لها.

والأخفش يفتح ما قبل الواو والياء، لأنه يقدر الحذف للساكنين، والذال على القولين مفتوحة، وفي شرح الشافية للجاربردي: وأما اللدنيون، فلأنهم زادوا في الذين قبل الياء ياء، وقبل النون ألفاً، فصار اللدنيان، ثم أبدلوا الفتحة ضمة، والألف واوًا لئلا يلتبس بالتثنية. انتهى.

وإذا أردت تصغير: اللاتي "لجمع المؤنث، "صغرت التي" للمفردة⁶، "فقلت: اللتيا" كما تقدم، "ثم جمعت بالألف والتاء، فقلت: اللتيات، واستغنوا بذلك" الجمع المصغر مفردة "عن تصغير اللاتي، واللاتي، على الأصح" عند سيبويه⁷. فإنه قال في اللاتي واللاتي: لا يحقران استغناء بجمع التي المحقرة بالألف والتاء، كما في: درهم⁸ ودريهمات، بل المؤنث أولى مما لا يعقل بهذا الجمع.

1 في "أ": "يختلف".

2 الكتاب 3 / 488.

3 شرح المرادي 5 / 127.

4 إضافة من "ط".

5 في "ب": "الآخر" مكان "الواو".

6 في "ط": "لمفرده".

7 الكتاب 3 / 489.

8 في "ط" "دراهم".

والأخفش يصغرهما ويقلب الألف واوًا لأنهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب، إذا أجري عليهما حكمه، ويحذف 1 الياء التي لامهما، ولأن ألف التصغير تزداد فيبقى 2 الاسم على خمسة سوى ياء التصغير. وإنما كانت الياء هي 3 المحذوفة لأنها طرف. والمازني يصغرهما 4، ولكن يحذف الألف لأنها زائدة والياء أصلية، فيصير 5 اللائي: اللأيا، واللائي: اللتيا، وهذا يلبس بتصغير الواحد.

"ولا يصغر: ذي"، من أسماء الإشارة "اتفاقاً" عند الجميع "للإلباس" بتصغير "ذا"، ويشكل عليه تصغيرهم: عمر وعمرأ على عمير، مع الإلباس. "ولا" يصغر "تي" الإشارة، "للاستغناء" عن تصغيرها "بتصغير: تا، خلافاً لابن مالك" في قوله في النظم: -584

..... منها تا وتي

قال المرادي 6: وذلك يومهم أن "تي" صغر كما صغر "تا"، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا "تا" خاصة، وهو المفهوم من التسهيل 7، فإنه قال: ولا يصغر 8 من غير المتمكن إلا: ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها. ولم يذكر 9 من ألفاظ المؤنث غير 10 "تا" خاصة. انتهى. وإلى جواز تصغير الإشارة والموصول في النظم بقوله: -584

وصغروا شذوذا الذي التي ... وذا مع الفروع.....

وإنما ساغ تصغيرهما لأنهما يوصفان ويوصف بهما. والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا إعمال اسم الفاعل مصغراً، كما منعوا إعماله موصوفاً، قاله أبو الحسن بن الباذش. وحكى ابن العليج تصغير أوه على: أويه. وبقي المنادى المبني نحو: يا زيد، فإنه يصغر فيقال: يا زيد.

1 في "ب": "وتحذف".

2 في "ب": "فتبقي".

3 سقط من "ب".

4 الارتشاف 1/ 187.

5 في "ط": "فتصير".

6 شرح المرادي 5/ 120.

7 التسهيل ص 288.

8 في "ب": "تصغر".

9 في "ب": "يذكروا".

10 في "ب": "إلا".

(586/2)

باب النسب

مدخل

...

باب النسب:

وسماه سيويه باب الإضافة¹، وابن الحاجب باب النسبة².

والغرض منها أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه. أو من أهل تلك البلدة. أو الصنعة³، وفائدتها فائدة الصفة.

وإنما افتقرت إلى علامة، لأنها معنى حادث، فلا بد لها من علامة، وكانت من حروف اللين لحقتها، ولكثرة زيادتها، وإنما ألحقت علامتها بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض، فموضح زيادتها هو الآخر، وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديرًا، ولا الواو لثقلها. وإنما كانت مشددة لتدل على نسبة إلى المتجرد عنها.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات:

أولها: لفظي، وهو ثلاثة أشياء، إلحاق يا مشددة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها: ونقل إعرابه إليها.

وثانيها: معنوي، وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.

وثالثها: حكمي، وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة، في رفعه المضمير والظاهر باطراد.

1 الكتاب 3/ 335.

2 شرح الشافية 2/ 4.

3 في "ب"، "ط": "الضيعة".

(587/2)

واعلم أنك "إذا أردت النسب 1 إلى الشيء" من بلد، أو قبيلة، أو غيرها، "فلا بد لك من عمليين في آخره:

أحدهما: أن تزيد عليه ياء مشددة، تصير "تلك الياء" حرف إعرابه، فتداولها حركات الإعراب. رفعًا، ونصبًا، وجرًا، لصيرورتها 2 بمنزلة الآخر.

"و" العمل "الثاني: أن تكسره، أي لآخر لمناسبة الياء، كما في ياء 3 المتكلم، والمخاطبة، "فتقول في النسب إلى: دمشق" بفتح الميم: "دمشقي"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-855-

ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ... وكل ما تليه كسره وجب
"ويحذف لهذه الياء" المزيدة للنسب "أمر في الآخر، وأمر متصلة بالآخر.
أما" الأمور "التي في الآخر فستة:

أحدها: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا، سواء كانتا زائدتين، أو كانت إحداهما زائدة، والأخرى أصلية.

فالأول: "وهو ما آخره ياءان زائدتان، سواء أكانتا للنسبة 4 أم لا "نحو: كرسي".
مما آخره ياءان ليستا للنسب، "وشافعي" مما آخره ياءان للنسب. "فتقول في النسب إليهما: كرسي، وشافعي"، فتحذف الياء المشددة منهما، وتجعل مكانها ياء للنسب، "فيحتد لفظ المنسوب، ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير"، فيقدر أنهما مع الياء المحددة للنسب غيرهما بدوئها.

"و" يظهر "لهذا" الاختلاف التقديري أثر في الصناعة، وذلك أنه إذا "كان: بخاتي" جمع "بختي" بياء موحدة فحاء معجمة فتاء مثناة فوقانية "علمًا لرجل"، فإنه يكون "غير منصرف"، استصحابًا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية. قال في الصحاح 5:
الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف، لأنه بزنة جمع جمع الجمع. انتهى بتكرير جمع.

1 في "أ": "النسبة"، والتصويب من "ب"، "ط"، وأوضح المسالك 4 / 331.

2 في "ب": "لصيرورته".

3 في "ب": "ياء".

4 في "ط": "سواء كانتا للنسب".

5 الصحاح "بخت".

"فإذا نسبت إليه انصرف" لزوال صيغة منتهى الجموع، لأن الياء التي كانت تحمل الصيغة زالت، وخلفتها ياء أخرى غيرها، وهي أجنبية لم تكن الكلمة عليها، فوزنه قبل النسب "مفاعيل"، وبعده "مفاعي".

وقيده بقوله "علمًا" ليرتب عليه قوله: فإذا نسبت إليه، لأن جمع التكسير إذا لم يكن علمًا، ولا جاريًا مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه، بل يرد إلى مفرده. ثم ينسب إليه، فسقط 1 ما قيل، إن قوله: علمًا معطل لا مفهوم له. وقيد العلم بكونه لرجل، احترازًا عما إذا كان لامرأة، فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي، لا صيغة منتهى الجموع.

"والثاني": وهو ما إحدى ياءيه زائدة، والأخرى أصلية "نحو: مرمي" بالتشديد اسم مفعول من الرمي، "أصله: مرموي" كـ "مضروب"، اجتمع فيه الواو، والياء، وسبقت إحداها بالسكون، "ثم قلبت الواو ياء والضممة كسرة" لتسلم الياء من قلبها واوًا. "وأدغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة "في الياء" الأصلية، لاجتماع المثليين. "فإذا نسبت إليه" حذف الياء المشددة، وجعلت مكانها ياء للنسب 2، و"قلت: مرمي". وهذا هو الأفصح 3.

"وبعض العرب تحذف الياء الأولى لزيادتها، وتبقى الثانية لأصالتها، وتقلبها ألفًا" لتحركها، وانفتاح ما قبلها، "ثم تقلب الألف واوًا" لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، [والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء لثلاثا تجتمع الكسرة والياءات. "فتقول] 4: مرموي"، وأطلق في النظم قوله:

-856

ومثله مما حواه احذف

وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا، "وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط"، فرارًا من الإجحاف، وتعينت للحذف لسكونها، "وقلبت الثانية ألفًا" لتحركها. وانفتاح ما قبلها، "ثم قلبت الألف واوًا" كراهة اجتماع الياءات. "تقول في: أمية: أموي". وجاء "أميبي" بأربع ياءات، إذ ليس قبلها كسرة. "وإن وقعت الياء المشددة" بعد حرف واحد لم تحذف واحدة منها. بل تفتح

1 في "ب": "فقط".

2 في "ب": "النسب".

3 في شرح ابن الناطم ص 565: "وقد يقال: مرموي، تفرقة بين الأصل والزائد".
4 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

(589/2)

الياء "الأولى" كما في "نمر"، "وبردها إلى الواو إن كان أصلها الواو"، وإلا أبقيت على صورتها، "وتقلب" الياء "الثانية واوًا" لنلا تجتمع الياءات "تقول في: طي، وحي: طوي، وحيوي" لأنهما من "طويت، وحييت".

الأمر "الثاني" مما يحذف لياء النسب "تاء التأنيث، تقول في "مكة" مكى" بحذف التاء، لأن بقاءها يوقع في إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر، واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث. نحو: "امرأة مكتية" وإيقاع تاء التأنيث حشوًا. "وقول المتكلمين في" علم الأصول الدينية في النسبة إلى "ذات" ذاتي"، وقول العامة في" النسبة إلى "الخليفة: خليفتي" بإثبات تاء التأنيث فيهما "لحن"1، أي خطأ لخروجه عن القاعدة، قال للمخطئ: لاحن، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب، "وصوابهما: ذووي، وخليفتي" بحذف التاء منهما، وهذا مبني على أن "ذاتي" نسبة إلى "ذات" لغة، وهم لا يقولون ذلك.

قال الكاتي في شرح إيساغوجي في المنطق2: لا يقال الذاتي منسوب إلى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية، وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسه، وهو ممنوع، لأننا نقول: هذه التسمية3 ليست بلغوية حتى يزلم ذلك، بل إنما هي اصطلاحية، فلا يرد ذلك، انتهى. والدليل على أنها اصطلاحية أن استعمال "ذات" مرادًا بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب، وابن برهان. وإنما المعروف فيها "ذات" بمعنى صاحبة، وحيث نسب إليها فلا بد من حذف تائها، ثم رد لامها المحذوفة وإذا ردت عادت العين إلى الصحة، فتصير على تقدير: "ذوا" ثم تقلب الألف واوا، فتقول. "ذووي"4.

الأمر "الثالث" مما يحذف لياء النسب "الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو كانت رابعة متحرّكًا ثاني كلمتها.

فالأول يقع" في ثلاثة:

"في ألف التأنيث ك: حبارى" بالحاء المهملة، والباء الموحدة والراء: الطائر. "و" في "ألف الإلحاق ك: حبركي" بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء

1 شرح المرادي 5/ 122.

2 شرح إيساغوجي في المنطق ص 45.

3 في "ط": "النسبة".

4 الكتاب 3/ 366-367.

(590/2)

بعده كاف، قال الجوهري¹: القراء، وقال الزبيدي²: الطويل الظهر، القصير الرجلين،
"فإنه ملحق بـ: سفرجل".

"و" في "الألف المنقلبة عن أصل كـ: مصطفى" فإنها منقلبة عن واو الصفوة، فتقول:
"حباري، وحبركي، ومصطفي" بحذ الألف فيهن وجوباً للطول.
"والثاني": وهو ما ألفه رابعة، وثاني كلمتها متحرك، "لا يقع في ألف التانيث كـ: جمزى"
صفة، يقال: حمار جمزى، أي سريع، من الجمز، وهو ضرب من السير. تقول في النسب
إليها: "جمزي" بحذف الألف وجوباً، لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر، فالألف
فيها في حكم الخامسة.

"وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب" وأوّا تشبيها بألف "ملهى"، "والحذف"
تشبيها بتاء التانيث لزيادتها "والأرجح في التي للتانيث كـ: "حبلى" الحذف" لأن شبهها
بتاء التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل. "و" الأرجح "في التي للإلحاق كـ:
علقى" فإنه ملحق بـ "جعفر" "و" في "المنقلبة عن أصل كـ: ملهى" من اللهو، فألفه
منقلبة عن واو "القلب"، خبر الأرجح.

وإنما كان الأرجح فيهما القلب محافظة في الأول على حرف الإلحاق، ورجوعاً على
الأصل في الثاني "والقلب في نحو: ملهى" مما ألفه منقلبة عن أصل "خير منه في نحو:
علقى" مما ألفه زائدة للإلحاق "الحذف بالعكس" اللغوي، فالحذف في نحو: "علقى" خير
منه في نحو: "ملهى" لأن حذف الزائد خير من حذف الأصلي³.

الأمر "الرابع" مما يحذف لياء النسب "ياء المنقوص المتجاوزة الأربعة"⁴، خامسة أو
سادسة كـ: معتد، ومستعل، تقول في النسب إليهما: "معتدي، ومستعلي" بحذف ياء
المنقوص وجوباً للطول. "فأما" الياء "الرابعة كـ: "قاضي" فكألف المقصور الرابعة من
نحو: مسعى، وملهى" مما ثاني ما هي فيه ساكن، وألفه منقلبة عن ياء أو واو، فيجوز
فيها القلب وأوّا، والحذف "ولكن الحذف أرجح" من القلب، بل قال بعضهم: إن

القلب عن سيبويه⁵ من شذوذ تغيرات النسب، حتى قيل: لم يسمع إلا في

1 الصحاح "حبرك".

2 في "ط": "الأصل".

3 في "ب"، "ط": "أربعة".

4 الارتشاف 1/ 281.

5 الكتاب 2/ 241.

(591/2)

قوله: [من الطويل]

-918

فكيف لنا بالشراب إن لم يكن لنا ... دراهم عند الحانوي ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية: ونسب إليه.

"وليس في الثالث من ألف المقصور" المنقلبة عن ياء، أو واو "ك: فتى، وعصا، و" من

"ياء المنقوص" الثالثة "ك: عم" بفتح العين المهملة، من عمي عليه الأمر إذا التبس،

ورجل علمي القلب أي جاهل. "و: شج" بالشين المعجمة. والجيم من شجي أي حزن،

"إلا القلب واؤًا" فتقول: "فتوي، وعصوي، وعموي، وشجوي". أما قلبها في "فتى"

واؤًا، وإن كان أصلها الياء. فلنلا تجتمع الكسرة والياءات: وأما في "عصا" فرجوع إلى

أصلها، وأما في "عم، و: شج" فالأنا لما أردنا النسب إليهما فتحنا عينهما، كما في "نمر"

فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الألف واؤًا كما قلبت ألف "فتى"

حكمًا وتعليلاً.

"وحيث قلبنا الياء واؤًا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها" على قلبها لما تقرر أن قلبها واؤًا

مسبق بقلبها ألفًا، فإن قلت: فما وجه فتح العين في "قاض" عند من قال: "قاضوي"

بقلب الياء واؤًا، نظيره من الصحيح لا يفتح عينه، فالجواب أنه نظير فتح لام "تغلب"

عند بعض العرب¹، نقله المرادي² عن بعض النحويين³.

"ويجب قلب الكسرة فتحة في" كل ثلاثي مكسور العين، سواء كان مفتوح الفاء، أم

مضمومها، أم مكسورها.

فالمفتوح الفاء نحو: "فعل ك: نمر" بالنون. "و" المضموم الفاء نحو: "فعل ك: دئل، و"

المكسور الفاء نحو: "فِعِلْ ك: إبل"، فتقول في النسب إليها "نخري، ودؤلي، وإبلي" بفتح العين فيهن كراهة لتوالي الياءين والكسرتين. وذهب بعضهم إلى

918- البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص362 وأساس البلاغة "عين"، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص1862 ولسان العرب 13/ 298، "عون" ولعمارة "؟" في شرح المفصل 5/ 151، والمختسب 1/ 134، 2/ 236، وللغزذق في المقاصد النحوية 4/ 538، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص566، وشرح الأشموني 3/ 728، وشرح الكافية الشافية 4/ 1943، وشرح المرادي ص5/ 128، والكتاب 3/ 341، ولسان العرب 14/ 205، "حنا".

1 انظر شرح الكافية 4/ 1947.

2 شرح المرادي 5/ 131.

3 في المصدر السابق والارتشاف 1/ 285: "هم ابن السراج والمبرد والفارسي والرومي والصيرمي".

(592/2)

بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة ك: "إبلي" بكسرتين، كسرة الإتياع، والكسرة الأصلية لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة، فلا تثقلها.

الأمر "الخامس والسادس" مما يحذف لياء النسب "علامة التثنية: وعلامة جمع تصحيح المذكور، فتقول في النسب إلى "زيدان، وزيدون" حال كونهما "علمين معربين بالحروف: زيدي". يحذف علامة التثنية، وعلامة الجمع، لئلا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان، إعراب بالحروف، وإعراب بالحركات في ياء النسب وحذفت النون تبعاً لما قبلها، لأنهما زيادتان زيدتا معاً، فتحذفان معاً، "فأما قبل التسمية" بهما "فإنما ينسب إلى مفردهما" لا إليها. "ومن أجرى: زيدان علماً مجرى: سلمان" في لزوم الألف، والإعراب على النون إعراب الما ينصرف للعلمية، والزيادة "وقال" وهو تميم ابن أبي مقبل. لا خلف الأحمر، خلافاً للموضح: [من الطويل].

-919

ألا يا ديار الحي بالسبعان ... أمل عليها بالبللى الملوان؟

"قال" في النسب: "زيداني" بإثبات الألف والنون كما يقول: "سلماني". والسبعان: تثنية

سبع، اسم موضع، والملوان: الليل والنهار.

"ومن أجرى "زيدون" علمًا مجرى {غسلين} [الحاقة: 36] في لزوم الياء والإعراب على النون منونة، "قال في النسب: "زيدني" بإثبات الياء والنون كما يقول: "غسليني".

"ومن أجراه" أي "زيدون" "مجرى: هارون" في لزوم الواو، وجعل الإعراب على المنون، ومنع الصرف العلمية، وشبه العجمة. "أو" أجراه "مجرى: عربون" في لزوم الواو، الإعراب على النون منونة. "أو ألزمه الواو وفتح النون" ك: "المطرون". "قال" في النسب على اللغات الثلاث: "زيدوني" بإثبات الواو والنون، كما يقول: "هاروني، وعربوني، ومطروني".

وأما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل "فنحو: قمرات" بالمشناة [فوق] 1. مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع، "إن كان باقيًا على جمعيته" ولم ينقل إلى العلمية، "فالنسب إلى مفردة"، لثلا يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثًا، قاله أبو حيان². "فيقال: تمري، بالإسكان" في الميم، لأن مفردة ساكن العين قبل الجمع. "وإن

919- تقدم تخريج البيت في الجزء الأول برقم 27.

1 إضافة من "ب".

2 الارتشاف 1/ 280.

(593/2)

كان علمًا، فمن حكى إعرابه" حالة الجمع حذف الألف والتاء معا، و"نسب إليه على لفظه المفتوح" حالة الجمع. "ومن منع صرفه" للتأنيث. والعلمية، "نزل تاءه منزلة تاء مكة، و"نزل" ألفه منزلة ألف: جمزى" لكون ثاني ما هي فيه متحرّكًا. "فحذفهما" على التدريج، فحذف أولا التاء كما في "مكة"، ثم الألف كما في "جمزى"، "وقال: "تمري" بالفتح" في حكاية الإعراب، ومنع الصرف، وإنما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية¹، وفتحت في حال نقله إلى العلمية للفرق² بين النسب إليه جمعًا، والنسب إليه علمًا، لأن علامة الجمع تحذف في كلا الحالين.

"وأما نحو: ضخمات" مما هو جمع صفة، فقال الموضح بحثًا، "ففي ألفه" وجهان: "القلب" وأوًا. "والحذف، لأنهما كألف: حبلى" بجامع أن كلا منهما صفة، ساكن ثاني ما هي فيه، وعلى كلا الوجهين تحذف التاء، فتقول: "ضخموي، وضخمي"، كما تقول:

"حبلوي، وحبلي". "وليس في ألف نحو: مسلمات" من الجموع القياسية. "و" نحو:
"سراذقات" من الجموع الشاذة "إلا الحذف"، لكونها خامسة، فتقول: "مسلمي،
سراذقي"، بحذف الألف والتاء. والسراذق، قال في القاموس³: الذي يمد فوق صحن
الدار، والبيت من الكرسف، والغبار الساطع، والغبار المرتفع المحيط بالشيء.
"وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضاً:
أحدها: الياء" المثناة تحت "المكسورة، المدغمة فيها ياء أخرى"، سواء كان ما هي فيه
يائي العين كـ"طيب"، أم واوياً كـ"هين" "فيقال في" النسب إلى "طيب، وهين: طيبي،
وهيني، بحذف الياء الثانية" المدغم فيها، وإبقاء الياء الأولى الساكنة كراهة اجتماع
كسرتين وأربع ياءات. ولم يحذفوا الأولى لنلا ترجع إلى تحرك حرف العلة. وانفتاح ما
قبله، فيلزم الثقل لو لم تقلب ألفاً.
ويلزم زيادة التغير مع اللبس لو انقلبت "بخلاف نحو: هبيخ" بفتح الهاء والياء الموحدة
وتشديد الياء المثناة تحت وبالحاء المعجمة، الغلام الممتلى، وقيل: الغلام الناعم، فيقال
في النسب إليه: "هبيخي"⁴ بإثبات الياء الثانية "لانفتاح الياء" المدغمة فيها.

1 في "ب": "الجمع".

2 في "ب": "للتفريق".

3 القاموس المحيط "سردق".

4 شرح ابن الناظم ص 568 وشرح ابن عقيل 2/ 497.

(594/2)

"وبخلاف نحو: مهيم" تصغير "مهيام: مفعال" من هام على وجهه إذا ذهب من العشق،
أو من هام إذا عطش، أو تصغير "مهوم" اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من
النعاس، أو تصغير "مهيم" اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائماً، تقول في النسب
إلى كله: "مهيمي"¹ بإثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى "لانفصال الياء
المكسورة من الآخر بالياء الساكنة" التي هي عوض من ألف "مهيام"، أو من الواو
الثانية. من "مهوم"، أو من الياء الثانية من "مهيم"، هذا حاصل كلام أبي حيان²،
وتلميذه الشهاب الحلبي السمين³.
"وكان القياس أن يقال في" النسب إلى: "طيئ"؛ بتشديد الياء وبالهزمة: "طيئي"، بحذف

الياء الثانية فقط، "ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية"، وهي الأولى "ألفاً على غير قياس"، لأنها ساكنة "فقالوا: طائي"4. ولو قيل: حذفت الياء الأولى الساكنة، وقلبت الياء الثانية المتحركة ألفاً، كان القلب على القياس.

الأمر "الثاني" مما يحذف لياء النسب "ياء: فعيلة" بفتح أوله، وكسر ثانيه. بشرط صحة العين، وانتفاء تضعيفها "ك: حنيفة، وصحيفة، تحذف منه تاء التأنيث أولاً، ثم تحذف الياء" ثانياً، فرقا بين المذكر الصحيح اللام، والمؤنث، "ثم تقلب الكسرة" فتحة كما في "نمر"، "فتقول: حنفي، وصحفي. وشذ قولهم في" النسب إلى "السليقة" وهي الطبيعة "سليقي، وفي" النسب إلى "عميرة كلب"، وإلى سليمة الأزدي: "عميري"، و"سليمي"5، والقياس فيهن: "سلقي، وعمري، وسلمي" بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة، كما في عميرة غير كلب، وسليمة غير أزدي، ولكنهم فرقوا بينهما.

والسليقي من يتكلم بسليقته، أي طبيعته، معرباً من غير تعلم إعراب، قال: [من الطويل]

920-

ولست بنحوي يلوك لسانه ... ولكن سليقي أقول فأعرب

1 شرح ابن الناظم ص568، والارتشاف 1/ 282.

2 الارتشاف 1/ 282-283.

3 الدر المصون 8/ 566.

4 شرح ابن الناظم ص568، وشرح ابن عقيل 2/ 497.

5 شرح ابن الناظم ص568، والارتشاف 1/ 283، والمسائل العضديات ص4،

161.

920- البيت بلا نسبة في أساس البلاغة "سلق"، وتاج العروس 25/ 460 "سلق"،

وشرح الأشموني 3/ 732، وشرح المرادي 5/ 135.

(595/2)

"ولا يجوز حذف الياء في "نحو" طويلة، لأن العين معتلة1، فكان يلزم قلبها ألفاً لتحركها، وتحرك ما بعدها، وانفتاح ما قبلها، فيكثر التغيير" مع اللبس، ولو لم يقلبوا لزم

الاستئقال، قاله الجاربردي².

"ولا" يجوز الحذف "في نحو" جليلة"، لأن العين مضعفة³، فيلتقي بعد الحذف مثلاً فيثقل"، ولو أدموا لزم زيادة التغير مع اللبس.

الأمر "الثالث" مما يحذف لياء النسب "ياء: فعيلة" 4 بضم أوله وفتح ثانيه. بشرط ألا تكون العين مضعفة، "ك: جهينة وقريظة" بالمسألة، "تحذف تاء التأنيث أولاً، ثم تحذف الياء" 4 كما مر، "فتقول: جهني وقرطي.

وشذ قولهم في "النسب إلى "ردينة": رمح "رديني". بإثبات الياء 5 وتقول في النسب إلى "عيينة، وقويمة، عيني، وقومي"، ولا يشترط هنا صحة العين، لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً، فلا يلزم المحذور السابق.

"ولا يجوز ذلك" الحذف "في نحو: قليلة" 6 بضم القاف، "لأن العين مضعفة". وحذف لياء يؤدي إلى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين في الآخر. وزيادة التغير مع اللبس لو أدم.

الأمر "الرابع" مما يحذف لياء النسب "واو: فعولة" بفتح الفاء بشرط صحة العين، وعدم تضعيفها "ك: شنوءة" حي من اليمن. "تحذف تاء التأنيث" أولاً، "ثم تحذف الواو" ثانياً، لأنهم لما حذفوا تاء التأنيث، وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفاً معتلاً زائداً لغير معنى، "ثم تقلب الضمة فتحة فتقول: شئني" 7 وأما قولهم: "شنوي" فعلى لغة من قال: أزد شنوة بتشديد الواو، قاله ابن السكيت⁸.

1 شرح ابن الناظم ص 568، والكتاب 3 / 339.

2 شرح الشافية 1 / 154.

3 شرح ابن الناظم ص 568، وشرح المرادي 5 / 137، والكتاب 3 / 339.

4 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

5 شرح ابن الناظم ص 568، وشرح المرادي 5 / 135.

6 في شرح ابن الناظم ص 568: "إنما ينسب إليه على لفظة، فيقال: قليلي".

7 شرح ابن الناظم ص 568، والكتاب 3 / 339.

8 إصلاح المنطق ص 146.

وما ذكرناه في "فَعِيلَة وفُعَيْلة" من وجوب حذف الياء فيهما، وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافاً.

وأما "فعولة": فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضممة معاً، واجتلاب فتحة مكان الضمة¹. وذهب الأخفش والجرمي، والمبرد إلى وجوب بقائهما معاً²، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط، وبقاء الضمة بحالها. "ولا يجوز ذلك" الحذف "في: قَوْلَة" بفتح القاف "لاعتلال العين" كما مر في "طويلة". "ولا" يجوز ذلك "في نحو: "ملولة" لأجل التضعيف" في العين وحذف الواو يؤدي إلى التقاء مثلين، والإدغام ممتنع، لأن "فعل"، بفتحيتين واجب الفك كـ"طلل" فيثقل اللفظ به.

الأمر "الخامس" مما يحذف لياء النسب "ياء: فعيل" 3 بفتح أوله، وكسر ثانيه "المعتل اللام" ياء كانت أو واوًا "نحو: غني، وعلي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة" كما تقدم "ثم تقلب الياء الثانية ألفاً" لتحركها وانفتاح ما قبلها. "ثم تقلب الألف واوا" كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين. "فتقول: غنوي، وعلوي". الأمر "السادس" مما يحذف لياء النسب "ياء: فعيل"؛ بضم أوله وفتح ثانيه "المعتل اللام نحو: "قصي" تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفاً" لتحركها وانفتاح ما قبلها، "ثم تقلب الألف واوا" لما مر، "فتقول: قصوي".

وهذان النوعان، وهما "فَعِيل، وفُعَيْل" المعتلا اللام "مفهومان مما تقدم" في "فَعِيلَة وفُعَيْلة"، ولكنهما إنما ذكرا هناك استطراداً، وهذا "الموضع" موضعها، فإن كان: فعيل بفتح الفاء "و: فُعَيْل" بضمها "صحيح اللام" لم يحذف منهما شيء. وذلك نحو قولهم في "عَقِيل، وعُقَيْل: عَقَيْلي، وعُقَيْلي"، "وشذ قولهم في: ثَقِيف، وقَرِيش" وهذيل: "ثَقْفِي، وقَرَشِي"، وهذلي⁴.

1 انظر الكتاب 3/ 339، وفي شرح ابن الناظم ص568: "وفعولة في هذا الباب ملحقة بفعيلة".

2 انظر شرح المفصل 5/ 146، والارتشاف 1/ 283.

3 انظر شرح ابن الناظم ص569، وشرح المفصل 5/ 148، والكتاب 3/ 344.

4 شرح ابن الناظم ص569، والارتشاف 1/ 284.

فصل:

"حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية¹ فهي إما للتأنيث، أو منقلبة عن حرف أصلي، أو عن حرف الإلحاق.

"فإن كانت للتأنيث² قلبت واوًا ك: صحراوي"، لكون همزة أثقل من الواو، ولم تقلب ياء لئلا تجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة.

وشذن "صنعاني" في النسب إلى "صنعاء اليمن"، و"بهراني" في النسب إلى "بهاء" اسم قبيلة من "قضاة" فأبدلوا من همزة النون، لأن الألف والنون يشابهان ألفي التأنيث ومن العرب من يقول: "صنعاوي"، و"بهرآوي" على القياس³.

"أو" كانت "أصلاً سلمت" من القلب غالباً لقوتها بأصالتها "نحو: قرآني" في "قراء" وهو الرجل الناسك⁴، ومنهم من يقلبها واوًا استثقلاً، والأجود التصحيح⁵، قاله في التسهيل⁶.

"أو" كانت بدلاً من حرف زائد "للإلحاق" نحو: "علباء"، "أو" كانت "بدلاً من أصل" نحو: "كساء" أصله، "كساو" قلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً إثر ألف زائدة، "فالوجهان" السلامة والقلب فيهما، "فتقول: "كسائي" بالتصحيح، "وكساوي" بالقلب واوًا رجوعاً إلى الأصل⁷، "وعلباوي" بالقلب واوًا تشبيهاً بألف التأنيث. "وعلبائي" بالتصحيح تشبيهاً بالأصلية.

والعلباء عصب العنق، والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بـ"قرطاس"، ولا يخفى ما في الأمثلة من النشر على خلاف الترتيب.

1 شرح ابن الناظم ص 569.

2 في شرح ابن الناظم ص 569: "فإن كانت زائدة للتأنيث". انظر شرح المرادي 5/ 139.

3 شرح المفصل 6/ 11.

4 شرح ابن الناظم ص 569، وشرح المرادي 5/ 139.

5 في "ب": "الفصيح".

6 التسهيل ص 361.

7 شرح ابن الناظم ص 569، وشرح المرادي 5/ 139.

فصل:

"ينسب إلى صدر العلم المركب"، ويحذف العجز لاستثقال النسبة إلى كلمتين معاً، فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث "إن كان التركيب إسنادياً، ك: تأبطي، وبرقي، في" النسبة إلى "تأبط شراً، وبرق نحره، أو مزجياً" سواء أكان صدره صحيحاً أم معتلاً. "ك: بعلي، ومعدي، أو معدوي1 في" النسب إلى "بعليك ومعدي كرب". وإنما خير في الباء بين إبقائها على حالها وقلبها واوًا، لأنك إذا حذفت الجزء الثاني صار الكلام منقوصاً، وباء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوًا نحو: "قاضي، وقاضوي"، والأرجح التصحيح كما تقدم، وفي النسب إلى المزجي خمسة أوجه: أحدها: ما ذكره الموضح تبعاً للنظم من الاختصار في النسب على الصدر، وهو مقيس اتفاقاً.

الثاني: أن ينسب إلى عجزه فتقول: "بكي، وكري"، واختاره الجرمي2.

الثالث: أن ينسب إليهما معاً، مزالا تركيبهما3 فتقول: "بعلي بكي، ومعدي كري"، واختاره أبو حاتم وآخرون، وأنشد عليه السيرافي. [من الطوايل].

-921

تزوجتها رامية هرمزية ... بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق
فنسبها إلى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان.

1 شرح ابن الناظم ص569.

2 شرح المرادي 5/ 140، والارتشاف 1/ 279.

3 شرح المرادي 5/ 141.

921- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني 3/ 736، وشرح شافية ابن الحاجب 2/

72، وشرح شواهد الشافية ص115، والمقرب 2/ 58، والمذكر والمؤنث للسجستاني

ص51، والمذكر والمؤنث للأنباري ص648، وشرح المرادي 5/ 141.

(599/2)

الرابع: أن ينسب إلى جميع المركب1 فتقول: "بعليكي، ومعدي كري".

الخامس: أن ينبني من جزأي المركب اسماً على "فعلل"، وينسب إليه، قالوا في النسب

إلى: "حضر موت: حضرمي"2. "أو إضافياً ك: امرئي" بكسر الراء تبعاً لكسرة الهمزة،

"ومرئي" بحذف الهمزة الأولى، وفتح الميم والراء "في" النسب إلى "امرئ القيس"3. قيل: و"امرئي" شاذ عند سيبويه4، والمطرّد عنده "مرئي" بحذف الهمزة وفتح الميم والراء، كذا تكلمت به العرب، قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس: [من الوافر]

922-

إذا المرئي شبت له بنات ... عقدن برأسه إبة وعارا
واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي، فإنه ينسب إلى "مرقسي"5.
"إلا أن كان" المركب الإضافي "كنية، ك: أبي بكر، وأم كلثوم، أو كان معرّفاً صدره بعجزه5 ك: ابن عمر، وابن الزبير، فإنك" تحذف صدره، "وتنسب إلى عجزه"، لأنه المقصود بمدلوله، "فتقول: بكري، وكلثومي، وعمرى"، وزيري.
"وربما ألحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في" النسب إلى "عبد الأشهل: أشهلي، و" في النسب إلى: "عبد مناف: منافي" فحذفوا صدرهما، ونسبوا إلى عجزهما5، إذ لو عكسوا، وحذفوا العجز، ونسبوا إلى صدرهما، وقالوا: "عبدمي" لالتبس بالنسب إلى "عبد" غير مضاف، والأشهل: صفة لرجل، و"مناف" اسم لصنم.
والحاصل أن المركب الإضافي ينسب إلى عجزه في ثلاثة مواضع: أحدها: ما كان كنية. الثاني: ما تعرف صدره بعجزه. الثالث: ما يخاف اللبس من حذف عجزه. وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر.
وشذ بناء "فعلل" من جزأي المضاف إليه، والحفوظ من ذلك: "يتملي، وعبدري، ومرقسي، وعبقسي، وعبشمي"، وفي النسب إلى: "تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس بن حجر الكندي، وعبد القيس، وعبد شمس".

1 شرح المرادي 5/ 141.

2 شرح ابن الناظم ص569.

3 شرح ابن الناظم ص569، وشرح المرادي 5/ 142.

4 الكتاب 3/ 376.

922- البيت الذي الرمة في ديوانه 2/ 139، وأساس البلاغة "وأب"، وتاج العروس

1/ 432 "مرأ"، 4/ 327 "وأب"، وكتاب العين 8/ 420، ولسان العرب 1/ 157

"مرأ"، 1/ 791 "وأب".

5 الارتشاف 1/ 287 وفي تاج العروس 16/ 420: أن نسبة مرقسي هي لامرئ

القيس بن حجر غلط والصواب: امرؤ القيس بن الحارث بن معاوية كما حققه بن

الجواني في المقدمة.

فصل:

إذا نسبت إلى ما حذفت عينه، وصحت لامه رددتها وجوباً في مسألة واحدة، نحو: "رب" بتخفيف الباء¹، وأصلها التشديد، فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به، فإذا نسبت إليه قلت: "ري"، برد العين ساكنة، ولا تحرك لثقل² الفك إجماعاً، وإذا نسبت إلى ما حذفت لامه رددتها وجوباً في مسألتين:

أحدهما: أن تكون العين معتلة ك: شاة، أصلها، شوهة، بسكون الواو ك: صحيفة، ثم لما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها. فانقلبت ألفاً. وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التاء "بدليل قولهم" في تكسيرها: "شياه" بالهاء. وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها، فإذا نسبت إلى "شاة" رددت لامها اتفاقاً. ثم اختلف في عينها، هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفاً، أو ترد إلى سكونها الأصلي، فتسلم من القلب ألفاً؟ ذهب سيبويه³ إلى الأول، وأبو الحسن الأخفش⁴ إلى الثاني، "فتقول: شاهي" على مذهب سيبويه، لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي، بل يبقى⁵ العين مفتوحة، فتقلبها⁶ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. "وأبو الحسن يقول: شوهي" بسكون الواو، ولا يقلبها ألفاً، لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي "فيمتنع القلب.

1 في "ب": "الهاء".

2 في "أ": "لنقل".

3 الكتاب 3/ 367.

4 الارتشاف 1/ 286.

5 في "ب": "تبقى".

6 في "ب": "فتنقلب".

والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع، قالوا: في النسب إلى "غد: غدوي"، وحكي عن أبي الحسن أنه رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب سيبويه¹.

المسألة "الثانية" مما يجب رد لامة "أن تكون اللام قد ردت في تثنية ك: أب، وأبوان، أو في جمع تصحيح" لمؤنث "ك: سنة، وسنوات" في لغة² غير أهل الحجاز، "أو سنهات" في لغة أهل الحجاز، "فتقول" في النسب إلى "أب، وسنة": "أبوي، وسنوي، أو سنهي"، برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالألف والتاء³. لأن النسب أقوى على الرد، لأنه أحمل للتغيير، فلذلك وجب فيه⁴ رد ما وجب رده في غيره، وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره إظهاراً لمزيتة في الرد، "فتقول في" النسب إلى "ذو، وذات: ذووي" باتفاق سيبويه وأبي الحسن⁵، لأن "ذو" عندهما "فعل" بالتحريك، ولامها ياء لأن "طويت" أكثر من قوة.

وذهب الخليل إلى أنهما "فعل" بالسكون، نظراً إلى أن الأصل السكون وإلى أن لامها واو، وأنه من باب قوة، وعلى القولين، ألقاً، وقلبت الألف واوًا في النسب و"ذات" هي "ذو" بزيادة التاء.

وإنما قيل في النسب إليهما: "ذووي" "لأمرين: اعتلال العين ورد اللام في تثنية: ذات، نحو: {ذَوَاتَا أَفْنَانٍ} [الرحمن: 48] بالواو على الأصل وقالوا: "ذاتا" على اللفظ، وهو⁶ القياس. كقولهم: "ذاتا جمال"، لا غير، والألف الأولى من "ذاتا" غير⁷ منقلبة عن واو، والألف الثانية علامة رفع وتثنية، والتاء للتأنيث كما في "مسلمتان" وإنما صحت العين⁸ حال التكميل⁹، وأعلت حال النقص، لنلا يجتمع إعلان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص.

1 شرح المرادي 5 / 145.

2 في "ب": "غير لغة".

3 في "ب": "والهاء".

4 بعده في "ب": "ردها وجب".

5 الكتاب 3 / 366، 367.

6 في "ط": "القولين" مكان "اللفظ، وهو".

7 في حاشية يس 2 / 333: "الذي في النسخ الصحيحة: "عين منقلبة عن واو" يعني أن الألف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو".

8 في حاشية 2 / 333: "أي لم تقلب ألفاً كما قلبت في ذات".

9 في حاشية يس 2 / 333، "معنى قوله: حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها".

"وتقول في" النسب إلى "أخت: أخوي، كما تقول في" النسب إلى "أخ: أخوي،
 "وتقول في" النسب إلى "بنت: بنوي، كما تقول في" النسب إلى "ابن: بنوي1، إذا
 رددت محذوفه لقولهم" في الجمع بالألف والتاء: "أخوات، وبنات، بحذف التاء والرد إلى
 صيغة المذكر الأصلية".

وتقدم أن ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب، "وسره"، أي: وحكمة رد صيغة
 المؤنث إلى صيغة المذكر "أن الصيغة" أي صيغة "أخت، وبنت" "كلها للتأنيث"، وأن
 التاء وإن كانت بدلا من واو محذوفة فهي للإلحاق بـ"قفل، وجذع"، إلحاقاً للثنائي
 بالثلاثي، "فوجب ردها" أي رد صيغة "أخت، وبنت" "إلى صيغة المذكر"، فوجب
 حذف التاء منهما "كما وجب حذف التاء في" النسب إلى "مكة، وبصرة" نحو: "مكي
 وبصري، و" في الجمع بالألف والتاء نحو: "مسلمات" لثلاث تقع تاء التأنيث حشواً. هذا
 قول سيبويه. والخليل، أجروا التاء وإن كانت للإلحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها
 بالمؤنث، وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالألف والتاء.

"ويونس" يوافق على حذف التاء في الجمع، فيجريها مجرى تاء التأنيث ويحذفها،
 ويخالف النسب فلا يحذف التاء، ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق
 به، ويبقي أولهما على حركته، "ويقول فيهما: أختي، وبنتي2، محتجاً، بأن التاء لغير
 التأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح". وتاء التأنيث إن كان ما قبلها صحيحاً يجب فتحه
 نحو: "قصعة، وصنيعة".

ولا يسكن إلا إذا كان معتلاً نحو: قناة وفتاة. "ولأنها لا تبدل في الوقف هاء" وتاء
 التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو: "رحمه، ونعمه"، "وذلك" المذكور من كونها ليست
 للتأنيث "مسلم، ولكنهم عاملوا3 صيغتها" مع تاء الإلحاق "معاملة" غيرهما مع "تاء
 التأنيث، بدليل مسألة الجمع" بالألف والتاء، وذلك لأنهم ردوا المحذوف من المفرد،
 وحذفوا التاء التي فيه، ثم جمعوه بألف وتاء مزيدين، وقالوا: "أخوات، وبنات ولو جمعوه
 على لفظ المفرد من غير ولا حذف لقالوا: "أختات، وبنات".

1 في شرح ابن النظم ص570: "هذا مذهب سيبويه والخليل، وأما يونس فيقول:

أختي وبنتي". وانظر الكتاب 3/ 360-361.

2 شرح ابن الناطم ص 570، والكتاب 3 / 361.

3 في "ب": "جعلوا".

(603/2)

وألزمه الخليل أن ينسب إلى "هنت، ومنت" بإثبات التاء مع أنه وغيره مجمعون على أنه إنما يقال في ذلك بحذف التاء.

ويجاء عن مسألة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب، لأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب. إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر. وعن مسألة "هنت، ومنت" بأن التاء فيها ليست كالتاء في "أخت، وبت" لأن التاء في "هنت" في الوصل خاصة، وتبدل هاء في الوقف، فليست بلازمة، وفي "منت" في الوقف خاصة، وتذهب في الوصل بخلاف تاء "أخت، وبت" فإنهما يثبتان وصلاً ووقفاً على صورتها.

وفي المسألة مذهب ثالث للأخفش، وهو حذف التاء ورد المحذوف، وإبقاء الاسم على وزنه فتقول¹: أخوي وبنوي؛ بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من "ابنة" اتفاقاً، فيقال: "ابني" أو "بنوي" كما يأتي في "ابن". "ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك"، وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع "نحو: يد، ودم" مما لامه معتلة محذوفة، ولم يعوض منها شيء، "وشفة" مما لامه صحيحة محذوفة، وعوض منها تاء التأنيث.

"تقول: يدوي" برد المحذوف، وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات: "أو يدي" بغير رد للمحذوف، "ودموي" بالرد، والقلب، "أو دمي" بغير رد، "وشفي" بغير رد، "أو: شفهي" بحذف التاء، ورد الهاء المحذوفة، وما ذكره في "شفي، وشفهي" بالرد وعدمه، "قاله الجوهري²، وغيره.

وقول ابن الخباز: إنه لم يسمع إلا "شفهي" بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الأمرين "إن سلمناه، فإن المسألة" التي نحن فيها، وهي جواز رد اللام وتركه "قياسية، لا سماعية"، حتى يقتصر على المسموع منها.

"ومن قال" في: شفة "إن لامها واو؛ فإنه يقول إذا رد" اللام: "شفوي" بالواو، و"الصواب ما قدمناه" من أنه يقال: "شفهي" بالهاء، لأن لامها هاء³ "بدليل" رجوعها في قولك: "شافهت، والشفاه" بالهاء، لأن إسناد الفعل إلى التاء، والتكسير يردان

الأشياء إلى أصولها.

1 الارتشاف 1/ 288.

2 الصحاح "شفه".

3 الكتاب 3/ 357-358.

(604/2)

وأصل "يد، ودم، وشفة، فَعَلَ" بسكون العين، أما "يد" فلا خلاف فيها، وأما "دم" فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش¹. وذهب المبرد إلى أنه "فَعَلَ" بفتح العين، وضعفه الجاربردي². وأما "شفة" فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء. وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه. "وتقول في: ابن، واسم" مما حذف لامه، وعوض منه همزة الوصل: "ابني" واسمي" بعدم رد اللام، "فإن رددت اللام" حذفت الهمزة. "وقلت: بنوي، وسموي، بإسقاط الهمزة"، ولا تقول: "ابنوي، واسموي" بالهمزة ورد اللام "لئلا يجمع بين العوض" وهو الهمزة، "والمعوض منه" وهو الواو، ويأتي الخلاف في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه، فسيبويه يقول³: "سموي" بكسر السين وضمها وفتح الميم، والأخفش يسكن الميم، ويقولان: بنوي⁴، بالفتح لا غير. وتقول في "ابنم" بزيادة الميم: "بنمي، وابني، وبنوي"، ولا تقول: ابنموي؛ لما ذكر وعلى الأول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الإعراب.

"وإذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه، أو عينه رددتها" أي الفاء والعين "وجوباً في مسألة واحدة، وهي أن تكون اللام معتلة، ك: "يرى" علماً" وأصل "يرى": "يرأى" نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة، وهي عينه، "وك: شية"، وهو كل لون يخالف معظم اللون، وأصلها: "وشية" بكسر الواو، نقلت الكسرة إلى الشين، ثم حذفت الواو، وهي فاؤها، وعوض منها تاء التأنيث.

"فتقول في" النسب إلى "يرى" علماً: "يرئي: بفتحتين" على الياء والراء "فكسرة" قبل الياء، وبرد العين: وهي الهمزة "على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد" للمحذوف، "وذلك لأنه يصير" بعد الرد "يرأي" بفتح الياء والراء والهمزة "بوزن: جمري" بالجيم والزاي "فيجب حينئذ حذف الألف" لأنها رابعة متحرك ثاني كلمتها، "وقياس قول أبي

الحسن: يرئي " يسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الألف. "أو: يرأوي" بقلب الألف
واوًا، "كما تقول" في النسب إلى: ملهى "ملهى"

1 المقتضب 1/ 231، وفي شرح المفصل 5/ 84، أنه مذهب الأخفش أيضًا.

2 شرح الشافية 1/ 170.

3 الكتاب 3/ 361.

4 نسبة إلى "أبناء فارس" انظر الكتاب 3/ 361، والارتشاف 1/ 287، ولسان
العرب "بنى".

(605/2)

بحذف الألف، "وملهوي" بقلبها واوًا، لأنه إذا رد الحذوف يرد الساكن إلى أصله، فإذا
رد الحذوف، وهو الهمزة رجعت الفاء إلى سكونها الأصلي، فتصير "يرأى" بوزن
"جرحى"، والمقصود إذا كانت ألفه رابعة، ثاني ما هي فيه ساكن كـ"حبلى" يجوز في ألفه
وجهان: حذفها وقلبها واوًا.

"وتقول في" النسب إلى "شبة: على قول سيبويه"1 في إبقاء الحركة بعد رد الحذوف:
"وشوي" بكسر الواوين، وفتح الشين "وذلك لأنك لما رددت الواو" الأولى الحذوفة،
وحذفت التاء "صار" اللوشي" بكسرتين" متجاوزتين، كسرة الواو وكسرة الشين "ك:
إبل" بكسر الهمزة والباء، "فقلبت" الكسرة "الثانية فتحة" كراهية لتوالي الكسرتين
والياءين، "كما تفعل في: إبل" إذا نسبت إليه، "فانقلبت الياء ألفًا" لتحركها وانفتاح ما
قبلها، "ثم" انقلبت "الألف واوًا"، لأن الألف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوًا.
"و" تقول "على" قول "أبي الحسن: وشي"2 بكسر الواو والياء الأولى وسكون الشين
بينهما، لأنه يرد العين إلى سكونها الأصلي.

وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفًا، إذ لا مقتضى له، "ويمتنع الرد في
غير ذلك" المذكور من الوجوب3، "تقول في" النسب إلى "سه" بفتح السين المهملة
وبالهاء، وهو الدبر مما حذفت عينه. "وعدة" بكسر العين مصدر "وعد" مما حذفت
فاؤه. "وأصله: سته، ووعد" بكسر الواو، فحذف4 من الأول عينه، وهي التاء، ومن
الثاني فاؤه. وهي الواو، وعوض منها تاء التأنيث "بدليل" رجوعه إلى الأصل في "أستاه"
جمع "سه"، "والوعد" بفتح الواو بغير تاء: "سهي" بلا رد، "لا ستهي" برد العين

"وعدي" بلا رد، "لا وعدي" برد الفاء "لأن لامهما صحيحة".
وإنما لم يرد المحذوف منهما فرقاً بين النسبة إلى ما حذف 4 منه اللام، وما حذفت منه العين والفاء. ولم يعكس، لأن اللام محل التغيير، فهو أولى بالرد، وجاء "عدوي" في النسبة إلى "عدة" وليس هذا ردّاً للفاء المحذوفة، والأوجب 5 أن يقال: "وعدي"، بل هو كالعوض عن المحذوف.

1 الكتاب 3/ 369، 370.

2 شرح ابن الناظم ص 571 والارتشاف 1/ 285.

3 في حاشية يس 2/ 325: "قوله: من الوجوب، لو أبدله بقوله: مما كانت لامه معتلة".

4 في "ب": "فحذفت".

5 في "ط": "والا لوجوب".

(606/2)

"وإذا سميت بشائبي الوضع" حال كونه "معتل الثاني ضعفته"، أي الثاني "قبل النسب"، فردت عليه من جنسه مثله، "فتقول في "لو" و"كي" علمين: "لَو" و"كَي" بالتشديد فيهما 1" وذلك أنك زدت على الواو واوًا، وعلى الياء ياء، ثم أدغمت إحداهما في الأخرى. "وتقول في "لا" علمًا "لاء" بالمد"، وذلك أنك زدت على الألف ألفًا أخرى، فاجتمع ألفان، فأبدلت الثانية همزة هربًا من تجاوز ساكنين، وقيل: زیدت الهمزة من أول الأمر.

"فإذا نسبت إليهن قلت: لويّ" بتشديد الواو. "وكيوي" لما تقرر أن حرف العلة المشدد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها، وتفتح كما في "نمر"، وتقلب الثانية واوًا لنلا تجتمع الياءات، وإن كان واوا بقيت، إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع، "ولائي، أو لاوي" لما تقرر أن الهمزة إذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوًا 2 هذا إذا قلنا: زدنا على الألف ألفًا، ثم أبدلناها همزة.

وأما من قال، زدنا همزة من أول الأمر، فإنه يقول: "لائي" لا غير، ولا يجوز "لاوي" إلا على قول بعضهم، "قراوي" قاله ابن الحبار 3. "كما يقول في النسب إلى: الدو" بفتح

البدال المهملة وتشديد الواو، وهو البادية، "والحي" بفتح الحاء المهملة، وتشديد الباء وهو القبيلة، "والكساء" بالمد، "دوي" بتشديد الواو، "وحيوي" بفتح الياء "وكسائي" بالتصحيح. "وكساوي" بقلب الهمزة واوًا، ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب 4.

وحاصل الفصل أن المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع: محذوف الفاء، ومحذوف العين، ومحذوف اللام، والأولان نوعان: ما يجب فيه الرد. وما يمتنع.

1 في شرح ابن الناطم ص 570، "إذا كان؛ ثالثه؛ حرفًا معتلا وجب تضعيفه، فيقال في لو: لويّ، أصله لووي"، وانظر الكتاب 2 / 148.

2 الكتاب 2 / 148.

3 حاشية الصبان 4 / 197.

4 اللف والنشر: أن يذكر الناطم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى، ثم يقابلها بأشياء يعددها من غير الأضداد تتمم معناها؛ إما بالجمل، وإما بالألفاظ المفردة، كقول ابن حيوس:

فَعَلْ المدام ولوئها ومذاقها ... في مقليته ووجنتيه وريقه
انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلبي، ص 76.

(607/2)

فالأول: ما لأمه معتلة نحو: "شبة، ويرى" علمًا.

والثاني: ما لأمه صحيحة نحو: "عدة، وسه".

والثالث: نوعان: واجب الرد، وجائزه.

والأول ثلاثة أنواع: ما ترجع لأمه في التثنية ك: "أب، وأخ" وما ترجع في الجمع بالألف

والتاء ك: "أخت، وبنت، وسنة"، وما عينه معتلة نحو: "شاة، وذو".

والثاني: ما عدا ذلك نحو: "يد، ودم، وشفة" والنسبة إلى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك.

(608/2)

فصل:

"وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها أن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع" له مفرد من لفظه. أو لا. فالأول: كـ"صحبي، وركبي"، والثاني: "كـ: قومي ورهطي"، ولا يرد إلى مفرده في اللفظ، فلا يقال: "صاحبي، وركبي"، ولا إلى مفرده في المعنى، فلا يقال: "رجلي"، لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد.

"أو" بكونها "اسم جنس كـ: شجري"، لا يقال: يحتمل أن يكون منسوباً إلى مفرده وهو "شجرة" وحذفت التاء كما في "مكي"، لأننا نقول: ليس الأمر كذلك، وإنما هو منسوب إلى الجماعة¹ بدليل قولهم في النسب إلى "الشعر"2: "شعيري" بإثبات الياء بعد العين، ولو كان منسوباً إلى "الشعيرة" لقليل: "شعري" بحذف الياء المثناة تحت، لأن "شعيرة فعلية"، وقياس "فعلية: فعلي" كـ: "فرضي" في "فريضة"، قاله خطاب المادري في الترشيح.

"أو" بكونها "جمع تكسير" حال كونه "لا واحد له" من لفظه "كـ: أبابيلي" و"عبابيدي"، والعباديد: الفرق من الناس الداهيون في كل وجه، أوله واحد، ولكنه شاذ كـ: "محاسني" جمع "حسن": حكاه أبو زيد³، نزلوا الشاذ منزلة المعلوم.

"أو" حال كونه "جارياً مجرى العلم"، لاختصاصه بطائفة بأعيانهم، "كـ: أنصاري" نسبة إلى "الأنصار"، لأنه غلب على قوم بأعيانهم، حتى التحق بالأعلام، و"الأصولي" نسبة إلى "الأصول"، لأنه غلب على علم خاص، حتى صار كالعلم عليه.

"وأما نحو: "كلاب، وأثمار": علمين لقبيلتين، و"ضباب، ومدائن، ومعاقر" أعلاماً "فليس مما نحن فيه لأنه واحد" بالشخص، وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية، "فالنسب إليه على لفظه من غير شبهة" ولا تردد، فيقال: "كلاي وأثماري، وضبابي، ومدائني، ومعاقرني".

1 في "ب": "الجمع.

2 في "ب": "الشعر".

3 الارتشاف 1/ 289.

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس، قاله في التسهيل¹. ومثله
بـ"الفراheid" بالفاء والراء والبدال المهملتين، علمًا على بطن من الأزد، وإليه ينسب
الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقالوا: "الفراهيدي" على لفظ الجمع، و"الفرهودي" نسبةً
إلى واحده لأمن اللبس، إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود، وفيه نظر. قال في
الصحاح²: الفرهد بالضم: الغليظ، والفرهود حي من نجد، وهو بطن من الأزد انتهى.
فاللبس حاصل إذا قيل: "فرهودي" فإنه يوهم أنه منسوب إلى "الفرهود" إذا قيل: إنه
أبو بطن.

"وفي غير ذلك" المذكور من اسم الجمع، والجنس، والجمع الذي لا واحد له، والجاري
مجرى العلم "يرد" الجمع "المكسر إلى مفردة، ثم ينسب إليه"³، ولم ينسب إلى الجمع
على حاله ليحصل الفرق بين النسب إليه على حاله، والنسب إليه مسمى به، هذا
تعليل سيويوه⁴، وعلمه غيره بأن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أنه بينه
وبين ذلك الجنس ملائمة.

وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جميعًا، وبينه مسمى به،
"فتقول في النسب إلى: فرائض" جمع فريضة، "وقبائل" جمع قبيلة، "وحمر" بالسكون
جمع "أحمر" أو "حمراء"، "فرضي، وقبلي؛ بفتح أولهما وثانيهما"، وذلك لأنك رددتهما
إلى "فريضة، وقبيلة، ونسبت إليهما فحذفت الياء المثناة تحت، وتاء التأنيث، وقلبت
الكسرة فتحة كما في "نمر"، "و: أحمر، و: حمراوي"، وذلك لأن حمراء" إما جمع
"أحمر" أو جمع "حمراء"، فإن كان جمع "أحمر" رددته إليه وقلت: "أحمر"، وإن كان جمع
"حمراء" رددته إليها وقلت: "حمراوي" لأن الهمزة فيه للتأنيث، وهمز التأنيث يجب قلبه
واوًا في النسب، وإنما قال: يرد المكسر إلى مفردة، ولم يقل: يرد الجمع إلى مفردة لأن
جمع التصحيح لا يرد إلى مفردة وإنما تحذف منه علامة الجمع، ويظهر أثر ذلك في نحو:
"تمرات وتمار" فإن نسبت إلى "تمرات" قلت، "تمري" بفتح الميم، وإن نسبت إلى "تمار"
قلت: "تمري" بالسكون.

1 التسهيل ص 265.

2 الصحاح "فرهد".

3 شرح المفصل 6 / 9.

4 الكتاب 3 / 38، 78.

فصل:

"وقد يستغنى عن ياءى النسب بصوغ المنسوب إليه على: فعال" بفتح أوله وتشديد ثانيه، "وذلك غالب في الحرف" 1 جمع حرفة، "ك: بزاز" بزايين معجمتين لبيع البز، "ونجار" بالنون والجيم لمن حرفته النجارة، "وعواج" لبيع العاج "وعطار" لبيع العطر، ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله: "وشذ قوله" وهو امرؤ القيس الكندي: [من الطويل].

923-

وليس بذي رمح فيطعني به ... وليس بذي سيف وليس بنبال
"أي: بذي نبل"، بدليل ما قبله، فاستعمال "فعال" في غير الحرف بمعنى ذي كذا،
"وحمل عليه قوم من المحققين" 2، كما قال ابن مالك: " {وَمَا رُبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ} "
[فصلت: 46] أي: بذي ظلم 3.
والذي حملهم على ذلك أن النفي منصب على المبالغة، فيثبت أصل الفعل، والله تعالى منزّه عن ذلك.

1 شرح ابن الناظم ص 571، وشرح ابن عقيل 2 / 506، وشرح المرادي 5 / 151،
وشرح الكافية الشافية 4 / 1962.

923- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص 33، وشرح ابن الناظم ص 571، وشرح
أبيات سيبويه 3 / 221، وشرح شواهد المغني 1 / 341، وشرح المرادي 5 / 152،
وشرح المفصل 6 / 14، والكتاب 2 / 383، ولسان العرب 11 / 642 "نبل"،
والمقاصد النحوية 4 / 540، وتاج العروس "نبل"، وبلا نسبة في أساس البلاغة "نبل"
وأوضح المسالك 4 / 399، وشرح الأشموني 3 / 745، وشرح الكافية الشافية 4 /
1962، ومغني اللبيب 1 / 111، والمقتضب 3 / 162.

2 شرح ابن الناظم ص 571، وشرح ابن عقيل 2 / 506، وشرح الكافية الشافية 4 /
1963، وشرح الأشموني 3 / 745.

3 شرح الكافية الشافية 4 / 1963.

وأمثلة "فعال" كثيرة، ومع كثرتها فقال سيبويه¹، غير مقيسة، فلا يقال لصاحب الدقيق. "دقاق"، ولا لصاحب الفاكهة "فكاه"، ولا لصاحب البر، بالراء المهملة: "برار" ولا لصاحب الشعير: "شعار" انتهى².
والمراد يقيس هذا³.

"أو" بصوغ المنسوب إليه "على: فاعل، أو على: فَعِلَ" 4 بفتح أوله، وكسر ثانيه "بمعنى ذي كذا.

فلأول، ك: تامر"، أي: ذي تمر، "ولابن"، أي: ذي لبن، "وطاعم"، أي: ذي طعام، "وكاسي"، أي: ذي كساء.

"والثاني، ك: طَعِمَ"، أي: ذي طعام "ولَبن"، أي: ذي لبن، "وَهَر"، أي: ذي همار، "قال" الراجز: [من الرجز]

924-

لست بليلي ولكني نهر ... لا أدج الليل ولكن أبتكر
أنشده سيبويه في كتابه⁵، أي: ولكني نهر، أي: عامل بالنهار.

1 الكتاب 3/ 381، وانظر شرح المفصل 6/ 15.

2 في شرح المفصل 6/ 15: "وقد قيل دقاق، ومثل ذلك الكسائي نسب على قياس النسب، والفراء على قياس البنزاز والعتار".

3 المقتضب 3/ 161.

4 شرح ابن النظم ص 571، وشرح ابن عقيل 2/ 506، وشرح الكافية الشافية 4/ 1962-1963، وشرح المفصل 6/ 15.

924- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 341، وشرح ابن النظم ص 572، وشرح الأشموني 3/ 745، وشرح ابن عقيل 2/ 506، وشرح عمدة الحافظ ص 900، وشرح الكافية الشافية 4/ 1963، وشرح المرادي 5/ 154، والكتاب 3/ 384، ولسان العرب 5/ 238 "نهر" 11/ 608، "ليل" والمقاصد النحوية 4/ 541، والمقرب 2/ 55، ونوادر أبي زيد ص 249، وأساس البلاغة "خني" و"نهر"، وتهذيب اللغة 15/ 443، وكتاب العين 4/ 44.

5 الكتاب 3/ 384.

فصل:

وما خرج" في النسب "عما قررناه في هذا الباب فشاذ"1، وذلك تسعة أقسام:
أحدها: بالتحريف فقط، "كقولهم: أموي؛ بالفتح" في الهمزة؛ نسبة إلى "أمية" بضم
الهمزة، "وبصري؛ بالكسر" في الباء؛ نسبة إلى "البصرة" بفتح الباء، "ودهري للشيخ
الكبير، بالضم" في الدال نسبة إلى "الدهر" بفتح الدال.
"و" الثاني: بالزيادة فقط، كقولهم: "مروزي، بزيادة الزاي" نسبة إلى "مرو"، "ورباني،
وفوقاني، وسفلاي، وتحتاني"، نسبة إلى: "الرب، وفوق وأسفل، وتحت" قاله طاهر بن
أحمد القزويني.

"و" الثالث: بالنقص فقط، كقولهم: "بدوي، بحذف الألف" نسبة إلى: "البادية"
و"خراسي" بحذف الألف والنون نسبة إلى "خراسان"، و"جلولي" بحذف الألف نسبة
إلى: "جلولاء" بالجيم والمد قرية بناحية فارس، "وحروري، بحذف الألف والهمزة" نسبة
إلى "حروراء" بمهملات والمد، قرية بظاهر الكوفة ينسب إليها الخوارج الحرورية.
والرابع: بالحذف، والتحريف نحو: "عالية وعلوي، وشتاء، وشتوي، وخريف وخرفي"
بفتح فسكون، "وخرفي"، بفتحتين.
والخامس: بالزيادة والتحريف نحو: "أنف، وأنافي".
والسادس: بالزيادة، والحذف نحو: "رازي" نسبة إلى "الري".
والسابق: بالقلب فقط نحو: "طائي، وصنعاني، وبهراني، وروحاني" نسبة إلى "طبي،
وصنعاء، وبهراء، وروحاء".

1 شرح الكافية الشافية 4 / 1964، وشرح ابن الناطم ص572، وشرح ابن عقيل 2 /
507، والكتاب 3 / 335-337.

(613/2)

والثامن: بالقلب والتحريف نحو: "ثوب حاري" نسبة إلى "الحيرة" بالحاء المهملة، فأما
الإنسان فـ"حيري".
والتاسع: بتوفير ما يستحق التغيير نحو: "أميي" نسبة إلى أمية، و"بحراني" بالحاء المهملة
نسبة إلى البحرين: اسم موضع.
ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة:

أحدها: الاستغناء بشيء عن شيء، ومثل له بمثالين: أموي، وبصري، فالأول كأنه منسوب إلى المكبر، وهو "أمية"، والثاني كأنه منسوب إلى "البصرة"، وهي حجارة بيض توجد في البصرة.

وثانيها: التفرقة بين نسبتين إلى لفظ واحد قصدًا إلى إزالة اللبس. ومثل له بمثالين: "دهري، ومرزوي" فالأول للفرق بينه وبين "الدهر" بفتح الدال، وهو القائل بالدهر من الملحدة، والثاني للفرق بينه وبين المنسوب إلى "المروة".
وثالثها: العدول من الثقل إلى الخفة، ومثله بمثال واحد هو: "بدوي".
ورابعها: تشبيه الشيء بالشيء، ومثله بمثالين: جلولي، وحروري "فحذفوا الهمزة تشبيهًا للممدود بالمقصور.

(614/2)

باب الوقف

مدخل

...

باب الوقف:

وهو قطع المنطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري بالياء المشناة التحتانية، لا الاختياري بالموحدة، ولا الإنكاري، ولا التذكيري، ولا الترغمي، ويقابله الابتداء والابتداء عمل، فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل، ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر، وهو أحد عشر نوعًا:

الأول: الإسكان المجرد.

الثاني: الروم.

الثالث: الإشمام.

الرابع: إبدال الألف.

الخامس: إبدال تاء التأنيث هاء.

السادس: زيادة الألف.

السابع: إلحاق هاء السكت.

الثامن: إثبات الواو والياء أو حذفهما.

التاسع: إبدال الهمزة.

العاشر: التضعيف.

الحادي عشر: نقل الحركة.

والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال: [من البسيط]

نقل وحذف وإسكان ويتبعها ال... تضعيف والروم والإشمام والبديل

(615/2)

أما إلحاق هاء السكت فليبيان الحركة، ثم الموقوف عليه تارة يكون منوناً وتارة يكون غير منون.

فأما "إذا وقفت على منون" غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات:

حذف التنوين مطلقاً، والوقف بالسكون مطلقاً، وهو لغة ربيعة.

وإبدال التنوين مطلقاً ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وهي لغة الأزد.

والنفصيل بين المفتوح وغيره "فأرجح اللغات" الثلاث "وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد

الضمة والكسرة"، ويسكن ما قبل التنوين "ك: هذا زيد، و: مررت بزيد" بسكون

البدال في المثالين، "وأن تبدل ألفاً بعد الفتحة إعرابية كانت" الفتحة "ك: رأيت زيداً. أو

بنائية ك: إيها" بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى: "انكف"1، "و: ويها" بفتح

الواو [وسكون الياء] 2 بمعنى "أعجب"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-881

تنويننا اثر فتح اجعل ألفا ... وقفا وتلو غير فتح احذفا3

وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفاً لأن التنوين يشبه4 الألف من حيث كان5 اللين في

الألف يقاربه الغنة في التنوين، فأبدلوه ألفاً لما بينهما من المقاربة. ولم يبدل بعد الضمة

واواً وبعد الكسرة ياء لمكان [ثقل الواو والياء في نفسيهما، وإذا اجتمعت الضمة مع

الواو، والكسرة مع الياء زاد الثقل، ولم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها] 6 على

حالتها.

وأما المؤنث بالتاء فإن تنوينه يحذف مع الضمة، كما يحذف مع غيرها، وتبدل التاء هاء،

ومن وقف بالتاء فإنه يبدل من التنوين ألفاً بعد الفتحة ويقول: "قائمتا" على إحدى

اللغتين. وإذا وقف على المقصور المنون وجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة، وفيه

- 1 في شرح شذور الذهب ص116: "ولا ثقل بمعنى اكفف، كما يقول كثير منهم".
- 2 إضافة من "ب".
- 3 ما بين المعكوفين سقط من "ب".
- 4 في "ط": "شبيه".
- 5 في "ط": "أن".
- 6 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

(616/2)

أحدها: اعتباره بالصحيح. فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، فإذا قلت: "هذا فتى، و: مررت بفتى"، ووقفت عليه، فالألف هي الأصلية نظير الدال من "زيد، وإذا قلت: "رأيت فتى" فالألف هي المبدلة من التنوين نظير الألف في "رأيت زيداً" وحذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين، هذا مذهب سيبويه¹ فيما نقل أكثرهم، قيل: ومعظم النحويين عليه.

القول الثاني: أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً، هذا مذهب أبي الحسن، والفراء، والمازني².

والقول الثالث: أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وأن التنوين حذف، فلما حذف عادت الألف، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيراfi³، ونقله ابن الباذش عن سيبويه، والخليل⁴، وفي الألف الموقوف عليها لغات⁵:

أشهرها أن تقر على صورتها.

الثانية: قلبها ياء، لأن الياء أبين من الألف، وهي لغة فزارة، وبعض قيس.

والثالثة: قلبها واوًا، لأن الواو أبين من الياء، وهي لغة بعض طيء؟

والرابعة: قلبها همزة، لأن الهمزة أخت الألف، وهي أبين الحروف كلها، وهي لغة بعض طيء أيضاً، وليس من لغتهم التخفيف، ويحتمل القلب فيهن أن تكون من الألف الأصلية، وأن تكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق.

"وشبهوا" إذن بالمتون المنصوب، فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً، هذا قول الجمهور⁶، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأشبهت إذن منونا نصب ... فألفا في الوقف نوّنها قلب7
 "وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون8، واختاره ابن عصفور" في شرح

1 الكتاب 4 / 181.

2 انظر الارتشاف 1 / 393، وشرح المرادي 5 / 156.

3 انظر شرح الكافية الشافية 4 / 1982-1983.

4 الكتاب 4 / 181.

5 الارتشاف 1 / 393، وشرح الكافية الشافية 4 / 1984.

6 الارتشاف 1 / 393، وشرح المرادي 5 / 159.

7 ما بين المعكوفين سقط من "ب".

8 شرح المرادي 5 / 159.

(617/2)

الجملة1، وبني على ذلك أنها تكتب بالنون2. قال الموضح، وليس كما ذكر2، "وإجماع القراء السبعة على خلافه"، فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو: {وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا} [الكهف: 20] بالألف2. لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال3: علّ الناس يقفون على "إذن" بالألف، والمأزني يخالفهم، ويقول: هي حرف بمنزلة "لن" وهي بـ"لن" أشبه منها بالأسماء. قال3. وهذا قول حسن، وهو قول المبرد في الكفاية، وهذه حجة3. وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفى إلى أن أصل "إذن": "إذا" لما يستقبل، ثم ألحق النون عوضاً عن المضاف إليه كما في: "يومئذ"، وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالألف.

"وإذا وقف على هاء الضمير" الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها، "فإن كانت الهاء مفتوحة تثبت صلتها. وهي الألف" لخفتها "ك: رأيتها، و: مررت بها" بإثبات الألف بعد الهاء، "وإن كانت" الهاء "مضمومة أو مكسورة"، وكان ما قبلها متحركاً "حذفت صلتها؛ وهي الواو" في المضمومة، "والياء" في المكسورة، "ك: رأيتها بحذف الواو بعد الهاء. "و: مررت به" بحذف الياء بعد الهاء لاستئصال الواو والياء. وهل هما من نفس الضمير كما في "هو، وهي" أو زائدتان للإشباع.

رجح ابن الصايغ الأول4، والزجاج الثاني4، واختلف النقل عن سيبويه5، فالزجاج نسب إليه الأول4، والمازني نسب إليه الثاني.

فإن قلنا بالأول فلا بد من إخراج "هو" و"هي" من حكم الحذف، فلا يجوز حذف الواو من "هو"، ولا الياء من "هي" لتعاصيهما بالحركة عن الحذف، بل يقال في الوقف: "هُوَ، وَهِيَ" بالسكون، فلذلك قيدنا الكلام بقولنا: ساكن، وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك، واحترزنا بقولنا، وكان ما قبلها متحركاً من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم، أو للوقف، فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار، وإثباتها فيقول: "منه، ومنهوه، وعليه، وعليهي، ولم يدعه، ولم يدعهوه، ولم يرمه، ولم يرمهي، وادعه، وادعهوه، وارمه، وارمهي". قاله الشاطبي.

1 شرح الجمل 2 / 170، وكذا في شرح قطر الندى ص 327.

2 شرح قطر الندى ص 327.

3 الارتشاف 1 / 392.

4 شرح الشافية للرضي 2 / 308.

5 الكتاب 4 / 189.

(618/2)

وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير إذا كانت واوًا أو ياء، "إلا في الضرورة، فيجوز ثبوتها كقوله"، وهو رؤية: [من الرجز].

925-

ومهمه مغبرة أرجاؤه ... كأن لون أرضه سماؤه

بإثبات الواو فيهما لفظاً لا خطأ، لأن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين، قاله الموضح في الحواشي.

والمهمه: المفازة، والأرجاء: النواحي، والتشبيه فيه مقلوب، والأصل: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فحذف المضاف، وعكس التشبيه مبالغة، "وقوله": [من الطويل]

926-

تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله ... إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره

بإثبات الياء فيهما لفظاً لا خطأ كما تقدم، والضمير لـ"هند" وهو علم رجل، وإلى ذلك

أشار الناظم بقوله:

-882-

واحذف لوقف في سوى اضطرار ... صلة غير الفتح في الإضمار
وذكر في التسهيل¹ أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبلها اختياراً
كقوله: [من الوافر]

-927-

..... لست في لحم إخافه

أراد: إخافها، فنقل حركة الهاء إلى الفاء بعد سلب حركتها، وحذف الألف، واستشكل
قوله: اختياراً، فإنه يقتضي جواز القياس عليه، وهو قليل.

925- الرجز لرؤية في ديوانه ص3، والأشباه والنظائر 2/ 296، وخزانة الأدب 6/
458، وشرح شواهد المغني 2/ 971، ولسان العرب 15/ 98 "عمي"، ومعاهد
التنصيص 1/ 178، ومغني اللبيب 2/ 695، والمقاصد النحوية 4/ 557، وتاج
العروس 9/ 89، "كبد"، "عمي"، وبلا نسبة في أمالي المرتضى 1/ 216، والإنصاف
1/ 377، وأوضح المسالك 4/ 342، وجواهر الأدب ص164، وسر صناعة
الإعراب 2/ 636، 637، وشرح شذور الذهب ص320، وشرح المفصل 2/ 118،
والصحاحي في فقه اللغة ص202.

926- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 343، وشرح المفصل 5/ 93،
والمقاصد النحوية 4/ 558.

1 التسهيل ص328.

927- تمام البيت:

فإني قد رأيت بدار قومي ... نوائب لست في لحم إخافه
وهو بلا نسبة في الإنصاف 2/ 568، وشرح الكافية الشافية 4/ 1991، والارتشاف
3/ 297، 313.

(619/2)

"وإذا وقف على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاثة مسائل:

أحدها: أن يكون "المنقوص" محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع: وفي" بالفاء، أو

القاف، "أو" بمضارع "وعى" بالعين المهملة. "فإنك تقول" في الرفع: "هذا يفي، وهذا يعي"، وفي الجر: مررت بيفي، ويبيعي "بالإثبات" للياء فيهما رفعًا وجرًا، "لأن أصليهما "يوفي، ويوعي" فحذفت فاؤهما" لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، "فلو حذفت لاميها" في الوقف "لكان إجحافًا" بهما، إذ لم يبق من أصولهما غير حرف واحد ساكن. المسألة "الثانية: أن يكون" المنقوص "محذوف العين نحو: مر" حال كونه "اسم فاعل من: أرى، وأصله: مرئي" بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه "بوزن "مرعي" فنقلت" الكسرة، وهي "حركة عينه، وعينه هي الهمزة إلى الراء" قبلها، وهي ساكن صحيح، "ثم أسقطت" الهمزة للتخفيف، ثم أعل إعلال "قاض"، "ولم يجر حذف الياء"، وهي لامة "في الوقف لما ذكرنا" من الإجحاف به من حذف عينه. ولامه، وإبقائه على أصل واحد ساكن، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

-885

..... وفي ... نحو مر لزوم رد الياء اقتضي
 المسألة "الثالثة: أن يكون" المنقوص "منصوبًا منونًا 1 كان، نحو: {رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا} [آل عمران: 193] ، أو غير منون 1 نحو: {كَأَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ} " [القيامة: 26] فيجب إثبات الياء فيهما وقفًا، لأنها تحصنت في الأول بألف التوين، وفي الثاني بـ"أل"، "فإن كان" المنقوص "مرفوعًا أو مجرورًا جاز إثبات يائه" في الوقف، لأنها كانت ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يوجب حذفها، "و" جاز "حذفها" فرقًا بين الوصل والوقف، "ولكن الأرجح" من الوجهين مختلف 2.
 فالأرجح "في المنون الحذف" عند سيبويه "نحو: هذا قاض، و: مررت بقاض"، ويجوز: "هذا قاضي، و: مررت بقاضي"، بإثبات الياء، ورجحه يونس "و" بذلك "قرأ ابن كثير: "ولكل قوم هادي" 3 [الرعد: 7] ، و: "وَمَا عِنْدَ اللَّهِ

1 شرح الكافية الشافية 4 / 1985، وشرح ابن الناظم ص 574.

2 في "ب": "مختلفين".

3 الرسم المصحفي: {هَادٍ} والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قبيل ويعقوب. انظر الإتحاف ص 270، والنشر 2 / 137، وشرح ابن الناظم ص 574، وشرح قطر الندى ص 326.

باقي" 1 [النحل: 96] ، "و: {مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ} 2 [الرعد: 11] بإثبات الياء فيهن.

"والأرجح في غير المنون"، وهو المقرون بـ"أل" "الإثبات" للياء "ك: هذا القاضي، ومررت بالقاضي". وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-884

وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما ... لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما
-885

وغير ذي التنوين بالعكس

ويجوز الوقف عليهما بالحذف ك: هذا القاض، ومررت بالقاض، وبذلك وقف الجمهور³ على: "المتعال"، و"التلاق" من قوله تعالى، وهو: {الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ} [الرعد: 9] ، {لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ} [غافر: 15] ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح⁴، وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف أن الياء إنما جاز حذفها لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف، فوجب أن تعود، وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف أنه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها، وحجة الأول أقوى.

واعلم أن المنقوص غير المنون أربعة أنواع:

أحدها: ما سقط تنوينه بدخول "أل" وقد تقدم.

والثاني: ما سقط تنوينه للنداء نحو "يا قاضي"، فالخليل يختار فيه الإثبات، لأن الحذف مجاز⁵، ولم يكثر، ويونس يختار الحذف لأن النداء محل حذف⁵.

والثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو: "رأيت جوارى" نصبًا، فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو: قاضي مكة، فيجوز فيه الوجهان الجائزان

1 الرسم المصحفي: {بَاقٍ} ، والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قبل ويعقوب، انظر الإتحاف ص280، والنشر 2/ 137، وشرح ابن الناظم ص574، وشرح قطر الندى ص326.

2 الرسم المصحفي: {وَالٍ} . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قبل ويعقوب. انظر الإتحاف ص270، والنشر 2/ 137، وشرح ابن الناظم ص574، وشرح قطر الندى ص326.

3 كما في الرسم المصحفي.

4 وكذلك قرأ أبو عمرو ويعقوب في "المتعال". انظر الإتحاف ص 270، والنشر 2/ 298، وشرح قطر الندى ص 326، وكذلك قرأ قالون ويعقوب في "التلاق"، انظر الإتحاف ص 378، والنشر 2/ 366، وشرح قطر الندى ص 326.
5 الكتاب 4/ 184.

(621/2)

في المنون، [قالوا، لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليها ما ذهب بسببها، وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز في المنون] 1. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
-885

وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

(622/2)

فصل:

"ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه:
أحدها أن تقف بالسكون" المجرد عن الروم والإشمام، سواء في ذلك المنون وغيره،
والمعرب والمبني، هذا هو الأكثر والأغلب. "وهو الأصل"، لأن سلب الحركة أبلغ في
تحصيل غرض الاستراحة. قال أبو حيان¹، وعلامته خاء فوق الحرف، هكذا جعلها
سيبويه² خ، والمراد خف أو خفيف، وناقشه الموضح فقال: إنما هي رأس جيم أو رأس
ميم، وكلاهما مختصر من اجزم. انتهى.

والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة.
وجعلها بعض الكتاب دائرة، لأن الدائرة صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد،
وجعلها بعضهم دالا، وكأنهم لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا.
"ويتعين ذلك" السكون "في الوقف على تاء التأنيث" إذ لا يتأتى فيها الأوجه الباقية.
"و" الوجه "الثاني: أن تقف بالروم، وهو إخفاء الصوت بالحركة"، فلا تتمها، بل
تختلسها اختلاسا تنبيهها على حركة الأصل، قاله الجاربردي³. "و" لا يختص بحركة

بعينها، بل "يجوز في الحركات كلها"، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لحفة الفتحة، وتناول اللسان لها بسرعة "خلافًا للقراء في منعه إياه" أي الروم "في الفتحة. وأكثر القراء" السبعة "على اختيار قوله"، ووافقهم أبو حاتم على المنع⁵، لأنه يشبه الثوباء فيفضي إلى تشويه صورة الفم، وعلامة الروم خط بين يدي الحرف، وهذه صورته: ".

1 الارتشاف 1/ 379.

2 الكتاب 4/ 169.

3 شرح الشافية 2/ 260.

4 شرح ابن الناطم ص 575، والارتشاف 1/ 397، والكتاب 4/ 171.

5 الارتشاف 1/ 397.

(623/2)

الوجه "الثالث: أن تقف بالإشمام، ويختص بالمضموم"، ولا يكون في المفتوح والمكسور، لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويهاً لهيئة الفم، وروي الإشمام عن بعض القراء في الجر. وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتي.

"و" الإشمام "حقيقته الإشارة بالشفنتين إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصويت" يسمع، والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج، ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن، لأنه ليس بصوت يسمع، بل هو تحريك عضو، وبعض الكوفيين يسمي الروم إشمامًا، والتحقيق خلافه، فإن الروم مع حركة الشفة تصويت يكاد الحرف يكون به متحركًا فيدركه الأعمى والبصير، بخلاف الإشمام "فإنما يدركه البصير دون الأعمى"، وعلامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته: ". واستثقاله من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة، بأن هيأت العضو للنطق بها، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل، وأسكن في الوقف، وبين ما هو ساكن على كل حال.

"و" الوجه "الرابع: أن تقف بتضعيف الحركة الموقوف عليه" في اسم أو فعل "نحو: هذا خالد، وهو يجعل" بتشديد الدال من "خالد" واللام من "يجعل".
وعلامته رأس شين فوق الحرف، وهذه صورته "ش"، وهو قليل لحيء التضعيف في محل

التخفيف، ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء إلا عن عاصم في "مستطير" في سورة القمر، وهو لغة سعية.

وشرطه خمسة أمور "بل ستة، وهي": أن يكون الحرف الموقوف عليه متحرّكاً، لأن التضعيف كالعوض من الحركة، قاله الجاربردي¹.
و"أن لا يكون" الحرف الموقوف عليه همزة ك: خطأ، ورشاً، لأن الهمزة لا تدغم، ولا يدغم فيها في موضع اللام.
"ولا ياء، ك: القاضي".
"ولا واوًا، ك: يدعو".
ولا ألفاً، ك: يخشى". لاستثقال حرف العلة.
"ولا تاليا لسكون، ك: زيد، وعمرو" لنلا يجتمع ثلاثة سواكن: الذي قبل

1 شرح الشافية 2 / 287.

(624/2)

الآخر، والمدغم، والموقوف عليه، قيل: وألا يكون منصوباً، وشذ: [من الرجز]
-928

لقد خشيت أن أرى جدبا
بالجيم الموحدة، ورد بأن الموقوف عليه الألف لا الحرف الذي كان محرّكاً وصلاً.
الوجه "الخامس: أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله، كقراءة بعضهم"، وهو أبو عمرو: "وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ" [العصر: 3] بنقل الكسرة إلى الباء¹، "وقوله": [من الرجز].
-929

أنا ابن ماوية إذ جد النقر ... وجاءت الخيل أثافي وزمر
بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها.
"والنقر" بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان، وما يليه من الحنك الأعلى،
يسكن به الفرس إذا اضطرت بفارسه².
واختلف في قائل هذا البيت:
فقال الصاغاني: قائله فدكي بن أعبد المنقري.

وقال ابن السيد: أظنه لعبد الله بن ماوية الطائي، وحزم بذلك الجوهرى.
وقال سيبويه: هو لبعض السعديين، وماوية اسم أمه³.

928- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه 169، وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 318،
320، ولربيعه بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص 264، ولأحدهما في المقاصد
النحوية 4/ 549، وبلا نسبة في الارتشاف في 1/ 398، وأوضح المسالك 4/ 353،
وخزانة الأدب 6/ 138، وشرح ابن الناظم ص 577، وشرح الأشموني 3/ 761،
وشرح ابن عقيل 2/ 519، وشرح المرادي 5/ 168، وشرح المفصل 3/ 94، 139،
9/ 86، 82، وكتاب الحلل ص 325، والكتاب 4/ 170.
1 انظر القراءة في البحر المحيط 8/ 509.

929- الرجز لعبيد الله بن ماوية الطائي في لسان العرب 5/ 231 "نقر"، وله أو
لبعض السعديين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر 2/ 347، 563، وله أو لفدكي بن
أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية 4/ 559، وللبعض السعديين في
شرح شواهد الإيضاح ص 359، والكتاب 4/ 173، والتنبيه والإيضاح 2/ 217،
وتاج العروس 14/ 278 "نقر"، وبلا نسبة في اللسان 4/ 89، "تجر"، 10/ 63،
"حلق"، وأسرار العربية ص 414، والإنصاف 2/ 732، وأوضح المسالك 4/ 346،
وتهذيب اللغة 4/ 202، وكتاب الجمل ص 334، والمخصص 1/ 81، 12/ 261،
ومغني اللبيب 2/ 434، وجمع الهوامع 2/ 107، 208 والكامل ص 693.
2 في "ب": "واضطربت بفارسها".
3 الكتاب 4/ 173.

(625/2)

وذكر الموضح أنه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس:

..... إذ جد النفر
.....

بالفاء المضمومة، يريد النفر، بإسكانها، والعامل في "إذ" ما في "ابن ماوية" من معنى
شجاع، أو بطل، أو مقدم، أو مشهور، انتهى.
"و" نقل غير المهموز "شرطه خمسة أمور أيضاً"، بل ستة، "وهي":
"أن يكون ما قبل الآخر ساكناً" ليقبل الحركة المنقولة، لأن المتحرك، لا يقبل حركة

أخرى.

"وأن ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه" فإن المتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة.

"و" أن يكون ذلك الساكن "لا يستثقل" تحريكه، فإن المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة إليه للاستثقال.

"وَألا تكون الحركة" التي يراد نقلها "فتحة" على الأصح عند جمهور البصريين، لأن المفتوح إذا كان منوئاً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحمل عليه غير المنون، قاله المرادي¹.

"وَألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له"، لأن ذلك لا يجوز، وأن يكون المنقول منه صحيحاً.

إذا علمت ذلك، "فلا يجوز النقل في نحو":

"هذا جعفر؛ لتحرك ما قبله". لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى. وعن هذا احترز بقوله: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً.

"ولا في نحو: إنسان، ويشد"، لأن ما قبل الآخر متعذر التحريك، وعن هذا احترز بقوله، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه.

"و" لا في نحو: "يقول، ويبيع"، لأن ما قبل الآخر مستثقل تحريكه، وعنه احترز بقوله:

ولا يستثقل، "لأن الألف" في: إنسان، "والمدغم" في: يشد "لا يقبلان الحركة"، لأن

الألف والمدغم واجبا السكون، إلا أن سكون الألف ذاتي، وسكون المدغم عرضي،

"والواو المضموم ما قبلها" في: يقول "والياء المكسور ما قبلها" في: يبيع "تستثقل الحركة عليهما"، لأنهما ثقيلتان في أنفسهما، فلو نقلت² إليهما حركة زاد ثقلهما.

1 شرح المرادي 5/ 170.

2 في "ب": "نقل".

(626/2)

"ولا" يجوز النقل "في نحو: "سمعت العلم" لأن الحركة فتحة"، لأنهم إنما نقلوا الضمة والكسرة لقوتها. فكروها حذفهما. والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها، قاله الجاربردي¹، وعنه احترز بقوله: وألا تكون الحركة فتحة. "وأجاز ذلك" النقل في الفتحة "الكوفيون

والأخفش " طردًا للباب 2.

"ولا" يجوز النقل "في نحو: هذا علم" بكسر العين، لأن النقل فيه يؤدي إلى بناء لا نظير له، "لأن ليس في العربية "فعل" بكسر أوله وضم ثانيه"، وعنه احتراز بقوله: وألا يؤدي. إلى آخره.

ولا يجوز النقل في نحو: "غزو، وظي" لأن المنقول منه غير صحيح. "ويختص الشرطان الأخيران" في كلامه، وهما ألا تكون الحركة فتحة. وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له "بغير المهموز".

"فيجوز النقل في نحو: {لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ} [النمل: 25] ، فتقول: "الخبأ"، وإن كانت الحركة فتحة" لأنك لو قلت: "الخبء" بالإسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا. ولو أبدل الجلالة بـ"الذي" لوافق التلاوة.

"و" يجوز النقل "في نحو: هذا رء" فتقول: "رء" بكسر الراء، وضم الدال. "وإن أدى النقل إلى صيغة: فعل"، بكسر أوله وضم ثانيه لثقل الهمزة، وإذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها أصعب.

"ومن لم يثبت في أوزان الاسم "فُعِل"، بضممة" في أوله، "فكسرة" في ثانيه، "وزعم أن "الدُّبْل" منقول عن الفعل لم يجز في نحو: يَقُولُ من قولك: "مررت بِقُفْلٍ"، "النقل"، لأنه بعد النقل يصير "بَقُفْلٍ"، بضم القاف وكسر الفاء، "ويجيزه في نحو: ببطء" من قولك: "مررت ببطء"، "لأنه مهموز" وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة، إلا عند بعض تميم، فيفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعاً فيقولون: "هذا ردى" بكسرتين، و"مررت ببطؤ" بضميتين.

وإذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة، ويقفون على حامل حركتها. كما يوقف عليه مستبداً به، فيقولون: "هذا الخب" بالنقل، والحذف، فيسكنون الباء، أو يرومون، أو يشمون، أو يضعفون.

1 شرح الشافية 2/ 289.

2 الإنصاف 2/ 731، وشرح المفصل 9/ 72.

وغير الحجازيين إذا نقل لا يحذف الهمزة، لأنه إنما راعى دفع اجتماع الساكنين، والحرص على الإعراب من الزوال.

ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول: "هذا البطء، ورأيت البطء، ومررت بالبطء" بسكون الهمزة في الأحوال كلها.

ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة فيقول: "هذا البطو، ورأيت البطا ومررت بالبطي". و"الخبء"، بالخاء المعجمة والباء الموحدة، ما خبي في غيره. "والردء": المعين، و"البطء": ضد السرعة.

وأما الوقف بالنقل إلى متحرك فلغة لحم، وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز: [من الرجز]

-930-

ما زال شيبان شديداً رهصه ... حتى أتانا قرنه فوقصه
قال1: أراد: فوقصه، فلما وقف على الهاء نقل ضميتها إلى الصاد قبلها، فحركها، وفي النهاية تقول في "ضربه: ضربه" في الشعر، وقد استعملته العامة في النثر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-886-

وغيرها التأنيث [من محرك ... سكنه أو قف رائم التحرك]

-887-

أو اشم الضمة أو وقف مضعفا ... ما ليس همزاً أو عليلاً إن قفا

-888-

محركاً وحركات انقلا ... لساكن تحريكه لن يحظلا

-889-

ونقل فتح من سوى المهموز لا ... يراه بصري وكوف نقلا

-890-

والنقل إن يعدم نظير ممتنع ... وذاك في المهموز ليس يمتنع

930- الرجز لامرأة من عبد القيس أم سعد بن قرط في الدرر 2/ 500، وشرح شواهد المغني 1/ 186، وبلا نسبة في الارتشاف 3/ 312، والصحاح "وقص"، وتاج العروس 18/ 211 "هبص"، 204 "وقص"، وديوان الأدب 3/ 252، ولسان العرب 7/ 103 "هبص"، 106 "وقص" وجمع الهوامع 2/ 156.

1 الصحاح "وقص".

2 في "ب": "استعمله".

(628/2)

فصل:

"وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء"، وسلمت من القلب هاء:
"إن كانت متصلة بحرف ك: ثمت"، وربت، ولعلت. وأما "لات" فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس. وقول أبي حيان¹، "ربت، وثمت، ولعلت" فالقياس فيهن على "لات" سائغ، فيوقف عليهن، بالوجهين مردود، لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه.

"أو فعل ك: قامت" و"قعدت" وإنما التزمت التاء في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك: "ربه"، و"ضربه"، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس. وفي الخطاريات لابن جني: قال سيويه²: لو سميت رجلاً بـ"ضربت" ثم حقرتة لقلت: "ضريبه" فوقف عليه بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم.
"أو" متصلة "باسم وقبلها ساكن صحيح، ك: أخت، و: بنت"، لأن التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وإنما جيء بها ليلحق بنات الاثنتين بنات الثلاثة، فهي للإلحاق بـ"قفل، وجذع".
"وجاز إبقاؤها" على صورتها "وابداها" هاء.
"إن كانت قبلها حركة"، ولا تكون إلا فتحة "نحو: ثمرة، وشجرة" فرقاً بينها وبين التاء الأصلية كـ"وقت، وبيت".

"أو" كان قبلها "ساكن معتل"، ولا يكون إلا ألفاً "نحو: صلاة"، وزكاة وذات.
"ومسلمات"، وأولات، لأن الساكن المعتل كالمتحرك تقديراً، لأنه في موضعه، ومنقلب عنه، ولأن الألف من الفتحة بمنزلة الحرف المتحرك، ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو: "دواب" بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحاً. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-891

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل ... إن لم يكن بساكن صح وصل

(629/2)

"لكن الأرجح في جمع التصحيح ك: مسلمات"، وهندات، "وفيما أشبهه وهو اسم الجمع" الذي لا واحد له من لفظه، "وما سمي به من الجمع تحقيقًا، أو تقديرًا. فالأول": وهو اسم الجمع نحو: "أولات" فإنه لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو "ذات".

"والثاني": وهو ما سمي به من الجمع تحقيقًا "ك: عرفات، و: أذرعات" فإنهما جمع "عرفة، وأذرعة"، و"عرفة"، موقف الحاج، "وأذرعة" قرية من قرى الشام. "والثالث": وهو ما سمي به من الجمع تقديرًا، "ك: هيهات" فإنهما في التقدير جمع: هيهية". وأصلها "هيهات"، حذفت لامها، وهي الياء، ووزنهما "فعلات"، والأصل "فعلات"، "ثم سمي بها الفعل"، فصار معناه بعد، وقيل: "هيهات" مفرد، وأصله "هيهية" على وزن "فعلة" من المضاعف ك: "القلقلة"، "الوقف"، خبر الأرجح. "بالتاء" متعلق بالوقف.

وإنما كان الأرجح الوقف بالتاء، لأنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف، لأنهم لو زادوها لانقلبتا همزة، فزادوا التاء معه، لأنها تصير بدلًا من الواو كما في "تخمة" فصارت علامة التأنيث، وأغنت عن أن يقال في "مسلمة: مسلمتات"، فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث. وأغنت عن علامة التأنيث والملحقة بالواحد أثبتت في الوقف، ولم تبدل هاء، وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته، لأنهم لما أجروه مجراه في الإعراب أجروه مجراه في غيره. "ومن الوقف بالإبدال" هاء، "قولهم: كيف الإخوة والأخوات، وقولهم: دفن البناء من المكرمات" 1، حكاة قطرب عن طي 2، بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهًا بتاء التأنيث الخالصة.

"وقرأ الكسائي والبيزي: "هيهات" [المؤمنون: 36] بإبدال التاء هاء 3، والمنقول عن الكسائي أن من كسر التاء وقف عليها ومن نصبها وقف بالتاء والهاء. وفي الجاربردي 4 أن من قدر "هيهات" جمعًا وقف عليها بالتاء، ومن قدره مفردًا وقف عليها بالهاء.

-
- 1 من الأمثال في مجمع الأمثال 1/ 134، وشرح ابن الناظم ص576.
 - 2 الارتشاف 1/ 404.
 - 3 انظر معاني القرآن للفراء 2/ 236، والنشر 2/ 131.
 - 4 شرح الشافية 2/ 269.

(630/2)

وفي الإيضاح لابن الحاجب: "هيهات" اسم للفعل، فلا يتحقق فيه أفراد وجمع، وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظاً دون أفراد وجمع.

"والأرجح في غيرهما"، أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه "الوقف بالإبدال" هاء فرقاً بينها وبين التاء الأصلية نحو: وقت، وموت. هذا تعليل سيبويه¹.

وقيل: "فرقاً بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو: "ضربت"، ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا: "ضربه" في "ضربت" التباس بالضمير المفعول، قاله الجاربردي² مقتصرًا عليه.

"ومن الوقف بتركه"، أي بترك الإبدال هاء. "قراءة نافع وابن عامر وحزمة" إِنَّ شَجَرَتِ " [الدخان: 43] بالتاء، "وقال" أبو النجم "الشاعر": [من الرجز] .

-931

والله أنجأك بكفي مسلمت ... من بعدما وبعدها وبعدمت

كانت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكادت الحرة أن تدعى أمت

فلم تبدل التاء فيهن، والمراد بقوله: بعدمت بعدما، فأبدل بالتقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي. هذا تعليل الجاربردي³.

وذكر ابن جني في الخطاريات أنه أبدل الألف هاء ثم تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث، فوقف عليها بالتاء. وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله. و"الغلصمة": رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتئ من الحلقوم، واختلف في "ذات" من نحو: {عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} [آل عمران: 119] ، فقال الأخفش والفراء وابن كيسان: يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة فهي متوسطة أبداً، وقال الكسائي والجرمي: يوقف عليها بالهاء لأنها تاء التأنيث، فتقول: "ذاه"، قاله الحوفي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-892

وقل ذا في جمع تصحيح وما ... ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

1 الكتاب 4 / 166.

2 شرح الشافية 2 / 277.

3 انظر الدرر 2 / 513، وجمع الهوامع 2 / 157، وشرح الكافية الشافية 4 / 1996.

931- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص 276، وتاج العروس "ما"، والدرر 2 /

315، ولسان العرب 15 / 472 "ما"، ومجالس ثعلب 1 / 326، وبلا نسبة في

الأشبه والنظائر 1 / 113، وأوضح المسالك 4 / 348، وخزانة الأدب 4 / 177، 7 /

333، والخصائص 1 / 304، والدرر 2 / 566، ورصف المباني ص 162، وسر صناعة

الإعراب 1 / 160، 163، 2 / 563، والارتشاف 3 / 324، وشرح الأشموني 3 /

756، وشرح شافية ابن الحاجب 2 / 289، وشرح قطر النمدى ص 325، وشرح

المفصل 5 / 89، 9 / 81، والمقاصد النحوية 4 / 559، وجمع الهوامع 2 / 157،

209.

4 شرح الشافية 2 / 269.

(631/2)

فصل:

"ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت" للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما

اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء.

وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة، "ولها ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم نحو: لم يغزه، ولم يخشه، ولم

يرمه"، بإلحاق هاء السكت فيهن جوازاً، "ومنه" أي من الحذف للجزم: {لَمْ يَتَسَنَّهْ}

[البقرة: 259] ، على القول بأنه من "السنة" واحدة السنين، وأن لامها واو محذوفة،

والأصل: يتسنوا، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذف الألف للجزم، ثم

لحقته هاء السكت في الوقف، وهذا اختيار المبرد1.

وأما إذا قلنا إن لام "سنة" هاء على رأي الحجازيين فالهاء في "يتسنه" أصلية، لأنها لام

الفعل، وهو مجزوم بالسكون.

وأما على القول: بأنه من "الحمأ المسنون"، فأصله. لم يتسنن2، بثلاث نونات، أبدلت

النون الثالثة، ألفاً كراهة اجتماع الأمثال، كما قالوا في مثله: "تظني"، والأصل: تظنن،

وفي نظيره:

-932-

تقضي البازي.....

1 الكامل ص 967، وانظر البحر المحيط 2 / 292.

2 وهي قراءة ابن مسعود. انظر الرازي 2 / 330.

932- تمام الرجز:

تقضي البازي إذا البازي كسر

وهو للعجاج في ديوانه 1 / 43، والاقتضاب ص 193، 665 "وأدب الكتاب

ص 487، وشرح الجواليقي ص 331، ولسان العرب 4 / 479 "ضبر"، 518 "ظفر"،

والأشباه والنظائر 1 / 48، وإصلاح المنطق ص 302، والدرر 2 / 511، وشرح

المفصل 10 / 25، والممتع في التصريف 1 / 374، وتاج العروس 12 / 476، "ظفر"،

14 / 23 "كسر"، 19 / 25، "قضض"، 20 / 361 "بوع"، وبلا نسبة في الخصائص

2 / 90، وشرح الأشموني 3 / 879، والمقرب 2 / 171، وهمع الهوامع 2 / 157،

ومقاييس 4 / 21، وتاج العروس 2 / 343، "خرب"، وعمدة الحفاظ "دسس"،

"مطو".

(632/2)

والأصل: تقضض، فالهاء على هذا للسكت، والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر

عائد على الطعام، والشراب، لأتخما كالجنس الواحد.

ومعنى: {لَمْ يَتَسَنَّهْ} [البقرة: 259] لم يتغير بمرور الزمان، قيل: كان طعامه تينًا أو عنبًا،

وشرابه عصيرًا أو لبنًا، وكان الكل على حاله.

"أو" كان الحذف "لأجل البناء" كما في فعل الأمر على قول البصريين: "نحو اغزه،

واخشه، وارمه، ومنه"، أي من الحذف للبناء: {فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ} [الأنعام: 90] وهو

أمر من "يقتدي"، والهاء فيه للسكت ساكنة، ومن كسرهما فهي ضمير المصدر، وأشبعها

ابن عامر برواية ابن ذكوان 1، وبغير إشباع برواية هشام 1.

"والهاء" التي للسكت "في ذلك كله جائزة لا واجبة"، تقول في الوقف، "لم يغز، ولم

يخش، ولم يرم، واغز، واخش، وارم"، بغير هاء سكت، وهي لغة لبعض العرب، قال

سيبويه²: حدثنا بذلك عيسى بن عمرو ويونس، والأجود الوقف بالهاء، لأن هذه الأفعال حذفت لاماتها، وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها، فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف، فيذهب الدليل والمدلول عليه.

ولا تجب الهاء "إلا في مسألة واحدة، وهي أن تكون الفعل قد" دخله الحذف، و"بقي على حرف واحد" في اللفظ "كالأمر من "وعى يعي" فإنك تقول" فيه: "عه"، بحذف فائه ولأمله كمضارعه المجزوم، واحتلاب هاء السكت وجوباً لئلا يلزم الابتداء بالسكن، أو الوقف على المتحرك، "قال الناظم" في النظم وغيره تبعاً له، "وكذا" تجب هاء السكت في الفعل "إذا بقي" بعد الحذف "على حرفين، أحدهما زائد، نحو: لم يعه³. انتهى" كلام الناظم.

"وهذا" الذي قاله الناظم "مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف" إذا أرادوا أن يقفوا "على نحو: {وَلَمْ أَكْ} [مريم: 20] ، و: {مَنْ تَقِ} [غافر: 9] بترك

1 انظر هذه القراءة في الإتحاف ص213، والبحر المحيط 4 / 176.

2 الكتاب 4 / 159.

3 بقصد قوله في النظم:

وقف بما السكت على الفعل المعلن ... بحذف آخر كأعط من سأل
ويقصد بقوله: "وغيره تبعاً له" ما قاله ابن الناظم في شرحه ص576: "وتجب هذه الهاء في الوقف على الفعل الذي بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كقولك في: ق زيدا ولا تقِ عمرًا، قه ولا تقه". وانظر شرح ابن عقيل 2 / 516.

(633/2)

الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على أن الموضح وافق الناظم في شرح القطر، وقال بمقالته¹، فصار مشترك الإلزام، فما كان جوابه هو؛ فهو جواب الناظم، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

893-

وقف بما السكت على الفعل المعلن ... بحذف آخر كأعط من سأل

894-

وليس حتمًا في سوى ما كع أو ... كيح مجزومًا فراع ما رعوا

الموضع "الثاني: ما الاستفهامية المجرورة" بالحرف، أو بالمضاف، "وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرت"، ولم تتركب مع "ذا"، فالمجرورة بالحرف "نحو: عم، وفيهم، و" المجرورة بالمضاف نحو: "مجيء مَ جئت"، وفيه تقديم وتأخير، والأصل: "جئت مجيء مَ"، وهو سؤال عن صفة المجيء، أي على أي صفة جئت، ثم آخر الفعل، لأن الاستفهام له صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف وإنما حذفت ألفها إذا جرت بحرف، أو بمضاف "فرقاً بينها وبين ما الخبرية"، وهي الموصولة والشرطية "في مثل: سألت عما سألت عنه"، أو من مثل: "ما سألت عنه"، ف"ما" فيهما موصولة ونحو: "بما يفرح أفرح"، و"كلما جئتني أكرمتك"، ف"ما" فيهما شرطية، ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية، لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظاً وتقديرًا بخلاف ألف الخبرية، فإنها ليست بمتطرفة تقديرًا، لأنها في حشو الصلة والشرط.

وزعم المبرد أن حذف ألف الموصولة مع "شئت" لغة نحو: "سل عم شئت"، "فإذا" حذفت ألف "ما" الاستفهامية المجرورة و"وقفت عليها أحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف" المحذوفة. "ووجبت" الهاء "إن كان الخافض" لـ"ما" الاستفهامية "اسمًا، كقولك في: مجيء مَ جئت، واقتضاء مَ أقتضي. مجيء مَ، واقتضاء مَ، وترجحت" الهاء "إن كان" الخافض لها "حرفاً نحو: {عَمَّه يَتَسَاءَلُونَ} [النبأ: 1] ، وبها" أي بهاء السكت "قرأ البزي" بخلال عنه.

والفرق أن المجرورة بالحرف متصلة به، وحرف الجر لا يستقل بمعناه، فكأنه معه كالجزم، فلذلك جازت الهاء، وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي، فالاسم معه كالمنفصل، وهو على حرف واحد، ولذلك وجبت معه الهاء. وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف "ما" الاستفهامية إذا جرت فمسلم في المجرورة بالحرف، وأما قول حسان: [من الوافر]

1 شرح قطر الندى ص 139.

(634/2)

-933

على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في رماد
فضرورة 1 وحكاه الأخفش لغة.

وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي. ليس حذف الألف بلازم فيها، بل يجوز أن يقول: "مجيء ما جئت"، نص على ذلك سيبويه²، إلا أن الأجود الحذف. انتهى. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-895-

وما في الاستفهام إن جرت حذف ... ألفها وأولها لها إن تقف

-896-

وليس حتمًا في سوى ما انخفضا ... باسم كقولك اقتضاء م اقتضى
الموضع "الثالث: كل مبني على حركة بناء دائمًا، ولم يشبهه المعرب"، فهذه ثلاثة قيود،
فخرج بالأول المعرب. وبالثاني ما بناؤه غير دائم، وبالثالث ما أشبهه المعرب، وسيصرح
بذلك.

فإذا استوفيت القيود جاز إلحاق هاء السكت، "وذلك" المستوفي لها "ك"ياء" المتكلم،
ك"هي" و"هو" فيمن فتحهن" في الوصل، وك"كاف" الخطاب. فإنه يقول في الوقف:
"غلاميه، وهيه، وهوه"، بإلحاق هاء السكت محافظة على الفتحة، "وفي التنزيل: { مَا
هِيَ } [القارعة: 10] ، و: { مَالِيَّةٌ } [الحاقة: 28] ، و: { سُلْطَانِيَّةٌ } ، [الحاقة: 29]
والأصل: "مالي، وسلطاني". "وقال" حسان "الشاعر" الصحابي رضي الله عنه: [من
المتقارب] .

-934-

إذا ما ترعرع فينا الغلام ... فما إن يقال له من هوه

1 شرح قطر الندى ص139.

933- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص324، والأزهية ص86، وخزانة الأدب
5/ 130، 6/ 99، 101، 102، 104، والدرر 2/ 575، وشرح شواهد الشافية
ص224، ولسان العرب 12/ 497، "قوم"، والمحتسب 2/ 347، ومغني اللبيب 1/
299، والمقاصد النحوية 4/ 554، ولحسان بن منذر في تخلص الشواهد ص404،
وشرح الأشموني 3/ 758، وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 297، وشرح المفصل 4/ 9،
وهمع الهوامع 2/ 217.

1 الدرر 2/ 576.

2 الكتاب 4/ 165.

934- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص397، وخزانة الأدب 2/ 428، واللسان
1/ 495، "شصب"، والمقاصد النحوية 4/ 560، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/

350، وجمهرة اللغة ص 235، والحيوان 6 / 231، ورصف المباني ص 339، وشرح
المفصل 9 / 84.

(635/2)

ومن لم يفتح وقف بالسكون، ولم يأت بها السكت لعدم فائدتها، قال الجاربردي¹:
و"ضربني" مثل "غلامي" في جواز الوجهين، وكذا يقال حال الوقف: "أكرمتك"
بالإسكان، و"أكرمتكه"، فمن ألحق الهاء أثر أن لا يحذف بالكلمة يجعلها على حرف
واحد ساكن، مع أنه في التقدير منفصل إذ هو ضمير المفعول، ومن أسكن فلامتزاجه
بالفعل حتى لا يلفظ به منفردًا انتهى.

"ولا تدخل" هاء السكت "في نحو: جاء زيد، لأنه معرب" بالحركات وحركة الإعراب
تعرف بالعمل، فلا يحتاج إلى بيان بقاء السكت، وشذ "أعطني أبيضه"، حكاه سيبويه²،
وقال: أراد: أبيض، فضعف وألحق الهاء.

وتلحق المثني والمجموع على حده، نحو: "مسلمانه، ومسلمونه" لأن إعرابهما بالحروف،
وليست حركة النون بإعراب، قال ابن الضائع: وغلط ابن خروف في المنع.
"ولا" تدخل هاء السكت "في نحو: اضرب، ولم يضرب، لأنه ساكن"، وهاء السكت إنما
تدخل لبيان الحركة. "ولا في نحو: لا رجل" بالفتح، "و: يا زيد، و: {مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}
[الروم: 4] بالضم فيهن. "لأن بناءهن عارض غير دائم، فالحركة فيهن شبيهة بحركة
الإعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل، فلا تدخل هاء السكت، "وشذ قوله"،
وهو أبو ثروان: [من الرجز]

-935

يا رب يوم لي لا أظلمه ... أرمض من تحت وأضحى من عله
"فلحقت ما بني بناء عارضًا، فإن "عل" من باب "قبل"، و"بعد"، قاله الفارسي
والناظم، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة" فليراجع.
و"أظلم، وأرمض، وأضحى" مبنية للمجهول، وقيل: الهاء في "عله" بدل من الواو
والأصل "علو".

1 شرح الشافية 2 / 275.

2 الكتاب 4 / 172.

935- الرجز لأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني 1/ 448، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية 4/ 454، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 35، وجمهرة اللغة ص 1318، وخزانة الأدب 2/ 297، والدرر 1/ 436، 2/ 567، وشرح ابن الناطم ص 577، وشرح الأشموني 2/ 323، 3/ 760، وشرح عمدة الحفاظ ص 981، وشرح المفصل 4/ 87، ومغني اللبيب 1/ 154، وجمع الهوامع 1/ 203، 2/ 210، والمخصص 14/ 75.

(636/2)

"ولا" تدخل هاء السكت "في الفعل الماضي ك: ضرب"، و"ركب" من المتعدي. "و: قعد"، و"قام" من اللازم، لأنه بني على حركة "لمشابهته للمضارع" المعرب "في وقوعه صفة"، نحو: "مررت برجل ضرب" "وصلة"، نحو: "جاء الذي ضرب"، "وخبراً" نحو: "زيد ضرب"، "وحالاً" نحو: "جاء زيد وقد ضرب"، "وشرطاً" نحو: "إن ضربت زيد ضربت"، كما أن المضارع كذلك.

والحاصل أن حركة البناء الجارية مجرى حركة الإعراب تكون في أربعة أنواع في اسم "لا"، والمنادى المفرد، والظروف المقطوعة عن الإضافة، والفعل الماضي، وفيه ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً، وهو مذهب سيبويه¹. والجواز مطلقاً، لأن حركته لازمة، والثالث: أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو: "قعد"، ويمنع إن حل لبس نحو: "ضربه" لالتباسه بالمفعول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

898-

ووصلها بغير تحريك بنا ... أديم شذ في المدام استحسننا

"مسألة: قد يعطى الوصل حكم الوقف"، من إسكان مجرد، أو مع الروم والإشمام، ومن تعضيف، ونقل، ومن اجتلاب هاء السكت، "وذلك قليل في الكلام" المنثور إلى عدمه، "كثير من الشعر"، لأنه محل الخروج عن القياس، "فمن الأول" وهو النثر "قراءة" بعضهم: "وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ" [النمل: 22] بإسكان همزة "سبأ" في الوصل²، وقراءة "غير حمزة والكسائي: "لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ" [البقرة: 259]، و: {فَبِهْدَاهُمْ أَقْبَدَهُ قُلْ} [الأنعام: 90] بإثبات هاء السكت في الدرج³، فيهما³، وأتى بـ"انظر" في الأول، و"قل" في الثاني ليبين كيفية الوصل، وحكاية سيبويه⁴: ثلاثة ربعة بإبقاء تاء "ثلاثة" على حالها. ونقل همزة "أربعة" إليها.

"ومن الثاني"، وهو الشعر، "قوله" وهو رؤية، كما في الكتاب، أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون: [من الرجز] .

-936

لقد خشيت أن أرى جدبا ... مثل الحريق وافق القصبا

1 الكتاب 4 / 164.

2 هي قراءة ابن كثير وقنبل والنبال وشبل والقواس. انظر الإتحاف ص336، والنشر 327 / 2.

3 انظر قراءة الآية الأولى في البحر المحيط 2 / 292، وقراءة الآية الثانية في الإتحاف ص213، وانظرهما في الدرر 2 / 570.

4 الكتاب 3 / 265.

-936- تقدم تخريج الرجز برقم 928.

(637/2)

"جدبا" بالجيم وتشديد الموحدة، الجذب، نقيض الخصب، و"القصبا" أصله القصب، بتخفيف الباء" الموحدة، "فقدّر الوقف عليها، فشدها على حد قولهم في الوقف: "هذا خالد"، بالتشديد، ثم أتى بحرف الإطلاق، وهو الألف، وبقي تضعيف الباء" بحاله في الوصل تشبيهاً له بالوقف في التضعيف، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-889

وربما أعطي لفظ الوصل ما ... للوقف نثرا وفشا منتظما

(638/2)

باب الإمالة:

"وهي" مصدر أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلا إذا انحرف عن القصد.

وفي الاصطلاح: "أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة"، فتشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة.

"فإن كان بعدها"، أي الفتحة، "ألف ذهبت" بالألف "إلى جهة الياء"، فتصر الألف بينها وبين الياء "ك: "الفتى"، بإمالة الفتحة والألف؟
 "والا" يكن بعد الفتحة ألف "فالمالة الفتحة وحدها"، سواء كانت الفتحة قبل تاء التأنيث أم لا، "ك: نعمة، و: {يَسْحَرِ} [القمر: 34] .
 "وللإمالة" فائدة، وحكم، ومحل، وأصحاب، "وأسباب تقتضيها، وموانع تعارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع".
 أما فائدتها فتناسب الأصوات، وصيرورتها من نمط واحد، وبيان ذلك أنك إذا قلت: "عائد"1 كان لفظك بالفتحة تصعداً، واستعلاءً، فإذا عدت إلى الكسرة كان انحداراً وتسفلاً، فيكون في الصوت بعض اختلاف، فإذا أملت الألف قرب من الياء، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف، وتصير الأصوات من نمط واحد، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره، مما سيأتي.

1 في "ط": "عابد".

(639/2)

وأما حكمها فإنه وجه جائز، فلهذا1 يجوز تفخيم كل ممال، لأنه الأصل، إذ الألف إذا لم تمل كانت حقيقته، فإذا أميلت ترددت بين الألف والياء، والأصل في الحرف ألا يمازج صوته صوت غيره، قاله الجاربردي2.

وأما محلها فالأسماء المتمكنة، والأفعال غالباً، ويأتي التنبيه على غير الغالب.
 وأما أصحابها فتميم، وفيس، وأسد، وعامة نجد، ولا يميل الحجازيون إلا مواضع قليلة.
 "وأما الأسباب" التي تمال لأجلها "فثمانية:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة في الأسماء، والأفعال، "مثاله في الأسماء: الهدى والفتى، ومثاله في الأفعال: هدى واشترى"، فالألف فيهن مبدلة من ياء، بدليل "الهديان، والفتيان، وهديت، واشتريت"، أخذاً من قول الشاطبي المقرئ: [من الطويل]
 وتثنية الأسماء تكشفها وإن ... رددت إليك الفعل صادفت منها3

"ولا يمال نحو: ناب" بالنون، وهو السن، "مع أن ألفه" مبدلة "عن ياء بدليل قولهم" في تكسيره: "أنياب، لعدم التطرف"، إلا أن يكون مجروراً فإن من العرب من يميله نحو: "نظرت إلى ناب"، وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب لا غير وإن كانت عارضة، وقاله

الشاطبي النحوي.

"وإنما أميل نحو: فتاة" مؤنث "فتى"، "و: نواة" وإن لم يكن الألف طرفاً في اللفظ "لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال". فالألف فيهما مبدلة من ياء، فهي وإن لم تتطرف لفظاً، فهي متطرفة حكماً.

والسبب "الثاني كون الياء تخلفها" أي الألف "في بعض التصارييف كآلف: ملهى"، مما كان بدلا من واو "و" آلف "أرطى" مما كان زائداً للإلحاق، "و" آلف "حبلى" مما كان زائداً للتأنيث، "و" آلف "غزا" مما كان بدلا من واو في الأفعال، "فهذه" الأمثلة "وشبهها ممال"، لأن الياء تختلف الألف فيها في بعض

1 في "ب": "فلذا".

2 شرح الشافية 2/ 371.

3 البيت للشاطبي في شرح قطر الندى ص 330.

(640/2)

التصارييف، كالتثنية والجمع في الأسماء، والبناء للمفعول، في الأفعال، "كقولهم في التثنية: مليهان، وأرطيان، وحلبيان، وفي الجمع: ملهيات، وأرطيات، و"حلبيات، وفي البناء للمفعول: غزي، وعلى هذا" الأخير "فيشكل قول الناظم" في النظم 1 وغيره 2: "إن إمالة آلف "تلا" في: {وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّاهَا} [الشمس: 2] لمناسبة إمالة آلف {جَلَّاهَا} [الشمس: 3]، وقوله" في شرح الكافية 3، "وقول ابنه" في شرح النظم 4: "إن إمالة آلف: {سَجَى} [الضحى: 2] لمناسبة إمالة" آلف {قَلَى} [الضحى: 3] بل إمالتهما كقولك" إذا بنيتهما 5 للمفعول: "قُلَي، و: سَجَى" بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما، فتخلف الياء فيها الألف، فلا حاجة إلى دعوى التناسب إذا أمكن غيره.

وأجاب المرادي عن ذلك لما ذكر التناسب 6 فقال 7: إن السبب المقتضي للإمالة نحو: "دعا" مما ألقه عن واو، لم يعبره القراء، يعني بالقاف 8، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا ما جاور 9، الممال، فلما أمالوا "تلاها" ونحوه؛ وليس من عادتهم إمالة ذلك؛ علم أن الداعي إلى إمالته عندهم هو التناسب.

وقال 10: هنا تجوز الإمالة في نحو: "دعا، وغزا" لأنه يؤول إلى الياء إذا بني للمفعول، انتهى.

وعندي أن هذا الجواب لا يدفع الإشكال، لأن الإشكال على اصطلاح النحويين، والجواب على اصطلاح القراء، فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد. " ويستثنى من ذلك"، المذكور، وهو كون الياء تخلف الألف في بعض التصارييف، "ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو" رجوعه إلى الياء "بسبب ممازجة الألف لحرف زائد"، فلا يمال شيء من ذلك.

1 قال في الألفية:

وقد أمالوا لتناسب بلا ... داع سواه كعمادا وتلا

2 شرح الكافية الشافية 4 / 1975.

3 شرح الكافية الشافية 4 / 1975.

4 شرح ابن الناظم ص 581.

5 في "ب": "بنيتها".

6 ف "ب": "المناسب".

7 شرح المرادي: 5 / 200.

8 في "ط": "باتفاق".

9 في "ط": "ما جاوز".

10 شرح المرادي 5 / 189.

(641/2)

"فالأول"، وهو اختصاص رجوع الألف إلى الياء بلغة شاذة، "كرجوع ألف: عصا، وقفاً" المنقلبة عن واو "إلى الياء في قول هذيل إذا أضافوهما 1 إلى المتكلم"، حيث يقولون: "عصي، وقفى" بتشديد الياء، والأصل: "عصوي، وقفوي" اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. "والثاني" هو رجوع الألف إلى الياء بسبب ممازجة الألف لحرف زائد "كرجوعهما" أي ألفي "عصا، و: قفا" إليها، أي إلى الياء، "إذا صغر" عند الجميع "فقليل: عصية، وقفى"، بتشديد الياء فيهما، [والأصل: "عصيوه وقفيو"، ففعل به ما تقدم به، وقلبت ياء لممازجتها لياء التصغير، وهي حرف زائد، والممازجة: المخالطة والمجاورة. "أو جمعا" أي "عصا، و: قفا" "على: فُعُول"، بضم الفاء، "فقليل: عصي، وقفى"،

بتشديد الياء فيهما] 2، والأصل: "عصوو، وقفوو"، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصارا: "عصوي، وقفوي"، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة الثانية: كسرة، لتسلم الياء من القلب واوًا، ثم كسرت فاؤهما؛ إتباعًا لكسرة عينهما. وقرأ الحسن: "فَإِذَا حَبَاهُمْ وَعَصِيَهُمْ" [طه: 66] ، بضم العين، حيث وقع ردًا إلى أصله، فالياء الثانية المدغم فيها هي ألف "عصا، و: قفا"، وقلبت ياء لهمازجتها الياء المنقلبة عن واو "فُعُول" وهي حرف زائد.

السبب "الثالث: كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء" المثناة فوق "إلى قولك: فلت، بكسر الفاء"، وحذف العين "سواء كانت تلك الألف" المبدلة من غير الفعل "منقلبة عن ياء" مفتوحة، أو مكسورة. فالأول "نحو: باع، وكال، و" الثاني نحو: "هاب. أم عن واو مكسورة، ك: خاف، وكاد، ومات" فإنك تقول فيها إذا أسندتها إلى تاء الضمير: "بعث وكتلت وهبت وخفت وكدت"، بكسر الفاء في لغة الجميع، و"مت" في "لغة من قال مت، بالكسر" في الميم، بحذف عين الفعل، فيصير في اللفظ على وزن "فلت" والأصل "فعلت" بكسر العين إما بطريق الإمالة كما في: "هبت وخفت وكدت ومت"،

1 في "ب": "أضافوها".

2 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

(642/2)

وإما بطريق التحويل كما في "بعث، وكتلت"، فإن أصل حركة عينيها الفتح، ثم نقلًا إلى "فعل"، بكسر العين، ثم تنقل الكسرة في الجميع إلى فاء الكلمة، وتحذف العين لالتقاء الساكنين. وقيل في يائي العين المفتوح: لا تحويل، ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء، فهذه وما أشبهها يمال لما ذكرنا "بخلاف" المنقلبة عن واو مفتوحة "نحو: قال، و" عن واو مضمومة، نحو: "طال" في لغة الجميع، "ومات، في لغة الضم"، فهذه لا تمال، لأنك تقول إذا أسندتها إلى تاء الضمير: "قلت وطلت ومت" بضم الفاء فيهن. أما: "قلت"، فبالتحويل، وأما "طلت، ومت" فعلى الأصل، وتبين أن "مات" تمال في لغة الكسر، ولا تمال في لغة الضم.

السبب "الرابع: وقوع الألف قبل الياء" المفتوحة متصلة "ك: بايعته وسأيرته"، ذكره ابن الدهان، ومثله بآية. "وقد أهمله الناظم" في النظم، وسيبويه، "والأكثر"، وذكره في التسهيل فقال1: أو متقدمة على ياء تليها.

السبب "الخامس: وقوعها"، أي الألف، "بعد الياء" حال كونها "متصلة" بها من غير حاجز بينهما "ك: بيان" بتخفيف الياء، و"كيال، وبيع" بتشديدهما إلا أن الإمالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب، "أو منفصلة" عنها "بحرف واحد ك: شيبان" علمًا من "الشيب"، "و: جادت يده"، والأول أقوى، لأن انخفاض الصوت بالسكينة أظهر منه في المتحركة لقربها من حيز المد، "أو" منفصلة عنها "بحرفين أحدهما"، وعبرة التسهيل2 ثانيهما، "الهاء نحو: دخلت" هند "بيتها"، وشرطه ألا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو: "هند اتسع بيتها"، قال الموضح في الحواشي.

السبب "السادس: وقوع الألف قبل الكسرة" متصلة "نحو: عالم وكاتب". السبب "السابع: وقوعها" أي الألف "بعدها" أي الكسرة "منفصلة": منها "إما بحرف" واحد، "نحو: كتاب، وسلاح" فالفاصل بين الكسرة والألف في الأول التاء، وفي الثاني اللام.

"أو" منفصلة "بحرفين" كلاهما متحرك، "وأحدهما" وهو الثاني "هاء"، وأولهما غير مضموم فيمال، "نحو: يريد أن يضربها" دون "هو يضربها".

1 التسهيل ص 325.

2 التسهيل ص 325.

(643/2)

"أو" منفصلة بحرفين أولهما "ساكن" فيمال "نحو: شمال"، بالشين المعجمة، وهي الناقعة الخفيفة، "وسرداح"، بمهملات، وهي الناقعة العظيمة، دون "رأيت عنبًا" إلا على وجه شاذ.

"أو" منفصلة "بمذنين" الحرفين الساكن فالمتحرك، "وبالهاء نحو: درهمك". وهذا ساقط من أصل التسهيل، وفيه فصل بثلاثة أحرف، ساكن وهاء وغيرهما.

وذكر ابن الحاجب وغيره أن إمالة ذلك شاذة1، وهو ظاهر، لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد محرك غير هاء، وذلك لا إمالة معه، ولم يذكر الفارسي

في الإيضاح أن إمالة "درهمان" بالنون شاذة، مع تنصيبه على الإمالة للكسرة السابقة أعني لا لكسرة نون التثنية، فلذلك مثل به الموضح مضافاً للكاف تبعاً لقول الناظم:

905-

..... فدرهماك من يمله لم يصد

السبب "الثامن: إرادة 2 التناسب" إذا لم يوجد سبب غيرها، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

911-

وقد أمالوا لتناسب بلا ... داع سواه كعماداً وتلا

"وذلك، إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو" وقعت "في كلمة" أخرى قد "قاربتها، قد أميلنا" أي الألفان "لسبب" من الأسباب المتقدمة.

"فالأول" وهو الذي وقعت فيه الألف بعد ألف في كلمتها، وقد أميلت الألف الأولى

لسبب "ك: رأيت عماداً، و: قرأت كتاباً"، فإن الألف الأولى 3 فيهما قد أميلت

لسبب، وهو كونها واقعة بعد كسرة، وقد فصل بينهما حرف واحد، وهو الميم في المثال الأول، والتاء في المثال 3 الثاني، فتعال الألف الأخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الألف الأولى.

"والثاني": وهو ما أميلت فيه الألف لكونها واقعة في كلمة أخرى، وقد أميلت لسبب،

"كقراءة أبي عمرو والأخوين: {وَالضُّحَى} [الضحى: 1] بالإمالة 4 مع أن ألفها"

منقلبة "عن واو" الضحوة" لمناسبة: {سَجَى} [الضحى: 2] ، و: {قَلَى} [الضحى:

3] ، وما بعدهما"، فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض منهم.

1 شرح الشافية للرضي 3/ 4.

2 في "ط": "من أراد" مكان "الإرادة".

3 سقط من "ب".

4 انظر هذه القراءة في الإتحاف ص 440، والنشر 2/ 37.

(644/2)

والحاصل من إرادة التناسب أن الألف المحمالة إما أن تكون سابقة على الألف التي لا سبب فيها، أو آتية بعدها، فإن كانت سابقة عليها فتعال كما في "عماداً" فتعال الألف

الأولى لكسرة العين، ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الممالة، وإن كانت آتية بعدها فيما أن يقع ذلك في الفواصل أو لا.

فإن وقع في الفواصل فتعال لتناسب الفواصل، ف"الضحى" تعال لمناسبة ما بعده، وإن لم يكن في الفواصل فلا تعال، ولذلك إذا مالوا فتحة "بمجادر" لكسر راءه لا يميزون إمالة ألفه مع أنهما في كلمة واحدة فكيف إذا كانا في كلمتين.

"وأما الموانع" لأسباب الإمالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين "فثمانية أيضاً" كعدد الأسباب "وهي":

"الراء" غير المكسورة، "وأحرف الاستعلاء السبعة وهي: الخاء، والعين؛ المعجمتان؛ والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف".

وأما منعت المستعلية الإمالة طلباً لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلباً له لأن هذه الأحرف تستعلي إلى الحنك، فلو أميلت الألف في "صاعد" لانحدرت بعد إصعاد، ولو أملتتها في "هابط" لصعدت بعد انحدار، وكلاهما شاق، ولكن الثاني أشق، فلذلك كانت هذه الأحرف بعد الألف أقوى مانعاً كما سيجيء.

وأما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة، فشبهت بالمستعلية لتكرر الذي فيها، بل قيل: هو اشد مانعاً، "وشرط المنع بالراء أمران":

أحدهما: "كونها غير مكسورة. و" الثاني: "اتصالها بالألف، إما قبلها".

ولا تكون إلا مفتوحة "نحو: فراش، وراشد"، فالراء منعت السبب المتقدم في الأول، والمتأخر في الثاني، "أو بعدها"، وتكون مضمومة ومفتوحة "نحو: هذا حمار، ورأيت حماراً"، وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء، "وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف واحد "نحو: هذا كافر، كالمتصلة" في منع الإمالة.

"وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها" أي بالألف "نحو: صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم، أو منفصل بحرف واحد "نحو: غنائم"، لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل.

"إلا إن كان" حرف الاستعلاء "مكسوراً نحو: طلاب وغلاب" من المتصل، "وخيام، وصيام" من المنفصل بحرف، "فإن أهل الإمالة يميلونه" لأن حرف

الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة، لأن الكسرة في التقدير بعد الحرف، فمناسبة صوت الألف للكسرة أولى، بخلاف ما إذا كان مفتوحاً فإن الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الإمالة.

"وكذلك حرف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو: مصباح وإصلاح ومطواع ومقلات" بالقاف والتاء الفوقانية، "وهي التي لا يعيش لها ولد"، فإنه لا يمنع الإمالة أيضاً، لأن الكسرة لما جاورته، وهو ساكن، قدت أنها اتصلت به فنزل ذلك منزلة المكسور. "ومن العرب من لا ينزل هذا" الساكن "منزلة المكسور"، ويجعله مانعاً من الإمالة.

"وشرط" حرف الاستعلاء "المؤخر عنها"، أي عن الألف "كونه: إما متصلاً بالألف ك: ساخر" بالخاء المعجمة، "وحاطب وحاضل" بالخاء المهملة، فيهما، "وناقف".

"أو منفصلاً" من الألف "بحرف" واحد "ك: نافق ونافخ وناقق وبالغ".
"أو" منفصلاً من الألف بحرفين "ك: موثيق ومناشيط، وبعضهم يميل هذا" المفعول بحرفين "لتراخي الاستعلاء".

والمنع بالتأخر أقوى من المنع بالمتقدم، ولذلك قيد المتقدم بأن لا يكون مكسوراً، ولا ساكناً بعد مكسور، ولا مفصولاً¹ بحرفين، وأطلق في المتأخر، وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد، كما أن التسفل بعد التصعد أسهل من العكس.

"وشرط الإمالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة" ك"خاف" فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، "ولا ياء مقدرة" ك"طاب"، فإنها منقلبة عن ياء، فسبب إمالة ألف "خاف" الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة عنها الألف، وسبب إمالة ألف² "طاب" الياء المقدرة المنقلبة ألفاً.

فكسرة "خاف" وياء "طاب" مقدرة في ألفيهما "فإن السبب المقدر هنا" وهي الكسرة والياء "لكونه موجوداً في نفس الألف" المنقلبة عن الواو المكسورة، أو عن الياء "أقوى من" السبب "الظاهر" في اللفظ، وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما،

1 في "ب": "منفصلاً".

2 سقط من "ب".

"لأنه" أي السبب الظاهر "إما متقدم عليها"، أي على الألف نحو: "كتاب، وبين" أو متأخر عنها" نحو: "عالم، وبائع".

والكائن في نفس الألف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها، "فمن ثم أميل نحو: خاف، وطاب" مع تقدم حرف الاستعلاء، "و: حاق، وزاغ" مع تأخره، لأن السبب مقدر في الألف، بخلاف ما إذا كانت الكسرة مقدرة بعد الألف، كما في "جاد" من جد في الأمر، "وجواد" جمع "جادة"، وأصلهما "جادد، وجوادم" فأدغم لاجتماع المثليين، فلا تكون كالكسرة الملفوظة، فلا يجوز الإمالة على الأفصح.

وبعضهم أجاز إمالة اعتدادًا بالكسرة المقدرة كما في "خاف"1، ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لأن السبب المقدر متأخر عن الألف.

"مسألة: ويؤثر مانع الإمالة، وإن كان منفصلاً" في كلمة أخرى مستقلة بنفسها؛ كما لو كانا في كلمة واحدة، وهذا المنفصل تارة يكون متصلًا بالألف من غير حاجز نحو: "منا قاسم" فلا يمال لاتصال المستعلي في اللفظ إذا أدرجت2، فهذا مثل قولك: "بفاضل"3.

وتارة يفصل بينهما بحرف واحد نحو: "منا فضل، وممال قاسم"، فهذا مثل قولك: "بناقع"، وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو: "بيدها سوط" فهذا مثل قولك: "مناشيط" قاله الشاطبي.

"ولا يؤثر4 سببها" أي الإمالة "إلا متصلاً" في كلمة واحدة، والفرق أن المانع أقوى من السبب "فلا يمال نحو: أتى قاسم، لوجود القاف" المستعلية، وإن كانت منفصلة عن الألف في كلمة أخرى، "ولا يمال" نحو "لزيد مال، لانفصال السبب" لأن الألف في كلمة أخرى. "هذا ملخص كلام الناظم" في شرح الكافية5، "وابنه" في شرح الخلاصة6.

1 الكتاب 4 / 132، والارتشاف 1 / 240.

2 في "ب": "أدرج".

3 في "ط": "مررت بفاضل".

4 في "ب": "يؤخر".

5 شرح الكافية الشافية 4 / 1974.

6 شرح ابن الناظم ص 580.

"وعليهما اعتراض من وجهين":

"أحدهما": في التمثيل، وثانيهما في الحكم، وذلك "أنهما مثلاً ب: أتى قاسم، مع اعترافهما بأن الياء المقدرة" في "أتى" المنقلبة 1 عنها الألف "لا يؤثر فيها المانع" لما تقرر من 2 أن شرط الإمالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها ياء مقدرة، "والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر"، فما بالك 3 مع انفصاله، "والمثال الجيد" السالم من الطعن "كتاب قاسم"، فإن سبب الإمالة الكسرة الظاهرة، فيكفها المانع وإن كان مفصلاً. "و" الاعتراض "الثاني أن نصوص النحويين" كابن عصفور، وغيره "مخالفة لما ذكر من الحكمين" المذكورين وهما، يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلاً، ولا يؤثر سببها إلا متصلاً. "قال ابن عصفور في مقربه بعد أن ذكر أسباب الإمالة ما نصه 4: وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو: "لزيد مال"، إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى، وقال أيضاً 4: وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو: "بمال قاسم"، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو: "أراد أن يضربها قبل" انتهى".

يعني لا تمال الألف، لأن القاف بعدها من قبل مانعة من الإمالة وإن انفصلت، وهذا النص بحرفه في الحكمين، وقع في شرح الجزولية لأبي عبد الله محمد النفزي، بالنون والفاء والزاي.

"ولولا ما في شرح الكافية" من قوله 5: وأن سبب المانع قد يؤثر منفصلاً، فيقال: "أتى أحمد"، بالإمالة، و"أتى قاسم" بترك الإمالة، "حملت قوله في النظم" للخلاصة والكافية.

-910

..... والكف قد يوجه ما ينفصل

1 في "ب": "المنقلب".

2 سقط من "ب".

3 في "ب": "ذلك".

4 المقرب 1/ 321.

5 شرح الكافية الشافية 4/ 1974.

"على هاتين الصورتين" المذكورتين في كلام ابن عصفور، والنفري، وهما ما أميل للكسرة العارضة، وما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر "لإشعار 1 قد يفعل" من قول الناظم:

-910

..... والكف قد يوجبه ما ينفصل

"في عرف المصنفين بالتقليل"، وإنما أثر المانع منفصلا، ولم يؤثر السبب إلا متصلا لأن ترك الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى سبب، ولم يخرج عنه إلا لسبب محقق. "وأما مانع المانع" للإمالة "فهو الرء المكسورة المجاورة" للألف 2، "فإنها تمنع" الحرف "المستعلي، و" تمنع "الرء أن يمنعا" الإمالة، لأن الرء من شأنها التكرار، فكأن الحرف فيها في تقدير حرفين، وكأن الكسرة فيها في تقدير كسرتين، فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع، والأخرى سبب الإمالة.

"ولهذا أميل: {وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} [البقرة: 7] ، و: {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} [التوبة:

40] مع وجود الصاد" في الأول، "والغين" في الثاني.

"و" أميل " {إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَرِ} [المطففين: 18] مع وجود الرء المفتوحة" قبل الألف.

"و" أميل: {دَارُ الْقَرَارِ} [غافر: 36] مع وجودهما" أي القاف المستعلية، والرء

المفتوحة، لأن كلا من حرفي الاستعلاء والرء المفتوحة مانع من الإمالة، والرء

المكسورة، في ذلك كله متصلة.

"وبعضهم" أي العرب "يجعل المنفصلة" من الألف "بحرف كالمتصلة" في كونها تمنع المانع.

"سمع سيبويه الإمالة في قوله"، وهو سماعة النعامي يهجو رجلا من بني نمير بن قادر:

[من الطويل].

-937

عسى الله يغني عن بلاد بن قادر ... بمنهمر جون الرباب سكوب

بإمالة "قادر" مع وجود الفصل بين الألف والرء المكسورة بالدال.

1 في "ب": "الإشغال".

2 سقط من "ط".

937- البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص76، وخزانة الأدب 9/ 328، والكتاب

4/ 139، ولسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه 2/ 141، ولسان العرب 15/

55 "عسا" ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص620، وبلا نسبة

في أوضح المسالك 4/ 358، والارتشاف 3/ 306، وشرح الأشموني 3/ 771،
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 678، وشرح المفصل 7/ 117، 9/ 62،
والكتاب 3/ 159، واللمع ص 333، والمقتضب 3/ 48، 69.

(649/2)

فصل:

"تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف، وقد مضت، وشرطها أن لا تكون "الفتحة" في حرف ولا في اسم
يشبهه¹، لأن الإمالة من التصرف، وهو لا يدخل في الحرف ولا في ما أشبهه إلا ما
يستثنى.

"فلا تمال: إلا" بكسر الهمزة والتشديد "لأجل الكسرة" التي هي من أسباب الإمالة".
"ولا" تمال "نحو: "على" للرجوع إلى الياء نحو: عليك، وعليه"، وهو من أسباب الإمالة.
"ولا" تمال "إلى، لاجتماع الأمرين" وهما الكسرة والرجوع إلى الياء "فيها" في نحو:
"إليك، وإليه".

وإنما امتنعت الإمالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونه
حروفا، فلو سميت بشيء منها؛ وإن كانت ألفه رابعة كـ"إلا"؛ أملتها، لأن الألف الرابعة
في الاسم يحكم عليها بأنها عن ياء، وإن كانت ثالثة كـ"على، وإلى" لم تجز إمالتها، لأن
التسمية تجعل الألف من بنات الواو، لأن بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول
في تثنيتهما: "علوان، وألوان"، قاله الجاربردي³.

"ويستثنى من ذلك": أي من 4 المشبه للحرف "ها" للغائية، "و: نا" للمتكلم المعظم
نفسه، أو معه غيره "خاصة، فإنهم طردوا الإمالة فيهما" لكثرة استعمالها إذا كان قبلهما
كسرة أو ياء، "فقالوا: مر بنا وبها، و: نظر إلينا وإليها" بالإمالة لوقوع الألف مسبقة
بالكسرة أو الياء مفعولة بحرف فلذلك كررها مرتين.

1 في "ب": "شبيهه".

2 في "ب": "المفضي".

3 شرح الشافية 2/ 384.

4 سقط من "ط".

"وأما إمالتهم: أنى ومتى" من الأسماء المبنية، "وبلى" من أحرف الجواب "و: لا" النافية "في قولهم: افعل هذا إما لا، فشاذ من وجهين: عدم التمكن" لكونها مبنية، "وانتفاء السبب" المجوز¹ للإمالة، لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شيء فضلاً عن أن تكون منقلبة عن ياء، ولا ترجع إلى الياء، ولا قبلها كسرة، والذي سهل إمالتها نيابتها عن الجمل، فصار لها بذلك منزلة على غيرها.

"و" الحرف "الثاني" من الأحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها، "الراء بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء" مثناة تحتانية، "وكوئهما" أي الفتحة والراء "متصلتين" من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء، ولا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف مستعمل نحو: "من المطر"، أو في راء نحو: "بشر"، أو في غيرهما، "نحو: {مَنْ الكِبَرِ} [مریم: 8] أو منفصلتين بساكن غير ياء" مثناة تحتانية "نحو: من عمر". وزاد المرادي²: أو بمكسور نحو: "أشر" بخلاف: أعوذ بالله من الغير، ومن قبح السير" لأن الفتحة فيهما على الياء، نص على ذلك سيبويه³.

"و" بخلاف: "من غيرك"، لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة، ويشترط أيضاً أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو: "من المشرق"، فإنه مانع من الإمالة، نص على ذلك سيبويه أيضاً⁴.

ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء، لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها، فيمال نحو: "من الضرر" قال المرادي⁵: والتحرير أن يقال: تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة؛ متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء، وليس بعد الراء حرف استعلاء، انتهى.

"واشترط الناظم" في النظم "تطرف الراء مردود بنص سيبويه⁵ على إمالتهم فتحة الطاء من قولك: رأيت خبط رياح" بكسر الراء. وذكر غيره يجوز إمالة فتحة الغين في نحو: "الغرد"⁶، والراء في ذلك ليست متطرفة، ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه.

1 سقط من "ب".

2 شرح المرادي 5 / 204.

3 الكتاب 4 / 143.

4 الكتاب 4 / 144.

(651/2)

"و" الحرف "الثالث" من الأحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها "هاء" التانيث، وإنما يكون هذا "الحكم"، وهو إمالة الفتحة قبل الهاء "في الوقف خاصة ك: رحمه ونعمه"، وإنما أميلت الفتحة قبل هاء التانيث وإن لم تكن من أسباب الإمالة "لأنهم شبهوا هاء التانيث بألفه"، أي بألف التانيث المقصورة، "لاتفاقهما في المخرج"، وهو أقصى الحلق، "و" في "المعنى"، وهو الدلالة على التانيث، "والزيادة" على أصول الكلمة "والتطرف" في آخر الكلمة، "والاختصاص بالأسماء" الجامدة والمشتقة.

ولا فرق في ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة، "وعن الكسائي إمالة" الفتحة قبل "هاء السكت أيضاً" لشبهها بهاء التانيث في الوقف والخط "نحو: {كِتَابِيَّةُ} [الحاقة: 19]

والصحيح المنع خلافاً لثعلب، وابن الأنباري، "فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها¹. وبه قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي¹، وفي غالب النسخ: وفقاً لثعلب وابن الأنباري وليس بصواب كما بينا.

1 النشر 2 / 142، والكشاف 4 / 153.

(652/2)

باب التصريف

مدخل

...

باب التصريف:

"وهو" في اللغة "تغيير" مطلق، وفي الصناعة تغيير خاص "في بنية الكلمة لغرض معنوي، أو لفظي"، فالتغيير جنس، وبإضافته إلى البنية، وهي الصيغة خرج النحو، فإنه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية، ومفعولية، وإضافة غيرها، وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف.

"ف" التغيير "الأول" المعنوي "كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع" المصحح، وذلك بتحويل زيد؛ مثلاً، إلى زيدان، وزيدون، "وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف" وذلك بتحويل الضرب؛ مثلاً؛ إلى ضرب وضرب؛ بالتشديد للمبالغة في الفعل، واضطراب لوجود الحركة مع الفعل، ويضرب، وإضرب، وضارب، ومضروب وك: ضراب، ومضراب، وضروب، وضريب، وضرب للمبالغة في الوصف.

"و" التغيير "الثاني" اللفظي "كتغيير: قول" من الأجوف، "وغزو" من الناقص "إلى: قال، وغزا" بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، والإبدال في "أقتت" والحذف في "قل" والإدغام في "رد"، ولشبهه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه، وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف، وهو الأولى.

(653/2)

"ولهذين التغيرين" للغرضين المذكورين "أحكام: كالصحة" وهي إقرار الحرف على وضعه الأصلي كالياء في "بياض، وأبيض"، والواو في "سواد، وأسود".

"والإعلال": وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء في "بان، وأبان، وموقن، وبائع"، وقلب الواو في "قام، وأقام، وقيام"، وشبه ذلك كقلب أحد الأصول من محل إلى محل آخر كـ"أينق" جمع ناقة، و"حادي".

"وتسمى" معرفة "تلك الأحكام علم التصريف"، وإنما سمي هذا العلم تصريحاً لما فيه من الثقل، يقال: صرفت الرجل في أمري إذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والإياب.

وصروف الدهر: تقلباته وتحولاته من حال إلى حال.

فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه، إذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الألفاظ العربية كما تقدم في الغرضين، فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه.

وموضوعه الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية. فلا يدخل التصريف في الأسماء الأعجمية كـ: إبراهيم، وإسماعيل، كما قال ابن جني¹، وإن كانت متمكنة، لأن التصريف من خصائص لغة العرب.

"ولا يدخل التصريف في الحروف"، لأنها مجهولة الأصل، موضوعة وضع الأصوات، لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعدها معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألفاتها أصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة.

"ولا" يدخل التصريف "فيما أشبهها"، أي أشبه الحروف، "وهي الأسماء المتوغلة في البناء" كالضمائر، وأسماء الاستفهام، "والأفعال الجامدة" وهي التي لم تختلف أبنيتهما لاختلاف الأزمنة، نحو: "نعم وبئس وعسى وليس"، لأنها أشبهت الحروف في الجمود. وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذف في "سوف" والإبدال في حاء "حتى" عينا، وهمزة "إن" هاء، والحذف والإبدال في "لعل" والتصغير 2 في "ذا، والذي" وفروعهما، والإبدال في لام "عسى". والحذف في عين "ليس" عند اتصال تاء الفاعل. فلذلك "أي لأجل أن التصريف لا يدخل الحروف، ولا ما أشبهها من الأسماء

1 المنصف 3 / 145، 146.

2 في "ب": "التغيير".

(654/2)

والأفعال، "لا يدخل فيما كان" من الأسماء موضوعاً "على حرف" واحد "أو" على "حرفين، إذ لا يكون كذلك" في الوضع على حرف أو حرفين "إلا الحرف كباء الجر ولامه" فإنهما موضوعان على حرف واحد، "وقد، وبـ"، فإنهما موضوعان على حرفين، "وما أشبه الحرف، كتاء: قمت" فإنها موضوعة على حرف واحد، "ونا [من] 1: قمنا" فإنها موضوعة على حرفين.

وهذا الحكم معلوم مما تقدم، من أن التصريف لا يدخل المبنيات، ولكن ذكر توطئة وتمهيداً لقوله: "وأما ما وضع" في الأصل "على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه" لعارض "فيدخله التصريف" نظراً إلى أصل وضعه "نحو: يد، ودم" بحذف لاميها "في الأسماء: ونحو: قي زيداً" بحذف فائه ولامه "وقم، وبـ" بحذف عينيها "في الأفعال"، وقس على ذلك.

1 إضافة من "ط": "وأوضح المسالك 4 / 360.

(655/2)

فصل:

"ينقسم الاسم إلى مجرد من الزوائد، وأقله الثلاثي: ك: رجل" لأنه يحتاج إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به، والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوف عليه ساكناً، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما، فإن قيل: المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً، وأياً ما كان يلزم التنافي مع أحدهما أجيب، بأنه لم جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي. "وغايته الخماسي ك"سفرجل". و [ما] 1 بينهما" أي بين الثلاثي والخماسي "والرباعي ك: جعفر". ولم يجوزوا سداسياً لئلا يتوهم أنه كلمتان، "والى مزيد فيه"، وأقله أربعة ك: "قتال"، "وغايته سبعة ك: استخراج"، وبينهما ذو الخمسة ك"إكرام"، وذو الستة ك"انطلاق"، "وأمثلته كثيرة". بلغت "في قول سيويه" ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وزاد الزبيدي عليه نيفاً وثمانين مثلاً، وذكرها "لا يليق بهذا المختصر"، فلا نشتغل بها روماً للاختصار. بل نذكر أماكن الزيادة حفظاً للضب، وتقليلاً للانتشار، فنقول: الزيادة تكون واحدة وثنيتين وثلاثاً وأربعاً، ومواقعها أربعة: ما قبل الفاء، وما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام، وما بعد اللام، ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة.

فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو: "أجلد"، وما بين الفاء والعين نحو: "كاهل" وما بين العين واللام نحو: "غزال"، وما بعد اللام نحو: "علقى".

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو: "أجادل"، وبينهما العين نحو: "عاقول"، وبينهما اللام نحو: "قصيرى" وبينهما الفاء والعين نحو: "إعصار"، وبينهما العين واللام نحو "خيزلى" وبينهما الفاء والعين واللام نحو: "اجفلى".

والمجتمعتان قبل الفاء نحو: "منطلق"، وبين الفاء والعين نحو: "حواجز"، وبين العين واللام نحو: "خطاف" وبعد اللام نحو: "علباء".

1 إضافة من "ط": "وأوضح المسالك 4 / 360.

(656/2)

والثلاث المتفرقات نحو: "تماثيل"، والمجموعة قبل الفاء نحو: "مستخرج"، وبين العين واللام نحو: "سلاليم" وبعد اللام نحو: "عنقوان" واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو:

"أفعوان".

والأربعة نحو: "إشهباب" مصدر "إشهاب".

"وأبنية الثلاثي" المجرد "أحد عشر بناء، والقسمة" العقلية "تقتضي" أن تكون "اثنتي عشر" بناء، وذلك "لأن" الحرف "الأول واجب الحركة" لأنه مبتدأ به، والابتداء بالساكن متعذر، فأحواله ثلاثة، "والحركات" الخالصة "ثلاث": الفتحة والكسرة والضمة، "و" الحرف "الثاني يكون متحركاً وساكناً"، فأحواله أربعة: "فإذا ضربت ثلاثة أحوال" الحرف "الأول في أربعة أحوال" الحرف "الثاني خرج من ذلك اثنا عشر" بناء، وأما الحرف الأخير فلا عبرة به في وزن الكلمة، لأنه حرف إعرابها. "وأمثلتها" في الاسم والصفة: "فلس" سهل؛ بفتح أوله وسكون ثانيه. "فرس"، بطل؛ بفتحيتين. "كتف"، حذر؛ بفتحة فكسرة. "عضد" طمع؛ بفتحة وضمة. "حبر"، نكس؛ بكسرة فسكون. "عنب". زيم؛ أي متفرق؛ بكسرة ففتحة. "إبل"، بلز؛ بكسرتين. "قفل"، حلو؛ بضمة فسكون. "صرد"، حطم؛ بضمة ففتحة. "دئل"؛ بضمة فكسرة. "عنق" جنب؛ بضميتين.

فبدأ بمفتوح الفاء مع الأربعة في العين، ثم بالمكسورة مع الثلاثة، ثم بالمضموم مع الأربعة. "والمهملة منها: فُعْل" بكسر أوله وضم ثانيه، لأنهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة، لأن الكسرة ثقيلة، والضمة أثقل منها. "وأما قراءة أبي السمال" بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام: " {وَالسَّامَاءِ ذَاتِ الْحَبْكِ} [الذريات: 7] بكسر الحاء وضم الباء¹ ونسبها أبو الفتح ابن جني في المحتسب 2 لأبي مالك الغفاري. "فقليل: لم تثبت" هذه القراءة، "و" على تقدير ثبوتها "قليل: أتبع الحاء" من: الحبك "للتاء من: ذات" في الكسر، "والأصل: "حبك" بضميتين" فكسر الحاء

1 لم تنسب هذه القراءة إلى أبي السمال، بل نسبت إلى أبي مالك الغفاري والحسن، أما القراءة المنسوبة إلى أبي السمال فهي "الحبك" وكذلك قرأها أبو عمرو وابن عباس والحسن وأبو مالك الغفاري وأبو حيوة وابن أبي عبلة ونعيم. انظر المحيط 8/ 134، والمحتسب 2/ 286.

2 المحتسب 2/ 286.

إتباعاً لكسرة التاء قبلها، ولم يعتد باللام الساكنة، لأن الساكن غير حاجز حصين، كما أتبع من قرأ: "الحَمْدُ لِلَّهِ" [الفاتحة: 2] بضم اللام إتباعاً لضم الدال قبلها¹.
"وقيل": لا إتباع²، وإنما الكسر "على التداخل في حر في الكلمة إذ يقال: "حبك"³، بضمين، و"حبك"⁴ بكسرتين"، فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة، فأخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء، ومن لغة الضميتين ضم الباء.
واعترض⁵ بأن التداخل إنما يكون بين حرفي كلمتين، لا بين حرفي كلمة واحدة، ووجهه الجاربردي⁶ بأنه لما تلفظ بالحاء المكسورة من⁷ اللغة الأولى غفل عنها، وتلفظ بالباء المضمومة من⁷ اللغة الثانية.
وقال ابن جني⁸: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة. فنطق بالباء مضمومة، ورده ابن مالك في شرح الكافية⁹. والحبك: تكسر كل شيء، كالرمل والماء. إذا مرت بهما الريح.
"وزعم قوم إهمال: فعل" بضم الفاء وكسر العين "أيضاً"، لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر، "وأجابوا عن دئل"، اسم دويبة، سميت به قبيلة من بني كنانة، "و: رثم" بضم الراء وكسر الهمزة، اسم جنس للإست، "بأثهما" من أصول الأسماء، وإنما هما "منقولان من الفعل" المبني للمفعول.
واعترض بأن ذلك ممكن في "الدئل" لأنه علم قبيلة، لا في "الرثم" لأنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا في الأعلام دون أسماء الأجناس.
وأجيب بأن السيرافي ذهب إلى أن النقل قد يجيء في أسماء الأجناس، فلا معنى للتوقف فيه.

1 هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، انظر معاني القرآن للفراء 1/ 3، والكشاف 1/ 8.

2 في "ب": "إشباع".

3 كما في الرسم المصحفي.

4 هي قراءة أبي عمرو وأبي مالك الغفاري والحسن، وانظر الإتحاف ص 399،

والمختسب 2/ 286.

5 في "ب": "واعترف".

6 شرح الشافية 1/ 35.

7 في "ب": "في".

8 المختسب 2/ 286.

9 شرح الكافية الشافية 4/ 2021.

"واحتج المثبتون" لـ "فعل" في أصول الأسماء 1 "ب: وعل" بضم الواو وكسر العين المهملة "لغة في: الوعل" بفتح الواو، وحكاه الخليل. فثبت بهذا أن "فعل" بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهملة ولا منقول، بل هو قليل.

"و" على القولين، فإنه "إنما أهمل أو قل" عند العرب "لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول" دائماً على الأول. وغالباً على الثاني. "والرباعي الجرد" خمسة أبنية:

"مفتوح الأول والثالث"، اسمًا "ك: جعفر"، وصفة كـ "سلهب" للرجل الطويل.
 "ومكسورهما، اسمًا ك: زبرج" بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء، وبالجميم للذهب، وصفة كـ "حرمل" للمرأة الحمقاء.
 "ومضمومهما"، اسمًا "ك: دملج" بالجميم، وصفة كـ "جرشع" للجمل العظيم.
 "ومكسور الأول مفتوح الثاني"، اسمًا "ك: فطحل"، بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة، وصفة كـ "سبطر" للطويل.
 "ومكسور الأول مفتوح الثالث"، اسمًا "ك: درهم"، وهو معرب وإنما صح التمثيل به، لأنه على زنة الوضع العربي، وصفة كـ "هجرع" للطويل.
 قال الأصمعي 2: ولا ثالث لهما. وزيد "ضفدع، وصندد، وهبلع للأكول". وقيل: الهاء زائدة.

"وزاد الأخفش والكوفيون 3 مضموم الأول مفتوح الثالث ك: جخذب" بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة. وفتح الدال المهملة، وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين كالجنذب، وقيل، ذكر الجراد، أو الجسم السمين من الإبل.
 "والمختار" عند جمهور البصريين؛ واستظهره في التسهيل؛ "أنه فرع من مضمومهما" استثقالاً لضميتين في رباعي ليس بينهما حاجر حصني، "و" لأنه "لم يسمع" فتح الثالث "في شيء" من الرباعي "إلا وسمع فيه الضم" من غير عكس، "ك: جخذب وطحلب" للأخضر الذي يعلو الماء، و"برقع" من الأسماء، و"جرشع" بالجميم والراء، والشين المعجمة والعين المهملة، للعظيم من الجمال، ويقال للطويل.

2 انظر شرح المرادي 5/ 229.

3 انظر الارتشاف 1/ 58.

(659/2)

"ولم يسمع في: برثن" 1 بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثلثة 2 فوق: أحد برائن الأسد، وهو بمنزلة الظفر للإنسان. "وبرجد" بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالذال المهملة: لكساء مخطط، "وعرفط" بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة: لشجر البادية، "إلا الضم" بالرفع على النيابة عن فاعل "يسمع". "وللخماسي المجرد أربعة" من الأبنية 3، "أمثلتها": مفتوح الأول والثاني والرابع: اسمًا: "سفرجل"، وصفة: شمردل للطويل وشقحطب للئيس الذي له أربعة قرون.

ومفتوح الأول والثالث ومكسور الرابع اسمًا كـ "قهلبس" لحشفة الذكر، وصفة نحو: "جحمرش" بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة، قاله السيرافي، وقيل: الأفعى العظيمة، وقيل: لم يأت هذا الوزن إلا صفة، وأن "القهلبس" المرأة العظيمة.

ومكسور الأول مفتوح الثالث اسمًا "قرطعب" بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة: الشيء التافه الخفير يقال: ما عليه قرطعبة، وصفة جردحل للجمل الضخم.

ومضموم الأول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسمًا نحو: "قبعثر" للأسد وصفة "قذعمل" بضم القاف وفتح الذال المعجمة، وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم. "فجملة الأوزان المتفق عليها" عند الجميع "عشرون" وزنا، أحد عشر للثلاثي: وخمسة للرباعي، وأربعة للخماسي. وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقًا عليه، إما لضعف القول بإهماله، ولذا قال: وزعم قوم إهمال "فعل"، وإما للتغليب.

وما ذكره من أصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة 4.

1 في "أ"، "ط": "برثن"؛ بالتاء والتصويب من أوضح المسالك 4/ 361.

2 في جميع النسخ: "المثناة" والتصويب من حاشية يس 2/ 356،

3 في "ب": "الأمثلة".

4 الإنصاف 2 / 793، المسألة رقم 114.

(660/2)

فإن كان على أربعة كـ"جفعر" ففيه زيادة واحدة، وهل هي الحرف الأخير أو ما قبله؟
ذهب الفراء إلى الأول، والكسائي إلى الثاني¹.
وإن كان على خمسة أحرف كـ"سفرجل" ففيه زيادتان قاله الشاطبي.
"وما خرج عما ذكرنا من الأسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها، إما بزيادة في أوله كـ:
منطلق"، أو في وسطه كـ"ظريف"، "و" فيهما نحو: "محرّج" أو في آخره كـ"حبلى". "أو
بنقص أصل كـ: يد، ودم" وأصلهما: "يدي، ودمي"، "أو بنقص حرف زائد كـ: علبط"
بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة، وبالطاء المهملة الغليظ الضخم.
"أصله" علابط" بدليل أنهم نطقوا به" على أصله.
"و" الدليل على وجود الألف بعد اللام "أنهم لا يوالون بين أربع متحركات" 2 في كلمة
واحدة، إلا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو: شجرة.
"أو بتغيير شكل" أي حركة "كتغيير مضموم الأول والثالث بفتح ثالثه نحو: جخدب"
بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال.
"أبو بكسر أوله في نحو: خرفع" بكسر الخاء المعجمة "وسكون الراء وضم الفاء وبالعين
المهملة القطن الفاسد.
"وتغيير مكسورهما" أي الأول والثالث "بضم ثالثه في" نحو: زئبر" بكسر الزاي وسكون
الهمزة بعدهما وضم الموحدة، وأصلها الكسر، وهو ما يعلو الثوب الجديد.
"وأما سرخس" بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة، وبالسين المهملة
لبدة. "وبلخش" بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من
الجواهر "فأعجميان" لا عربيان، إذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأول والثاني.

1 الإنصاف 2 / 793.

2 في "ب": "محركات".

(661/2)

فصل:

"وينقسم الفعل إلى:

مجرد" من الزوائد، "وأقله ثلاثة، ك: ضرب" وقعد، "وأكثره أربعة، ك: دحرج" ودربخ: أي ذل.

"وإلى مزيد فيه"، وأقله أربعة ك"أكرم"، و"غايته ستة ك: استخرج"، وبينهما الخماسي ك"انطلق"، ومزيد الرباعي أقله خمسة ك"تدحرج"، وغايته ستة ك"احرنجم".

"و" مزيد الثلاثي "أوزانه كثيرة" ومشهورها خمسة وعشرون وزناً.

ومزيد الرباعي أوزانه ثلاثة: "تفعّل" ك: تدحرج، و"افعلنل" ك: احرنجم و"افعلل" ك:

اقشعر. واختلف في هذا الثالث، فقليل هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق بـ"احرنجم".

وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزناً رابعاً: وهو "افعلل" 1 نحو: اجرمز.

"وأوزان الثلاثي" المجرد "ثلاثة": مفتوح العين، ومكسورها، ومضمومها.

"ك: ضرب وعلم وظرف" 2، لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحاً لرفضهم الابتداء بالسكن.

وكون الفتحة أخف، واللام مفتوح دائماً للخفة والعين ولا تكون إلا متحركة 3. لئلا يلزم

التقاء الساكنين في نحو: "ضربت" والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم.

وأما ما جاء من نحو: "نعم، وشهد" بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال عن

الأصل لضرب من الخفة، والأصل فيهما "فعل" بكسر العين.

"وأما نحو: "ضرب" بضم أوله وكسر ثانيه" ففيه قولان:

1 هذا الوزن جعله بعضهم نفس "افعلنل"، وأضاف السيوطي في المزهري 2/ 41-42

أوزاناً أخرى ألحقها بالرباعي المزيد بحرفين.

2 المبدع في التصريف ص 101.

3 في "ب": "حركة".

(662/2)

أحدهما: أنه أصل برأسه، وإليه ذهب المبرد 1، وابن الطراوة والكوفيون 2، ونقله في

شرح الكافية 3 عن سيبويه والمازني.

والثاني: أنه فرع عن فعل الفاعل، وإليه ذهب جمهور البصريين، ونقل عن سيبويه 4.

"فمن قال: إنه وزن 5 أصلي مستدلاً بأن نحو: جن، وبجت، وطل دمه، وأهدر" دمه،

"أولع بكذا، وعني بحاجتي، بمعنى، اعتنى بها، وزهي علينا، بمعنى: تكبر"، و"حم زيد، وزكم، ووعك، وفلج، وسقط في يده، ورهصت الدابة ونفست المرأة، ونتجت الناقة، وغم الهلال، وأغمي على زيد"، وأخواتها "لم تستعمل إلا مبنية للمفعول"، خبر "أن" "عده" وزنًا "رابعًا" خبر "فمن قال".

وتقرير الدليل منه أن "فعل" المفعول لو كان فرعًا لغيره لكان مستلزمًا وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده أصله، واللازم باطل، فالملزوم، مثله، وبيان الملازمة أن الفرعية ثابتة للأصل، ولا يوجد في فرع بغير أصل. ونحن وجدنا أفعال مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل، وجوابه النقض، وهو أن لنا جموعًا لم يسمع لها واحد كـ"عباديد، وأبائيل"، والجمع فرع الأفراد اتفاقًا، فلو كان ما ذكرتم صحيحًا لزم كون الجمع أصلاً برأسه، وأنتم لا تقولون به، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك.

"ومن قال: "إنه فرع عن فعل الفاعل مستدلاً بترك الإدغام في نحو: سوير"، وترك الإبدال في نحو: ووري، "لم يعده" وزنًا رابعًا.

وتقرير الدليل أن الواو والياء متى اجتمعتا، وسبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء، وتدغم الياء في الياء، وإن الواوين متى اجتمعتا في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة لزومًا، فلما لم يحصل إدغامًا ولا إبدال، دل ذلك على أنهما مغيران عن فعل

1 لم يذكر المبرد مثل ذلك في المقتضب، بل ذكر أن أوزان الثلاثي هي: فَعَل، فَعْل، فَعْل،

فَعِل. انظر المقتضب 1/ 71، 2/ 110.

2 انظر شرح المرادي 5/ 222.

3 شرح الكافية الشافية 4/ 2014.

4 الكتاب 1/ 42.

5 سقط من "ب".

6 في "ب": "كلمة".

(663/2)

الفاعل وهو "ساير، وارى" فكما لا تدغم الألف من "ساير" ولا تهمز الواو من "وارى" فكذلك ما غير عنهما.

وأجاب الأولون عن ترك الإدغام والإبدال، فقالوا: أما ترك الإدغام فلئلا يلتبس بمجهول "فعل" لأنه إذا قيل "سير" بالإدغام لم يعلم أنه مجهول "ساير"، أو "سير" وأما ترك الإبدال فلأن الواو الثانية في "ووري" ليست متأصلة في الواوية، لأنها منقلبة عن ألف "واری".
وللرباعي وزن واحد ك: دحرج، و"زلزل"، و"يأتي في" دحرج بالضم في أوله، والكسر فيما قبل آخره "الخلاف" السابق "في" فُعل "المفعول".

(664/2)

فصل في كيفية الوزن:

"ويسمى التمثيل" لمثالة حروف الميزان لحروف الموزون من تعداد الحروف، وهيئاتها. وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم 1 في ثمانية أمور: الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد والتقديم، والتأخير، والحذف، وعدمه، والميزان لفظ "فعل" "تقابل الأصول بالفاء فالعين فاللام" على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان "معطاة ما لموزونها 2 من تحرك، وسكون" أصليين.
"فيقال في" وزن "فلس" من الأسماء: "فعل" بسكون العين.
"وفي" وزن "ضرب" من الأفعال. "فعل" بفتح العين.
"وكذلك" يقال "في" وزن "قام" من الأجوف، "وشد" من المضاعف، "فعل" بفتح العين، "لأن أصلهما" قبل القلب والإدغام "قوم، وشدد" بفتح العين فيهما، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأول، وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثليين في الثاني.
"و" يقال "في" وزن "علم: فعل" بكسر العين، "وكذلك" يقال "في" وزن "هاب" من الأجوف، "ومل" من المضاعف، "فعل" بكسر العين فيهما، لأن أصلهما "هيب وملل" بكسر العين فيهما، ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام.
"و" يقال "في" وزن "ظرف: فعل" بضم العين فيهما، "وكذلك" يقال "في" وزن "طال، وحب"، "فعلف" بضم العين فيهما، لأن أصلهما "طول، وحب"، بضم العين فيهما، ففعل ما تقدم من القلب والإدغام، فحصل بذلك بيان الحركات الأصلية والسكنات.

1 في "ب": "الكلمة".

2 في "ب": "لوزنها".

"فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت" في الميزان "لأما ثانية في" وزن "الرابعي، فقلت في" وزن "جعفر: فعلل، و" زدت لأما "ثانية وثالثة في" وزن "الخماسي، فقلت في" وزن "جحمرش: فعللل".

وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه، وما ذكره في غيره [اختلف فيه على مذهبين:

أحدهما: ما ذكر، وهو قول البصريين بناء على أن الجميع أصول، وهو الصحيح. والثاني: أن ما زاد على الثلاثة] 1 زائد، قاله الكوفيون 2: بناء على قولهم: إن منتهى الأصول ثلاثة كما تقدم عنهم، ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه لا يوزن، لأنه لا يدرى كيفية وزنه. والثاني: أنه يوزن، ويقابل 3 آخره بلفظه.

والثالث: أنه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه، وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله، فالفراء على الأول، والكسائي على الثاني. فهل "جعفر": "فعلل" كما يقول البصريون، أو "فعلر" بزيادة الراء، أو "فعفل" بزيادة الفاء، أو لا يدرى ما هو. أقوال أربعة.

"ويقابل" الحرف "الزائد بلفظه"، لتمييز عن الأصل إلا فيما يستثنى. "فيقال في" وزن "أكرم" بزيادة الهمزة، "ويطر" بزيادة الياء، "وجهور" بزيادة الواو: "أفعل، وفيعل، وفعل" على طريق اللف والنشر على الترتيب. "و" يقال "في" وزن "اقتدر" بزيادة الهمزة والتاء: "افتعل، وكذلك" يقال "في" وزن "اصطر" مما فاؤه صاد، وقلبت تاء الافتعال فيه طاء، "واذدكر" مما فاؤه ذال معجمة، وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة: افتعل، "لأن الأصل" فيهما: "اصتبر، واذتكر" قلبت تاء الافتعال في الأول طاء وفي الثاني دالا لما سيجيء.

"و" يقال "في" وزن "استخرج" مما تساوى فيه عدد الزيادة والأصول، "استفعل". "إلا أن الزائد إذا كان تكررًا لأصل"، سواء كان للإلحاق أم لا "فإنه يقابل عند الجمهور بما قول به ذلك الأصل"، لأن تكرار الأصل في علم الصرف بمنزلة

2 الممتنع في التصريف 1/ 312، والمبدع ص 141.

3 في "ب": "يقابله".

(666/2)

التوكيد اللفظي في علم النحو، فكما أن ذلك يعطي حكم الأول فيتبعه في إعرابه فهذا يوزن بما يوزن فيه الأصل إعلاماً بأن هذا تكرر لما سبق "كقولك في" وزن "حلتيت" بكسر الحاء المهملة، وهو صمغ الأنجذان، بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الدال: نبات جيد لوجع المفاصل، "و" في "سحنون" بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين، وهو أول المطر والريح، "و" في وزن "اغدودن" بالغين المعجمة وبالبدال المهملة، يقال: اغدودن الشعر إذا طال، واغدودن النبات إذا اخضر: "فعليل، وفعلول، واففعول" لفا ونشراً مرتباً، فالتاء في "حلتيت" للإلحاق بـ"قنديل"، والنون في "سحنون" للإلحاق بـ"غضروف"، والدال في "اغدودن" لغير الإلحاق. وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقاً، ولو كان تكراراً لأصل فيقال في وزن ["حلتيت: فعليت"، وفي وزن "سحنون: فعلون" وفي وزن] 1 "اغدودن: افعودل". "وإذا كان في الموزون تحويل" من مكان إلى مكان، ويسمى القلب المكاني، "أو حذف" لبعض الأصول "أتيت" أنت "بمثله في الميزان": فتقول في "وزن" ناء" بالمد، ماضي "يناء": "فلع، لأنه من النأي" والأصل "نأي" فحول اللام وهي الياء إلى موضع العين، وهي الهمزة، فصار "نياً" فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار "ناء" بالمد. "و" تقول "في" وزن "الحادي" وهو مبدأ العدد: "عالف، لأنه من: الوحدة"، والأصل: "الواحد"، فحول 2 الفاء وهي الواو إلى موضع اللام، وهي الدال، ولا يمكن الابتداء بالألف، فتقدم الحاء عليه فصار "الحادو" فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة فصار "الحادي". "وتقول في" وزن "يهب" مما حذف فاءه: "يعل" والأصل: "يوهب"، حذفت فاءه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، لأنه في الأصل: "يفعل"، بالكسر، ففتح حرف الحلق، فيكون الحذف من "يفعل" بالكسر، قاله التفتازاني في "يطأ" وأخواته 3.

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 في "ب": "فحمل".

3 أي قال إن حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة في الأصل، والمراد بأخوات يطاء: يدع ويذر، وانظر حاشية يس 2/ 359، والمبدع في التصريف ص 169.

(667/2)

"و" تقول "في" وزن ["بَع"] أمر من "باع": "فل"، والأصل: "بيع" حذفت عينه لالتقاء الساكنين.

"و" تقول "في" وزن [1 "قَاضٍ"]، مما حذفت لامه: "قَاضٍ"، والأصل: "قَاضٍ"، حذفت لامه لالتقاء الساكنين.

وقد يتعذر وزن الكلمات كـ"اسطاع، و: اهراق"، وذلك لأننا نعتبر الحركة والسكون بأصلهما، والفاء في ذلك أصلها السكون، والسين والهاء ساكنان، فيلزم في الميزان التقاء الساكنين، فالصواب أن يقال في وزئهما: "أفَعَل"، لأن أصلهما: "أطَوَع، وأَرَبَق"، والسين والهاء زائدتان 2.

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 الممتنع في التصريف 1/ 226.

(668/2)

فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد:

"قال الناظم" في النظم:

925-

والحرف إن يلزم فاصل والذي ... لا يلزم الزائد مثل تا احتذي
فعرّف الحرف الأصلي بأنه يلزم في جميع التصاريّف، وعرّف الزائد بأنه الذي لا يلزم في جميع التصاريّف، [ومثله بناء "احتذي" فإنّها زائدة، لأنّها تحذف في بعض التصاريّف]
1، تقول: حذا حذوه، والاحتذاء: الاقتداء ولبس النعل. "وفي" كلا "التعريفين نظر".
"أما" التعريف "الأول"، وهو تعريف الأصل "فلأن الواو من "كوكب" والنون من "قرنفل" زائدتان، كما ستعرفه "قريباً"، مع أنّهما لا يسقطان" في جميع التصاريّف.

"وأما" التعريف "الثاني" وهو تعريف الزائد "فلأن الفاء من: وعد، والعين من: قال، واللام من: غزا، أصول مع سقوطهن في: يعد، وقل، ولم يغز"، فتعريف الأصل غير جامع، وتعريف الزائدة غير مانع.

وأجاب عنه المرادي² بأن الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط، ولذلك يقال: الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديرًا.

"وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال: اعلم³ أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية" أصول "أحرف الكلمة" عند التردد فيها "على أصلين، ثم الزائد نوعان، تكرار الأصل⁴ وغيره".

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 شرح المرادي 5/ 234.

3 سقط من "ب".

4 في أوضح المسالك 4/ 364، "تكرار لأصل".

(669/2)

"فالأول" وهو تكرار الأصل "لا يختص بأحرف بعينها"، بل يكون في جميع الحروف إلا الألف، فإنها لا تقبل التضعيف، وسواء كانت من حروف "سألتمونيها"¹ أم لا.

"و" الزائد لتكرار أصل "شرطه:

أن يماثل اللام ك: جلبب" بزيادة الباء الثانية للإلحاق بـ"دحرج"، "وجلباب" مصدره، ويطلق على الملحفة.

"أو" يماثل "العين، إما مع الاتصال ك: قتل" بالتشديد وزيادة إحدى التاءين على الخلاف في أنهما الأولى أو الثانية، "أو مع الانفصال بزائد" بينهما ك: عقنقل" بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة، وهو الكتيب العظيم المتداخل الرمل.

"أو يماثل الفاء والعين ك: مرميس" بفتح الميمين، وسكون الراء الأولى وكسر الثانية، وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو² الداهية، و"مرميت" للقفز، ولا ثالث لهما.

"أو" تماثل "العين واللام ك: صمحمح" بمهملات: الشديد، وقال الجرمي: الغليظ

القصير، وقال ثعلب رأس صمصح أي أصلع غليظ شديد.
والحاصل: أنه متى تكرر حرفان في كلمة، ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين،
وفي تعيين الزائد خلاف.
وذكر في التسهيل³ أنه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو "صمصح" يعني
الحاء الأولى والميم الثانية، وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو: "مرمريس" يعني الميم الثانية
والراء التي تليها.
واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في "صمصح" والميم الثانية في "مرمريس"
ب حذفهما في التصغير حيث قالوا: "صميمح، و: مريميس".
ونقل عن الكوفيين في "صمصح" أن وزنه "فعلل" وأصله "صمصح" 4 أبدلوا الوسطى
ميمًا.

1 ويقال لها أيضًا: "أمان وتسهيل" انظر المبدع في التصريف ص 118.

2 في "ب": "وهي".

3 التسهيل ص 297.

4 الإنصاف 2/ 788، المسألة رقم 113، وذهب البصريون إلى أنه على وزن فعلعل.

(670/2)

"وأما الذي يماثل الفاء وحدها ك: قرقف" بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة، وهو
الخمر، "وسندس" وهو رقيق الديباج، "أو" يماثل "العين المفصولة" بأصل "ك: حدرد"
بمهملات، اسمًا لرجل، ولم يجئ على "فعلع" بتكرير العين غيره، "فأصلي"، جواب
"وأما".

"و" أما "إذا بني الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل ك: سمسم"
بكسر السينين المهملتين، ووزنه: "فعلل" لأن أصالة الاثنين متحققة ولا بد من ثالث
مكمل للأصول، وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر، فحكم بأصالتهما.
وحكي عن الخليل والكفوفيين أن وزنه: "فَعْلِل" 1، تكررت فاءه، وهو بعيد. "وإن
صح" إسقاط ثالثه "ك: ملمة" فإنه يصح إسقاط ثالثه، "و" يقال "لمه" وهو أمر من
"لممت" بمعنى: لممت.

"فقال الكوفيون: ذلك الثالث" الصالح للسقوط "زائد مبدل من حرف مماثل للثاني"،

فأصل "لملم" على قولهم "لمم" فاستثقل توالي ثلاثة أمثال، فأبدلوا من آخره حرف يماثل الفاء.

ورد بأنهم قالوا في مصدره: "فعللة" ولو كان مضاعفًا في الأصل لجاء على "التفعيل".
"وقال الزجاج" من البصريين: ذلك الثالث الصالح للسقوط "زائد غير مبدل من شيء" وقال بقية البصريين: أصل".

واختار الشارح مذهب الكوفيين، وقال²: إنه أولى من جعله ثنائياً مكرراً موافقاً في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في أمثاله ك"قصقصت، وكفكفت، وكبكبت"، انتهى.

"والنوع الثاني" من نوعي الزائد وهو ما زيد لغير تكرار "مختص بأحرف عشرة"، جمعت في كلمات مراراً، وهي: هم يتساءلون، يا هول استنم، أسلمني وتاه، وهويت السمان، أهوت سليمان، سألتموها، [نويت ألمسها، ونويت ألامسه، ما أنت وسهيل، أشماله تمين، أنت ولي مسها، أهوال سمتني، أتلهو يا مسن، أتنسم وليها، هل

1 شرح المراد 5/ 241.

2 شرح ابن الناظم ص 588.

(671/2)

أنت مواسي، نويت أسالمه، وأنت سيل هام، أنت مايس هو، أنت سايم هول. أو لها تسنيم، تاوه سليمان، اليوم تنساه، يا أوس هل نمت، لم يأتنا سهو¹ "وجمعها الناظم في بيت واحد أربع مرات فقال"²: [من الطويل]

هنا وتسلم تلامسك ... نهاية مسؤول أمان وتسهيل

وينبغي أن يعدوا الشين المعجمة في نحو: "أكرمتكش" في خطاب المؤنث، فإن قالوا: هذه مختصة بالوقف قلنا: وهاء السكت كذلك.

وخصت³ هذه الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن أولى ما زيد حرف المد واللين، لأنها أخف الحروف، وغيرها من الأحرف العشرة يرجع إليها.

فألمزة مجاورة للألف في المخرج، وتنقلب إلى حرف اللين عند التخفيف. والهاء أيضاً مجاورة للألف في المخرج. والميم من مخرج الواو، وهو الشفة، وفيها غنة. والنون فيها غنة تمد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق. والتاء حرف مهموس، أبدلت من الواو في

"تجاه". والسين حرف مهموس فيه صغير، ويقرب مخرجه من مخرج الياء. واللام وإن كانت حرفاً مجهوراً لكنها تشبه النون، وقريبة من مخرجها. وأسباب الزيادة سبعة:

للإحاق نحو "كوثر". والدلالة على معنى كحرف المضارعة. وإسكان النطق كهزمة الوصل، وهاء "السكت في"قه". وبيان الحركة ك: {سُلْطَانِيَّة} [الحاقة: 29]. والمد ك"كتاب". والعوض ك"زنادقة"، والتكثير ك"قبعثرى" قاله ابن عصفور⁴. ولها شروط، "فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين"، ولا يكون في الأول لتعذر الابتداء بالسكان، بل تكون ثانية ك: ضارب، و"ثلاثة نحو: عماد، و"رابعة نحو: غضبي، و"خامسة نحو: سلامي" بضم السين المهملة عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين، وسادسة: نحو: "قبعثرى"، وسابعة نحو: "بردرايا". ويستثنى من ذلك إذا صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعي، نحو: "وضوضى" فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة "بخلاف، نحو: قال، وغزا" لأن الألف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب أكثر من أصلين.

1 ما بين المعكوفين سقط من "ب"، "ط".

2 شرح الكافية الشافية 4 / 2023

3 في "ب": "خصصت".

4 الممتع في التصريف 1 / 205-206، وانظر المبدع في التصريف ص 118، 119.

(672/2)

"وتزاد الواو والياء" أختها "بثلاث شروط"¹.

"أحدها: ما ذكر في الألف"، وهي أن تصحب أكثر من أصلين.

"والثاني: أن لا تكون الكلمة" التي هما فيها "من باب: سمس" من الرباعي المضاعف.

"والثالث: ألا تتصدر الواو مطلقاً"، سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا، "ولا" تتصدر

"الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، وذلك نحو: صيرف، وجوهر" في زيادتهما

ثانيتين، "وقضيب، وعجوز" في زيادتهما ثالثتين، "وحذرية، وعرقوة" في زيادتهما رابعتين،

والحذرية بكسر الحاء وسكون الذال المعجمة، وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة،

والعرقوة بفتح العين المهملة، وسكون الراء وضم القاف: الخشبة المعترضة على رأس

الدلو.

"بخلاف نحو: بيت، وسوط" فإن الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين.
"و" بخلاف نحو: "يؤيؤ، ووعوعة"، فإنهما من باب "سمسم" واليؤيؤ بضم الياءين
التحتانيتين، بعدهما واو مهموزة: اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق، والوعوعة: مصدر
وعوع السبع، بعينين مهملتين: إذا صوت²، "وورنتل، ويستعور" لتصدر الواو مطلقاً
والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع²، والورنتل بفتح الواو والراء، المهملة وسكون
النون وفتح التاء المثناة فوق: الشر³، وزعم قوم أن الواو فيه زائدة، وهو ضعيف، إذ لا
نظير لذلك، والصحيح أن الواو أصلية⁴، ولم يذكره الجوهري.
واختلف في لامه، فقليل: زائدة، وإليه ذهب الفارسي وابن مالك⁵، وقيل: أصلية، وعلى
القولين وزنه: "فعنل"، إلا أن اللام الأخيرة على الأول زائدة، وعلى الثاني أصلية.
وأما "يستعور" بمثناة تحتانية فسين مهملة، فمثناة فوقانية، فعين مهملة، فواو، فراء
مهملة، فوزنه: "فعللول" كـ"عضرفوط"، هذا هو الصحيح، لأن الاشتقاق لم

-
- 1 انظر الممتع في التصريف 1/ 287-292، والمبدع ص 136-137، وشرح ابن
الناظم ص 589.
 - 2 شرح ابن الناظم ص 589.
 - 3 في "ط": "النسر" وانظر شرح ابن الناظم ص 589.
 - 4 انظر شرح ابن الناظم ص 589، والمبدع في التصريف ص 137.
 - 5 شرح الكافية الشافية 4/ 2038.

(673/2)

يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع نحو: "تدحرج"، وهو شجر يتسوك بعيداتها،
قال المرادي¹.
وقال الجوهري: اسم موضع عند المدينة، وكساء يجعل على عجز البعير، واسم من أسماء
الدواهي يقال: ذهب في اليستعور أي: في الباطل، قاله الجاربردي².
"وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً وهي³: أن تتصدر وتتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، وأن
لا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو: مسجد" لمكان السجود، "ومنبح" بفتح الميم وسكون
النون وكسر الباء الموحدة وبالجميم، قال الجوهري⁴: اسم موضع.

"بخلاف نحو: ضرغام" لعدم تصدر الميم، "ومهد" لأنها لم تتأخر عنها ثلاثة أصول، والضرغام: الأسد والمهد: مهد الصبي، "ومرزوجوش" لأنها لم تتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، بل أزيد من ذلك، وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم، وفي آخره شين معجمة. و"المردقوش" بالميم والراء والبدال المهملة والقاف، وفي آخره شين معجمة: بقلة طيبة الريح، "ومرعز" بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره زاي، وهو ما لان من الصوف، "فإنهم قالوا: ثواب مرعز، فأثبتوها"، أي الميم لزومًا "في الاشتقاق". وبهذا رد ابن مالك⁵ على سيبويه في قوله: إن الميم فيه زائدة⁶. ويشترط لزيادة الميم أيضًا أن لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين، ك"مرمر، ومهمه".

"وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين⁷ الأولين"، وهما: أن تتصدر وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، ولو قال بالشرط لكفى، لأنه فرض الكلام في الهمزة المصدرة، فشرط تصدير المصدر لغو، "نحو: أفل" بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما، وهي الرعدة، يقال: أخذه الأفل إذا أخذته الرعدة، "وأفضل" اسم تفضيل.

1 شرح المرادي 5/ 247.

2 شرح الشافية 2/ 347.

3 المبدع في التصريف ص 126-130، وشرح ابن الناظم ص 589.

4 الصحاح "نج".

5 شرح الكافية الشافية 4/ 2059.

6 الكتاب 4/ 309.

7 المبدع في التصريف ص 124-126.

(674/2)

"بخلاف" الهمزة "نحو: كنبيل" بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة مشنة تحت ك" خزعبيل" اسم موضع باليمن لانتفاء التصدر "وأكل" لأن المتأخر عنها أصلا لا ثلاثة، "وإصطبل" بقطع الهمزة المكسورة، لأن المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة، فإن "إصطبل" خماسي، ك"جرذل".

"وتزاد" الهمزة "المتطرفة بشرطين، وهما: أن يسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف أكثر من

أصلين"، سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم. فالأول "نحو: حمراء، و" الثاني نحو: "علباء، و" الثالث نحو: "قرفصاء".

فالهمزة في الأول والثاني سبقت بثلاثة أصول، وفي الثالث بأربعة أصول، "بخلاف" همزة "نحو: ماء، وشاء" فإن الألف قبلها بأصل واحد، "وبناء، وإناء" فإن الألف مسبوقة بأصلين لا بأكثر، وبخلاف نحو: "نبأ" وهو الخبر، فإن الهمزة لم تسبق بألف. "وتزاد النون متأخرة بالشرطين" 1 المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما:

أن يسبقها ألف، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين، سواء في ذلك الاسم والصفة، "نحو: عثمان، وغضبان".

وتزاد متأخرة أيضًا في المثنى والمجموع على حده، وما حمل عليهما "بخلاف نون نحو: أمان، وسانان" فإن الألف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر منهما.

"وتزاد" النون "متوسطة بثلاثة شروط: أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، وذلك ك: غضنفر" وهو الأسد، "وعقنقل" بعين مهملة وقافين، وهو كثيب الرمل العظيم، "وقرنفل" وهو نوع من العطر، "وحبنطى" وهو القصير، "وورنتل" وهو الشر2، "بخلاف نون: عنبر" فإن قبلها حرف وبعدها حرفان، "و" نون "غرنيق" بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون: طير من طيور الماء طويل العنق، فإنها متحركة لا ساكنة. "و" نون "عجنس" بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة: الجمل الضخم، فإنها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه أكثر، وجعل وزنه "فعلل" ك"عدبس" وقال أبو حيان3: والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان، ووزنه "فعلل".

1 المبدع في التصريف ص130.

2 في "ط": "النسر".

3 الارتشاف 1/ 101.

(675/2)

"وتزاد" النون "مصدرة في المضارع" 1 نحو: نضرب، وثانية نحو: حنظل، وثالثة نحو: غضنفر، ورابعة نحو: رعشن، وخامسة نحو: سرحان، وسادسة نحو: زعفران، وسابعة نحو: عبيثران: وهو نبت طيب الرائحة.

"وتزاد التاء 2 في التأنيث ك: قائمة"، وقامت، "و" في "المضارع ك: تقوم، و" في الماضي "المطاوع" من الثلاثي والرباعي "ك: تعلم" بتشديد اللام، "وتدحرج، و" في "الاستفعال" نحو: الاستخراج، "و" في "التفعل" نحو: التكرس، "و" في "الافتعال" نحو: الاقتدار، وفي التفاعل ك: التضارب، "وفروعهن" من الفعل والوصف، وفي التفعيل والتفعّل، نحو التزديد، والترداد دون فروعهما، لأن فروعهما لا تاء فيهما.

"وتزاد السين 3 في الاستفعال" ك: الاستخراج، وفروعه 4، "وأهملها الناظم" في النظم، "وابنه" في شرحه.

"وزيادة الهاء واللام قليلة" في الاستعمال، فزيادة الهاء 5 "ك: أمهات، واهراق، و" زيادة اللام 6 نحو: "طيسل" بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة "للكثير"، بالمثلثة "بدليل سقوطها" أي الهاء "في" المصدر نحو: "الأمومة" وفي الجمع أيضًا كقوله: [من المتقارب]

938

..... فرجت الظلام بأماتكا

وقد غلب "الأمهات" في العقلاء، و"الأمات" في البهائم، وقيل: "الأمهات" جمع "أمهة"، قال: [من الرجز]

1 المبدع في التصريف ص 130.

2 المبدع في التصريف ص 134.

3 المبدع في التصريف ص 123.

4 في المبدع في التصريف ص 123: "والسين يزداد في استفعال وما تصرف منه من مضارع واسمي فاعل ومفعول ومصدر، وبعد "كاف" المؤنث وقفًا: مررت بكس".

5 المبدع في التصريف ص 122، والممتع في التصريف 1 / 219.

6 المبدع في التصريف ص 120، والممتع في التصريف 1 / 214.

938- صدر البيت: "إذا الأمهات قبحن الوجوه"، وهو لمروان بن الحكم في المقتضب

3 / 139 "الحاشية"، وبلا نسبة في الدرر 1 / 14، ورصف المباني ص 401، وسر

صناعة الأعراب 2 / 564، وشرح شافية ابن الحاجب 2 / 383، وشرح الشافية

ص 308، وشرح المفصل 10 / 3، ولسان العرب 12 / 30 "أمم"، وجمع الهوامع 1 /

23.

أمهتي خندف والباس أبي

فالهاء زائدة في المفرد والجمع، ووزن "أمهة: فعلهة"، والهاء للتكثير، أو للإلحاق عند من أثبت "فعللاً". وجوز ابن السراج¹ أصالتها، فيكون وزن "أمهة: فعلة" كـ"أبهة"، وهي العظمة، ويقويه حكاية الخليل في كتاب العين: تأمهمت أما، أي: اتخذت أما، ثم حذف الهاء فبقي "أما" ووزنه: "فع"، لكنه كتاب مضطرب، وكان الفارسي يعرض عنه. وفي الصحاح² أمهات جمع أمهة، أصل أم، انتهى.

"و" سقوطها في "الإراقة" مصدر "أراق"، وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء³، قالوا: ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله⁴، لأنه لما أبدل الهمزة في "هراق"، توهم أنها فاء، فأدخلت الهمزة عليها فأسكنت، "و" سقوط اللام في "الطيس" وهو العدد الكثير، وكل ما على وجه الأرض من التراب والقمام، أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوم، قاله في القاموس.

"وأما تمثيل الناظم" في النظم⁵ "وابنه" في الشرح⁶، "وكثير من النحويين⁷ للهاء بنحو: لمه، ولم يره، و" تمثيلهم "للأم ب: ذلك، وتلك" من أسماء الإشارة في البعد تذكيراً وتأنياً "فمردود" جواب أما، "لأن كلا من هاء السكت في "لمه"

939- الرجز لقصي بن كلاب في خزانة الأدب 7/ 379، والدرر 1/ 14، وسمط اللآلي ص 950، وشرح شواهد الشافية 301، واللسان 11/ 341، "سلك" 13/ 472، "أمه" والمقاصد النحوية 4/ 565، وديوان الأدب 4/ 175، 3/ 419، وتاج العروس "هول"، "أمه" وبلا نسبة في أمالي القاضي 2/ 301، وسر صناعة الإعراب 2/ 564، وشرح المفصل، 10/ 4، والمحتسب 2/ 224، والممتع في التصريف 1/ 217، وتهذيب اللغة 6/ 475، و15/ 631، والمخصص 13/ 171، وجمع الهوامع 1/ 23.

1 الأصول 3/ 236.

2 الصحاح "أمم".

3 لم يقل المبرد في المقتضب 1/ 60، إن الهاء أصلية، بل عدها من حروف الزيادة ولعل الأزهرى أخطأ فيما نقله، فإن أبا العباس ثعلب ادعى عدم زيادة الهاء، ووهم الأزهرى بين أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب. انظر المبدع في التصريف ص 122.

4 انظر المبدع في التصريف ص 122، والممتع في التصريف 1/ 217.

5 إشارة إلى قوله في الألفية:

والهاء وقفًا كلمه ولم تره ... واللام في الإشارة المشتهره

6 شرح ابن الناطم ص 591.

7 شرح ابن عقيل 2/ 542.

(677/2)

"ولام البعد" في "ذلك، و: تلك" كلمة برأسها، وليست جزءًا من غيرها"، ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها، لئلا يقال عليه، وكذلك تاء التانيث كلمة، برأسها، وليست جزءًا من غيرها كـ"قائمة" وقد مثل بها، "وما خلا من هذه القيود حكم بأصالته إلا إن قامت حجة" أي دليل "على الزيادة"، وأدلتها تسعة¹:

أحدها: سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف "ضارب" من أصله وهو المصدر،
"فلذلك، حكم بزيادة":

"همزي: شمأل" 2 بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما، وهو ربح الشمال،
"واحبناً" 2، بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة،
وبالهمزة في آخره للإحاق بـ"أحرنجم"، والحبنى: الصغير البطن.

"وميمي: دلامص" 3 بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بـ"علابط" "وابنم"
هو "ابن" والميم للمبالغة³.

"ونوني: حنظل" 4، بفتح الحاء المهملة والطاء المعجمة وبينهما نون ساكنة، "وسنبل" 5
بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة.

"وتاءي: ملكوت" 6 بفتح الميم واللام، "وعفريت" بكسر العين وسكون الفاء.

"وسيني: قدموس" 5 بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة، وفي آخره سين مهملة:
العظيم، وهو ملحق بـ"عصفور"، وفي خط ابن المرحل: قدموس على وزن قريوس.

"وأسطاع" 7 بفتح الهمزة.

"لسقوطها في الشمول" بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شمولا إذا تحولت شمالا،
قاله في الصحاح⁸.

"و" في "الخط" بفتحيتين، راجع إلى "أحبناً" وهو مبني على أنها خلقت

1 انظر شرح ابن الناطم ص 591، والممتع في التصريف 1/ 39، والمبدع في التصريف

ص 120.

2 شرح ابن الناظم ص 591، وشرح ابن عقيل 2 / 544، والمبدع في التصريف ص 124.

3 شرح ابن الناظم ص 591، والمبدع في التصريف ص 126.

4 شرح ابن الناظم ص 591، وشرح ابن عقيل 2 / 544.

5 شرح ابن الناظم ص 591.

6 شرح ابن الناظم ص 591، وشرح ابن عقيل 2 / 544، والمبدع في التصريف ص 135.

7 شرح ابن الناظم ص 591، والمبدع في التصريف ص 124.

8 الصحاح "شمل".

(678/2)

والجمع والتصغير وغير ذلك، فأجروها مجرى العربي، ولهذا حكمنا على "لجام" بأن ألفه زائدة، وكذا واو "نوروز"، وياء "إبراهيم" لقولهم: "لجمم، ونوارز، وأبارهة، وهندلع" بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام: اسم بقلة. "وتاء ي" بالمشناة الفوقانية، "تنضب" بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة: وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم أوله وفتح ثانيه وبضمهما، وقيل: إن ضم التاء إتياع لضم النون، نقله السخاوي في سفر السعادة 1. "وتخب" بضم التاء المثناة فوق والحاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي آخره باء موحدة: وهو الباطل، يقال: وقعوا في وادي تخب 2 أي باطل، قاله الكسائي، "لانتفاء: فعمل" بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لـ "نرجس"، "وفعللل" بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه، راجع لـ "هندلع"، "وفعلل" بفتح أوله وضم ثالثه، راجع لـ "تنضب"، "وفعلل" بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد، راجع لـ "تخب"، قيل: وفي ذكر هذا نظر، لأنه منقول من الفعل كـ "تعلم"، نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف. والدليل الثالث: سقوطه من فرع كسقوط ألف "كتاب" في جمعه على "كتب". والدليل الرابع: سقوطه لغير علة في نظير كسقوط ياء "أيطل" من "أطل". والأيتل: الخاصرة.

والدليل الخامس: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع

الاشتقاق نحو: "عفنفس" 3 بالفاء المكررة، فإن النون فيه محكوم بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق، لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو: "جحنفل" من "الجحفلة"، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، و"الجحنفل"، العظيم الشفة. والدليل السادس: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كاهمزة إذا وقعت أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف نحو: "أفكل" بحكم زيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو: "أحمر"، و"الأفكل" الرعدة.

1 سفر السعادة 1/ 187.

- 2 من الأمثال في المستقصى 2/ 279، ومجمع الأمثال 2/ 361، وفصل المقال ص 466، وكتاب الأمثال لابن سلام ص 340.
- 3 في حاشية 2/ 363: "قوله: عفنفس، لم يذكره في الصحاح، وإنما فيه مادة "عفنفس" بالفاء ثم القاف: والعفنفس: العسر الأخلاق".

(680/2)

والدليل السابع: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون في "كتنأو" للعظيم اللحية، وتاؤه مثناة، ومثلثة، وفي "حنطأو" للعظيم البطن، وطأؤه مهملة، ومعجمة.

والدليل الثامن: لزوم عدم النظير بتقدير أصالته تلك للكلمة في نظير الكلمة، التي ذلك الحرف منها نحو: "تنفل" على لغة من ضم التاء والفاء، وهو ولد الثعلب، فإن تاءه زائدة، وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، [فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه "فعللاً" نحوك "برثن"، وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير] 1 في نظيرها؛ أعني لغة الفتح، فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضاً، إذ الأصل اتحاد المادة.

والدليل التاسع: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة.

1 إضافة من "ب"، "ط".

(681/2)

فصل فيم تعرف به الأصول والزوائد

...

همزة، فوزنه "افعللاء"، وقيل، هذا الوزن مفقود، وإنما هو "افعللى" ك: احرنبى الديك؛ إذا انتفش للقتال، ثم انقلبت الألف همزة.

"و" في "الدلاصية" راجع إلى "دلامص" وهو الشيء البراق، كقولهم: درع دلاص ويقال فيها: دلامص، ودلمص، وأبو الحسن وأبو عثمان يريان أصالة ميمهن¹، وأن ذوات الأربعة وافقت ذوات الثلاثة، وفيها ست لغات سادسها "دليص"، وهو أيضاً دليل على الزيادة.

"و" في "البنوة" راجع إلى "ابنم" فهو "ابن" بزيادة الميم.

"و" في "الملك" راجع إلى "ملكوت"، قال في الصحاح²: والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة.

"و" في "العفر؛ بفتح أوله وهو التراب"، راجع إلى "عفريت" بكسر العين.

"و" في "القدم" بكسر القاف وفتح الدال راجع إلى "قدموس"، وكان حقه أن يقول: وفي التقدم، ففي كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الأزدي: القدموس: السيد المتقدم قومه، وجمعه "قداميس"، وقال خالد: القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل، انتهى.

"و" في "الطاعة" راجع إلى "اسطاع" وأصله "أطوع، ك: أكرم" نقلت حركة العين، وهي الواو إلى فاء الكلمة، وهي الطاء، فانقلبت ألفاً بعد أن كانت واو متحركة، فموضوا من هذه الحركة السين، هذا مذهب سيبويه³، وجمهور البصريين⁴، ويدل على أن أصله "أطاع" قولهم، يستطيع، بضم حرف المضارعة "وفي قولهم: حظلت الإبل إذا آذاها الحنظل"، راجع إلى "حنظل".

"و" في قولهم: "أسبل الزرع" راجع إلى "سنبل".

"و" الدليل الثاني على الزيادة لزوم عدن النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها، فذلك "حكم بزيادة":

"نوني: نرجس" بفتح النون وكسر الجيم: نوع من الرياحين، فإن قيل: هذه الكلمة أعجمية فكيف حكمتكم بالزيادة قلنا، تكلمت بها العرب، وتصرفوا فيها بالثنائية

1 الممتع في التصريف 1/ 245-246، والمبدع في التصريف ص 127.

2 الصحاح "ملك".

(479/2)

فصل في زيادة همزة الوصل:

سميت بذلك لأنه يتوصل بها إلى المنطق بالساكن، كما قاله الشلوبين، وقال تلميذه ابن الضائع، سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها، والإضافة تكون بأدنى ملابسة.

"وهي همزة سابقة" في أول الكلمة، "موجودة في الابتداء، مفقودة في الدرج"، "ولا تكون في مضارع مطلقاً"، سواء كان ثلاثياً أم رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه لأن المضارع مبدوء بحرف المضارعة، وهي متحركة أبداً، فلم يحتج لهمزة الوصل.

"ولا" تكون "في حرف غير: أل" عند سيبويه.

"ولا في" فعل "ماضي ثلاثي" مجرد "ك: أمر، و: أخذ".

"ولا رباعي" في العدد "ك: أكرم، وأعطى" والهمزة في ذلك كله همزة قطع.

"بل" تكون "في" الفعل "الخماسي" وهو ما فيه زيادتان "ك: انطلق"، واقتدر.

"والسداسي"، وهو نوعان: الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد "ك: استخرج". والرباعي

الذي فيه زيادتان كـ "أحرنجم".

"وفي أمرهما"، أي الخماسي والسداسي ك: انطلق، واستخرج، وأحرنجم.

"و" في "أمر الثلاثي" الساكن ثاني مضارعه لفظاً "ك: اضرب" بخلاف نحو: هب، وعد،

وقل، مما ثاني مضارعه متحرك، فلا يحتاج إلى همزة وصل.

"ولا" تكون "في اسم" لتحرك أوله، "إلا في مصادر" الفعل "الخماسي والسداسي" تبعاً

لأفعالهما، وضابطها: كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعداً، ومجموع

ذلك أحد عشر بناء:

الأول: الانفعال "ك: الانطلاق".

والثاني: الافتعال كـ "الاكتساب".

والثالث: الافعال كـ "الاحمرار".

(682/2)

والرابع: الافيعلال كـ"الاحميرار".
 "و" الخامس: الاستفعال نحو: "الاستخراج".
 والسادس: الافييعال كـ"الاعشيشاب".
 والسابع: الافيعلال كـ"الاجلواذ".
 والثامن: الافيعلال كـ"الاقعنساس".
 والتاسع: الافيعلال كـ"الاسلقاء".
 والعاشر: الافيعلال كـ"الاحرنجام".
 والحادي عشر: الافيعلال كـ"الاقشعرار".
 "قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة: وهي".
 "اسم"، وأصله عند البصريين: "سمو" وعند الكوفيين: "وسم" حذفت لامه على الأول،
 وفأؤه على الثاني، وعوض منها الهمزة¹.
 "واست"، وهو الدبر، وأصله "سته" بفتح أوله وثانيه كـ"جمل" وفيه ثلاث لغات: است،
 وسه، وست.
 "وابن" بحذف اللام، ثم قيل: هي ياء من "بنيت"، لأن الابن يبني على الأب كبناء
 الحائط" على الأس، وقيل: واو، وهو الصحيح، لأن جميع الأسماء المحذوفة اللام
 المعوض عنها الهمزة، لامها واو، "إلا" استا" فكان الحمل على الأعم أولى، وأما
 الاستدلال بـ"البنوة" فمردود بقولهم: "الفتوة"، ولام "فتى" ياء ووزن "ابن: فعل"
 بفتحتين.
 "وابنم" بمعنى "ابن" والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في "زرقم" بمعنى الأزرق، وليست
 هي بدلا من لام الكلمة. وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج إلى همزة وصل،
 وتتبع نونه ميومه في الإعراب.
 "وابنة" هي "ابن" بزيادة الهاء، فلا حاجة إلى الإعادة.
 "وامرو" اسم تام لم يحذف منه شيء، إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته، بنقل حركتها إلى
 الساكن قبلها مع الألف واللام نحو: "المرو" أعلوه لذلك، ولكثرة الاستعمال.
 "وامرأة" هي "امرو" بزيادة الهاء.
 "واثنان واثنان" أصلهما: ثنيان وثنيتان، كـ: جملان، وشجرتان، بدليل قولهم في النسبة
 "ثنوي" بفتحتين فحذفت اللام، وأسكن الثاء وجيء بـهمزة الوصل.

"وايمن، المخصوص بالقسم"، وهو اسم مفرد مشتق من اليمن، وهو البركة، وهمزته همزة وصل عند البصريين، وعند الكوفيين جمع "يمين"، وهمزته همزة قطع¹.
والحاصل: أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام، هي واو، وذلك في: ابن، وابنة، وابنم، وبعضها عن لام هي ياء، وذلك في "اثنين، واثنين"، وبعضها عن لام صحيحة، هي هاء وذلك في "است"، وبعضها من حذف متوهم وذلك في "امرى وامرأة". وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في "ايمن".
وينبغي أن يزيدوا "أل" 3 الموصولة بالصفة كـ "الضارب، والمضروب"، و"ايم" لغة في "ايمن"، فإن 4 قالو: في: ايم 4 هي "ايمن"، فحذفت اللام، قلنا و"ابنم" هو "ابن" فزبدت الميم، فما كان جوابهم فهو جوابنا، ولهم أن يتخلصوا بالفرق بأن "ابنما" حدث له بزيادة الميم إتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل، فصار كالكلمة الأصلية، حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين، بخلاف "ايم" لغة في "ايمن"، فإنه لم يصير بهذه المثابة، ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر "ابنم"، فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراته بزيادة التاء.
وحيث نظر إلى لغات الكلمة، فكان ينبغي أن يقول: "أم" لغة في "أل" عند طيئ فإنهم يبدلون لام التعريف ميمًا فيقولون في "الرجل: أم رجل"، وإنما المرجع إلى الضابط، وهو أن كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع، وإلا فهي همزة وصل وتركوا "أل" الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بـ"أل" المعرفة صورة.
"مسألة": اختلف في أصل همزة الوصل، هل هو السكون، أو الحركة؟ 5 والأول مذهب الفارسي⁶، واختاره الشلوين، والثاني مذهب سيبويه⁷، وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء، وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسر كما في "اضرب، واذهب"، وإنما ضمت في نحو: "اخرج" كراهية للخروج

1 الإنصاف 1/ 404 المسألة رقم 59.

2 في "ب": "أن لا".

3 في "ب": "إلى".

4 سقط من "ب".

5 الإنصاف 2/ 737، المسألة رقم 107.

(684/2)

من كسر إلى ضم، وعلى الأول دبرت بحركة ما قبل الآخر، فكسرت في "اضرب"، وضمت في "اخرج"، وامتنع أن تفتح في "اذهب" للالتباس بالمضارع حالة الوقف، فكسرت، لأنه أخف من الضم. ويتحصل "همزة الوصل بالنسبة إلى حركتها" في الاسم والفعل والحرف "سبع حالات:

الأولى: "وجوب الفتح في المبدوء بما: أل" كـ"الرجل" لكثرة الاستعمال.
 "مبينين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو: اقتل، واكتب" كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين، وربما كسرت قبل الضمة الأصلية، حكاه ابن جني في المنصف¹ عن بعض العرب، ووجهه أن الأصل، ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل² الساكن بينهما، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن، وعدم الاعتداد به، "بخلاف: امشوا، اقضوا"، فإن الهمزة فيهما مكسورة، لأن عينهما في الأصل مكسورة، وإنما ضمت لمناسبة الواو، والأصل "امشيوا، واقضيوا"، أسكنت الياء للاستئصال³ ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وضمت العين لمجانسة الواو، ولتسلم من القلب ياء، وإن شئت قلت، استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها، بعد سلب حركة ما قبلها، وحذفت لالتقاء الساكنين، فالضمة على الإعلال الأول مجتلبة، وعلى الثاني منقولة.

"و" الثالثة: "رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو: اغزي"، بضم الهمزة راجحاً، ويكسرهما مرجوحاً، "قاله ابن الناظم" في الشرح⁴، تبعاً لأبيه في الكافية⁵ وشرحها⁶: ونصه: فإن زالت الضمة لازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو: "اغزي" جاز في الهمزة وجهان. أجودهما الضم، لأن الأصل: "اغزوي". انتهى.

1 المنصف 1 / 54.

2 في "ب": "لنقل".

3 في "ب": "للاستعمال".

4 شرح ابن الناطم ص 593.

5 قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية 4 / 2075:

واغزي اغزوي كان لذا يضم من ... يبدأ به والكسر ليس بالحسن

6 شرح الكافية الشافية 4 / 2075.

(685/2)

فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فالضم نظرًا إلى أن الضمة الأصلية مقدرة، لأن المقدر كالوجود، والكسر نظرًا إلى الحالة الراهنة. ومرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه، ولم يجز هذان الوجهان في "امشوا"، لأن الأصل كسر الهمزة، وقد عضد بأصل الكسر، فألغى العارض لمعارضة أصلين، ولا كذلك "اغزي" لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر، فجاز الاعتداد به دون الضم في "امشوا".

"وفي تكملة أبي علي" الفارسي 1: "أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة" تنبيهها على الضم الأصلي، "وإخلاص ضم الهمزة" من غير إشمام.

"وفي التسهيل" 2 لابن مالك: "أن همزة الوصل" يعني في "اختير، وانقيد" "تشم قبل الضمة المشمة"، يعني: إذا أشممت الثالث أشممت الهمزة، وإلا ففيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين، وجوب الإشمام، وإخلاص ضم الهمزة. "و" الرابعة: "رجحان الفتح على الكسر في: أيمن، وإيم" 3، لنقل الخروج من كسر الهمزة إلى ياء، ثم إلى ضم الميم، ثم ضم النون.

"و" الخامسة: "رجحان الكسر على الضم في كلمة: اسم"، لأن الكسر أخف من الضم، لأنه إعمال عضلة واحدة، والضم إعمال عضلتين.

"و" السادسة: "جواز الضم والكسر والإشمام في نحو 4: اختار، وانقاد" حال كونهما "مبنين للمفعول"، فالضم في: "اختور، وانقود" والكسر والإشمام في: "اختير، وانقيد". "و" السابعة: "وجوب الكسر فيما بقي" من الأسماء العشرة، والمصادر والأفعال، "و" الكسر "هو الأصل".

"مسألة: لا تحذف همزة الوصل المفتوحة" في "أل، وإيمن، وإيم"، "إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، كما حذفت" همزة الوصل "المكسورة في نحو: {أَتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا} " [ص:

63] في قراءة أبي عمرو، والأخوين 5، "و" في نحو:

-
- 1 التكملة ص 17.
 - 2 التسهيل ص 203.
 - 3 في "ب": "انيم".
 - 4 سقط من "ب".
 - 5 انظر هذه القراءة في الإتحاف ص 373، ومعاني القرآن للفراء 2/ 411.

(686/2)

" {أَسْتَغْفِرُكَ لَهُمْ} " [المنافقون: 6] ، في قراءة الجميع 1، والأصل: "أَتُخَذْنَاهُمْ،
أَسْتَغْفِرُكَ لَهُمْ"، بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة، للوصل، فحذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام، وكما حذفت المضمومة في نحو 2: "أضطر الرجل"،
الأصل 2: "اضطر" بهمزة مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت، وترك مقتضى
القياس في المفتوحة، "لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا تحقق، لأن همزة الوصل لا تثبت
في الدرج، إلا في الضرورة كقوله" [من الطويل]
-940

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة ... على حدثان الدهر مني ومن جمل
فأثبت همزة "اثنين" ضرورة، "بل الوجه أن تبدل أَلْفًا".
قال الخضراوي: ولم يذكر أبو علي وجماعة غير البديل، ولم يقرأ بخلافه، ولا جاء في
كلامهم، "وقد تسهل" بين الهمزة والألف "مع القصر" وهو القياس لأن الإبدال شأن
الساكنة.

وقال ابن الباذش: تسهيل هذا فيما ذكر أصحاب سيبويه بالبديل.
ونقل الشلوين عن أبي عمرو أن هذه ألف اجتلبت للفرق كألف "اضربنان" وأنه خطأ
من قال: إنها مبدل من الهمزة؛ لأنها ليست همزة قطع.
وأجاب الشلوين بأنها قد أشبهت همزة القطع من وجوه، فلا يعد في ثبوتها وتغيير
صورتها بإبدالها للفرق بين الخبر والاستخبار، وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية، واحتج
بأنه قد جمع بينهما وبين ساكن في نحو: "الحسن عندك" فلولوا الالتفات إلى حركتها
الأصلية لم يجز بخلاف ألف "اضربنان"، ولا فرق في ذلك بين همزة "أل"، وهمزة "ايمن"،
"تقول: الحسن عندك، وایمن الله يمينك، بالمد على الإبدال راجحًا، وبالتسهيل مرجوحًا،

ومنه "أي من التسهيل "قوله": [من الكامل]

1 انظر الإتحاف ص416، والنشر 2 / 388.

2 سقط من "ب".

940- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص182، وكتاب الصناعتين ص151، والمحتسب

1 / 248، ونوادر أبي زيد ص204، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 368، وخزانة

الأدب 7 / 202، ورصف المباني ص41، وسر صناعة الإعراب 1 / 341، وشرح

الأشموقي 3 / 814، وشرح المفصل 9 / 19، ولسان العرب 14 / 117 "ثني" والمقاصد

النحوية 4 / 569، وتاج العروس "ثني".

(687/2)

-941

الحق إن دار الرباب تباعدت ... أو انبت حبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من "الحق"، و"إن" شرطية، وجوابها محذوف، و"إن قلبك طائر"

خبر "الحق"، "وقد قرئ بهما"، أي بالمد والتسهيل "في نحو: {الذَّكْرَيْنِ} 1 [الأنعام:

143] ، {الآن} 2 [يونس: 51] في السبع.

941- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص133، والأغاني 1 / 127، وخزانة

الأدب 10 / 277، والكتاب 3 / 136، ولجميل في ملحق ديوانه ص237، وبلا نسبة

في أوضح المسالك 4 / 369، وشرح ابن الناظم ص593، وشرح الأشموقي 3 / 818،

وشرح ابن عقيل 2 / 547، وشرح المرادي 5 / 276، وراجع ديوان كثير عزة

ص368.

1 الإتحاف ص219، وشرح ابن الناظم ص593.

2 الإتحاف ص250، والنشر 1 / 357.

(688/2)

باب الإبدال

مدخل

...

باب الإبدال:

بكسر الهمزة مصدر أبدل، وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً، فخرج بقيد المكان العوض، فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء "عدة" وهمزة "ابن"، ويقيد الإطلاق القلب، فإنه مختص بحروف العلة.

"الأحرف التي تبدل من غيرها" أربعة أقسام:

ما يبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف.

وما يبدل إبدالاً نادراً، وهو ستة أحرف، وهي "الحاء والحاء والعين المهملة والقاف، والضاد، والذال" المعجمتان كقولهم في "وكنة" وهي بيت القضا في الجبل: "وقنة"، وفي أغن: أخن، وفي ريع: ربح، وفي خطر: عطر، وفي جلد: جضد، وفي تلثم: تلثم. وما يبدل "إبدالاً شائعاً لغير إدغام"، وهو قسمان: ما هو غير ضروري في التصريف، وهو اثنان وعشرون حرفاً يجمعها هجاء قولك: لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته، وما هو ضروري في التصريف، وهو "تسعة: يجمعها" هجاء قولك: "هدأت موطيا" وهي لهاء، والذال المهملة، والهمزة، والتاء المثناة من فوق، والميم، والواو، والطاء المهملة، والياء المثناة تحت، والألف "وخرج بقولنا: شائعاً"، ما أبدل نادراً "نحو قولهم في: أصيلاً، تصغير: أصيل، على غير قياس" كما بحثه في شرح الهادي، وذكر أن كلام سيبويه يدل عليه¹، وقال ابن السيد، كأنه تصغير "أصلان"، وهو

1 الكتاب 4 / 240.

(689/2)

عكس قياس المصغر، لأن حكم الجمع إذا صغر أن يصغر على لفظ واحده، وهذا جاء مصغراً على لفظ جمعه، وفي الصحاح¹: الأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه أصل، وآصال، وأصائل، ويجمع أيضاً على أصلان مثل يعبر ويعران، ثم صغروا الجمع فقالوا: أصيلاً، ثم أبدلوا من النون لاماً فقالوا: أصيلاً، انتهى. فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح، وصنيعه أولى من وجه، لأن الحمل على تصغير

المفرد شذوذاً أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذاً لكثرة، كـ"مغيربان" تصغير "مغرب"، و"عشيشيان" تصغير "عشية"، ونحوهما. وصنيعهما أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التي الأصل عدمها، "وفي اضطجع" إذا نام على جنبه، "وفي نحو: علي" بتشديد الياء علماً "في الوقف"، أو ما جرى مجراه: "أصيلال" بإبدال من النون لقرب المخرج. وكان الفراء يقول¹: أصيلال تصغير "آصال"، وجعلوا زيادة اللام عوضاً عما حذفوا، لأنهم لو جاءوا به على الأصل لقالوا: أوبصال، وشبهه بـ"دهر"، وأدهر"، ثم قالوا: دهارير، وزعم أنهم أرادوا أدهير، "والطجع" بإبدال اللام من الضاد، و"علج" بإبدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر، وإنما اختص ذلك بالوقف، لأنه يزيدا خفاء.

"قال" النابغة: [من البسيط]

-942

وقفت فيها أصيلاً أسائلها ... أعيت جواباً وما بالربع من أحد والمعنى: وقفت بدار الحبيبة أحياناً، وسألتها عن الحبيبة، فعجزت عن الجواب. وما بها أحد يجيبني.

"وقال" منظور عن حبة الأسدي في ذئب: [من الرجز]

1 الصحاح "أصل".

2 المخصص 9/ 57.

942- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص14، والإنصاف 1/ 269، وخزانة الأدب 2/ 122، 124، 126، 11/ 36، والدرر 1/ 458، 486، 2/ 531، وشرح أبيات سيبويه 2/ 54، وشرح شواهد الإيضاح ص191، وشرح المفصل 2/ 80، والكتاب 2/ 231، ولسان العرب 11/ 17 "أصل"، واللمع ص151، والمقتضب 4/ 414، وبلا نسبة في أسرار العربية ص260، ورصف المباني ص324، وشرح الأشموني 3/ 820، ومجالس ثعلب ص504 والإنصاف 1/ 170.

(690/2)

لما رأى أن لا دعه ولا شبع ... مال إلى أرطأة حقف فالطجع
والدعة: سعة العيش، والهاء عوض من الواو، والأرطأة: شجرة من شجر الرمل،
والحقف: المعوج من الرمل، والجمع: حقاف وأحقاف، فالطجع.
قال المازني: بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين، ويبدل مكان الضاد أقرب
الحروف إليها وهي اللام.
"وقال" أعرابي من البادية: [من الرجز]

خالي عويف وأبو عالج ... المطعمان اللحم بالعشج
يريد: أبو علي والعشي، فأبدل الجيم من الياء المشددة، وهذا من إجراء الوصل مجرى
الوقف، قاله السيد في شرح الشافية، "وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاة"، قال
الجوهري¹: وعجعجة في قضاة يحولون الياء جيماً مع العين، يقولون: هذا راعج خرج
معج، أي: هذا راعي خرج معي، انتهى.
وقد يحولون الياء جيماً وإن لم تجتمع معه العين، قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني
حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فقيم، فقلت: من أيهم؟ فقال: من مرج، يريد فقيمي،
ومري.

943- الرجز لمنظور بن حبة الأسدي في المقاصد النحوية 4/ 584، وبلا نسبة في
الاقتضاب ص311، والأشباه والنظائر 2/ 340، وإصلاح المنطق ص95، وأوضح
المسالك 4/ 371، وتاج العروس 15/ 6 "أبز"، 19/ 124 "أرط"، 21/ 399
"ضجع"، والتنبيه والإيضاح 2/ 234، والخصائص 1/ 63، 2/ 350، 3/ 163،
326، وسر صناعة الإعراب 1/ 321، وشرح الأشموني 3/ 821، وشرح
شافية ابن الحاجب 3/ 226، وشرح شواهد الشافية ص274، وشرح المفصل 9/
82، 10/ 64، ولسان العرب 5/ 304 "أبز"، 7/ 255 "أرط"، 8/ 219،
"ضجع"، 14/ 325 "رطا"، واحتسب 1/ 107، والممتع في التصريف 1/ 403،
والمنصف 2/ 329.

944- الرجز بلا نسبة في لسان العرب 2/ 205 "ج"، 320 "عجج"، 4/ 395
"شجر"، 11/ 582 "كتل"، 13/ 49 "برن"، وأوضح المسالك 4/ 372، وكتاب
العين 5/ 337، وجمهرة اللغة ص42، 242، وسر صناعة الإعراب 1/ 175، وشرح
ابن النازم ص595، وشرح الأشموني 3/ 821، وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 287،

وشرح شواهد الشافية ص212، وشرح المفصل 9/ 74، 10/ 55، والصاحبي في فقه اللغة ص55، والكتاب 4/ 182، والمختسب 1/ 75، والمقرب 2/ 29، والممتع في التصريف 1/ 353، والمنصف 2/ 178، 3/ 79، وتهذيب اللغة 1/ 68، 10/ 135، وتاج العروس 5/ 396 "ج"، 6/ 92 "عجج"، 18/ 27 "صيص"، "كتل"، "برن".
1 الصحاح "عجج".

(691/2)

وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقوله: [من الرجز]

-945

لاهم إن كنت قبلت حجتج ... فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر نحات ينزى وفرتج

يريد: اللهم إن كنت قبلت حجتج، فلا يزال يأتي بي شاحج هذه صفته والشاحج، بمعجمة فمهملة، فجيم، من شج البغل أي صوت، والأقمر: الأبيض، والنحات: النهاق، وينزى: يحرك، وفرتج: أي وفرتي، وهي الشعر إلى شحمة الأذن، "وهدأت: سكنت" من السكون ضد الحركة، قال: يعقوب1: أهدأت الصبي إذا جعلت تضرب عليه رويداً لينام، "وموطياً" حال من التاء في "هدأت"، وهو اسم فاعل "من أوطأته جعلته وطيئاً" إلا أنك خففت همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها، "والياء فيه بدل من الهمزة، وذكره الهاء" في النظم2 "زيادة على ما في التسهيل3، وجمعها فيه في" هجاء قولك: "طويت دائماً" وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه: إسقاط الهاء كما مر، وتكرار الألف، وإعمال الماضي في "دائماً"، وهو مثل "أبدأ"، قاله الموضح في الحواشي. "ثم إنه" لما ذكر الهاء "لم يتكلم هنا"، أي في باب الإبدال، "عليها، مع عده إياها" فيه، "ووجهه"، أي وجه عدم تكلمه عليها هنا، "أن إبدالها من غيرها إنما يطرد في الوقف على نحو: رحمه ونعمه، وذلك مذكور في باب الوقف" فاستغنى به. "وأما إبدالها من غير التاء فمسموع" لا يقاس عليه "كقولهم" في: إياك "هياك، و" في: لأنك قائم "لهنك قائم، و" في: أرقق الماء "هرقت الماء، و" في: أردت الشيء "هردت الشيء، و" في: أرحت الدابة "هرحت الدابة"، فأبدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجاً، لأنهما من أقصى الحلق.

945- الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر 1/ 391، والمقاصد النحوية 4/ 570،
وبلا نسبة في لسان العرب 2/ 205 "ج"، 5/ 241 "هز"، 10/ 103 "دلق" 12،
206 "دلغم"، والارتشاف 3/ 126، والدرر 2/ 512، وسر صناعة الإعراب 1/
177، وشرح ابن الناظم ص 595، وشرح الأشموني 2/ 449، وشرح شافية ابن
الحاجب 2/ 287، وشرح شواهد الشافية ص 215، وشرح المفصل 9/ 75، 10/
50، ومجالس ثعلب 1/ 143، والمحتسب 1/ 75، والمقرب 2/ 166، والممتع في
التصريف 1/ 355، ونوادر أبي زيد ص 164، وجمع الهوامع 1/ 178، 2/ 157،
وتاج العروس 5/ 395، "ج"، 15/ 364 "هز" 25/ 303 "دلق"، "دلم" ومقاييس
اللغة 4/ 29.

1 إصلاح المنطق ص 276.

2 يقصد قوله في الألفية:

أحرف الابدال هدأت موطيا ... فأبدل الهمزة من واو ويا

3 التسهيل ص 300.

(692/2)

فصل في إبدال الهمزة:

"تبدل من الواو والياء" وجوباً "في أربع مسائل:

إحداها: أن تتطرف إحداهما"، وهي لام، أو زائدة للإحاق "بعد ألف زائدة"، سواء

كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم:

"نحو: كساء، وسماء، ودعاء"، فالهمزة فيهن مبدلة عن واو، والأصل: "كساو، وسماو،

ودعاو".

"ونحو: بناء، وطاء، وفناء"، فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء، والأصل: "بناي، وطيبي،

وفناي" فأبدلت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة على أحد القولين، وقيل: إن

الواو والياء أبدلتا ألفين لتحركهما، ووقوعهما بعد فتحة، لم يحجز بينهما إلا ساكن

معتل¹، زائد مع أنهما في مظنة التغيير، وهو الطرف، فقلبتا ألفين، فاجتمع ساكنان،

فوجب إما الحذف أو التحريك، لا سبيل إلى الحذف، لأنه يفوت المد فيهن إن حذفت

الأولى، ويفوت لام الكلمة إن حذفت الثانية، ولما امتنع الثاني تعين التحريك وكانت

الثانية أولى لأربعة أوجه:

أحدها: أن تحريك الأولى 2 يفوت حكمها، وهو المد.

الثاني: أن التغير في الآخر أولى.

الثالث: أن حرف الإعراب محرك تقديرًا، فلا يعد في تحريكه لفظًا.

الرابع: أن في تحريكه تحصيلًا لظهور الإعراب الذي يحصل 3 به الفرق بين المعاني، ونحو:

"علباء، وقوباء"، فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للإلحاق بـ"قرطاس، وفرناس".

1 سقط من "ب".

2 في "ب": "الثاني".

3 في "ب": "يحصد".

(693/2)

"بخلاف نحو: قاول، وبائع، و"نحو: إداوة، وهداية"، لأن الواو والياء لم يتطرفا فيهن.

أما الأولان فلوقوعهما عينًا، وأما الأخيران فلأن كلمتهما بنيت على تاء التأنيث،

بخلاف التأنيث العارض، فإنه لا يمنع الإبدال، كـ"بناء، وبناءة".

"و" بخلاف "نحو: غزو، وطبي" لعدم تقدم الألف عليهما، "و" بخلاف "نحو: واو" اسمًا

للحرف، "وآي" جمع "آية" لأصالة الألف فيهما، أما "واو" فوزنه: "فعل" بفتحيتين، وفي

كون عينه ياء أو واوًا، قولان: الأول لأبي علي، والثاني لأبي الحسن.

وعلى القولين فالألف منقلبة عن أصل، وأما "آي" فأصله "أبي" بفتحيتين، قلبت الياء

الأولى ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، "و" الواو والياء "تشركهما في ذلك" الحكم

"الألف" فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت الهمزة، وذلك "في نحو: حمراء فإن

أصلها: حمراء" بألف مقصورة، "ك: سكرى"، "فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف:

كتاب، وغلām"، فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما، "فأبدلت" الألف "الثانية همزة"،

لأنها من مخرج الألف، وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيهما.

المسألة "الثانية" من إبدال الهمزة من الواو والياء "أن تقع إحداهما عينًا لاسم فاعل

فعل، أعلت فيه" أي في الفعل "نحو: قائل: وبائع" أصلهما: "قاول، وبائع" ولكنهم

أعلوها حملا على الفعل، فكما قالوا: "قال، وباع"، فقلبوا عينهما ألفًا كذلك قلبوا

عين اسم فاعلها ألفًا لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين، ثم قلبوا

الألف همزة على حد القلب في "كساء، هذا قول الأكثرين.
وقال المبرد1 دخلت ألف "فاعل" على ألف "قال، وباع" ونحوهما، فالتقى ألفان، ولم
يمكن الحذف للإلباس، فوجب تحريك إحداهما، وكانت العين، لأن أصلها الحركة،
والألف إذا تحركت صارت همزة، وتكتب ياء على حكم التخفيف، ولا تنقط، قاله
المرادي2.

"بخلاف نحو: عين، فإنه: عاين، وعور، فهو: عاور" لأن العين لما صحت في الفعل
خوف الإلباس بـ"عان، وعار" صحت في اسم الفاعل، وما ذكره تبعاً لغيره من أن اسم
الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل من وجهين:

1 المقتضب 1/ 99.

2 شرح المرادي 6/ 13.

(694/2)

أحدهما: أن اسم الفاعل قد يدخله الإعلال، ولم يكن له فعل أصلاً كـ"جائر" بالجيم،
والزاي، وهو البستان، "وجائزة" مؤنثة، [وهي الخشبة في وسط السقف، فإن ادعوا
أنهما نقلا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الأجناس] 1، وهو قليل، بل
قليل: ممنوع.

والوجه الثاني: أن الصحيح أن الوصف فرع من المصدر2، لا عن الفعل.
المسألة "الثالثة" من إبدال الهمزة من الواو والياء "أن تقع إحداها بعد ألف مفاعل،
وقد كانت" إحداها "مدة" زائدة "في الواحد نحو": عجوز و "عجائر، و" صحيفة
و"صحائف"، وسيأتي توجيهه "بخلاف: قسورة" وهو الأسد، "وقساور"، لأن الواو
ليست بمدة، ومعيشة ومعايش"، لأن المدة في الواحد أصلية فلا تبدل، لأن أصلها
الحركة لكونها عين الكلمة، فإذا وقعت بعد ألف "مفاعل" تحركت بحركتها، فتعاصت عن
الإبدال.

"وشذ: مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر" بالإبدال، مع أن المدة في الواحد أصلية، لأنها
عين الكلمة، والذي سهل إبدالها همزة تشبيه الأصلي بالزائد.
"وتشارك الواو والياء في هذه المسألة"، وهي مسألة الجمع، "الألف"، فتبدل همزة "نحو:
قلادة وقلائد، ورسالة ورسائل"، وذلك لأنك لما جمعت "قلادة ورسالة" على "مفاعل"

وقعت ألف الجمع ثالثة. ووقع بعدها ألف "قلادة، ورسالة"، فاجتمع ألفان، فلم يكن بد من حذف إحدى الألفين، أو تحريكها، فلو حذفوا الألف الأولى فأتت الدلالة على الجمع، ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع، لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور، بينها وبين حرف الإعراب، ليكون كـ"مفاعل" فلم يبق إلا حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعين "مفاعل"، فلما حركت انقلبت همزة، ثم شبهت واو "عجوز" وياء "صحيفة" بألف "قلادة، ورسالة"، لأن قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنا، فجريا مجرى الألف، هذا تعليل ابن جني³.
وقال الخليل⁴: إنما همزت الألف والياء والواو في "رسائل وصحائف وعجائز" لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميتة، لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الألف همزت، ولم يظهرن، إذ كن لا أصل لهن في الحركة، انتهى.

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 في "ب": "المقدر".

3 المنصف 1/ 327.

4 الكتاب 4/ 356، والمنصف 1/ 326.

(695/2)

المسألة "الرابعة" مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء "أن تقع إحداها ثاني حرفين لينين، بينهما ألف "مفاعل" سواء كان اللينان ياءين كـ"نيائف؛ جمع؛ نيف"، وهو الزيادة على العقد، وهو من ناف ينيف، وقول الشاطبي، وأصله: ينوف كـ"هين" فإن أصله "هيون" مبني على أنه من ناف ينوف، وتقدم في العدد بيانه.
"أو واوين ك: أوائل؛ جمع؛ أول، أو مختلفين" بأن تكون إحداها ياء والأخرى واوًا ك: سيائد؛ جمع؛ سيد، إذا أصله: سيود" اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداها بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وسبقت فأبدل ما بعد ألف الجمع همزة في الأمثلة الأربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف، "وأما قوله"، وهو جندل بن المثنى الطهوي: [من الرجز] .

-946

حنى عظامي وأراه ناغري ... وكحل العينين بالعواور

بغير إبدال، "فأصله: بالعواوير" بياء مثناة تحتانية قبل الراء، "لأنه جمع: عوار" بضم المعين وتخفيف الواو "وهو الرمد" الشديد. "فهو: مفاعيل ك: طواويس، لا: مفاعل" ك: مساجد، "فلذلك صحح" فيه الواو لبعده من الطرف، ثم حذفت الياء، وبقي التصحيح بحاله، لأن حذف الياء عارض، والاعتبار بالأصل، لأن المحذوف في حكم الموجود وفاعل "كحل" بالتخفيف ضمير يرجع إلى الدهر في أبيات قبله، "وعكسه قول الآخر"، وهو حكيم بن معية الربيعي: [من الرجز]

-947

فيها عيائيل أسود ونمر
"فأبدل الهمزة من ياء "مفاعيل" لأن أصله: "مفاعل" لأن "عيائيل" جمع "عيل" بكسر الياء "المشددة، وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة "فيعل"، وأصله "عيل"، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. "واحد العيال"، قاله صاحب الضياء،

946- الرجز للعجاج في الخصائص 3/ 326، وليس في ديوانه ولجندل بن المثنى الطهوري في شرح أبيات سيويه 2/ 429، وشرح شواهد الشافية ص 374، والمقاصد النحوية 4/ 571، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 785، وأوضح المسالك 4/ 374، والخصائص 1/ 195، 3/ 164، وسر صناعة الإعراب 2/ 771، وشرح ابن الناظم ص 597، وشرح الأشموني 3/ 829، وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 131، وشرح الكافية الشافية 4/ 2085، وشرح المرادي 6/ 17، وشرح المفصل 5/ 7، 10/ 91، 92، والكتاب 4/ 370، ولسان العرب 4/ 615، "عور" والمختسب 1/ 107، 124 والممتع في التصريف 1/ 329 والمنصف 2/ 49، 3/ 50، وتاج العروس 13/ 156 "عور"، والمخصص 1/ 109.

947- تقدم تخريج الرجز برقم 911.

(696/2)

"والياء زائدة" في عيائيل "للإشباع، مثلها في قوله"، وهو الفرزدق: [من البسيط]

-948

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهم تنقاد الصياريف
زيادة الياء. "فلذلك أعل" بإبدال الهمزة من الياء، و"نفي" مصدر نوعي مضاف إلى

مفعوله، وفاعله "تنقاد"، وهو أيضًا مصدر مضاف إلى فاعله، والأصل، كنفي الدراهم نقد الصيارف.

وما ذكره من أنه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين، والواو والياء هو مذهب سيبويه، والخليل ومن وافقهما.

وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط، ولا همزة في الياءين، ولا في الواو مع الياء فتقول: "نيايف، وسياود، وصوايد" على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما، ولأن لذلك نظيرًا، وهو اجتماع الواوين أول الكلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان، أو الياء والواو فلا إبدال، لأنه التقت الياءان، أو الياء والواو أول الكلمة، فلا همز نحو: "بين" اسم موضع، ونحو: "يوم".

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه¹ من أن الإبدال مطلقًا للقياس والسمع. أما القياس فلأن الإبدال في "أوائل" إنما هو بالحمل على "كساء، ورداء" لشبهه به من جهة قرينه من الطرف، وفي "كساء، ورداء" لا فرق بين الياء والواو، فكذا هنا. وأما السماع فحكى أبو زيد في "سيقة: سيائق"، بالهمز، وهي "فعيلة" من "ساق"، وحكى الجوهري في تاج اللغة: جيد وجيائد بالهمز.

وفهم من إطلاقه "مفاعل" أن هذا الإبدال لا يختص² بتالي ألف الجمع، حتى لو بنيت من "القول" مثل "عوارض" لقلت: "قوائل" بالهمز، هذا مذهب سيبويه³

948- البيت للفرزدق في الإنصاف 1/ 27، وخزانة الأدب 4/ 424، 426، وسر صناعة الإعراب 1/ 25: والكتاب 1/ 28، وتاج العروس "درهم"، واللسان 9/ 190، "صرف" والمقاصد النحوية 3/ 521، ولم أفع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية 45، والأشباه والنظائر 2/ 29، وأوضح المسالك 4/ 376، وتخليص الشواهد 169، وسر صناعة الإعراب 2/ 769، وشرح ابن الناظم ص 299، وشرح الأشموني 2/ 337، وشرح ابن عقيل 2/ 102، وشرح قطر الندى 268، ولسان العرب 1/ 683 "قطرب"، 2/ 295 "سجح"، 3/ 425 "نقد" والمقتضب 2/ 258.

1 الكتاب 4/ 377.

2 في "ب": "يختصر".

3 الكتاب 4/ 369.

والجمهور، وخالف في ذلك الأخفش والزجاج¹، فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع.

"وهنا مسألة خاصة بالواو، اعلم أنه إذا اجتمع واوان، وكانت الأولى مصدرة" في أول الكلمة، "والثانية إما متحركة" مطلقاً "أو ساكنة متأصلة الواوية أبدلت الواو الأولى همزة" وجوباً لأمرين:

أحدهما: أن التضعيف في أول الكلمة قليل، وإنما جاء منه أحرف معلومة كـ"ددن" فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها.

والثاني: أنهم لما كانوا يجيزون البديل في "وجوه" ونحوه، وهي واو مفردة لأجل أنها بالضممة كالواوين، كانوا خلقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وجد الواوان، لأن الواوين أثقل من واو وضمة. وهذان التعليان لسببويه²، ويدخل تحت ذلك صورتان:

إحدهما: أن تكون الواو الثانية متحركة.

والصورة الثانية: أن تكون الواو الثانية متأصلة الواوية "ف" الصورة "الأولى نحو جمع:

واصلة وواقية، تقول: أواصل وأواق"، كـ"ضاربة وضوارب"، وأصلهما: وواصل،

وواق"، بواوين، فأبدلت الواو الأولى همزة، وأعل "أواق"، إعلال "قاض"، فإذا دخلت عليه "أل" ثبتت ياءه كقوله: [من الخفيف]

949-

ضربت صدرها إلى وقالت ... يا عددي لقد وقتك الأواقي

"و" الصورة "الثانية نحو: الأولى، أنثى، الأول"، مقابل "الآخر" بالكسر "أصلها، "وولي"

بواوين أولهما فاء مضمومة، والثانية عين ساكنة" متأصلة الواوية، قلبت الواو الأولى

همزة لما مر، وجمعها: "أول" وأصله: "وول"، ففعل به ما تقدم.

"بخلاف نحو: ووفي، وووري" مبنيتين للمفعول. "فإن" الواو الأولى لا يجب أن تبدل

همزة، لأن الواو "الثانية ساكنة منقلبة عن ألف: فاعل" بفتح العين، وهو "وافي، و:

واري"، فليست متأصلة الواوية، لأنها بدل من ألف زائدة.

1 الارتشاف 1/ 127.

2 الكتاب 4/ 431.

949- البيت للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب 2/ 165، والدرر 1/ 387، وسمط

اللاي 111، واللسان 15/ 404 "وقي"، والمقاصد النحوية 4/ 211، والمقتضب

4/ 214، ولعدي أخي المهلهل في تاج العروس "وقي"، وبلا نسبة في رصف المباني

177، وسر صناعة الإعراب 2/ 800، وشرح الأشموني 2/ 448، وشرح شذور
الذهب ص146، وشرح المفصل 10/10، والمنصف 1/ 218، وجمع الهوامع 1/
173.

(698/2)

"وبخلاف نحو: "الوولي" بواوين مخففاً من "الوؤلي" بواو مضمومة فهزمة، وهي أنثى
"الأوأل". أفعال تفضيل من "وأل" إذا لجأ، فإن الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة،
لأن الواو الثانية منقلبة عن همزة، فليست متأصلة الواوية، ويفهم من نفي الوجوب
الجواز: "وخرج باشتراط التصدر1 نحو: هووي، ونووي، في المنسوب إلى: هوى، ونوى"،
فلا تبدل الواو الأولى همزة لعدم تصدورها.

1 في "ب": "التصدير".

(699/2)

فصل في عكس ذلك:

"وهو إبدال الواو الياء من الهمزة: ويقع ذلك "الإبدال" في بابين:
أحدهما: باب الجمع الذي على "وزن" مفاعل، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه، أي
الجمع، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا،
وخرج باشتراط العروض "في الهمزة" نحو: المرأة، والمرائي، فإن الهمزة موجودة في المفرد،
لأن المرأة: مفعلة: بكسر الميم، "من الرؤية، فلا تغير في الجمع"، بالإبدال، لأن هذه
الهمزة أصلية في الجمع، وسبب الإبدال عروضها فيه على أنه قد سمع "المرايا" بإبدال
شذوذاً كقوله: [من الرجز]

950-

مثل المرايا ولعاب الأقطار

"وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو: صحائف، وعجائز، ووسائل" جمع "صحيفة،
وعجوز، ورسالة"، "فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضاً"، وإن كانت في الجمع لفقد
علة الإبدال الآتية:

"وأما ما حصل فيه ما شرطناه" من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع، وكون لام الجمع معتلة، فيجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتحة: ثم قلبها"، أي الهمزة، "ياء في ثلاث مسائل، وهي أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واوًا منقلبة ياء، و" قلب الهمزة "واوا في مسألة واحدة، وهي أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة" في اللفظ سالمة من القلب ياء، فهذه أربع مسائل تحتاج إلى أربعة أمثلة.

"مثال ما لاهمزة: خطايا"، جمع "خطيئة: فعلية" من الخطأ، "أصلها: خطائي" على زنة "مفاعل" "بياء مكسورة، هي ياء "خطيئة" وهمزة بعدها، هي لامها، ثم أبدلت الياء "المكسورة" همزة على حد الإبدال "المتقدم" في: صحائف"،

950- لم أقف عليه في المصادر المتاحة.

(700/2)

جمع "صحيفة"، "فصار: خطائي، بهمزتين"، الأولى المبدلة من الياء، والثانية لام الكلمة، "ثم أبدلت الهمزة الثانية"، وهي لام الكلمة، "ياء، لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء، وإن لم تكن بعد" همزة "مكسورة، فما ظنك بها بعد" همزة "مكسورة، ثم قلبت كسرة" الهمزة "الأولى فتحة للتخفيف، إذ كانوا قد يفعلون ذلك" الفتح "في ما لاهمزة صحيحة نحو: مداري" جمع "مدري" بكسر الميم، وسكون الدال المهملة، وفتح الراء، آلة تشبه المسلة، تكون مع الماشطة، تصلح بها قرون النساء، "وعذاري"، جمع "عذار"، وهي البكر، "في: المداري، والعذاري" بكسر الراء فيهما، "قال" امرؤ القيس الكندي: [من الطويل]

951-

ويوم عقرت للعذاري مطيقي ... فيا عجباً من رحلها المتحمل

"وقال" أيضاً: [من الطويل]

952-

غدائره مستشزرات إلى العلا ... تضل المداري في مثنى ومرسل

ففتح الراء فيهما، فإذا فعل ذلك في ما لاهمزة راء، وهو حرف صحيح، "ف فعل" ذلك" الفتح "هنا" في ما لاهمزة غير صحيحة "أولى" لثقل الكسرة، و"تضل" بالضاد المعجمة أي: تغيب، و"المثنى": الشعر المفتول، و"المرسل" بخلافه، والغرض بيان كثرة العشر، ثم

قلبت الياء "المفتوحة" أَلَفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار "خطاء" بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف لكونها من مخرجها، وهي متوسطة بين ألفين، "فاجتمع شبه ثلاث أَلَفَات"، وذلك مستكره، "فأبدلت الهمزة ياء". ولم تبدل واوا لأن الياء أخف منها "فصار: خطايا، بعد خمسة أعمال":
أولها: إبدال الياء همزة.
وثانيها: إبدال الهمزة الثانية ياء.
وثالثها: قلب كسر الهمزة الأولى فتحة.
ورابعها: قلب الياء أَلَفًا.
 وخامسها: قلب الألف ياء على الترتيب.

951- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص11، وشرح شواهد المغني 2/ 558،
واللسان 4/ 592 "عقر"، وتهديب اللغة 1/ 218، ومقاييس اللغة 4/ 90، وتاج
العروس 13/ 102 "عقر"، وبلا نسبة في رصف المباني ص349، 447، ومغني
الليبي 1/ 209، وأوضح المسالك 4/ 379.
952- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص17، ولسان العرب 4/ 405 "شزر"، 7/
56 "عقص"، ومعاهد التنصيص 1/ 8، والمقاصد النحوية 4/ 587، وتاج العروس
1/ 283، "شفا" وأساس البلاغة "دري"، والمزهر 1/ 185.

(701/2)

هذا مذهب سيبويه¹، وجمهور البصريين، وذهب الخليل¹ إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة، لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء، فيصير "خطائي"، ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة، ثم قلب الياء أَلَفًا، ثم قلب الألف ياء.
واعترض بأنهم قد نطقوا به على الأصل، سمع من كلامهم: "اللهم اغفر لي خطائي" بهمزتين، ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية: البتة.
ومثال ما لامة ياء أصلية: قضايا" جمع "قضية" أصلها: قضايي؛ بياءين؛ الأولى ياء: فعلية، والثانية لام قضية، ثم أبدلت "الياء" الأولى بهمزة كما في: صحائف" فصار "قضائي" "ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة" فصارت "قضائي"، "ثم قلبت الياء أَلَفًا" فصار

"قضاء"، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، "ثم قلبت الهمزة" المتوسطة بين الألفين "ياء" رجوعاً إلى أصلها، "فصار: قضاياء، بعد أربعة أعمال":

أحدها: إبدال الياء الأولى همزة.

والثاني: قلب كسر الهمزة فتحة.

والثالث: قلب الياء الثانية ألفاً.

والرابع: قلب الهمزة ياء على الترتيب.

"ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد يا: مطية" وهي الراحلة "فإن [أصلها] 2: مطبوة، فعيلة، من: المطا، وهو الظهر، أو من: المطو، وهو المد، يقال: مطوت بهم في السير، أي، مددت، اجتمع فيها الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم أبدلت الواو 3 ياء، ثم أدغمت الياء فيها"، أي في الباء "وذلك على حد الإبدال والإدغام في: سيود، ومبوت، إذ قيل فيهما: سيد، وميت" بقلب الواو، وإدغام الياء في الياء، وجمعها "مطايا"، وأصلها "مطايو" بياء مكسورة قبل الواو، "ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة"، فصار "مطايي" بياءين "كما" قلبت الواو لتطرفها "في: الغازي، والداعي"، وأصلهما: "الغازو، والداعو"، قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، "ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في: صحائف"، فصار "مطائي"،

1 الكتاب 4 / 37.

2 إضافة من "ب"، "ط".

3 سقط من "ب".

(702/2)

"ثم أبدلت الكسرة فتحة": فصار "مطائي" "ثم" أبدلت "الياء ألفاً" فاجتمع شبه ثلاث ألفات، "ثم" أبدلت "الهمزة" المتوسطة بين الألفين "ياء فصار: مطايا، بعد خمسة أعمال" 1.

أحدها: قلب الواو ياء.

والثاني: قلب الياء الأولى همزة.

والثالث: إبدال الكسرة فتحة.

والرابع: إبدال الياء ألفاً.

والخامس: إبدال الألف ياء، ولم يرجع إلى أصلها، لأن الواو أثقل من الياء، أو لأنها لما أعلت في المفرد أعلت في الجمع.

"ومثال ما لامه واو" ظاهرة، "سلمت في الواحد، هراوة" وهي العصا الضخمة، "و" جمعها "هراوى" أصلها: "هراوو" بواوين، "وذلك أنا قلبنا ألف: هراوة، في الجمع همزة على حد القلب في: رسالة، ورسائل"، فصار "هراؤو"، "ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة" فصار "هراؤي"، "ثم فتحنا الكسرة" فصار "هراؤي"، "فانقلبت الياء ألفاً" لتحريكها، وانفتاح ما قبلها، فصار "هراؤا"، بهمزة بين ألفين، "ثم قلبنا الهمزة واوًا"، ليشاكل الجمع واحده، "فصار: هراؤي، بعد خمسة أعمال أيضاً":

أحدها: قلب الألف همزة.

والثاني: إبدال الواو ياء.

والثالث: قلب الكسرة فتحة.

والرابع: قلب الكسرة فتحة.

والخامس: قلب الهمزة واوا.

وشذ في هذا الباب ثلاثة أنواع:

أحدها: تصحيح الهمزة التي بعد الألف كقوله: [من الطويل]

953-

..... حتى أزيروا المنائيا

1 في "ب": "أحوال".

953- تمام البيت:

فما برحت أقدامنا في مقامنا ... ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

وهو لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في المقاصد النحوية 4/ 188، ولبعض

الصحابة في شرح عمدة الحفاظ ص588، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص397،

598، وشرح الأشموني 2/ 439، وشرح المرادي 6/ 20، والمقاصد النحوية 4/

188.

(703/2)

بالمهمزة، والقياس "المنايا" ولكنه أتى به على الأصل.
والثاني: تصحيحها، وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم: اللهم اغفر لي
خطائي، بهمزتين، والقياس "خطايي"، وهذا أشد مما قبله.
والثالث: إبدال ما بعد الألف حرفاً لا يقتضيه القياس نحو: "هدية، وهداوا"، والقياس
"هدايا".

"الباب الثاني" من البابين اللذين يقع فيما إبدال الواو والياء من الهمزة "باب الهمزتين
الملتقيتين في كلمة" واحدة، "والذي يبدل منهما أبداً هو الثانية، لا الأولى، لأن إفراط
الثقل بالثانية حصل، و" إذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاث أحوال، لأنه "لا تخلو
الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبو بالعكس"، بأن
تكون الأولى ساكنة، والثانية متحركة، "أو يكونان متحركتين"، ويمتنع أن يكونا ساكنين
معاً.

"فإن كانت الأولى متحركة" بفتحة، أو كسرة، أو ضمة، "والثانية ساكنة أبدلت الثانية
حرف علة"، ألفاً، أو ياء، أو واوا "من جنس حركة الأولى" كراهة اجتماع الهمزتين مع
عسر النطق بالثانية الساكنة "فتبدل ألفاً بعد الفتحة نحو: آمنت"، والأصل: "أأمنت"
بهمزة مفتوحة، فهمزة ساكنة، أبدلت الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها.
"ومنه" أي ومن إبدال الهمزة الثانية ألفاً "قول عائشة، رضي الله عنها، وكانت"، تعني
النبي -صلى الله عليه وسلم- "يأمرني" إذا حضت "أن آتزر¹، وهو بهمزة مفتوحة،
"فألف"، قال المطرزي²: "وعوام المحدثين يحرفونه فيقرءونه بألف" مهموزة "وتاء مشددة،
ولا وجه له" في العربية "لأنه" فعل مضارع، ووزنه "أفتعل" بكسر العين، مشتق "من
الإزار، ففأوه، همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة"، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً
لسكونها وانفتاح ما قبلها، وأجاز البغداديون: أتزر، وأتمن، وأتهل"، من الإزار، والأمانة،
والأهل، بقلب الهمزة الثانية تاء، وإدغامها في التاء، وحكى الزمخشري: "أتزر" بالإدغام.
وقال ابن مالك³: إنه مقصور على السماع كـ"اتكل"، وإذا جاز في الماضي جاز في
المضارع.

1 أخرجه البخاري في كتاب الحيض برقم 300.

2 المغرب في ترتيب المعرب 1 / 37.

3 التسهيل ص 312.

وفي حديث آخر، وأن كان قصيراً فليتر به، رواه مالك في الموطأ¹ بهذا اللفظ في جميع رواياته، وسيأتي.

"و" تبدل الهمزة الثانية "ياء بعد الكسرة نحو: إيمان"، أصله: "إئمان". بهمزتين مكسورة فساكنة، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. "وشذت قراءة بعضهم"، وهو الأعمش، راوي أبي بكر صاحب عاصم: "إنلافهم" [قريش: 2] بالتحقيق²، وأجاز الكسائي أن يبتدأ: "إئت" بهمزتين نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وقال³ إنه قبيح، لأن العرب لا تجمع بين همزتين، الثانية منهما ساكنة. انتهى.

"و" تبدل الهمزة الثانية "واوًا بعد ضمة نحو: أوتمن"، بالبناء للمفعول، أصله: "أؤتمن" بهمزتين، مضمومة فساكنة، قلبت الهمزة الثانية، واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وأجاز الكسائي أن يبتدأ "أؤتمن" بهمزتين مضمومة فساكنة، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء³، ورده "بأن العرب تجمع بين همزتين، لثانية منهما ساكنة، ذكر هذا الرد على الكسائي في إجازته أن يبتدأ، {إئت بِقُرْآنٍ} [يونس: 15] بهمزتين، لا في "أؤتمن".

"وإن كنت" الهمزة "الأولى ساكنة، و" الهمزة "الثانية متحركة"⁴، وهو النوع الثاني، ولا يكونان في موضوع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن، بل في موضع العين، أو في موضع اللام.

"فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية" لاجتماع المثليين، وصححت "نحو: سأل" بفتح السين وتشديد الهمزة "فعال" للمبالغة في كثرة السؤال، "ولأل، ورأس" بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة "فعال" للنسب لبائع اللؤلؤ والرءوس.

"وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً"، سواء أكانت طرفاً أم غير طرف، "فتقول في" بناء "مثال: "قمطر" بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة: "من قرأ، قرأي" بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة، والأصل: "قرأاً" بهمزتين، أولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان، فوجب إبدال الثانية ياء،

1 الموطأ 1/ 141.

2 انظر هذه القراءة في البحر المحيط 8/ 514، وشرح ابن النظم ص 599.

3 الوقف والابتداء 1/ 155.

4 في "ب": "محركة".

وأن كانت أولاهما ساكنة، يمكن إدغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد، لأن الطرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر في نحو: "سأل" قاله الشارح¹. "و" تقول "في" بناء "مثال: سفرجل، منه" أي من "قرأ" "قرأياً، بهمزتين، بينهما ياء مبدلة من همزة" وهي غير طرف، والأصل "قرأء" بثلاث همزات، أبدلت الثانية ياء، لأنها في موضع اللام وصحت الأولى والثالثة، قاله المرادي².

"وإن كانتا متحركتين" وهو النوع الثالث "فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة، أبدلت" الثانية في الصورتين "ياء مطلقاً"، سواء انفتح ما قبلها أم ضم أم انكسر، ولا يجوز إبدالها واوا، لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية، ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة، فصاعداً، وكذلك تقلب رابعة فصاعداً بعد فتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا؛ فيما نحن بصدد؛ لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء، "وإن لم تكن" الهمزة الثانية "طرفاً؛ وكانت مضمومة؛ أبدلت واواً مطلقاً"، سواء انضم ما قبلها؛ أو انفتح، أو انكسر، "وإن كانت" الثانية "مفتوحة؛ فإن انفتح ما قبلها، أو انضم؛ أبدلت واواً" فيهما، "وإن انكسر" ما قبلها "أبدلت ياء".

والحاصل: أن الهمزتين المتحركتين لا يخلو أن يكونا في الطرف أو لا. فالأول ثلاثة أنواع، لأن الهمزة الأولى إما مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة. والثاني تسعة أنواع، قامت من ضرب ثلاثة أحوال الأولى في ثلاثة أحوال الثانية، فالمطرقة تبدل ياء في جميع أنواعها، وغير المتطرقة منها أربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة، والمكسورة بعد فتحة أو كسرة، أو ضمة، وخمسة تبدل فيها واواً، وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة. "أمثلة المتطرقة" بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة "أن تبني من: قرأ، مثل: جعفر، أو: زبرج، أو: برثن" فتقول: "قرأاً، وقرئى"، و"قرؤؤ" بهمزتين، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء، لأن الواو لا تقع طرفاً فيما زاد على الثلاثة. فيصير "قرأى" بفتح الأولى، و"قرئى" بكسرها و"قرؤى" بضمها، ثم إن كان قبل الياء فتحة؛ كما في المثال الأول؛ فإن الياء تقلب ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ويصير مقصوراً، وإن كان قبلها كسرة؛ كما في المثال الثاني؛ فإن الياء تحذف حركتها للاستثقال، وتعل إعلال "قاض".

1 شرح ابن الناطم ص 599.

2 شرح المرادي 6 / 25.

(706/2)

ويصير منقوصاً، وإن كان قبلها ضمة؛ كما في المثال الثالث؛ فإن الضمة تقلب كسرة، لتسلم الياء من القلب واوًا، وتعل إعلال "قاص" ويصير منقوصاً أيضاً.
"وأمثلة المكسورة" بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة "أن تنبي من: أم" بفتح
الهمزة وتشديد الميم، بمعنى: قصد "مثل: أصبع، بفتح الهمزة، أو كسرهما، أو ضمهما،
والباء فيهن مكسورة، فتقول في الأول" وهو فتح الهمزة "أأم، بهمزتين، مفتوحة
فساكنة" على مثال "أصبع" بفتح الهمزة وكسر الباء "ثم تنقل حركة الميم الأولى" وهي
الكسرة "إلى الهمزة الساكنة" قبلها، ليتمكن من إدغامه في الميم الثانية لاجتماع
المثلين 1، "ثم تبدل الهمزة" الثانية المنقولة إليها كسرة الميم "ياء 2"، لما تقدم من أن
الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء. "وكذا تفعل في الباقي أيضاً"، فتقول في بناء
مثل "إصبع" بكسر الهمزة والباء من "أم، إئمم" بهمزتين، مكسورة، فساكنة، فتنتقل
حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها. ليتوصل إلى إدغام المثلين، إذ اجتماعهما
موجب للإدغام وكسر الباء من "أم: أوأم" بهمزتين مضمومة فساكنة، ثم تنقل حركة
الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلًا إلى الإدغام، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء،
"وذلك" العمل "واجب".

"وأما قراءة ابن عامر: والكوفيين" كعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف والأعمش، "
{أئمة} " [التوبة: 12] جمع "إمام" بالتحقيق 3 من غير إبدال "فمما يوقف عنده، ولا
يتجاوز"، والقياس: "أئمة" بقلب الهمزة ياء، فإن قلت: كان القياس قلب الثانية ألفاً
لسكونها وانفتاح ما قبلها كـ"آنية"، جمع "إناء" قلت، لما وقع بعدها مثلاًن، وأرادوا
الإدغام، نقلوا حركة الميم الأولى؛ وهي الكسرة؛ إلى الهمزة قبلها، وأدغموا الميم في
الميم، فصار "أئمة" فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة.

"وأمثلة المضمومة" بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة "أوب" بفتح الهمزة، وضم
الواو، وتشديد الموحدة، "جمع: أب"، بفتح الهمزة، وتشديد الموحدة، "وهو المرعى.
وأن يبنى من: أم" بفتح الهمزة وتشديد الميم "مثل: إصبع، بكسر الهمزة وضم الباء، أو"
أن يبنى من "أم" مثل: أبلم" بضم الهمزة واللام، وبينهما باء ساكنة موحدة، هو سَعَف

المقل، "فتقول: أوم، بهمزة مفتوحة أو مكسورة

1 في "ب": "المثيل".

2 سقط من "ب".

3 انظر الإتحاف ص341، والنشر 1/ 378-379، وشرح ابن الناطم ص601.

(707/2)

أو مضمومة، وواو مضمومة"، فاستوفى الأقسام الثلاثة، فالصواب حذف قوله:
مفتوحة، للاستغناء عنه بذكر "أوب"، وصار ذكر "أوب" زائداً، "وأصل الأول"، وهو
"أوب" "أأب" بهمزتين مفتوحة فساكنة، وضم الباء الأولى "على وزن: أفلس، وأصل
الثاني والثالث: إنهم، وأوم" بكسر الهمزة في الأول، وضمها في الثاني، "فنقلوا فيهن"
حركة أول المثليين إلى الساكن قبلها، وهو الهمزة الثانية. "ثم أبدلوا الهمزة واواً" لأنها
تجانس حركتها، "وأدغموا أحد المثليين في الآخر" لاجتماعهما 1.

"ومثال المفتوحة بد مفتوحة: أوادم؛ جمع: آدم"، أصله "أأدم" بهمزتين مفتوحتين، بعدهما
ألف، قلبت الهمزة الثانية واوا لما سيأتي.

"ومثال المفتوحة بعد مضمومة 1 "أويدم" تصغير: "آدم"، أصله "أأيدم" بهمزتين مضمومتين
فمفتوحة، قلبت الثانية منهما واوا، لأن الهمزة الثانية؛ إذا كانت مفتوحة، ولم تكن طرفاً؛
تقلب واواً، سواء كان ما قبلها مفتوحاً كما في تكسير "آدم"، أو مضموماً كما في
تصغيره، والتمثيل بجمع "آدم" وتصغيره مبني على أنه [عربي، واضطرب فيه كلام
الزمخشري، فذهب في الكشف إلى أنه] 2 أعجمي على وزن "فاعل" كـ "آزر" 3.
وذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن "أفعل" 4.

"ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من "أم" مثالا على وزن "إصبع" بكسر الهمزة
وفتح الباء"، فتقول: "إيم" بهمزة مكسورة وياء مفتوحة. والأصل "إنهم" بهمزتين
مكسورة فساكنة، نقلت حركة الميم الأولى، وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها توصلاً إلى
إدغام المثليين، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء 1.

"وإذا كانت الهمزة الأولى من "الهمزتين" المتحركتين همزة مضارعة" للمتكلم، متعدداً كان
المضارع. أو لازماً "نحو: أؤم القوم، "و: أنن" من كذا، ["مضارعي: أمت القوم،
"وأنت" من كذا] 2، "جاز في" الهمزة "الثانية التحقيق تشبيهاً لهمزة المتكلم لدلالاتها

على معنى " زائد في كلمتها "بهمزة الاستفهام نحو: {أَأَنْذَرْتَهُمْ} [البقرة: 6] ، وذلك مطرد في خمسة أفعال، رواه أبو زيد في كتاب الهمزتين.

1 سقط من "ب".

2 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

3 الكشف 1 / 125.

4 المفصل ص 363.

(708/2)

فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

...

فصل في إبدال من أختيها الألف والواو:

"وأما إبدالها من الألف ففي مسألتين:

إحداهما: أن ينكسر ما قبلها كقولك في "جمع" مصباح: مصاييح، وفي "جمع" مفتاح، مفتايح، وكذلك تصغيرهما "كقولك في تصغير" مصباح: مصبييح، وفي تصغير "مفتاح: مفتييح" فتقلب الألف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها. المسألة الثانية: أن يقع قبلها ياء تصغير كقولك في "تصغير" غلام: غليم "لأن ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا متحرّكاً 1، والألف لا تقبل الحركة، وما قبل الألف لا يكون إلا متحرّكاً، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فوجب قلب الألف حرفاً يتحرك بعد ياء التصغير، ولا يمنع 2 سكون ما قبله، فقلبت الألف 3، لمناسبتها ما قبلها، ولأنها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في "سيد".

"وأما إبدالها"، أي الياء، "ومن الواو ففي عشر مسائل:

إحداها: أن تقع بعد كسرة وهي إما طرف "سواء أكانت في فعل مبني للفاعل أو للمفعول، أو في اسم "ك: رضي، وقوي" مبنيين للفاعل، "وعفي" مبنيًا للمفعول، "والغازي، والداعي" في اسم الفاعل 3 قلبت الواو في هذه الأمثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفاً بعد كسرة، وأصلها، "رضو"، لأنها من "الرضوان"، و"قوو" لأنه من "القوة"، و"عفو"، لأنه من "العفو" والغازو، والداعو" لأنهما من "الغزو، والدعوة". "أو" تقع الواو "قبل تاء التانيث ك: شجية"، اسم فاعلة من "الشجو" 4 بالشين المعجمة

والجيم، وهو الحزن، "وأكسية". جمع "كساء"، "وغازية"،

1 في "ط": "محرگا".

2 في "ط": "لا يمكن".

3 سقط من "ب".

4 في "ب": "الشجر".

(709/2)

اسم فاعلة من "الغزو"، "وعريقية"، و"تريقية" في تصغير: عرقوة"، و"ترقوة"، فقلبت
الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة، لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال، ولم
يفرقوا بين كون التاء بنيت الكلمة عليها، أم لا، وكان ينبغي في "عريقية" أن لا تقلب
الواو ياء، لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب¹، آخره واو.
قبلها ضمة، فدل أن "عرقوة" بمنزلة "عنقوان".

"وشذ: سواسوة" بالتصحيح، "في جمع: سواء" بفتح السين المهمة والمد بمعنى: مستو،
يقال: الناس سواسوة في هذا الأمر، أي مستوون فيه، فكأنه جمع "مستو" بحذف الزائد،
إلا أنه زيد فيه سين أخرى، وقالوا: "سواسية" على الأصل، ووقع الجوهر² أنه جعل
"سوا" كلمة، و"سية" كلمة أخرى، ووزن كلا منهما بوزن يخصها، والتحرير ما تقدم
عليه قوله: [من الطويل]

954-

سواسية سود الوجوه كأنهم ... ظراي غربان بمجرودة النخل

ووزنهما "فعافلة" وفيه شذوذ من جهات:

إحداها: تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد، وهو نظير تكرار العين في
التصغير في "عشيشية".

الثانية: جمع فعال؛ على هذا الوزن؛ وإنما قياسه أسوية، ك: قباء، وأقبية.

الثالثة: أن قياس الفاء، إذا تكررت زائدة أن تكون العين مكررة معها أيضاً ك"مرمريس"،
وإذا تكررت وحدها. فقياسها أن تكون أصلاً نحو "قرقف، وسندس". وفي حواشي
الصحاح لابن بري: "سواسية" جمع "سواء" على غير الواحد ك"باطل، وإباطيل"، وكأنه
جمع "سوساة"، ووزن "سوساة، فعلة" ك"شوشاة"، لا "فعلاة" لندور باب "سلس"، ولا

"فوعلة" لندور باب "كوكب"، ولا "فعفلة"، لأن الفاء لا تتكرر وحدها، فبطل حينئذ كون "سواسية فعالية، وفواعلة، وفعايلة"، وتعين "فعاللة" وهذا كلام حسن، نقله الموضح في الحواشي.

"و" شذ "مقاتوة" بقاف وتاء مثناة فوق "بمعنى: خدام"، جمع "مقتو"، اسم فاعل من "القتو" وهو الخدمة، أصله "مقتوو"، قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها

1 في "ب": "معروف".

2 الصحاح "سوا".

954- البيت للبعيث في لسان العرب 1/ 571 "ظرب" وتهذيب اللغة 14/ 377، والشعر والشعراء 1/ 497، والقافية في هذه المصادر "محل" مكان "النخل".

(710/2)

بعد الكسرة، ثم أعل إعلال "قاض"، قال: [من الوافر].

955-

..... متى كنا لأهلك مقتوبنا

أي: خدامًا، وقال: [من المنسرح].

956-

إني امرؤ من بني جذيمة لا ... أحسن قتل الملوك والحفدا

أي: خدمة الملوك، وكان حق الجمع "مقاتية" ولا ثالث لهما، قال في المحكم¹، قال أبو علي، أخبرني أبو بكر عن أبي العباس أنه لم يسمع مثل "مقاتوة" إلا حرفًا واحدًا، أخبرني به أبو عبيدة، وهو "سواسوة" ومعناه سواء، انتهى.

أو تقع الواو قبل ألف التأنيث المقصورة، كأن تبني من "الغزو" مثل "هندباء" فتقول: "غزوياء"، أو الممدودة، كأن تبني من "الغزو" مثل "أربعاء" فتقول: "أغزياء"، أو قبل الألف والنون الزائدتين "المضارعتين" لألفي² التأنيث "كقولك في مثال: قطران"، بفتح القاف وكسر الطاء، "من: الغزو: غزيان" بقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة لأن ألفي التأنيث وما ضارعتها في حكم الانفصال.

المسألة "الثانية" من إبدال الياء من الواو "أن تقع" الواو "عينًا لمصدر فعل³ أعلت فيه"، أي في الفعل، "ويكون قبلها كسرة، وبعدها ألف"، فهذه أربعة شروط "ك: صيام،

وقيام" من مصادر الثلاثي، "وانقياد، واعتياد" من مصادر المزيد، والأصل فيهن:
"صوام، وقوام، انقواد، واعتواد"، فقلبت الواو فيهن ياء، لأنها

955- صدر البيت:

تهددنا وأوعدنا رويدًا

وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص 79، وجمهرة اللغة ص 408، وأساس البلاغة "قتو"،
وخزانة الأدب 7/ 427-429، 8/ 80-81، وشرح شواهد الإيضاح ص 292،
ولسان العرب 1/ 356 "خصب" 15/ 169 "قتا"، 15/ 212 "قوا"، والمنصف 2/
133، ونوادر أبي زيد ص 188، وبلا نسبة في الارتشاف 1/ 269، والأشباه والنظائر
1/ 289؛ ولسان العرب 1/ 391، "ذنب".

956- البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص 408، والمخصص 3/ 141، والخصائص
2/ 104، 303، والمختسب 2/ 25، وهو برواية "والخبيا" مكان "والحفدا" في لسان
العرب 1/ 342 "خبب"، 15/ 169 "قتا"، وتاج العروس "قتا"، وكتاب العين 5/
198، ومقاييس اللغة 5/ 58، والمخصص 3/ 141، وديوان الأدب 4/ 71،
وتهذيب اللغة 7/ 14، 9/ 253، وأساس البلاغة "قتو" والأشباه والنظائر 1/ 289،
وخزانة الأدب 7/ 428.

1 المحكم 6/ 334 "قتو".

2 في "ب": "لألف".

3 في "ب": "الفعل الذي".

(711/2)

لما أعلت في أفعالها بقلبها ألفًا، واستثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة، وقيل
حرف يشبه الياء في المد، أعلت 1 في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله في
الإعلال، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد.

"بخلاف نحو: سوار، وسواك" بكسر أولهما، اسمي جنس، فلا تقلب الواو، فيهما ياء
"لانتفاء المصدرية، و" بخلاف "نحو: لاوذ لواذا، وجاور جوارًا" بالجيم 2؛ فإن "لواذًا،
وجوارًا"؛ وإن كانا مصدرين؛ لا تقلب الواو فيهما ياء "لصحة عين الفعل" فيهما، وهو
"لاوذ، وجاور"، بخلاف: "راج رواجًا"، لعدم الكسرة قبلها.

"و" بخلاف: ["حال حولا، وعاد المريض عودًا"، فإن "حولا، وعودًا؛ وإن كانا مصدرين، أعل فعلهما، وهو: "حال، وعاد" بقلب عينهما ألفًا، لا تقلب الواو فيهما ياء "لعدم الألف" بعدها، "وقل الإعلال فيه"، أي: فيما عدم الألف] 3، "نحو قوله تعالى: {جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ} [النساء: 5] ، وقوله تعالى: {جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ} [المائدة: 97] في قراءة نافع وابن عامر في النساء 4، وفي قراءة ابن عامر في المائدة 5. وأصلهما "قومًا" قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، "وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نارت الظبية" تنور "نوارًا" بالنون والراء المهملة "بمعنى نفرت" والقياس: نيارًا، ولكنه جاء بالتصحيح، قال العجاج، وأنشده ابن جني 6:

[من الرجز]

-957-

يخلطن بالتأنس النوارا

قال في شرح الكافية 7: "ولم يسمع له نظير".

1 في "ب": "اعتلت".

2 سقط من "ب".

3 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

4 وأيضًا ابن عباس. وقد قرءوا "قِيمًا". انظر الإتحاف ص 186، ومعاني القرآن للفراء 256 / 1.

5 وأيضًا عاصم والجحدري، انظر الإتحاف ص 203، والنشر 2 / 256.

6 المنصف 1 / 303، 3 / 52، والمختسب 1 / 182.

957- الرجز للعجاج في ديوانه 2 / 87، وإصلاح المنطق ص 125، وتهذيب اللغة

15 / 235، ولسان العرب 5 / 244 "نور"، والمختسب 1 / 182، والمنصف 1 /

303، 3 / 52.

7 شرح الكافية الشافية 4 / 2116.

(712/2)

المسألة "الثالثة": "أن تقع" الواو "عينا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في الواحد إما معة" أي: منقلبة "نحو: دار وديار وحيلة" بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية،

"وحيل ودجمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم" والأصل: "داور وحول ودوم وقوم"، ولكن لما أنكسر ما قبل الواو في الجميع، وكانت في المفرد معلة بقلبها ألفاً في الأول والآخر، وياء فيما بينهما، ضعفت، فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الأمثلة أنه إذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الألف بعدها كما في "ديار" خلافاً للمراي¹، وسيأتي إيضاحه.

"وشذ: حاجة، وحوج"، والقياس: "حيج"، لأن قلبها كسرة، والواو أعلت في الواحد، "وإما شبيهة بالمعلة، وهي الساكنة، وشرط القلب في هذه أن تكون بعدها في الجمع ألف ك: سواط وسياط، وحوض وحياض، وروض ورياض"، والأصل فيها²: "سواط، وحواض، ورواض"، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت الواو في الواحد ساكنة، ضعفت، فتسلطت الكسرة عليها، وقوى تسليطها وجود الألف، "فإن فقدت" الألف "صححت الواو نحو: كوز وكوزة، وعود، بفتح أوله" وهو بالعين المهملة، "للمسن من الإبل"، وهو الذي جاوز في السن البازل هو الذي له سبعين سنين، "وعودة" لأنه لما عدمت الألف قل عمل اللسان، فخف³ النطق بالواو بعد الكسرة فصححت⁴، ولم يجز إعلاؤها، لأنه انضم إلى عدم الإعلال تحصيل الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث.

"وشذ قولهم" في جمع "ثور": "ثيرة" بإبدال الواو ياء، والقياس: "ثورة" بالتصحيح، وقيل: الأصل⁵ "ثورة" بسكون الواو، فأعل بقلب الواو ياء، ثم فتحت الياء، وزعم المبرد أنه مقصور من "فعالة" والأصل، "ثيرة"⁶ فلذا أعل، ثم قصر بعد ذلك، نقله ابن مالك عنه⁷، والمعروف عنه إنما قال: "ثيرة"، ليكون القلب دليلاً

1 شرح المراي 6 / 32.

2 سقط من "ب".

3 في "ب": "فحفف".

4 في "ب": "فصحت".

5 في "ب": "الأول".

6 المقتضب 1 / 130.

7 شرح الكافية الشافية 4 / 2114.

على أنه جمع "ثور" [من الحيوان، لا جمع "ثور" من] 1 الأقط، والمخصص أنهم لما قالوا في جمع "ثور" من الحيوان: "ثيران" بقلب الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها حملوا "ثيرة" في جمعه عليه، وليس لـ"ثورة" من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه. قاله الجاربردي².

"وتصحیح الواو إن تحركت في الواحد نحو: طويل، وطوال، وشذ" قياسًا واسعمالًا قوله: [من الطويل]

-958-

تبين لي أن القماعة ذلة ... وأن أعزاء الرجال طيهاها
بإبدال الواو ياء، والقياس: "طواها" كما رواه القالي.
وفي شرح الكافية³: وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله إذا فاقه في الطول. انتهى. والقماعة بالمد: القصر.
"قيل: ومنه" أي من شذوذ إعلال الواو المتحركة: "{الصَّافِنَاتُ}" [ص: 31] جمع "صافنة" وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد أو رجل، وهي من الصفات الحمودة في الخيل، لا تكاد تكون إلا في العرب الخالص، "{الجَيَادُ}" [ص: 31] جمع "جواد"، وهو الذي يسرع في جريه، وقيل: الذي يجوز بالركض، وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين الحمودين، واقفة وجارية بمعنى: إذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقعها، وإذا جرت كانت سريعًا خفافًا في جريها، وكان القياس: "الجواد" بالتصحیح، لأن الواو محركة في الواحد. "وقيل": "الجِيَاد" في الآية ليس بشاذ، وإنما هو جمع: جيد "بتشديد الياء، "لا" جمع "جواد".
والحاصل: أن الواو تصحح إن تحركت في الواحد كـ"طويل، وطوال"، "أو أعلت لامة" أي الواحد بالياء أو بالواو.

1 ما بين المعكوفين إضافة من "ب"، "ط".

2 شرح الشافية 2/ 452.

958- البيت لأنيف بن زبان في الحماسة البصرية 1/ 35، وشرح شواهد الشافية ص 385، ولأثال بن عبدة بن الطبيب في خزانة الأدب 9/ 488، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 386، وشرح الأشموني 3/ 844، وشرح المفصل 5/ 45، 10/ 88، وعيون الأخبار 4/ 54، واللسان 11/ 410 "طول"، والمختسب 1/ 184، ومجالس ثعلب 2/ 412، والمقاصد النحوية 4/ 88، والممتع في التصريف 2/ 497، والمنصف

(714/2)

فالأول "كجمع: ريان" نقيض عطشان "فعالان" من "الري"، أصله: "رويان" اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. "و" الثاني كجمع "جو" بفتح الجيم "وتشديد الواو"، وهو ما بين السماء والأرض، واسم بلدة باليمامة، "فيقال" في جمعهما: "رواء، وجواء" كـ "رجال" "بتصحيح العين"، وهي الواو، والأصل: "رواي، وجواو"، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة، ولا يجوز مع ذلك إعلال عينهما، "لئلا يتوالى إعلالان"، إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها، وإعلال اللام بإبدالها 1 همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة نحو: "كساء، ورداء"، فاقصر على إعلال اللام، [لأنه محل التغيير، وكذلك ما أشبههما مما اعتلت فيه اللام] 2 بإبدالها همزة، وصححت فيه العين.

"وهذا الموضع"؛ وهو إبدال الياء من الواو إذا وقعت عيناً إلى آخره؛ "ليس محرراً في الخلاصة، ولا في غيرها من كتب الناظم 3، فتأمل"، بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس، وفي نقل السماع يخالفه كلامه في التسهيل 4.

أما في 1 دعوى القياس فإن اعتماده هنا على التصحيح قياساً، لأنه جعله 5 الغالب في كلام العرب، وعادته البناء على الغالب، والقياس عليه، فهو قد ارتضى هنا فيما كان على "فعل" من المصادر المعتلة أن لا يغير، ولا تقلب واواه، وفي التسهيل على خلاف ذلك، لأنه قال 4: تبدل الياء بعد كسرة من واو، هي عين مصدر الفعل معتل العين، ولم يقل، قبل ألف كما قال ذلك في الجمع، وأفرد بذلك دون المصدر فاقتضى أن "فعلاً" تقلب واوه ياء في القياس، لأنه لم يستثنه. وأما في نقل السماع فإنه زعم هنا أن الغالب في كلام العرب تصحيح "فعل" والنادر هو الإعلال، حيث قال:

-955

..... والفعل ... منه صحيح غالباً نحو الحول

وجعل في التسهيل 4 التصحيح قليلاً، والغالب الإعلال، حيث قال: قد يصحح ما حقه الإعلال من "فعل" مصدرًا أو جمعًا، فأتى بـ "قد" المشعرة بالتقليل على

1 سقط من "ب".

2 سقط ما بينهما من "ب".

3 في "ب": "النظم".

4 التسهيل ص 304.

5 في "ب": "جعل".

(715/2)

عادته إذا أراد تقليل، وقال في شرح الكافية¹، ونبه بتصحيح ما وزنه "فعل" كـ"الحول"، على أن [إعلال] 2 المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه، حتى يكون على "فعال"، انتهى.

وقد علمت أن الإعلال المذكور يكون في غير "فعال" نحو: "انقاد انقيادا"، والأصل: "انقواذاً". وأطلق "فعالا"، وقد علم أنه إذا كان معتل اللام صحح، نحو: "رواء"، وحواء".

المسألة الرابعة: أن تقع "الواو" طرفاً رابعة فصاعداً، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيراً يستحق الإعلال، فيحمل عليه هو، قاله الشارح³.

وسواء كانت في فعل، أو اسم "تقول" في الفعل: "عطوت" بمعنى: أخذت، "وزكوت" بمعنى: نمت، بإقرار الواو على صورتها، لأنها ثالثة، فإذا جئت بالهمزة، أو التضعيف قلت: أعطيت، وزكيت" بإبدال الواو ياء، لأنها صارت رابعة، "وتقول في اسم المفعول" من "أعطيت، وزكيت"، إذا اتصل به علامة تثنية، "معطيان، ومزكيان" بإبدال الواو ياء، وإنما أبدلت في الفعل الماضي المزيد، واسم مفعوله ياء، وإن لم تكن بعد كسرة، لأنهم "حملوا الماضي"، وهو "أعطيت، وزكيت" على المضارع، وهو "يعطي ويزكي"، "و" حملوا "اسم المفعول"، وهو "معطيان ومزكيان" على اسم الفاعل، وهو "معطيان ومزكيان" بكسر الطاء والكاف، "فإن كلا منهما"، أي من المضارع واسم الفاعل. "قبل آخره كسرة"، وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الأصل على فرعه.

"وسأل سيبويه" شيخه "الخليل عن وجه إعلال نحو⁴: تغازينا، وتداعينا"، والأصل: "تغازونا، وتداعونا"، فأبدلت الواو ياء "مع أن المضارع"، وهو "يتغازي، ويتداعي"، "لا كسر قبل آخره"، حتى يحمل الماضي عليه "فأجاب" الخليل عن سؤال سيبويه⁴ بأن الإعلال، وهو قلب الواو ياء "ثبت" في "تغازي" وتداعي"، "قبل مجيء التاء في أوله".

"وهو" توجيه حسن وحاصله أنهم أعلوا5: "غازينا وداعينا، حملا على:

1 شرح الكافية الشافية 4 / 2113.

2 إضافة من شرح الكافية الشافية 4 / 2113.

3 شرح ابن الناظم ص 603.

4 الكتاب 4 / 393.

5 في "ب": "أعملوا".

(716/2)

يغازي، ويداعي" بكسر ما قبل آخرهما، قبل مجيء التاء. "ثم استصحب" الإعلال
"معها"، أي مع التاء كاستصحابه مع هاء التأنيث نحو: "المعطة"1.
المسألة الخامسة: أن تلي "الواو" كسرة، وهي"، أي الواو، "ساكنة مفردة" عن مثلها
"نحو: ميزان"، أصله: "موزان"، لأنه من الوزن"، "وميقات" أصله: "موقات"، لأنه من
"الوقت"، قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها "بخلاف نحو: صوان"، وهو
وعاء الشيء، "و: سوار"، لأن الواو فيهما متحركة لا ساكنة، ونحو: "اجلواذ" بالميم
والذال المعجمة، وهو دوام السير مع السرعة، "واعلواط"، بالعين والطاء المهملتين،
وهو التعلق بالعنق، يقال: اعلوط بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه، لأن الواو فيهما مشددة
لا مفردة. "اجلياذ" شاذ لا يقاس عليه.
قاله في التسهيل2.

المسألة السادسة: أن تكون "الواو" لاما لـ"فعلى" بالضم" حال كونها "صفة، نحو: {إنَّا
زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا} [الصفات: 6] ، وقولك: للمتقين الدرجة العليا"، والأصل:
"الدنوى، والعلوى"، لأنهما من "الدنو، والعلو" قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو
والضمة وعلامة التأنيث في الصفة، فخففت لامها بقلبها ياء، والدليل على صحة كونها
صفة؛ جريانها على موصوفها كما مثل، هذا هو الأصل، واستعمالهم لها غير جارية على
موصوف مزال عن الأصل، ومعامل معاملته.

"وأما قول الحجازيين: المسافة "القصوى"، بالتصحيح "فشاذ قياساً3، فصحيح
استعمالاً، نبه به على الأصل"، وهو الواو، "كما" نبه على الأصل "في" الفعل نحو:
"استحوذ، و" في الاسم نحو: "القيود" بالتصحيح فيهما، والقياس فيهما: "استحاذ،

والقاد" بالإعلال، ولكنه ترك تنبيهها على الأصل، وبنو تميم يقولون: "القصيا"، بالإعلال على القياس، "فإن كانت: فعلى" بالضم" اسمًا أي 4: غير صفة "لم تغير" لامها 4 بإبدالها ياء، بل تقرر الواو على أصلها فرقا بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا، لأن الاسم أخف 5 من الصفة "كقوله"، وهو ذو الرمة: [من الطويل]

1 في "ب": "المعطاء".

2 التسهيل ص 300.

3 انظر الارتشاف 1/ 134، وشرح الكافية الشافية 4/ 2122.

4 سقط من "ب".

5 في "ب": "أخص".

(717/2)

-959-

أدارًا بحزوى هجت للعين غيرة ... فماء الهوى يرفض أو يترقق بإقرار الواو على حالها في "حزوى" بحاء مهملة مضمومة، وزاي ساكنة: اسم موضع، و"دارًا" منادى بالهمزة، وحقه الضم، لأنه نكرة مقصودة، ولكنه، لما وصف بالجار والجرور بعده 1؛ سوغ نصبه، لأن النكرة المقصودة إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها، وفي الحديث: "يا عظيمًا يرجى لكل عظيم"، و"العبرة" بفتح العين: الدمع، و"ماء الهوى" دمه 2، ولكونه يبعث عليه، أضيف إليه و"يرفض" يسيل بعضه في إثر بعض، و"يترقق" يبقى في العين متحيرًا يجيء ويذهب.

وما ذكره الموضح من أن لام "فعلى"؛ إذا كانت واو؛ تبدل ياء في الصفة، وتسلم في الاسم، تبع فيه الناظم.

وقال المرادي 3: أنه مخالف لقول أهل التصريف؛ فإنهم يعكسون، فيبدلون في الاسم دون الصفة، ويجعلون "حزوى" شاذًا.

قال الناظم في بعض كتبه، وما قلته مؤيد بالدليل، وموافق لقول أئمة اللغة.

حكى الأزهري 4 عن الفراء، وعن ابن السكيت أنهما قال: ما كان من النعوت مثل "الدنيا، والعليا" فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع الضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في "القصوى" وبنو تميم قالوا: "القصيا" انتهى.

المسألة "السابعة: أن تلتقي هي"، أي الواو، و"الياء" ويجتمعان⁵ "في كلمة" واحدة،
والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكون" بالنصب على التمييز، فإذا اجتمعت هذه
الشروط، وجب قلب الواو ياء، تقدمت الواو، أو تأخرت، لأنها أثقل من الياء تحصيلًا
للتخفيف ما أمكن، "ويجب حينئذ"، أي حين إذا قلبت الواو ياء، "إدغام الياء" المنقلبة
عن الواو "في الياء" السالمة لاجتماع المثليين.

956- البيت لذي الرمة في ديوانه ص456، وخزانة الأدب 2/ 190، وشرح أبيات
سيبويه 1/ 488، والكتاب 2/ 199، والمقاصد النحوية 4/ 236، 579، وبلا نسبة
في الارتشاف 3/ 121، وأوضح المسالك 4/ 388، وشرح الأشموني 2/ 445،
والمقتضب 4/ 303.

1 سقط من "ب".

2 في "ب": "دفعه".

3 شرح المرادي 6/ 45-46.

4 تهذيب اللغة 9/ 219.

5 في "ب": "تجمعان".

(718/2)

"مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء" على الواو: "سيد، وميت، أصلهما: سيود،
ومبوت"، لأنهما من "ساد، يسود" اتفاقًا، و"مات، يموت" على إحدى اللغتين، ووزنهما
عند المحققين من أهل البصرة، "فيعل" بكسر العين¹، وذهب البغداديون إلى أنه "فيعل"
بفتح العين كـ"ضيغم، وصيرف" نقل إلى "فيعل" بكسر العين، قالوا: لأننا لم نر في
الصحيح ما هو على "فيعل" بالكسر، وهذا ضعيف، لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي
في الصحيح، فإنه نوع على انفراده، فيجوز أن يكون هذا بناءً مختصًا بالمعتل كاختصاص
جمع "فاعل" منه بـ"فعلة"، كـ"قضاة، ورماة"، ولو كان "سيد: فيعلا"، بالفتح لقالوا:
"سيد" بالفتح.

"ومثاله فيما تقدمت فيه الواو" على الياء "طي، ولي" بالتشديد "مصدرًا: طويت
ولويت، وأصلهما، طوي ولوي"، بفتح أولهما وسكون ثانيهما، قلبت، الواو منهما² ياء
وأدغمت في الياء.

"ويجب التصحيح" في الواو "إن كانا"، أي الياء والواو، "من كلمتين، نحو: يدعو ياسر"3 بتقديم الواو على الياء، "و: يرمي واعد"، بتقديم الياء على الواو، "أو كان السابق منهما"، أي من الواو والياء، "متحرّكًا، نحو: طويل". بتحريك الواو بالكسر، "و: غيور"، بتحريك الياء بالضم، "أو" كان السابق "عارض الذات" جوازًا، وهو ثلاثة أنواع: المبدل عن ألف نحو: "سوير"، والمبدل عن ياء كما إذا بنيت من "البيع" موازن "بيطر"، قلت: "بيع" ثم بنيته لما لم يسم فاعله، فقلت: "ببيع"، والمبدل عن همزة "نحو: روية"، بضم الرءاء وفتح الياء المثناة تحت مخفف4 "رؤية" بالهمزة فجميع ذلك لا إبدال فيه، ولا إدغام لعروض الحرف الأول بخلاف "أويم"، مخفف "أيم"، وهو مثال "أبلم"، من "الأيمة"، أبدلت الهمزة الثانية واوًا لانضمام التي قبلها، فصار "أويم"، وهذا الإبدال واجب، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، فصار "أيم"، وهذا الإبدال [والإدغام واجب، لأن الواو عارضة الذات وجوبًا، إذ أصلها الهمزة، فإن العروض الذي يحمي عن الإبدال، إنما] 5 هو

1 انظر الإنصاف 2/ 896، المسألة رقم 115.

2 سقط من "ب".

3 في "ب": "بالشر".

4 في "ب": "مخففة".

5 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

(719/2)

المعروض الجائز، لا الواجب، "أو" كان السابق منهما "عارض السكون نحو: قوي"، بسكون الواو، "فإن أصله الكسر"، لأنه فعل ماضٍ، "ثم إنه سكن للتخفيف، كما يقال في: علم"، بكسر اللام: "علم" بسكونها، وأجاز بعضهم: "قي" بالإدغام بعد القلب. "وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع:

نوع أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم: "إن كنتم للرُّيا تعبرون" [يوسف: 43] ، بالإبدال والإدغام"1 مع أن الواو عارضة الذات2، لأنها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة3، وحكى ذلك، وقال ابن مالك في شرح الكافية4: وحكى بعضهم اطراده على لغة.

"ونوع صحح مع استيفائها"، أي الشروط، "نحو: ضيئون" بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء، وهو السنور الذكر، وإنما لم يدغم لأنه اسم موضوع، وليس على وجه الفعل، قاله الجوهري 5، "وأيوم" بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة "أفعل"، لأنهم يقولون؛ إذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة: يوم أيوم، أي كثير الشدة "وعوى" بفتح الواو "الكلب عوية": نبج، "ورجاء"، بالجيم والمد، "ابن حيوة"، بفتح الحاء وسكون الياء، قال في الصحاح 6: وإنما لم يدغم "حيوة" لأنه اسم رجل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. "ونوع أبدل فيه لياء واوًا، وأدغمت الواو فيها" على عكس القاعدة "نحو": عوى الكلب "عوة"، والقياس: "عية"، و"نحو" بضم النون والهاء وتشديد الواو، "عن المنكر" والقياس: "نهي" لأن أصله "نهي"، لأنه "فعل" من "النهي". "واطرء في تصغير ما يكسر على: مفاعل" من محرك الواو "نحو: جدول"، وجداول "وأسود" اسمًا "للحية" وأسود "الإعلال والتصحيح". فاعل

1 الرسم المصحفي: {للرؤيا} والقراءة المستشهد بها قرأها أبو عمرو والأزرق وأبو جعفر، انظر الإتحاف ص 265، وهي من شواهد شرح ابن الناطم ص 607.

2 سقط من "ب".

3 الارتشاف 1/ 142.

3 شرح الكافية الشافية 4/ 2124.

5 الصحاح "ضون".

6 الصحاح "حيا".

(720/2)

"اطرء" فتقول في تصغير "جدول، وأسود: جديول، وأسود"، بالتصحيح، و"جديل، وأسيد"، بالإعلال، أما الإعلال؛ وهو الأرجح؛ فهو جار مجرى "سيد، وميت" على القياس، وما التصحيح فلأنك أجريت هذه الياء مجرى ألف "جداول، وأسود" لأنه كل واحد من ياء التصغير وألف التكميل جيء به المعنى، فلو كان "أسود" صفة تعين فيه الإعلال، لأنه لم يجمع على "أسود" قاله الشارح 1. واحتزنا بقولنا، من محرك الواو من نحو: "عجوز، وعمود" فإنهما؛ وإن كسرا على "مفاعل"؛ فالإعلال واجب في مصغريهما، تقول 2: "عجيز، وعميد"، ولا يجوز

الصحيح، والفرق قوة المحرك وضعف الساكن، وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها. قاله ابن إياز.

المسألة "الثامنة: أن تكون" الواو "لام مفعول" الفعل "الذي ماضيه على "فعل" بكسر العين، سواء في ذلك المتعدي واللازم. فالأول "نحو: رضىه؛ فهو: مرضي، و" الثاني نحو: "قوي على زيد، فهو: مقوي"، والأصل فيهما: "مرضوء، ومقوؤ" بواوين، بعد العين، أولهما واو مفعول، وثانيهما لامه، قلبت لامه ياء حملا للاسم على الفعل، فإنه إذ ذاك واجب الإعلال، إذا الحرف الذي قبل الآخر مكسور، فصارا "مرضويا، ومقوويا" فاجتمع فيهما الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوًا، "وشذت قراءة بعضهم": "راضِيَّةٌ" مرضوة" [الفجر: 28] بالتصحيح، وجعله في التسهيل 3 مرجوحًا. "فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو: مغزو، ومدعو" والأصل: "مغزوو، ومدعوو"، بواوين، واوا "مفعول" ولام الكلمة، فأدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثلين، "والإعلال شاذ كقوله" وهو عبد يغوث الحارثي: [من الطويل]

-960

ولقد علمت عرسي مليكة إنني ... أنا الليث معديا علي وعاديا

1 شرح ابن الناظم ص 609.

2 سقط من "ب".

3 التسهيل ص 309.

960- البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب 2/ 101، والاقتضاب ص 778، 791، وسر صناعة الإعراب 2/ 691، وشرح أبيات سيبويه 2/ 432، وشرح اختيارات المفصل ص 771، =

(721/2)

فأعل "معديا"، وأصله: "معدوو"، وعرس الرجل زوجه، و"مليكة" بالتصغير: اسمها، وأنشده المازني "معدوا" بالتصحيح، وأنشده غيره بالإغلال، وإلى جوازهما أشار الناظم بقوله:

-983

وصحح المفعول من نحو عدا ... وأعلل إن لم تتحرر الأجودا
فالتصحيح حملا على فعل الفاعل، والإعلال، حملا على فعل المفعول، والتصحيح
أولى، لأن الحمل على فعل الفاعل أولى.
المسألة "التاسعة: أن تكون" الواو "لام: فعول" بضم الفاء "جمعا، نحو: عصا وعصي،
وقفي وقفي، ودلو ودلي"، والأصل: "عصوو، وقفوو، ودلوو"، فاستثقلوا اجتماع واوين
في الجمع، فقلبو الواو الأخيرة ياء، ثم أعلت الأولى بالقلب ياء، والإدغام، وكسر ما
قبل الياء لتصحيح، "والتصحيح شاذ، قالوا: أبو وأخو" جمعين لـ"أب، وأخ" حكاهما ابن
الأعرابي، "ونحو" بحاء مهملة، "جمعا لـ: نحو، وهو الجهة". حكى سيبويه¹ عن بعض
الأعراب، إنكم لتنظرون في نحو كثيرة، "ونحو؛ بالجيم؛ جمعا لـ: نحو؛ وهو السحاب الذي
هراق ماءه، وبهو"، فتح الموحدة وسكون الهاء، "وهو المصدر، و" جمعه "بهو" حكاه أبو
حاتم عن أبي زيد، والجموع المذكورة، مضمومة الأول والثاني، والأصل فيها: "أبوو،
وأخوو، ونحوو، ونحوو، وبهوو"، بواوين، أدغمت أولاهما في الثانية.
"فإن كان: فعول؛ مفردا وجب التصحيح، نحو: {وَعَتَّوْا عَتُّوًا كَبِيرًا} [الفرقان: 21] ،
و {لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ} [القصص: 83] ، وتقول: نما المال نموا"، إذا زاد،
"وسما زيد سموا" إذا علا، وجميع هذه الأمثلة مصادر مفردة مضمومة الأول والثاني،
والأصل فيها: "عتوو، وعلوو، ونموو، وسموو"، بواوين أدغمت أولاهما في الثانية.

= والمفضليات ص71، وشرح الكاتب للجواليقي ص395، والكتاب 4/ 385،
ولسان العرب 5/ 219، "نظر" 15/ 34 "عدا"، والمقاصد النحوية 4/ 589، وبلا
نسبة في أدب الكاتب 569، وأما ابن الحاجب ص331، وأوضح المسالك 4/
390، وشرح الأشموني 3/ 867، وشرح شافية ابن الحاجب ص172، وشرح شواهد
الشافية ص400، وشرح المرادي 6/ 71، وشرح المفصل 5/ 36، 10/ 22، 110،
واللسان 6/ 115، "شمس" 14/ 148 "جفا" والمحتسب 2/ 207، والمقرب 2/
187، والممتع في التصريف 2/ 550، والمنصف 1/ 118، 2/ 122.
1 الكتاب 4/ 384.

"وقد يعل" بقلب الواو الأخيرة ياء، وإعلال الأولى كإعلال "طي"، "نحو: عتا الشيخ عتيا" إذا تكبر، "وقسا قلبه قسيا" والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد، فإنه قال:

-984-

كذاك ذا وجهين جا الفعول من ... ذي الواو لام جمع أو فرد يعن
إلا أن الإعلال في الجمع أولى لثقله، والتصحيح في المفرد أولى لخفته.
المسألة العاشرة: أن تكون "الواو" عينًا ل: فعل "بضم الفاء وتشديد العين، حال كونه" جمعًا صحيح اللام ك: صيم" جمع "صائم"، و"نيم" جمع "نائم"، وعينهما واو، وأصلهما: "صوم، ونوم" فاجتمع في الجمع واوان وضمة، فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع، فعدل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين؛ لأن الياءين أخف من الواوين، "والأكثر فيه التصحيح" على الأصل، "تقول: صوم، ونوم" والكثير الشائع الإعلال وإليه يشير قول الناظم:

-985-

وشاع نحو نيم في نوم ...
"ويجب" التصحيح "إن اعتلت اللام لتلا يتوالى إعلالان"، إعلال العين، وإعلال اللام، "وذلك ك: شوي، وغوي" بإعجام أولهما، وضمه، وتشديد ثانيهما، "جمع: شاو، وغاو" اسمي فاعل من "شوى يشوي، وغوى يغوي"، والأفصح في الماضي فتح الواو لا كسرهما، وفي المضارع بالعكس، والأصل في الجمع: "شوي، وغوي" فأعلت اللام بقلبها ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم بحذفها لالتقاء الساكنين، فلو أعلت العين بقلبها ياء، لتوالى على الكلمة إعلالان، وذلك مستكره عندهم. "أو فصلت من العين" عطف على قوله: اعتلت، أي: ويجب التصحيح إن فصلت اللام من العين بألف "نحو: صوام، ونوام، لبعدها" أي العين، "حينئذ" أي حين إذ فصلت بألف "من الطرف، وشذ قوله"، وهو أبو النجم الكلاي: [من الطويل]

-961-

ألا طرقتنا مية ابنة منذر ... فما أرق النيام إلا كلامها
والقياس: النوام بالتصحيح، وإليه أشار الناظم بقوله:

-985-

..... ونحو نيام شذوده نمي

أي: روي.

961- البيت لأبي النجم الكلاي في المقاصد النحوية 4 / 578، وهو لذي الرمة في ديوانه 1003، وخزانة الأدب 3 / 419، 420، وشرح شواهد الشافية ص 381، وشرح المفصل 10 / 93، والمنصف 2 / 5، 49، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 391، وشرح ابن الناظم ص 641، وشرح الأشموني 3 / 870، واللسان 12 / 596 "نوم" والممتع في التصريف 2 / 498، ويروى "سلامها" مكان "كلامها".

(723/2)

فصل في إبدال الواوين من أختيها الألف والياء:

"أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة، وهي أن ينضم ما قبلها" سواء أكانت في فعل أم في اسم، فالأول "نحو: بويح، و: ضورب" مبنيين للمفعول وأصلهما قبل البناء للمفعول: "بايع، وضارب" فلما بنيتهما للمفعول ضممت أولهما، فتعذر 1 بقاء الألف بعد ضمة، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فقلبت الألف واواً لجانسة حركة ما قبلها، "وفي التنزيل: {مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا} [الأعراف: 20] نحو 2: "ضويرب"، مصغر "ضارب". إن لم تكن الألف ثانية منقلبة عن ياء نحو "ناب"، وهو السن، فإنها حينئذ 2 ترجع إلى أصلها، وهو الياء، فتقول: "نييب".

"وأما إبدالها"، أي الواو، "من الياء ففي أربع مسائل:

إحداها: أن تكون" الياء "ساكنة مفردة" عن مثلها "في غير جمع"، سواء كانت في اسم. أم فعل، فالأول "نحو: موقن، و: موسر" أصلهما "ميقن، وميسر"، اسمي فاعل من "اليقين، واليسر" أبدلت الياء فيهما واوًا لوقوعها بعد ضمة، والثاني نحو: "يوقن، ويوسر".

"ويجب سلامتها" من الإبدال، "إن تحركت"، لأنها تعاضت بالحركة عن الإبدال "نحو: هيام" 3 [بضم الهاء، وتخفيف الياء] 4. قال الجوهري 5، هو أشد العطش، والهيام كالجنون من العشق، والهيام داء يأخذ الإبل، فتهيم في الأرض، ولا ترعى.

1 في "ب": "فتقدر".

2 سقط من "ب".

3 قال ابن الناظم في شرحه ص 604، "ولو تحركت الياء قويت على الضمة ولم تعل غالبًا نحو: هيام". وانظر شرح ابن عقيل 2 / 561.

4 إضافة من "ب"، "ط".

5 الصحاح "هيم".

(724/2)

"أو أدغمت" الياء في مثلها "ك: حيص" جمع: حائض، فلا تبدل الياء فيه واوًا لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد، يرتفع اللسان بمما دفعة واحدة، ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين، إذا كان الأول حرف لين والثاني مدغمًا كـ"دابة"، لأن لين الحرف الأول وامتداده كالحركة فيه، والمدغم كالمتحرك، وإذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوًا، وهذا المثال خارج أيضا بقوله: في غير جمع، لأن "حيضًا" 1 جمع، والمثال الجيد أن تبني من "البيع" مثل "حياض"، فتقول "بياع"، ولا تعل لما ذكرنا.

"أو كانت" الياء المفردة "في جمع، ويجب في هذه" المسألة "قلب الضمة" الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع "كسرة" لثقل الضمة والياء والجمع، وذلك "ك: هيم" جمع "أهيم، وهيماء"، "وبيض"، جمع "أبيض، وبيضاء" "في جمع أفعال، وفعلاء" وغيرهما كـ"عيط" جمع "عائط" على حد قولهم: "بازل، وبزل"، و"العائط" بمهملتين: [الناقة] 2 التي لا تحمل، ويجمع على "عيط، وعوط".

المسألة الثانية: أن تقع "الياء" بعد ضمة، وهي إما لام فعل ك: فهو الرجل، وقضو" بفتح أولهما، وضم ثانيهما، إذا تعجبت من عقله وقضائه. "بمعنى: ما أنماه، أي: ما أعقله"، والنهية، العقل، "وما أقضاه" أي: ما أحكمه، والقضاء، الحكم، والأصل: "نهي، وقضي" من "نهي، وقضيت" فأبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة. "أو لام اسم مختوم بتاء" للتأنيث، "بنيت الكلمة عليها" من أول الأمر، ولم يسبق لها حذف. "كأن تبني من: الرمي"، اسمًا مختومًا بالتاء "مثل: مقدرة" بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال. "فإنك تقول: مرموة"، بالواو، والأصل "مرمية"، أبدلت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة.

"بخلاف" ما إذا أدخلت التاء بعد بناء الكلمة، فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء "نحو: تواني توائية، فإن أصله قبل دخول التاء "توانيًا" بالضم للنون"، لأنه من باب "التفاعل"، فإن "تواني توائي"، "ك: تكاسل تكاسلا" بضم السين "فأبدلت ضمته"، أي ضمة النون "كسرة، لتسلم الياء من القلب" واوا، "ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة" بعد الإعلال، "وبقي الإعلال"، وهو إبدال الضمة كسرة،

1 في "ط": "حيض".

2 إضافة من "ط".

(725/2)

"بحاله" على ما كان عليه، ولم يتغير الحكم بإعادة الضمة إلى أصلها، وإبدال الياء واوًا، لأن ذلك يؤدي إلى وقوع اسم معرب، في آخره واو، قبلها ضمة لازمة، لأن التاء العارضة في حكم الانفصال، فلا يعتد بها.

"أو لام اسم محتوم بالألف والنون" الزائدتين، "كأن تبني من: الرمي" اسمًا "على وزن سبعا"، بفتح السين المهملة وضم الياء الموحدة، "اسم الموضع الذي يقول فيه" خلف "بن الأحمر"، بل تميم بن أبي مقبل على الصحيح: [من الطويل]

-962

ألا يا ديار الحي بالسبعان ... أمل عليها بالبلبل الملوان
وهما الليل والنهار. "فإنك تقول: رموان"، بضم الميم، والأصل: "رميان" فأبدلت الياء، واوًا لوقوعها بعد ضمة، ولك أن تقول إذا بني من "الغزو" مثل: "ظريان"، فإنه يقال: "غريان"، فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرًا محضًا كـ"رضي"، ومقتضى هذا أن لا يقال في مثل "سبعان" من "الرمي": "رموان"، لأنه لا يجوز أن يقال في مثل "عضد" من "الرمي": "رمو" لأنه ليس لنا اسم متمكن، آخره واوًا لازمة بعد ضمة، بل يجب أن يقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول: "رم" فلذا يجب أن يقال: "رميان" بإعلال الحركة دون الحرف. قاله الموضح في الحواشي.

المسألة الثالثة: أن تكون "الياء" لامًا لـ: فعلى، بفتح الفاء اسمًا لا صفة، نحو: تقوى، وشروى، بالشين المعجمة، بمعنى: المثل يقال لك: [وشروه] 1، أي مثله، حكاة ابن جني في شرح غريب تصريف المازني، "و: فتوى" بالفاء المثناة الفوقانية: والأصل: "تقي، وشري، وفتي"، لأنها من "تقيت، وشريت، وفتيت"، أبدلت الياء فيهن واوًا فرقًا بين الاسم والصفة، وخصوا الاسم بالإعلال لأنه أخف من الصفة، فكان أحمل للثقل. قال الناظم "في شرح الكافية 2"، وابنه "في شرح الخلاصة 3": "وشذ: سعي" اسمًا "لمكان" بعينه، "وريا" اسمًا "للرائحة، وطغى" اسمًا "لولد البقرة الوحشية، انتهى" كلامهما في الشرحين المذكورين، وفيه نظر.

962- تقدم تخريج البيت برقم 27، 919.

1 إضافة من "ط".

2 شرح الكافية الشافية 4 / 2121.

3 شرح ابن الناظم ص 606.

(726/2)

"فأما الأول" وهو "سعي" من "السعي"، "فيحتمل أنه منقول من صفة ك: خزيا،
وصديا، مؤنثي: خزيان، وصديان"، واستصحبت التصحيح بعد جعله اسمًا، كما أوله
الفارسي.

"وأما الثاني" وهو "ريا" من "الري" "فقال النحويون" سيبويه وغيره: "ريا" "صفة، غلبت
عليها الاسمية" وليس بشاذ، "والأصل: رائحة ريا، أي: مملوءة طيبًا".
"وأما الثالث" وهو "طغي" من "الطغيان"، "فالأكثر فيه ضم الطاء"، فلعلهم استصحبا
التصحيح، حين فتحوا للتخفيف، "كذا تعقبوه، وتبعهم الموضح، ثم قال في الحواشي،
وظهر لي بعد أن مراده شذوذ الاستعمال، فإني قرأت بخطه حاشية هنا إبدال الواو من
الياء لأمًا لـ"فعلى" لا يقاس عليه لانتفاء السبب، واستلزام مزيد الثقل. انتهى، و"طغى"
بإعجام الغين، ورواة ضبطه مختلفة، فقال الأصمعي: يروى بضم الطاء على مثال
"حبلى"، وقال أحمد بن يحيى: بفتح الطاء على مثال "سكرى"، وقال أبو عبيدة: بفتح
الطاء والتنوين، قاله ابن السيد.

المسألة: "الرابعة: أن تكون" الياء المضموم ما قبلها "عينًا لـ: فعلى، بالضم" في الفاء
"اسمًا ك: طوبى" بمعنى "طيب" "مصدرًا لـ: طاب" يطيب، "أو اسمًا للجنة". بالجيم، ومنه
"شجرة طوبى"، "أو صفة جارية مجرى الأسماء" في عدم جريانها على موصوف، وإيلائها
العوامل، "وهي: فعلى أفعل، ك: الطوبى، والكوسى، والخورى"، بالخاء المعجمة والراء
المهملة، "مؤنثات: أطيّب، وأكيس، وأخير"، أسماء تفضيل جارية مجرى الأسماء الجامدة.
"والذي يدل على أنها جارية مجرى الأسماء" الجامدة "أن: أفعل، التفضيل يجمع على:
أفعل، فيقال "في جمع" "الأفضل، والأكبر"، "الأفاضل، والأكابر كما يقال في جمع:
أفكل" هو اسم جامد للردة "أفاكل"، والأصل: "الطيبى، والكيسى، والخيرى" بضم
أولها، أبدلت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها.

"فإن كانت: فعلى" بالضم "صفة محضة"، أي جارية على موصوف "وجب قلب ضمته كسرة" لتسلم الياء من القلب واوًا فرقًا بين الصفة والاسم، "ولم يسمع من ذلك إلا" كلمتان: " {قِسْمَةٌ ضِيْزَى} " [النجم: 22] بالضاد والزاي المعجمتين، "أي جائرة"، بالجيم والراء المهملة، من قولهم: ضازه يضيّزه، إذا بخسه

(727/2)

حقه، وجاز عليه فيه، "ومشية"، بكسر الميم، "حيكى"، بالحاء المهملة "أي يتحرك فيها المنكبان"، يقال: حاك في مشيه، إذا حرك منكبيه، وأصلهما: "ضيّزى، وحيكى" بضم أولهما، فأبدلت الضمة كسرة، لتصح الياء على حد قولهم في جمع أبيض: بيض، "هذا كلام النحويين، وقال الناظم" في النظم:

-963

وإن يكن عينا لفعلى وصفا ... فذاك بالوجهين عنهم يلفى
"و" قال "ابنه" في شرحه¹: "يجوز في عين: فعلى، صفة أن تسلم الضمة، فتقلب الياء واوًا، وأن تبدل الضمة كسرة، فتسلم الياء" من القلب، "فتقول: الطوبى، والطيبى، والكوسى، والكيسى، والضوقى والضيقى" ترديدًا بين حملة على مذكره تارة، وبين رعاية الزنة أخرى. انتهى. مخالفة لكلام النحويين، سيبويه² وأتباعه من وجهين:
أحدهما: أن الناظم وابنه أجازا في "فعلى" وصفًا وجهين³، والنحويون جزموا بأحدهما، فقالوا: تقلب ياء "فعلى" اسمًا واوًا ك"طوبى، وكوسى"، ولا تقلب في الصفة، ولكن يكسر ما قبلها، فتسلم الياء كقولهم: "قسمة ضيّزى، ومشية حيكى".
والوجه الثاني: أنهم ذكروا أنثى "الأفعل" في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء في إقرار الضمة، وقلب الياء واوًا، وذكرها الناظم في باب الصفات⁴، وأجاز فيها الوجهين، ونص على أن الوجهين مسموعان من العرب، وقال الشلويين: لم يجئ من هذا مقلوبًا إلا "فعلى، أفعل".

1 شرح ابن الناظم ص 605.

2 في "ب": "وابنه".

3 انظر شرح ابن الناظم ص 605.

4 شرح الكافية الشافية 4 / 2120.

فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء:

في الأسماء والأفعال "وذلك" الإبدال "مشروط بعشرة شروط" مذكورة في النظم:
"الأول أن يتحرك"، أي الواو والياء، وإليه الإشارة بقوله:

-968

..... بتحريك

"فلذلك" الشرط؛ وهو التحريك؛ "صحتا في: القول، و: البيع" مصدري "قال، وباع"
لسكونهما.

"و" الشرط الثاني: أن تكون حركتهما أصلية"، وهو المشار إليه بقوله:

-968

..... أصل

"فلذلك" الشرط؛ وهو أصالة الحركة؛ "صحتا في: جيل، وتوم"، بفتح أولهما وثانيهما
حال كونهما "مخففي: جبال"، بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة،
بعدها لام: اسمًا للضبع، "وتوعم" بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة: وهو
الولد، يولد معه آخر في بطن واحد، ويقال لهما: "تويمان"، ولم يعلا لعروض الحركة.
"و" الشرط "الثالث: أن ينفتح ما قبلهما"، [وهو المشار إليه بقوله] 1:

968

..... بعد فتح متصل

"ولذلك صحتا في: العوض، والجيل، والصور"، لأن الكسرة في الأولين، والضممة في
الثالث: لا يجانسان الألف.

"و" الشرط "الرابع: أن تكون الفتحة متصلة"، وهو المشار إليه بقوله:

-968

..... متصل

"أي في كلمتهما²، ولذلك صحتا في: ضرب واحد، وضرب ياسر"، لأن الفتحة في
كلمة، والواو والياء في كلمة أخرى.

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 في "ب": "كلمتيهما".

"و" الشرط "الخامس، أن يتحرك ما بعدهما، إن كانتا عينين، وألا يليهما ألف. ولا ياء مشددة، إن كانتا لامين"، وهو المشار إليه بقوله:

-969

إن حرك الثاني وإن سكن كف ... إعلال غير اللام وهي لا يكف

-970

إعلالها بساكن غير ألف ... أو ياء التشديد فيها قد ألف

"ولذلك صحت العين في: بيان، وطويل، وخورنق"، اسم قصر بالعراق، لسكون ما بعدها، وهو الألف في "بيان"، والياء في "طويل"، والواو في "خورنق". "و" صحت "اللام في: رميا، وغزوا"، في الأفعال، "و: فتیان، وعصوان"، في الأسماء لسكون الألف، "و: علوي، وفتوي"، لسكون أول ياء النسب. لأنهم لو أعلوا قبل الألف. لاجتماع ساكنان، فيحذف أحدهما، فيصير اللفظ "رمي، وغزا"، فيلتبس المثنى بالمفرد، وأما نحو: "فتیان، وعصوان"، فمحمول عليه، وأما نحو: "علوي، وفتوي"؛ فلا يبدل واوه ألف، لأنه يؤدي إلى التسلسل، لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واواً، فلو كان تحريك الواو، وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفاً، لكننا لا نزال في قلب إلى الألف، وقلب إلى الواو.

"وأعلت العين في: قام، وباع"، من الأفعال، "وباب، وناب"، من الأسماء "لتتحرك ما بعدها، و" أعلت "اللام في: غزا، ودعا" من الواوي، "ورمي، وبكى"، من اليائي، "إذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة، وكذلك" تعل إذا وليت غير الألف والياء المشددة من السواكن كما في "يخشون ويمحون، وأصلهما، يخشيون، ويمحون فقلبتا"، أي الياء في "يخشون"، والواو في "يمحون" "ألفين" لتحركهما وانفتاح ما قبلهما "ثم حذفنا"، أي الألفان "للساكنين"، وهما الألف وواو الجماعة¹، وما مثل به من "يمحون" بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية²، ولم يثبت لغة إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول.

"و" الشرط "السادس: ألا تكون إحداهما"، أي الواو والياء، "عيناً ل: فعل"، بكسر

العين، "الذي الوصف منه على: أفعّل، نحو: هيف، فهو: أهيف"، من الصفات الحمودة، "وعور، فهو: أعور" من الصفات المذمومة، واحترز بقوله: "الذي الوصف منه على "أفعّل" من نحو: "خاف" فإنه، وإن كان مكسور العين، فالوصف منه على "فاعل" نحو: "خائف".

1 شرح ابن لناظم ص 608.

2 شرح الكافية الشافية 4 / 2127.

(730/2)

"و" الشرط "السابع: ألا تكون" إحدى الواو والياء "عينًا لمصدر هذا الفعل" الذي الوصف منه على "أفعل" "ك: الهيف" بفتحتين، وهو ضمور البطن ورقة الخصر، "والعور" بفتحتين، وهو فقد إحدى العينين، وإلى هذين أشار الناظم بقوله:

-971

وصح عين فعل وفعلا ... ذا أفعل كأغيد وأحولا
وإنما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على "أفعل" لموافقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والألوان نحو: "اعور، واحول"، وحمل المصدر على فعله.
"و" الشرط "الثامن: ألا تكون الواو عينًا ل: افتعل، الدال على معنى التفاعل، أي التشارك في الفاعلية، والمفعولية نحو: اجتوروا"، بالجيم. من: "الجاورة"، "واشتوروا"، بالشين المعجمة، من: "المشاورة" لأن حركة التاء في حكم السكون، "فإنه في معنى: تجاوزوا، وتشاوروا"، فإن لم يدل على التفاعل وجب إعلاله مطلقًا نحو: "اختان، بمعنى "خان"، و"اختار" بمعنى "خار". "فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك". وهو الدلالة على التفاعل، فتعل "لقربها من الألف" في المخرج. "ولهذا أعلت في: استافوا، مع أن معناه: تسافوا"، أي تضاربوا بالسيوف، لأن الياء أشبه بالألف من الواو، فكانت أحق بالإعلال منها، وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله:

-972

وإن بين تفاعل من افتعل ... والعين واو سلمت ولم تعل
"و" الشرط "التاسع: ألا تكون إحداهما"، أي الواو والياء "متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال"، وهو القلب ألفًا، "فإن كانت" إحداهما "كذلك"، أي متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال، "صحت" الأولى، "وأعلت الثانية نحو: الحيا، والهوى، والحوى" بالخاء المهملة المفتوحة، "مصدر: حوى، إذا اسود"، والأصل فيهن: "الحى، والهوى، والحوو"، لأنه من "الحوة"، وهي سمرة الشفتين، فقلبت لامهن ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فلو قلبنا عينهن ألفًا للعلة المذكورة لتوالي إعلالان: إعلال العين، وإعلال اللام، ولزم

اجتماع ألفين، فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تحذف الأخرى لملاقة التنوين عند التنكير، فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد، وهو ممتنع، فاقصرنا على إعلال اللام، لأن محل التغيير الطرف، والعين تحصنت بوقوعها حشواً، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

973-

وإن لحرفين ذا الاعلال استحق ... صحح أول وعكس قد يحق

(731/2)

"وربما عكسوا، فاعلوا الأولى، وصححوها الثانية"، وإليه أشار الناظم بقوله:

973-

..... وعكس قد يحق

"نحو: آية، في أسهل الأقوال" الستة:

أحدها: أن أصلها: "آية" بفتح الياء الأولى كـ"قصة" فالقياس في إعلانها "آية" فتح العين، وتعل اللام، لكن عكسوا شذوذاً، فاعلوا الياء الأولى لتحركها، وانفتاح ما قبلها دون الثانية، هذا قول الخليل¹.

الثاني: أن أصلها: "آية" بسكون العين كـ"حية"، فأعلت بقلب الياء الأولى ألفاً اكتفاء بشرط العلة، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها. قاله الفراء. وعزى لسيبويه²، واختاره ابن مالك، وقال في التسهيل³: إنه أسهل الوجوه، لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشرط العلة، وإذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو: "طائي"، وسمع: اللهم تقبل تابتي وصامتي، ففيما اجتمع فيه ياءان أولى، لأنه أثقل.

الثالث: أن أصلها: "آية" كـ"ضاربة" حذفت العين استثقلاً لتوالي ياءين. أولهما مكسور، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية، ونظيره في الحذف "بالة"، الأصل: "بالية"، قاله الكسائي³: ورد بأنه كلام يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: "آي".

الرابع: أن أصلها: "آية"⁴ بضم الياء الأولى كـ"سمرة" فقلبت العين ألفاً، ورد بأنه إنما كان يجب قلب الضمة كسرة.

الخامس: أن أصلها: "آية" بكسر الياء الأولى كـ"نبقة" فقلبت الياء الأولى ألفاً، ورد بأن ما كان يجوز فيه الفك والإدغام كـ"حيي، وحي".

السادس: أن أصلها: "آية" كـ"قصة" كالأول، إلا أنه أعلنت الثانية على القياس فصار "آية" كـ"حياة، ونواة"، ثم قدمت اللام إلى مواطن العين، فوزنهما: "فعلة" 5 "فإن قلت": قد ادعيت أن القول الأول 6 أسهل الأقوال.

1 لسان العرب 61 / 14 "أيا".

2 الكتاب 4 / 389، انظر الإرتشاف 1 / 147.

3 التسهيل ص 310.

4 الارتشاف 1 / 147.

5 في "ب": "فلعلة".

6 سقط من "ب".

(732/2)

"ولنا أسهل منه"، وهو "قول بعضهم: إنها: فعلة، كـ: نبقة، فإن الإعلال" في الأولى بقلبها ألفاً، وهو "حينئذ على القياس" لأنها محركة 1 وقبلها مفتوح وإعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها، "وأما إذا قيل: إن أصلها: آيية، بفتح الياء الأولى، أو: آيية، بسكوها، أو: آيية" على وزن "فاعلة، فإنه يلزم" على كل قوم من هذه الثلاثة محذور. أما على القول الأول بأن أصلها "آيية" بفتح الياء الأولى فإنه يلزم "إعلال" الحرف "الأول دون الثاني"، وهو شاذ كما تقدم.

"و" أما على القول بأن أصلها: "آيية"، بسكون الياء الأولى فإنه يلزم "إعلال" الحرف "الساكن"، وهو الياء الأولى 2 بقلبها ألفاً، والقاعدة أن علة القلب مركبة من شيئين، تحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يوجد إلا أحدهما.

"و" أما على 2 القول بأن أصلها: "آيية" على وزن 3 "فاعلة" فإنه يلزم "حذف العين"، وهي الياء الأولى "لغير موجب" 4 لحذفها.

والقول الأول، وهو أن أصلها: "آيية" كـ"نبقة" سالم من ذلك. "قلت: ويلزم على" هذا القول "الأول" شيء آخر، وهو "تقديم الإعلال" 4 وهو قلب الياء الأولى ألفاً "على الإدغام"، وهو إدغام الياء في الياء، وذلك أنه اجتمع فيه موجب الإعلال، وهو تحرك الياء الأولى وانفتاح ما قبلها، وموجب الإدغام، وهو اجتماع المثليين، الساكن أولهما، وقدم 5 فيه الإعلال على الإدغام، " والمعروف العكس"، وهو تقديم الإدغام على

موجب 2 الإعلال، "بدليل إبدال همزة، {أَنَّمَةُ} [التوبة: 12] ، ياء لا أُلْفًا، فتأمله".
وجه الدلالة من ذلك أن إبدال الهمزة ياء إنما هو لأجل الإدغام لأنه لما نُقِلَ لأجله
حركة الميم الأولى للسكان قبلها أعني، الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف
المدغم، وإنما قلبت ياء، لأنها من جنس الكسرة6، فلو بدئ بالإعلال لأبدلت

1 في "ب": "متحركة".

2 سقط من "ب".

3 في "ب": "زنة".

4 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

5 في "ب": "تقدم".

6 قبله في "ب": "الحركة التي هي".

(733/2)

الهمزة الثانية أُلْفًا لوجود شرطه، فلما أبدلوها ياء بعد النقل، ولم يبدلوها أُلْفًا قبل ذلك
علم أن عنايتهم بموجب الإدغام أهم من عنايتهم بموجب الإعلال، لأنهم إذا كانوا
يقدمون ما هو من متعلقات الإدغام على الإعلال، فلأن يقدموا الإدغام على الإعلال
من باب أولى. وفي شرح الشافية للجاربردي1: وإنما لم يجرى الإدغام في باب "قوي" مع
أن أصله: "قوو"، لأن الإعلال مقدم2 على الإدغام. وإنما قلنا، الإعلال مقدم2، لأن
سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام مجوز3 للإدغام، ويدل عليه امتناع
التصحيح في "رضي" وجواز الفك في "حيي". انتهى.

وفصل بعضهم فقال: إذا اجتمع موجب الإعلال والإدغام فلا يخلو إما أن يكون في
العين أو في اللام، فإن كان في العين قدم موجب الإدغام، وإن كان في اللام قدم موجب
الإعلال، والعلة في ذلك أن الطرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر في
العين.

"و" الشرط "العاشر: ألا تكون" إحدى الواو والياء "عينًا لما آخره زيادة تختص
بالأسماء"4 كالألف والنون، وألف التانيث، وإليه أشار الناظم بقوله:

-974

وعين ما آخره قد زيد ما ... يخص الاسم واجب أن يسلم

"فلذلك صحتا"، أي الواو والياء، "في نحو: الجولان" مصدر "جال يجول بالشيء" إذا طاف به، "والهيمنان" مصدر "هام على وجهه يهيم" إذا ذهب من العشق ونحوه "والصوري"، بفتح الصاد المهملة، والواو والراء المهملة، اسم واد، قاله الصغاني. وقال المرادي⁵: اسم ماء وخلا منه الصحاح والقاموس. "والحيدى"، بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والبدال المهملة: المائل، وحمار حيدى أي يعدل عن ظله لنشاطه، لأن الاسم بزيادة الألف والنون، وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال. وهو الفعل.

"وشذ الإعلال في: ماهان، وداران"، والأصل: "موهن، ودوران"، هذا قوله سيبويه⁶، والمازني⁷، وزعم المبرد⁸ أن القياس في ما كان محتوماً بألف ونون

1 شرح الكافية الشافية 2 / 432.

2 في "ب": "تقدم".

3 في "ب": "يجوز".

4 في "ب": "تخص الأسماء".

5 شرح المرادي 6 / 54.

6 الكتاب 4 / 363.

7 التصريف 2 / 9.

8 المقتضب 1 / 260.

(734/2)

الإعلال، وأن "ماهان، وداران"، لا شذوذ فيهما، وأن صحيح "الجولان"، والهيمنان" شاذ، لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل، لكونهما في تقدير الانفصال.

قال الفارسي¹: ويؤيده قولهم في "زعفران، وزعيفران"، فبقيا في التصغير، ولم يحذفا. وقيل: لما صحح "النزوان، والغليان"، وحرف العلة لام، واللام محل التغيير، صحح العين في بعض المواضع كـ"الجولان" إذ العين أولى بالتصحيح من اللام.

وذهب الأخفش² إلى أن تصحيح ما فيه ألف التأنيث المقصورة كـ"صوري" شاذ، لا يقاس عليه؛ لأن هذه الألف في آخر الاسم لفظاً كألف اتصلت بفعل³ دالة على التثنية

نحو: "فعلا" فلم تخرجه هذه الزيادة عن 4 صورة "فعل"، ومذهب سيبويه 5 وأتباعه أن تصحيح هذا النوع قياس، لأن ألف التأنيث مختصة 6 بالاسم، فهي كالألف والنون في "الطوفان" ويترتب على القولين ما إذا بنيت من "القول" أو "البيع" اسما على وزن "جمزى"، فعلى قول الأخفش تقول: "قالى، وباعى"، وعلى قول سيبويه تقول: "قولى، ويبيعى"، لأن تصحيح نحو: "صورى" عنده قياس 7.

1 التكملة ص 204.

2 انظر شرح الكافية الشافية 4 / 2134.

3 في "ب": "بألف" مكان "بفعل".

4 في "ب": "في".

5 الكتاب 4 / 351.

6 في "ب": "مخصصة".

7 الكتاب 4 / 351.

(735/2)

فصل في إبدال التاء المثناة فوق "من الواو والياء" المثناة تحت:

"إذا كانت الواو والياء فاء ل: الافتعال" غير مبدلتين من همزة "أبدلت" فاء "الافتعال" "تاء" مثناة فوقانية [على اللغة الفصحى] 1، "وأدغمت" التاء "في تاء الافتعال، وفي ما تصرف 2 منها"، أي من صيغة "الافتعال" كالفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج، ومنافاة الصفة "نحو: اتصل واتعد"، أي قبل الوصل والوعد، ففاؤهما واو، لأنهما "من: الوصل، والوعد" وأصلهما،: "اتصل، واتعد"، قلبت الواو تاء مثناة فوقانية، وأدغمت في تاء "الافتعال"، لأن الإدغام يرفع الثقل، ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس، لأنها إن قلبت ياء. أو لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة، فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد، كذا ذكره ابن الحاجب.

قال التفتازاني، وفيه نظر، لأنه لو قلبت الواو ياء تحتانية، لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية، لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة. انتهى.

وأجيب بأنه يجوز ههنا للفرق بين المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة، لأن الهمزة لا

تبدل بالتاء بخلاف الواو، "واتسر"، أصله: "ايتسر"، ففاؤه ياء، لأنه "من: اليسر".
قلبت ياءه تاء، وأدغمت في تاء "الافتعال"، لاهتمامهم بالإدغام، لأنه يصير الحرفين
كحرف واحد.

"وقال" الأعشى، ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة: [من الطويل]

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 في "ب": "تفرق".

(736/2)

-963

فإن تتعدني أتعذك بمثلها ... وسوف أزيد الباقيات القوارضا
أصل "تتعدني، وأتعذك": "توتعدني، وأوتعدك" من "الوعد"، أبدلت الواو تاء، وأدغمت
في التاء، والقوارض، جمع قارضة، وهي: الكلمة المؤذية. "وقال" طرفة بن العبد: [من
الطويل]

-964

فإن القوافي تتلجن مواجا ... تضايق عنها أن تولجها الإبر
أصل: "تتلجن": "توتلجن" من "الولج" بالجيم، وهو الدخول، أبدلت الواو تاء
وأدغمت في التاء. لما مر. و"المواج" جمع "موج" موضع الولج و"تولجها" تدخلها،
و"الأبر" جمع إبراة الخياط. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-986

ذو اللين فاتا في افتعال أبداً
وقيدنا هذه اللغة بقولنا: الفصحى، احترازاً من لغة بعض الحجازيين فإنهم يبدلوها من
جنس حركة ما قبلها، فيقولون: "يا تعد، ياتسر، موتعد، موتسر، ايتعاد، ايتسار"،
وقيدنا الواو والياء بقولنا: غير مبدلتين من همزة، كما في التسهيل¹، احترازاً من نحو:
"أؤتمن ائتماناً"، و"انتزر" وهو المراد بقوله: "وتقول في: افتعل، من "الإزار": ايتزر"،
بإبدال الهمزة ياء تحتانية، "ولا يجوز إبدال" هذه "الياء" التحتانية "تاء" فوقانية:
"وإدغامها في التاء، لأن هذه الياء" التحتانية "بدل من همزة، وليست" ياء "أصلية"
وقول من قال: "اتزر" من "ايتزر" خطأ، قاله التفتازاني، "وشذ قولهم في: افتعل، من:

الأكل: اتكل" بتشديد التاء الفوقانية، وإليه أشار الناظم بقوله:

-986

..... وشذ في ذي الهمز نحو اتكلا

وجعله في التسهيل قليلا، فقال2: وقد تبدل، وهي بدل من الهمزة، قال الموضح

963- البيت للأعشى في ديوانه ص201، وخزانة الأدب 1/ 184، وسر صناعة الإعراب 1/ 147، ولسان العرب 3/ 464 "وعد"؛ وتاج العروس 9/ 380 "وعد" والمقاصد النحوية 4/ 579، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 396، وشرح المفصل 10/ 37، والممتع في التصريف 2/ 386.

964- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص47، والخصائص 1/ 14، وسر صناعة الإعراب 1/ 147، والمقاصد النحوية 4/ 581، والممتع في التصريف 1/ 386، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 397، وشرح المفصل 1/ 37، ولسان العرب 2/ 400 "ولج" والارتشاف 3/ 295.

1 التسهيل ص310.

2 التسهيل ص312.

(737/2)

في حواشيه على التسهيل: مثاله في الواو قول بعضهم: "اتمن"، وفي الياء قول بعضهم: "اتزر"، انتهى.

"وقول الجوهري1 في "اتخذ": إنه "افتعل" من "الأخذ" وهم"، لأنه لو كان من "الأخذ" لوجب أن يقال: "ايتخذ" بغير إدغام، قاله التفتازاني، "وإنما التاء أصل، وهو من: "تخذ" بمعنى "أخذ" "ك: اتبع، من: تبع". قاله الفارسي، وذهب بعضهم إلى أن "اتخذ" مما أبدل فاءه تاء؛ لأن فيه لغة، وهي "وخذ" بالواو، فالتاء ليست بأصل، وعلى هذا يقال: "اتخذ" ك"اتعد"، وحكي عن البغداديين، أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز، وحكوا من ذلك ألفاظا، وهي: "اتزر، واتمن، واتحل، واتكل"، من "الإزار، والأمانة، والأهل، والأكل"، ومنه الحديث: "وإن كان قصيرا فليتزر به"، كذا في جميع روايات الموطأ2، وقد تقدم3.

1 الصحاح "أخذ".

2 الموطأ 1/ 14.

3 تقدم ص 705 من هذا الجزء.

(738/2)

فصل في إبدال الطاء:

"تبدل وجوباً من تاء: الافتعال، الذي فاءه وصاد، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء، وتسمى" هذه الأحرف الأربعة "أحرف الإطباق"، لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، ولم يقل: الحروف المطبقة، لأن هذه التسمية تجوز فيها، لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحروف فهو مطبق عنده.

وإنما أبدلت تاء "الافتعال" إثر المطبق تاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج، وتباين الصفة إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

987-

طا تا افتعال رد إثر مطبق

"تقول في: افتعل، من: صبر: اصطر"، وأصله "اصتبر"، قلبت التاء طاء، "ولا تدغم" الصاد في الطاء، "لأن الصغير"، وهو الصاد، "لا يدغم إلا في" صغيري "مثله"، لئلا يذهب صغيره.

قال المرادي¹: وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان:

البيان: فيقال: "اصطر".

والإدغام بقلب الثاني إلى الأول، فيقال: "اصبر" بصاد مشددة.

قال سيبويه²: حدثنا هارون أن بعضهم قرأ: "أن يصلحاً"³، يريد: {أَنْ يُصْلِحَا}

[النساء: 128] . انتهى.

1 شرح المرادي 6/ 82.

2 الكتاب 4/ 467.

3 هي قراءة عاصم الجحدري وعثمان البقي. انظر المحتسب 1/ 201، ومعاني القرآن للأخفش 2/ 366.

(739/2)

"ومن ضرب" اضطرب"، والأصل: "اضترَب"، أبدلت التاء طاء، "ولا تدغم" الضاد في الطاء، "لأن الضاد" المعجمة "حرف مستطيل"، فإدغامه في غيره يفوت استطالته، وجاء قليلاً: "اصلح، واضرب"، بقلب الثاني إلى الأول. ثم الإدغام. قال التفتازاني، وهذا عكس الإدغام¹، فعل رعاية لصغير الصاد، واستطالة الضاد. "ومن طهر" بالطاء" المهملة؛ "اططهر"، والأصل: "اطتهر"، أبدلت التاء طاء. "ثم يجب الإدغام لاجتماع المثليين". وهما الطاءان، "في كلمة" واحدة "وأولهما ساكن"، ولا مانع من الإدغام، "ومن: ظلم" بالمعجمة. "اظلم"، بمعجمة فمهملة، والأصل: "اظلم"، أبدلت التاء طاء، "ثم لك ثلاثة أوجه": "الإظهار" على الأصل.

"والإدغام مع إبدال الأول"؛ وهو الظاء المعجمة؛ طاء مهملة "من جنس الثاني" على القياس.

"ومع عكسه"، وهو إبدال الثاني؛ وهو الطاء المهملة؛ طاء معجمة؛ من جنس الأول كما هو عكس القياس، فهذه ثلاثة أوجه. "وقد روي بمن قوله"، وهو زهير بن أبي سلمى، يمدح هرم بن سنان المزني: [من البسيط]

-965

هو الجواد الذي يعطيك نائله ... عفواً ويظلم أحياناً فيظلم روي "فيظلم" بتشديد المهملة، "ويظلم"، بتشديد المعجمة، و"فيظلم" بالإظهار، وروي فيه وجه رابع، وهو "ينظلم" على زنه "ينقطع"، قاله الجيلي، والمعنى أن هرمًا هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفواً، أي بسهولة ولا يمن به، ولا يمتل سائله، ويظلم أحياناً؛ بالبناء للمجهول؛ أي يطلب منه في غير موضع الطلب، فيظلم، أي: فيحتمل ذلك ممن سأله، ولا يرد من استجداه في الأوقات التي مثله يطلب فيها، وفي الأوقات التي مثله لا يطلب فيها، قاله الجاربردي².

1 سقط من "ب".

965- البيت لزهير أبي سلمى في ديوانه 119، والاقتضاب ص310، وسر صناعة الإعراب 1/ 219، والسمط 467، وشرح أبيات سيويه 2/ 403، وشرح شواهد الشافية 493، وشرح المفصل 10/ 47، والكتاب 4/ 468، ولسان العرب 12/ 3771 "ظلم" والمقاصد النحوية 4/ 582، ومقاييس اللغة 3/ 469، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 141، وأوضح المسالك 3/ 399، ولسان العرب 13/ 273 "ظن"، وشرح الأشموني 3/ 873، وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 189.
2 شرح الشافية 2/ 556.

(740/2)

فصل في إبدال الدال المهملة:

"تبدل وجوبًا من تاء: الافتعال، الذي فاءه دال، أو ذال، أو زاي" لاستثقال مجيء التاء بعدها، "تقول في" افتعل" من: دان" يدين ديننا: "اددان، ثم تدغم" الدال في الدال، "لما ذكرنا في: اطهر" من أن اجتماع مثلين في كلمة، وأولهما ساكن، يوجب الإدغام، "ومن: زجر"، أي منع، "ازدجر"، والأصل: "ازتجر"، قلبت التاء دالا، "ولا تدغم" الزاي في الدال، "لما ذكرنا في: اصطر" من أن حرف الصغير لا يدغم إلا في مثله، والإدغام بقلب الدال زايًا نحو: "ازجر" ضعيف، "ومن: ذكر"، بالمعجمة: "اذكر"، ثم تبدل المعجمة مهملة، وتدغم" على القياس. "وبعضهم يعكس"، فيبدل المهملة معجمة، ويدغم على غير القياس، فيقول: "اذكر"، بتشديد المعجمة. "وقد قرئ شاذًا: "فهل من مذكر" [القمر: 15] بالمعجمة¹ والحاصل ثلاثة أوجه: "اذكر" بلا إدغام، و"اذكر" بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها. و"اذكر"، بالذال المهملة بقلب المعجمة إليها.

1 الرسم المصحفي: {مُدْكِرٌ} ، والقراءة المستشهد بها قرأها قتادة، انظر البحر المحيط 8/ 178، والكشاف 4/ 38.

(741/2)

فصل في إبدال الميم:

"أبدلت وجوبًا من الواو في: فم، وأصله: فوه، بدليل" تكسيره على "أفواه"، والتكسير

يرد الأشياء إلى أصولها، "فحذفوا الهاء" لخفائها "تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو" لكونها من مخرجها، "فإن أضيف" إلى ظاهر، أو مضمّر "رجع به إلى الأصل"، وهو الواو، "فقليل": "فو زيد، و"فوك"، لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها، "وربما بقي الإبدال" مع الإضافة إلى المظهر والمضمّر. "نحو" قوله -صلى الله عليه وسلم: "خلوف فم الصائم" أطيب عن الله من ريح المسك" 1، وقول رؤية: [من الرجز]

-966

يصبح ظمآن وفي البحر فمه
وزعم الفارسي أن الميم لا تثبت إلا في الشعر، ويرده الحديث المتقدم.
و"أبدلت الميم" من النون بشرطين: سكونها: ووقوعها قبل الباء "الموحدة" سواء كانتا في كلمة أو كلمتين".

فالأول "نحو: {انْبَعَثَ أَشْقَاهَا} [الشمس: 12] .
"و" الثاني نحو: {مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا} [يس: 52] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-975

وقبل با اقلب ميم النون إذا ... كان مسكناً.....
وإنما أبدلت الميم من النون قبل الباء، لأن النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر
لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة الباء، فإذا وقعت النون ساكنة
قبل الباء قلبت ميمًا، لأنها من مخرج الباء، وكالنون في الغنة "و" أبدلت الميم من النون
"شذوذًا في نحو قوله"، وهو رؤية: [من الرجز]

1 أخرجه البخاري في كتاب الصوم برقم 1795.

-966- تقدم تخريج الرجز برقم 24.

(742/2)

-967-

يا هال ذات المنطق التمتام ... وكفك المختضب البنام
أراد: يا هالة، فرخمه بحذف التاء، لأنه علم امرأة، و"المنطق": النطق، و"التمتام": من التمتمة، وهو تكرير التاء، و"البنام"، الأصابع، وأصله: البنان، أبدلت الميم من النون
شذوذًا، حيث لم يتقدمها باء موحدة.

"وجاء عكس ذلك" وهو إبدال النون من الميم "في قولهم" في صفة الشعر: "أسود قاتن"، بالقاف الفوقانية والنون، "وأصله: قاتم"، أبدلت الميم نوناً. هذا آخر الإبدال:

وحاصل ما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الألف والواو والياء. والياء 1 تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والألف والواو. والواو تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والألف والياء. والألف تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والواو والياء. والميم تبدل من حرفين، وهما: الواو والنون. والتاء تبدل من حرفين، وهما: الواو والياء. والطاء تبدل من التاء. والدال تبدل من التاء. وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر.

967- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص 183، وجواهر الأدب ص 98، وسر صناعة الإعراب 2/ 422، وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 216، وشرح شواهد الشافية ص 455، وشرح المفصل 10/ 33، والمقاصد النحوية 4/ 580، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 401، وشرح الأشموني 3/ 860، وشرح المفصل 10/ 35. 1 في "ط": "والتاء".

(743/2)

باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله:

"وذلك" النقل يقع "في أربع مسائل":

"إحداها: أن يكون الحرف المعتل 1 عيناً لفعل، ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن تبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة" منه، بأن كان واوًا، والحركة المنقولة ضمة أو ياء، والحركة المنقولة كسرة "نحو: يقول، أصلهما: يقول" بسكون القاف وضم الواو، "مثل: يقتل، ويبيع"، بسكون الموحدة وكسر الباء، "مثل: يضرب"، استثقلت الضمة على الواو في الأول، والكسرة على الياء في الثاني، فنقلت الضمة من الواو، والكسرة من الياء إلى الساكن، الصحيح قبلهما، وهو القاف في الأول، والباء الموحدة في الثاني،

وبقيت الواو والياء على حالهما، لأنهما تجانسان الحركة المنقول منهما، فإن الواو تجانس الضمة، والياء تجانس الكسرة.

"و" يجب "أن تقلبه" أي الحرف المعتل "حرفاً يناسب تلك الحركة، إن لم يجانسها"، أي الحركة المنقولة من المعتل "نحو: يخاف"، مضارع "خاف"، و"يخيف" مضارع "أخاف" أصلهما: يخوف" بسكون الخاء وفتح الواو، "ك: يذهب"، بفتح الهاء، "ويخوف" بسكون الخاء وكسر الواو "ك: يكرم"، نقلت حركة الواو؛ وهي الفتحة في الأول، والكسرة في الثاني؛ إلى الساكن الصحيح قبلهما، وهو الخاء، فانقلبت الواو في الأول ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، وانقلبت في الثاني ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، لأن الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-976

لساكن صح انقل التحريك من ... ذي لين آت عين فعل.....

1 في "ب": "المتحرك".

(744/2)

"ويعتنع النقل إن كان الساكن معتلاً نحو: بايع وطاوع، وعوق، وبين" بتشديد الواو والياء، أما نحو: "بايع، وطاوع" فالأُن الساكن قبل الياء والواو؛ وهو الألف؛ لا يقبل الحركة، وأما نحو: "عوق، وبين" فالأُن نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء يوجب قبلهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فيلتنقي ساكنان، فإن حذفت الأول قلت: "عوق، وبين"، وإن حذفت الثاني قلت: "عاق، وبان"، فلما كان الإعلال والحذف يؤدي إلى الالتباس ترك، وهذا مفهوم من قول الناظم:

-976

لساكن صح.....

"أو كان فعل تعجب نحو: ما أبينه، وأبين به" في اليائي، "وما أقومه، وأقوم به" في الواوي، لأنهم حملوه في التصحيح على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية، وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال: "أبين من غيره، وأقوم منه".
"أو" كان "مضعفًا نحو: ابيض، واسود"، بتشديد الضاد والبدال، فلا يعمل، لئلا يلتبس

مثال بمثال، لأن "ابيض" لو نقلت حركة عينه إلى الباء قبلها لانقلبت ألفاً، فيصير [آباض، ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل. لعدم الحاجة إليها، لتحرك ما بعدها فيصير] 1 باض، فيظن أنه اسم فاعل من "البضاضة"، وهي نعومة البشرة، وكذلك يلتبس "اسود" بـ"ساد" من "السد".

"أو" كان "معتل اللام نحو: أهوى، وأحيا" فلا يعمل، لئلا يتوالى إعلالان، إعلال العين، وإعلال اللام، وإلى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم بقوله:

-977

ما لم يكن فعل تعجب ولا ... كايبيض أو أهوى بلام عللا

المسألة "الثانية: الاسم المشبه للمضارع في وزنه زيادته، أو في زيادته دون وزنه".

"فالأول": وهو المشبه في الوزن دون الزيادة "ك: مقام"، فإنه مشبه لـ"تعلم" في الوزن دون الزيادة "وأصله" قبل الإعلال "مقوم" بفتح الواو وسكون القاف، "على مثال: مذهب، فنقلوا" حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، وهو القاف، "وقلبوا" الواو لتحركها الأصلي، وانفتاح ما قبلها الآن.

"والثاني": وهو المشبه في الزيادة دون الوزن "كأن تبني من "البيع"، أو من "القول" اسمًا على مثال "تحلى" بكسر التاء "الفوقانية، وسكون الحاء المهملة، وكسر اللام "وبهمزة بعد اللام"، القشر الذي على وجه الأديم مما يلي

1 ما بين المعكوفين إضافة من "ط".

(745/2)

منبت الشعر، بعد الإعلال: "تبيع، بكسرتين" متواليتين، "بعدهما ياء" تحتانية "ساكنة"، وأصله: "تبيع" بكسر أوله، وسكون ثانيه، وكسر ثالثه، نقلت كسرة الياء التحتانية إلى الباء الموحدة، "و: تقيل، كذلك" بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء تحتانية ساكنة. "وهذه الياء" الساكنة "منقلبة عن الواو" وأصله: "تقول" بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه، فنقلت كسرة الواو إلى القاف، فقلبت الواو ياء "لسكونها بعد الكسرة"، فإعلاله بالنقل والقلب، وإعلال "تبيع" بالنقل 1 فقط.

وإنما كان "تبيع، وتقبل" موافقين للفعل في زيادته دون وزنه، لأن في أولهما التاء، ولأن "فعلا" بكسر الأول والثالث، من الأبنية المختصة بالأسماء، "فإن أشبهه بالوزن والزيادة

معاً، أو باينه فيهما معاً، وجب التصحيح"، ليمتاز عن الفعل.

"فالأول"، وهو المشبه فيهما معاً، "نحو: أبيض، وأسود" وصفين فإنهما أشبهها "أكرم" في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أعلا ليقول فيهما: "أباض، وأساد"، فيلتبسان في الفعل، ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أن يقال: وجدنا من الأسماء ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة معاً، ومع ذلك دخله الإعلال كـ"يزيد" علماً، فأشار إلى جوابه بقوله: "وأما نحو: يزيد علماً، فمنقول" من الفعلية "إلى العلمية، بعد أن أعل إذ كان فعلاً" مضارعاً، إلا أنه أعل بعد العلمية، ومن ذلك "أبان" عند من لم يصرفه، فإن وزنه "أفعل"، أعل في حال الفعلية، ثم سمي به، وأما من صرفه، فهو عنده "فعال" وليس من هذا الباب.

"والثاني"، وهو المبين في الوزن والزيادة معاً "نحو: مخيط"، بكسر الميم، فإنه مبين للفعل في كسر أوله، وزيادة الميم، "هذا" التوجيه "هو الظاهر"، ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلته.

"وقال الناظم" في شرح الكافية²، وابنه" في شرح الخلاصة³، واللفظ له، "وكان حق" نحو: "مخيط، أن يعل، لأن زيادته" وهي الميم "خاصة بالأسماء، وهو مشبه لـ"تعلم"، أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم، لكنه حمل على "مخياط" لشبهه [به] 4 لفظاً ومعنى⁵، انتهى".

1 في "ب": "بالثقل".

2 شرح الكافية الشافية 4 / 2141.

3 شرح ابن الناظم ص 612.

4 إضافة من "ب"، "ط"، وشرح ابن الناظم ص 612.

5 بعده في شرح ابن الناظم ص: "في التصحيح".

(746/2)

وأما شبهه به لفظاً فواضح، وأما شبهه به معنى فلأن كلا منهما يكون آلة وصفة مقصوداً بما المبالغة كـ"معطر" للكثير العطر، فسوى بينهما في التصحيح. "وقد يقال" من حيث البحث، "إنه لو صح ما قالوا؛ أي الناظم وابنه؛ "لزم ألا يعل" مثال: "تحلى، لأنه يكون مشبهاً لـ"تحسب" في وزنه"، بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة، "و" في "زيادته"، وهي التاء واللازم باطل، فالملزوم مثله.

"ثم" يقال على سبيل التنزل وإرخاء العنان: "لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكرنا" أي الناظم وابنه؛ من أن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه 1 لـ "تعلم"، بكسر حرف المضارعة، لم يلزم العرب الجميع، بل يلزم من يكسر حرف المضارعة "فقط" دون غيرهم.

والجواب: أن ما ذكره الناظم وابنه من أن علة التصحيح في "مخيط" الحمل على "مخياط"، مرادها أنه مقصور منه، كما جنح إليه الخليل، قال سيبويه 2: سألتها؛ يعني الخليل؛ عن "مفعول"، لأي شيء أتم؟ ولم لم يجر مجرى الفعل؟ فقال: لأن "مفعلاً" إنما هو "مفعول" لأتقن في الصفة "سواء"، و"منسج ومنساج، ومقول، ومقوال"، ثم قال سيبويه 2: وإنما أتمت لما زعم الخليل من أنها مقصورة من "مفعول" أبداً، انتهى. وهذه العلة مطردة في لغة الجميع، ولا ينتقض بمثل: "تحلى" لأنه ليس مبنيًا على فعل كما قال المبرد 3، بل ذهب إلى تصحيحه، فأجاز "تبيع وتقول" بالتصحيح، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

-978

ومثل فعل ذا الإعلال اسم ... ضاهى مضارعاً وفيه وسم

-989

ومفعول صحيح كالمفعول

"المسألة الثالثة: المصدر الموازن لـ: إفعال" بكسر الهمزة، "أو: استفعال نحو: إقوام، واستقوام"، فإنه يحمل على فعله في الإعلال، فتنتقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة، فيلتقي ألفان، "ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين".

1 في "ب": "شبيه".

2 الكتاب 4 / 355.

3 الارتشاف 1 / 150.

(747/2)

واختلف النحويون في الحذوفاً، "والصحيح أنها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف" وحصول الاستثقال بها، وإليه ذهب الخليل وسيبويه 1، واختاره الناظم 2، وذهب

الأخفش والفراء 3 إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة.
 "ثم" بعد النقل والقلب والحذف "يؤتى بالتاء" الدالة على التأنيث "عوضاً" من الألف المحذوفة، سواء قلنا: إنها الأولى، أو الثانية، ولكن المعهود في "التاء أنها 4 تعوض من الأصول، وهذا يقوي ما اختاره الأخفش. "فيقال إقامة، واستقامة".
 "وقد تحذف" التاء التي جعلت عوضاً فيقتصر في ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه كقوله 5: أراه إراها، وأجابه إجاباً، حكاهما الأخفش 6، ويكثر ذلك مع الإضافة "نحو: {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ} [الأنبياء: 73] والأصل: وإقامة الصلاة، فحذفت التاء لسد الإضافة مسدها، ولمشكلة: {وَأَتَى الزَّكَاةَ} [النور: 37] ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:
 -979

..... وألف الإفعال واستفعال

-980

أزل لذا الإعلال والتا الزم عوض ... وحذفها بالنقل ربما عرض
 "المسألة الرابعة: صيغة: مفعول"، تعل بالنقل، والحذف، "ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين" لالتقاء الساكنين، "والصحيح" عند سيبويه 7 "أنها الثانية لما ذكرنا" من أنها زائدة، وقريبة من الطرف، وذهب الأخفش 8 إلى أن المحذوف عين الكلمة، لأن العين كثيراً ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى.
 "ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف، وقلب الضمة كسرة، لئلا تنقلب الياء واوًا، فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو".

1 الكتاب 4 / 80، وانظر الارتشاف 1 / 151.

2 شرح الكافية الشافية 4 / 2142.

3 معاني القرآن للفراء 2 / 254، وانظر الارتشاف 1 / 151، وشرح المفصل 10 /

70.

4 في "ب": "إنما".

5 في "ب": "كقولهم".

6 شرح ابن الناظم ص 612.

7 الكتاب 4 / 348، وانظر الارتشاف 1 / 150.

8 الارتشاف 1 / 150، وشرح المفصل 10 / 67.

"مثال الواوي: مقول، ومصوغ" والأصل: "مقوول، ومصووغ"، بواوين، الأولى عين الكلمة، والثانية واو "مفعول" نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان، وهما الواوان، حذفت واو "مفعول" عند سيبويه¹، وعين الكلمة عند الأخفش²، ويظهر أثر الخلاف في الميزان، فوزنه على الأول، "مفعول"، وعلى الثاني، "مقول".

"و" مثال "اليائي" بياء النسبة. "مبيع، ومدين" أصلهما: "مبيوع، ومديون"، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت واو "مفعول" ثم كسر ما قبل الياء، لثلاثين قلب واوًا، فيلتبس بالواوي، وعين الكلمة عند الأخفش، ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو³ ياء، لثلاثين قلب بالواوي، ومذهب سيبويه أولى، لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني، ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم، فإن قيل: الواو علامة، والعلامة لا تحذف، قلنا، لا نسلم أنها علامة، بل إشباع الضمة لرفضهم "مفعلا" في كلامهم "إلا" مكرما، ومعونًا⁴ بنقل ضمة الواو إلى ما قبلها، والعلامة إنما هي الميم، يدل على ذلك كونها علامة "المفعول" في المزيد فيه من غير الواو، فإن قيل: إذا اجتمع الزائد والأصلي فالحذوف هو الأصلي كالياء من "غاز" دون التنوين. وإذا التقى ساكنان، والأول حرف مد، يحذف الأول كما في "قل، وبع وخف"، قلنا: كل ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفًا صحيحًا، وأما هنا فليس كذلك، بل هما حرفا علة.

"وينو تميم تصح اليائي" دون الواوي، لأن الياء أخف عليهم من الواو، "فيقولون: مبيوع، ومخيوط"، كما يقولون: "مضروب" وذلك مطرد عندهم، "قال" شاعرهم يصف الخمرة: [من الكامل]

968-

وكأنها تفاحة مطبوعة

1 الكتاب 4 / 348.

2 حاشية الصبان 4 / 324.

3 سقط من "ب".

4 في "ب": "معولا".

968- صدر بيت لم يعرف عجزه، وهو لشاعر تميمي في المقاصد النحوية 4 / 574، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 / 404، والخصائص 1 / 261، والمقتضب 1 / 101، والمنصف 1 / 286، 3 / 47، وشرح ابن النظم ص 613.

وكان القياس أن يقول: "مطيبة" كـ"مبيعة"، لكنه أتى به على الأصل، "وقال" العباس بن مرداس: [من الكامل]
-969

قد كان قومك يحسبونك سيدا ... وإخال أنك سيد معيون
وكان القياس أن يقول: "معين"، وهو من: عنت الرجل بعيني، أصبته بالعين، فأنا
"عائين"، وهو "معين"، على القياس، و"معين" على الأصل، و"إدخال" بكسر الهمزة،
وبنو أسد تفتحها على القياس بمعنى: أظن.
"وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، سمع ثوب مصوون"، من: صان يصون
ومسك مدووف، أي مبلول، "وفرس" مقوود، من: قاد يقود، وقول مقوول، من: قال
يقول، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:
-981

وما لإفعال من الحذف ومن ... نقل فمفعول به أيضا قمن
-982

نحو مبيع ومصون ونذر ... تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر

969- البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص108، وجمهرة اللغة 956، والحيوان
2/ 142، وشرح شواهد الشافية ص387، ولسان العرب 13/ 301 "عين"،
والمقاصد النحوية 4/ 574، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 404، والخصائص 1/
261، وشرح ابن الناظم ص613، وشرح الأشموني 3/ 866، والمقتضب 1/ 102.

باب الحذف:

"وفيه ثلاث مسائل:

إحداها: تتعلق 1 بالحرف الزائد، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن "أفعل" فإن الهمزة
تحذف في أمثلة مضارعه، ومثالي وصفه، أعني وصفي الفاعل والمفعول"، لأن حروف
المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة، فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في

نحو: "أأكرم"، ثم حملوا بقية أخواته ووصفي الفاعل، والمفعول عليه، "تقول: أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم بكسر الراء "ومكرم" بفتحها وأصله: "أأكرم ونؤكرم ويؤكرم ومؤكرم ومؤكرم"، فحذفت الهمزة في الجميع، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

989-

وحذف همزة أفعال استمر في ... مضارع وبنيتي متصف
"وشذ قوله"، وهو أبو حيان الفقعسي: [من الرجز]

970-

فإنه أهل ألن يؤكرما
فأثبت الهمزة واستعمل الأصل المرفوض.

1 في "ب": "ما تتعلق".

970- الرجز بلا نسبة في لسان العرب 1/ 435 "رنب"، 12/ 512 "كرم"،
والإنصاف 1/ 11، وأوضح المسالك 4/ 406، وخزانة الأدب 2/ 316،
والخصائص 1/ 144، والدرر 2/ 577، وشرح ابن الناظم ص 616، وشرح الأشموني
3/ 887، وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 139، وشرح شواهد الشافية ص 58،
والمقاصد النحوية 4/ 578، والمقتضب 2/ 98، والمنصف 1/ 37، 192، 2/
184، وهمع الهوامع 2/ 218، وتاج العروس 2/ 534 "رنب"، "كرم"، والمخصص
16/ 108.

(751/2)

"المسألة الثانية: تتعلق بفاء الفعل"، وهي المشار إليها بقوله:

988-

فا أمر او مضارع من كوعد ... احذف وفي كعدة ذاك اطرء
"وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيًا، واوي الفاء، مفتوح العين" في الماضي، مكسورها في
المضارع"، الأربعة، "وفي الأمر، وفي المصدر المبني على "فعلة" بكسر الفاء"، وسكون
العين.

"ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، تقول" في المضارع للغائب: "يعد"،
والأصل "يوعد"، حذفت فاؤه، وهي الواو استثقلا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة

وكسرة لازمة، وحمل على ذي الياء أخواته. "و" هي: "نعد، وتعد، وأعد، و" أمره، ومصدره الكائن على "فعلة" بكسر الفاء وسكون العين، تقول: "يا زيد عد عدة"، وأصل "عدة: وعد" بكسر الواو، وسكون العين، كما صرحوا به، فحذفت فاءه، وحركت عينه بحركة فائه، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوض من الفاء تاء التانيث، ولذلك لا يكادان يجتمعان، ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط. أحدها: [أن تكون الياء مفتوحة، فلا يحذف من "يوعد"، مضارع، "أوعد". ثانيها] 1: أن تكون عينه مكسورة، فلو كانت مفتوحة، أو مضمومة نحو: "يولد، ويوضؤ" لم يحذف، وشذ: "يجد" بضم الجيم في لغة عامرية، و"يدع، ويذر" مبنيين للمفعول في لغة من وجهين، ضم الياء وفتح العين، وشذ "يسع" من وجهين، كون ماضيه مكسور العين، وكون مضارعه مفتوحاً، وحذفت من "يطأ، ويضع، ويقع، ويدع"، لأنها في الأصل بكسر العين في المضارع ففتحت لأجل حرف الحلق. وثالثها: أن يكون ذلك في فعل، فلو كان في اسم لم تحذف "الواو كـ"يوعيد" 2، مثل: "يقطين" من "وعد"، ولحذف الواو من "فعلة" بكسر الفاء شرطان: أحدهما: أن تكون مصدرًا كـ"عدة" فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها، وشذ نحو: "رقة" للفضة، و"حشة" للأرض الموحشة. والثاني: ألا يكون لبيان الهيئة نحو: "الوعدة، والوقعة" المقصود بهما الهيئة، فلا تحذف واوها للالتباس، "وأما: الوجهة، فاسم" للمكان المتوجه إليه، فهي "بمعنى:

1 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

2 في "ب": "كوعيد".

(752/2)

الجهة، لا" اسم مصدر "للتوجه"، قاله المازني 1 والمبرد 2 والفارسي 3، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه، لأنه ليس بمصدر، وذهب قوم إلى أنه مصدر، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه 4، ونسب إلى المازني أيضاً. وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ، والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله، إذ لا يحفظ "وجه يجه" فلما فقد مضارعه لم يحذف منه، إذ لا موجب لحذفها منه إلا حملة على مضارعه، ولا مضارع له، والفعل المستعمل منه:

"توجهه، واتجه" والمصدر الجاري عليه: "التوجه"، فحذفت زوائده وقيل: "وجهة".
ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر، فقال 5، لأن "وجهة، وجهة" بمعنى واحد، فلا يمكن
أن يقال في "جهة"، إنها اسم لمكان، إذ لا يبقى للحذف وجه.
وفهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ له في هذا الحذف، إلا
ما شذ من قول العرب: "يئس"، مضارع "يأس"، أصله: "يئس"، فحذفت الياء،
و"يسر"، مضارع "يسر"، أصله: "يسر".
"وقد تترك تاء المصدر" إذا أضيف "شذوذًا كقوله"، وهو أبو أمية الفضل ابن عباس بن
عتبة بن أبي لهب: [من البسيط]

-971

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا ... وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا
قال الفراء 6، أرد عدة الأمر، فحذف تاء التأنيث عند الإضافة شذوذًا وخرجه خالد بن
كلثوم على أن "عدى" جمع "عدوة" و"العدوة"، الناحية، كأنه أراد نواحي الأمر.

-
- 1 التصريف 1 / 200.
 - 2 المقتضب 1 / 89، 2 / 130.
 - 3 الحجة 2 / 243.
 - 4 الكتاب 4 / 337.
 - 5 شرح المرادي 6 / 97، وانظر حاشية الصبان 4 / 343.
 - 971- البيت للفضل بن عباس في شرح شواهد الشافية ص 64، ولسان العرب 1 / 651 "غلب" 7 / 293 "خلط"، والمقاصد النحوية 4 / 572، وبلا نسبة في الارتشاف 1 / 118، والأشباه والنظائر 5 / 241، وأوضح المسالك 4 / 407، والخصائص 3 / 171، وشرح ابن الناظم ص 612، وشرح الأشموني 2 / 304، وشرح عمدة الحفاظ 486، وعمدة الحفاظ "خلط"، واللسان 3 / 462 "وعد".
 - 6 معاني القرآن 2 / 319.

(753/2)

"المسألة الثالثة: تتعلق بعين الفعل"، وهي المشار إليها بقول الناظم:

ظلت وظلت في ظللت استعمالاً ... وقرن في اقرن وقرن نقلاً

"وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، فإنه يستعمل في حال إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تاماً، ومحدوف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء، "ومع ترك النقل، وذلك في نحو: ظل، تقول" إذا أسندته إلى ضمير رفع متحرك: "ظللت" بالإتمام، وفك الإدغام لالتقاء الساكنين، و"ظلت"، بكسر الفاء، "وظلت"، بفتحها، وحذف اللام الأولى منهما لتعذر الإدغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير، والتخفيف مطلوب، واختصت اللام الأولى؛ وهي العين؛ بالحذف، لأنها تدغم، وقيل: المحذوف الثانية، لأن الثقل إنما يحصل عندها، أما فتح الفاء فلأنه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة، وأما الكسر فلأنه لما نقل حركة اللام إلى الطاء بعد إسكانها، وحذفت اللام، بقيت الفاء مكسورة. "وكذلك" تقول "في" "ظللنا، وظللت، وظللتما، وظللتهم، و"ظللن" بلا فرق، ويقال: "ظلت أفعل"، بكسر الطاء؛ ظلولا، إذا عملت بالنهار دون الليل، وذكر أبو الفتح¹ أن كسر الطاء من "ظلت" لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة تميم¹، وينبغي العكس، فإن الفتح جاء في القرآن نزل بلغة أهل الحجاز، "قال الله تعالى: {فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ}" [الواقعة: 65] .

وظاهر إطلاق الموضح أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين، وهو مذهب الشلوين²، وصرح سيبويه بشذوذه³، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي، وهما: "ظلت، ومست"، في "ظللت، ومست"، وفي لفظ ثالث⁴ من الزائد على الثلاثة، وهو "أحست" في "أحسست" ومن ذهب إلى عدم اطراد ابن عصفور⁵، وقال في التسهيل⁶: إنه لغة سليم، وحكى ابن الأنباري¹ الحذف في لفظ من المفتوح، وهو "همت" في "هممت" وإطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي ومزيده.

1 انظر شرح المرادي 6 / 101.

2 الارتشاف 1 / 121.

3 الكتاب 1 / 121.

4 سقط من "ب".

5 الممتنع في التصريف 2 / 661.

6 التسهيل ص 314.

"وإن كان الفعل" المضاعف المكسور العين "مضارعاً أو أمراً، واتصلا بنون نسوة، جاز الوجهان الأولان"، التمام وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء "نحو: يقررن" بالإتمام والفك، "ويقرن" بحذف عينه، ونقل حركتها إلى الفاء، [ونحو: "اقررن" بالإتمام والفك، و"قرن"، بحذف عينه، ونقل حركتها إلى الفاء] 1، وهي القاف.

"ولا يجوز في نحو: {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ} [سبأ: 50] ، بفتح العين: من "الضلال" نقيض "الاهتداء"، "وفي نحو: {فَيَطْلُلْنَ رَوَاكِدَ} " [الشورى: 33] بفتح اللام وكسرها من "ظل يظل"، و"يظل"، مثل: "ضل، يضل"، و"يضل"، قاله في الارتشاف 2، "إلا الإتمام، لأن العين مفتوحة".

"وقرأ نافع وعاصم: {وَقَرْنَ} [الأحزاب: 23] بالفتح 3 في القاف أمراً من "قررت بالمكان، أقر به"، بكسر الماضي وفتح المضارع، فلما أمر منه اجتمع مثلان، أولهما مفتوح، ففعل فيه من حذف عينه ما فعل بـ"أحست"، وهو قليل، لأنه "تخفيف" لمفتوح، ولأن المشهور "قررت في المكان" بالفتح "أقر" بالكسر، وأما عكسه، وهو "قررت" بالكسر "أقر" بالفتح "ففي: قررت عيناً" بالكسر، "أقر" بالفتح، وذهب بعضهم إلى أن "قرن" على قراءة الفتح أمر من: "قار يقار"، وإلى أن "قرن" على قراءة الكسر أمر من "الوقار" يقال: "وقر، يقر"، فيكون "قرن" محذوف الفاء مثل: "عدن".

وأجاز الناظم في الكافية وشرحها 4 إلحاق المضموم العين بالمكسورها، فأجاز في: {اغضُضْ} [لقمان: 19] أن يقال: "غضن"، واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإن كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في "قرن" المفتوح القاف، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولم أره منقولاً.

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 الارتشاف 1/ 76.

3 انظر القراءة في شرح ابن الناظم ص 617.

4 شرح الكافية الشافية 4/ 2171.

وأصحابه 2 والأولى عبارة الكوفيين 3، وهو؛ لغة: الإدخال، واصطلاحاً: رفعك اللسان، ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر، فيجب إدغام أول المثليين الساكن أولهما، المتحرك ثانيهما، بثلاثة شروط: أحدها: أن لا يكون أول المثليين هاء سكت، فإن كان هاء سكت فإنه لا يدغم، لأن الوقف على الهاء منوي الثبوت، وقد روي عن ورش إدغام: {مَالِيَهُ، هَلْكَ} 4 [الحاقة: 28، 29] وهو ضعيف من جهة القياس. والثاني: ألا يكون همزة، منفصلة عن الفاء نحو: "لم يقرأ أحد" فإن الإدغام في ذلك رديء، فلو كانت متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو: "سأَل". والثالث: ألا يكون مدة في آخره، أو مبدلة من غيرها دون لزوم، فإن كانت مدة في الآخر لم يدغم نحو: "يعطي ياسر، ويدعو واقد" 5، لثلاثي يذهب المد بالإدغام، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو 6: "مغزو"، أصله: "مغزوو" على وزن "مفعول".

1 الكتاب 4 / 431.

2 يقصد أصحابه البصريين.

3 التسهيل ص 320، وشرح المفصل 10 / 121.

4 انظر القراءة في إتخاف فضلاء البشر ص 423.

5 في "ب": "واحد".

6 سقط من "ب": "نحو".

(756/2)

واغتفر ذهاب المدة في هذا لقوة الإدغام فيه، وإن كانت مدة مبدلة من غيرها، دون لزوم، لم يجب الإدغام، بل يجوز إن لم يلبس نحو: "أَثَاثًا وَرِيًّا" [مریم: 74] في وقف حمزة 1.

ويمتنع إن ألبس نحو: "قوول" بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بـ"قول"، وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالاً لازماً وجب الإدغام نحو: "أوب" أصله: "أؤوب"، بهمزتين مضمومة فساكنة، أبدلت الثانية واوًا وأدغمت في الواو الثانية. ويمتنع الإدغام إذا تحرك أو المثليين، وسكن ثانيهما نحو: "ظللت"، و"رسول الحسن"، لأن شرط الإدغام تحرك 2 المدغم فيه.

"ويجب إدغام أول المثليين المتحركين بأحد عشر شرطاً:
أحدها: أن يكون في كلمة واحدة، كانت اسماً أو فعلاً، فالأول كـ"ضب، وطب،
وحب"، والثاني كـ"شد، ومل، وحب"، أصلهن: "شدد" بالفتح، و"ملل" بالكسر،
و"حب" بالضم، فسكن أول المثليين، وأدغم في الثاني، "فإن كانا" أي المثلان
المتحركان "في كلمتين"، بأن كان أولهما في آخر كلمة، وثانيهما في أول كلمة أخرى
"مثل: {جَعَلَ لَكَ} [الفرقان: 10] كان الإدغام جائزاً لا واجباً" بشرطين:
أحدهما: ألا يكون همزتين نحو: "قرأ آية"، فإن الإدغام في الهمزتين رديء.
الثاني: ألا يلي أولها ساكناً غير لين، نحو: {شَهْرُ رَمَضَانَ} [البقرة: 185]، فهذا لا
يجوز إدغامه عند جمهور البصريين³، وقد روي عن أبي عمرو الإدغام في ذلك⁴،
وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجاز الفراء إدغامه⁵.
الشرط "الثاني" من الأحد عشر "ألا يتصدر أولهما" أي المثليين "كما في: ددن" بدالين
مهملتين مفتوحتين، وهو اللهو واللعب، فإن مثل ذلك لا يجوز إدغامه، لأن الإدغام
يستدعي سكون أول المثليين، والابتداء بالساكن متعذر.

-
- 1 انظر القراءة في الإتحاف ص300، والنشر 1/ 461.
 - 2 في "ب": "تحريك".
 - 3 انظر الارتشاف 1/ 333، والمبدع في التصريف ص279.
 - 4 وكذلك قرأ الحسن. انظر الإتحاف ص148، والبحر المحيط 2/ 38.
 - 5 معاني القرآن 1/ 112، وانظر شرح المفصل 10/ 123، والارتشاف 1/ 323.

(757/2)

الشرط: "الثالث: ألا يتصل أولهما بمدغم ك: جسس"، بضم الجيم، وفتح السين
المهملة، "جمع: جاس"، فإنه فيه مثليين متحركين، ويمتنع إدغام أولهما في الثاني، لأن
قبلهما مثلاً آخر مدغماً في أول المتحركين¹، فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان،
وبطل الإدغام السابق.
الشرط "الرابع: ألا يكون في وزن ملحق، سواء أكان الملحق أحد المثليين ك: قردد"،
وهو المكان الغليظ المرتفع، "و: مهدد" علماً لامراً.
"أو غيرهما" أي المثليين "ك: هيلل"، إذا قال: لا إله إلا الله. "أو كلاهما" أي أحد

المثلين، وغيره "نحو: اقعنسس" أي تأخر ورجع، والملحق فيه أحد المثلين، وهو السين الثانية على المختار، وغير أحد المثلين، وهو الهمزة والنون، وكان حقه أن يقول، أو كليهما، بالياء عطفاً على خبر "كان"، وهو أحد المثلين، ولكنه أتى به بالألف، إما على لغة كنانة، لأنهم يعربون "كلا" بالألف مطلقاً أو على أن أحد المثلين اسم "كان" مؤخراً، و"الملحق" خبرها مقدما، "فإنها"؛ أي "قردد، ومهدد، وهليل، واقعنسس" ملحقة" بغيرها.

أما "قردد، ومهدد" فإن أحد داليهما مزيدة للإلحاق "ب: جعفر".
"و" أما "هليل" فغن الياء مزيدة فيه للإلحاق بنحو: "دحرج"، وهي غير أحد المثلين.
"و" أما "اقعنسس" فإن أحد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للإلحاق بنحو: "احرنجم" ولا يجوز إدغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات، لأنه يؤدي إلى ذهاب مثال الملحق به.

الشرط "الخامس والسادس والسابع والثامن:
ألا يكونا في اسم على "فعل" بفتحتين كـ طلل" بالطاء المهملة، وهو الشاخص من آثار الديار، "ومدد" بالمهملة، وهو كل شيء زاد في شيء.
"أو" على "فعل2؛ بضمين؛ كـ: ذلل" بالذال المعجمة، جمع "ذلول"، ضد الصعبة، "وجدد" بالجيم، "جمع، جديد".

1 بعده في "ب": "المثلين".

2 في "ب": "فعلل".

(758/2)

"أو" على "فعل، بكسر أوله وفتح ثانيه كـ: لم"، جمع "لمة"، بكسر اللام وتشديد الميم، وهي العشر المجاوز شحمة الأذن، "وكلل" جمع "كللة"، بكسر الكاف وتشديد اللام، وهي الستر الرقيق، يخاط كالبيت، يتوقى به من البعوض، ويسمى في عرفنا الناموسية.
"أو" على "فعل، بضم أوله وفتح ثانيه كـ: درر" جمع "درة" وهي اللؤلؤة، "وجدد" بالجيم، "جمع: جدة"، بضم الجيم وتشديد الدال، "وهي الطريقة في الجبل.
وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة"، وهي الثلاثة الملحقة، وهذه الأربعة في الخامس والثامن وما بينهما "يتمنع الإدغام" فيها. أما الثلاثة الأولى فلما تقدم من أن الإدغام

يفوت المقابلة في الإلحاق، وأما النوع الأول من الأربعة فإنه وإن وازن الفعل لم يدغم تنبيهًا على فرعية الإدغام في الأسماء. وأما الثلاثة الباقية فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن، والإدغام فرع الإظهار، فخص بالفعل لفرعيتيه، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه، وكذا ما وازن هذه الأمثلة الأربعة [بصدره] 1 لا بجملته، فإنه يمتنع إدغامه نحو: "خششاء" لعظم خلف الأذن، فإنه موازن بصدره لـ"فعل"، بضم أوله وفتح ثانيه نحو: "صف" قاله المرادي²، وفي الصحاح ما يخالفه، فإنه قال³: "الحششاء"، أصله الحششاء، على "فعلاء" فادغم.

ونحو: "رددان" من "الرد" فإنه موازن بصدره لـ"فعل"، بضميتين نحو: "ذلل"، ونحو: "حبة"، جمع "حب"، فإنه موازن بصدره لـ"فعل"، بكسر أوله وفتح ثانيه، نحو: "كلل"، ونحو: "الدججان" بفتحيتين، مصدر "دج" بمعنى "دب"، فإنه موازن بصدره لـ"فعل" بفتحيتين نحو: "طلل".

"و" الشروط "الثلاثة الباقية" من الأحد عشر هي: ألا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو: خصص أي، واكفف الشر، أصلهما: اخصص، واكفف، بسكون الآخر، ثم نقلت حركة الهمزة من "أي"؛ وهي الفتحة؛ "إلى الصاد" من "اخصص"، "وحركت الفاء" من "اكفف" بالكسر "لالتقاء الساكنين" فالحركة فيهما عارضة، ولا يعتد بها.

1 إضافة من "ب"، "ط".

2 شرح المرادي 6 / 106.

3 الصحاح "خشش".

(759/2)

"وألا يكون المثلان ياءين" تحتائيتين، "لازما تحريك ثانيهما نحو: حيي، وعيي، ولا تاءين" فوقائيتين "في: افتعل، ك: استتر، واقتتل" من "الستر، والقتل".

"وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام واللفك، قال "الله تعالى" {وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ} [الأنفال: 42] باللفك، "ويقرأ أيضا: من حي"، بالإدغام¹، فمن أدغم نظر إلى أنهم مثلان في كلمة واحدة، وحركة ثانيهما لازمة، ومن فك نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب "حيي" كالعارض، لكونه مختصًا بالماضي دون المضارع الأمر، والعارض لا يعتد

به غالبًا، وكلاهما فصيح.

والفك أكثر في كلامهم، فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو: لن يحى، ورأيت محيا لم يجز الإدغام خلافاً للفراء².

"وتقول: استتر، واقتتل"، بالفك، "إذا أردت الإدغام نقلت حركة" التاء "الأولى إلى الفاء"، وهي السين والقاف، "وأسقطت الهمزة" أي همزة الوصل، "للاستغناء عنها بحركة ما بعدها، ثم أدغمت" التاء في التاء، "فتقول في الماضي: ستر، وقتل"، بفتح أولهما وتشديد ثانيهما.

"و" تقول "في المضارع: "يستر"، و"يقتل"، بفتح أولهما وتشديد ثالثهما مع الكسر: "و" تقول "في المصدر: ستارًا، وقتالًا، بكسر أولهما وتشديد ثانيهما. وإنما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد، وما عرض فيه، وذلك أن نحو: "ستر" يحتمل أن يكون [على أصله، ويحتمل أن يكون] 3 أصله: "استتر" ولا يفرق بينهما إلا المضارع والمصدر، فتقول في مضارع "ستر" الذي وزنه: "فعل، يستر" بضم أوله، لأن ماضيه على أربعة أحرف، وفي مصدره: "تستيرًا" على وزن "تفعيلاً" وفي مضارع الذي أصله: "استتر: يستر" 4 بفتح أوله، لأن ماضيه على خمسة أحرف، وأصله: "يستر" فنقل، وأدغم، وفي مصدره: ستارًا" وأصله: "استتارًا" فلما أريد الإدغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة.

"ويجوز الوجهان"، الإدغام والفك "أيضًا في ثلاث مسائل آخر:

1 انظر الإتحاف ص 237، والنشر 2/ 276.

2 معاني القرآن 1/ 411.

3 سقط ما بين المعكوفين من "ب".

4 في "ب": "يستتر".

(760/2)

إحداها: أولى التاءين "الفوقائيتين" الزائدتين في أول المضارع نحو: تتجلى، وتذكر مضارعي: "تجلى وتذكر"، وذكر الناظم في شرح الكافية¹، وتبعه ابنه" في شرح الخلاصة²، "أنك" إذا أدغمت" التاء الأولى في الثانية "اجتلبت همزة الوصل" ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام، فقلت في "تتجلى: اتجلى"، انتهى³.

"و" فيه نظر، فإنه "لم يخلق الله" أحدا من الفصحاء في ما نعلم، أدخل "همزة وصل في أول" الفعل "المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء"، قال الحوفي: 4: فإن وقف ابتدئ بالإظهار، ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه، لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع، وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسألة على الصواب فقال 1: يجوز إدغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مدة أو حركة نحو: {وَلَا تَيَمَّمُوا} [البقرة: 267] ، و {تَكَادُ تَمَيَّرُ} [الملك: 8] ، انتهى. "وبذلك قرأ البزي في الوصل نحو: {وَلَا تَيَمَّمُوا} 5، و: {لَا تَبْرَحْنَ} 6 [الأحزاب: 33] ، و: {كُنْتُمْ تَمْنُونَ} 7 [آل عمران: 143] ، والأصل: "تتيمموا وتبرجن، وتتمنون" بتاءين، أدغمت أولاهما في أخراهما.

"فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين؛ وهي الثانية؛ وفقاً لسيبويه والبصريين 8، لأن الاستثقال بها حصل، "لا الأولى" لدالتها على المضارعة "خلافًا لهشام" الضرير وأصحابه من الكوفيين 8. وحجتهم أن الثانية في "تتفعّل" لمعنى كالمطاوعة مثلاً، وحذفها يخل بهذا المعنى، "وذلك جائز في الوصف أيضاً، قال الله تعالى: {نَارًا تَلَطَّى} [الليل: 14] ، الأصل: "تتلطى" فحذفت إحدى التاءين، ولو كان ماضياً: "تلظت" لأن التأنيث واجب مع "المجازي إذا كان ضميراً متصلًا" و: {لَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ} [آل عمران: 143] الأصل: "تتمنون".

1 شرح الكافية الشافية 4 / 2185.

2 شرح ابن الناظم ص 619.

3 سقط من "ب".

4 انظر الارتشاف 1 / 164، والممتع في التصريف 2 / 637.

5 كذلك قرأ ابن كثير وورش والنقاش وأبو ربيعة والقواس. انظر الإتحاف 164، والبحر المحيط 2 / 317.

6 كذلك قرأ قبل، انظر الإتحاف ص 355، والنشر 2 / 222، 224.

7 كذلك قرأ أبو بكر الرغبي وأبو ربيعة وأبو الفرج النجاد وأبو الفتح بن يدهن، انظر الإتحاف 164.

8 انظر الإنصاف 2 / 648، المسألة رقم 93.

"وقد يجيء هذا الحذف في النون" الثانية بعد نون المضارعة، "ومنه على" القول "الأظهر قراءة ابن عامر" وعاصم: "كذلك نجي المؤمنين" 1 [الأنبياء: 88] بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء "أصله: ننجي، بفتح النون الثانية" وتشديد الجيم المكسورة، مضارع "نجى" فحذفت النون الثانية.

ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع "نبأت، ونقيت، ونزلت"، ونحوهن؛ إذا ابتدأت بالنون؛ أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ، كقراءة بعضهم: "وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ" [الفرقان: 25] بنصب "الملائكة" 2، "وقيل: الأصل: ننجي، بسكونها" أي النون الثانية، "فأدغمت" في الجيم "ك: إجابة، وإجانة"، بتشديد الجيم فيهما، والأصل "إنجاسة وإنجانة"، فأدغمت النون في الجيم، و"الإجاسة" واحدة الإجاص، و"الإجانة" واحدة الأجاجين، وهي بفتح الهزرة وكسرهما، قال صاحب الفصيح 3: قصيرة يغسل ويعجن فيها، ويقال: إنجانة كما يقال: إنجاسة، وهي لغة يمانية فيهما، أنكرها الأكثرون، قاله ابن السيد.

"وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف"، لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم. "وقيل: هو" فعل ماض "من: نجا، ينجو" بتخفيف عينه، هي الجيم، "ثم ضعفت عينه" وبني للمفعول، "وأسند لضمير المصدر"، والتقدير: "نجي هو" أي النجاء، "و" فيه ضعف من جهات:

إحداها: أنه "لو كان كذا لفتحت الياء، لأنه فعل ماض" مبني للمجهول نحو: {قُضِيَ الْأَمْرُ} [البقرة: 210].

والثانية: إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل.
والثالثة: إنابة غير المفعول به مع وجوده، قاله في المعنى.
ويجاب عن أولها بأن تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة، وبها قرأ الأعمش 4: "فنسئ ولم نجد" [طه: 115]، وقرأ الحسن 5: "ما بقي من الربا" [البقرة: 278] بإسكان الياء فيهما وصلا.

1 كذلك قرأ شعبة وأبو عبيد. وانظر الإتحاف ص 311، والنشر 2/ 324.

2 هي قراءة أبي عمرو وأبي كثير وخارجة ومعاذ. انظر المحتسب 2/ 120، والبحر المحيط 6/ 494.

3 فصيح ثعلب ص 305، وانظر شرح الفصيح للزمخشري ص 555.

4 انظر المحتسب 2/ 59، وتفسير القرطبي 11/ 251.

5 انظر الإتحاف ص 165، والبحر المحيط 2/ 337.

وعن الثانية بقوله تعالى: {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ} [سبأ: 54] ، فإن النائب ضمير المصدر.
وعن الثانية بقراءة أبي جعفر¹: {لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} [الجاثية: 14] فأنا بغير المفعول به مع وجوده.

المسألة "الثانية والثالثة" من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الإدغام، والفلك "أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً بالسكون، "أو فعل أمر" مبني على السكون، فإنه يجوز فيه الفلک والإدغام، "قال الله تعالى: {وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ} " [البقرة: 217] ، "يقرأ بالفلک، وهو لغة أهل الحجاز، وبالإدغام وهو لغة تميم" اعتداداً بتحريك الساكن² في بعض الأحوال نحو: "لم يردد القوم، وردد القوم"، وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك، "وقال الله تعالى: {وَاعْظُضْ مِنْ صَوْتِكَ} " [لقمان: 19] بالفلک³. "وقال جرير الشاعر": [من الوافر] .

-972

فغض الطرف إنك من نمير ... فلا كعبا بلغت ولا كلابا
بالإدغام، وإذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها.

وحكى الكسائي⁴ أنه سمع من عبد القيس: "ارد، وغض، وافر"، بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك أحد من البصريين.

وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو: "ردوا"، أو ياء المخاطبة نحو: "ردّي"، أو نون توكيد نحو: "ردن" أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب⁵، كذا⁶، قالوا: وعللوه بأن الفعل حينئذ مبني⁷ على هذه العلامات، وليس تحريكه بعارض. وإذا اتصل بالمدغم

1 انظر الإتحاف ص 390، والنشر 2 / 372، وشرح ابن عقيل 1 / 509، وشرح المفصل 7 / 75.

2 شرح ابن الناظم ص 620، والارتشاف 1 / 165، وشرح الكافية الشافية 4 / 2190.

3 شرح ابن الناظم ص 620.

972- البيت لجرير في ديوانه ص 821، وديوان المعاني 1 / 32، وخزانة الأدب 1 / 72، 74، 9 / 542، وشرح المفصل 9 / 128، ولسان العرب 3 / 142 "حدد"،

- وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 411، وخزانة الأدب 6/ 531، 9/ 306، وشرح
الأشموني 3/ 897، وشرح شافية ابن الحاجب ص 244، والكتاب 3/ 533،
والمقتضب 1/ 185، وشرح المرادي 6/ 117.
4 الارتشاف 1/ 165.
5 الممتع في التصريف 2/ 659.
6 في "ب": "كهذا".
7 سقط من "ب".

(763/2)

هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو: "رده، ولم يرده"، ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء
الغائبة، نحو: "ردها، ولم يردها"، قالوا: لأن الهاء خفية، ولم يعتد بوجودها، فكأن الدال
قد وليت الألف نحو: "ردا".

وحكى الكوفيون "ردها" بالضم والكسرة و"رده" بالكسرة والفتح، وذلك في مضموم
الفاء، وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب 1، وغلطوه في تجويزه الفتح، وأما
الكسر فالصحيح أنه لغية، سمع 2 الأخفش من ناس من بني عقيل: "مده، وعضه"،
بالكسر 3، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن، يقال: "رد القوم"، بالكسر، لأنها حركة
التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من فتح، وهم بنو أسد 4، وعليه قول جرير 5: [من
الوافر]

فغض الطرف إنك من نمير ... فلا كعبا بلغت ولا كلابا
وأما الضم فقال في التسهيل 6: ولا يضم قبل ساكن بل يكسر، وقد يفتح، انتهى.
وحكى ابن جني الضم أيضاً 7، وهو قليل، فإن لم تتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء
الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات، الفتح مطلقاً نحو: "رد، وغض، وفر"، [وهي] 8
لبنى أسد 9 وناس غيرهم، والكسر مطلقاً نحو: "رد، وغض، وفر"، وهي لغة كعب
ونمير 10، والإتباع لحركة الفاء نحو: "رد وغض وفر"، وهذا كثير في كلامهم.
"والتزم الإدغام في: هلم لنقلها بالتركيب"، وفي كيفية تركيبها خلاف 11، قال جمهور
البصريين 12: مركبة من "ها" التنبيه، ومن "لم" التي هي فعل أمر من قولهم:

- 2 في "ب": "حكى".
- 3 شرح المرادي 6 / 116، والمبدع في التصريف ص 253.
- 4 شرح المرادي 6 / 116.
- 5 تقدم تخريج البيت برقم 972.
- 6 التسهيل ص 314.
- 7 انظر شرح المرادي 6 / 117.
- 8 إضافة من "ب"، "ط".
- 9 الارتشاف 1 / 166.
- 10 شرح المرادي 6 / 117.
- 11 في "ب": "وجهان".
- 12 انظر الخصائص 3 / 35، والمزهر 1 / 136، ومجمع الأمثال 2 / 402.

(764/2)

"لم الله شعئك" أي جمعه، وكأنه قيل: اجمع نفسك إلينا، فحذفت ألفها تخفيفاً، ونظراً إلى أن أصل لام "لم" السكون وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام، فحذفت همزة للدرج إذا كانت همزة وصل، وحفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت، وقال الفراء، مركبة فعل بمعنى: أحضر في المتعدي، وبمعنى: ائت في اللازم.

واللغة الثانية: أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه، فتقول: "هلمنا وهلموا وهلمي وهلممن" بالفك، وهي لغة بني تميم، وهي عندهم فعل أمر. وذهب بعض النحويين إلى أن "هلم" في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية، واستدل بالتزامهم الإدغام، ولو كانت فعلاً لجرت مجرى "رد" في جواز الضم والكسر والإظهار، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير.

"ويجب الفك في: أفعل" بكسر العين، "في التعجب" بإجماع العرب محافظة "على الصيغة: سواء كان متصلاً بالباء أم لا، فالأول "نحو: أشدد بياض وجه المتقين، و" الثاني نحو: "أحبب إلى الله بالחסنين"، بالفصل بالجار والجرور. والأصل: أحبب بالחסنين إلى الله، "وإذ سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع" البارز "وجب فك الإدغام

في لغة غير بكر بن وائل"، لأن ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكنًا: "نحو: حلت، و: {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ} [سبأ: 50] ، و: {شَدَدْنَا أَسْرَهُمْ} [الإنسان: 28] والفرق بينه وبين نحو: "رد"، و"لم يرد" حيث جاز فيه الفك والإدغام أن سکون المضارع المجزوم عارض، يزول، بزوال الجازم، والأمر محمول عليه، وسوى بينهم في لغة بكر بن وائل، قال سيبويه¹، وزعم الخليل أن ناسًا من بكر ابن وائل يقولون: "ردن، ومدن، وردت" وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، فأبقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما.

"وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذًا نحو: لححت عينه" بجاءين مهملتين أي: لصقت بالرمص، بفتح الميم، وهو وسخ يجتمع في الموق، فإن سال فهو عمص، وإن جمد فهو رمص، قاله في الصحاح²، "و: أَلل السقاء"، أي: تغيرت رائحته، و"ضرب

1 الكتاب 3 / 535.

2 الصحاح "رمص".

(765/2)

البلد"، أي: كثر ضبابه، و"دب الإنسان"، أي: نبت شعره في جبينه، و"صكك الفرس"، أي: اصطكت عرقوباه، و"قطط الشعر"، أي: اشتدت جعودته، وغير ذلك مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل، ك"القود" بالتصحيح، "أو في ضرورة كقوله" وهو أبو النجم العجلي: [من الرجز]

-973

الحمد لله العلي الأجلل ... الواسع الفضل الوهوب المجزل والقياس: "الأجل" بالإدغام. والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، جعله الله خالصًا لوجهه، موجبًا للفوز لديه بمنه وكرمه.

قال مؤلفه: ووافق الفراغ منه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمان مائة. ثم شرح توضيح الشيخ العلامة جمال الدين بن هشام، للشيخ العلامة المرحوم الشيخ زين الدين خالد النحوي الأزهري؛ تغمدهما الله تعالى برحمته، وأسكنهما فسيح جنته؛ في اليوم المبارك يوم الأحد، ثالث عشر من شهر شوال من شهور سنة ثمان وأربعين وألف،

على يد أقل عبيد الله، وأحوجهم إلى مغفرته محمد الشهير بابن بلح بن خضير بن
خضر. الوليلي بلدًا، الشافعي مذهبًا غفر الله له ولوالديه، ولإخوانه في الله، وجميع
المسلمين، آمين، آمين، آمين.

والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه، وأزواجه وذريته، وسلم تسليمًا كثيرًا
دائمًا أبدًا إلى يوم الدين، كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والحمد لله وحده.

973- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص175، وشرح شواهد المغني 1/ 449،
والمقاصد النحوية 4/ 595، وخزانة الأدب 2/ 392، 394، وشرح شواهد الشافية
ص313.

(766/2)

فهرس المحتويات:

الصفحة الموضوع

3 باب إعمال المصدر وإعمال اسمه

11 باب إعمال اسم الفاعل

22 باب إعمال اسم المفعول

25 باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد

31 باب مصادر غير الثلاثي

39 باب كيفية أبنية أسماء الفاعلين

43 باب كيفية أبنية أسماء المفعولين

45 باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

57 باب التعجب

75 باب نعم وبئس

92 باب أفعال التفضيل

107	باب النعت
132	باب التوكيد
147	باب العطف
153	باب عطف النسق
190	باب البدل
205	باب النداء
239	باب في ذكر أسماء لازمت النداء
243	باب الاستغاثة
246	باب الندبة
251	باب الترخيم

(767/2)

	الصفحة الموضوع
268	باب المنصوب على الاختصاص
273	باب التحذير
279	باب الإغراء
281	باب أسماء الأفعال
295	باب أسماء الأصوات
299	باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة
315	باب ما لا ينصرف
356	باب إعراب الفعل المضارع
433	باب الإخبار بالذي وفروعه
446	باب العدد
473	باب كنايات العدد
479	باب الحكاية
487	باب التأنيث
500	باب المقصور والممدود
506	باب كيفية التثنية

- 511 باب جمع المذكر السالم
513 باب جمع المؤنث السالم
519 باب التكسير
559 باب التصغير
587 باب النسب
615 باب الوقف
639 باب الإمالة
653 باب التصريف
689 باب الإبدال
744 باب نقل حركة الحروف
751 باب الحذف
756 باب الإدغام اللائق بالتصريف

(768/2)
